المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
معهد البحوث العلمية
وإحياء التراث الإسلامي
مكة المكرمة

سلسلة الرسائل العلمية الموصى بطبعها
(٤٢)

أسَاليب نحوية جَرَتْ مَجْرَى المَثَل

دراسة تركيبية دلالية

إعداد
خلود صالح عثمان الصالح

١٤٢٦هـ

ح جامعة أم القرى، ١٤٢٥هـ.
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر.

الصالح ، خلود عثمان الصالح

أساليب نحوية جرت مجرى المثل (دراسة تركيبية دلالية).

خلود صالح عثمان الصالح – مكة المكرمة، ١٤٢٥هـ

٦٧٢ ص ؛ ١٧×٢٤ سم

ردمك : ٧-٧٥١-٠٣-٩٩٦٠

١ – اللغة العربية – النحو   أ – العنوان

ديوي ٤١٥,١   ١٤٢٥ / ٤٣٩٥

رقم الإيداع : ١٤٢٥/٤٣٩٥

ردمك : ٧-٧٥١-٠٣-٩٩٦٠

الطبعة الأولى

المقدمة

الحمد لله الذي شرَّف اللسان العربي لغة كتابه العزيز وشريعته الهادية، والصلاة والسلام على رسوله ومصطفاه محمد بن عبد الله، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد.

فتعد الدلالة اللغوية الغاية والوسيلة، فهي غاية كل تركيب لغوي، ومن ثم هي الغاية التي يسعى إليها المتلقي، ويحاول المبدع توصيلها إليه. وهي الوسيلة التي بها تتم عملية الانسجام اللغوي في المجتمعات البشرية. ويبدو أن الدلالة قد طغى عليها في الدرس اللغوي في بعض اللغات وفي مرحلة من مراحل دراستها دراسةُ النحو وبخاصة النحو التعليمي الذي قُصد منه تعريف الأجيال كيفية اقتفاء أثر الناطقين باللغة في أصواتها ومبانيها وتراكيبها الجملية. وتعد اللغة العربية من أعرق لغات البشر، كما أن دراستها من أعمق وأوسع الدراسات التي حظيت باهتمام العلماء والباحثين؛ لأنها لغة دين مقدس، ووعاء فكر أراده الله نبراساً هادياً للناس كافة إلى يوم الدين. فاهتم بها العلماء لتعليم غير العرب ممن دخلوا في الإسلام، وتعليم العرب الذين دخل اللحن ألسنتهم كيفية بناء التعبيرات التي توصل الدلالة وتحقق التفاهم الاجتماعي. فابتكر الخليل بن أحمد -يرحمه الله- نظرية العامل التي سار النحو عليها إلى يوم الناس هذا. وكتب العلماء كمية هائلة من الكتب والبحوث النحوية لا أظن أن لغة على وجه الأرض قد حظيت بمثل ذلك. وهذا مسرب في الدرس اللغوي النحوي لا يفوت كثيرين.

وفي القرن الثاني من الهجرة وما تلاه من قرون إلى القرن الخامس من الهجرة وضع العلماء عدداً من الكتب الدلالية التي يمكن أن تعد بمثابة إرساء القاعدة الحقيقية للدرس الدلالي الذي ظهرت صيحات الدعوة إليه في النصف الثاني من القرن العشرين على أنه علم جديد نشأ على يد العلماء الغربيين. وإن من يدرس مؤلفات الجرجاني وابن جني وبعض كتب التفسير يجد أن علم الدلالة قد نمت بذوره وأثمرت أشجاره ثمراً يانعاً سليم الأسس والمعطيات.

وقد حباني الله في المرحلة الجامعية الأولى ثم في مرحلة الماجستير بعدد من الأساتذة الأفذاذ الذين شدوا انتباهنا إلى أهمية تراثنا وعراقته، وإلى ما فيه من كنوز ثمينة وبخاصة علم الدلالة الذي يعد مرحلة مكملة لدراسة سلفنا الصالح من العلماء النحاة الذين وضعوا أبواب النحو التعليمي بطريقة بارعة، بل فائقة البراعة. وقد استطاع بعض هؤلاء الأساتذة غرس بذرة حب التراث فينا، وضرورة تعهدها وتطويرها حتى أخذت الباحثة تتحين الفرصة بقوة لتدرس متدربةً على يد أساتذتها بنداً كانت تراه من أكثر بنود النحو العربي عسراً. أي أن تربط بين تراكيب بعض أبواب النحو ودلالتها مستعينة بمعطيات نظرية النحو العربي الرئيسة وهي العامل النحوي بأقصى ما يمكن أن يستفيد منه باحث يحترم التراث ويتطلع للإفادة مما تركه سلفه في علم الدلالة. فوظفت الحركة الإعرابية في إقامة التركيب الجملي، وجعلتها ركناً رئيساً لا سبيل إلى هدره أو إغفاله، ولكني تجاوزت ذلك إلى البحث في قيمتها الدلالية وما يترتب على تغييرها من دلالة أيضاً. ثم بحثت وفقاً لمنهج علمي واضح فيما يعتري التركيب الجملي من تغيير وما يترتب على ذلك من دلالة؛ من حيث التقديم، والتأخير، والزيادة، والحذف، وأعطيت عناية خاصة للقيمة الدلالية للتنغيم الذي هو ركن رئيس من أركان الأداء اللغوي، بعد أن نبهت إلى وجوده في إشارات العلماء القدماء.

وقد نبهت إلى دور الإسناد في الجملة العربية وفي بحوث العلماء، وأنه كان سبباً في ضرورة وضع التعابير وأنماط التراكيب اللغوية المختلفة في إطاري الجملة: الاسمية أو الفعلية. في حين أن عدداً من التراكيب ليس من اليسير أن تصنف في هذه القسمة الثنائية لعدم احتوائها على خصائص هذين القسمين من حيث التركيب والدلالة وذلك إذا ما طبق الباحث على هذه التراكيب الخصائص التي أوردها نحاة العربية في حد كل قسم.

وبناء على ذلك، جمعت عدداً من التراكيب في أبوابها، التي رأيت أنها يمكن أن تفرد ببحث خاص لاشتراكها في عدد من الخصائص ولعدم إمكان إدراجها في القسمة الثنائية المذكورة، ولما فيها من خصائص مشتركة تبرزها خلافات النحاة فيها، حتى إن النحاة قد جعلوا لها مزية تنفرد بها عن غيرها من أنماط التعابير المختلفة، فنصوا على أنها: تضاهي المثل؛ أي أنها جرت مجرى المثل في التزامها تركيباً واحداً لا تتغير عنه.

وأعني بهذه التراكيب، فيما سماها المحدثون من علماء اللغة أساليب؛ أسلوبي المدح والذم، وأسلوب التعجب القياسي بصيغتيه، وأسلوب الاختصاص، وأسلوبي التحذير والإغراء، وأسلوب أسماء الأفعال، وأسلوبي كم الخبرية وكم الاستفهامية. وقد وجدت أن خيطاً واحداً يجمعها وهو عدم خضوع مادة الأسلوب فيها للإسناد، وعدم ارتباط الحركة الإعرابية فيها بعامل ظاهر أو مقدر إنما جاءت الحركة لتؤدي دلالةً ما، في جل تراكيب هذه الأساليب، فضلاً عن التزام تركيبها ترتيباً ثابتاً لا تتغير عنه بتقديم أحد عناصر التركيب على الآخر، وأنها جميعاً تؤدي معنى إنشائياً افصاحياً انفعالياً Effective Styles؛ مدحاً وذماً، أو تعجباً، أو افتخاراً، أو تحذيراً، أو إغراءً، أو استفهاماً ...الخ.

وبهذا تشكلت لي مادة الكتاب بدراسة جميع هذه الأساليب وارتضيت لها عنواناً يجمعها وهو: (أساليب نحوية جَرَتْ مجْرَى المَثَل، دراسة تركيبية دلالية).

أما منهجي فيه فيعتمد على الآتي :

أولاً: أضع كل أسلوب من هذه الأساليب في باب مستقل وأجعله عنواناً للباب.

ثانياً: أفصّل القول في آراء النحاة العرب القدماء في الأسلوب الذي يمثل الباب، وأورد أقوالهم من مظانها النحوية، كما أعرض بالتفصيل المسائل الخلافية التي جرى

فيها خلاف بين النحاة من مسائل الباب، وما فيها من حجج وأدلة واعتراض كل فريق على حجج الفريق الآخر، باستقصاء شامل لكل ما قيل في المسألة وفقاً للتسلسل الزمني للنحاة.

ثالثاً: حرصت عند عرض آراء العلماء العرب من اللغويين أو المفسرين أن أترجم للأسماء المغمورة فحسب، نحو: دُرَيْوِد، خطّاب الماردي، ابن بابشاذ، الأصم، ابن الدهان. أما المعروف منها فقد تركته لكثرة وروده في الكتب ولا يحتاج المتخصص إلى ترجمته.

رابعاً: أوردت الآيات القرآنية التي تتضمن نمط أسلوب الباب، ثم ما جاء فيها من أقوال المفسرين وآرائهم وبخاصة تركيب الأسلوب. وقد حرصت على سرد الآيات كلها في المتن إن كانت قليلة في عددها. أما إن كانت الآيات التي وردت على نمط الأسلوب كثيرة متعددة فقد صنفتها وفقاً للأطر التي جاءت تمثل تراكيبها، ثم تناولت من كل إطار مجموعة من الآيات أعرض فيها أقوال المفسرين وآراءهم واختلافاتهم، ثم أدرج في الهامش الباقي من الآيات، وقد حرصت على سرد الآيات دون الاكتفاء بالإحالة إلى السورة ورقم الآية فقط؛ وذلك ليسهل على القارئ الوصول إليها وليرى أمثلة متعددة أمامه أثناء قراءة ما أذكر من الآراء.

وقد حرصت على الرجوع إلى آراء المفسرين في مظانها مع مراعاة التسلسل الزمني للمفسرين.

خامساً: عرضت آراء علماء اللغة المحدثين من العرب في كل أسلوب من أساليب الدراسة مع المناقشة الجادة لآرائهم رفضاً أو تأييداً.

سادساً: تناولت نصوصاً من القرآن الكريم أو الحديث الشريف أو من التراث العربي شعراً أو نثراً، ثم طبّقت عليها خلاصة ما توصلت إليه من آراء النحاة العرب القدماء والمفسرين وعلماء اللغة المحدثين، تركيباً أو دلالة. وقد حرصت على أن أبدي

الرأي بوضوح في كل ما تمت مناقشته ومعارضته. ولكن وردت بعض الجمل التي تشير إلى رفض رأيٍ أو ردِّه فإن ذلك قد ورد في محاولةٍ لاقتفاء أثر العلماء الذين يمكن الإفادة من أقوالهم في محاولة قراءة دلالية للنحو العربي في إطار ما يلائم اللغة ومناهج الدراسة فيها استناداً إلى ما جاء به السلف الصالح من العلماء العرب وعلى رأسهم الخليل بن أحمد يرحمه الله إذ يقول: " إن العرب قد نطقت على سجيتها وطباعها. وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي ... فان سنح لغيري علة لما عللته من النحو ... فليأتِ بها "[1]. فبنيت على ما قاله النحاة في إبراز الدلالة اللغوية في التراكيب، ولم نلتفت إلى أقوال بعض النحاة القدماء وإن كانوا من أساطين هذا العلم وأطبائه، فلم نلتفت إلى قول ابن خلدون: "ولا تلتفتن في ذلك إلى خرفشة النحاة أهل صناعة الإعراب القاصرة مداركهم عن التحقيق"[2]، ولا إلى قول أبي حيان: "ولسنا متعبدين بقول نحاة البصرة ولا غيرهم ممن خالفهم"[3]. بل أخذنا بمضمون قول المازني:" اذا قال العلَم المتقدم قولاً، فسبيل من بعده أن يحكيه، وإن رأى فيه خللاً أبَان عنه ودلَّ على الصواب ..."[4].

وإن كنت قد أبديت الرأي تأييداً أو رفضاً استناداً إلى ما جاء في مظان المسألة التي أناقش، فإن ذلك للحرص الشديد على إبراز الآراء المتباينة، والإدلاء برأي نرتضيه وفقاً لأسس علمية تعلمنا أصولها من أساتذتنا الذين غرسوا فينا ضرورة حمل الرسالة وعدم التردد في القول العلمي الذي تدعمه الحجة والنية الصادقة الحسنة، يقول أحد

---

١ الإيضاح في علل النحو-الزجاجي -تحقيق: مازن المبارك - دار النفائس : بيروت - ط.(١)١٣٩٤هـ،١٩٧٤م-ط.(٥) ١٤٠٦هـ،١٩٨٦م -ص٦٦.

٢ مقدمة ابن خلدون - دار الكتاب العربي: بيروت، لبنان-مكتبة المدرسة: بيروت-ص١٠٧٤.

٣ البحر المحيط-أبو حيان الأندلسي-تحقيق: عادل عبد الموجود، علي معوض-دار الكتب العلمية: بيروت، لبنان-ط.(١) ١٤١٣هـ،١٩٩٣م- ١٥٦/٣.

٤ ينظر: كتاب اللامات لأبي قاسم الزجاجي-تحقيق:مازن المبارك-دار صادر: بيروت- ص١٩.

العلماء المعاصرين:" لهذا ينبغي أن نترفق بالباحثين المخلصين المؤمنين المتفانين في خدمة العلم، ونصرة الحق والحقيقة، والدفاع عن القرآن الكريم بالذات...مهما أصطدم هذا الدفاع بما لدينا من المألوف المعهود في سابق العهود. كما ينبغي لنا أن نراقب الله في ضمائرنا... فلا نقسو على الباحثين الذين يحاولون اقتحام المصاعب... وارتياد المجهول... ليقدموا لنا شيئاً جديداً أو شبه جديد... وأن نلتمس المعاذير لكل باحث مخلص مهما اختلفنا معه في الرأي ... فالباحث ما هو إلا إنسان يخطئ ويصيب ... وهو مأجور في الحالين معاً "[1].

وقد اقتضت خطة الكتاب أن يقع في **ستة أبواب**، مسبوقة **بمقدمة وتمهيد**؛ تحدثت في **المقدمة** عن موضوع البحث وأهميته والدافع لاختياره ومنهجي فيه.

أما **التمهيد** فقد تحدثت فيه عن الإسناد في الجملة العربية، والحدّ الذي يلائم الجملة دلالة وتركيباً. وقد وضعت للكتاب **خاتمة** ذكرت فيها أبرز ما توصلت إليه من نتائج.

أما الأبواب فهي كما يأتي:

الباب الأول: أسلوبا المدح والذم.

وقد جاء في أربعة فصول على النحو الآتي:

الفصل الأول: وتضمن أسلوبي المدح والذم عند النحاة القدماء.

الفصل الثاني: تضمن أسلوبي المدح والذم في آيات القرآن الكريم، وأراء المفسرين فيها.

الفصل الثالث: أسلوبي المدح والذم لدى المحدثين.

---

١ أحمد مكي الأنصاري- نظرية النحو القرآني – دار القبلة للثقافة الإسلامية-ط(١)١٤٠٥هـ- ص٣٢.

الفصل الرابع: حبَّذا ولا حبَّذا.

وقد حرصت في هذا الباب، لاسيما في الفصل الثالث منه، أن ألقي الضوء على التفريق بين جانبين من مناهج الدراسة؛ أحدهما منهج النحو التعليمي والآخر منهج النحو الدلالي، ولكلٍّ منهما دوره المستقل في الدراسة والتحليل؛ إذ يعنى الجانب التعليمي بدراسة التراكيب والمباني الصرفية وفقاً لشكلها الظاهر بمعزل عن دلالتها علاوة على الاعتماد على نظرية العامل في تسويغ الحركات الإعرابية وغيرها من التخريجات النحوية التي جاءت في المنهج التعليمي للنحو، وهو منهج يمكن الدفاع عنه إذا لم يخرج عن إطار كونه تعليمياً، لما فيه من الحرص على إبعاد اللحن عن ألسنة ناطقي العربية مع ما فيه من اهتمام بتعليم الشادين آنذاك منهج اقتفاء العرب في كلامهم. إلا أن هذا المنهج رغم تسويغ الدفاع عنه لأمور تعليميه إلا أنه لا يقف حائلاً دون الاهتمام بدلالة التراكيب في إطار كلي بمعزل عن الاقتصار على دلالة العناصر المفردة فيما تؤديه دلالتها المعجمية، فضلاً عن ضرورة النظر إلى الجملة وفقاً للعلاقات الكامنة فيها، أخذاً بالمنهج الذي يرتضى تحليل التركيب لمعرفة دور كل كلمه وما عليها من حركة، وأن زيادة كلمة أو حذفها يغير في دلالة التركيب، وأن تنغيم أداء التركيب له دلالته، وأن السياق عنصر هام من عناصر التفسير الدلالي، وأن تغيير ترتيب عناصر الجملة أو التزامها ترتيباً واحداً له غايته الدلالية كما قدمت قبل قليل.

ولما كان البحث وفقاً لمنهج النحو الدلالي أو ما يسمى نحو النص، فإننا نرى أهمية دراسة التراكيب على ضوء ما تؤديه من دلالة، مع الاعتماد على طائفة من عناصر الدلالة في اللغة التي كانت في كثير من الأحيان فيصلاً في التفريق بين التراكيب المتشابهة؛ وأعني بها عنصر دلالة الحركة الإعرابية، وعنصر السياق اللغوي، وعنصر التنغيم، وعنصر الترتيب الملتزم.

وقد اعتمدت هذه العناصر الدلالية وسيلةً في تحليل النصوص التي اخترتها لدراسة أسلوبي هذا الباب؛ المدح أو الذم، والأساليب الأخرى في الفصول القادمة بعد هذا الفصل.

الباب الثاني: (أسلوب التعجب القياسي).

وقد جاء هذا الباب في ثلاثة فصول، وهي كالآتي:

الفصل الأول: أسلوب صيغتي التعجب القياسيتين، وآراء النحاة القدماء فيه. وقد تناولت فيه عدة مسائل، هي:

أولاً: صيغتا التعجب القياسيتان بين الاسمية والفعلية عند نحاة العربية القدماء.

ثانياً: الخلاف النحوي في صيغة التعجب (أُفعِلْ) وما بعدها.

ثالثاً: الخلاف النحوي في (ما) التعجبية.

رابعاً: الخلاف النحوي في الاسم المنصوب بعد (ما أفْعَلَ).

الفصل الثاني: وقد عرضت فيه الآيات التي وردت على صيغتي التعجب القياسية، وأبرز آراء المفسرين في تفسيرها.

الفصل الثالث: وقد بيَّنت فيه آراء المحدثين من علماء اللغة العرب في صيغتي أسلوب التعجب القياسيتين.

الباب الثالث : أسلوب الاختصاص النحوي

وقد ورد في ثلاثة فصول على النحو التالي:

الفصل الأول: التركيب الجملي في أسلوب الاختصاص النحوي، وآراء النحاة القدماء فيه.

الفصل الثاني: أسلوب الاختصاص النحوي في القرآن الكريم، وآراء المفسرين فيه.

الفصل الثالث: آراء علماء اللغة المحدثين في أسلوب الاختصاص النحوي.

الباب الرابع: أسلوبا التحذير والإغراء في النحو العربي:

وقد جمعت هذين الأسلوبين وجعلتهما في باب واحد لما وجدت عليه كثير من كتب النحو العربي. وقد جعلت هذا الباب في ثلاثة فصول، هي:

الفصل الأول: أسلوبا التحذير والإغراء في النحو العربي، وآراء النحاة العرب فيهما.

الفصل الثاني: أسلوبا التحذير والإغراء في القرآن الكريم، وآراء المفسرين فيهما.

الفصل الثالث: آراء علماء اللغة المحدثين في أسلوبي التحذير والإغراء.

الباب الخامس : أسلوب أسماء الأفعال في النحو العربي.

ويضم هذا الباب ثلاثة فصول على النحو الآتي:

الفصل الأول: مذاهب النحاة العرب القدماء في أسماء الأفعال، وخلافهم فيها. ويتضمن هذا الفصل ثلاث مسائل، وهي:

أولاً: أقسامها عند النحاة القدماء.

ثانياً: مذاهب النحاة العرب في تصنيف (أسماء الأفعال) في أقسام الكلم.

ثالثاً: أسماء الأفعال على صيغة فَعَالِ.

الفصل الثاني : أسماء الأفعال في القرآن الكريم، وآراء المفسرين فيها.

الفصل الثالث : آراء علماء اللغة المحدثين في أسماء الأفعال.

الباب السادس : أسلوبا كم الخبرية والاستفهامية في النحو العربي.

وقد جعلته في ثلاثة فصول، وهي:

الفصل الأول: كم، وآراء النحاة فيها.

الفصل الثاني: (كم) في التركيب الجملي في القرآن الكريم، وآراء المفسرين فيها.

الفصل الثالث: آراء علماء اللغة المحدثين في (كم).

وبعد، فقد اقتضى هذا الكتاب بحث عدد كبير من مسائل النحو واللغة، فضلاً عن أبواب متعددة في النحو العربي، يصلح كل باب منها أن يكون رسالة مستقلةً.

كما اقتضى التشعب الكبير في المصادر والمراجع، فقد كانت متنوعة شاملة، حيث استلزم الأمر في كثير من الأحيان تتبع آراء العلماء أو جزيئات من آرائهم في مظانها، مما استلزم قراءة طويلة متأنية وعميقة في عدد من أهم المصادر والمراجع، ومنها كتاب سيبويه، والمقتضب، وأصول ابن السراج، وإنصاف الأنبارى وأسراره، وبغداديات الفارسي، وشرح المفصل لابن يعيش وشرح الكافية للرضي، وشرح التسهيل والارتشاف، ومغني ابن هشام، وشرح التصريح، وهمع الهوامع والأشباه والنظائر للسيوطي، وحاشية الصبان، وغيرها من أمهات الكتب النحوية التي لا يتسع المقام لذكرها.

ولما كان هذا المؤلَّف قد اشتمل على فصول تتناول الآيات القرآنية الكريمة التي تردُ على نسق أسلوب الدراسة، واستقصاء آراء المفسرين وأقوالهم فيها، فقد

اقتضى ذلك الاستعانة بكتب المفسرين لرصد أقوالهم في مظانها الأصلية، فكانت مراجعي في هذه الدراسة؛ كشاف الزمخشري، وتفسير الفخر الرازي، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي، ومعاني الفراء، ومعاني الزجاج، والبحر المحيط لأبي حيان، وتفسير الطبري، والدر المصون للسمين الحلبي، وغيرها من أهم كتب التفسير.

كما كان التعرض لبعض الآيات القرآنية له دور في الرجوع إلى كتب القراءات، مثل الحجة في القراءات السبع لابن خالويه، والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها لمكي بن أبي طالب، والنشر في القراءات العشر لابن الجزري، والمحتسب لابن جني، وغيرها من كتب القراءات المشهورة.

كما رجعت إلى كثير من كتب إعراب القرآن، مثل كتاب إملاء ما من به الرحمان للعكبري، وكتاب إعراب القرآن للنحاس، وإعراب ثلاثين سورة لابن خالويه، وغيرها من الكتب الهامة في هذا المضمار.

و لم تكن المصادر مقصورة على كتب النحو والتفسير فحسب، بل تعدها إلى كثير من كتب اللغة، نحو كتاب الخصائص، والمزهر، والاقتراح، ودلائل الإعجاز، وأمالي ابن الحاجب، وإيضاح الزجاجي، والصاحبي لابن فارس، وغيرها مما لا مجال لذكره هنا.

وقد حرصت في هذا الكتاب أن أعرض ما قاله علماء اللغة في العصر الحديث، فيما كان لهم قول في بعض المسائل، مما اقتضى أن أرجع إلى كتبهم ومقالاتهم وتعليقاتهم أو أن أناقش المسائل مع من كانت هناك إمكانية الاتصال بهم، فقد رأيت أن جهودهم تحتاج إلى وقفة، نأخذ منها ما يفيد وينفع، ونرد ما لا يتسق مع لغتنا ومناهج تناولها، وقد كان جل التركيز على أبرز العلماء المحدثين، وأخص منهم الدكتور تمام حسان والدكتور إبراهيم السامرائي، والدكتور مهدي المخزومي،

والدكتور خليل عمايرة، والدكتور شوقي ضيف، والدكتور فاضل مصطفى الساقي، والدكتور محمد حماسه عبد اللطيف؛ لما لآرائهم من انتشار بين الباحثين، ولما لهم من تأثير في الدرس اللغوي والتوجه النحوي المعاصر.

ولما كنت باحثة في علم اللغة كان لابد من الاطلاع على كل جديد في هذا العلم، فاقتضى الأمر أن أنظر إلى نظريات علم اللغة الحديث، وأقوال وآراء العلماء المعاصرين في هذا المضمار، فاطلعت على كتب الدلالة، وعلم الأصوات، مع الاهتمام بما يتناول السياق أو المقام وأهميته في فهم النص وإدراك مراد المتكلم، فاطلعت على كثير مما ترجم في هذه الكتب إلى العربية، مع اجتهادي في ترجمة نصوص كثيرة في ما اقتضته الدراسة و لم يصلنا مترجماً. فأخذت من هذه الأقوال ما يفيد ويجدي في الدرس اللغوي العربي، وتركت غيرها مما لا يتسق مع طريقتنا في دراسة العربية.

وقد ذيلت هذا البحث بعدد من الفهارس، شمل أولها فهارس الآيات الكريمة، ثم أتبعته بفهارس للأحاديث النبوية الشريفة، تلاها فهرس للأشعار والأراجيز، ثم فهرس المراجع والمصادر، وأخيراً فهرس الموضوعات.

وبعد، فإني أود أن أشيد بدور كل من ساندني في اتمام هذا المؤلَّف وإنجازه.

ومني شكر خاص وتضرع الى السميع العليم أن يجزي عني خير الجزاء الأستاذ الدكتور/ خليل أحمد عمايره، الذي أنعم الله به عليّ منذ بنائي العلمي الأول في قاعة الدرس الجامعي والذي أغدق عليّ بموفور علمه الذي حباه الله به، وتعهدني بالدرس والبحث إلى أن غرس في نفسي حب العلم والجرأة على قول الحق ومناقشة الأمور، مع التمييز بين حقائق العلم الصالح منها أو الغث الذي دُس فيها مع احترامٍ رفيع للتراث وما جاء فيه والإفادة الحقيقية منه. فالشكر إلى الدكتور خليل عمايره ما حييت، مع دعائي إلى الله أن يجزيه عني خير الجزاء.

وأنا شديدة الرغبة هنا في أن أرفع أكف الضراعة إلى القائل عز وجل ﴿ واخفِضْ لهُمَا جَنَاحَ الذُلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ﴾[1]، لأفصح عن رغبتي في الدعاء لوالديَّ بالرحمة لما قدَّماه لي منذ نعومة أظفاري، ولما مهّدا لي طريق الخير والعلم وذلّلا صعاب سبله، ولما غرسا في نفسي حب العلم والحرص على الانتفاع به، ولما ربيا في نفسي الصدق والأمانة، وما بنيا في نفسي قول الحق والجرأة في الدفاع عنه، وما تحملا عني هموم نفسي ومواجع جسدي، فهما مهجة القلب وريحانته، فاللهم ارحمهما كما ربياني صغيراً، وكما تعهداني كبيراً. اللهم تقبّل مني صادق الدعاء لهما ولأفراد أسرتي الكريمة.

ومني وقفة احترام خاص، وشكر جليل، وإقرار بالعرفان إلى قرين نفسي وصديق دربي، إلى رمز الوفاء الصادق، وعنوان المشاركة المثالي، وآيات الإخلاص المتفاني، إلى زوجي الكريم، تقديراً مني لصبره وتحمُّله المشاق والمتاعب عني. فجزاه الله خير الجزاء، ووفَّقه وأعانه على فعل الخير دائماً.

وإلى كل من أسهم في هذا البحث أضرع إلى الله أن يسدد الخطى، وأن يجزل الثواب.

وختاماً، أرجو أن أكون قد وفِّقتُ في هذا العمل، وأن أكون قد أضفت لبنة جديدة إلى لبنات الدرس النحوي، فإن كنت أصبت فلله الحمد والمنة، وإن كانت الأخرى فجلَّ من لايخطيء، ويعجبني في هذا المقام قول الإمام مالك رضي الله عنه: " كل إنسان يؤخَذُ منه ويُرَد إلا صاحبَ هذا القبر صلى الله عليه وسلم". والله أسأل أن ينفّعني بهذا العمل، وأن يجعله في ميزان حسناتي.

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العاملين.

---

١ الإسراء: ٢٤.

تمهيد

الإسناد في الجملة العربية

من المفيد ونحن أمام البحث في أساليب نحوية ذات تركيب مختلف عما هو مألوف عن الجملة في اللغة العربية أن نتطرق بإيجاز إلى ما قاله النحاة القدماء في الكلم وأقسامه، وما أبدوه من آراء في تحديد كل قسم من أقسامه، وما ذكروه من علامات تتميز بها هذه الأقسام، لنستخلص من تلك الآراء ما يفيد البحث، ولنحاول العودة إليه في الحكم على ما ينشأ من خلاف بين النحاة، وبخاصة في اسمية أو فعلية هذه التراكيب.

لقد عكف النحويون العرب على دراسة الكلام وتحليله، وتعددت مباحثهم في أجزائه وأركانه بحسب ميدان التحليل، فكان الحديث عن الكلمة المفردة، والكلام، والكلم، والقول، والجملة[1]. فاختلفت أصناف المباحث التي تناولوها وتعددت آراؤهم واختلافاتهم في كل قسم[2]. وليس من مهام هذه الدراسة أن تذهب لتفصيل القول في حد كل مصطلح، واختلاف اللغويين والنحاة العرب في تعريفاتها، وإنما الذي ترمي إليه هو الوقوف مع الجملة وتعريفها وتحديد الأسس التي تقوم عليها والتفريق بينها وبين الكلام، إذ قُرنت الجملة كثيراً لدى النحاة العرب بالكلام، فيرد هذان المصطلحان عندهم مترادفين في كثير من الأحيان، ولعل النحاة يستندون في هذا إلى أن الفائدة المرجوة من التركيب لا تكون في أغلب أحوالها إلا من (جملة) كلمات.

ذهب النحاة العرب إلى أن الجملة، وقد عبروا عنها بـالكلام، مركبة من كلمتين؛ مسند ومسند إليه، يقول الزمخشري: "والكلام هو المركب من كلمتين

---

١ ينظر: الجملة النحوية نشأة وتطورا و إعرابا- فتحي الدجني – مكتبة الفلاح: الكويت – ط.٢ – ١٤٠٨هـ١٩٨٧م –ص ١٧ وما بعدها.

٢ ينظر: مقدمة لدراسة فقه اللغة- حلمي خليل-دار المعرفة الجامعية- الإسكندرية –١٩٩٣م –ص ٥٤ ، ٥٥.

أسندت أحدهما إلى الأخرى، وهذا لا يتأتى إلا في اسمين... أو في فعل و اسم"[١].

ويقول السيوطي : " الكلام لا يتأتى إلا من اسمين، أو من اسم وفعل، فلا يتأتى من فعلين ولا حرفين، ولا اسم وحرف، ولا كلمة واحدة؛ لأن الإفادة إنما تحصل بالإسناد، وهو لا بد له من طرفين: مسند، ومسند إليه ... فالاسمان يكونان كلاماً، لكون أحدهما مسنداً، والآخر مسنداً إليه. وكذلك الاسم مع الفعل، لكون الفعل مسنداً، والاسم مسنداً إليه. والفعلان، والفعل والحرف لا مسند إليه فيهما "[٢]. وقد جعل سيبويه الجملة، فيما يمكن أن يوجه على أنه تعريف للجملة عنده، تقوم على الإسناد؛ مسند ومسند إليه وعلاقة تجمع بينهما، يقول سيبويه مبيِّناً العلاقة بين الفعل والاسم في إطار الإسناد:" الفعل لابد له من الاسم وإلا لم يكن كلاماً"[٣]. ويقول موضحاً العلاقة بين اسم واسم:" فقولك: هذا عبدالله منطلقاً ... فهذا اسم مبتدأ مبني عليه ما بعده وهو عبد الله. و لم يكن ليكون هذا كلاماً حتى يبنى عليه أو يبنى على ما قبله. فالمبتدأ مسند والمبني عليه مسند إليه"[٤]. وهذا خلاف ما عليه النحاة في تركيب

---

١ المفصل في علم اللغة – أبو القاسم الزمخشري – تعليق: محمد عز الدين السعيدي – دار إحياء علوم الدين: بيروت– ط.(١) – ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م. ص ١٥.

٢ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع– السيوطي – تحقيق: عبد العال سالم مكرم – مؤسسة الرسالة: بيروت١٤١٣ هـ، ١٩٩٢م ٣٣/١ .

٣ الكتاب – سيبويه –تحقيق عبد السلام هارون – مكتبة الخانجي بالقاهرة – ط (٣) – ١٤٠٨، ١٩٨٨ – ١٩/١ .

٤ الكتاب — ٧٨/٢ . ومن الباحثين المحدثين من يذهب إلى أن سيبويه لا يقصد بالإسناد المعنى الذي ذهب إليه العلماء القدماء، ويرى أن المصطلح البديل الذي يستخدمه سيبويه هو (البناء). ولسنا نرى ذلك، إذ إن عدم وضوح المصطلح في تلك الفترة أدى إلى ما يذهب إليه. فسيبويه عندما يستخدم مصطلح البناء في إطار قوله مبتدأ وما بني عليه أو فاعل وما بني عليه أو موصوف وما بني عليه، فكأنما هو رديف لما يذهب إليه خليل عمايره في المصطلحات الحديثة بفكرة التلازم. وليس هنا موضع تفصيل القول في ذلك. ينظر: مدخل إلى دراسة المفاهيم النحوية في التراث العربي– محمد شعيرات – التواصل اللساني – المجلد الرابع – العدد الثاني سبتمبر ١٩٩٢م – ص ٢٢ وما بعدها. وينظر: في نحو اللغة وتراكيبها– خليل عمايره – ط.(١)١٤٠٤هـ،١٩٨٤م – الفصل الثالث .

الجملة، فهم يرون أن المبتدأ هو المسند إليه والخبر هو المسند. ويقول سيبويه في موضع آخر عند وضعه حد المبتدأ على أساس الإسناد:" فالمبتدأ كل اسم ابتدئ ليبنى عليه كلام. والمبتدأ والمبني عليه رفع. فالابتداء لا يكون إلا بمبني عليه. فالمبتدأ الأول والمبني ما بعده عليه فهو مسند ومسند إليه"[1].

ويتحدث سيبويه في موضع آخر عن العلاقة بين ركني الجملة وحاجة كل منهما إلى الآخر فيقول:" وهما ما لا يغنى واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدًّا. فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه. وهو قولك: عبدُالله أخوك، وهذا أخوك. ومثل ذلك: يذهبُ عبدُالله، فلابد للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بدٌّ من الآخر في الابتداء"[2].

وأقام أبو العباس المبرد تحديد الجملة على المعنى والإسناد، يقول:" وإنما كان الفاعل رفعاً لأنه هو والفعل، جملة يحسن السكوت عليها، وتجب بها الفائدة للمخاطب. فالفاعل والفعل بمنزلة الابتداء والخبر، إذا قلت: قام زيد، فهو بمنزلة قولك: القائم زيد"[3]. فالجملة عنده ما تكونت من فعل وفاعل أو مبتدأ وخبر وتؤدي معنى يحسن السكوت عليه.

ويبدو أن العلماء بعد ذلك قد شاع بينهم هذا الربط بين الجملة والمعنى، إلا أن منهم من خلط بين الجملة والكلام والقول، فقد عرَّف الزمخشري الكلام وجعله مرادفاً للجملة، يقول:" والكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى

---

١ الكتاب ١٢٦/٢ .

٢ المصدر السابق ٢٣/١ .

٣ المقتضب – المبرد – تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة – دار الكتب، بيروت – ٨/١ .

... وتسمى الجملة "[1]. وجعل الأزهري حد الجملة مرادفاً للكلام، فيقول معرِّفاً الكلام:"والكلام في اصطلاح اللغويين عبارة عن القول وما كان مكتفياً بنفسه، و(في اصطلاح النحويين عبارة عما اجتمع فيه أمران (اللفظ والإفادة) و(المراد باللفظ) هنا الملفوظ به وهو(الصوت) من الفم (المشتمل على بعض الحروف) الهجائية (تحقيقاً) كزيد (أو تقديراً) كألفاظ الضمائر المستترة ... (والمراد بالمفيد ما دلّ على معنى يحسن السكوت عليه)...(وأقل ما يتألف الكلام) خبراً كان أو إنشاء، (من اسمين)، حقيقة: كهيهات العقيق[2]، أو حكماً:(كزيد قائم)، (ومن فعل واسم: كقام زيد) ونِعْمَ العبدُ. (ومنه) أي من التأليف من فعل واسم (استقم)"[3]. فالجملة عند بعض النحاة- كما ذكرنا – اللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليها، وبذا تكون عند من قال بهذا رديفاً لمصطلح الكلام، وهذا هو التعريف الذي يرتضيه جل النحاة حداً للكلام، يقول ابن جني: " أما الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه، مفيد لمعناه، وهو الذي يسميه النحويون: الجمل "[4].

وتقوم الجملة على الأركان الآتية:

١-المسند إليه (المبتدأ – الفاعل – نائب الفاعل).

٢- المسند (الخبر – الفعل).

---

١ المفصل في علم اللغة –ص ١٥. وينظر: شرح المفصل – ابن يعيش – عالم الكتب: بيروت، مكتبة المتنبي: القاهرة – ٢٠/١ .

٢ وللباحثة رأي في تصنيف هيهات في الكلم سيرد في الباب الخامس من هذه الرسالة.

٣ شرح التصريح على التوضيح–خالد الأزهري– دار إحياء الكتب العربية: القاهرة. ٢٠/١–٢٢

٤ الخصائص – ابن جني – تحقيق: محمد علي النجار – دار الكتاب العربي: بيروت، لبنان – ١٧/١

٣- الإسناد وهو عنصر معنوي" وذلك لأن أحد أجزاء الكلام هو الحكم، أي الإسناد الذي هو رابطة " [١].

فمن الواضح أن النحاة قد اهتموا بالإسناد اهتماماً بالغاً، واعتمدوا المسند والمسند إليه ركنين أساسيين لإقامة الجملة العربية، فوضعوا بذلك أسس بناء الجملة التي تفيد معنى يحسن السكوت عليه في إطار ضيق وأدخلوها في أحد قسمي الجملة: اسمية أو فعلية، تحقيقاً لفكرة الإسناد، فلا تكون الجملة العربية لديهم إلا به، يبحثون في الجملة عن ركنيه، وإن لم يوجد ركن منها قدّروا المحذوف، وأوّلوا الحركة لتلائمه. فقلّت بذلك القواعد التي تهدف إلى إبراز القيمة الدلالية للحركة الإعرابية على الكلمة في الجملة الواحدة أو لتفسيرها دلالياً. و لم يعدّوا الكلمة التي تؤدي معنى يحسن السكوت عليه من غير وجود إسناد، جملة، وهي التي أخذ يسميها علماء اللغة المعاصرون الكلمة الجملة، فلم تكن عند النحاة في عداد الجملة إلا بتقدير محذوف، مع أن المعنى واضح اعتماداً على الحركة الإعرابية أحياناً، بالإضافة إلى مبنى الكلمة ومعناها المعجمي في إطار السياق الذي ترد فيه. وفي المقابل ظهر كثير من القواعد التي تهدف إلى المحافظة على ركني الجملة الأساسيين، فقام عدد من الأبواب النحوية، وفقاً لهذا المنهج، لتسويغ الحركة على الركنين، فأصبح في بنودها الحذف الواجب، كوجوب حذف الاسم(المبتدأ، أوالخبر، أوالفاعل أوما ينوب عنه). كما نشأت مسائل حذف الفعل وجوباً في عدد من الأبواب كما في الإغراء والتحذير والاختصاص ... وغيرها. وظهرت مجموعة من القواعد التي تحدد العلاقة بين الفعل والفاعل على ضوء نظرية العامل، فلا بد لكل فعل من فاعل، ولا بد لكل معمول من عامل، ولا يجتمع عاملان لمعمول واحد ...الخ. وعلى الرغم من أهمية فكرة الإسناد، وأهمية ركنيها في تفسير بناء الجملة في اللغة العربية، إلا أنها قد أوجدت عدداً آخر من القواعد والقوانين التي

---

١ شرح الرضي على الكافية – الرضي – تحقيق: يوسف حسن عمر – منشورات جامعة بن غازي–١/٣٣.

أدت إلى كثير من التأويلات والتقديرات خلافاً لما تتسم به العربية في مباني جملها[1]، وخلافاً لما نصَّ عليه كثير من النحاة من أن الأصل عدم التقدير والتأويل، كما يقول الأنباري:"وما لا يفتقر إلى تقدير أولى مما يفتقر إلى تقدير"[2]. ويقول الرضي:" الأصل عدم التقدير بلا ضرورة ملجئة إليه"[3]، ويقول:" الإضمار خلاف الأصل "[4].

ولكن من يدرس الأبواب سالفة الذكر وغيرها في النحو العربي، يجد أنه لا سبيل إلى تفسيرها أو إدراجها في بابها إلا بتقدير ما لا حاجة بالمعنى إلى تقديره، في حين لو دُرِستْ القيمة الدلالية للحركة الإعرابية في تلك الأبواب، لما كان التركيب الجملي بحاجة إلى القول بالمحذوف حذفاً واجباً لا يجوز إظهاره، الذي اتخذه النحاة لتفسير الحركة الإعرابية وفقاً لقواعد نظرية العامل ومعطياتها، ولأمكن بذلك تجنب جمع تراكيب متباعدة تحت إطار واحد، ولأمكن جمع أهمية إعراب الجملة أو التركيب مع قيم أُخر تسهم في وضع كل كلمة وكل تركيب في إطاره الدلالي السليم، فيكون توجيه الإعراب على ضوء المعنى؛ لأن الإعراب لا يكون إلاّ في جمل وتراكيب، والجمل كلمات تفيد معنى وتترابط في إطار جملي لتحقق قيمة دلالية كلية، تؤدي كل كلمة فيه دورها الدلالي بمبناها وحركتها، وتحقق في مجملها معنى يحسن السكوت عليه[5]، من غير تكلف تأويل أو تقدير أوحذف، فذكر المبنى في التركيب الجملي له معناه، وحذفه له معناه، والزيادة تشير إلى دلالة، والتغيير في موقع المبنى أو التغيير في

---

١ ينظر: دعوة إلى قراءة جديدة للنحو العربي- خليل عمايره- مجلة جذور(التراث)- العدد الرابع المجلد الثاني – جمادى الآخرة ١٤٢١هـ/سبتمبر٢٠٠٠- ص١٤٦، ١٤٧.

٢ الإنصاف في مسائل الخلاف-أبو البركات الانباري – تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد المكتبة التجارية الكبرى: مصر –٢٤٩/١ .

٣ شرح الكافية – ٣٠٣/١ .

٤ المصدر السابق – ٥١٨/١ .

٥ ينظر : دعوة إلى قراءة جديدة للنحو العربي- خليل عمايره- ص١٥٢.

حركته يؤدي دلالة أيضاً، يقول ابن جني: " إذا كان الفعل قد حذف في الموضع الذي لو ظهر فيه لما أفسد معنى، كان ترك إظهاره في الموضع الذي لو ظهر فيه لأحال المعنى وأفسده أولى وأحجى ... ألا ترى أنه لو تُحشم إظهاره فقيل: أدعو زيداً، وأنادي زيداً لاستحال أمر النداء فصار إلى لفظ الخبر المحتمل للصدق والكذب، والنداء مما لا يصح فيه تصديق ولا كذب ؟" [1]. من هذا يتضح أن تعريف الجملة عند النحاة بحاجة إلى دراسة، وأن تقسيمها الثنائي في حاجة إلى مراجعة لتقوم على أساس إفادة المعنى الذي يحسن السكوت عليه، سواء كان ذلك في جملة تقوم على أركان الإسناد، أوفي الجمل غير الإسنادية، بل في الجمل التي تقوم على كلمة واحدة، وتحمل معنى يحسن السكوت عليه، مع الاهتمام بالقيمة الدلالية للحركة الإعرابية[2]. يقول ابن جني معرفاً الجملة: " كل لفظ استقل بنفسه وجنيت منه ثمرة معناه "[3]، فهو يدرك الأساس الذي يجب أن تقوم عليه الجملة، وهو إفادة المعنى، وقد أورد مجموعة من التراكيب المختلفة وعدّها نماذج للجمل دون أن يلجأ فيها إلى التأويل والإضمار والتقدير، وليس لهذه التراكيب سوى ركن واحد مثل: صه ومه ورُوَيْد وحَاءِ وعاءِ وحَسِّ ولبَّ وأفٌّ وأوه، فكل واحدة من هذه الكلمات التي تقوم مقام جملة مستقلة بنفسها، يجني المستمع منها ثمرة معناها.

١ الخصائص – ١ /١٨٦ .

٢ ينظر: دعوة إلى قراءة حديدة للنحو العربي– خليل عمايره– ص١٤٦.

٣ المصدر السابق – ١٧/١

الباب الأول
أسلـــوب المـــدح والـــذم

الفصل الأول

أسلوبا المدح والذم عند النحاة

قسَّم النحاة الجملة العربية إلى اسمية وفعلية-كما ذكرنا- وزاد بعضهم الجملة الظرفية [1]، وقد جعلها الزمخشري أربعاً، يقول:" والجملة على أربعة أضـرب؛ فعلية واسمية وشرطية وظرفية، وذلك: زيد ذهب أخوه، وعمرو أبوه منطلق، وبكرٌ إن تطعه يشكرك، وخالدٌ في الدارِ" [2].

ورد ابن يعيش تقسيم الزمخشري هذا، قائلاً:" وهذه قسمة أبي علـي، وهـي قسمة لفظية، وهي في الحقيقة ضربان: فعلية واسمية؛ لأن الشرطية في التحقيق مركبة من جملتين فعليتين: الشرط فعل وفاعل، والجزاء فعل وفاعل، والظـرف في الحقيقة للخبر الذي هو استقر وهو فعل وفاعل" [3].

ومهما تعددت أقسام الجملة واختلفت الآراء في تحديدها وتقسيمها، فإنه يبقى للجملة صورتان: الاسمية والفعلية. وهما نمطان تقاس بهما كل التعابير وأنماط التراكيب اللغوية المختلفة، وما خرج عن دائرة هذين النمطين رُدَّ بالتقدير والتأويل، ومرجع ذلك التقدير قائم على مراعاة نوع الكلمة ومبناها، فإن كانت الكلمة التي في صدر التركيب (فعلاً) فالجملة فعلية، وإن كانت الكلمة (اسماً) فالجملة معها اسمية. وتقوم هذه القسمة الثنائية على تقسيم الكلم عند النحاة إلى، الاسم والفعل والحرف، فراعوا في تقسيم الجملة أمرين: تصنيف الكلمة التي في صدر الجملة، ودورها في الإسناد. ولمّا

---

١ المغني – ابن هشام – تحقيق : ح. الفاخوري – دار الجيل : بيروت – ط.(١) ١٤١١هـ،١٩٩١م- ٧/١ .

٢ المفصل في علم اللغة – ص٣٦.

٣ شرح المفصل – ٨٨/١.

كان الحرف لا يتعلق به إسناد خرج عن إطار تقسيم الجملة إلاّ ما ذهب إليه الزمخشري في قوله بالجملة الظرفية. إن القسمة الثنائية للجملة قد استوعبت كثيراً من التراكيب المختلفة التي تبدو متنافرة مضموناً ومعنى ولا يجمع بينها إلاّ الشكل، وقد يخرج من هذه التراكيب قسم لا ينطبق عليه هذا التقسيم ولا يخضع له، وسنحاول في هذا البحث أن نلقي الضوء على بعض أنماط هذه التراكيب التي تأبى أن تندرج في هذا التقسيم، لعدم قبولها الأسس الرئيسة لتقسيم الكلم الذي اعتمده النحاة. ولنبدأ في هذا الباب بأسلوبي المدح والذم، وفيه نتناول آراء النحاة واللغويين قديماً وحديثاً، وآراء طائفة من المفسرين في القسم الذي ينتمي إليه هذان الأسلوبان من أساليب العربية؛ أهو في الاسمية أو في الفعلية أو من الممكن أن تدرس في إطار آخر يعتمد على تفسير مباني التركيب من حيث الدلالة.

انقسم النحاة في أسلوبي المدح والذم إلى قسمين: أحدهما يذهب إلى اسمية هذين الأسلوبين، وهو مذهب جمهور الكوفيين وعلى رأسهم الفراء، والآخر يقول بفعليتهما وهو رأي جمهور البصريين والكسائي، وإليك تفصيل القول في ذلك:

ذهب نحاة البصرة إلى أن (نِعْمَ) و(بِئْسَ)" فعلان ماضيان، كان أصلهما، نَعِمَ وبَئِسَ فكسرت الفاءان فيهما من أجل حرفي الحلق، وهما العين في(نَعِمَ)، والهمزة في(بَئِسَ) فصار: نِعْمَ وبِئْسَ "[1].

وقد احتج البصريون لفعليتهما بالحجج الآتية:[2]

١) اتصال الضمير المرفوع بهما على حدّ اتصاله بالفعل المتصرف، فانه قد جاء عن العرب أنهم قالوا:" نِعْمَا رجلين، ونِعْمُوا رجالاً " وحكى ذلك الكسائي. وقد

١ الأصول في النحو – أبو بكر ابن السراج – تحقيق: عبد الحسين الفتلي – مؤسسة الرسالة: بيروت – ط.(٣)١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م ١/١١١ – ١١٤ – ١١٥.

٢ ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين ١/٩٧.

رفعا مع ذلك المظهر في نحو" نِعْمَ الرجلُ، وبِئْسَ الغلامُ" والمضمر في نحـــو" نِعْـــمَ رجلاً زيدٌ، وبئس غلاماً عمرٌو"[1].

٢) اتصالهما بتاء التأنيث الساكنة التي لا يقلبها أحدٌ من العرب في الوقف هاء، وذلك قولهم: نعمتِ المرأةُ، وبئست الجاريةُ؛ لأن هذه التاء يختص بها الفعل الماضـــي لا تتعداه، فلا يجوز الحكم باسمية ما اتصلت به [2].

٣) أنهما مبنيان على الفتح [3].

٤) جواز استعمال جميع باب فَعُلَ مع فعليّته، استعمال نِعْمَ وبِئْسَ، وهـــذا يقـــوي فعليتهما كما يذهب الرضي[4].

٥) دخول لام القسم عليهما [5]، نحو: لنِعْمَ الرجلُ أنت.

٦) عطفهما على الفعل الماضي[6].

---

١ ينظر: الكتاب – ١٧٨/٢ –٢٦٦/٣، والمقتضب ١٤٦/٢، والتبصرة والتذكرة – الصيمري – تحقيق: فتحي علي الدين – جامعة أم القرى: مكة المكرمة –ط.(١)١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م –٢٧٥/١، والإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين ٩٧/١، وأسرار العربية –أبو البركات الأنباري – تحقيق: محمـد بهجت البيطار – مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق – ص ٩٦،١٠٤، وشرح المفصل – ١٢٧/٧، وشرح التسهيل – جمال الدين محمد بن مالك – تحقيق: عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختون – هجر للطباعـة والنشر: القاهرة ط.(١)١٤١٠هـ، ١٩٩٠م – ٥/٣، وشرح الرضـي علـى الكافيـة– ٢٤١/٤، ٢٤٢، وائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة – عبد اللطيف الزبيدي- تحقيق: طارق الجنـابي- مكتبـة النهضة العربية – عالم الكتب:بيروت –ط.(١) ١٤١٧هـ، ص ١١٥-١١٨، وهمع الهوامع في شرح جمـع الجوامع –٥/ ٢٦، وحاشية الصبان على شرح الأشموني- الصبان- دار إحياء الكتب العربية: القاهرة – فيصل عيسى البابي الحلبي –٢٦/٣.

٢ ينظر: التبصرة والتذكرة –٢٧٥/١، و شرح الرضي على الكافية– ٢٤١/٤.

٣ ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين ١١١/١.

٤ ينظر: شرح الرضي على الكافية ٢٤٢/٤.

٥ ينظر : شرح التسهيل – ٥/٣.

٦ ينظر : شرح التسهيل – ٥/٣.

أمّا الكوفيون فقد ذهبوا إلى اسميتهما مستدلين بالأدلة الآتية: [1]

١. دخول حرف الخفض عليهما، فانه قد جاء عن العرب أنها تقول: ما زيد بنِعْمَ الرجُلُ. وحكي عن بعض فصحاء العرب أنه قال: نِعْمَ السَّيْرُ على بِئْسَ العيْرُ. فأدخلوا عليهما حرف الخفض، ودخول حرف الخفض يدل على أنهما اسمان لأنه من خصائص الأسماء [2]. كما استدلوا في دخول حرف الجر على (نِعْمَ) بقول الشاعر:

صبَّحك اللهُ بخيرٍ باكرٍ ... بنِعْمِ طيرٍ وشَبَابٍ فاخرٍ [3]

وقول الشاعر:

فقد بُدِّلتُ ذاك بنعمَ بالٍ ... وأيامٍ لياليها قِصَارُ [4]

٢. دخول حرف النداء عليهما، فالعرب تقول: يا نِعْمَ المولى ويا نِعْمَ النصيرُ. فنداؤهم نِعْمَ يدل على اسميتها [5].

٣. لا يحسن اقتران الزمان بهما كسائر الأفعال، ألا ترى أنك لا تقول: نِعْمَ الرجلُ أمْسِ، ولا: نِعْمَ الرجلُ غداً. وكذلك أيضاً لا تقول: بِئْسَ الرجلُ أمْسِ، ولا: بِئْسَ الرجلُ غَداً. فلمّا لم يحسن اقتران الزمان بهما عُلم أنهما ليسا فعلين[6].

---

١ ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين ٩٧/١.

٢ ينظر : شرح المفصل – ١٢٧/٧، وشرح جمل الزجاجي –ابن عصفور– تحقيق: صاحب أبو جناح – الفيصلية: مكة المكرمة – ٥٩٨/١ والتبصرة والتذكرة –٢٧٥/١، وشرح التسهيل– ٥/٣ وشرح الرضي على الكافية– ٢٤١/٤، ٢٤٢ وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع –٥/ ٢٦، وحاشية الصبان على شرح الأشموني– ٢٦/٣.

٣ شرح جمل الزجاجي – ابن عصفور –٥٩٩/١.

٤ المصدر السابق.

٥ ينظر: شرح جمل الزجاجي- ابن عصفور١/ ٥٩٨، وهمع الهوامع ٢٦/٥.

٦ ينظر : أسرار العربية – ص٩٨.

٤. أهما غير متصرفين؛ لأن التصرف من خصائص الأفعال. كما أنه لا يـــأتي منـــهما المصدر [١].

٥. جاء عن العرب(نَعِيمَ الرجلُ زيدٌ) وليس في أمثلة الأفعال فَعِيلٌ ألبتة، فـــدلّ علـــى أنهما اسمان، وليسا بفعلين.

٦. دخول لام الابتداء عليهما في خبر (إنّ) ولا تدخل على الماضي [٢]، نحو: إنَّ محمـــداً لنعمَ الرجلُ.

٧. الإخبار عنهما فيما حكى الرؤاسي: فيك نِعْمَ الخَصْلَةُ [٣].

٨. عطفهما على الاسم فيما حكى الفراء: الصالحُ وبِئْسَ الرجلُ في الحق سواء [٤].

يبين هذا المجمل الحجج التي احتج بها كل فريق لرأيه في توجيه هذا الأســلوب، فاعتمد كل فريق لإثبات حجته على قدرته في نقض ما أقامه الفريق الآخر من الأدلة، وليس على قوة أدلته في الحكم عليه، فانظر إلى الحوار في الحجة ونقضها مثلاً: [٥]

اتخذ البصريون دليلاً لفعلية (نِعْمَ، وبِئْسَ) اتصالهما بالتاء، فردّ الكوفيون حجتهم هذه بأن هذه التاء لا يختص بها الفعل، لأنها قد اتصلت بالحرف في قـــولهم: رُبَّـــتَ، وثَمَّتَ، ولاتَ. فاتصالها بالحرف يُبطل اختصاص الفعل بهـــا، فـــدلّ علـــى بطـــلان

---

١ ينظر : الأصول في النحو –١/١١١، واللباب في علل الإعراب و البناء- أبو البقاء العكبري- تحقيق: غـــازي مختار طليمات- دار الفكر المعاصر: بيروت-لبنان – دار الفكر: دمشـــق- ســـورية-ط.(١) ١٤١٦هـــ، ١٩٩٥م – ١/١٨٣، وشرح المفصل – ٧/١٢٧، والتبصرة والتذكرة –١/٢٧٥، وشرح التسهيل- ٣/٥، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع –٥/٢٦، وحاشية الصبان على شرح الأشموني- ٣/٢٦.

٢ ينظر : همع الهوامع في شرح جمع الجوامع –٥/٢٧.

٣ ينظر : السابق.

٤ السابق.

٥ ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين ١/٩٧.

الاستدلال به لفعليتهما؛ لأن ما تطرق إليه الاحتمال فسد به الاستدلال كما يقول أهل الأصول. هذا بالإضافة إلى أنّ نِعْمَ، وبِئْسَ لا تلزمهما التاء بوقوع المؤنث بعدهما كما تلزم الأفعال، فلا يجوز أن تقول، قام المرأة، بخلاف قولك: نِعْمَ المرأةُ [1].

ويرد الكوفيون حجة البصريين في فعليتهما بأنهما غير متصرفتين، والأصل في الأفعال التصرف.

وأما القول بفعليتهما بسبب بنائهما على الفتح (إذ لو كانا اسمين لما كان لبنائهما وجه، إذ لا علة هاهنا توجب بناءهما) فيعارض الكوفيون هذا الدليل بأنه تمسك باستصحاب الحال، وهو من أضعف الأدلة [2].

كما ردّ الكوفيون حجة فعليتهما بأنه لا يحسن اقتران الزمان بهما، فلا يقال: نِعْمَ الرجلُ أمس، ولا يجوز تصرفهما. فرد البصريون عليهم بأن (نِعْمَ) موضوع لغاية المدح و(بِئْسَ) موضوع لغاية الذم، فجعل دلالتهما مقصورة على الآن، لأنك إنما تمدح وتذم بما هو موجود في الممدوح أو المذموم، لا بما كان فزال، ولا بما سيكون و لم يقع.

كما اعترض الكوفيون على فعليتهما (بأنه قد جاء عن العرب نِعِيمَ الرجلُ، وليس في أمثلة الأفعال فَعِيلٌ البتَّة). فرد البصريون اعتراضهم بأن هذا مما ينفرد بروايته أبو علي قطرب، وهي رواية شاذة، ولئن صحت فليس فيها حجة، لأن نِعْمَ أصله نَعِمَ على وزن فَعِلَ – بكسر العين – فأشبع الكسرة فنشأت الياء [3].

ثم انظر مثلاً آخر يبين كيف ردّ البصريون الحجج التي قدمها الكوفيون دليلاً لاسميتهما، وهو دخول حرف الجر عليهما، فردّ البصريون بأن ذلك ليس بحجة؛ لأن

---

١ السابق ١/١٠٤، ١١٤ .

٢ السابق ١/ ١١١ .

٣ السابق ١/١١٩-١٢١

الحكاية فيه مقدّرة، فالتقدير في قول بعض العرب: نِعْمَ السيرُ على بِئْسَ العيرُ؛ [نعم السير على عيرٍ مقولٍ فيه بئس العير] [1]. وأما قولهم: بنِعمَ طيرٍ، وبنِعمَ بالٍ، فذهبوا إلى أن "(نِعْمَ) اسم للخير الباكر واسم للعافية في قوله: بنعمَ بالٍ، بدليل إضافتهما إلى ما بعدهما، ولا يضاف إلاّ الاسم، وكأنهما في الأصل: نَعِمَ التي هي فعل فسمّي بها وحكيت، ولذلك فتحت الميم معها مع دخول حرف الجر عليها. ونظير ذلك: قِيلَ وقال، فان العرب لما جعلتهما للقول حُكيا" [2].

كما اعترضوا على حجة الكوفيين في دخول حرف النداء عليهما، إذ المقصود بالنداء محذوف للعلم به، والتقدير فيه: يا الله نِعْمَ المولى ونِعْمَ النصيرُ أنت[3].

هذا جانب من حجج كلٍّ من الفريقين، يؤيد كل فريق حجته بمعارضة أدلة الفريق الآخر، ولكن يبدو أن عند كل فريق منهم نقطة قوة في حجته، فقد كان الإسناد إلى الضمير في هذه التراكيب عند البصريين هو موضع القوة، وأما الكوفيون فموضع قوة حجتهم أنها سبقت بحرف جر مع إضافته.

فيضطرب كل فريق أمام حجج الفريق الآخر، بل إنك لتجد من البصريين من ذهب إلى فعليتهما دون أن يقدم دليلاً واضحاً وحجة مؤيدة بأدلة، فهذا العكبري يقول مدللاً على فعليتهما من خلال إبراز حجة أنهما ليسا باسمين، كأنه يقول إن لم تكونا من هذا القسم فهما من القسم الآخر، لأن أمامه نوعين اثنين ليس غير:"ولا يجوز أن تكون اسماً، إذ لو كانت اسماً لكانت إما أن تكون مرفوعة ولا سبيل إلى ذلك، إذ ليست فاعلاً ولا مبتدأ، ولا ما شبِّه بهما، وإما منصوبة ولا سبيل إليه أيضاً،

---

١ السابق ١١٣/١ .

٢ شرح جمل الزجاجي –ابن عصفور – ٥٩٩/١ .

٣ ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين ١١٧/١ .

إذ ليست مفعولاً ولا ما شبّه به، وإما مجرورة، ولا سبيل إليه" [1]. فمن الواضح من هذا النص، أنه لو كان ثمة خيارٌ ثالث لدى العكبري لوضعها فيه.

فإن كان الحكم على الجملة وتصنيفها في الاسمية أو الفعلية يعتمد عند جل النحاة على فكرة الإسناد وطرفي الإسناد، فان هذين الأسلوبين يفتقران إلى فكرة الإسناد؛ لأنهما يفتقران إلى أسس إلحاقهما بالاسم أو بالفعل أصلاً استناداً إلى ما وضعه النحاة من معايير الاسمية أو الفعلية، ووفقاً لما جاء عند سيبويه في وضع حدٌّ للاسم والفعل، أو ما جاء عند ابن مالك في خصائصهما.

يقول سيبويه معرفاً (الكلم في العربية):" فالكلم: اسم وفعل، وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل. فالاسم: رجل وفرسٌ، وحائط. وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبُنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع" [2]. فأقسام الكلم لدى سيبويه ثلاثة، هي: الاسم والفعل والحرف، ولم يحد سيبويه (الاسم) بالتعريف، ولكنه حدّه بأمثلة توضح مقصده، ويشرحه أبو سعيد السيرافي قائلاً:" كل شيء دلّ لفظه على معنى غير مقترن بزمان محصل، من مضي أو غيره فهو اسم" [3]. فشرط الاسم، وفقاً لهذا، أن يدل على معنى أو مسمى في ذاته غير مقترن بزمان محصّل. أما الفعل لدى سيبويه، فهو أمثلة؛ أي أبنية أخذت من (أحداث الأسماء) أي المصادر، ويقسم الفعل إلى ماض ومستقبل وكائن في وقت النطق؛ وهو الزمان الذي يقال عليه الآن الفاصل بين ما مضى ويمضي، كما يفسر ذلك السيرافي [4].

---

١ اللباب في علل الإعراب والبناء ١٨٠/١ .

٢ الكتاب – ١٢/١

٣ شرح كتاب سيبويه- أبو سعيد السيرافي- تحقيق: رمضان عبد التواب، محمود فهمي حجازي، محمد هاشم عبد الدايم- الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٨٦م – ٥٣/١ .

٤ ينظر : المصدر السابق – ٥٧/١ .

ويحدد ابن مالك علامات الأسماء، فيقول :[1]

بـــالجرِّ والتنـــوين والنـــدا وأل   ومسند للاســـم تمييـــزٌ حصـــلْ

فان حكم الكوفيون باسميتهما لقبولهما حرف الجر، وكذا حرف النداء في بعض استعمال العرب، وهذه بعض من علامات الأسماء فان بقية خصائص الاسم؛ التنوين، وقبول أل، والإسناد، والدلالة على مسمى، ليست مما تنطبق على هذين اللفظين. ولا نقصد بذلك أنها يجب أن تقبل الخصائص كلها في آن واحد، ولكنها يجب أن تقبل في أمثلة مستقلة، الوقوع موقع الاسم، وبخاصة الإسناد والدلالة على مسمى.

أمَّا فعليتهما فنناقشها وفقاً لكل من تعريف سيبويه وخصائص الأفعال التي نصَّ عليها ابن مالك في الألفية، في قوله:[2]

بِتَا فَعَلتَ وأَتَـــتْ، ويـــا افْعَلِـــي   ونُـــونِ اقـــبِلَنَّ فِعْـــلٌ ينجلـــي

فلئن حكم البصريون بفعليتهما لدخول تاء التأنيث عليهما، وهي من علامات الأفعال، فإنهما تفتقدان أهم خاصية من خصائص الأفعال وهي الدلالة على الحدث والزمان، وليس لهما من المصادر ما يمكن أن تكونا منها، ولا تدل أي من الصيغتين على أية مرحلة من مراحل الزمن، وقد صرَّح ابن أبي الربيع بخلو الصيغتين من زمن وحدث، يقول:" فأما(نِعْمَ) و(بِئْسَ) فليس فيهما دلالة على زمان ولا حدث"[3]. وقد ناقش ابن فارس أقوال عدد من النحاة في الأسماء والأفعال مناقشة جادة ونافعة فقال في الأفعال:"قال الكسائي: "الفعل ما دلَّ على زمان" وقال سيبويه:" أما الفعل فأمثلة

---

١ شرح ألفية ابن مالك– أبو عبد الله بدر الدين بن جمال الدين بن مالك – تحقيق: عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد – دار الجيل: بيروت – ص ٢٢ .

٢ السابق – ص ٢٥ .

٣ البسيط في شرح جمل الزجاجي–ابن أبي الربيع– – تحقيق: عياد الثبيتي– دار الغرب الإسلامي: بيروت – لبنان –ط.(١) ١٤٠٧هـ، ١٩٨٦م – ٥٨٠/١ .

أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، وما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع". فيقال لسيبويه: ذكرت هذا في أول كتابك وزعمت بعد أن(ليس) و(عسى) و(نعم) و(بئس) أفعال، ومعلوم أنها لم تؤخذ من مصادر. فإن قلت: إني حددت أكثر الفعل وتركت أقلّه، قيل لك: إن الحد عند النظار ما لم يزد المحدود ما ليس له، ولم ينقصه ما هو له"[١]. وهذا رد فيه وجهة نظر قوية. وعليه، نرى أن الكلمات المعترض بها ينبغي إخراجها من طائفة الأفعال لتسلم حدود النحو من الاعتراض. ويكفينا أن نقول هنا ما قال ابن مضاء: "ومما يجب أن يسقط من النحو الاختلاف فيما لا يفيد نطقاً"[٢]. ولما لم تكن هاتان اللفظتان تدلان على حدث أو زمن، ولم تقبلا جل علامات الأفعال؛ كتاء فعلتَ أو ياء افعلي أو نون أقبِلنَ، ولم يتصرفا كما تتصرف الأفعال، فهما ليستا من الأفعال. وقد أدرك فريق من النحاة ماهية هاتين اللفظتين، فيذهب ابن يعيش إلى أن:" نِعْمَ للمدح، وبِئْسَ للذم العام"[٣]، وبمثل ذلك يقول الأشموني: "على سبيل المبالغة لعموم المدح والذم فيهما وعدم تخصيصهما بخصلة معينة عند الإطلاق وعدم التقييد بمخصوص"[٤]. ويذهب الصبان إلى أنهما استعملا في هذا الباب لإنشاء المدح والذم وهما في هذا الاستعمال لايتصرفان لخروجهما عن الأصل في الأفعال من الدلالة على الحدث والزمان فأشبها الحروف.[٥]

وهكذا فان من يدرجهما في الأسماء يجد أنه يفتقر إلى الدليل، وكذلك من يجعلهما في الأفعال ينقصه الدليل، بل إن كلاً من هذين اللفظين يفتقر إلى أهم ما يقوم عليه كل من هذين القسمين. ومن ثَمَّ فان تصنيف جملتيهما في الفعلية أو الاسمية

---

١ الصاحبي- ابن فارس-- تحقيق: أحمد صقر -مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه: القاهرة -ص٩٣ .

٢ الرد على النحاة -- ابن مضاء-تحقيق: شوقي ضيف - دار المعارف : مصر - ص١٤١.

٣ شرح المفصل - ٢٧/٧.وينظر: شرح الرضي على الكافية ٢٣٨/٤.

٤ ينظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني على الألفية - ٣ /٢٧.

٥ السابق ٢٦/٣.

تصنيف يفتقر إلى روح الدليل وجوهره، وما وضعهما أحد في قسم إلا لأنه أفلح - فيما يرى - في نقض وضعهما في القسم الآخر، وليس لتوفر عناصر القسم فيهما، ولعل أبلغ ما يعبر عن هذه الحيرة في توجيه تصنيفهما ما أوردناه عن العكبري في ما سبق.

وهذا الاختلاف في تصنيف ألفاظ المدح والذم وما ترتب عليه من اختلاف في توجيه تقسيم جملتيهما أدى إلى أن يعيد بعض علماء العربية من القدماء والمحدثين النظر في كل ما يتعلق بهما من حيث المبنى والمعنى. وسنفصل القول في ذلك فيما بعد.

ولعل من المفيد أن نمضي هنا في تحليل مكونات هذين الأسلوبين، اللذين نصَّ العلماء على أنهما قد جعلا للغاية في المدح والذم والمبالغة في هذا المعنى. فيعتمد التركيب مع الكلمتين الرئيسيتين على الأركان الآتية :

١. صيغة المدح أو الذم.

٢. الاسم المرفوع بعده ويسمى الفاعل، أو الاسم المنصوب ويسمى التمييز.

٣. المخصوص بالمدح أو الذم.

صيغة المدح أو الذم - وهي نِعْمَ وبِئْسَ، أو حَبَّذا ولا حَبَّذا، أو غيرها مما ألحق بها من أساليب استعملت استعمالها كساء وغيرها [١]. وقد بينا اختلاف النحاة القدماء في[نِعْمَ وبِئْسَ] من حيث الاسمية أو الفعلية [٢].

---

١ ومما ألحق ببئس في العمل (سَاءَ) ينظر:ابن عصفور-شرح الجمل١/٦٠٧، شرح الكافية- الرضي-٤/٢٥٥، وحاشية الصبان٣/٣٩.

ويقوم مقام (نعم، وبئس) ويستعمل استعمالهما في الأحكام :(فَعُلَ) موضوعاً كلَؤُمَ و ظَرُفَ، أو محولاً من فَعَلَ وفَعِلَ إلى فَعُلَ كعَقُلَ و بَخُسَ، ينظر: الأصول-١/١١٥، وارتشاف الضرب من لسان العرب -أبو حيان - تحقيق: مصطفى النماس -ط.(١) ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م -٣/٢٦، وشرح التسهيل٣/٢١.

٢ وسنفرد فصلاً مستقلاً في نهاية هذا الباب عن آراء النحاة واللغويين العرب قديماً وحديثاً في (حبَّذا ولا حبَّذا).

أما الاسم المرفوع بعدهما فله أنواع مختلفة، يقول ابن مالك:"والغالب في فاعل نِعْمَ وبِئْسَ أن يكون معرَّفاً بالألف واللام، أو مضافاً إلى المعرف بهما، أو مضافاً إلى المضاف للمعرف بهما، أو ضميراً مفسراً بنكرة منصوبة على التمييز"[1].

ووفقاً لاختلاف الصورة التي يرد عليها الفاعل في جملة المدح أو الذم، جعل النحاة (نِعْمَ) و(بِئْسَ) على ضربين [2]: ضرب يرفع الأسماء الظاهرة المعرفة بالألف واللام على معنى الجنس، ثم يذكر بعد ذلك الاسم المحمود أو المذموم، نحو: نِعْمَ الرجلُ زيدٌ، وبِئْسَ الرجلُ عبدُ الله. والضرب الثاني: أن تضمر فيها المرفوع وهو اسم (الفاعل) وتفسره بنكرة منصوبة. وفي هذا يقول سيبويه:" نِعْمَ تكون مرة عاملة في مضمر يفسره ما بعده، وتكون مرة أخرى تعمل في مظهر لا تجاوزه "[3].

أما الركن الثالث من أركان أسلوبي المدح والذم فهو المخصوص، وقد وقع بين النحاة اختلاف في موقعه من الإعراب؛ فيسوغ ابن السراج رفعه على ضربين:[4]

أحدهما: أنك لما قلت: نِعْمَ الرجلُ، فكأنَّ معناه، محمودٌ في الرجال، وقلت: (زيدٌ) ليعلم الذي أثني عليه، فكأنه قيل لك: مَنْ المحمودُ ؟ قلت: هو زيدٌ.

والوجه الآخر: أن تكون أردت التقديم فأخرته فيكون حينئذ مرفوعاً بالابتداء، ويكون (نِعْمَ) وما عملت فيه خبره.

وقد يستنتج من كلام ابن السراج أنه يعيد الجملة إلى أصل دلالي انبثقت عنه، بل نراه يسير في منهجين: دلالي يفسر الجملة به قائلاً: محمود في الرجال، وهذا تفسير

---

١ شرح التسهيل – ٨،٩/٣ – وينظر: همع الهوامع – ٢٩/٥ –.وينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني– ٢٨/٣ – وينظر: شرح جمل الزجاجي–ابن عصفور – ٦٠٠/١.

٢ ينظر: الأصول في النحو – ١١١/١، ١١٢ .

٣ الكتاب – ١٧٧/٢ .

٤ الأصول في النحو – ص ١١١/١، ١١٢.

لفظة (نِعْمَ)، وتركيبي يعتمد فيه العامل النحوي كغيره من العلماء لتسويغ حركة الرفع على ما بعد هذه اللفظة.

ويجعل الأشموني إعراب المخصوص على ثلاثة أوجه:" أن يكون مبتدأ والجملة قبله خبر، أو يكون خبر اسم مبتدأ محذوف، أو مبتدأ خبره محذوف وجوباً"[1]. ثم يعلق على ذلك قائلاً:(والأول هو الصحيح). ثم يشير إلى أن سيبويه أجاز الأول والثاني منهما، ويجيز الثاني جماعة منهم السيرافي وأبو علي والصيمري، أمّا الثالث فقد أجازه ابن عصفور.[2]

ولا يجيز ابن مالك إلا الرأي الأول في إعراب المخصوص؛ أي أن يكون المخصوص مبتدأ والجملة قبله خبر، وعلة ذلك عنده صحته المعنوية، وسلامته عن مخالفة الأصل، وفي المقابل لا يجيز أن يكون المخصوص خبراً لمبتدأ محذوف؛ لأنه متى كان هذا الإعراب، فإنه يلزم أن ينصب لدخول (كان) إذا قيل: نِعْمَ الرجلُ كان زيدٌ، ولم تعدل العرب عن الرفع، ويلزم النصب أيضاً إذا دخلت ظننت على (نِعْمَ): نِعْمَ الرجلُ ظننت زيداً، وأن يقال إذا دخلت (وَجَدَ) على نِعْمَ الرجلان أنتما: نِعْمَ الرجلان وجدَا إيَّاكما، لكن العرب لم تقل إلا نِعْمَ الرجال كان الزيدون، ونِعْمَ الرجلُ ظن زيد، ونِعْمَ الرجلان وجدتما. ثم يقول ابن مالك:" فعُلم بهذا أن المخصوص لم يكن قبله ضمير فيكون هو خبره، بل كان المخصوص مبتدأ مخبراً عنه بجملة المدح أو الذم" [3].

كما لا يجيز أن يكون المخصوص مبتدأ محذوف الخبر، على رأي ابن عصفور، فيقول:"وهذا أيضاً غير صحيح؛ لأن هذا الحذف ملتزم، ولم نجد خبراً يلتزم حذفه إلا

---

١ ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني على الألفية – ٣٧/٣.

٢ ينظر: السابق. واللباب في علل البناء والإعراب – ١ /١٨٥، و شرح الكافية –٢٥٤/٤ .

٣ شرح التسهيل ١٦/٣. وينظر:همع الهوامع ٤١/٥.

وهو مشغول بشيء يسد مسدّه، كخبر المبتدأ بعد لولا وهذا بخلاف ذلك، فلا يصح ما ذهب إليه ابن عصفور"[1].

ويرجح ابن يعيش الإعراب ذاته؛ أي أن يكون المخصوص بالمدح أو الذم مبتدأ والجملة قبله خبره، منكراً القول بوجود حذف في الجملة؛ أي على المذهب الثاني، ويقدم لما يذهب إليه حجة يتبين فيها عنايته بالجانب الدلالي الذي يقتضيه تركيب أسلوب المدح أو الذم، فيقول:" لأن المبتدأ قد يحذف كثيراً إذا كان في اللفظ ما يدل عليه، وأمّا حذف المبتدأ والخبر جميعاً فبعيد"[2]. إذ إن المخصوص قد ورد في الاستعمال اللغوي محذوفاً في نمط من أنماط التركيب الجملي مع نِعْمَ أو بِئْسَ مع دلالة السياق على المحذوف. ومن ثم فإن القائل بأن المخصوص بالمدح مبتدأ لخبر محذوف، أو خبر لمبتدأ محذوف، فإن الجملة على هذا الرأي ستتعرض لحذفين؛ المبتدأ والخبر، وهذا كما يقول ابن يعيش: (بعيد).

ويؤيد أبو حيان هذا الإعراب؛ أي أن يكون المخصوص مبتدأ مؤخراً والجملة قبله خبراً مقدماً، ويعلل إنكاره مذهب القائلين بالحذف، قائلاً: " لأنه يلزم من حذفه حذف الجملة بأسرها من غير أن ينوب عنها شيء؛ لأنها تبقى جملة مفلتة من الجملة السابقة قبلها، إذ ليس لها موضع من الإعراب، ولا هي معترضة ولا تفسيرية، لأنهما مستغنى عنهما، وهذه لا يستغنى عنها، فصارت مرتبطة غير مرتبطة، وذلك لا يجوز، وإذا جعلنا المحذوف من قبيل المفرد، كان فيما قبله ما يدل على حذفه، وتكون جملة واحدة كحاله إذا تقدم"[3].

١ شرح التسهيل – ١٧/٣. وينظر: شرح جمل الزجاجي–ابن عصفور – ٦٠٥/١، وأسرار العربية – ص ١٠٥.

٢ شرح المفصل – ١٣٥/٧ .

٣ البحر المحيط –أبو حيان الأندلسي – تحقيق وتعليق: عادل عبد الموجود، علي محمد معوض – دار الكتب العلمية: بيروت، لبنان –ط.(١) ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م – ١٢٧/٢.

ويقول ابن يعيش في موضع آخر معللاً ما ارتضاه من توجيه جملة المدح أو الذم:"وإنما أخر المبتدأ وحقه أن يكون مقدماً لأمرين: (أحدهما) أنه لمّا تضمن المدح العام أو الذم جرى مجرى حروف الاستفهام في دخولها لمعنى زائد، فكما أن حروف الاستفهام متقدمة فكذلك ما أشبهها.(الأمر الثاني) أنه كلام يجري مجرى المثل، الأمثال لا تغير" [١].

ويبدو من المفيد أن نناقش في هذه المقولة عدة حقائق على النحو الآتي:

١) إن قول ابن يعيش بأن (نِعْمَ) أو (بِئْسَ) جاءت في تركيب المدح أو الذم لمعنى زائد يفيد المدح العام مع (نِعْمَ)، والذم العام مع (بِئْسَ)، فيه ما يشير إلى أنهما غير فطين؛ لأن الفعل يكون عادة في الجملة الفعلية هو البؤرة أو الركن الرئيس، وهو موضع الفائدة والإخبار وموطن الإسناد، فلا يمكن الاستغناء عنه. وهذه-على حد قول ابن يعيش-يمكن الاستغناء عنها. ولعل ظاهر النص يشير إلى أن ابن يعيش قد أدرك ذلك بوضوح.

٢) إن (نِعْمَ) و(بِئْسَ) في تركيب هذا الباب تلتزم الصدارة، والصدارة موقع تقع فيه الحروف، يقول ابن يعيش: (فكما أن حروف الاستفهام متقدمة فكذلك ما أشبهها). وفي ذلك إشارة إلى التماثل الوظيفي بين حروف الاستفهام وما يمكن أن يسمى بحروف المدح أو الذم في ما نص عليه ابن يعيش.

٣) لعل من الواضح في نص ابن يعيش هذا أنه يرى أن من المقومات الرئيسية لهذين الأسلوبين أنهما قد جريا مجرى المثل في ترتيب المباني الصرفية في إطار التركيب الجملي فيهما. وهذا ما يحتاج منا إلى أن نعده من العناصر المكونة للأسلوب ذاته من حيث الدلالة على المبالغة في المدح أو الذم، كما سنبين ذلك في حينه.

---

١ شرح المفصل – ٧/١٣٥.

ويرجح السهيلي توجيه المخصوص على الوجه الذي سار عليه كثير من النحاة؛ أي أن يكون المخصوص مبتدأ مؤخراً، والجملة قبله خبراً مقدماً، وفقاً لما تقتضيه دلالة التركيب، واتساقاً مع مراد المتكلم المادح أو الذام. فيرى أن الخبر إذا أفاد معنى دلالياً خرج عن إطار الخبر المحض المجرد، فحَسُن تأخير المبتدأ وتقديم الذي هو أهم، وبهذا يوجه السهيلي منع الخليل تقديم الخبر على المبتدأ قياساً على النعت والبدل والتوكيد وجهةً أخرى، يقول: " لا يخفى على الخليل مثل هذه الشواهد! ولكنه أراد منع تقديم الخبر الذي هو خبر محض مجرد من المعاني التي هي نحو المدح والذم والترحم والتعظيم وغير ذلك؛ لأن تلك المعاني إذا دخلت في الكلام حسَّنت تأخير المبتدأ، لأنه قد صار بسببها مفعولاً في المعنى، ألا ترى أنك إذا قلت: (حَسَنٌ زيد !)، فإن المعنى: أستحسِنُ زيداً. وإذا قلت:(مسيءٌ عمرو!)، فالمعنى أذم عمراً... وأشعرت هذه الصفات كلها بهذا المعنى الذي لو لفظ به مصرحاً لكان مقدماً والاسم مؤخراً، وذلك الاسم هو المبتدأ في اللفظ وهو المذموم أو المرجوم في المعنى. وأمّا إذا تجرد الخبر من هذه القرائن كلها مثل قولك: (قائم زيد) و(ذاهب عمرو) و(خيّاط أخوك) فهو الذي أراد الخليل أنه يقبح تقديمه، والله أعلم "[1].

وعلى هذا، فإن الخبر إذا كان يحمل معنى هو مركز العناية في الجملة فإنه يقدم على بقية الجملة وتتأخر هذه عنه لغاية دلالية وفقاً لقولهم : العرب إن أرادت العناية بشيء قدمته.

وهناك إعراب رابع للمخصوص يذهب إليه ابن كيسان وأبو سعيد صاحب المُسْتوفى، وهو أن يكون المخصوص بدلاً من الرجل في قولك: نِعْمَ الرجلُ زيدٌ.[2]

---

١ نتائج الفكر في النحو – أبو القاسم السهيلي – تحقيق: محمد البنّا – دار الرياض للنشر والتوزيع – ط.(٢)١٤٠٤هـ،١٩٨٤ م – ص ٤٠٧ – ٤٠٨.

٢ ينظر: ارتشاف الضرب – ٣/٢٥.

وعلى الرغم مما في هذا الرأي من غرابة إلاّ أنه يحمل وجهة نظر دلالية، فالجملة في أصلها: زيدٌ الرجلُ، ثم قُدِّم الذي هو مناط الخبر والفائدة فأصبحت: الرجلُ زيدٌ، والمعنى إنما هو مدح زيد بأنه رجل في كمال الرجولة، ثم دخلت على الجملة (نِعْمَ) لإعطاء معنى المدح مبالغة وتفخيماً، فالرجل الممدوح هو زيد؛ أي أن زيداً قد خُصَّ بالمدح دون غيره، فعندما تقول: نِعْمَ الرجلُ، إنما يعني قولك: الرجلُ زيدٌ، مع زيادة ومبالغة في المدح، فكلمة (زيد) خصصت كلمة (الرجل)؛ لأن المتكلم لا يستطيع القول (نِعْمَ الرجلُ) بل يحتاج أن يبين الرجل الممدوح فيقول (زيد).

كانت تلك مجموعة من أهم آراء النحاة في التركيب الذي يبنى منه أسلوبا المدح والذم، وهي آراء اختلط فيها القول في تحليل المبنى ومواقع الكلم لتسويغ الحركة الإعرابية بقليل من توجيه المعنى، مع عناية واضحة بتسويغ الحركة الإعرابية.

الفصل الثاني

أسلوبا المدح والذم في القرآن الكريم، وآراء المفسرين فيها

يعد المفسرون من أهم العلماء الذين بحثوا في الدلالة؛ لأن عملهم كان في معاني التراكيب القرآنية وربطها بسياقها وأسباب نزولها والناسخ والمنسوخ منها، لذا فإننا نرى أن نستكمل بحثنا في أسلوبي المدح والذم بالبحث في وجهة نظر علماء التفسير في معاني هذا التركيب، لنعتمد على أقوالهم فيما سنذهب إليه من آراء، وبخاصة أن القرآن الكريم هو الأنموذج المثالي الذي نستقي منه اللغة العربية العالية.

إن المتأمل في آيات القرآن الكريم التي تضمنت أسلوب المدح بـ(نِعْمَ)، أو الذم بـ(بِئْسَ)، يرى أنها وردت في خمسة أطر، هي:

الأول: وهو ما يمكن أن نعده التركيب الأصل؛ صيغة المدح أو الذم + اسم مرفوع محلى بـ(أل)+ المخصوص بالمدح أو الذم.

الثاني: صيغة المدح أو الذم + اسم مرفوع محلى بـ(أل).

الثالث: صيغة المدح أو الذم + اسم مرفوع مضاف إلى ما فيه أل.

الرابع: صيغة المدح أو الذم+ اسم منصوب على التمييز ومضمر يعود إلى الممدوح.

الخامس: وهو على ضربين :

أ – صيغة المدح أو الذم + (ما) ويليها اسم.

ب – صيغة المدح أو الذم + (ما) ويليها فعل.

هذه هي أهم الأطر التي جاءت فيها تراكيب المدح أو الذم في القرآن الكريم، ولسنا بصدد تفصيل ما جاء في أقوال المفسرين عنها، وإنما الذي نرمي إليه هو الإطار الدلالي لهذا الأسلوب، فتكتمل النظرة إليه تركيباً ودلالة.

ورد الإطار الأول في القرآن الكريم في ثلاث آيات هي:

قوله تعالى:﴿وبِئْسَ الوِرْدُ المَوْرُودُ﴾[1]. وقوله تعالى:﴿ بِئْسَ الرِّفْدُ المَرْفُودُ﴾[2].

وقوله تعالى:﴿ بِئْسَ الاسْمُ الفُسُوقُ بعْدَ الإيمانِ﴾[3].

دأب جل المفسرين ومعربي آيات القرأن الكريم عند تفسير وإعراب الآيات الكريمة، على البحث في مباني جملها وأحكام تركيبها، وإعراب مفرداتها، على النحو الذي سار عليه نحاة العربية، وعلة ذلك أنهم كانوا من النحاة. يقول النحاس في هذا الصدد موجهاً قوله تعالى:﴿بِئْسَ الوِردُ الموروдُ﴾[4] توجيه إعراب: "(بئس الوردُ) رفع ببئس. (الموروdُ) رفع بالابتداء على إضمار مبتدأ. وكذا بئس (الرفدُ المرفودُ)"[5]. ويقول عن قوله تعالى (بئس الاسمُ الفسوقُ): "رفع بالابتداء، والتقدير: الفسوق بعد أن آمنتم بئس الاسم"[6].

ويذهب فريق آخر عند تفسير معنى الآية، إلى بيان دلالة عناصر التركيب التي ترد فيها، وقد جمع الفخر الرازي في آيات هذا الإطار بين دراسة تركيب الجملة

---

١ هود آية ٩٨.

٢ هود آية ٩٩.

٣ الحجرات آية١١.

٤ هود آية ٩٨.

٥ إعراب القرآن – أبو جعفر النحاس – تحقيق: زهير زاهد – عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية: بيروت – ط. (٣) ١٤٠٩هـ، ١٩٨٨م – ٢/٣٠٠.

٦ المصدر السابق – ٣/٤١٢.

وأحكام مبانيها، ودلالة الآية ومعنى الألفاظ الواردة فيها، كما ركّز على القيمة الدلالية التي تؤديها كلمة(بِئْسَ) ففي قوله تعالى:﴿بِئْسَ الاسمُ الفسوقُ بعْدَ الإيمانِ﴾[1]، يقول الفخر الرازي: "قيل فيه إن المراد: بئس أن يقول للمسلم يا يهودي بعد الإيمان؛ أي بعد ما آمن فبئس تسميته بالكافر. ويحتمل وجهاً أحسن من هذا: وهو أن يقال هذا تمام للزجر، كأنه تعالى قال:﴿يا أيُّها الذينَ آمَنُوا لا يَسْخَرْ قَومٌ مِنْ قَوْمٍ﴾،[2]﴿ ولا تلْمِزُوا﴾[3]، ﴿ولا تَنَابَزُوا﴾[4] فانه إن فَعَلَ يَفسُق بعد ما آمن، والمؤمن يقبح منه أن يأتي بعد إيمانه بفسوق" [5].

ويبدو من الواضح في هذا النص أن الفخر الرازي لم يقف في تفسير هذه الآية عند مقتضيات صنعة الإعراب، والبحث في فعلية بئس أو اسميتها إنما هو بحث في معنى الأسلوب مبيناً القيمة الدلالية التي تؤديها(بِئْسَ)، فمعناها، كما يرى، لا يقف عند حد دلالة الذم العام إنما المبالغة في الذم إلى حد الزجر، وهو المعنى الذي يقتضيه سياق الآية الكريمة. وهذا هو الذي نرمي إليه عند القول بضرورة أن يتجاوز الباحث الاعتماد على مسوغات وجود الحركة الإعرابية من حيث المبنى، وأن يتجاوزه معتمداً عليه لبيان القيمة الدلالية للفظة وما يتبعها من عناصر في التركيب الجملي كله، وأن يوجه الحركة الإعرابية للغاية ذاتها[6].

---

١ الحجرات آية ١١.

٢ الحجرات آية ١١.

٣ الحجرات آية ١١.

٤ الحجرات آية ١١.

٥ التفسير الكبير – الفخر الرازي – المطبعة البهية المصرية لصاحبها: عبد الرحمن محمد – ط. (١) ١٣٥٤هـ، ١٩٣٥م – ١٣٣/٢٨ .

٦ ينظر: دعوة إلى قراءة جديدة للنحو العربي – خليل عمايره – مجلة جذور "التراث".

أمّا الإطار الثاني من أطر تركيب أسلوبي المدح والذم، فقد ورد على نسقه كثير من الآيات في القرآن الكريم، منها: قوله تعالى: ﴿وبِئْسَ المَصِيرُ﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿فزادَهُمْ إيماناً وقالوا حَسْبُنَا اللهُ ونِعْمَ الوَكِيلُ﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿نِعْمَ العَبْدُ إنَّه أوَّابٌ﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿فبِئْسَ المِهَادُ﴾[4]، وقوله تعالى: ﴿فلَنِعْمَ المُجِيبُونَ﴾[5].

وبتتبع أقوال المفسرين في آيات هذا الإطار وغيره من أطر التركيب الجملي لأسلوبي المدح والذم، نجد أن جل أقوالهم تتصل ببناء التركيب وفقاً لما توجبه الصنعة النحوية، إذ يلجأون إلى تقدير المحذوف وتحديد أركان الأسلوب مع عدم الخروج عن إطار فعلية الأسلوب كثيراً، فهذا الزمخشري يقدر المحذوف، أو هو يفسره في قوله

---

١ البقرة آية ١٢٦.

٢ آل عمران آية ١٧٣.

٣ ص~ آية ٤٤،٣٠.

٤ ص~ آية ٥٦.

٥ الصافات آية ٧٥. وينظر الآيات التي ترد فيها (نِعْمَ) على نمط هذا التركيب: الأنفال آية ٤٠ ﴿نِعْمَ المولى ونِعْمَ النَّصيرُ﴾، والكهف آية ٣١ ﴿نِعْمَ الثوابُ﴾، والحج آية ٧٨ ﴿فنِعْمَ المولى ونِعْمَ النَّصيرُ﴾، والذاريات آية ٤٨ ﴿فنِعْمَ الماهِدونَ﴾، والمرسلات آية ٢٣ ﴿فنِعْمَ القَادِرونَ﴾.

وينظر الآيات التي ترد فيها (بئس) في هذا التركيب: البقرة آية ٢٠٦ ﴿ولَبِئْسَ المِهَادُ﴾، وآل عمران آية ١٢ ﴿وبِئْسَ المِهَادُ﴾، وآل عمران آية ١٦٢ ﴿وبِئْسَ المصيرُ﴾، وآل عمران آية ١٩٧ ﴿وبِئْسَ المِهَادُ﴾، والأنفال آية ١٦ ﴿وبِئْسَ المصيرُ﴾، والتوبة آية ٧٣ ﴿وبِئْسَ المَصيرُ﴾، والرعد آية ١٨ ﴿وبِئْسَ المِهَادُ﴾، وإبراهيم آية ٢٩ ﴿وبِئْسَ القَرَارُ﴾، والكهف ٢٩ ﴿بِئْسَ الشَّرَابُ وسَاءَتْ مُرْتفقًا﴾، والحج آية ١٣ ﴿لَبِئْسَ المولى ولَبِئْسَ العَشِيرُ﴾، والحج آية ٧٢ ﴿وبِئْسَ المَصيرُ﴾، والنور آية ٥٧ ﴿ولَبِئْسَ المَصيرُ﴾، وص~ آية ٦٠ ﴿فبِئْسَ القَرَارُ﴾، والزخرف آية ٣٨ ﴿فبِئْسَ القَرِينُ﴾، والحديد آية ١٥ ﴿وبِئْسَ المَصيرُ﴾، والمجادلة آية ٨ ﴿فبِئْسَ المصيرُ﴾، والتغابن آية ١٠ ﴿وبِئْسَ المصيرُ﴾، والتحريم آية ٩ ﴿وبِئْسَ المصيرُ﴾، والملك آية ٦ ﴿وبِئْسَ المصيرُ﴾.

تعالى:﴿ ونِعْمَ الوَكِيلُ﴾[1]: نعم الموكول إليه هو[2]. وفي قوله تعالى: ﴿نِعْمَ العبدُ إنَّه أوَّابٌ﴾[3]، يقول: "وقريء نَعِمَ العبدُ على الأصل والمخصوص بالمدح محذوف"[4].

وفي الآية﴿ نِعْمَ المَولَى ونِعْمَ النَّصِيرُ﴾[5]، يقول أبو حيان: "المخصوص بالمدح محذوف: أي الله أو هو، والمعنى: فثقوا بموالاته ونصرته"[6]. وعن قوله تعالى:﴿وبِئْسَ المَصِيرُ﴾[7] يقول: "والمخصوص بالذم محذوف لفهم المعنى؛ أي: وبئس المصير النار، إن كان المصير اسم مكان وإن كان مصدراً على رأي من أجاز ذلك فالتقدير: وبئست الصيرورة صيرورته إلى العذاب" [8].

وفي قوله تعالى: ﴿ فلَنِعْمَ المُجيبونَ﴾[9]، يقول العكبري: "المخصوص بالمدح محذوف، أي: نحن"[10]. ويقول النحاس: " فلنعم المجيبون له كنَّا"[11]. وفي قوليهما بحثٌ عن المحذوف وتقديره.

هذا من حيث التركيب وتحليل مباني الجملة، أما من حيث الدلالة فإننا نرى أن عدداً من المفسرين قد تناولوا الدلالة إلى جانب التركيب، ولكنه عند كثير منهم بحث

---

١ آل عمران آية ١٧٣.

٢ الكشاف – أبو القاسم الزمخشري –دار الفكر – ط. (١) ١٣٩٧ هـ،١٩٧٧م – ٤٨١/٢.

٣ ص~ آية ٤٤،٣٠.

٤ الكشاف – ٣٧٣/٣.

٥ الأنفال آية ٤٠.

٦ البحر المحيط – ٤٨٩/٤.

٧ البقرة آية ١٢٦.

٨ البحر المحيط –٥٥٨/١.

٩ الصافات آية ٧٥.

١٠ التبيان في إعراب القرآن – أبو البقاء العكبري – تحقيق: علي البجاوي – عيسى البابي الحلبي وشركاه ١٠٩٠/٢.

١١ إعراب القرآن – أبو جعفر النحاس – ٤٢٦/٣.

دلالي موجز، ففي تفسير قوله تعالى: ﴿فَلَنِعْمَ الْمُجِيبُونَ﴾[1]، يقول الزمخشري: "واللام الداخلة على (نِعْمَ) جواب قسم محذوف، والمخصوص بالمدح محذوف تقديره: فوالله نِعْمَ المجيبون نحن. والجمع دليل العظمة والكبرياء، والمعنى: إنَّا أجبناه أحسن الإجابة وأوصلها إلى مراده وبغيته من نصرته على أعدائه والانتقام منهم بأبلغ ما يكون"[2]. فقد نبَّه الزمخشري إلى أن اللام لام قسم، أدرك ذلك من خلال النظر إلى السياق والمعنى العام للآية، كما نبَّه إلى استخدام صيغة الجمع مع القَسَم لتعطي معنى العظمة والكبرياء مع قوة الإجابة، وصاغ هذا المعنى بعبارة أتم ما توحي بحسن الاستجابة، فتصدرت التركيب صيغة تعطي معنى المدح العام بل المبالغة فيه وهي(نِعْمَ)، فكأن الزمخشري أدرك أن (نِعْمَ) ما هي إلا وسيلة تعبِّر عن حسن الاستجابة، إذ لا يناسب صيغة القَسَم، مع الجمع للعظمة، إلا صياغة الأسلوب بواسطتها.

وقد استطاع الفخر الرازي الوصول إلى البعد الدلالي الكامن في الآية على أحسن وجه، يقول: "... وبيانه في وجوه:

(الأول) أنه تعالى عبَّر عن ذاته بصيغة الجمع فقال(ولقد نادانا نوح)، والقادر العظيم لا يليق به إلا الإحسان العظيم.

(والثاني) أنه أعاد صيغة الجمع في قوله (فلنعم المجيبون) وذلك أيضاً يدل على تعظيم تلك النعمة، لاسيما وقد وصف تلك الإجابة بأنها نعمت الإجابة.

---

١ الصافات آية ٧٥.

٢ الكشاف – ٣/٣٤٣.

(والثالث) أن الفاء في قوله﴿ فلنعم المجيبون﴾ يدل على أن حصول هذه الإجابة مرتب على ذلك النداء، والحكم المرتب على الوصف المناسب يقتضي كونه معلّلاً به، وهذا يدل على أن النداء بالإخلاص سبب لحصول الإجابة"[1].

وينص القرطبي على ما يبين اهتمامه بدلالة الجمع في هذه الآية، مدركاً معنى العظمة والكبرياء في الجمع، يقول في تفسير قوله تعالى:﴿فنِعْمَ الماهدون﴾[2]: " أي: فنِعْمَ

الماهدون نحن لهم، والمعنى في الجمع التعظيم"[3].

كما استقصى المفسرون في الآيات التي يعنون بتفسيرها، في البحث عن دلالة المبالغة في عناصر التركيب الجملي التي تتصدرها(نعْمَ، أو بِئْس)، ففي قوله تعالى:﴿وقالوا حسبُنا الله ونِعْمَ الوكيلُ﴾[4]، استبطنوا قوة معنى (حسبُنا الله) ودور صيغة (فَعيل) في قوله:(ونِعْمَ الوكيلُ)، وما تحمله من معنى المبالغة وضرورة الحرص على التوكل على الله عز وجل[5]، يقول أبو حيان في هذا الصدد: "ثم أثنوا عليه تعالى بقوله(ونِعْمَ الوكيلُ) فدل على أن قولهم (حسبُنا الله) هو من المبالغة في التوكل عليه وربط أمورهم به تعالى، فانظر إلى براعة هذا الكلام وبلاغته، حيث قوبل قول بقول، ومتعلق قلب بمتعلق قلب"[6].

---

١ التفسير الكبير – ٢٦/١٤٤.

٢ الذاريات آية ٤٨.

٣ الجامع لأحكام القرآن – أبو عبد الله القرطبي –تصحيح: أحمد البردوني– ط. (٢) ١٣٧٣هـ– ١٧/٥٣.

٤ آل عمران آية ١٧٣ .

٥ ينظر: البحر المحيط – ٣/١٢٤.

٦ البحر المحيط – ٣/١٢٤ .

و لم يغفل المفسرون في ثنايا ما يفسرون ما تحويه (نِعْمَ، وبِئْسَ) من معنى تضيفه إلى الآية فتحول المعنى من استحسان إلى مدح عام بل إلى المبالغة فيه، ومن استقباح إلى ذم يفرغ عليه طابع البأساء والشدة، يقول القرطبي في معنى المبالغة التي تدل عليهما هاتان اللفظتان:" (بِئْسَ) في كلام العرب مستوفية للذم، كما أن (نِعْمَ) مستوفية للمدح"[1]. فلئن كان ثمَّة مُستَحسَن فلا بد أن يكون سبباً قوياً حتى يعبَّر عنه بالاستحسان المبالغ فيه، وقد أدرك ذلك المفسرون فبحثوا عن علة الاستحسان في قوله تعالى:﴿نِعْمَ العبدُ﴾[2]، فتصور الفخر الرازي أن هناك سائلاً يسأل: لِمَ هو نِعْمَ العبدُ ؟

يقول " قال (نِعْمَ العبدُ) ثم قال بعده (إنه أوَّابٌ) وهذه الكلمة للتعليل. فهذا يدل على أنه إنما كان (نِعْمَ العبدُ) لأنه كان أوَّاباً، فيلزم أن كل من كان كثير الرجوع إلى الله تعالى في أكثر الأوقات وفي أكثر المهمات كان موصوفاً بأنه (نِعْمَ العبدُ)، وهذا هو الحق الذي لا شبهة فيه"[3].

وفي المقابل لمعنى الاستحسان، معنى الذم والاستقباح، ففي قوله تعالى:﴿والذين كَفَروا وكذَّبوا بآياتنَا أولئكَ أصْحَابُ النَّارِ خَالِدِينَ فِيْهَا وبِئْسَ المَصِيرُ﴾[4]، جاءت (بئس المصير) بعد قوله (خالدين فيها)، ولعل وصف طائفة من البشر كذبت بآيات الله بصفة الخالدون في النار، ليعد القمة في ذم فعلهم الظالم في حق العزيز الجبار، ولتأكيد هذا الذم وردت عبارة (وبِئْسَ المصيرُ) لتؤكد ذمهم بسوء المصير الذي ينتظرهم. وقد أدرك الزمخشري معنى التأكيد الذي تحويه عبارة (وبئس المصير) والتي

---

١ الجامع لأحكام القرآن ٢/٢٧.

٢ ص آية ٣٠.

٣ التفسير الكبير – ٢٦/٢٠٣.

٤ التغابن آية ١٠.

تناسب معنى الذم العام الذي يدل عليه السياق، فقال: " إنه وإن كان في معناه إلا أن التصريح مما يؤكده"[1].

وفي قوله تعالى: ﴿حتى إذا جَاءنَا قَالَ يا لَيْتَ بَيْنِي وبَيْنكَ بُعْدُ المَشْرِقَيْنِ فَبِئْسَ القرينُ﴾[2]، تُصوِّر الآية حال من أغرته زينة الدنيا ونعيمها عن طاعة الله وإخلاص العبادة له، فكان جزاؤه عند ربه أن قيَّض له الشيطان قريناً، فصده عن السبيل وأغواه باقتراف السيئات. ومن كان الشيطان قرينه فقد باء بغضب من الله عز وجل، وساءت عاقبته في الدنيا والآخرة. ولتأكيد سوء هذا القرين جاءت عبارة (فَبِئْسَ القرينُ) لتؤكد معنى الذم الذي يدل عليه السياق، وقد أدرك أبو حيان هذا المعنى الذي تحويه كلمة (بِئْسَ) في هذا المقام، فقال: "(فَبِئْسَ القرينُ) مبالغة منه في ذم قرينه إذ كان سبب إيراده النار"[3].

فالتعبير بـ(بِئْسَ) للذم يعطي المعنى قوة وشدة، وكثيراً ما تستخدم (بئس) مع لفظة جهنم، و(جهنم)وحدها لفظة تدل على معنى العقوبة، إلا أن استخدام (بِئْسَ) معها يعطي المعنى دلالة أقوى، يقول الفخر الرازي في قوله تعالى:﴿وتُحْشَرونَ إلى جَهَنَّمَ وبِئْسَ المهادُ﴾[4]:" وذلك لأنه تعالى لمّا ذكر حشرهم إلى جهنم وصفه فقال (وبِئْسَ المهادُ)، والمهاد: الموضع الذي يتمهد فيه وينام عليه كالفراش. فلما ذكر الله تعالى مصير الكافرين إلى جهنم أخبر عنها بالشر؛ لأن بئس مأخوذ من البأساء، والبأساء هو الشر والشدة"[5].

---

١ ينظر : التفسير الكبير – ٢٥/٣٠.

٢ الزخرف آية ٣٨ .

٣ البحر المحيط ١٧/٨ .

٤ آل عمران آية ١٢.

٥ التفسير الكبير – ٢٠١/٧.

ولم يغفل المفسرون البحث عن أسباب حذف المخصوص، إذ إن من أسبابه أن يكون الحذف أولى وأجدر لبناء المعنى كما يرى الجرجاني؛ فترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة، فرب حذف هو قلادة الجيد وقاعدة التجويد[1]. يقول الفخر الرازي في تفسير قوله تعالى:﴿فنِعْمَ المولى ونِعْـمَ النَّصـيرُ﴾[2]، مشيراً إلى الفائدة من الحذف:" قوله (فنِعْمَ المولى) لأنه لو كان كما يقول أهل السنة من أنه خلق أكثر عباده ليخلق فيهم الكفر والفساد ثم يعذبهم لما كان نعم المولى، بل كان لا يوجد من شرار المولى أحد إلا وهو شر منه. فكان يجب أن يوصف بأنه بئس المولى وذلك باطل، فدل على أنه سبحانه ما أراد من جميعهم إلا الصلاح. فان قيل: لم لا يجوز أن يكون نعم المولى للمؤمنين خاصة كما أنه نعم النصير لهم خاصة ؟. قلنا: إنه تعالى مولى المؤمنين والكافرين جميعاً، فيجب أن يقال إنه نعم المولى للمؤمنين وبئس المولى للكافرين. فان ارتكبوا ذلك فقد ردوا القرآن والإجماع وصرحوا بشتم الله تعالى"[3].

ومن أسباب حذف المخصوص، العلم به، كما يقول أبو حيان في تفسير قوله تعالى:﴿ وبِئْسَ المهادُ﴾[4]:" والمخصوص بالذم محذوف لدلالة ما قبله عليه، التقدير: وبئس المهاد جهنم، وكثيراً ما يحذف لفهم المعنى"[5]. بل إن في حذف ما هو معلوم زيادة في البلاغة وسرعة وصول الخبر، وقوة في التعبير الذي يناسب الموقف. ومن المعلوم أن العربية تعتمد على الحذف اعتماداً كبيراً في القيمة الدلالية للتركيب الجملي، حتى إن ابن جني عقد له باباً كاملاً في خصائصه أسماه باب في شجاعة العربية[6].ولعل من أبرز العلماء الذين أجادوا في توجيه القيمة الدلالية للحذف من القدماء عبد القاهر

---

١ ينظر: دلائل الإعجاز – عبد القاهر الجرجاني – تصحيح: محمد رشيد رضا – دار المعرفة :بيروت، لبنان – ط. (١)١٣٢١هـ – ص١١٢.

٢ الحج آية ٧٨.

٣ التفسير الكبير – ٧٥/٢٣.

٤ آل عمران آية ١٢.

٥ البحر المحيط – ٤١٠/٢.

٦ الخصائص ٣٦١/٢ وما بعدها.

الجرجاني في(دلائل الإعجاز)، وقد التقط الفخر الرازي في نهاية الايجاز كثيرا مما في فوائد دلائل الإعجاز، معدداً أغراض الحذف وأهميته البلاغية في الدلالة[1]. ومن المحدثين خليل عمايره، حيث عدّ الحذف عنصراً من عناصر التحويل في دلالة التراكيب، فالمحذوف عنده عنصر دلالي أراد المتكلم حذفه لغاية بلاغية، من حق السامع أو المتلقي أن يقدره، وليس من حقه أن يظهره حفاظاً على البعد الدلالي الذي يرمي إليه المتكلم[2].

وأمَّا الإطار الثالث من أطر أسلوبي المدح والذم في القرآن الكريم، فقد وردت على نسقه عدد كبير من الآيات، منها:

قوله تعالى:﴿فلَبِئْسَ مَثْوى المُتَكَبِّرين﴾[3]، وقوله تعالى:﴿ولَدارُ الآخرةِ خَيرٌ ولَنِعْمَ دَارُ المُتَّقينَ﴾[4]، وقوله تعالى:﴿فَبِئْسَ مَثْوى المُتَكَبِّرينَ﴾[5]، وقال تعالى:﴿بِئْسَ مَثَلُ القَومِ الذين كذَّبوا بآياتِ اللهِ﴾[6].

١ ينظر: نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز – فخر الدين الرازي – تحقيق: بكري شيخ أمين – دار العلم للملايين- لبنان، بيروت- ط.(١) أكتوبر ١٩٨٥م- ص ٣٣٧ وما بعدها.

٢ ينظر: في نحو اللغة وتراكيبها -خليل عمايره – ص ١٣٤ وما بعدها. ورأي في بناء الجملة الاسمية وقضاياها – خليل عمايره – التواصل اللساني: المغرب، فاس – المجلد الثاني – العدد الأول – مارس ١٩٩٠م – ص ٢٢، ٢٣. وفي تحليل لغة الشعر – خليل عمايره – التواصل اللساني: المغرب، فاس – المجلد السادس العدد٢،١ – ص ٣٩. وينظر: ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي – طاهر سليمان حمودة – الدار الجامعية: الإسكندرية – ١٩٩٨م.

٣ النحل أية ٢٩.

٤ النحل أية ٣٠.

٥ الزمر آية ٧٢.

٦ الجمعة آية ٥. وينظر: آل عمران ١٣٦﴿ونِعْمَ أجْرُ العاملينَ﴾، آل عمران ١٥١﴿وبِئْسَ مثوى الظَّالمينَ﴾، الرعد٢٤﴿فنِعْمَ عُقبى الدَّارِ﴾، العنكبوت ٥٨﴿نِعْمَ أجرُ العَاملِينَ﴾، الزمر٧٤﴿فنِعْمَ أجرُ العَاملِينَ﴾، غافر ٧٦ ﴿فبِئْسَ مثوى المُتكبرينَ﴾.

وقد وردت (ساء) في آيات من القرآن الكريم على هذا النمط، فجاءت على نسق (بئس) تركيباً ودلالة، ومنها: الشعراء ١٧٣﴿ فسَاء مطرُ المُنذَرِينَ﴾، الصافات آية ١٧٧﴿فسَاءَ صباحُ المنذَرينَ﴾.

وقد ربط المفسرون فيها بين المعنى والمبنى، يقول الزمخشري في تفسير قوله تعالى: ﴿ولنِعْمَ دارُ المُتّقينَ﴾[1]:

"أي دار الآخرة فحذف المخصوص بالمدح لتقدم ذكره"[2]. ويقول الفخر الرازي في الآية ذاتها:" أي لنعم دار المتقين دار الآخرة، فحذفت لسبق ذكرها، هذا إذا لم تجعل هذه الآية متصلة بما بعدها، فإن وصلتها بما بعدها قلت: ولنعم دار المتقين جناتُ عدنٍ، فترفع جناتُ على أنها اسم لنِعْمَ "[3].

ويقول الزمخشري في تفسير قوله تعالى:﴿فَبِئْسَ مَثوى المُتَكَبِّرين﴾[4]: "اللام في (المتكبرين) للجنس؛ لأن مثوى المتكبرين، فاعل بئس، وبئس فاعلها اسم معرف بلام الجنس أو مضاف إلى مثله، والمخصوص بالذم محذوف تقديره: فبئس مثوى المتكبرين جهنم"[5].

وكل هذه الأقوال تشير إلى بحث عن المحذوف، وإلى تقديره في إطار التركيب والبنية. وفي المقابل كان هناك اهتمام بالدلالة، إذ نظر المفسرون في المضمون الذي تؤديه كلمة(بئس) وما له من تأثير في تقوية معنى الذم. وقد عبّر عن هذا المعنى الفخر الرازي عند تفسير قوله تعالى:﴿ بِئْسَ مَثَلُ القومِ الذين كَذّبوا بآياتِ اللهِ﴾[6]، إذ نجد في هذه الآية أن الله تعالى شبَّه اليهود وهم يحملون التوراة ولا يعملون بها بحمار يحمل كتاباً، وليس له من ذلك إلا ثقل ما يحمل من غير انتفاع به، كذلك اليهود ليس لهم من كتابهم إلا وبال الحجة عليهم، يقول الفخر الرازي: "وبالجملة لمّا بلغ كذبهم مبلغاً

---

١ النحل آية ٣٠.

٢ الكشاف – ٤٠٨/٢.

٣ التفسير الكبير – ٢٤/٢٠.

٤ الزمر آية ٧٢.

٥ الكشاف – ٤١٠/٣.

٦ الجمعة آية ٥.

وهو أنهم كذبوا على الله تعالى كان في غاية الشر والفساد، فلهذا قال (بـــئس مثـــل القوم)"[1].

ففي هذا الأسلوب تؤدي (نِعْمَ) و(بِئْسَ)، زيادة مبالغة في معنى المـــدح والـــذم على ما يؤديه السياق، دون تقيد بزمن ماض أو حاضر يكتســـبه التركيـــب بهمـــا. فـــ(بئس مثوى المتكبرين) هي عبارة تستخدم للتعبير عن معنى الذم لكل متكـــبر دون أن يكون الذم مقصوراً على زمن دون آخر، وهذا هو المعنى بعينه الـــذي فسَّـــر بـــه المفسرون الآيات التي تتضمن هذه الصيغة، وذلك يبدو واضحاً في تفســـير أبي حيـــان قوله تعالى:﴿ فَلَبِئْسَ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ﴾[2]،يقول:" واللام في (فلبـــئس) لام تأكيـــد، ولا تدخل على الماضي المتصرف، ودخلت على الجامد لبعده عن الأفعـــال وقربـــه مـــن الأسماء"[3].

ولئن عدّها أبو حيان أقرب إلى الاسمية، ولا دلالة فيها على مسمى، كما بينّـــا سابقاً، إلا أن في كلامه هذا ما يشير إلى إدراكه أن (نِعْمَ) لفظة جيء بها للمبالغـــة في المدح، و(بِئْسَ) لفظة جيء بها للمبالغة في الذم، ولا علاقة لهما بالفعلية.

وهذا يؤكد ما نذهب إليه في هذه الأطروحة من أن الألفاظ خدم للمعـــاني في ذهن المتكلم وإدراك السامع، فلا بد من أن ينصرف الباحث في تحليل التراكيب إلى ما هو خلف تفسير الحركة الإعرابية تعليمياً، وهو أمر هام أيضاً، وبغير ذلك سيكون من العسير على الباحث إدراك قوة توكيد المبالغة في المدح أو الذم في نعم أو بـــئس، أو في اللام الداخلة عليهما، أو في (أل) التعظيمية الداخلة على الاسم بعدهما.

---

١ التفسير الكبير – ٣٠/٥.

٢ النحل آية ٢٩.

٣ البحر المحيط – ٤٧٢/٥.

أمّا الإطار الرابع من أطر هذا الأسلوب، فقد ورد على نسقه قوله تعالى:﴿بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلاً﴾[1]، ولقد تناوله المفسرون تارة تركيبياً تحكمه الصنعة النحوية، وأخرى يحتكمون فيه إلى المعنى العام لمضمون الآية. ويقول العكبري في هذا: "(بِـئْسَ) اسمها مضمر فيها. والمخصوص بالذم محذ ، أي بئس البدل هو وذريته، و(للظالمين) حال من (بدلاً) وقيل: يتعلق ببئس"[2].

وتناول أبو حيان تركيبها مع ظاهر معناها، يقول: "والمخصوص بالذم محذوف؛ أي بئس للظالمين بدلاً من الله إبليس وذريته، وقال (للظالمين) لأنهم اعتاضوا من الحق بالباطل، وجعلوا مكان ولايتهم إبليس وذريته، وهذا نفس الظلم؛ لأنه وضع الشيء في غير موضعه"[3].

وإن من يدرس أقوال العلماء في هذا النمط يجد أنها في مجملها تشير إلى أن هناك محذوفاً اختلفوا في تقديره، ويبدو أن السياق يقتضي هذا المحذوف، ولكنه لا يقتضي قطعاً إظهار هذا المحذوف؛ لأن كلمة(بدلاً) جاءت لتشير إلى مضمونه بوضوح، وقد تُرك ذكر هذا المحذوف لغاية دلالية عبر عنها الجرجاني بقوله: "فإنك ترى به

١ الكهف آية ٥٠.

وقد وردت (ساء) في آيات من القرآن الكريم على هذا النمط، ولم نبحث في أقوال المفسرين فيها إذ هي صيغة من صيغ الذم لا يختلف البحث فيها عما بحثناه في (بِئْسَ)، فهي توافقها دلالة وتركيباً، ومما جاء منها على هذا الإطار، الآيات الآتية: النساء ٢٢﴿ وسَاءَ سَبِيلاً﴾ ، النساء ٣٨﴿فسَاءَ قَرِينًا﴾، الأعراف ١٧٧ ﴿سَاءَ مَثَلاً القَومُ الذين كَذَّبوا بآياتِنَا﴾، الإسراء ٣٢﴿وسَاءَ سَبِيلاً﴾، طه ١٠١﴿ وسَاءَ لهم يومَ القِيامَةِ حِمْلاً﴾.

ومما ورد على لفظة (ساءت) من هذا الإطار، النساء: ٩٧﴿وسَاءَتْ مَصِيراً﴾، النساء: ١١٥﴿وسَاءَتْ مَصِيراً﴾، الكهف: ٢٩﴿بِئْسَ الشَّرَابُ وسَاءَتْ مُرْتَفَقَاً﴾، الفرقان ٦٦﴿إنَّها سَاءَتْ مُسْتَقَرّاً ومُقَامَاً﴾، الفتح:٦ ﴿وأعَدَّ لهم جهنَّمَ وسَاءَتْ مَصِيراً﴾.

٢ التبيان في إعراب القرآن – ٨٥١/٢.

٣ البحر المحيط – ١٢٩/٦.

(بالحذف) ترك الذكر، أفصح من الذكر، فالصمت عن الإفــادة أزيــد للإفــادة "[1].
وسيأتي تفصيل القول في دلالة هذه الآية في فصل قادم إن شاء الله..

أمّا الإطار الخامس من أطر أسلوبي المدح والذم، فيرد الاستعمال فيه، بـ(نعم أو بئس) يليهما(ما)، ثم يأتي ما بعدهما على نوعين: إما أن يكون اسماً، أو فعلاً، وهذه نماذج من الآيات التي وردت على هذا النمط:

قال تعالى: ﴿إنْ تُبْدوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾[2]، وقد ورد ما بعد (نعمّا)؛ اسم (ضمير).

أما الآيات التي ورد فيها بعد (بِئْسَمَا) فعل، فمنها: قوله تعالى: ﴿بِئْسَمَا اشتروا به أَنْفُسَهُمْ أنْ يكفُروا بِمَا أَنْزَلَ اللهُ بَغْيَاً﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا بِهِ أَنفُسَهُمْ﴾[4]، وقوله تعالى: ﴿لَبِئْسَ ما كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾[5]، وقوله تعالى: ﴿لَبِئْسَ ما كَانُوا يَصْنَعُونَ﴾[6]، وقوله تعالى: ﴿لَبِئْسَ ما كَانُوا يفْعَلونَ﴾[7].

---

١ دلائل الإعجاز — ص ١١٢.

٢ البقرة آية ٢٧١.

٣ البقرة آية ٩٠.

٤ البقرة آية ١٠٢.

٥ المائدة آية ٦٢.

٦ المائدة آية ٦٣.

٧ المائدة آية ٧٩. وينظر: البقرة ٩٣﴿ قل بِئْسَمَا يأمرُكُمْ بِهِ إِيمَانُكُمْ إنْ كُنتُم مؤمنينَ﴾، آل عمران ١٨٧﴿فبِئْسَ ما يشْتَرونَ﴾، النساء ٥٨﴿ نعِمَّا يَعظكُمْ به﴾، المائدة ٨٠﴿لَبِئْسَ ما قَدَّمَتْ لَهُمْ أنْفُسُهُمْ﴾، الأعراف ١٥٠﴿بِئْسَمَا خَلَفْتُمُوني مِنْ بَعْدي﴾.

وقد جاءت(ساء) في آيات من القرآن الكريم على هذا التركيب، ولا يختلف القول فيها عما قلناه عن(بئس). ومن هذه الآيات: المائدة ٦٦﴿سَاءَ ما يعمَلونَ﴾، الأنعام ٣١﴿ألا سَاءَ ما يَزِرُونَ﴾، الأنعام ١٣٦﴿سَاءَ ما يَحْكُمونَ﴾، التوبة ٩﴿سَاءَ ما كانوا يَعملونَ﴾، النحل ٢٥﴿ ألا سَاءَ ما يَزِرونَ﴾، النحل ٥٩﴿ألا سَاءَ ما يحكمونَ﴾، العنكبوت ٤﴿سَاءَ ما يحكمونَ﴾، الجاثية ٢١﴿سَاءَ ما يحْكُمُونَ﴾، المجادلة ١٥﴿سَاءَ ما كانوا يَعْمَلونَ﴾، المنافقون ٢﴿سَاءَ ما كانوا يعْمَلونَ﴾.

وقد شغل هذا الإطار مكاناً واضحاً في النحو العربي، فاختلفت الأقوال في إعراب(ما) باختلاف مدارس العلماء ونظرهم إلى هذه الكلمة، على ضوء ما يليها اسماً كان أو فعلاً. فذهب البصريون إلى أن (ما) إذا وليها اسم نحو (بئس ما تزويج ولا مهر) تكون تمييزاً نكرة غير موصوفة، والفاعل مضمر، والاسم المرفوع بعدها هو المخصوص بالمدح أو الذم، وقيل (ما) معرفة تامة فاعل بالفعل وهو قول سيبويه[1] والمبرد[2] وابن السراج والفارسي[3] وأحد قولي الفراء[4]. وأما الرأي الآخر للفراء فهو أن (ما) بعد نعم وبئس كالشيء الواحد لا موضع لها من الإعراب فالمرفوع بعدهما فاعل[5].

وكذلك إن وقع بعد (ما) فعل فقد تعددت الأقوال في (ما) وما بعدها،[6] فإما أن تكون (ما) فاعلاً، اسماً تاماً معرفة، والمخصوص محذوف والفعل صفة له. أو أن تكون (ما) نكرة منصوبة على التمييز والفعل صفة لمخصوص محذوف. أو أن تكون (ما) نكرة منصوبة على التمييز والفعل بعدها صفة لـ(ما) والمخصوص محذوف. أو أنها موصولة والفعل صلتها، والمخصوص محذوف. أو أنها موصولة وهي المخصوص

---

١ الكتاب – ٧٣/١.

٢ المقتضب – ١٧٥/٤.

٣ المسائل المشكلة (البغداديات) – أبو علي الفارسي – تحقيق: صلاح الدين عبد الله – مطبعة العاني: بغداد – ص٢٥١.

٤ ينظر: إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي – البطليوسي – تحقيق وتعليق: حمزة النشرتي – دار المريخ – الرياض – ط. (١) ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م – ص٣٦٠.

٥ ينظر: شرح التسهيل ٩/٣.

٦ ينظر: المسائل المشكلة (البغداديات) – ص٢٥١، وإصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي ص٣٥٩، ٣٦٠، وشرح التسهيل ٩/٣، ١٢، ١٣، شرح الكافية – ٢٥٠/٤، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام – ٤٨٣/١ – ٥١٤، وارتشاف الضرب – ١٧/٣، ١٨، وحاشية الصبان على شرح الأشموني على الألفية – ٣٥/٣، ٣٦.

و(ما) أخرى تمييز محذوف. وإما أن (ما) تمييز، والمخصوص (ما) أخـــرى موصـــولة، والفعل صلة لـــ(ما) الموصولة المحذوفة. أو أن تكون (ما) مصدرية، أو أن تكون (مـــا) فاعلة موصولة يكتفى بها وبصلتها عن المخصوص.أو أن تكون (ما) كافة لـــ(نِعْـــمَ). وقد تكون (ما) نكرة موصوفة مرفوعة.

على ضوء هذا التعدد الإعرابي لـــ(ما) وما بعدها، وعلى ضوء إجماع علمـــاء العربية على القول: (الإعراب فرع المعنى)، نتساءل: أليس هناك من اختلاف في الدلالة بين أن تكون (ما) نكرة منصوبة، أو موصولة، أو معرفة تامة؟. ونتساءل مرة أخرى: أليس هناك من فرق دلالي بين أن تكون الكلمة بعد (ما) لها موقع من الإعـــراب أو لا موضع لها من الإعراب ؟.

ولعل السبب في هذه الاختلافات الإعرابية لكلمة واحدة، فيما نرى، يعود إلى تعدد آراء العلماء في توجيه العامل في الحركة الإعرابية قياساً على توجيه تركيب آخر قد لا يكافئه في المعنى. فنعم وبئس فعلان قد يُضمر فاعلهما فيُعَدُّ ما بعـــدهما نكـــرة تمييزاً، وقد يحتاجان إلى فاعل فتعد الكلمة التي بعدهما(ما) فاعلاً، دون أن يكون للدلالة سبيل في التفريق بين المعاني التي يقتضيها التركيب.

وقد تناول المفسرون آيات هذا التركيب متأثرين بالتوجيه النحوي في كثير من الأحيان، فمع أنهم أبرزوا جوانب من المعنى الدلالي فيها، إلا أنهم لم يوجهوا الإعـــراب كما يقتضي المعنى الدلالي، فهذا الفخر الرازي عند تفسير قولـــه تعـــالى:﴿إِنْ تُبْـــدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾[1]، يعتمد رأي الزجاج تـــارة في أن (مـــا) معرفـــة وتقـــديرها (الشيء). وتارة أخرى يعتمد رأي أبي علي في أن (ما) نكرة في تأويل شيء، ويحـــتج بأنها نكرة على ضوء الموجود، فالموجود بعد (ما) مفرد (هي) والمفرد لا يكون صـــلة،

١ البقرة آية ٢٧١.

إذ لو كانت معرفة لاحتاجت الصلة، فلمّا لم يكن هناك ما يمكن أن يكون صلة، فإن (ما) نكرة لا معرفة.[1]

وقد أعرب أبو حيان الآية متكئاً على العامل في تحليل مفردات الآية، (فنِعِمَّا) الفاء جواب الشرط، و(نِعْمَ) فعل لا يتصرف، فاحتيج في الجواب إلى الفاء، والفاعل بنعم مضمر مفسّر بنكرة والتقدير– لديه – في (فنعمّا هي) فنعما الصدقات المُبداة. و(هي) مبتدأ وجملة المدح خبر عنه، والرابط هو العموم الذي في المضمر المستكن في نعم[2].

أما القرطبي فيقف على دلالة (نِعْمَ) في هذه الآية، وما تؤديه من معنى اتساقاً مع مقام المدح على إبداء الصدقة، فيقول: " قوله تعالى: " (فنعمّا هي) ثناء على إبداء الصدقة، ثم حكم على أن الإخفاء خير من ذلك"[3].

وفي المقابل نجد هناك في أقوال فريق من المفسرين اهتماما بدلالة الآية، مستقصين فيها معاني عناصر التركيب الجملي ومدى ملاءمة تخريجها لدلالة الآية التي ترد فيها، وفي أقوالهم ما يشير إلى اعتراضهم على مذاهب النحاة في التعدد الوظيفي الذي جعلوه لـ(ما) في التركيب الواحد، يقول أبو حيان عند عرضه مذاهب النحاة المختلفة في توجيه (ما) في قوله تعالى:﴿بِئْسَمَا يأمركم به إيمانُكُم﴾[4]:" وهذا كله تفريع على قول من جعل لـ(ما) وحدها موضعاً من الإعراب"[5].

---

١ التفسير الكبير – ٧٧/٧ (بتصرف).

٢ البحر المحيط – ٣٣٧/٢، ٣٣٨(بتصرف).

٣ الجامع لأحكام القرآن – ٣٣٤/٣ .

٤ البقرة آية ٩٣.

٥ البحر المحيط ٤٧٧/١.

وفي قوله تعالى:﴿إن الله نعمَّا يعظكم به﴾[1]، يوجّه ابن عطية(ما) وجهة دلالية تخالف ما ذهب إليه النحاة، يقول:" و(ما) المردفة على(نِعْمَ) إنما هي مهيئة لاتصال الفعل بها كما هي في (رُبَّما، ومِمَّا)"[2]. وكأنه في هذا يميل إلى أن (ما) أداة تردف بنعم لتهيئ اتصالها بالفعل. واللفظة إذا كانت مهيِّئة فهي أقرب إلى الحرفية.

ولعل من الآراء الطريفة عن الفراء ما نقله النحاس عنه في تفسير قوله تعالى: ﴿بِئْسَمَا اشْتَروا به أنفسَهُم﴾[3]، يقول:" يقولُ الفراء: يجوز أن تكون "ما"مع بئس بمترلة كلَّمَا"[4]. ولا ندري هل يقصد أنها كتلة لغوية واحدة في هذا الاستخدام مثل "كلما" أو أنها تفيد معناها، مع أن من الواضح أن معنى الآية لا يقبل الاحتمال الثاني، فيبقى الأول، وهو احتمال راجح عندنا.

كما بحث المفسرون في دلالة الأدوات التي تتصل بـ(نِعْمَ، أو بِئْسَ) ودورها في تأكيد معنى المدح أو الذم. فبحثوا عن دلالة اللام في قوله تعالى:﴿لَبِئْسَ ما كانوا يفعَلُونَ﴾[5]، ومع أنهم يختلفون في توجيهها، حيث ذهب كل من العكبري والزمخشري إلى أنها للقَسَم، وذهب النحاس إلى أنها لام توكيد[6]، إلا أنهم يجمعون على أنها تفيد معنى المبالغة في الذم وتؤكده، إذ يؤكد الله عز وجل مقسماً بأنهم قد فعلوا فعلاً سيئاً يُذمّون عليه أسوأ ذم، والقَسَم معناه التوكيد ولا فرق بين لام القسم ولام التوكيد في مثل هذا القول إلا في توظيف المصطلح النحوي.

---

١ النساء آية ٥٨.

٢ ينظر: البحر المحيط ٢٨٩/٣.

٣ البقرة آية ٩٠

٤ إعراب القرآن – النحاس- ٢٤٧/١

٥ المائدة آية ٧٩.

٦ ينظر: الكشاف ٦٣٦/١، والتبيان في إعراب القرآن –١٠١/١ والتفسير الكبير – ١٢ /٦٤، وإعراب القرآن – أبو جعفر النحاس – ٣٥/٢.

ونرى أن من المفيد أن نورد هنا تحليل الفخر الرازي لهذه الآيات[1]، فقد حاول استخراج المعاني الداخلية للتركيب، مشيراً إلى مناسبة الألفاظ في الآية لمعناها؛ وذلك بأن اللفظ القوي فيها قد أُعطي للمعنى القوي، يقول:"والمعنى أن الله تعالى استبعد من علماء أهل الكتاب أنهم ما نهوا سفلتهم وعوامهم عن المعاصي، وذلك يدل على أن تارك النهي عن المنكر بمنزلة مرتكبه؛ لأنه تعالى ذم الفريقين في هذه الآية على لفظ واحد، بل نقول: إن ذم تارك النهي عن المنكر أقوى لأنه تعالى قال في المقدمين على الإثم والعدوان وأكل السحت: (لبئس ما كانوا يعملون)، وقال في العلماء التاركين للنهي عن المنكر: (لبئس ما كانوا يصنعون) والصنع أقوى من العمل؛ لأن العمل إنما يسمى صناعة إذا صار مستقراً راسخاً متمكناً، فجعل جرم العاملين ذنباً غير راسخ، وذنب التاركين للنهي عن المنكر ذنباً راسخاً "[2].

وفي تفسير آيات هذا النمط من التركيب، يقف الفخر الرازي موقفاً رائداً في بيان القيمة الدلالية التي تتضمنها (بِئْسَ، ونِعْمَ) في التعبير عن الغاية في المدح أوالذم، فيبحث في تفسير قوله تعالى: ﴿ بِئْسَمَا اشتروا به أنفسَهُم﴾[3] في عدة مسائل، تخص واحدة منها أصل نعم وبئس، فيذهب إلى أنه يجوز فيها أربع لغات:

الأول: على الأصل أي بفتح الأول وكسر الثاني. والثاني: اتباع الأول للثاني [أي بكسر النون والعين]. والثالث: إسكان الحرف الحلقي وترك ما قبله على ما كان فيقال: نَعْمَ وبَئْسَ، بفتح الأول وإسكان الثاني. والرابع: أن يسكن الحرف الحلقي وتنقل كسرته إلى ما قبله فيقال نِعْمَ بكسر النون وإسكان العين.

---

١ المائدة: ٦٢ - ٦٣ - ٧٩.

٢ التفسير الكبير – ٣٩/١٢.

٣ البقرة آية ٩٠.

ثم يقول: "واعلم أن هذا التغيير الأخير وإن كان في حد الجواز عند إطلاق هاتين الكلمتين إلا أنهم جعلوه لازماً لهما لخروجهما عمَّا وضعت له الأفعال الماضية من الإخبار عن وجود المصدر في الزمان الماضي وصيرورتهما كلمتي مدح وذم ويراد بهما المبالغة في المدح والذم، ليدل هذا التغيير اللازم في اللفظ على التغيير عن الأصل في المعنى"[1].

ولئن كنّا لا نوافق الفخر الرازي في ضرورة وجود أصل ترجع إليه هاتان اللفظتان، الفعلية أو الأسمية، على حد اختلاف أصحاب المذهبين، إلا أن في قوله هذا ما يشير إلى إدراكه البعد الدلالي الذي تؤديه(نِعْمَ، وبِئْسَ) [بكسر فسكون] في المبالغة في المدح أو الذم، وهو معنى لا تؤديه الأفعال. ولعله يريد أنهما عنصران من عناصر التعبير عن المبالغة في المدح مع (نِعْمَ)، وفي الذم مع (بِئْسَ)، بعيدتان عن إطار الفعلية والدلالة على حدث أو زمن، وهو الوجه الذي ترتضيه الدلالة، وسنفصل القول فيه في مكان آخر.

ونستطيع، مما أوردنا سابقاً من آراء المفسرين، أن نشير إلى العنصر الأساس الذي اعتمد عليه المفسرون في توجيه صيغتي المدح أو الذم (نِعْمَ، وبِئْسَ)، وهو لزوم المبالغة الخارجة عن إطار ما وضعت له الأفعال في الإخبار، فأدى خروجهما الشكلي التركيبي، وهو اللزوم، إلى تغيُّر في المعنى والدلالة من الإخبار إلى إنشاء معنى المدح أو الذم. ومن ثمَّ أخذ المفسرون إزاء سياق المدح والذم مع الصيغ التي تزيد المعنى مبالغة- نعم، وبئس- يفسرون الحروف الداخلة على جملة أسلوب المدح أو الذم أنها حروف قسم أو تأكيد، لمناسبة المعنى وسياق الحال، فاقتضى ذلك أن يتوجهوا إلى ضمائر الجمع فيحمِّلوها معاني العظمة والكبرياء مع إسباغ تاج النعمة عليها من الله عز وجل، وكل ذلك لتناسب معنى المبالغة في المدح أو الذم مع (نِعْمَ، وبِئْسَ).

---

١ التفسير الكبير – ٣/٢٠٢.

هذا جانب من آراء العلماء المفسرين في لفظتي هذا الباب(نِعْمَ، وبِئْسَ)، وقد كانت أحكامهم فيها تسير وفق التركيب ومقتضى تحليل مباني الجملة، اتساقاً مع مذاهب النحاة في دراسة الجمل والتراكيب على ضوء النحو التعليمي، غير أننا لمسنا جوانب عديدة للمفسرين اعتمدوا الدلالة في معالجة التركيب وتحليل عناصر الأسلوب. ولعل هذا المنهج الذي اتبعوه جزئياً في الملائمة بين مطالب الدلالة والتركيب، هو المنهج الذي نرتضي في دراسة الأساليب، وهو ما سنعتمده عند تحليل النصوص في الفصل القادم، بعد أن نفرغ من دراسة مذاهب فريق من العلماء المحدثين ومناقشة آرائهم، إن شاء الله.

الفصل الثالث

أسلوبا المدح والذم لدى المحدثين

اختلفت آراء علماء اللغة المحدثين في أسلوبي هذا الباب، فكانت لهم فيه وجهات نظر متعددة ومتباينة في كلمتي المدح والذم وتصنيفهما في أقسام الكلم، وفي دلالة الكلمات ودلالة الأسلوب كله، وفي تركيب الأسلوب؛ فمنهم من تمسك بما جاء في التراث البصري لا يحيد عنه، ومنهم من ترك التراث خلفه وأخذ بما لدى الغربيين من أقوال وتوجيه، ومنهم من أعاد النظر في التراث فأفاد مما قاله علماء المدرستين وغيرهم وكوَّن وجهة نظر جديدة يستقيها مما أثر عنهم. وسنحاول في هذا الفصل أن نقف على قسم من الآراء المختلفة لعلماء اللغة المحدثين من العرب، الذين نجد لهم آراء تركت آثارها في البحث اللغوي المعاصر.

كانت المحاولات الأولى لتجديد النحو متمثلة في محاولة وزارة المعارف لتكوين لجنة هدفها تيسير قواعد النحو والصرف والبلاغة، وقد كانت لها وجهات نظر في إصلاح النحو وتيسيره، وكان من بين ما رأته اللجنة – طلباً للاختصار والتيسير – اختراع مصطلح (الأساليب) ليضموا تحته مجموعة من التراكيب وصفوها بأنها أنواع من العبارات تعب النحاة في إعرابها وتخريجها على قواعدهم مثل التعجب والمدح والذم ...والتحذير والإغراء[1]. وقد ظهرت كثير من الكتب وفقاً لهذه المحاولة[2]. ويبدو أن محاولة التجديد هذه لم تفصِّل القول في تحليل الأسلوب، ولم تبدِ الرأي فيه دلالة

---

١ ينظر: النحو الجديد – عبد المتعال الصعيدي – دار الفكر العربي – ص٩١، وفي إصلاح النحو العربي – عبد الوارث مبروك سعيد – دار القلم: الكويت – ط(١) ١٤٠٦هـ، ١٩٨٥م – ص١١٧.

٢ ينظر: السابق.

وتركيباً، فقد أغفلت حقيقة مكونات التركيب، وما لوظائفه من دلالة لا يمكن الاستغناء عنها، وقد كفتنا لجنة دار العلوم في الرد عليهم[1].

وإذا ما تجاوزنا هذه المرحلة من مراحل التجديد في النحو، بحثاً عن توجيه أسلوبي المدح والذم في إطار تجديدي يتناول الأسلوب كاملاً في ما يحويه من عناصر لغوية، فإننا نقف هنا على بعض آراء علماء اللغة المحدثين في أسلوبي المدح والذم ممن كانت لهم فيه آراء ارتفعت أصداؤها في الدرس اللغوي الحديث:

يعد تمام حسان من الرواد في الدرس اللغوي في النصف الثاني من هذا القرن، وقد تناول أسلوبي المدح والذم في إطار ما يسميه (الخالفة)[2]، وهي أحد الأقسام السبعة التي قسم الكلم إليها[3]. وقد خرج عن الإطار الثلاثي الذي سار عليه القدماء في تقسيم الكلم؛ لأن تقسيم الكلم على هذا النحو: اسم و فعل وحرف، فيما يرى، لا يقوم على الأداء الوظيفي للكلم، إنما يجب أن يتم على أساس بنيوي ووظيفي؛ لأن "التفريق على أساس من المبنى فقط أو المعنى فقط ليس هو الطريقة المثلى التي يمكن الاستعانة بها في أمر التمييز بين أقسام الكلم، فأمثل الطرق أن يتم التفريق على أساس من الاعتبارين مجتمعين، فيبنى على طائفة من المباني ومعها(جنباً إلى جنب فلا تنفك عنها) طائفة أخرى من المعاني"[4].

---

١ ينظر: النحو الجديد— ص ١٠٦.

٢ وهي لديه على أربعة أنواع:١- خالفة الإخالة ويسميها النحاة (إسم الفعل) ٢- خالفة الصوت ويسميها النحاة (إسم الصوت). ٣ -خالفة التعجب ويسميها النحاة (أفعال التعجب) ٤ -خالفة المدح والذم ويسميها النحاة (أفعال المدح والذم).

٣ قسّم الكلم إلى سبعة أقسام: اسم، صفة، ضمير، خالفة، فعل، ظرف، أداة.

٤ اللغة العربية معناها ومبناها—تمام حسان- ط. (٣) ١٩٨٥م. الهيئة المصرية العامة للكتاب - ص٨٧.

والخوالف عند تمام حسان هي "كلمات تستعمل في أساليب إفصاحية، أي في الأساليب التي تستعمل في الكشف عن موقف انفعالي ما والإفصاح عنه"[1]. وقد أدرج مجموعة من الأساليب تحت هذا القسم؛ لأن ثمة مميزات تجمع بينها، وأولى هذه المميزات أن معناها جميعاً الإفصاح عن تأثر وانفعال، انفعال دعا إلى المدح أو الذم، أو التعجب، أو التوجع والتألم والاندهاش من أمرٍ ما، أو التأثر بمحاكاة الأصوات، يقول: "والقسط المشترك في معاني هذه الخوالف... أن لها طبيعة الإفصاح الذاتي عما تجيش به النفس. فكلها يدخل في الأسلوب الإنشائي ... وجميعها يحسن بعده في الكتابة أن نضع علامة تأثر(!)"[2]. يقول الساقي في هذا الصدد: "فلمَّا كان الإفصاح هو المعنى الصرفي العام للخالفة، وهي وظيفتها في الكلم التي تستعمل للتعجب والمدح والذم، تتصف هي الأخرى بطابع الإفصاح الذاتي عن موقف من المواقف الانفعالية أو التأثرية"[3].

ولم يكن تمام حسان أول من استعمل هذا المصطلح – الخالفة – إنما سبقه إليه قديماً بعض علماء الأندلس ممن خرجوا على التقسيم الثلاثي لأقسام الكلم (اسم، فعل، حرف) فأضافوا إلى هذه الأقسام قسماً رابعاً أسموه (الخالفة) وقد نادى بهذا القسم، ابن صابر[4]، أثناء حديثه عن أسماء الأفعال، يقول أبو حيان عن مذهب من جعل أسماء

---

١ السابق – ص ١١٣.

٢ السابق – ص ١١٦.

٣ أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة – فاضل مصطفى الساقي – مكتبة الخانجي بالقاهرة ١٣٩٧، ١٩٧٧ – ص ٢٥٢.

٤ وقد ذكر بعض الباحثين من المحدثين بأن هذه التسمية قد قال بها النحاس وغيره. ولعله قد قرأ بأن أبا جعفر قد قال بهذه التسمية، والمشهور بأبي جعفر هو النحاس لا ابن صابر. ولسنا بصدد تحقيق القول في هذا. ينظر: رسالة كتاب سيبويه –عبد الله الجهاد – جذور "التراث" – النادي الأدبي الثقافي بجدة – العدد(١) – فبراير ١٩٩٩ م – ص ٣٠٩.

الأفعال قسماً رابعاً من أقسام الكلم وسمَّاه (الخالفة): "إذ إنها ليست أفعالاً ولا أسماء ولا حروفاً، فهي خارجة عن قسمة الكلمة المشهورة"[1].

ولعل تمام حسان أبرز من تمسك بهذا المصطلح، ووضعه في إطار نظرية ودافع عنها بقوة، فكسر الطوق الذي فرضه النحاة بالقسمة الثلاثية، واضعاً إشارة الدعوة إلى إعادة النظر في هذا التقسيم، فتبعه بعض الباحثين المحدثين ممن تأثروا به أو ساروا على منهجه في تقسيم الكلم، ومنهم فاضل الساقي، إذ أدخل في إطار الخالفة كل ما يحمل معنى إفصاحياً عن موقف انفعالي أو تأثري، متأثراً بالمنهج الذي سار عليه تمام حسان، يقول:"فإننا نرتضي ما ذهب إليه الأستاذ تمام حسان من أن قِسْمَ الخالفة يشمل الأنواع الآتية:

١. خالفة الإخالة.

٢. خالفة الصوت.

٣. خالفة التعجب.

٤. خالفة المدح أو الذم"[2].

ومن المعلوم أن محمد حماسة عبد اللطيف قد اعتمد (الخالفة) عند تصنيفه الكلم متأثراً بتمام حسان، مع أنه وسَّع دائرة مضمونها قليلاً، فأدخل في إطار الخالفة أقساماً أخرى غير الأربعة التي ذكرها تمام حسان، وهي النداء والقَسَم والإغراء والتحذير. وسنعود إلى تفصيل ذلك في ما بعد إن شاء الله.

---

١ ارتشاف الضرب – ١٩٧/٣. وينظر: همع الهوامع – ١٢١/٥. وسنفصل القول في مصطلح(الخالفة) فيما بعد عند دراسة باب (أسماء الأفعال) في هذا البحث، إن شاء الله.

٢ أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة – ص ٢٥٢.

ويذهب تمام حسان في خالفتي المدح والذم مذهباً مختلفاً عمًّا عليه جل النحاة، فيرى أن(نِعْمَ وبِئْسَ) لا تعدان من الأفعال، كما يرى البصريون، ولا من الأسماء، كما يرى الكوفيون، فيرد على من قال بفعليتهما بأن هذين اللفظين لا يقبلان من علامات الأفعال إلا التاء الساكنة، إذ لا تقبلان تاء فعلتَ وياء افعلي ونون أقبلنَّ، هذا إلى جانب عدم تصرفهما إلى مضارع وأمر، وكل ذلك يطعن في فعليتهما، يقول: "ورصدوا للفعل علامات يأباها كثير مما عدوه من قبيل الأفعال. نسبوا الفعل إما إلى التعدي وإما إلى اللزوم وليس فيما سبق [يقصد أساليب المدح الذم والتعجب] دلالة على تعد أو لزوم"[١]. ويفصّل رأيه هذا قائلاً: "وخالفتا المدح والذم أبعد ما تكونان عن الفعلية، لعدم ورودهما على صيغ الأفعال وأوزانها، ولعدم دلالتهما على الزمن والحدث، ولعدم قبولهما الدخول في جدول يسندان فيه إلى ضمائر الرفع المتصلة كما تسند الأفعال، ولعدم قبولهما أن تدخل عليهما قد والسين وسوف ولم ولن وبقية ما يدخل على الأفعال، ولورودهما في النصوص العربية مع حروف الجر، ولأن الاسم الدائم الرفع بعدهما لا يعرب فاعلاً، وأن مرفوعهما الذي تدعى له الفاعلية قد ينصب على التمييز فلا يكون لهما فاعل. ومن هنا يصبح في القول بفعليتهما بعض التعسف ويصبح من الأفضل فيهما أن يعتبرا من قسم آخر من أقسام الكلم غير الأفعال"[٢].

كما ينكر أن تكون هاتان اللفظتان من الأسماء، فيرد على من قال باسميتهما بأن حرف الجر يدخل على الجملة المحكية، هذا إلى جانب عدم قبولهما بقية علامات

---

١ إعادة وصف اللغة العربية ألسنياً – تمام حسان – أشغال ندوة اللسانيات واللغة العربية (تونس١٣ –١٩ ديسمبر١٩٧٨) سلسلة اللسانيات (مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية – المطبعة الثقافية: تونس) – ص ١٥٥.

٢ القرائن النحوية واطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي – تمام حسان – مجلة اللسان العربي – الرباط: المغرب – المجلد الحادي عشر – الجزء الأول – ص ٣٠. وينظر: البيان في روائع القرآن – تمام حسان – عالم الكتب: القاهرة – ط.(١) ١٤١٣هـ، ١٩٩٣م – ص ٤٠.

الأسماء. ثم يعتمد في دعم رأيه هذا على ما فيهما من معنى، فيقول: "زد على ذلك أن هذين اللفظين ليس معناهما الفعل الماضي كما زعم القائلون بذلك، وإنما معناهما الإفصاح عن تأثر وانفعال دعا إلى المدح أو الذم"[1].

ويبدو أن تمام حسان قد أثار نقطة هامة عندما أخرج الكلمات المستخدمة في المدح أو الذم من باب الاسمية والفعلية، معتمداً على الحجج التي ينقض بها كل فريق من النحاة حجج الفريق الآخر المخالف. كما نبه إلى نقطة هامة عندما جعل هذا الأسلوب مسكوكاً، إذ يقول: "وإنما يقوم التعبير بهذه الخوالف ... مقام التعبيرات المسكوكة"[2]. فلصيغة المدح أو الذم ضميمة تحتفظ برتبة لا تقدم عليها، يقول: "وخير إعراب لهذه الخوالف أن يعتبر المخصوص مبتدأ غير محفوظ الرتبة، إذ قد يتقدم أو يتأخر، وما سواه في التعبير خبر. فإذا نظرنا إلى هذا الخبر وجدناه يشتمل على الخالفة وضميمتها التي تعتبر دائماً أعم من المخصوص ويعتبر المخصوص من جنسها، ولذلك تقف دائماً منه موقف التفسير ... وبين الخالفة وهذه الضميمة رتبة محفوظة، فلا تتقدم الضميمة على الخالفة"[3].

وقد أورد الساقي قول تمام حسان في أن الخوالف صيغ مسكوكة، وهذا ما يميزها عن الأفعال، يقول: "إن الخوالف لا توصف بتعدٍ ولا لزوم بالنسبة لما يصاحبها من المنصوبات، ولا تدخل في علاقة النسبة مع ما يصاحبها من المجرورات، ذلك لأنها صيغ مسكوكة تعبر عن لغة افصاحية لموقف انفعالي تأثري، وقد رأى الأستاذ تمام أن هذا هو الذي يميزها أيضاً عن الأفعال على الرغم من أن بعضها يقوم بدور المسند كما تقوم الأفعال، وأضيف إلى ذلك أن الخوالف لا تقوم بالوظائف الصرفية الفرعية التي

---

١ اللغة العربية معناها ومبناها – ص ١١٥.

٢ السابق ص ١١٥.

٣ السابق ص ١١٦.

تقوم بها الأفعال والتي تتعدد بتعدد الحالات التي تقبل فيها الأفعال المجردة أحرف الزيادة واللواصق الأخرى، فالتعدية والصيرورة، والمشاركة والموالاة، والإزالة والمطاوعة، والاتخاذ، والطلب، والتحول وغير ذلك كلها وظائف صرفية معينة يؤديها الفعل عند اتصاله بالمختار من اللواصق والزوائد بينما تعجز الخوالف عن أداء مثل هذه الوظائف، وهذا في رأيي فرق أساس يضاف إلى جملة الفروق التي تميز الأفعال عن الخوالف ثم لا تكون منها"[1].

ونرى أن اصطلاح (تعبير مسكوك) على جملة المدح أو الذم تصنيف مقبول؛ لأن التعابير المسكوكة Expression figees، كما يذهب محمد الحنَّاش، ترتبط بالمجال الدلالي أكثر منها بالمجال التركيبي[2]. ولا يخفى أن أسلوب المدح أو الذم قائم على التعبير عن انفعالٍ ما مدحاً أو ذماً، ومن هنا جاء التنبيه إلى أهمية هذه التعابير في اللغات وضرورة دراستها منعزلة عن التعابير العادية، أو بعبارة أخرى تسميتها في الدرس اللغوي بالأساليب. يقول الحناش: "ونظراً لتميز هذه التعابير عن البنيات العادية في النظام اللغوي فإن إغفالها يجعل كل وصف نقوم به للنظام اللغوي ناقصاً وغير مكتمل ومن ثم استحالة بناء نحو شامل للغة التي نريد وصفها. إن هذا النوع من التعابير جزء ضروري في قاعدة المعطيات اللغوية التي يملكها الأفراد عن لغتهم. وما كان لنا أن نبني المعجم التركيبي للغة العربية دون الاهتمام بهذه التعابير"[3].

---

١ أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة – ص ٢٥٧.

٢ ينظر: ملاحظات حول التعابير المسكوكة في اللغة العربية – محمد الحنّاش – التواصل اللساني – المغرب: فاس – المجلد (٣) – العدد الأول – مارس ١٩٩١م – ص ٢٩.

٣ السابق – ص ٣١.

ولعل قول تمام حسان (مسكوكة) يتفق مع ما ذهب إليه القدماء عن مثل هـذه الأساليب بقولهم، إنها:(جارية مجرى المثل)[1]،أو كما قال ابن مالك "فهو يضاهي المثلا"[2].

ذكرنا فيما سبق أن تمام حسان قد عد الخوالف وما هي فيه من أساليب جملاً إنشائية إفصاحية[3]، وهي – كما يرى – تختلف عن بقية أقسام الكلم، لذا حق لها أن تشغل قسماً خاصاً من أقسام الكلم، يقول: "إن جميع الجمل المركبة من الخوالف

---

١ الأصول في النحو – ١/ ١١٥، ١١٩.

٢ شرح ألفية ابن مالك – أبو عبد الله ابن الناظم – ص٤٧٥. وينظر: شرح ابن عقيل على الألفية – ابن عقيل – تحقيق :محمد محي الدين عبدالحميد – دار القلم: بيروت، لبنان– ٢/ ١٧١.

٣ يبدو واضحاً أن إطلاق (الإفصاحية) على قسم من الجمل العربية يعد تصنيفاً حديثاً للجملة، إذ من المعلوم أن النحاة واللغويين العرب القدماء قد نهجوا لتصنيف الجملة في اللغة العربية ودراستها منهجين: =

= تركيبي، تقسم الجملة في ضوئه إلى قسمين: اسمية وفعلية، ثم وصفوها بالكبرى والصغرى، وقد وضعوا قواعد لتحديد كل نوع منهما.(همع الهوامع ١/ ٣٧،٣٦)

وبلاغي، يتعلق بالمعنى، وتقسم الجملة في إطاره إلى إنشائية وإخبارية. وقد وضعوا تعريفاً لكل نوع منهما. (ينظر:الإيضاح في علوم البلاغة – القزويني– شرح: محمد خفاجي– دار الجيل: بيروت – ط.(٣) ١٤١٤هـ، ١٩٩٣م – ص٥٥ وما بعدها. وينظر: الأساليب الإنشائية في النحو العربي– عبد السلام هارون – ط.(٢) ١٩٨٥ م – ص ١٣).

ولقد فصّل اللغويون المحدثون في هذا التقسيم، فجعل تمام حسان الجمل الإنشائية على ثلاثة أنواع:

١) الطلبية؛ وأدخل فيها (النداء – الترجي – التمني – التحضيض – العرض – النهي – الأمر –الاستفهام)

٢) الشرطية، وهو قسم قد قال به الزمخشري وغيره من القدماء، وجعلها في نوعين:

أ. امكاني. ب. امتناعي في لو ولولا.

٣) الافصاحية؛ وأدخل فيها (أسماء الأصوات –المدح والذم – التعجب – أسماء الأفعال – الندبة والاستغاثة – القسم). وقد ميز بين هذه الأنواع في الجمل الافصاحية، فارتضى قسماً منها في الخالفة دون القسم الآخر، يقول: " فهي جميعاً تستعصي على الدخول في جدول إسنادي أو تصريفي ما، وهي جميعاً تستعمل في الأسلوب الإفصاحي الإنشائي التأثري الانفعالي الذي يسمونه affective language " ينظر:اللغة العربية معناها ومبناها – ص٨٨. وينظر: رأي في أنماط التركيب الجملي في اللغة العربية في ضوء علم اللغة المعاصر– خليل عمايره – ص٥٨ – المجلة العربية للعلوم الإنساني – العدد الثامن – المجلد الثاني – ١٩٨٢م.

وضمائمها جمل إفصاحية إنشائية، وبهذا تختلف الخوالف عن بقية أقسام الكلم"[1]. إلا أنه أخرج الندبة والاستغاثة والتحذير والإغراء من هذه الطائفة من الخوالف، رغم أنها تحمل معنى إفصاحياً، فيرى أنها تختلف عن الخوالف في المزايا الصرفية، يقول: "ولربما كان من المستحسن أن يضم إلى هذه الأساليب الافصاحية، الندبة والاستغاثة والتحذير والإغراء. ولكن ضم هذه الأساليب إلى ما ذكرنا لا يتم على المستوى الصرفي؛ لأن هذه الأساليب الأخيرة لا يعبر عنها بالخوالف، فلها مثل الإفصاح المذكور لكن على مستوى النحو لا مستوى الصرف"[2]. وإن كنا نرى أنها جميعها ترتبط بمزايا مشتركة في الإفصاح وإظهار الانفعال تعجباً، أو مدحاً أو ذماً، أو توجعاً وتأوهاً، أو افتخاراً فيما نرتضي فيها أسلوب الاختصاص، وسنبين ذلك فيما بعد إن شاء الله.

أمَّا مهدي المخزومي فيقف بين اتجاهين: نظرية حديثة ترفض الأخذ بالعامل وتوجيه الحركات الإعرابية والأبواب النحوية على سبيلها، وأداء عملي تطبيقي لا يخرج فيه كثيراً عن إطار النحو التقليدي في تقسيم الجملة، أو تقسيم الكلم، أو في إدراج قسم من الجمل في إطار الفعلية أو الاسمية سائراً وراء ما قاله النحاة القدماء[3].

---

١ اللغة العربية معناها ومبناها — ص ١١٨.

٢ السابق — ص ١١٧.

٣ حاول مهدي المخزومي من علماء اللغة المحدثين أن يضع معياراً يحدد فيه الجملة العربية، ولكنه قد وضع معايير عدة، اختلط بعضها ببعض ولا تستند إلى عنصر واحد تقوم عليه، فتارة الجملة عنده هي " ما يعبر التركيب فيه عن فكرة تامة، ويدل على معنى تام يصح السكوت عليه "[في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث-مهدي المخزومي —ط.(٣)١٩٨٥م —ص٨٢]، وتارة هي الصورة الذهنية التي تتركب بعضها مع بعض يعبَّر عنها بمركب لفظي، يقول: " الجملة هي الصورة اللفظية للفكرة "[السابق-ص٨٣]. وأخرى تتصل بالتركيب وعناصره ووحداته فيما تقوم عليه من مسند ومسند إليه، وأخيراً يقف عند طول الجملة أو قصرها، ليجعل الجمل بسيطة وكبرى.[السابق- ص٢٢٦].

ومما يصور هذا الاضطراب أقواله المختلفة في كتبه، يقول " والجملة في أقصر صورها هي أقل قدر من الكلام يفيد السامع معنى مستقلا بنفسه، وليس لازماً أن تحتوي العناصر المطلوبة كلها، فقد تخلو الجملة من المسند إليه لفظاً، أو من المسند، لوضوحه وسهولة تقديره،...وقد تخلو الجملة من المسند إليه، لأن المتكلم لم يعن بذكره، أو لأن الكلام لا يهدف إلى الإشارة إليه " [في النحو العربي نقد وتوجيه — مهدي المخزومي - =

ويُعَد أسلوبا المدح والذم من الأساليب النحوية التي ناقشها المخزومي على ضوء النحو القديم، ولكنه قد بدا فيهما مضطرباً، يقول: " و (نِعْـمَ وبِـئْسَ) عند البصريين فعلان بدلالة قبولهما تاء التأنيث الساكنة التي هي من علامات الأفعال، وإن لم يكن بناؤهما من أبنية الأفعال، وذهبوا يتمحلون التعليلات لهما، ... وهما عند الكوفيين اسمان بدلالة دخول حرف الجر عليهما، فيما رووا من قول بعضهم : والله ما هي بنعم الولد ...، وكلا الفريقين كان قد تشبث في تأييد مذهبه باعتبارات لفظية،

= دار الرائد العربي، بيروت: لبنان-ط.(٢)١٤٠٦ هـ، ١٩٨٦م -ص٣٣]. ثم يصور مدى أهمية دراسة الجملة ودورها في التعبير والإفصاح، فقد كان حظها من عناية النحاة قليلا جدا، يقول :" لعل لذلك سبباً هو أنهم إنما عنوا بظاهرة الإعراب وتفسيرها، وفكرة العمل والعامل، ولا يظهر في الجملة أثر العامل، كما يظهر في الكلمات العربية المعربة، ولذلك كان البحث في تقسيم الكلمة إلى اسم، وفعل، وحرف، وإلى المعرب والمبني، وإلى غير ذلك أساس علمهم ومباحثهم " [السابق- ص٣٤]. وفي موضع آخر أشار إلى أهمية الإسناد، يقول : "لأن الجملة إنما تقوم على أساس من إسناد يؤدي إلى إحداث فكرة تامة" [السابق- ص٥٣]. ويقول : "والجملة التامة التي تعبر عن أبسط الصور الذهنية التامة التي يصح السكوت عليها، تتألف من ثلاثة عناصر رئيسية هي: ١- المسند إليه، أو المتحدث عنه، أو المبني عليه. ٢- المسند الذي يبنى على المسند إليه، ويتحدث به عنه. ٣-الإسناد، أو ارتباط المسند بالمسند إليه " [السابق- ص٤١]. ويبدو أن المخزومي قد قصد بتعريفي الجملة هذين أنهما من قبيل الترادف، إلا أن الواقع أنهما لا يفيدان الشيء ذاته، فاعتماد الجملة على معنى تام ليس بالضرورة أن تعتمد فيه على أركان الإسناد لتؤدي معنى تاما.

كما أنه لم يلتزم منهجا محددا في تقسيم الكلم، فهو يبدو متبعاً سيبويه في تقسيم الكلم، فالكلم اسم وفعل وحرف. وإن كان يظهر متأثراً بمنهج أهل الكوفة في عدد من المواضع وهذا أمر ينادي به بوضوح، فيقول : "هذه النتائج التي توصل إليها الكوفيون... تشير بوضوح إلى أن النحو الكوفي إذا لم يكن هو نحو العربية، فهو أكثر تمثلا له " [مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو - مهدي المخزومي -دار الرائد العربي:بيروت، لبنان- ط. (٣) ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م - ص٣٢٥]. فتجده على سبيل المثال يتبعهم في تقسيم الفعل، إذ عد اسم الفاعل أو كما يقول الكوفيون (الفعل الدائم) قسماً من أقسام الأفعال، ثم يضيف المخزومي إلى أقسام الكلم قسماً رابعاً وهو (الكنايات) إلا أننا نجده في ثنايا هذا القسم مضطربا فيعد أدوات الاستفهام وأدوات الشرط من الكنايات وإن كان قبل ذلك قد عدها-أدوات الاستفهام وأدوات الشرط- من الأدوات. ومن جانب آخر سمى الإشارة والموصولات (أسماء) في كتابه (مدرسة الكوفة ص ٢٠٠) وجعلها من الكنايات في كتابه (النحو العربي قواعد وتطبيق ص ٤٧ وما بعدها).

وعندما حدد المخزومي أقسام الكلم، استدرك على القدماء اعتمادهم على هذا التقسيم الثلاثي، فيقول:"...ومهما يكن من أمر فقد غبر القوم متشبثين بهذا التقسيم الثلاثي، حتى بدا وكأنه تقسيم أملاه العقل عليهم، ولكن الأمر يبدو على غير ما توهموا، فهناك كلمات لا ينطبق عليها تعريف الأسماء، ولا تعريف الأفعال، ولا تعريف الأدوات، و لم يعرض لها سيبويه أو يشير إليها في تقسيمه "[في النحو العربي قواعد وتوجيه- ص ٤٥]. وعلى الرغم من أن رأيه هذا له مؤيدوه في الدرس اللغوي الحديث، إلا أنه لم يقدم جهدا في تطبيقه، فلم يحدد الأبواب النحوية، والجمل العربية التي لا تنتمي إلى اسمية أو فعلية، لأنه لم يخرج في تقسيمه أصلا عن التقسيم القديم للجملة، فهي جملة اسمية وفعلية مع أنه يشير إلى أنه أوجد قسما ثالثا وهي الجملة الظرفية، إلا أنه يعود بعد ذلك عن هذا القسم الثالث للجملة، ويسنده إلى القائل به وهو ابن هشام، معارضاً في ذلك التكثير في أقسام الجمل يقول : " لأن الجملة الظرفية التي عدّها قسما ثالثا إن كان الظرف معتمداً فجدير بها أن تكون من قبيل الجملة الفعلية، وإن لم يكن معتمدا فهي من الجملة الاسمية، فلا حاجة بنا إلى تكثير الأقسام "[في النحو العربي نقد وتوجيه - ص٥١، ٥٢].

لا تنهض دليلاً على صحته، فقد تمسك البصريون في ذهابهم إلى فعليتهما بدخول تاء التأنيث الساكنة، وسكتوا عن الإشارة إلى عدم قبولهما علامات الأفعال الأخرى. وتمسك الكوفيون في ذهابهم إلى اسميتهما بدخول أداة الخفض عليهما ... وسكتوا عن عدم قبولهما علامات الأسماء الأخرى"[1]. ورغم صحة ما ذهب إليه في مناقشة كلا الرأيين لم يوجهها توجيهاً دقيقاً لدى التطبيق، إذ لم يخرج في إطار تصنيفها عن البصريين، فجعل صيغ المدح والذم قسماً من أقسام الأفعال، ولمّا كانت هذه الصيغ ينقصها التصريف كما هي عليه الأفعال المتصرفة، فقد عدّها أفعالاً شاذة. يقول عن نعم وبئس :" هما فعلان شاذان جامدان متخلفان عن سائر الأفعال، فليس في أمثلة الأفعال، وأبنيتها مثال على (فِعْل)"[2]. وإن كان يدرك أنهما ليسا من الأفعال، لأنهما يستخدمان لغرض المدح والذم، يقول: "وإذ تخلفت (نعم وبئس) عن سائر الأفعال اتخذتا أسلوباً خاصاً، واستعمالاً خاصاً، فهما تستعملان في العربية لتأدية معنى جديد، وهو المدح والذم"[3]. ولكنه رغم ذلك لا يخرج عن التقليد فيجعلهما عند التطبيق فعلين، وينص على أنهما يحتاجان إلى:

١. فاعل.

٢. مخصوص بالمدح في (نعم)، وبالذم في (بئس). يقول : "أما فاعلهما فمعرف بأل ... وقد يضمر فاعلهما، فلا يصرَّح بلفظه، ويفسَّر بنكرة منصوبة ... وقد يجيء فاعلهما على غير ما ذُكر، نحو قوله تعالى: [إن تبدو الصدقات فنعمّا هي] ..."[4].

---

١ في النحو العربي نقد وتوجيه – ص ١٩٧.

٢ في النحو العربي قواعد وتطبيق – ص ١٣٦.

٣ السابق ص ١٣٦.

٤ السابق ص ١٣٧.

أمّا المخصوص بالمدح والذم فيرجح المخزومي أن إعرابه عطف بيان يقول: "ويبدو أن إعرابه عطف بيان يتفق مع ما للمخصوص بالمدح أو الذم من وظيفة لغوية، وهي كونه مفسِّراً لما قبله، ومبيناً له"[1].

وهكذا يبدو تردد المخزومي في صيغ المدح والذم، فتارةً هي من قبيل الأفعال، وأخرى خارجة عن الفعلية لأداء معنى ما في المدح والذم. ويصور الساقي هذا التردد بقوله: "لم يتطرق الدكتور المخزومي في تقسيمه للكلم إلى كثير من الكلمات التي تتداولها اللغة، وبالتالي فلم نتمكن من معرفة رأيه فيها، فما موقع صيغ المدح والذم والتعجب، وما يسمى عند النحاة بأسماء الأفعال، وكان وأخواتها مثلاً بين أقسام الكلم؟"[2].

ونرى أن آراء مهدي المخزومي تحتاج إلى مناقشة، نوجزها في ما يلي:

١. لم يقف عند حدود الأفعال وعلاماتها ومدى انطباقها على(نعم، بئس، حبذا، لا حبذا)، لاسيما وأنه قد صرَّح بما يفيد أن وزنهما على غير وزن الفعل "وليس في أمثلة الأفعال وأبنيتها، مثال على (فِعْل)"[3] كما يرى المخزومي، مع أن بعض النحاة القدماء قد قالوا بوجود مثل هذا الوزن. ويبدو أن الذي دعاه إلى جعلهما من الأفعال اتصالهما بتاء التأنيث الساكنة حين يكون الفاعل مؤنثاً، وإن كان يعلم أنهما لا تقبلان من علامات الأفعال سواها. وتارةً يجعلها متخلفة عن سائر الأفعال، متخذة أسلوباً خاصاً لتأدية معنى جديد في العربية وهو المدح والذم.

---

١ السابق ص ١٣٧.

٢ أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة — ص ١٣٥.

٣ في النحو العربي قواعد وتطبيق — ص ١٣٦.

٢. أراد المخزومي أن يضع تصوراً جديداً للجملة، إلا أنه لم يخرج عن الإطار النحوي القديم في أن الجملة أصلاً هي ما قامت على مسند ومسند إليه، لا على ما حملت فيه معنى يحسن السكوت عليه.

٣. اضطرب المخزومي، كما هو واضح فيما بيَّنا، في محاولة تطبيق المنهج اللغوي الحديث على تحديد الجملة كما جاء في التراث القديم، فأدى ذلك إلى خلل في الحكم والنتائج.

أما إبراهيم السامرائي فقد عدَّ أسلوبي المدح والذم مما يسميه بـ(الأساليب الخاصة)، يقول: "نقصد بالأساليب الخاصة، التي يؤلف الفعل المادة فيها، أسلوبي التعجب وأسلوب المدح والذم"[١]. ويرى أن ألفاظ المدح والذم – نعم، بئس، حبذا، لاحبذا – ما هي إلا أفعال" تفرغت من الدلالة الفعلية وهي الحدث المقترن بالزمان للدلالة على المدح أو الذم في أسلوب خاص"[٢]، ويقول: "إن هذه الألفاظ أفعال خاصة تحولت من فعليتها الصريحة فتفرغت عن مادة الفعل من حيث الدلالة على الحدث المقترن بزمان ما للإعراب عن أسلوب خاص من أساليب الكلام، وهو المدح أو الذم ولذلك فقدت التصرف فجمدت على حالتها المعروفة"[٣]. ولسنا ندري أيّة علاقة تبقى تربطها بالأفعال وهو يقر بأنها قد تفرغت من مادة الفعل فلا حدث فيها ولا زمن ؟!!.

وقد سار في رأيه هذا على نهج كثير من النحاة القدامى، الذين عدوا ألفاظ المدح والذم أفعالاً غير متصرفة، يقول ابن السراج: "نِعْمَ وبِئْسَ فعلان ماضيان،... وهما يشبهان التعجب في المعنى وترك التصرف"[٤]. ويقول الصبان في حديثه عن نعم

---

١ الفعل زمانه وأبنيته – إبراهيم السامرائي – مؤسسة الرسالة:بيروت – ط.(٢) ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م – ص ٧٢.

٢ السابق – ص ٧٤.

٣ السابق – ص ٧٩.

٤ الأصول في النحو – ١/١١١.

وبئس واستعمالهما لإنشاء المدح والذم: "وهما في هذا الاستعمال لا يتصرفان لخروجهما عن الأصل في الأفعال من الدلالة على الحدث والزمان"[1]. ويصرح الصيمري بعدم تصرف نعم وبئس فيقول: "ولا تتصرف (نعم) و (بئس)؛ لأنهما نقلا من الخبر إلى معنى المدح والذم فلمّا تضمّنا ما ليس لهما في الأصل مُنعا من التصرف"[2].

ولعل من المفيد أن نقول هنا تعليقاً على قول الصبان والصيمري إن العلماء عندما قسموا الكلام إلى: فعل واسم وحرف، جعلوا لكلٍّ خصائصه، ومن أهم خصائص الفعل الدلالة على الحدث والزمن، وهذان العالمان يقران بأن ألفاظ المدح والذم قد فقدت هذه الخصيصة، فماذا يبقى فيهما بعد ذلك من روابط تربطها بالأفعال؟. وقد مُنعت نعم وبئس من التصرف أيضاً، وهذا عنصر آخر يوهن ارتباط أهم لفظين في الباب بالفعلية، وقد فصلنا القول في هذا سابقاً.

وأما ما خرج به إبراهيم السامرائي عن منهج القدماء من النحاة في أسلوبي المدح والذم، فهو رفض تعيين كل من الفاعل والمخصوص، وكذا إعراب مكونات الجملة، وكون الفاعل ظاهراً أو مضمراً مفسراً بنكرة بعده منصوباً على التمييز، يقول: "ومن المفيد ألا تدخل هذه في اختلافات النحويين وجدلهم فتضيع في متاهات الفاعل وضمير الظاهر، والمبتدأ وخبره المحذوف أو الخبر ومبتدئه المحذوف. وإن محاولاتهم في إيجاد هذه المسميات في هذه الجمل التي أفادت التعجب والتي أفادت المدح أوالذم إضاعة للغرض الذي أطلقت من أجله"[3].

ومجمل القول، أن هذه الألفاظ - لدى إبراهيم السامرائي- أفعال خاصة، تحولت من فعليتها الصريحة، فتفرغت عن مادة الفعل من الدلالة على الحدث المقترن

---

١ حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك – ٢٦/٣.

٢ التبصرة والتذكرة – ٢٧٥/١.

٣ الفعل زمانه وأبنيته – ص ٨٠.

بزمان ما، للإعراب عن أسلوب خاص من أساليب الكلام، وهو المدح أوالذم، ولذلك فقدت التصرف فجمدت على حالتها المعروفة.

وفي موضع آخر يذهب إبراهيم السامرائي إلى أن صيغ المدح والذم ألفاظ جمدت على نحو خاص من غير أن يلحقها بالأفعال، يقول: "فليست هي من قبيل الأسماء الأخرى، كما هي ليست من سائر الأفعال، ولكنها لفظة يعرب بها المعربون عن الحالات التي يمدحون فيها شيئاً أو يستحسنونه"[1]. فهي عنده (لفظة) فلم يصنفها في الأسماء أو في الأفعال، أو لم يتمكن من تصنيفها، ويقوي ذلك كيفية إعرابه مثل هذه الكلمات كما في الفقرة التالية:

فيذهب إبراهيم السامرائي في إعراب أسلوبي المدح والذم مذهباً مختلفاً عن النحاة القدماء، يقول في آرائهم: "إن هذه الآراء المختلفة المتضاربة لتبدي للباحث الحديث أن معترك النحاة كان ميدان اجتهادٍ وكأنهم وحدهم يملكون هذه اللغة فيصرِّفون أمرها ويفرقون أصولها ويجمعون شتاتها، ولذلك فقد كثُرت أقوالهم في (حبذا) ولم يقتربوا من الحقيقة اللغوية"[2]. ويعرب المثال:(نِعْمَ الولدُ محمدٌ)، (نِعْمَ): من ألفاظ المدح مبنياً على الفتح. و(الولدُ): اسم مرفوع واقع في حيِّز المدح. و(محمد) بدل من (الولد).

وهكذا فقد خلط السامرائي في الكلمات الرئيسة في أسلوبي المدح والذم، فتارة هي ألفاظ علاقتها ضعيفة جداً بالاسمية أو الفعلية فلم يدرجها في أي من القسمين: الاسم أو الفعل، ولم يضعها في الأدوات، وتارة أخرى يعود ليجعلها من الأفعال التي جمدت، إلا أنه لم يعاملها في إعرابه معاملة الأفعال من حيث وجود المسند والمسند إليه

---

١ النحو العربي نقد وبناء – إبراهيم السامرائي – دار عمار: عمان، دار البيارق: لبنان، بيروت – ط.(١) ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م – ص ١١٩.

٢ السابق – ص ١١٩.

شأن الجملة التي يكون فيها فعل، وقد ظهر ذلك في تحليله جملة(حبذا الهواء)، إذ يقول: "فلا يعني هذا أن فيها إسناداً من قبل الجملة الاسمية أو الجملة الفعلية، بل إن القائل أراد أن يبدي إعجابه بالهواء مستحسناً فأرسل هذه العبارة "[1]. ومن المعلوم أن الفعل إن وجد في الجملة فلابد من وقوع الإسناد، فلمّا كان يرفض فكرة الإسناد في أسلوب المدح أو الذم، فإن قوله هذا يحتاج إلى إعادة نظر؛ لأنه يشير إلى عدم الثبات في تحديد قسمٍ من أقسام الكلم تنتمي إليه هذه الألفاظ.

أمّا محمد حماسة عبد اللطيف، فقد كان متأثراً بمنهج تمام حسان في تقسيم الكلم، والاعتماد على القرائن في تحديد الجمل، فقد ذكر أن انشغال النحاة بدراسة الإعراب والحركة المخصصة لأحواله المختلفة، قد صرفهم عن دراسة التراكيب الجملية ودلالة النصوص دراسة جيدة، يقول: "وقد كان بوسع نحاتنا - رحمهم الله - أمام النصوص المتعددة التي بنوا عليها استشهادهم أن ينظروا في أنواع التراكيب، وأنماط التعبير، ويمنحوا كل نوع ما يستحقه من استقلال وتفرد، دون أن يحشروا كل طائفة في قالب معين مع مجافاة بعضها لهذا القالب أو ذاك، ولم يكن ذلك لِيُعجزهم، لولا أنهم شُغلوا عن دراسة الجملة دراسة تشعر بتميزها واستقلالها بمعرفة الإعراب"[2]. وهو يرتضي تعريف ابن جني للجملة بأنها "كل لفظ مستقل، مفيد لمعناه، وهو الذي يسميه النحويين الجمل"[3]، وبأنها "في لغة العرب عبارة عن الألفاظ القائمة برؤوسها، المستغنية عن غيرها وهي التي يسميها أهل هذه الصناعة الجمل على اختلاف تراكيبها"[4]. فهو بهذا يريد أن يخرج عن الإطار المألوف للجملة وهو ضرورة قيامها على الإسناد، فيقسم الجملة، على ضوء ما ارتضاه، إلى ثلاثة أقسام:

---

١ السابق – ص ١١٩،

٢ العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث – محمد حماسة عبد اللطيف – دار الفكر العربي: مصر– ص ١٧.

٣ الخصائص – ١/١٧.

٤ المصدر السابق ١/٣٢.

١. جملة إسنادية.

٢. جملة موجزة.

٣. جملة غير إسنادية.

ويرى أن هذا التقسيم "يخلصنا من كثير من التأويلات البعيدة لنحاتنا التي تُخرِج العبارة عن ظاهرها، كأن تخرجها من الإنشاء إلى الطلب، أو تفقدها ما تدل عليه من إفصاح معبر عن حالة من حالات الدهشة والاستغراب، أو التوجع والألم"[١].

ولئن كنّا لا نتفق مع محمد حماسة في ما يذهب إليه في هذا التقسيم، ولا نجد مجالاً لتفصيل القول في الاعتراض على ذلك، إلا أننا نجد أن القسم الثاني (الجمل الموجزة) يحتاج من الباحث إلى وقفة يبين فيها ما في هذا القسم من اضطراب؛ إذ إن حماسة قد وقع في الخلط بين حدود هذا القسم والقسمين الآخرين، ونرى أن هذا التقسيم (الجملة الموجزة) يحتاج إلى مناقشة من جانبين:

١. من حيث التسمية، إذ ذهب إلى تسمية الجملة التي حُذف منها ركن حذفاً واجباً بالموجزة، وهو اسم، كما نرى، لا يقوم حدّه على أساس نحوي يُعتمد في تصنيف الجمل وتقسيمها، إنما هو اسم له ارتباط بالمعنى والبلاغة، فكلمة (الموجزة) تعني الاختصار من كلام أو من جملة مطنبة مطولة، لتصبح موجزة مختصرة، أمَا وقد عدّ الجملة الموجزة صنفاً من أصناف الجمل التي قامت على أساس حذف ركن من أركانها حذفاً واجباً، فقولٌ لا يقرّه عليه البحث العلمي الحديث ويفتقر إلى قاعدة يعتمدها من القدم.

٢. من حيث التقسيم نفسه، إذ أقام هذا النوع من الجمل تحت قسم منفصل إلا أنه لم يخلّصه من الاشتراك مع خصائص القسم الأول من الجمل التي صنّفها، فالقسم

١ العلامة الإعرابية في الجملة بين القدم والحديث – ص٦٣.

الأول من الجمل (التامة الإسنادية) تقوم على أساس الإسناد، مسند ومسند إليه، وإن حُذف ركن منها فهو حذف جائز-لديه-يحتاج إلى قرينة تدل على الحذف، والقسم الثاني-الذي نبحثه الآن - (الجمل الموجزة) أيضاً يقيمه على الإسناد وإن لم يصرِّح بذلك لأنه عدَّ هذا القسم من الجمل مما حُذف منه ركن إسنادي حذفاً واجباً لا يجوز إظهاره.

ومن جانب آخر، أخرج الجملة من إطار الإسناد، إذ عدّ هذا المحذوف كأن لم يكن، فالجملة دونه تحمل معنى يحسن السكوت عليه. فهي عنده إسنادية وغير إسنادية في آن واحد، وما ذاك إلا لأنه يدرك خلط تصنيف النحاة ولا يقرهم عليه، ولكنه لم يتمكن من وضع مصطلح يقوم على منهج سليم. والجمل - كما نعلم - إما أن تكون إسنادية أو غير إسنادية، فإن كانت إسنادية يعني أنها تقوم على مسند ومسند إليه، فقد يحذف أحدهما حذفاً جائزاً أو واجباً مع وجود القرينة التي تدل على المحذوف. وبهذا تكون الجمل التي حذف منها ركن حذفاً واجباً جملاً إسنادية تنتمي إلى التصنيف الأول الذي صنّف. وإن كانت الجملة غير إسنادية؛ أي أنها تخلو من الإسناد وعناصره ومن ثم لا ترتبط بفكرة الحذف الواجب أو الجائز، إنما بمقدار ما تؤدي فيه معنى يحسن السكوت عليه.

والذي يهمنا من هذه الأقسام التي وضعها حماسة، فيما يرتبط بأسلوب هذا الباب، هو القسم الثالث (الجمل غير الإسنادية). ويريد به "الجمل التي يمكن أن تعد افصاحية؛ أي أنها كانت في أول أمرها تعبيراً انفعالياً يعبر عن التعجب أوالمدح أوالذم أوغير ذلك من المعاني التي أخذ التعبير عنها صورة محفوظة. ثم جمد بعض عناصرها على صيغته التي ورد بها فجرى مجرى الأمثال"[1].

---

١ السابق – ص ٩٧.

وبعض جمل هذا النوع عنده يشتمل على الخوالف، والخوالف مصطلح قد اعتمد في تقسيمه على منهج تمام حسان، إلا أنها عنده سبعة أقسام، فيضيف ثلاثة أقسام إلى ما كان تمام حسان قد وضع، أمّا الأربعة التي وضعها تمام فهي: خالفة اسم الفعل وهي التي يسميها تمام حسان خالفة الإخالة، وخالفة التعجب، وخالفة المدح أو الذم، وخالفة الصوت. وأمّا الأقسام الثلاثة التي يضيفها حماسة فهي: جملة النداء، وجملة القَسَم، وجملة الإغراء والتحذير، كما أسلفنا.

ولنا في هذا التقسيم وجهة نظر، نبرزها في إطار حديثنا عن (أسلوب المدح أوالذم). فقد صنّف حماسة جملة المدح والذم في الجمل غير الاسنادية، تلك التي تحمل معنى افصاحياً إنشائياً، وجعل كل ما يحمل معنى الافصاحية قسماً بذاته يختلف عن التقسيمين اللذين وضع، إلا أنه لم يخلّص هذا القسم من خصائص القسمين الآخرين بحيث يميزه عنهما، إنما اشترك مع (الجمل الموجزة) في بعض خصائصها.

والجمل الموجزة - كما ذكرنا - هي التي حذف منها ركن حذفاً واجباً لا يجوز إظهاره، وأسلوب المدح والذم لا يخلو من حذف واجب في أحد تفسيري إعراب المخصوص فهو(خبر لمبتدأ محذوف وجوباً، أو مبتدأ محذوفٌ خبره وجوباً)، وقد عدَّ حماسة نعم وبئس من الأبواب التي حذف فيها المبتدأ وجوباً[1]. فنتساءل هنا هل يعد أسلوب المدح والذم على هذا التفسير بتقدير محذوف، جملةً موجزة، أو هو من الجمل غير الإسنادية ؟!.

ونتوقف هنا مع رأي حماسة في عنصر المدح أوالذم (نعم، أو بئس)، فهي عنده لا تعد من الأفعال ولا من الأسماء، يقول: "قد يكون اختلاف النحاة حول المعنى التقسيمي لـ(نعم وبئس) إحساساً منهم بأن هاتين الصيغتين لا تنتميان إلى قسم الفعل

---

١ ينظر: في بناء الجملة العربية - محمد حماسة عبد اللطيف - دار القلم: الكويت - ط.(١) ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م - ص٣٧٢.

كما يرى البصريون والكسائي، ولا إلى قسم الاسم كما يرى الكوفيون، وعدم الاتفاق مسوغ لعدهما من قسم آخر لا هو الاسم ولا هو الفعل، بل هما خالفتان إحداهما للمدح هي نِعْمَ، والأخرى للذم هي بِئْسَ، كما يرى - بحق - الدكتور تمام حسان"[1]. وهو في هذا يسير على منهج تمام حسان، كما أنه يتبعه في الاعتداد بجملة المدح أو الذم من التعبيرات المسكوكة، يقول: "ولما كان التعبير بهذه الخوالف الأربع جميعاً يلزم طرقاً مخصوصة بحيث لا تتغير صورها، ولا يتغير ما تقرر لها من الرتبة؛ لأنها جارية مجرى الأمثال، حق لنا أن نعدها من "التعبيرات المسكوكة" على حد تعبير تمام حسان"[2].

وجملة المدح والذم تتكون لديه من: خالفة المدح أو الذم، والضميمة أو التمييز، والمخصوص بالمدح أو الذم. ويرتضي في إعراب المخصوص إعراب ابن كيسان، فيرى أنه بدل من الضميمة (الفاعل لدى النحاة)، ويعد المخصوص هو الضميمة في الجملة التي حذفت فيها الضميمة وعوض عنها بالتمييز، نحو (زيد) في: نعم رجلاً زيدٌ.

ومما سبق تبين لنا، أن حماسة قد سار على منهج تمام حسان، ولئن حاول أن يضيف إلى تصنيفه بعض الجمل ويدرجها تحت قسم من الأقسام -كما فعل في الخالفة- إلا أنه حذا حذوه في اعتماد المبنى والمعنى معاً في تقسيم الجمل، ولم يتمكن من إفراد نفسه بما يمكن أن يجعله يستقل بوجهة نظر تخرجه من إطار مدرسة تمام حسان، بل نرى في تقسيم تمام حسان من الدقة والاتساق، وبخاصة في فكرة الإسناد، ما لا نجده في تقسيم كثير ممن ساروا على منهجه.

أما خليل عمايرة أحد علماء اللغة المحدثين فقد كانت له في أسلوب المدح والذم وجهة نظر فاحصة مختلفة عن غيره من المحدثين، فقد تناول هذا الأسلوب في إطار

---

١ العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث – ص ١٠٢،١٠٣.

٢ السابق – ص ١٠٣.

نظريته التوليدية والتحويلية[1]، في مبحثي الزيادة والترتيب، وهما عنصران مهمان من عناصر التحويل والدلالة. ويرى أن الجملة(نعْمَ القائدُ خالدٌ) جملة تحويلية، أصلها التوليدي(خالدٌ قائدٌ)؛ وهي جملة اسمية جاء فيها كل من المبتدأ والخبر طبقاً لإطار من أطر الجملة التوليدية الاسمية، ولكن دخلها عنصر من عناصر التحويل (الزيادة) لغرض في المعنى: خالد القائد، وذلك لتفيد معنى التخصيص الذي فيه التعظيم أو التبجيل أو الثناء أو المدح...، فكأنما أراد المتكلم أن يخص المتحدَّث عنه بمعنى خاص وبمرتبة خاصة في القيادة، فقال:خالد القائد، وليس غيره مثله نجاحاً أو إلهاماً أو مقدرة في القيادة، فكان دور عنصر التحويل الذي هو دخول(ال) هو دور التخصيص للتعظيم، فأصبحت الجملة:

---

١ لقد ارتضى خليل عمايرة للجملة أن تكون هي الحد الأدنى من الكلمات التي تحمل معنى يحسن السكوت عليه، وسماها الجملة التوليدية أو الأصل، وهي عنده في قسمين يتفرع عنهما قسمان آخران في حال التحويل: أحدهما الجملة التوليدية الاسمية، وقد حصرها في أطر أهمها:

أ. اسم معرفة + اسم نكرة.

ب. اسم معرفة + اسم معرفة هو ذاته المتقدم.

ج. شبه جملة (ظرفية أو جار ومجرور) + اسم نكرة.

ويعد هذه أطر الجملة الاسمية التوليدية، أما أطر الجملة التوليدية الفعلية، فهي عنده:

أ. فعل + اسم (أو ما يسد مسده ظاهراً أو مستتراً كما في فعل الأمر).

ب. فعل + اسم مرفوع + اسم منصوب، (أو اسم مقترن بحرف جر).

ج. فعل + ضمير متصل + اسم مرفوع.

وقد يجري في هذه الأطر تغيير، في مبانيها الصرفية (المورفيمات) أو فيما فيها من فونيمات ثانوية (النبر والتنغيم)، فيترتب على ذلك تغيير في المعنى يتبعه انتقال في تسمية الجملة من حيث دلالتها، فتصبح الجملة جملة تحويلية في معناها ولكنها تبقى اسمية أو فعلية في مبناها. وعناصر التحويل عنده: الترتيب، والزيادة، والحذف، وتغيير الحركة الإعرابية، والتنغيم.

والتحويل عنده لا يخرج الجملة عن تسميتها في إطارها التوليدي الأصل، فتقدم الفاعل لا تتحول بسببه الجملة من فعلية إلى اسمية ليكون الفاعل فيها مبتدأ، إنما هو فاعل مقدم للعناية والإهتمام، وهذا يضارع أهل الكوفة. أما الزيادة فتدخل على الجملة النواة، اسمية كانت أم فعلية، فتؤدي معنى جديدا يضاف إلى الجملة ولا تنقل الجملة الاسمية إلى الفعلية أو العكس، يقول: "ولكن إذا ما طرأ عليها عنصر من عناصر التحويل..فإنها تصبح جملة تحويلية ولكنها تبقى كما كانت اسمية أو فعلية لأن العبرة بصدر الأصل "[العامل النحوي- خليل عمايره- دار ثروت للنشر و التوزيع : جدة، المملكة العربية السعودية – ص ٣٣ وما بعدها. وينظر:في التحليل اللغوي-. خليل عمايرة- مكتبة المنار:الأردن، الزرقاء – ط.(١) ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م – ص ٨٧. وفي نحو اللغة وتراكيبها – ص٨٧. وفي تحليل لغة الشعر– ص ٣٦٠]. وكل تحويل له قيمة في الدلالة إذ إن التحويل عنده يعني الدلالة، فإذا قال جملة تحويلية اسمية أو فعلية، فانه يقصد أنها في الأصل كانت اسمية أو فعلية لتفيد الإخبار ليس غير، ولكنها قد تحول معناها باستخدام أحد عناصر التحويل السابقة، وكل عنصر له دلالته ومعناه. وهو بذلك يختلف عن العالم الأمريكي نعوم تشومسكي اختلافاً كلياً وإن اتفقا في استعمال المصطلحات. ينظر: العامل النحوي- خليل عمايره.

اسم معرفة (مسند إليه + مسند اكتسب التعريف بدخول(أل) التي تفيد التعظيم).

ولما كانت كلمة (القائد) في هذا السياق هي موضع التركيز لإبراز ما فيها من معنى، فقد جرى على الجملة تحويل آخر بالترتيب (التقديم والتأخير) فقدم المتكلم موضع الاهتمام والتركيز، وهي الكلمة التي أدخل عليها (أل) التعظيم، فتحولت الجملة من إطارها الأصل: اسم معرفة + اسم نكرة = مسند إليه(مبتدأ) + مسند(خبر). إلى: اسم معرفة مسند (أو خبر مقدم للعناية) + اسم معرفة (مسند إليه أو مبتدأ). فأصبحت الجملة:

ال قائدُ خالدٌ

ولما أراد المتكلم مزيداً من المدح والثناء أو التعظيم والإشادة بالمتحدث عنه في موضوع معين، هو القيادة هنا، فقد أدخل عنصراً جديداً من عناصر التحويل وهو الأداة التي تفيد ذلك وهي (نِعْمَ) بكسر وسكون أو حبذا التي تفيد المدح.

أما عن صيغة المدح أوالذم (نعم، أو بئس)، فقد أخرجهما خليل عمايره مما ذهب إليه القدماء؛ أي من الاسمية أو الفعلية، وقد ناقش هذه المسألة مفيداً مما جاء في كتب النحو القديمة، من اختلافات العلماء وآرائهم في اسمية هذه الصيغ أو فعليتها. فالفعل ما يشير إلى حدث وزمن، والاسم ما يشير إلى مسمى، وليس في صيغ المدح والذم ما ينطبق عليه ذلك، يقول: " فهذا الصراع والجدل الطويل بين العلماء قائم على إحساسهم بضرورة تصنيف هذه الكلمات في الاسمية أوالفعلية، اعتماداً على عناصر شكلية هشّة يلتمسونها في مباني الكلمات، مع إغفال تام لمعناها في تراكيبها"[1].

١ في نحو اللغة وتراكيبها – ص ١١١. وينظر: دعوة إلى قراءة جديدة للنحو العربي – خليل عمايره – ص ١٤٧.

فمعايير خليل عمايرة هي معايير سيبويه ومن جاء بعده من العلماء، ولكن توجيهه يختلف عن توجيههم في تصنيف هذه الألفاظ والجمل التي هي فيها، كما أنه يختلف عن تمام حسان وغيره ممن قسموا الكلم إلى أكثر من الأقسام الثلاثة المعروفة.

ولعل من الواضح أن هذا التحليل الذي اعتمده خليل عمايره لأسلوبي هذا الباب، يهتم بالمعنى اهتماماً كبيراً، استند فيه خليل عمايرة على ما جاء عن اللغويين القدماء: بأن العرب إذا أرادت العناية بشيء قدّمته. كما استند على ما قاله الجرجاني بخاصة"... وأنك إذا فرغت من ترتيب المعاني في نفسك لم تحتج إلى أن تستأنف فكراً في ترتيب الألفاظ...، وأن العلم بمواقع المعاني في النفس علم بمواقع الألفاظ الدالة عليها في النطق"[1]، إلى غير هذه النصوص التي اعتمدها في بناء رأيه.

فجمل المدح أو الذم لدى خليل عمايرة جمل اسمية، جاء فيها كل من المبتدأ والخبر طبقاً لإطار من أطر الجملة التوليدية الاسمية، ولكن دخلها عنصر من عناصر التحويل لغرض في المعنى. فارتبط هذا العنصر (نعم، وبئس) ببؤرة الجملة وهي(المبتدأ) - كما أوضحنا في تحليل قولهم: نِعْمَ القائدُ خالدٌ - فليست (نعم أو بئس) من الأفعال، و لم تكن الحركة الإعرابية للاسم بعدهما حركة فاعلية، إنما هي حركة الابتداء قبل دخول عنصر المدح أو الذم. يقول خليل عمايره عن (نعم وحبذا): "فليست الأولى مأخوذة من (نَعِمَ) بفتح وكسر، ولا لغات فيها تصل إلى ثمان كما يرى ابن جني وابن عصفور وغيرهما، ولا الثانية مكونة من حبَّ التي هي فعل ماضٍ وفاعل الذي هو (ذا) فتصبح الكلمة بكاملها فعلاً لقوة الفعل أو اسماً لشرف الاسمية، فكل منها كلمة بذاتها لها دورها في المعنى ولا أثر لها في المبنى، وهي عنصر تحويل بالزيادة"[2]. ويقول: "هناك عدد من الألفاظ في العربية قد أدرجت في الفعلية وهي في الحقيقة تفتقر

---

١ دلائل الإعجاز – ص ٤٤.

٢ في نحو اللغة وتراكيبها – ص ١١٣.

إلى الخيط الذي يربطها بها، فــ(ليس) مثلاً، فعل ماض، و(نِعْمَ) فعل، و(بِئْسَ)فعـل، وأجْمَلَ وأجْمِلْ فعلان،... وغير ذلك في العربية والدرس النحوي كثير، وقد ترتب على ذلك عدم الربط بين عناصر الجملة ربطاً دلالياً، مما ترتب عليه عدم القدرة على الدخول في عمق النص للوقوف على حقيقة الزمن الفعلي للحدث والكلام وليس الاكتفاء بالوقوف مع الصيغة وما صنفت فيه"[1]. ويقول: "وأما قول النحاة نِعْمَ وبِئْسَ فعلان جامدان متحولان من: نَعِم و بَئِسَ، فقولٌ مردود؛ لأنه لا سبيل إلى الإثبات بأن هذا الفرع من ذاك الأصل، فالتباين بينهما واضح في المستوى الدلالي وفي المستوى الصرفي"[2]. فيرى أن ما يسمى بأفعال المدح أوالذم (نِعْمَ، وبِئْسَ، وحَبَّذا، ولاحَبَّذا) عناصر زيادة، تنقل الجملة التوليدية إلى جملة تحويلية اسمية لتحقق غرضاً بعينه وهو المبالغة في المدح أو الذم، يقول خليل عمايرة: "والذي نحن بصدده هنا أن نعيد النظر في هذا الأسلوب، لنبين أنه من أبواب التوكيد ولا علاقة للألفاظ التي يقوم عليها بالفعلية أو الاسمية "[3]. ويقول: "والجملة تخلو من فعل، ونرى بأن نِعْمَ لا تزيد على أنها عنصر توكيد"[4].

لقد أخرج خليل عمايرة كلمتي المدح والذم في دائرة التحليل عن إطار اسميتهما أو فعليتهما كما ذهب القدماء، إذ لا دلالة فيهما على مسمى فيعدان اسمين، ولا تشيران إلى زمن وحدث فتعدان فعلين، وفقاً للشروط التي وضعها سيبويه، أو الخصائص التي وضعها ابن مالك. كما أخرج تحليل جملتيهما عما ذهب إليه القدماء من ضرورة ربط الإسناد بهما، فهي عندهم إما مبتدأ وخبر أو فعل وفاعل، أي أن

---

١ اللغة بين الإنسان والفكر – خليل عمايره – مجلة كلية الآداب، جامعة صنعاء: اليمن ١٩٩٨م – ص ١٤.

٢ في التحليل اللغوي – ص ٢٧٠.

٣ السابق – ص ٢٦٩.

٤ السابق – ص٢٧١.

الإسناد مرتبط بهما لا محالة، ولكنهما عنده على غير ذلك، فهما زيادة على مبنى قائم وتركيب تام في معناه.

فأدار التحليل حول المعنى الجملي الذي يحسن السكوت عليه في جملة المدح أو الذم سواء تكونت من مسند ومسند إليه، يتقدم المسند على المسند إليه، نحو: نِعْمَ الرجلُ خالدٌ. أو يتقدم المسند إليه على عنصر المدح أو الذم، نحو: خالدٌ نِعْمَ الرجلُ. أو قامت على أساس حذف المسند والمسند إليه مع دلالة السياق على الحذف، نحو: فنِعْمَ أو فنِعِمَّا، عند إرادة المتكلم مدح خالد بين الرجال. فالجملة لا تقوم — لديه – على أساس الإسناد كما يفعل كثيرون في محاولاتهم وضع الجملة في أحد إطاريها الاسمية أو الفعلية، وتحميل الجملة ما لا تحتمل من تقدير محذوف أوتأويل، لما في هذا من إغفال الدلالة أو المعنى المراد، وإنما الجملة عنده هي الحد الأدنى من الكلمات التي تحمل معنى يحسن السكوت عليه[1]، بقطع النظر ما إن كانت كلماتها تقوم على فكرة الإسناد أو غيره. فالإسناد عنده يصلح في تحليل الجمل التي تتكون من مبتدأ وخبر، أو من فعل وفاعل، أو لتحليل الجمل على ضوء معطيات النحو التعليمي، ولكنه ليس بالضرورة أن يكون في التركيب الجملي ليؤدي دلالة. إذ إن الدلالة ذاتها غاية يتوصل إليها بالإسناد، فان اتضحت من غيره فلا حاجة إليه[2]. وإن هذا النوع من التراكيب

١ ولم يكن في ذلك فريداً بين المحدثين الذين شغلتهم الجملة وتحديدها وتعريفها وتصنيفها أسوة بما كان عليه القدماء. فإن وضع تعريف علمي دقيق للجملة يعد من أشق مباحث الدرس اللغوي، وقد ذكر حلمي خليل أن بعض علماء اللغة يرون أن الهدف النهائي من الدراسة النحوية لأي لغة من اللغات هو تحديد الجمل وأنواعها في هذه اللغة. [ينظر: العربية وعلم اللغة البنيوي (دراسة في الفكر اللغوي الحديث) – حلمي خليل – دار المعرفة الجامعية: الاسكندرية ١٩٨٨م — ص٧٥]. وقد حاول كثير من العلماء المحدثين الوقوف مع هذه النقطة، وقد بينا محاولة مهدي المخزومي في تقديم تعريف علمي للجملة مع اضطرابه في ذلك. ينظر هامش (١) ص(٤٨،٤٧).

٢ ينظر: من نحو الجملة إلى الترابط النصي – خليل عمايرة – مجلة كلية الآداب:جامعة صنعاء – الجمهورية العربية اليمنية — عدد ٢٤، ١٩٩٧م – ص٢ من النسخة المرقونة على جهاز الحاسوب.

الجملية يأتي عنده في إطار الحد الأدنى من الكلمات الذي اعتمده حداً للجملة خلافاً لابن جني وغيره من العلماء القدماء الذين اعتمدوا حد الجملة بأنه الكلمات التي تحمل معنى يحسن السكوت عليه[1].

بعد أن عرضنا الآراء المختلفة في أسلوبي المدح والذم، ورصدنا الخلاف بين البصريين والكوفيين فيهما، وأوجزنا القول في آراء بعض العلماء المحدثين من العرب، والدراسات التي تناولت التراث العربي مجدِّدة أو مؤيدة. نرى أن نبني رأياً نعتمده في هذين الأسلوبين معتمدين على ما جاء في كتب النحو القديمة، وما ورد عن المفسرين واللغويين، آخذين بالحسبان اختلاف آرائهم وأقوالهم، مع الإفادة مما نراه يتسق مع العربية من آراء الباحثين المحدثين.

فقد اعتمد النحاة العرب في بناء الجملة العربية وإقامة أركانها على فكرة الإسناد، فجعلوا المسند والمسند إليه الركنين الرئيسين في بناء أية جملة، فإذا لم يظهر أحدهما فُسِّر بفكرة الحذف الواجب الذي لا يجوز إظهاره، أو بالحذف الجائز الذي يدل عليه السياق. فليست الجملة التي تحمل معنى يحسن السكوت عليه جملة، فيما يرى النحاة، إلا إذا كان في ثناياها ركنا الاسناد، فان لم يكن أحد الركنين مذكوراً فالملجأ إلى التقدير والتأويل والتعليل[2].

ولعل هذه الفكرة؛ أي فكرة الإسناد، هي التي جعلتهم يضيّقون تصنيف التراكيب اللغوية في أحد الإطارين: الفعلية أو الاسمية، مما أدى إلى جمع تراكيب متباعدة في إطار واحد. ولعل تسويغ وجود الحركة الإعرابية على ضوء نظرية العامل هي أبرز أسباب الجمع بين جملٍ الرابط الدلالي بينها ضعيف، إذ تنص القواعد على

---

١ ينظر: النظرية التوليدية التحويلية وأصولها في النحو العربي – خليل عمايره – المجلة العربية للدراسات اللغوية – المجلد الرابع – العدد الأول – ذوالقعدة ١٤٠٥هـ، أغسطس ١٩٨٥م – ص ٤٦.

٢ ينظر: دعوة إلى قراءة جديدة للنحو العربي – خليل عمايره – ص ١٤٦، ١٤٧.

أنه لا معمول من دون عامل، ولا حركة إلا بسبب عامل اقتضاها، ومن ثمّ جاء القول بفعلية(نعم وبئس) –عند حديثنا عن أسلوبي المدح والذم – لتسويغ حركة الرفع على الكلمة التي بعدهما في نحو: نعم الرجلُ خالدٌ، فأعربوا (الرجلُ) فاعلاً للفعل (نِعْمَ). ثم اختلفوا في توجيه حركة الرفع على كلمة(خالد) بعدها، فتارة هي مبتدأ، خبره محذوف، وثانية هي خبر لمبتدأ محذوف، أي: هو خالد. وفي ثالثة هي مبتدأ مؤخر، والجملة الفعلية قبلها – نِعْمَ الرجلُ –خبر مقدم، كما بينا.

ولعل من الواضح أن الحركة الإعرابية في اللغة العربية ذات قيمة دلالية في التراكيب الجملية، بها يستطيع المتكلم والمتلقي إدراك مضمون الجملة، وقد كان ذلك للعربي القديم سليقة، أي من غير معرفة بالتخريجات النحوية التي جاءت في عصر التعليم النحوي. وربما كان عمل النحاة في تسويغ الحركة الإعرابية وفقاً لنظرية العامل مما يمكن الدفاع عنه تعليمياً، إذ إنهم قد جمعوا في باب واحد كل ما تماثل في الحركة الإعرابية، كما في كان وأخواتها، أو إنّ وأخواتها، ليتم بذلك تعليم الشادين آنذاك منهج اقتفاء العرب في كلامهم. ولكن ذلك لا يقف حائلاً عندهم أيضاً دون إدراك ما للحركة الإعرابية من دلالة، فتتضافر بذلك معطيات التركيب مع ما فيه من دلالة.

وقد أدى البحث في تسويغ الحركة الإعرابية على ضوء العامل في قولهم: (لابد لكل معمول من عامل)، إلى التقدير والبحث عن المحذوف في جمل تحمل معنى تاماً يحسن السكوت عليه، فقدَّروا المخصوص في جملة المدح أو الذم في نحو قولهم: نِعْمَ الرجلُ. ويقدرون الفاعل والمخصوص معاً في مثل: نِعمَّا أو بئسما. وتبعاً لذلك تم التداخل بين الجمل، وحصل تفسير جملة خبرية بجملة إنشائية.

وما سار عليه القدماء مسوغ بل مدافع عنه إذا كان لأمور تعليمية، ولاسيما أن النحو قد نشأ أصلاً لضبط العربية في ألسنة الناطقين بها، وتعليم من اعتنقوا الإسلام من غير العرب ليحذوا حذو العرب في كلامهم، لذا جاء النحاة القدماء بفكرة الإسناد

لتيسير مهمة التعليم وتفسير الحركة الإعرابية، بل من أجل ذلك كانت فكرة العامل التي هي جوهر النحو العربي، وهي التي يسرت تعليم النحو فيما يمكن أن نسميه النحو التعليمي وليس نحو الدلالة. أو بعبارة أخرى أن يكون في عمومه نحواً معيارياً لا نحواً وصفياً، ومن هنا اتسمت الدراسات اللغوية العربية بسمة الاتجاه إلى المبنى أساساً[١]. ولمّا كنّا في هذه الدراسة بصدد البحث عن القيم الدلالية للجمل في النصوص، اعتماداً على ما جاء به السالف الصالح من النحاة القدماء وإكمالاً لجهودهم في الربط بالبحث الدلالي، فإننا نرى أن الحاجة ماسة إلى دراسة التراكيب للبحث عن الدلالة فيها في إطار ما يصبو إليه العلماء المحدثون في نحو النص، فهم يرون، بالإضافة إلى وجود حركة ثابتة أو متغيرة على كل كلمة في الجملة، أن لكل كلمة معنى في الجملة، كما أن لكل جملة في النص معنى، في منهجين متكاملين هما النحو التعليمي والنحو الدلالي، وهو المنهج الذي تنادي به النظريات اللغوية الحديثة في ضرورة المزاوجة بين دراسة التركيب والدلالة عند التحليل اللغوي، يقول Baker : "يقول Frege على المحلل أن يأخذ بالحسبان شيئين عند الحكم على الجملة، الأول: الحكم وفقاً لقواعد وقوانين تكوين الجملة. والثاني: المضمون الذي تشير إليه كلمات الجملة"[٢]. ويقول في موضع آخر: "لابد لكل نظرية لغوية تقدم تصوراً لتحليل نص لغوي من أن تعتمد على عنصرين رئيسين: تركيب الجملة، وما في الجملة من دلالة "[٣]. وسنحاول هنا أن نبين بعض جوانب التركيب الجملي الذي ترد فيه نعم أو بئس على ضوء ما ذكرنا، ويقتضي ذلك أن ننظر للتركيب من جانبين:

---

١ ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها – تمام حسان – ص ١٢. وينظر: التراث اللغوي وإشكالية المناهج الوصفية الحديثة – منية الحمامي – ص ١٠، ١١ – مجلة التواصل اللساني – المغرب: فاس – المجلد ٢ – العدد ٢ – ١٩٩٠م.

2 Language, Sense and Nonsense- G.P.Baker & P.M.S. Hacker- Great Britain by T.J.press Ltd., pad Stow- Oxford, 1984- p.35.

٣ السابق – ص 80.

الجانب الأول، نفسر على ضوئه المنهج التعليمي في النحو، الذي يقول بفعلية نِعْمَ أو بِئْسَ، ليتمكن النحوي من الاتساق مع القاعدة التي وضع، ومضمونها: لابد لكل عامل من معمول، ولابد لكل حركة من مسبب، ولكل فاعل من فعل. وقد بيَّن غير واحد من النحاة أن صلتهما بالفعلية واهية، كما ذكرنا سابقاً. ولكن القول بفعليتهما أو باسميتهما، وفقاً لاختلاف آراء العلماء القدماء في ذلك، قد يكون مقبولاً من وجهة نظر تعليمية ليس غير، أما من حيث انطباق الحدّ الذي ارتضاه النحاة للاسم والفعل، ومن حيث الخصائص التي لكل منهما، فقد اتضح من المناقشة السابقة أنه لا ينطبق عليهما. وبذا تعددت فيهما الآراء واختلفت من طرف إلى الطرف الآخر الذي يناقضه. ونقتبس هنا بعض النصوص التي تبين وجهة نظر فريق من النحاة العرب في هذا.يقول العكبري في نِعْمَ:"وإنما كان هذا الفعل ماضيا غير متصرف لوجهين:

أحدهما أنه لما خرج إلى معنى، أشبه الحرف في دلالته على المعنى، فجمد كما جمد الحرف.

والثاني أنه موضوع للمبالغة في المدح والذم"[1].

فكأن النحاة قد وضعوا لنعم وبئس أصلاً افتراضياً هو الفعلية، تؤديان فيه معنى الخبرية، ثم تحول المعنى من خبري إلى إنشائي، فجمدت معه(نِعْمَ وبِئْسَ) ولم تتصرفا لأنهما التزمتا المعنى الجديد، والأصل في إفادة المعاني إنما هي للحروف، فوجب أن تكون هاتان اللفظتان قد خرجتا من أصلهما في الفعلية إلى الحرفية ليتسق وضعهما مع ما انصرفتا إليه من المعاني.

ولعل القول بالأصل الافتراضي هذا ناجم عن النحو التعليمي الذي سار عليه النحو والنحاة العرب، في أن الجملة لابد فيها من إسناد، ولا إسناد إلا في اسم أو

---

١ اللباب في علل الإعراب والبناء-١/١٨٣.

فعل[1]، وعلى هذا فأصل (نِعْمَ وبِئْسَ) لدى النحاة فعلان ماضيان من نَعِمَ و بَئِسَ، فكسرت الفاءان فيهما من أجل حرفي الحلق، فأشبها التعجب في المعنى وترك التصرف[2]. وعلة عدم تصرفهما "أنهما تضمنا ما ليس لهما في الأصل وذلك أنهما نقلا من الخبر إلى نفس المدح والذم، والأصل في إفادة المعاني إنما هي الحروف فلما أفادت فائدة الحروف خرجت عن بابها ومنعت التصرف"[3]. والتصرف من خصائص الأفعال، قال النحاس: "الفعل ما دل على المصدر وحسُن فيه الجزم والتصرف مثل: قام ويقوم وقعد ويقعد وما أشبه ذلك"[4]. ولما كان التصرف من خصائص الأفعال، ولا تصرف في نِعْمَ و بِئْسَ، حاول أحد النحاة إيجاد تخريج لعدم تصرف (نِعْمَ و بِئْسَ) فجعل لهما استعمالين، إبقاءً للفعلية على اللفظتين. يقول الصبان: "واعلم أن لـنِعْمَ و بِئْسَ استعمالين:أحدهما أن يستعملا متصرفين كسائر الأفعال فيكون لهما مضارع وأمر واسم فاعل وغيرهما، وهما إذ ذاك للإخبار بالنعمة والبؤس... الثاني أن يستعملا لإنشاء المدح والذم وهما في هذا الاستعمال لا يتصرفان لخروجهما عن الأصل في الأفعال من الدلالة على الحدث والزمان فأشبها الحرف"[5].

ولكن القول بأن نِعْمَ من نَعِمَ، وبِئْسَ من بَئِسَ، قولٌ لا دليل عليه إنما هو أصل مفترض لإثبات الإسناد في جملة المدح أو الذم كما ذكرنا، وليس من المنهجية أن نبحث للجمل أو الكلمات عن أصل ثم نمنحها تصنيفاً ما احتكاماً للأصل

---

١ ينظر: كتاب سيبويه ١٩/١، والمفصل- ص ١٥، وهمع الهوامع ٣٣/١، وينظر (الإسناد في الجملة العربية) فيما كتبناه تمهيداً لهذه الرسالة.

٢ ينظر: الأصول في النحو – ١١١/١، شرح التسهيل – ٥/٣، شرح الرضي على الكافية –٢٣٨/٤ –٢٣٩، التفسير الكبير– ٢٠٢/٣.

٣ شرح المفصل – ١٢٧/٧.

٤ التفاحة في النحو – أبو جعفر النحاس – تحقيق: كور كيس عواد – مطبعة العاني: بغداد –١٣٨٥هـ – ١٩٦٥م – ص١٤.

٥ حاشية الصبان – ٢٦/٣.

المفترض،وقد تنبه إلى هذا طائفة من علماء اللغة المعاصرين، يقول David Crystal:
"إن البحث في الجمل أيهما يسبق الآخر،أو أي معنى مما في الجملة هو الأصل للثاني أمر قد تجاوزه البحث لأنه افتراضي، وقد صرف كثير من العلماء جهوداً كبيرة له وليس من جدوى أن نطيل الحديث عنه"[1].ومن ثَمَّ فإن القول بالتحول في الجملة من خبرية إلى إنشائية تفيد المدح أو الذم قول مفترض أيضاً صادر من افتراض التحول من الأصل إلى الفرع. فضلاً عن أن الجمل التي تجري مجرى المثل، أو ما يعبر عنها المحدثون بالجمل المسكوكة، كما هي عليه جمل هذا الباب، لا تخضع للعمليات التحويلية أو التوزيعية التي تخضع لها الجمل العادية؛ لأن هذا النوع من التعابير لا يعرف دائماً الفرق بين الأصل والفرع في التوليد التركيبي، وذلك لانخراطه التعبيري في المستوى البلاغي والشفافية الدلالية، كما يقول الخنَّاش.[2]

فجملة أسلوبي المدح أو الذم، فيما نرى، تعتمد على نِعْمَ للمدح وبِئْسَ للذم بكسر فسكون، لا تتغير وزناً ولا معنى في أي صورة من أنماط التعبير بهما، ولم يرد عن العرب أنهم استعملوها تارة (نِعْمَ) بكسر فسكون، وأخرى نَعِمَ بفتح فكسر، وثالثة نَعُمَ بفتح فضم وكان يريدون منها ما يريدون بـ(نِعْمَ) أي إنشاء المدح. فهي على صيغة واحدة وزناً ومعنى. فليس مما يتفق مع المنهج العلمي السليم، فيما نرى، أن يقال بلا دليل إنهما في الأصل فعلان ثم تحولا عن الخبرية إلى معنى إنشائي جديد فأشبهتا الحرف، ونحن نتفق مع النحاة في أن هاتين اللفظتين تؤديان معنى الحروف أو الأدوات، بل نذهب إلى أنهما من الحروف، وقد كانت الجملة قبل دخول أحدهما عليها جملة خبرية تتكون من مسند إليه ومسند، ثم دخلت عليها (نِعْمَ) في سياق المدح

---

1 The Melody of Language –edited by: Linda R.Waugh and C.H. Van Schooneveld –University Park Press, Baltimore, 1980- p.56.

٢ ينظر: ملاحظات حول التعابير المسكوكة – ص ٣٢،٣٣. وينظر: ملاحظات حول التعابير المسكوكة (تتمة) – ص٥ – المجلد ٣ – العدد٢ سبتمبر ١٩٩١م.

لتفيد معنى المدح والمبالغة فيه، وهو ما عبَّر عنه بعضهم بإنشاء تأكيد المدح. ويبدو أن النحاة القدماء قد أدركوا ذلك وقالوا بما يفيده، ولكنهم امتنعوا من الأخذ به ليتفقوا مع افتراض الأصل. فـ(نعم،وبئس) إنما هما أداتان، لأنهما تحملان معنى الإنشاء، والإنشاء معنى من معاني الحروف، وهما غير متصرفتين، إذ لا ترجعان إلى أصول تصريفية اشتقاقية أو إلى صيغ تصريفية، وقد صرَّح ابن أبي الربيع بذلك، فقال: "والفعل إذا لم يكن متصرفاً فليس بفعل حقيقي وإنما هو بمنزلة الحروف، ويدلك على ذلك أن الأفعال التي لا تتصرف أربعة: نعم وبئس، وفعل التعجب، وعسى. فأما (نعم) و(بئس) فليس فيهما دلالة على زمان ولا حدث وإنما جيء بهما تعظيماً أو تحقيراً للاسم الذي بعدهما، وليست الأفعال مأخوذة من المصادر لذلك.هذا[1] إنما للحروف وهو الدلالة على معنى في الغير[2]"[3].

وهذا قول سديد نرى أن نفيد منه بإبراز الأمور الآتية:

١. إن الفعل ما كان متصرفاً، فجاء منه المضارع والأمر والمصدر واسم الفاعل، كما نص العلماء فيما بينا، ونعم وبئس غير متصرفين، فليسا بفعلين. ولئن قيل إن عسى وليس فعلان لدى النحاة وهما غير متصرفين، فَلِمَ لا تكون (نعم وبئس) فعلين لذلك؟. نقول: إن القول بفعلية (عسى وليس) أمرٌ يحتاج إلى مناقشة ولا مجال إلى تفصيل القول فيه هنا. ومن جانب آخر، فإن الفعل ما وجدت فيه خصائص الأفعال على نحو ما وصفه جمهور النحاة[4]، و(نعم وبئس)لا تنطبق عليهما أيّ من هذه

---

١ هكذا وردت.

٢ هكذا وردت، والصواب: في غيرها.

٣ البسيط في شرح الجمل للزجاجي-١/٥٨٠.

٤ وقد نقلنا عنهم نصوصهم التي تبين ما ارتضوه في حد كل قسم منها. وينظر: دراسات في الفعل- عبد الهادي الفضلي- دار القلم - بيروت: لبنان - ط.(١) -١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م- ص٧ وما بعدها.

الخصائص، وفي ذلك يتفق ابن أبي الربيع مع جوهر ما نذهب إليه في مناقشة القول بإلحاق هذه الألفاظ بالفعلية أو بالاسمية عند النحاة القدماء.

٢. إن الفعل ما دلّ على حدث وزمن، ولا دلالة فيهما على ذلك كما نصّ ابن أبي الربيع.[١]

٣. لم يرد عن العرب، فيما وصلنا عنهم، أنهم قد استعملوا نَعِمَ أو بَئِسَ في صيغة الماضي لإفادة معنى المبالغة وتأكيد إنشاء المدح أو الذم، وما القول بفعلية نِعْمَ وبِئْسَ استناداً إلى هذا الأصل الصرفي الافتراضي إلا محاولةً، تكون مقبولة تعليمياً، ولكنها لا تقوى على الثبات في البحث العلمي القائم على الربط بين التركيب ودلالته.

٤. إن نعم وبئس أدتا معنى زائداً في الجملة(وإنما جيء بهما تعظيماً أو تحقيراً)كما يقول ابن أبي الربيع، والتعظيم أو التحقير لا يعنيان المدح العام أو الذم العام، إنما المبالغة فيهما، والمبالغة معنى من معاني التوكيد، والتوكيد معنى من معاني الحروف، إذ إن الأصل في إفادة المعاني إنما هي الحروف لا الأفعال، و ذلك يعزز ما نذهب إليه بحرفية نعم وبئس، وبأن تراكيبهما من تراكيب التوكيد، كما سنبين بعد قليل.

وقد أدرك المفسرون، وهم من حذّاق البحث في الدلالة، أن (نِعْمِ وبِئْسَ) ليستا من الأفعال، فلا يرى الفراء – مثلاً – فيهما معنى (فَعَلَ) يقول: "ألا ترى أن لفظهما لفظ (فَعَلَ) وليس معناهما كذلك"[٢].ولا نوافق الفراء على القسم الأول من مضمون قوله، فليس لفظ نِعْمَ وبِئْسَ على لفظ فَعَلَ كما يقول إلا إذا كان يعود بهما إلى الأصل الذي يفترضه أهل البصرة، كما أسلفنا، فيخرج بذلك عن إطار مدرسته الكوفية التي

---

١ .ينظر: البسيط في شرح الجمل للزجاجي– ٥٨٠/١، وقد أوردنا نصه سابقاً.

٢ الفراء – معاني القرآن – ١٤١/٢.

تعد هاتين اللفظتين من الأسماء. وقد نقلنا عدداً من النصوص التي تبين اهتمامهم بتوجيه التركيب على مقتضى الدلالة، وجل هذه النصوص تعضد ما نذهب إليه[1].

وبإنعام النظر فيما أوردنا من نصوص، نجد أن معظم آراء العلماء وأقوالهم تلحقهما بالحرفية عند البحث في دلالتهما، فضلاً عن أنهما لا تدلان على مسمى الاسم، ولا دلالة فيهما على حدث أو زمن الفعل، كما عرضنا سابقاً. وبذا ينطبق عليهما حد الحرف الذي وضعه سيبويه ومن حذا حذوه. فقد حد سيبويه الحرف بقوله: "وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل"[2]. وإلى مثل هذا الحد ذهب أبو القاسم فقال: "والحرف ما دل على معنًى في غيره، نحو:مِنْ، وإلى، وثمَّ، وما أشبه ذلك"[3]. وقد ميّز ابن مالك الحروف بخلوِّها من علامات الأسماء، وعلامات الأفعال، فقال:[4]

سواهما الحرف كهل وفي ولم ... ...

---

١ ينظر الفصل الثاني من هذا الباب.

٢ الكتاب –١/١٢. والباحثة على بينة من أن بعض الباحثين المعاصرين يفهم من كلام سيبويه بأن الحرف ليس بالضرورة أن يكون مرادفاً لكلمة (الأداة) في الاستعمال اللغوي بعد سيبويه، وذلك استناداً إلى قول سيبويه" وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا بفعل". فهم يقسمون الحرف استناداً إلى ذلك إلى حرف خال من المعنى وحرف له معنى ولكنه اسم، كإطلاق (ثُمَّ) على شخص يكثر استعمال هذه الأداة. وحرف له معنى ولكنه فعل مثل(قِ) و(عِ). وحرف له معنى وليس باسم ولا فعل وهو ما مثّل له سيبويه بـ(ثم، و سوف، وواو القسم، ولام الإضافة). والباحثة لا ترى ذلك ولا تقره وتراه تقسيماً ليس في موضعه ولا يشير إلى ما كان سيبويه قد ذهب إليه. وإن القول بأن عبارة سيبويه تحمل هذا المعنى، هو استبطان للنص وإخراج لما ليس فيه، فهو يقصد بذلك الحرف كقسم من الأقسام أمام القسمين الآخرين الاسم والفعل، وليس هنا موضع تفصيل القول في ذلك. ينظر: مدخل إلى دراسة المفاهيم النحوية في التراث العربي- محمد شعيرات – ص٢٢. وينظر: رسالة كتاب سيبويه – عبد الله الجهاد – ص ٣٠٥.

٣ الجمل في النحو- أبو القاسم الزجاجي- تحقيق: علي الحمد - مؤسسة الرسالة: بيروت - ط. (٥) ١٤١٧هـ، ١٩٩٦م – ص ١.

٤ شرح ألفية ابن مالك – أبو عبد الله ابن الناظم – ص ٢٦.

وقد لخص ابن يعيش خصائص الحروف في ثلاثة أشياء، فقال: "وجملة الأمر أنه (أي الحرف) دخل الكلام على ثلاثة أضرب:لإفادة معنى فيما دخل عليه، ولتعليق لفظ بلفظ آخر وربطه به، ولزيادة ضرب من التأكيد"[1].

ومن المعلوم أن الحروف تدل على معانٍ معجمية قبل أن توضع في إطار تركيبي في جملة، وبعد وضعها في جملة تدل على معانٍ وظيفية عامة كالنفي، والتأكيد، والإستفهام، والأمر باللام، والنهي، والتمني، والترجي، والقسم...وغيرها. ويقول المخزومي في هذا الصدد: "وليس للأدوات في الكلام ما نُسب إليها من عمل، أو تأثير فيما بعدها. كل ما تؤديه هو التعبير عن المعاني العامة التي تطرأ على الجملة، مما يقتضيه حال الخطاب، ومناسبات القول"[2]. ويقول حلمي خليل: "وللحرف دلالية ذاتية ومستقلة هي الدلالة الوظيفية للحرف وهي ما أشار إليه بعض القدماء تحت مصطلح حروف المعاني"[3]. وإذا ما طبقنا هذا على نعم وبئس، فإننا نجد أنهما قد جيء بهما لمعنى التعظيم أو التحقير إذ" هما لفظتان لمجرد إنشاء المدح أو الذم على سبيل المبالغة "[4]. والمبالغة تأكيد للمدح أو الذم، والتأكيد من معاني الحروف، ولمّا كانت نعم وبئس من الألفاظ التي لا تفيد معنى في ذاتها وبخاصة في إطاري الاسمية والفعلية، أو بعبارة أخرى الدلالة على مسمى، أو على حدث وزمن، بل تفيدان معنى تأكيد المدح أو الذم والمبالغة فيه فإن القول بحرفيتهما لا يجانب الصواب.

أمّا من حيث الشكل، فنعم وبئس غير متصرفتين، وعدم التصرف يجعل الكلمة أقرب إلى الحرفية، كما ذكرنا. فضلاً عن أن نعم وبئس مبنيتان على حركة واحدة

---

١ شرح المفصل – ٨/٤.

٢ في النحو العربي قواعد و تطبيق – ص ٣٨.

٣ ينظر هامش: نظرية تشو مسكي اللغوية – جون ليونز – ترجمة وتعليق: حلمي خليل – ط.(١) ١٩٨٥م– دار المعرفة الجامعية: الإسكندرية – ص٥٣.

٤ شرح التسهيل – ٣/٥.

وهي (الفتحة) لا تتغير عنها عند الضبط، ومن المعروف أن البناء يقرب الكلمة من الحرف، بل إن الأصل في البناء أنه للحروف، وما جاء على الأصل عُفي من الدليل، كما يقول الأصوليون [1].

ومن المعلوم أيضاً أن نعم وبئس تأخذان في التركيب موقعاً معيناً، وهو الصدارة، ورتبة أدوات الجمل جميعاً هي الصدارة "فكل أداة في اللغة الفصحى تحتفظ برتبة خاصة، وتعتبر الرتبة هنا قّرينة لفظية تعين على تحديد المعنى المقصود بالأداة "[2].

فنعم وبئس وفقاً لما ذكرنا سابقاً، لفظتان تؤديان في الجملة التي تدخل عليها معنى زائداً عمَّا كان فيها، وهو المبالغة، وسنبين ذلك بتحليل بعض الشواهد من القرآن والشعر.

أما الجانب الثاني الذي تعالج فيه التراكيب، فهو الاعتماد على العلاقات الكامنة في الجملة للوصول إلى الغاية الدلالية التي تكمن فيها؛ لأن اللغة لها غايتها ولها أساليبها في الوصول إلى تلك الغاية، وغايتها وضوح الفكرة بين المبدع والمتلقي أو المتكلم والسامع، ووسيلتها ترابط الوحدات اللغوية في نسق التراكيب الجملية، يقول خليل عمايره:" ومن عناصر سبك النص ونسجه تحقيق التضام بين أركان الجملة، أي بين المثلات الصرفية للأبواب النحوية في الجملة، وصولاً إلى تحقيق الاتساق الدلالي للجملة وارتباطها بغيرها من جمل النص، فيتحقق بذلك نسيج النص، وبذا يتم التضافر بين نحو الجملة ونحو النص"[3]. ويقولJoan L.Bybee : "يتحدد المعنى بالعلاقة بين

---

١ الإنصاف في مسائل الخلاف – ٣٠٠/١.

٢ دراسات في الأدوات النحوية- مصطفى النحاس-شركة الربيعان للنشر والتوزيع-ط.(١)١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م-ص٣٠ .وينظر: اللغة العربية معناها و مبناها- تمام حسان- ص ١٢٥، والقرائن النحوية ومسألة إطّراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي- تمام حسان-ص ٣٤.

٣ من نحو الجملة إلى الترابط النصي- خليل عمايرة- ص ١١. وينظر: دعوة إلى قراءة جديدة للنحو العربي- خليل عمايره- ص١٥٢.

مكونات الجملة فكلما كانت هذه أكثر انسجاماً من حيث المعنى المعجمي والتماسك النحوي كانت نتيجة التحليل الدلالي أقوى وأوضح وربما كان ذلك من العناصر الرئيسة في تحديد معالم أسلوب المتكلم عند التعبير عمّا في نفسه"[١]. ويقول عبد العزيز حمودة: " إن النسق الفردي، وهو في مجال اللغة جملة مكتملة أو مجموعة من الجمل، يتكون من عناصر أو وحدات لغوية صغرى قد تكون أصواتاً أو كلمات تكتسب معناها وأهميتها من علاقاتها النسقية داخل ذلك النسق... ويتمثل المنهج اللغوي على هذا الأساس في دراسة العلاقات التي تمثل وحدة النسق"[٢]. ولكن الأخذ بالمنهج التعليمي في تحليل التراكيب لا يحقق الوصول إليه. لذا نرى أن المقام يقتضي أن يحلَّل التركيب لمعرفة دور كل كلمة وما عليها من حركة في المنظومة الجملية بقصد الوصول إلى الغاية الدلالية، أخذاً بالمنهج الذي يرى أن التركيب يقوم على علاقة بين أركان صرفية في مبنى جملي أصل، وما زاد على هذا الأصل أو نقص منه فيجب أن يكون لغاية بلاغية دلالية. وعليه، فإن من ينظر في أي تركيب وردت فيه ألفاظ المدح أو الذم، يرى أن هذه الألفاظ لم تكن من الجملة الخبرية أصلاً، فلا بد عندئذ من محاولة معرفة القيمة الدلالية لهذه الألفاظ وما أضافته إلى الجملة الأصل. ولنحاول في هذا المقام أن نطبق ذلك على بعض أبيات من الشعر، وبعض الآيات من القرآن الكريم، نبحث فيها عن القيمة الدلالية لهذه المفردات في التركيب الجملي:

ونأخذ الأنموذج الأول من نماذج التحليل التركيبي لأسلوب المدح والذم من التراث الشعري ويتمثل في قول الشاعر يزيد بن قنافة:

---

1 Linguistics [an interdisciplinary Journal of language sciences]-1986-volume 24-6 (286), Book reviews- p.1136.

٢ المرايا المحدَّبة من البنيوية إلى التسكيك- عبد العزيز حمودة -عالم المعرفة- رقم: ٢٣٢ -ص ٢٥٢.

لعَمْري وما عَمري علـــيَّ بهـــين لبِئْسَ الفتى المدْعو بالليلِ حـــاتمُ [1]

استعمل الشاعر في هذا البيت كلمة (بئس) في سياق مملوء بالمواقف التي تقتضي تحويل المعنى من إطاره في الجملة الخبرية إلى معنى مؤكد بقوة، فعمد إلى أسلوب القَسَم أتبعه بأسلوب النفي التقريري، فقال(لعمري) و(ما عمـــري) وضـــع بعـــدها الجـــار والمجرور(عليَّ) قيداً محدداً [2] ليربط الأمر به ذاته، فالعَمْر بعامة ليس بهين فضلاً عـــن أن يكون لمن استهل كلامه بالقَسَم، والقَسَم أرفع درجات التوكيد عنـــد العلمـــاء[3]. ثم أدخل الشاعر حرف الباء في خبر(ما) النافية التي يسميها النحاة حـــرف جـــر زائـــد وينصون على أنها تكون للتوكيد[4]. فالموقف بعامة هو موقف توكيد؛ بالقسم، والنفي التقريري، وزيادة الباء، ثم بالتقديم والتأخير في تركيب الجملة في عجـــز البيـــت[5]. إذ تقتضي الجملة أن تتقدم كلمة(حاتم) فهي الجثة، كما يسميها النحاة، تصلح لأن تكون المبتدأ، أو المسند إليه كما يسميها البلاغيون، أو الموضوع كما يسميها المناطقة، ولكن الشاعر أراد أن يخص صفة معينة في حاتم فقال (الفـــتى المـــدعو بالليـــل)، ثم قـــدم

١ ينظر: خزانة الأدب – عبد القادر البغدادي – تحقيق: عبد السلام هارون – مكتبة الخانجي: القاهرة –ط.(٣) ١٤١٦هـــ، ١٩٩٦م-٩/٤٠٥.

٢ اعتماداً على ما ذهب إليه خليل عمايره في أن (الجار و المجرور) في الجملة يعد قيداً محدداً أو مخصصاً. ينظر: في نحو اللغة وتراكيبها، وفي التحليل اللغوي، وفي تحليل لغة الشعر–ص٣٨،٣٥.

٣ ينظر : الكتاب ١٠٤/٣، وشرح المفصل ٩٠/٩، وهمع الهوامع ٢٤١/٤، ٢٤٢. وينظر: في التحليل اللغوي – ص ٢٤٧ وما بعدها.

٤ ينظر: الكتاب ٢٦/٢ - ١٧٥-٣١٦، ٢٢٥/٤، وشرح المفصـــل ١٠٩/١، ومغـــني اللبيـــب عـــن كتـــب الأعاريب–١٨٠/١، ومعاني الحروف– أبو الحسن الرماني– تحقيق: عبد الفتاح شلبي– مكتبة الطالب الجامعي: مكة المكرمة –ط. (٢) ١٤٠٧هـــ، ١٩٨٦م– ص ٤٠، وشرح التصـــريح ١٣/٢. وينظـــر : في التحليـــل اللغوي– ص ١٦٥، ورأيي في بناء الجملة الاسمية وقضاياها– خليل عمايره– ص ٢٢ ، وفي تحليل لغة الشعر– ص ٣٩، والنظرية التوليدية التحويلية وأصولها في النحو العربي–خليل عمايره–ص ٤٤.

٥ ينظر : دلائل الإعجاز– ص٨٣، ٨٦، و الكتاب ٣٤/١. وينظر : في نحو اللغة و تراكيبها– خليل عمـــايره – ص ٨٨ وما بعدها، وفي تحليل لغة الشعر– خليل عمايره– ص ٣٧.

عليها(بئس) ليزيد المبالغة التي جاءت في صدر البيت وعجزه للمعنى المستقر في الجملة الخبرية الأصل وهي:حاتمٌ الفتى المدعو بالليل، إذ إن الجملة الخبرية في وضعها الأصل تحمل معنى الذم العام، وزاد معنى الذم توكيداً، التقديمُ والتأخير والزيادات التوكيدية، كما بينا. ولّما كان المعنى المراد هو المبالغة في الذم، جاء الشاعر بكلمة تنبئ عن الاستهانة والتحقير ليوافق المبنى المعنى، إذ إن كل زيادة في المبنى تؤدي إلى زيادة في المعنى، فأدخل على التركيب لفظة(بِئْسَ) لتفصح عن المعنى الكامن في النص، وهو المبالغة في تأكيد الذم، فتحولت الجملة من المعنى الإخباري العام إلى معنى آخر يحقق به الشاعر رغبته في المبالغة بالذم وتأكيد التحقير والاستهانة، وكل هذه معانٍ " والأصل في إفادة المعاني إنما هي الحروف " كما نصَّ علماء العربية [1]. ونميل في هذا إلى ما ذهب إليه خليل عمايره في أن(بِئْسَ) أداة توكيد لمعنى الذم، فيقول : " تفيد بئس استغراق الذم، فتكون مستوفية الذم الذي يكون في سائر جنسه، فهي عنصر طارئ على الجملة ليفيد استغراق الذم، ولا علاقة لها بفعلية أو اسمية. وما كان القول فيها بالفعلية أو الاسمية، وهو أمر شغل النحاة كثيراً وما يزال، فانقسموا فيه إلى بصريين وكوفيين ومناصر هؤلاء وأولئك، ما كان القول بالفعلية أو الاسمية إلا من الإحساس بضرورة تصنيف كل كلمة في قسم من أقسام الكلمة: اسم أو فعل أو حرف، قبلت الكلمة خصائص الاسمية أو الفعلية أم رفضت. فالاسم ما دل على مسمى، والفعل ما دل على حدث أو زمن، وهذه الألفاظ: بئس ونعم وحبذا ولا حبذا لا تدل على حدث أو زمن، فما مقياس إلحاقها بالاسمية أو الفعلية سوى ما ذكرنا"[2].

---

1 ينظر : شرح المفصل ٧/٢٧، و اللباب في علل الإعراب والبناء ١/١٨٣، والبسيط في شرح جمل الزجاجي ١/٥٨٠، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ٣/٢٧.

2 إعراب المعنى و معنى الإعراب -- خليل عمايره – التواصل اللساني – المجلد ٤ – العدد ١ – مارس ١٩٩٢ م -- ص ٧٣.

ولمّا كان هدف هذه الدراسة البحث عن القيم الدلالية لمفردات التركيب الجملي، ترتيبها في الجملة وما تؤديه الزيادات فيها من تغيرات في الدلالة، فهناك نص آخر نبحث فيه عن قيمة ألفاظ المدح أو الذم الدلالية في إطار التركيب الجملي الذي ترد فيه.[1]

يقول زهير بن أبي سلمى :[2]

نِعْمَ الفتى المـريُّ أنـت إذا هُـمُ حضروا، لدى الحجراتِ، نارَ الموقِدِ

البيت من قصيدة لزهير بن أبي سلمى يمدح بها سنان بن أبي حارثة المرِّي بالكرم وحسن الضيافة[3]، فيعتمد على مقومات لفظية ترتبط مع بعضها البعض لأداء غايته في المدح.

فاستخدم الشاعر في عجز البيت كلمة (نار)، والنار من الكلمات التي تتردد في الشعر العربي في سياق المدح، إذ تُعَدُّ رمزاً للضيافة، وأن الممدوح يطلب من خادمه إيقاد النار على مرتفعٍ قرب مضاربه ليُقبل عليها مَن رآها، فيُعدُّ داره داراً للضيافة. ولتأكيد المدح يستعمل الشاعر فاصلاً، وهو المضاف والمضاف إليه(لدى الحجرات) بين الفعل والفاعل (حضروا) من جهة والمفعول به (نار الموقد) من جهة أخرى.إلا أن هذا الفاصل مما يرتبط ببؤرة الجملة وهو الفعل (حضر)، فأدى الفاصل (لدى

1 قد يبدو في الأمثلة التي نحللها شيئاً من الإطناب، ولكنا قصدنا من هذه الإطالة أن نضرب مثلاً لكيفية تطبيق ما نذهب إليه، فوجدنا لزاماً علينا أن نعدد الشواهد لنضرب بذلك مثلاً لإمكانية تطبيق ما نقول في الشعر والنثر، فضلاً عن اختلاف الأطر التركيبية التي نعالج، كما هو واضح.

2 شرح ديوان زهير بن أبي سلمى- شرح وتحقيق: حجر عاصي- دار الفكر : بيروت- ط.(1) 1994م – ص 41. وينظر: خزانة الأدب-9/404، وأصول ابن السراج-1/120، ومغني اللبيب- 2/302، وحاشية الصبان على شرح الأشموني- 3/31.

3 ينظر : خزانة الأدب – 9/404.

الحجرات) دوراً دلالياً يحدد به[1] مكان الحضور ويربطه بحجراته ذاته ليتسنى له القيام بخدمة الضيوف وقراهم بعد أن اهتدوا إلى الحجرات بنار الموقد. كما استخدم الشاعر أسلوباً آخر ليجسد دلالة توكيد كرم الممدوح إذا ما حلّ ضيوفه في داره، فقدم الفاعل [الضمير(هم)] على فعله(حضر)، إذ إن الضمير(هم) في الحقيقة ومكنون القول فاعل الفعل حضر، ولعل ذلك يتفق جزئياً مع ما يذهب إليه علماء الكوفة في جواز تقديم الفاعل على فعله للعناية والتوكيد[2]، تحقيقاً لقول العلماء: والعرب إذا أرادت العناية بشيء قدمته، وفي هذا الصدد يقول براجشتراسر مبيناً الدور الدلالي الذي يؤديه تغيير الترتيب العادي لعناصر التركيب الجملي: " فكل شيء يخالف العادة، هو أكثر تأثيراً في الفهم من المألوف"[3]. ويقول Bohumil Trnka :" يجب أن ننظر إلى ترتيب الكلمات في الجملة على أنه من أهم العناصر التي يجب أن تؤخذ في الحسبان عند تحليل علاقة الكلمات بعضها ببعض للوصول إلى المعنى الإجمالي للتركيب"[4]. ويقول محمد الشرفات:" ولعل من الفروق البينة بين الإنجليزية والعربية أن التركيب في العربية يحمل دلالة معينة إذا وقعت فيه الكلمات في تتابع معين يختلف هذا المعنى لو تغيرت مواقع

---

١ اعتماداً على ما ذهب إليه خليل عمايره بأن (الجار والمجرور) في الجملة يعد قيداً محدداً أو مخصصاً. ينظر: في نحو اللغة وتراكيبها، وفي التحليل اللغوي، وفي تحليل لغة الشعر- التواصل اللساني-ص٣٨،٣٥.

٢ ينظر : شرح التسهيل ١٠٨/٢، وهمع الهوامع ٢٥٤/٢، وحاشية الصبان ٤٦/٢. وينظر : مهدي المخزومي مدرسة الكوفة.

٣ التطور النحوي للغة العربية- براجشتراسر-تصحيح: رمضان عبد التواب- مكتبة الخانجي: القاهرة-ط.(٣) ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م- ص ١٣٣.

4 Selected Papers in structural linguistics- Bohumil Trnka – Berlin, New York,1982p.348

الكلمات في الجملة "[1]. أما واو الجماعة المتصلة بالفعل (حضروا) فتعد توكيداً دلالياً للضمير(هم)المتقدم على الفعل[2].

فالموقف بعامة موقف مدح وتأكيد للثناء، زاده الترتيب والتخصيص في صدر البيت، إذ إن الجملة: نِعْمَ الفتى المريُّ أنتَ، الأصل فيها أنها جملة خبرية مكونة من:أنت فتى مري، أي أنها مكونة من مبتدأ وخبر، أو من مسند إليه ومسند. وهذه هي الجملة الرئيسة، إذ " إن أي تركيب يتضمن المعنى الأصل فهو الجملة الرئيسة، وأن الصيغ الأخرى التي تستعمل مع هذا التركيب مكونات ثانوية"[3].

ولمَّا كان المعنى المراد هو المدح والتعظيم، دخل الخبرَ عنصرُ زيادة لغرض التخصيص في الثناء والتبجيل أو المدح، فكأن الشاعر أراد أن يخص الممدوح بمعنى خاص فقال:أنت الفتى المري، بزيادة(أل)على الخبر وهي التي يمكن أن تسمى أل التعظيم أو التبجيل كما يسميها الزجاجي، فيقول:" وأهل الكوفة يسمون الألف واللام...تبجيلاً لأنها الألف واللام الداخلة للتعريف والتبجيل"[4]. ولعل هذا ما يرمي

1 Case Assignment in Arabic and The GB case Theory – M.odeh Alshorafat – p.23. العدد الثاني ١٩٩١م.– المجلد الثالث – مجلة التواصل اللساني

٢ ينظر : الضمير العائد ولغة أكلوني البراغيث–خليل غمايره – دار البشير: عمَّان–ط.(١) ١٤٠٩هـ،١٩٨٩م–ص ٢٤ وما بعدها. كما يذهب إلى ذلك المخزومي متبعاً رأي الكوفيين في هذا، وقد دافع عن مذهبهم في أن الفاعل إذا تقدم على الفعل يعد فاعلاً مقدماً للعناية والتوكيد لا مبتدأ، وقد مثّل لهذا بجملة(البدر طلع) فجعل الجملة فعلية؛ لأن ذلك فيما يرى "يجنبنا الوقوع في كثير من المشكلات التي أوقع النحاة أنفسهم فيها، أو أوقعهم فيها منهجهم الفلسفي "[في النحو العربي نقد وتوجيه– ص٤٢، وينظر : وفي النحو العربي قواعد وتطبيق ص ٨٨ مدرسة الكوفة–مهدي المخزومي].

3 Language- Leonard Bloomfield –London-George Allen and Unwin LTD-Museum street - p. 172.

٤ اللامات–أبو القاسم الزجاجي–تحقيق مازن المبارك–دار صادر :بيروت –ط(٢)١٤١٢هـ،١٩٩٢م–ط(١)– دمشق١٣٨٩هـ،١٩٦٩م–ص٢٥.وينظر: اللامات–أبو الحسن الهروي النحوي– تحقيق: يحيي علوان البداوي– مكتبة الفلاح– الكويت–ط.(١)١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م. واللامات– عبد الهادي الفضلي– دار القلم: بيروت، لبنان–ط.(١)١٩٨٠م.

إليه محمد صلاح الدين عندما قال:" (أل)الدالة على الإحاطة بأفراد الجـــنس في صـــفة واحدة لا في صفاته كلها، وذلك على سبيل المبالغة نحو:أنت الرجل علمـــاً، وأنـــت الإنسان نبلاً، وأنت الفتى شجاعةً، فالمقصود من هذه الأمثلة، أنت الجامع لصفة العلم في كل الرجال، ولصفة النبل في كل أفراد الإنسان ولصفة الشجاعة في كـــل الفتيـــة. وذلك أمرٌ المقصود به المبالغة لا الحقيقة "[1]. ويقول في موضع آخر عند حديثـــه عـــن أنواع(أل) :" تدخل (أل)لإفادة المعنى الأصـــلي الـــذي أنتقـــل مـــن التســـمية إلى المسمى...؛وأن المسمى قد بلغ الغاية في هذه المعاني"[2]. ويبين عباس حســـن أن هنـــاك مواضع تزاد فيها الألف واللام على الكلمة " لتكون رمزاً دالاً على المعنى القديم تلميحاً فوق دلالته على المعنى الجديد...لتشير إلى معانيها القديمة التي تحوي المـــدح أوالـــذم، والتفاؤل أو التشاؤم"[3]. ويقول فندريس فيما يمكن أن يفيد في هذا الصدد :"وتستطيع الصفة أن تصير اسماً. وهذا يحدث كلما أضيف الوصف العام الذي يعبر عنه بالصـــفة إلى فرد خاص؛ أي كلما صارت الصفة-وهي شائعة بطبيعتها-معرفة...فعندما تلحق الأداة بالصفة لا يكون المعنى فقط أن هذا الشخص موصوف ...ولكن ســـر هـــذه الصفة تتركز فيه، وهي التي تصنفه وتعيِّنه "[4].

وبعد أن خُصَّ الشاعر الممدوح بزيادة (أل) على (الفتى) تعظيماً، زاد تخصـــيص الخبر(الفتى) بوصفه فقال(المرّي) تخصيصاً بذكر اسم هذه القبيلة لما لها من علو كعـــب ولما تتصف به من تعظيم في نفس الشاعر. ولا يخفى أن هذه الألفـــاظ الـــتي انتقاهـــا المتكلم الشاعر في هذا البيت وما فيها من دلالات توكيدية قد جاءت وفقاً لما في نفسه من معانٍ يرغب التعبير عنها كالمبالغة في المدح في هـــذا المقـــام. يقـــول الجرجـــاني:

١ النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم- محمد صلاح الدين مصطفى – مؤسسة علي جرّاح الصباح:الكويت، دارغريب للطباعة:القاهرة -ص٤٣٢.

٢ السابق-ص٤٣٦.

٣ النحو الوافي- عباس حسن- دار المعارف:مصر ط(٥) – ٤٣١/١.

٤ اللغة- ج. فندريس – ترجمة: عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص -ص ١٧٥.

"...أنك إذا فرغت من ترتيب المعاني في نفسك، لم تحتج إلى أن تستأنف فكراً في ترتيب الألفاظ،...وإن العلم بمواقع المعاني في النفس علم بمواقع الألفاظ الدالة عليها في النطق "[1]. ويقول أحد علماء اللغة الغربيين في هذا الصدد: " ... وإن قواعد تنظيم الكلمات في الإطار الجملي ذات صلة بما في ذهن المتكلم وما يريد التعبير عنه "[2]. ويقول M.K.A.Halliday :"يختار المتكلم كلماته ويبني عبارته ويحدد مواقع كلماته وفقاً لأهميتها في نفسه "[3].

ولمّا كان مضمون كلمة(الفتى) هو موطن التركيز لإبراز ما فيها من معنى المدح والتعظيم، جرى عليها تغيير آخر بالترتيب، بتأخير المبتدأ وتقديم الخبر الذي هو موطن الفائدة، "وشأن العرب تقديم الأهم "[4]، فهم "يقدمون الذي بيانه أهمُّ لهم وهم ببيانه أعْنَى " [5]. ويبين الجرجاني دور الترتيب في إبراز المعنى، فيقول: " لا تزال ترى شعراً يروقك مسمعه، ويلطف لديك موقعه ثم تنظر فتجد أن راقك ولطف عندك أن قدِّم فيه شيء، وحوِّل اللفظ عن مكان إلى مكان "[6]. فتحولت الجملة بتقديم الخبر موطن الفائدة إلى:الفتى المرّي أنت. ولا يخفى قيمة الترتيب بتقديم بعض الكلمات على بعض في الجملة من تأثير في إظهار الانفعالات والعواطف، وقد صرَّح العلماء المحدثون بأهميتها، فعدوا ترتيب الكلمات وتغيير مواقعها سبباً في التأثير على السامع من بين مؤثرات لغوية مختلفة، يقول ستيفن أولمان:" وقد تسهم كل جوانب اللغة فيما يحدثه

---

١ دلائل الإعجاز–ص٤٤.

2 Selected Papers in structural linguistics- p. 345.

3 Function and Context in linguistics analysis – edited by:Allerton, D.G. /Carny,Edward/ Holdcroft,David- Cambridge University press: Cambridge ,1979.p.60.

٤ الجامع لأحكام القرآن للقرطبي – ١٤٥/١.

٥ الكتاب ٣٤/١.

٦ دلائل الإعجاز – ص٨٣.

الكلام من تأثير عاطفي أو انفعالي. فالنبر والإيقاع والتنغيم واختيار الكلمات واللواحق ونظام ترتيب الكلمات ومواقعها في الجمل والعبارات، هذه الأشياء كلها لها نصيب في إحداث هذا التأثير"[١]. ولاشك أنه يقصد بالتأثير المعنى المتبادل بين المبدع والمتلقي في الصيغة التي تؤول إلى السامع أو القارئ. ويقول آخر:"هناك عنصران دلاليان لهما أهمية بارزة في دلالة الجمل، وهما: ترتيب الكلمات في الجملة، والتنغيم"[٢].

وبذا فإن الجملة(أنت فتى)هي على الأصل، جرى عليها تحويل بالترتيب والزيادة، لغرض المدح والثناء، فالترتيب بتقدم الخبر مركز العناية، والزيادة بزيادة(أل) التعظيمية على الخبر، مع زيادة الصفة(المرّي)لتخصيص مدح الفتى بصفة عظيمة في نفس المتكلم.

ولمّا أراد الشاعر مزيداً من المدح والتعظيم أو الثناء والإشادة بالممدوح، أدخل على الجملة عنصراً جديداً من عناصر التحويل وهي(نِعْمَ)، لتنبئ عن الحمد والثناء المستحق الشائع في الجنس[٣]، ولتأكيد المدح العام الذي أدته الجملة الأصل والمبالغة فيه وهي التي أجمع النحاة واللغويون تقريباً على أنها للمبالغة في المدح العام. فارتبطت كل كلمة في الجملة بالبؤرة فيها وهي المبتدأ(أنت) والخبر (الفتى المدعو) بعلاقة معينة، وبذا يتحقق النظم في الجملة "ومعلوم أن ليس النظم سوى تعليق الكلم بعضها ببعض وجعل بعضها بسبب من بعض "[٤]. فأثرت (نعم)في الجملة لأنها دخلت على بؤرة الجملة

---

١ دور الكلمة في اللغة – ستيفن أولمان – ترجمة: كمال بشر–مكتبة الشباب:المنيرة، ١٩٩٠ م–ص١٠٤.

2 Linguistics journal – volume 24/4,1968- p.820.

٣ ينظر: حروف المعاني والصفات– الزجاجي– ت.حسن شاذلي فرهود – دار العلوم للطباعة والنشر–١٩٨٢م، ١٤٠٢هـ–ص٣٠.

٤ دلائل الإعجاز– ص٤٤. وينظر: الإشارة– البنية– الأثر– قراءة في (دلائل الإعجاز) في ضوء النقد الحديث– عبد الله بن أحمد الفيفي– مجلة جذور"التراث"– العدد الرابع – المجلد الثاني– جمادى الآخرة١٤٢١هـ/ سبتمبر٢٠٠٠– ص١٥.

وارتبطت بها دلالةً، فامتد تأثيرها إلى الجملة بأكملها، فحولت معناها من الخبرية إلى إنشاء المدح، إذ " نعم كلمة تنبئ عن المحاسن كلها"[1]، وهي عنصر تأكيد" قائمة بذاتها لها دورها في المعنى ولا أثر لها في المبنى" [2]. ولعل هذا يندرج تحت ما يقصده بلومفيلد بقوله:" تستعمل بعض اللغات كلمات معينة قبل أو بعد مكونات الجملة لتؤكدها، وتسمى أدوات توكيد"[3]. وهذا ما أدركه علماء اللغة العرب قديماً عندما قالوا عن(نِعْمَ)أنها " العمدة في إفادة الإنشاء "[4]، والإنشاء من معاني الحروف-كما بينا- وهذا يعزز ما تذهب إليه الباحثة من أن نِعْمَ و بِئْسَ وما استعمل استعمالهما أدوات زيدت في الجمل لغاية دلالية لا علاقة لها بالأسماء ولا بالأفعال كما فصلنا سابقاً.

وبعد أن أوردنا ألفاظ المدح والذم في بعض أبيات الشعر مبينين قيمتها الدلالية، فإننا نرى أن نعرض دورها الدلالي في بعض آيات القرآن الكريم :

قال تعالى:﴿إِنْ تُبْدوا الصَّدَقاتِ فَنِعِمَّا هي﴾[5].

في هذه الآية اختلاف طويل في اسمية نِعْمَ أو فعليتها، وفي ماهية (ما)المتصلة بها، وفي فاعل (نِعْمَ)، وفي المخصوص بالمدح، وقد بينا مسائل الخلاف فيها مفصلة في مكان سابق. والذي يهمنا أن نناقشه في هذه الآية، لاستنباط ما يمكن أن نقوله في تركيب المدح أو الذم مع (ما)، هو أقوال النحاة في (ما) ومدى تأثير اختلافاتهم في الحكم على ما بعدها، مع التذكير الموجز بما قلناه في ذلك من قبل[6]، ثم عرض معنى

---

١ الصاحبي في فقه اللغة- ابن فارس – ص٢٧٨.

٢ في نحو اللغة وتراكيبها – خليل عمايرة – ص١١٣.

3 Language - Leonard Bloom field –p.171.

٤ حاشية الصبان – ٢٦/٣.

٥ البقرة آية ٢٧١.

٦ ينظر: الفصل الثاني من هذا الباب.

الآية في سياقها قبل دخول (نِعْمَ) عليها، ثم مدى تأثير دخول (نِعْمَ) عليها من حيث الدلالة. وإليك تفصيل القول في هذا:

اختلف العلماء في(ما) بعد نِعْمَ كما يلي:

أولاً : ذهب سيبويه [1] إلى أن (ما) تامة معرفة لا تفتقر إلى صلة، أي ليست كالموصولة، ووافقه المبرد[2]، والأخفش[3]، واعتمده السيرافي وابن خروف[4]، وجوزه الكسائي والفراء[5].

ثانياً: قيل إن (ما) نكرة منصوبة على التمييز، وفاعل نعم مضمر، والاسم المرفوع بعدها مخصوص بالمدح. يقول أبو حيان: "(فنِعِمَّا هي) جواب شرط، ونِعْمَ فعل لا يتصرف، فاحتيج في الجواب إلى الفاء، والفاعل بنعم مضمر مفسر بنكرة لا تكون مفردة في الوجود...وقد أعربوا (ما) هنا تمييزاً لذلك المضمر الذي في نِعْمَ، وقدروه بـ(شيئاً)، فما نكرة تامة ليست موصوفة ولا موصولة، و(هي) ضمير عائد على الصدقات، وهو على حذف مضاف، أي فنِعِمَّا إبداؤها، ويجوز ألاَّ يكون على حذف مضاف، بل يعود على الصدقات بقيد وصف الإبداء، والتقدير في(فنعما هي) فنعما الصدقات المبداة، و(هي) مبتدأ على أحسن الوجوه، وجملة المدح خبر عنه، والرابط هو العموم الذي في المضمر المستكن في نِعْمَ"[6]. وإلى هذا الرأي ذهب الزمخشري فقال: " (ما) في نِعِمَّا نكرة غير موصولة ولا موصوفة، ومعنى(فنعمّا هي)

---

١ الكتاب – ٧٣/١.

٢ المقتضب – ١٧٥/٤.

٣ ينظر: المسائل المشكلة – أبو علي الفارسي – ص٢٥١.

٤ ينظر: شرح التسهيل – ١٢/٣.

٥ ينظر: المصدر السابق – ١٣/٣.

٦ البحر المحيط – ٢ /٣٣٧.

فنعم شيئاً إبداؤها "[1]. وإليه ذهب أبوعلي الفارسي فقال: "ومما جاءت(ما) فيه غير موصوفة قوله تعالى :﴿ إنْ تُبْدوا الصَّدَقات فَنِعِمَّا﴾[2] "[3]، ودليله على أنها منكورة وغير موصوفة:" أن صفتها لا تخلو من أن تكون مفرداً، أو جملة، وإذا كان مفرداً وجب أن يكون نكرة لإبهام الموصوف، وليس ما بعده نكرة ولا جملة فيكون وصفاً، فقد ثبت أنها غير موصوفة وأنها منكورة، فإذا كانت منكورة فوجب أن تكون منصوبة الموضع، وتقديرها عندي:إن تبدوا الصدقاتِ فالصدقاتُ نِعْمَ شيئاً؛ أي:نعم الشيء شيئاً إبداؤها، فحذف الإبداء وأقيم الضمير المضاف مقامه للدلالة عليه "[4]. ثم يقول : " ولا تكون(ما) في هذه الآية إلا تفسيراً لفاعل(نِعْمَ) " [5].

ثالثاً: قيل: (ما) بمعنى الذي، أي موصولة، مكتفى بها وبصلتها عن المخصوص[6].

رابعاً: قيل:[7] فاعل (نعم) محذوف، و(ما) بمعنى شيء، وهو المخصوص بالمدح؛ أي نعم الشيء شيئاً، و "هي" خبر مبتدأ محذوف، كأن قائلاً قال: ما الشيء الممدوح ؟ فيقال: هي، أي الممدوح الصدقة.

خامساً: وأجاز الفراء أن تركب نِعْمَ مع(ما) تركيب حَبَّ مع (ذا) فيليهما مرفوع بهما كقول العرب: بئسما تزويج ولا مهر. كما أجاز أن تكون (ما) حشواً [8].
وظاهر هذا ما ذهب إليه أبو حيان بأن (ما) لا وضع لها من الأعراب [9].

---

١ الكشاف – ١ / ٣٩٧.
٢ البقرة آية ٢٧١.
٣ البغداديات – ص ٢٥٨.
٤ المصدر السابق – ص ٢٥٩.
٥ المصدر السابق.
٦ ينظر : شرح التسهيل ٩/٣، وينظر: إصلاح الخلل ص ٣٥٩، والبغداديات– ص ٢٥١.
٧ ينظر : التبيان في إعراب القرآن – ٢٢١/١.
٨ ينظر: معاني القرآن–الفراء– ٥٧/١، وينظر: شرح التسهيل– ابن مالك–٩/٣.
٩ ينظر: البحر المحيط – ٤٧٢/١.

ولا شك أن هذا الخلاف والتعدد الوظيفي لهذه اللفظة (ما) بعد نِعْمَ والانتقال بها من اسم نكرة إلى معرفة، إلى موصولة، إلى موصوفة، إلى إنها حرف، أو هي حشو، كان سبباً في تعدد وجهات نظر العلماء في توجيه المعنى في التركيب الجملي كله، وقد ظهر ذلك في أقوال العلماء منذ زمن سيبويه، ومنها ما يحتاج إلى مناقشة من جوانب أهمها:

١- إن (ما) لفظة لا تدل على مسمى، ففي إعرابها إعراب الاسم تجاوز لواحدة من أهم أسس التصنيف الصرفي، إذ إن " الاسم كلمه تدل على معنى في نفسها مفرد، وغير مقترن بزمان محصل يمكن أن يفهم بنفسه"[١].ولما كانت لا تحمل معنى في نفسها، اختلف النحاة في توجيه إعرابها، فتارة هي بمعنى الشيء؛ أي فنعم الشيء إبداء الصدقات فتعرب فاعلاً. وأخرى بمعنى شيئاً فتعرب تمييزاً للفاعل المضمر في نِعْمَ، وهكذا دواليك كما مضى تفصيله. وينص الأشموني على هذا الاختلاط وإن كان لا يقرّه، معدداً ثلاثة أقوال في (ما) إذا اقترنت بنعم فوليهما اسم: " أحدها أنها نكرة تامة في موضع نصب على التمييز والفاعل مضمر، والمرفوع بعدها هو المخصوص. وثانيها أنها معرفة تامة وهي الفاعل، وهو ظاهر مذهب سيبويه. ونقل عن المبرد وابن السراج والفارسي وهو قول الفراء. وثالثها أن (ما) مركبة مع الفعل، ولا موضع لها من الإعراب، والمرفوع بعدها هو الفاعل، وقال به قوم وأجازه الفراء "[٢]. فعلى هذا(ما) تحتمل وجوهاً متعددة ولكل وجه منها أثره في توجيه الجملة بعدها، والشيء إذا " كان يحتمل هذه الوجوه من الاحتمالات بطل الاحتجاج به، فلا يكون فيه حجة "، كما يقول الأصوليون[٣]، وهذا يضعف القول باسميه (ما) بعد نِعْمَ.

١ إصلاح الخلل الواقع في الجمل – ص ١٤.

٢ ينظر: حاشية الصبان – ٣/٣٦.

٣ الإنصاف في مسائل الخلاف – ٢/٧٢٦.

٢- القول بأن (ما) فاعل، أو أنها تمييز، قول قائم على افتراض فعلية(نِعْمَ)، أمّا وقد بيّنا خلو(نِعْمَ) من دلالة الفعل؛ أي الدلالة على حدث أو زمن، فإنه لا حاجة في(ما) إلى أن تعرب إعراب معمول الفعل.

٣- إن التعدد الوظيفي في (ما) بأن تكون فاعلاً عند فريق، وتمييزاً عند فريق آخر، يلحقه تعدد دلالي في النص الواحد، إذ إن الإعراب فرع المعنى، ولما كانت الآية تدل على معنى واحد فقط، فان التعدد في توجيه إعراب كلماتها لا يتسق مع تناول النص القرآني بخاصة.

٤- من العلماء من عد (ما) حشواً لا محل لها من الإعراب، وهو رأي لا يتسق مع سمة الكلمة الاسم، إذ الاسم يحتمل موقعاً من الإعراب في الجملة، ولا مجال في النحو إلى أن يأخذ الاسم موضعاً يكون فيه حشواً، ولعل هذا الرأي يضعف انتماء (ما) إلى الاسمية ويقوي ما تذهب إليه الباحثة بإلحاقها بالحروف.

وما سبق عرضه من اختلاف أقوال العلماء في إعراب(ما)، وفي (نِعْمَ) قبلها، يدل دلالة واضحة على أن النحاة ذهبوا في تحليل الجملة التي تتكون من [نعم+ما] إلى منهج يتسق مع النحو التعليمي الذي يرمي إلى تفسير الحركة الإعرابية على ضوء العامل، وليس على مقتضى البحث في دلالة الألفاظ وما تؤديه الزيادات في الجملة من معنى. والذي ترمي إليه الباحثة هو دراسة الألفاظ وفقاً للعلاقات التي تربط أجزاء التركيب الجملي الأصل، ثم ما تؤديه الألفاظ الزائدة الداخلة عليها من معنى. ففي قوله تعالى: ﴿إِنْ تُبْدوا الصَّدَقاتِ فَنِعِمَّا هي﴾[1]، حثٌّ على إعطاء الصدقة، وثناء على إبدائها، ثم حكم على أن الإخفاء خير من الإبداء، " ولذلك قال بعض الحكماء : إذا اصطنعتَ المعروف فاستره وإذا اصطُنِع إليك فانشره "[2]. فالجملة قبل دخول (نِعْمَ)

---

١ البقرة آية ٢٧١.

٢ الجامع لأحكام القرآن- القرطبي -٣/٣٣٤ .

عليها جملة تامة تحمل معنى المدح العام، بمعنى إن أعطيتم الصدقاتِ الفقراءَ ومن يحتاج المعروف وأبديتم ما أتيتموه من غير رياءٍ يشوبها أو سمعة، فهي الصدقة، أي الممدوحة التي يؤتي الله صاحبها الجزاء ثناءً على حسن ما فعل. ويتضح هذا المعنى من خلال السياق الذي جاء فيه هذا التركيب، وهو سياق مدح وثناء على الصدقة.

كما يمكن أن يكون لعنصر التنغيم اللفظي دور في إبراز دلالة المدح في الآية، إذ لو تسنَّى لنا إخضاع هذا التركيب للمختبرات الصوتية فحوَّلنا الجملة المكتوبة إلى صوت منطوق، لكان لدلالة الإنشاء ومعنى الإفصاح عن المدح دور في ارتفاع نغمة الصوت عند النطق بكلمة (هي)، وقد عبَّر تمام حسان عن أهمية التنغيم في الأساليب الافصاحية، وأسلوب المدح أحدها، مشيراً إلى أن هذه الأساليب " تقترن بهيكل تنغيمي عرفي مخصوص يعرف به الأسلوب المعين فتكون النغمات مشتركة في الدلالة مع البنية والعلامة الإعرابية ..."[1]. ويذهب خليل عمايره إلى أن التنغيم في مثل هذه التراكيب يعد ركناً رئيساً من أركان الجملة، إذ به وبترتيبها تكتمل دلالة التركيب. والتنغيم عنده في مثل هذه الجملة تنغيم صاعد، خلافاً للجملة الخبرية التي تفسَّر بها، فتنغيمها يكون مستوياً [2]. ويقول أحد علماء اللغة المعاصرين في هذا الصدد مبيناً أهمية التنغيم في تنويع الدلالة: "إن اختلاف تنغيم التركيب المنطوق بين صاعد وهابط يمكن أن ينقل النص من دلالة إلى دلالة أخرى مختلفة عنها كلياً" [3].

ولا يخفى أن من يقرأ جملة(فنعِمَّا هي) يجد أن الجملة تحمل معنى تاماً يحسن السكوت عليه، دون حاجة إلى تقدير محذوف خاضع للتأويل والاختلاف في إعرابه،

---

١ القرائن النحوية وإطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي- تمام حسان- ص ٥٠.

٢ ينظر: في التحليل اللغوي ص ٢٦٩، و في نحو اللغة وتراكيبها- الفصل الثالث، ومحاضرات في علم اللغة جامعة الملك عبد العزيز بجدة -عام١٩٩٢م.

3 Linguistics [Journal] –Volume 24-4,1986 –p.818, 819.

فليست (هي) مبتدأ خبره محذوف، ولا خبر ومبتدؤه محذوف، ولا مبتدأ خبره الجملة الفعلية قبله، وما القول بهذا التقدير إلا لتحقيق القول بالإسناد في الجملة. ولكن المعنى فيما نرى–في الآية–يكوّن جملة تامة يحسن السكوت عليها، وهو الحد الذي تقوم عليه الجملة، سواء أدت معناه مجموعة من الكلمات، أو كلمة واحدة بما تحمله دلالة الأصوات، وقد نصّ عدد كبير من اللغويين المحدثين على ذلك، يقول أندريه مارتينيه:" على الرغم من أن العلاقة مسند- مسند إليه هي الأكثر شيوعاً في لغات العالم، إلا أنه من الخطأ الاعتقاد بأنها تصلح في جميع اللغات دون استثناء. وتوجد لغات تتألف فيها الجملة العادية من وحدة دالة واحدة دون أن تكون هذه الجملة على سبيل الاختصار أو في صيغة الأمر." [1]. ثم يبين أن التنغيم له دور هام في إيضاح دلالة مثل هذه الجمل التي تتألف من وحدة دالة واحدة، يقول: " لكن هذه الجمل التي تتألف من وحدة دالة واحدة تتمتع بمنحنى التنغيم ذاته الذي تتمتع به الجمل الطويلة... لذلك قد يميل المرء لأن يتكلم عن وحدة دالة تحصيلية يكون دالها في التنغيم" [2]. وينكر Firth مذهب القدماء في أن تمام المعنى لا يكون إلا بجملة مكتملة الأركان فيما يمكن أن نسميه في العربية بالاسناد، يقول في اختلاف مذاهب العلماء في تحديد المعنى الذي يكوّن معنى تاماً في الجملة: "... ونظر إليها آخرون في جملة متكاملة، إذ إن ذلك عندهم يمثل الطريقة الفضلى للبحث الدلالي في معزل عن السياق، فهم يفترضون أن الجملة تتضمن مبتدأ وخبر، فيما يرون أن ذلك يؤدي معنى تاماً، ولكن ذلك يعد منهجاً كان ناجحاً في فترة سابقة لأنه يعتمد على النظرة القديمة في التحليل النحوي. وهذه الوجهات تعد ليست كافية فيما نرى للنظر إلى الحدث الكلامي. إذ إن المعنى فيما نرى في أية جملة يجب أن يعتمد على ما في داخلها من دلالة صوتية وما تؤديه الكلمات من دلالة في

---

١ مبادئ اللسانيات العامة- أندريه مارتينيه- ترجمة: أحمد الحمو–المطبعة الجديدة : دمشق–١٤٠٤هـ،١٤٠٥هـ–١٩٨٤،١٩٨٥م — ص ١٢٦.

٢ السابق — ص١٢٧.

المجتمع"[1]. ويقول بلومفيلد مثلاً: " إن إيضاح ما في ذهن المتكلم، وهو من الأمور التي يعنى بها النحو، يعتمد على الكلمات والأصوات التي يختارها لتؤدي المعنى الدلالي الذي يريد "[2]. ويشير فندريس إلى أن الكلمة الواحدة متى ما اكتمل معناهـــا تعَـــدُّ حـــداً للجملة[3]. وهذا ما ذهب إليه فرانك بالمر عندما أشار إلى وجـــود تعـــابير تقتصـــر في تكوينها على ألفاظ مفردة، إذ يرى: " أن من المفيد عد هذه التعابير وما يشبهها جملاً ولو تكونت من كلمة واحدة، إذ يصطلح عليها بعض النحويين بـــ(الجمل المختزلـــة minor sentences) "[4]، وهو ما يسميه محمد حماسة بالجمل الموجزة كما أسلفنا. أو ما عبر عنها عبد الرحمن أيوب بالجمل ذات الركن الواحد، وفي بيان ذلك يقـــول منكراً ضرورة البحث عن المسند إليه والمسند في الجمل: " هل من الضروري وجـــود لفظ يدل على المسند إليه، ووجود لفظ يدل على المسند، حتى يمكن القـــول بوجـــود جملة كاملة تقابل هذه القضية الخارجية ؟.

الجواب لا، فليس من اللازم أن تتساوى عدد أجزاء الرمز مـــع عـــدد أجـــزاء المرموز إليه. ومن الجائز جداً أن أرمز إلى عدد عديد من الدلالات برمز واحـــد، ... من أجل هذا نرى ضرورة القول بوجود نوع من الجملة العربية الإسنادية ذات الركن الواحد " [5]. ويقول في موضع آخر:" وإذا كان من الصحيح أن أحد ركني الجملـــة- المبتدأ أو الخبر- واجب الحذف في الحالات التي ذكروها، فإن من الطبيعي أن نقـــول بأن في الجملة في مثل هذه الحالات ركناً إسنادياً واحداً هو المبتدأ أو الخبر. وليس من

1 Selected Papers of J.R. Firth - 1952 -59 - edited by F.R. Palmer- Longmans Burnt Mill, Harlow 1968 P.P.12,13.

2 15 Leonard Bloomfield – p. Language –

٣ اللغة – ص ١٠١.

٤ مدخل إلى علم الدلالة- فرانك بالمر- ترجمة: خالد محمود جمعة- مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع:الكويت- ط(١) ١٩٩٧م-ص ١٨٥.

٥ دراسات نقدية في النحو العربي- عبد الرحمن أيوب- مكتبة الأنجلو المصرية: القاهرة-١٩٥٧م-ص ١٥٨، ١٥٩.

الضروري الخضوع لضرورات نظرية، تستوجب مثل هذه التأويلات المتعسفة، لمجرد الرغبة في أن تتساوى أركان الجملة اللغوية بأركان القضية المنطقية "[1].

فالجملة إذاً قبل دخول(نعْمَ) عليها تحمل معنى المدح العام الذي يحسن السكوت عليه، ولمّا أراد الله عز وجل أن يخص مبدي الصدقات بدرجة عالية من الثناء دخل الجملة عنصر التوكيد(نعِمَّا)، لتحقيق زيادة في المعنى، فكل زيادة في المبنى تقابلها زيادة في المعنى، و(نِعْمَ) كلمة طارئة على الجملة، تتحول معها من معنى المدح العام إلى إنشاء معنى يفيد التعظيم وينص عليه بجلاء. و(نعِمَّا) كتلة لغوية واحدة تفيد المبالغة في الثناء والإشادة، تماثل في استعمالها(نِعْمَ)، كما يذهب خليل عمايره[2]، فيما يخضعها للعادات اللهجية، يقول: " ونرى أن بعض القبائل كانت تنطق بها ومعها ما، وقبائل أخرى كانت تنطق بها من غير(ما)، طبقاً للعادات اللغوية السائدة عند القبائل العربية ونرى آثارها واضحة في كثير من أشعار العرب وأقوالهم "[3]. ومن يتتبع الخلافات اللهجية في التراث العربي سيجد أنه أمام باب متسع كبير ليست الإحاطة به من الأمور الميسورة. ولعل هذا الاختلاف اللهجي في(نعِمَّا) كان هو السبب الذي دعا السامرائي أن يقول:" وهذا التركيب من الأداتين مما لا نعرفه في العربية الحديثة "[4].

ونتناول هنا آية أخرى من آيات القرآن الكريم التي وردت فيها(بِئْسَ) على نمط مختلف عما جاءت عليه في الأمثلة التحليلية السابقة، لنتمكن على ضوء اختلاف أنماط التحليل اللغوي الدلالي من توضيح الدور الدلالي الذي تؤديه نعم أو بئس في التركيب

---

١ السابق — ص ١٦٥.

٢ ينظر: في التحليل اللغوي- ص ٢٧١.

٣ إعراب المعنى ومعنى الإعراب — ص ٧٣.

٤ (الذاهب من مواد النحو القديم في العربية الحديثة)- إبراهيم السامرائي-ص ٦٢ -مجلة مجمع اللغة العربية الأردني-العدد ٣٩ - ذو القعدة، ربيع الثاني ١٤١١هـ، تموز كانون أول ١٩٩٠م-السنة الرابعة عشرة.

الجملي، وما يترتب على وجودهما فيه من علامات دلالية قائمة على ترابط أسلوبي تركيبي: يقول تعالى: ﴿ بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلاً ﴾[1].

ذهب جمهور نحاة البصرة الذين يقولون بفعلية نعم وبئس، إلى أن(بِئْسَ) فعل اسمها مضمر فيها، والمخصوص محذوف، و(للظالمين): حال من (بدلاً) وقيل: يتعلق ببئس. وتقدير المخصوص المحذوف: بئس البدل هو وذريته[2].

والذم، كما بينا، ويتكون هذا الإطار من: بِئس + جار ومجرور(للظالمين) + اسم نكره تمييز (بدلاً).

فإن كان لنا أن نعد التركيب المألوف الشائع في الاستعمال: بئس+اسم معرفة مرفوع+ اسم معرفة مرفوع، هو التركيب الأصل، فإن التركيب الجديد الذي في الآية الكريمة قد جرى فيه تغيير في المبنى يقتضي أن يؤخذ في الحسبان عند النظر في معنى التركيب للوصول إلى قيمته الدلالية، إذ إن أي تغيير في المبنى الجملي يكون ناجماً عن تغيير في نفس المتكلم يرمي توصيله إلى سامعه، فالنظم هو " تأليف الكلمات والجمل مترتبة المعاني، متناسبة الدلالات، على حسب ما يقتضيه العقل "[3].

ولعل في الوقوف مع الإطار العام لمعنى الآية ما يلقي الضوء على تحليل التركيب الجملي فيها. فالآية في ذم فريق من البشر يسمهم الله بالظالمين، يضع أحدهم الباطل مكان الحق ويؤمن به، فيجعل عبادة الشيطان وولاية إبليس وذريته مكان عبادة الله

١ الكهف آية ٥٠.

٢ التبيان في إعراب القرآن – ٢/٨٥١.

٣ تعريفات الجرجاني– الجرجاني– الدار التونسية للنشر– ١٩٧١م ص ١٢٦.

الواحد القهار، "وهذا نفس الظلم لأنه وضع الشيء في غير موضعه "[1]. والجملة فيما نرى، قد حُذف عنصر من عناصرها، وكل حذف يكون لغرض دلالي يتحول إليه التركيب الجملي دلالة وتبقى الجملة باسمها الذي كان لها قبل أن يجري عليها الحذف، فالجملة الاسمية إذا حذف منها المبتدأ فهي جملة اسمية لا يتغير اسمها، وكذلك الجملة الفعلية إذا حذف منها الفعل تبقى فعلية كما كانت قبل الحذف.

والحذف باب واسع قد جاء الحديث عنه في كتب التراث، وقد ورد تطبيقه في كثير من آيات القرآن الكريم ويدل على ذلك قرائن السياق في الآيات، وليس هنا موضع حصر ذلك. ولكن مما ريب فيه أن كل محذوف يقتضي من المتلقي البحث عن البعد البلاغي لحذفه. ولقد عبَّر الجرجاني عن أهمية الحذف في المواضع التي يكون الحذف فيها أفصح وأبين من الذكر فقال : " رُبَّ حذفٍ هو قلادة الجيد، وقاعدة التجويد " [2]. وقد عرَف النحاة واللغويون القدماء أهمية الحَذف في التركيب الجملي وتحدثوا عن قيمته الدلالية، وعن القرائن التي تشير إلى المحذوف ودلالته، يقول ابن جني: " ... وقد حذفت الصفة ودلت الحال عليها، وذلك فيما حكاه صاحب الكتاب، من قولهم: سير عليه ليل، وهم يريدون: ليل طويل، وكأن هذا إنما حذفت فيه الصفة لما دل من الحال على موضعها، وذلك أنك تحس في كلام القائل لذلك من التطويح والتطريح والتفخيم والتعظيم ما يقوم مقام قوله : طويل، أو نحو ذلك، وأنت تحس هذا من نفسك إذا تأملته، وذلك أن تكون في مدح إنسان والثناء عليه، فتقول: كان والله رجلاً ! فتزيد في قوة اللفظ بــ(الله) هذه الكلمة، وتتمكن من تمطيط اللام وإطالة الصوت بها وعليها، أي:رجلاً فاضلاً كريماً، أو نحو ذلك،... وكذلك إن ذممته ووصفته بالضيق قلت: سألناه وكان إنساناً، وتزوي وجهك وتقطبه، فيغني ذلك عن

---

١ البحر المحيط – ١٢٩/٦.

٢ المصدر السابق ص١١٦.

قولك : إنساناً لئيماً أو لحِزاً أو مبخلاً أو نحو ذلك "[1]. فجمع ابن جني في هذا النص قسماً من القرائن التي تدل على المحذوف، فبالإضافة إلى السياق هناك النبر؛ وهو الضغط على مقطع معين من مقاطع الكلمة ليصبح بارزاً في ذهن السامع[2]. وهناك التنغيم، وهو ارتفاع الصوت وانخفاضه للتعبير عن معنى معين[3]. وهناك حركات المتكلم بشفتيه أو بوجهه أو بعينيه...ونحو ذلك مما يكون التعبير بأحدها وسيلة للتعبير عن معنى تام مستغنياً عن ذكر بعض أركان الجملة.

وإذا ما حاولنا تطبيق شيء من هذا التراث لاستكناه ما في الآية ﴿بِئْسِ للظالمين بَدَلا﴾ من بُعْدٍ دلالي، فإننا نرى أنها في الأصل جملة اسمية تقوم على ركنين :

الركن الأول وهو المسند إليه أو المبتدأ، محذوف، وقد دل السياق على الكلمة المحذوفة، إذ إنها حذفت لغاية دلالية، للسامع أو القارئ أن يقدر مكانها الكلمة التي يجوز إدراجها في هذا الموضع من غير التصريح بها أو نطقها، وذلك لتبقى إمكانية المحافظة على البعد الدلالي للحذف في التركيب، فالسامع يرى كما يقول عبد القاهر الجرجاني:" ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة، وتجدك ألطف ما تكون إذا لم تنطق، وأتم ما تكون بياناً إذا لم تبن"[4].

---

١ الخصائص- ٣٧١/٢.

٢ ينظر: أسس علم اللغة- ماريوباي -ترجمة:أحمد مختار عمر- عالم الكتب:القاهرة -ط(٢)١٩٨٣م- ص٩٣. وعلم وظائف الأصوات اللغوية (الفونولوجيا)- عصام نور الدين - دار الفكر اللبناني : بيروت ط.(١) ١٩٩٢م -ص.١١٠. ووقفة مع نبر بعض أوزان الماضي والمضارع- خليل عمايره-مجلة أقلام- وزارة الثقافة: العراق - ١٩٨٢م-ص١ (من النسخة المخطوطة بخط اليد).

٣ ينظر: التطور النحوي- براجشتراسر - ص ٧١، وأسس علم اللغة -ماريوباي- ص٩٣، وعلم اللغة العام (الأصوات)- كمال بشر- دار المعارف : مصر - ط.(٧) ١٩٨٠م- ص١٦٢، وعلم وظائف -الأصوات اللغوية -عصام نور الدين - ص ١٠٨ وما بعدها. ومبادئ اللسانيات العامة- أندريه مارتينيه-ص٨٢.

٤ دلائل الإعجاز- ص ١١٢

أما الركن الثاني في الجملة، وهو الخبر(بدلاً)، وقد ورد على صيغة التنكير وهو منصوب، وفي الخروج عن الأصل أبعاد دلالية مختلفة، كما يأتي :

١- جاءت كلمة(بدلاً) مسبوقة بقوله تعالى(للظالمين)، فيؤدي الجار والمجرور دوراً دلالياً هاماً في التركيب، فهو قيد، الغرض منه التحديد والتخصيص[1]. فكأن المعنى يخص فئة من البشر قد أبدلوا الحق بالباطل، أياً ما كان تقدير هذا الباطل، فوُسِموا بالظلم، والظلم من أبشع ما يمكن أن يُذَمَّ به المرء؛ لأنه إنقاص الشيء بوضعه في غير نصابه، وهو عمل من لا عقل له من غير ذوي الألباب والنُّهى التي عليها الفطرة الإنسانية السليمة، ولعل هذه الكلمة تعد إرهاصاً لاستخدام كلمة ذم كبرى تعطي معنى المبالغة وتأكيد الذم، وهي(بِئْسَ) بما تحويه من دلالة تؤثر على الجملة الأصل، فيما سنوضحه.

٢- وردت(بدلاً) بصيغة التنكير، على خلاف ما يرد عليه الاسم بعد نِعْمَ أو بِئْسَ في جمل المدح أو الذم -كما ذكرنا- والنكرة أوسع من المعرفة في المعنى، لأن النكرة هو " الاسم الموضوع على أن يكون شائعاً في جنسه "[2]، فهو أعم من المعرفة، لذا عُدَّ هو الأصل والمعرفة فرع عليه؛ لأن " الاسم نكرة في أول أمره مبهم في جنسه ثم يدخل عليه ما يفرد بالتعريف حتى يكون اللفظ الواحد دون سائر جنسه "[3]. ولقد ناسب هذا الاتساع في استخدام التنكير الاتساع في المعنى الذي تعبر عنه الكلمة المحذوفة، إذ لمّا كان على السامع أو القارئ ألاّ يقدر المحذوف لاتساع المعنى الذي تطويه الكلمة المحذوفة، جاءت النكرة لتوائم هذا الاتساع، فكأن اللفظة(بدلاً) متحولة

---

١ اعتماداً على ما يذهب إليه خليل عمايره بأن الجار والمجرور في الجملة يعد قيداً محدداً أو مخصصاً. ينظر كتابه في نحو اللغة وتراكيبها.

٢ ارتشاف الضرب- ٤٥٩/١.

٣ شرح المفصل-٨٥/٥. وينظر: الرضي في شرح الكافية ٧٢/٢.

عن المعرفة(البدل) اقتضاءً للمعنى المتسع الناتج عن حذف الكلمة المحذوفة،" والسبب في هذه الإزالة قصدهم إلى ضرب من المبالغة والتأكيد "[1]. ولعل هذا هو الـذي جعـل النحاة يعربون(بدلاً) تمييزاً؛ لأن التمييز تفسير وتبيين، فالمراد به رفع الإبهام وإزالة اللبس عن" لفظ يحتمل وجوهاً فيتردد المخاطب فيها فتنبهه على المراد بالنص علـى أحـد محتملاته تبييناً للغرض"[2].

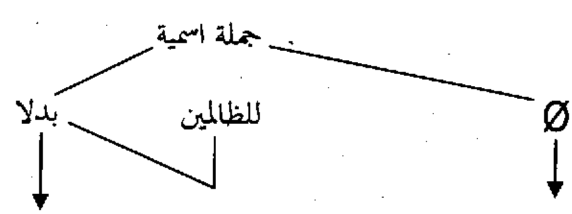
٣- النصب في(بدلاً) جاء لقيمة دلالية يناسب التنكير من جانب، والحذف من جانب آخر، إذ لما كانت النكرة هي أخف الأسماء[3]، لتعبر عن معنى الاتساع والشمول الذي يلائم ما في الجملة من حذف، يناسبه من الحركات ما يحمل معـنى الشـمول والاتساع، فكانت الفتحة لتقوية دلالة التنكير؛ لأن الفتحة أخف الحركات، فـأعطي الأخف للمتعدد[4]، فجاء المبنى موافقاً للمعنى، لأن " الإعراب هو الإبانة عـن المعـاني بالألفاظ"[5]، و" لأن هذه الحركات وُضِعت في الأصل لفهم هذه المعاني "[6]، كمـا أن "الدلالة تتغير بتغير هذه الحركات "[7]. فالذي يرمي إليه المتكلم من التركيب اللغـوي الذي يَستعمل هو أن يوصِل إلى السامع معنى بعينه، لذا فإنه إن شاء أن يغير هذا المعنى وجب عليه أن يغير في مكونات هذا التركيب، ومن بينها الحركة الإعرابية. فالحركـة هنا ذات بعد دلالي وليست بأثر من عامل[8]، كما أشار ابن مضـاء إلى أن حركـات الإعراب لم توجد لتدل على عوامل معينة، وإنما جاءت لتدل على معـانٍ في نفـس

١ شرح المفصل – ٧٥/٢.
٢ المصدر السابق ٧٠/٢.
٣ المصدر السابق.
٤ ينظر : الرد على النحاة – ابن مضاء – ص١٣٠، وينظر : شرح المفصل ٧٠/٢.
٥ الخصائص – ٣٥/١.
٦ البسيط في شرح الجمل – ١٧١/١.
٧ مقدمة ابن خلدون– دار الكتاب اللبناني، بيروت:لبنان – مكتبة المدرسة، بيروت: لبنان– ص ١٠٥٧.
٨ ينظر : إعراب المعنى ومعنى الإعراب– خليل عمايره – ص ٦٣.

المتكلم [1]. ويقول المخزومي في هذا الصدد: " فليست الحركات آثاراً لعوامل، ولكنها عوارض لغوية عربية، اقتضاها أسلوب العربية في الوصول إلى الغرض من تفاهمٍ بين المتكلمين، واقتضاها تركيب العربية العضوي "[2].

وعلى هذا، فالجملة القرآنية-في هذه الآية- قائمة على ركنين: (المسند إليه)وقد حذف من الجملة ودل عليه السياق، و(المسند) وهو الخبر، وقد خرج عن الأصل في الخبر وهو الرفع لغاية دلالية كما ذكرنا، يقول ابن يعيش : " اعلم أن المبتدأ والخبر جملة مفيدة تحصل الفائدة بمجموعهما، فالمبتدأ معتمد الفائدة والخبر محل الفائدة فلا بد منهما إلا إنه قد توجد قرينة لفظية أو حالية تغني عن النطق بأحدهما فيحذف لدلالتها عليه لأن الألفاظ إنما جيء بها للدلالة على المعنى، فإذا فهم المعنى بدون اللفظ جاز ألاّ تأتي به ويكون مراداً حكماً وتقديراً "[3]. ولقد فصّل خليل عمايرة-أحد علماء اللغة المحدثين- في القيمة البلاغية لحذف ركن من أركان الجملة، يقول: " فإنه (أي الحذف) يقع في كثير من المباني الصرفية التي تمثل أبواباً نحوية في التراكيب الجملية" [4].

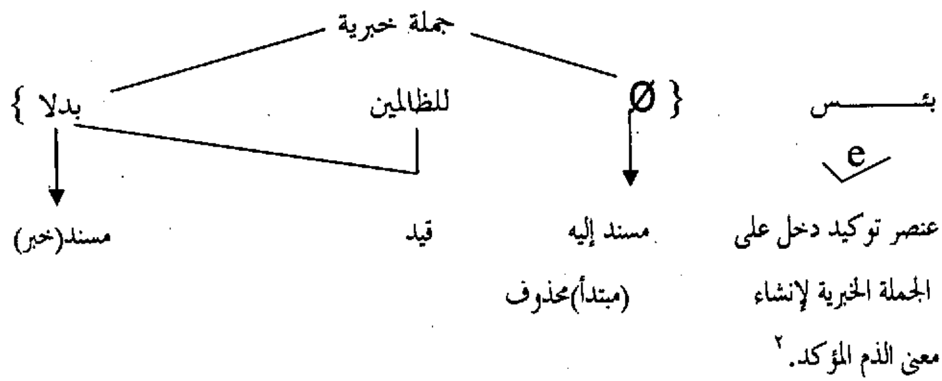
وبحذف المسند إليه من الجملة التي نحن بصدد تحليلها لم يخل التركيب من معنى تام يحسن السكوت عليه، إذ فيه ذم الذين يبدلون نصاب الأمور من الحق إلى الباطل، فيبدلون عبادة الله عز وجل ظلماً. وإذا أردنا أن نمثل ترابط الجملة التي حذف منها المبتدأ بالرموز، فإن تحليلها يكون كالآتي :



١ شوقي ضيف – نقلاً عن : الرد على ابن مضاء – ص ٣٤.
٢ في النحو العربي قواعد وتطبيق – ص ٢٣١، ٢٣٢.
٣ شرح المفصل –١/٩٤.
٤ في نحو اللغة وتراكيبها – ص ١٣٧،١٣٨.

مسند إليه(مبتدأ) محذوف قيد مسند(خبر)تحولت حركته من ضمة إلى فتحة لمناسبة الاتساع في المعنى =جملة خبرية [1].

ولما كانت دلالة السياق في الجملة القرآنية هذه، ذم الظالمين لسوء ما صنعوا، دخلت على الجملة لفظة جديدة لإعطاء المعنى بعداً جديداً، الغاية منه توكيد الذم والمبالغة في تحقير شأن من يصنع مثل هذا الصنيع في انتكاس الفطرة البشرية السليمة التي سواها الله عز وجل، فجاءت(بِئْسَ) لتفيد معنى استغراق الذم لهذه الطائفة من البشر، فهي عنصر توكيد دخل على الجملة الأصل لزيادة في المعنى بتوكيد الذم أو التحقير والمبالغة فيه، فيكون تحليل التركيب كما يلي:



وبإنعام النظر في الشواهد التي أوردنا، من القرآن الكريم أو الشعر العربي، نرى أن ألفاظ المدح أو الذم التي دخلت على الجمل، هي عناصر لتوكيد المبالغة في المعنى العام الذي يحمله السياق مدحاً كان أو ذماً، في الجملة الأصل، وفي هذا نجد أننا نتسق

---

١ ولقد اعتمدنا على رموز خليل عمايره التي يستخدمها في تحليل أركان الجمل التي يعالج، فاعتمدنا على أسهم تحليل الجملة عنده، بالإضافة إلى الرمز e للتعبير عن التوكيد، والرمز(Ø) للتعبير عن المحذوف في الجملة. ينظر كتابه : في نحو اللغة وتراكيبها (الفصل الثالث).

٢ (بئس) أداة توكيد دخلت على الجملة الخبرية لتحويل معناها من الإخبار بالذم إلى إنشاء توكيد الذم والتحقير والمبالغة فيه، وقد رمزنا له بالرمز e اعتماداً على رمز خليل عمايرة- كما بينا.

مع ما أدركه العلماء قديماً عندما قالوا هي للمبالغة في المدح أو الذم العام-كما أوردنا عنهم-ولعل هذا يقوي ما تذهب إليه الباحثة، من أن هذه الألفاظ أدوات زيدت في الجملة الأصل لغاية دلالية، ليس غير. وما ذهب إليه النحاة في تحليل الجملة التي تتكون من (نعم، وبئس) وما بعدهما يتسق مع منهج النحو التعليمي الذي يرمي إلى تفسير الحركة الإعرابية وليس إلى البحث في دلالة الألفاظ. لذا فهم يحللون الجملة وفقاً لما يسمى في النحو بالإعراب الذي هو رديف لتسويغ الحركة الإعرابية، استناداً إلى قول المتأخرين" النحو علم بأقيسة تغيُّرِ ذوات الكلم وأواخرها " [1].

ولما كان النظام النحوي هو النظام التركيبي في اللغة، وهو المسئول عن البحث في بناء الجملة " كان ذلك النظام هو صاحب السلطان على سائر الأنظمة في اللغة، بل إن اللغة لم تنشئ سائر الأنظمة إلا من أجله، فهي قد جندت النظامين الصوتي والصرفي ليصوغا له صيغاً متعددة الاحتمالات في الاستعمال النحوي "[2]. فلم يكن هناك اهتمام كبير بالنحو الدلالي، أو بعبارة أخرى نحو المعنى، الذي يحكم فيه على القيمة الدلالية للألفاظ المكونة للتركيب على ضوء العلاقات القائمة في الجملة، وما تضيفه الألفاظ الزائدة على الجملة الأصل من دلالة، أو ما يطرأ على الجملة الأصل من حذف أو غير ذلك. وإذا ما طبقنا نحو الدلالة على جمل المدح أو الذم، واعتماداً على ما جاء عن السلف في كتب التراث، فسنجد أن ألفاظ المدح والذم ألفاظ زائدة على الجملة الخبرية الأصل، حولت الجملة من معناها الخبري إلى معنى إنشاء المدح أو الذم والمبالغة فيه، إذ أثرت هذه الألفاظ على بؤرة الجملة الأصل، فامتد تأثيرها إلى التركيب

---

١ ينظر : الاقتراح في أصول النحو- السيوطي-تعليق: أحمد الحمصي - محمد قاسم-ط. (١) ١٩٨٨ م ص٢٣، وينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني-١٦/١، والإيضاح في علل النحو- أبو القاسم الزجاجي - تحقيق: مازن مبارك -دار النفائس :بيروت، لبنان -(١)١٣٩٤هـ، ١٩٧٤م - ط(٥)١٤٠٦هـ،١٩٨٦م- ص٩١.

٢ نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية- مصطفى حميدة - مكتبة لبنان: ناشرون، الشركة المصرية العالمية للنشر، لونجمان-ط(١) ١٩٩٧م -ص ١٣١.

بأكمله، فالتزمت مع الاسم بعدها ترتيباً لا تتغير عنه، أما المخصوص فقد يتقدم.على أداة المدح نعم أو بئس مع الاسم بعدها للعناية والاهتمام بالاسم المخصوص كما نص النحاة على ذلك. ولعل هذا ما ذهب إليه النحاة القدماء من العرب، فقالوا: "وهذه الأشياء التي جعلت كالأمثال لا ينبغي أن تستجيز فيها إلا ما أجازوه "[1]. وعدها بعض علماء اللغة المحدثين من العرب، (أساليب خاصة) يقول كمال بدري :" وكما لا ينبغي أن نعرب (المثل) نحو: الصيفَ ضيعت اللبن، فكذلك لا ينبغي أن نعرب هذه الأساليب"[2]. وعدها بعض المحدثين، من الجمل المسكوكة[3]، وهذا ما تذهب إليه الباحثة في أن الجملة وحدة دلالية متكاملة، تؤدي معنى المبالغة في المدح أو الذم من غير اقتران بزمن أو حدث، ولا تدل على مسمى، لأن التعابير المسكوكة Expression Figges غير قابلة للإجراءات التصريفية، إلى جانب عدم خضوعها لسائر التغييرات الزمنية التي تؤطر البنيات في النظام اللغوي. فضلاً عن أن هذه التعبيرات غير قابلة للتفكيك إلى وحدات معجمية [4]، وذلك لأنها كما يشير محمد الحناش، تقع في حيز الصور البلاغية من حيث دلالتها، دون أن تخضع للعمليات التوزيعية التي في التعابير العادية، فهي كتلة لغوية متراصة العناصر يستحيل تفكيكها أو تجزيئها[5]. ولعل ذلك ما كان يرمي إليه فرانك بالمر في قوله :" إن الأقوال المأثورة والأمثال السائرة وحدات

---

١ الأصول في النحو –١/١١٩،١١٥،١١٤. وينظر: شرح المفصل –٧/١٥٠.

٢ الزمن في النحو العربي– كمال إبراهيم بدري– دار أمية للنشر والتوزيع: الرياض، ط(١) –ص ٩٩. وينظر : الفعل زمانه وأبنيته– إبراهيم السامرائي – ص ٧٢.

٣ ينظر :اللغة العربية معناها ومبناها–تمام حسان –ص ١١٥.وينظر: رأي في أنماط التركيب الجملي في اللغة العربية في ضوء علم اللغة المعاصر–خليل عمايره–المجلة العربية للعلوم الإنسانية. وينظر: linguistics Study of Arabic Grammatical Functions in Expressions of some Personal attitudes –AMAIRE, K.A- 1979- Manchester University- UK- Linguistics Department.

٤ ينظر : ملاحظات حول التعابير المسكوكة –ص ٣٤.

٥ ينظر : السابق – ص ٣٩.

دلالية مغلقة، وليست وحدات نحوية لعدم معرفتها صيغة الماضي"[1]. فأدى التركيب معنى جملياً تاماً يحسن السكوت عليه، يفصح المتكلم به للسامع أو القارئ عن شعور كامن بالمدح مع نِعْمَ أو الذم مع بِئْسَ، تخالطه رغبة في تأكيد ما يعبر عنه مدحاً أو ذماً. وربما كان توسيع البحث في أبواب النحو العربي على ضوء نحو الدلالة أمراً تقبله اللغة، وسبيلاً إلى إمكان الوصول إلى ما في التراكيب من معان، وهذا ما سنتبعه في الأبواب القادمة من البحث إن شاء الله.

---

١ مدخل إلى علم الدلالة – فرانك بالمر – ص ٨٦،٨٥.

الفصل الرابع

حبّذا ولا حبّذا

ونرى، استكمالاً لعرض أسلوبي المدح والذم بنعم وبئس، أن نناقش صيغتين أخريين من أكثر صيغ المدح والذم استعمالاً بعد نعم وبئس، وهما: حبَّذا ولا حبَّذا[1]. وقد نص اللغويون العرب على أن (حَبَّذا) تجري مجرى (نِعْمَ) في العمل وفي المعنى، وقد أشار النحاة إلى أن فيها زيادة معنى في أن الممدوح بها محبوب للقلب، و(لا حَبَّذا) تجري مجرى (بِئْسَ) في العمل والمعنى كذلك، إذ تتضمن بُعد المذموم من القلب وليس في نعم وبئس تعرض لشيء من ذلك[2].

وقد تعددت آراء النحاة في(حبذا) مع اتفاقهم على أنها مكونة من مادة (ح.ب.ب)، يقول أبو البقاء العكبري: " (حبَّ) فعل ماض، وأصله (حَبُبَ) مثل: ظَرُفَ "[3]. ويقول الرضي:" أصل (حبَّ): حَبُبَ، كظَرُفَ؛ أي صار حبيباً، فأدغم كغيره، وألزم منع التصرف"[4].

ذهب فريق من النحاة إلى أن حبذا غير مركبة مكونة من (حبَّ)، وهو فعل ماض جامد، و(ذا)، وهو اسم إشارة للمفرد مبني على السكون، في محل رفع فاعل للفعل (حبَّ). فـ(حبَّ) فعل باق على فعليته و(ذا) باق على فاعليته من غير تركيب.

---

١ يجري كلام النحاة العرب فيهما مجرى نعم وبئس، إلا أننا ندرسهما هنا بفصل مستقل لما نراهما في كثير من كتب النحاة تدرسان بمسائل مستقلة.

٢ ينظر: همع الهوامع ٤٥/٥، والأشباه والنظائر ٢٤٨/٢، وشرح المفصل ١٣٨/٧.

٣ اللباب في علل الإعراب والبناء – ١٨٨/١.

٤ شرح الرضي على الكافية – ٢٥٥/٤.

وذهب آخرون إلى أنهما ركبا وصارا فعلاً وما بعده فاعل.

وذهب آخرون إلى أنهما ركبا وصارا اسماً واحداً، محله الرفع على الابتداء.

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة:

ذهب أبو علي الفارسي وابن يعيش وغيرهما إلى أن حبذا فعل وفاعل، فـ(حبَّ) فعل، و(ذا) فاعل، ولكنهما لزما طريقة واحدة، حيث جمد الفعل، وجُعِل الفاعل مفرداً مذكراً على كل حال[1]. وقد نسب أكثر النحاة هذا الرأي لسيبويه، يقول ابن مالك: " الذي اخترته من كون حبَّ باقياً على فعليته وكون ذا باقياً على فاعليته، هو مذهب اختيار أبي علي، ذكر أبو علي كون حبذا فعلاً وفاعلاً في البغداديات الفارسي وابن برهان وابن خروف، وهو ظاهر قول سيبويه. وزعم قوم، منهم ابن هشام اللخمي، أن مذهب سيبويه جعل حبذا مبتدأ مخبراً عنه بما بعده. قال ابن خروف: حبَّ فعل، وذا فاعله، وزيد مبتدأ، وخبره حبذا، هذا قول سيبويه، وأخطأ من زعم عليه غير ذلك"[2].

أما أبو علي الفارسي فقد صرح بأن (حبذا) فعل وفاعل[3]، ورد على من زعم أن (حبذا) اسم، فقال: "زعموا أن الفعل في (حبذا) مبني على الاسم، وأنهما جميعاً بمنزلة شيء واحد"[4]، ويقول في الرد عليهم: "وليس يوجب امتناعك من الفصل بينهما كون الاسم مبنياً مع الفعل، فكذلك (حبذا) لا يجب أن يكون مبنياً، وإن لم يفصل بينهما.

١ ينظر: شرح المفصل١٣٩/٧، والمسائل المشكلة (البغداديات) ص٢٠١، وشرح التسهيل٢٣/٣.

٢ شرح التسهيل ٢٣/٣. وينظر: شرح جمل الزجاجي – ابن خروف الأشبيلي – تحقيق: سلوى عرب – معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي – جامعة أم القرى – الطبعة الأولى –١٤١٩هـ – ٥٩٩/٢.

٣ وهو رأي جمهور البصريين.

٤ البغداديات –ص ٢٠١.

وهذا التأويل كأنه أقرب؛ لأنا لم نجد الاسم يُبنى مع الفعل، كما يبنى الحرف مع الاسم، والاسم مع الاسم. وإن قامت على بنائه معه دلالة أتبع و لم يُدفَع"[1].

ومذهب النحاة هذا يحتاج إلى مناقشة من عدة أمور:

أولاً: إن حد الفعل لا ينطبق على (حبذا) لافتقارها إلى أهم عنصرين فيه، وهما الدلالة على الحدث والزمن.

ثانياً: إن (حبَّذا) لاتتصرف، والأفعال من خصائصها التصرف، يقول النحاس في تعريف الفعل: "الفعل ما دلَّ على المصدر، وحسُن فيه الجزم والتصرف، مثل: قام يقوم، وقعد يقعد، وما أشبه ذلك"[2].

ثالثاً: إن قولهم إن (ذا) اسم إشارة هو غير مسلَّم؛ لأن اسم الإشارة لابد أن يشير إلى مسمى، ولا دلالة في (ذا) مع (حبذا) على مسمى، يقول الرضي: "وخلع منه الإشارة"[3]. وقد ذهب بعض العلماء إلى أن (ذا) ليست اسم اشارة، وإنما هي زائدة، يقول الرضي: "وقال الربعي: (ذا) زائدة، كما في: ماذا صنعت، والمخصوص فاعل(حب)"[4]. ويقول السيوطي: "وقال دُرَيْوِد[5]: (ذا) زائدة وليست اسماً مشاراً به"[6].

---

١ السابق ص ٢٠٤.

٢ التفاحة في النحو –ص١٤.

٣ شرح الكافية ٢٥٦/٤.

٤ السابق.

٥ هو عبد الله بن المنذر الأندلسي القرطبي النحوي، الملقب بدَرْوَد، بفتح الدال والواو بينهما راء ساكنة، وربما صُغِّر فقيل: دُرَيْوِد. كان معروفاً بالنحو والأدب، وكان أعمى. شرح كتاب سيبويه وله شعر كثير. توفي لثلاث بقين من رجب سنة خمس وعشرين وثلاثمائة. ينظر: السيوطي- بغية الوعاة -تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم - المكتبة العصرية - صيدا، بيروت - ٤٤/٢.

٦ الهمع ٤٦/٥.

رابعاً: إن قولهم إن (حبذا) فعل جامد، يناقضه دخول(لا) عليها؛ إذ إن (لا) لا تدخل على الفعل الجامد، يقول الأزهري:" لأن (لا) لا تدخل على فعل ماض جامد"[1].

أما أبو الحسن الأخفش وخطّاب الماردي[2] فقالا بفعلية(حبذا)[3]، بالاعتداد بها كتلة لغوية واحدة، ركبت من الفعل (حبَّ) والاسم (ذا)، وما بعد (حبذا) يكون مرتفعاً على الفاعلية بـــ(حبذا)، وقد استدلا بالأدلة التالية:[4]

الأول: أن الفعل أسبق وأكثر حروفاً من الاسم لذا ينبغي أن يُغلّب على الاسم.

الثاني: أنهم صرفوه، فقالوا (لا يحبِّذه).

الثالث: عدم الفصل بين (حب) و(ذا) وعدم تصرف(ذا) بحسب المشار إليه.

ويبدو أن رأي الأخفش وخطّاب الماردي يحتاج إلى مناقشة على الوجه الذي بيناه في المذهب السابق، حيث لا ينطبق حد الفعل على(حبذا)، إذ لا تشير إلى حدث وزمان، بالإضافة إلى أن خصائص الأفعال من التصرف، ودخول قد، وحرفي الاستقبال، والجوازم، ولحوق المتصل البارز من الضمائر، وتاء التأنيث مفقودة فيها.

أما قولهم (لا يحبِّذ) فقد قال العلماء إنه حكاية للفظ(حبَّذا)، مثل حمدل وسبحل، ولولا، يقول ابن يعيش: "وقولهم: (لا يحبذ)، كأنهم اشتقوا فعلاً من لفظ الجملة، كقولهم: حمدل في حكاية الحمد لله، وسبحل في حكاية سبحان الله "[5].

---

١ شرح التصريح ٩٩/٢.

٢ هو خطاب بن يوسف بن هلال الماردي، كان من جلة النحاة ومحققيهم، وهو صاحب كتاب الترشيح، وقد اختصر الزاهر لابن الأنباري. مات بعد الخمسين والأربعمائة. ينظر: بغية الوعاة ٥٥٣/١.

٣ الارتشاف ٢٩/٣.

٤ ينظر: شرح المفصل١٤١/٧، شرح الجمل – ابن عصفور–٦١٠/١.

٥ شرح المفصل١٤١/٧.

وقد ضعّف ابن مالك هذا الرأي، يقول: "وهو قول في غاية الضعف؛ لأنه مؤسس على دعوى مجردة من الدليل، مع ما فيه من تغليب أضعف الجزأين على أقواهما ومن إدعاء تركيب فعل من فعل واسم، ولا نظير لذلك، بل المعروف تركيب اسم من فعل واسم، كبرُق نحْرُهُ، وتَأَبَّطَ شرا "[1].

أما مذهب الخليل ومن تبعه كالمبرد وابن السراج، فقد ذهبوا إلى أن (حبَّذا) اسم مركب من(حبَّ) و(ذا)، وصارا كتلة لغوية واحدة، لزمت طريقة معينة، يقول المبرد: "وأما(حبذا) فإنما كانت في الأصل: حبَّذا الشيء؛ لأن(ذا) اسم مبهم، يقع على كل شيء، فإنما هو(حبَّ هذا)، مثل قولك: كَرُمَ هذا، ثم جعلت(حبَّ) و(ذا) اسماً واحداً، فصار مبتدأ، ولزم طريقة واحدة "[2].

وقد استدلوا لمذهبهم بالأدلة التالية: [3]

الأول: إنه يستخدم للمذكر والمؤنث على حالة واحدة، ولو كان فعلاً لدخلت عليه تاء التأنيث.

الثاني: إنه لا يجوز الفصل بين(حبَّ) و(ذا)، ولو كان فعلاً لجاز، إذ يفصل بين الفعل وفاعله، نحو: ضرب زيداً عمرٌو.

الثالث: أن الاسم أقوى من الفعل، والفعل أضعف، فلما ركبا وجعلا شيئاً واحداً غلب جانب الاسمية.

الرابع: كثرة ندائه نحو: يا حبذا.

---

١ شرح التسهيل٣/٢٤.

٢ المقتضب ٢/١٤٥.

٣ ينظر: اللباب ١/١٨٨، و شرح المفصل٧/١٤٠،وشرح التسهيل٣/٢٤، وشرح الجمل- ابن عصفور ١/٦١٠، وشرح الرضي على الكافية ٤/٢٥٦، والهمع ٥/٤٦.

الخامس: أنهم قالوا:(ما أحيبذه!) فصغروه تصغير المفرد.

السادس: أنه قد وجد من الأسماء ما هو مركب نحو: بعلبك، ورام هرمز، وخمس عشرة، وأمثال ذلك كثير، ولم يوجد من الأفعال ما هو مركب.

ونرى أن هذا الرأي يحتاج إلى مناقشة من الأوجه الآتية:

أولاً: الاسم ما دلّ على مسمى في نفسه، وهذا الدليل مفقود في (حبذا) إذ تدل حبذا على معنى في غيرها، وقد أدرك العكبري ذلك فقال:" لأن حبذا صارت كالحرف المثبت لمعنى في غيره، فيكون له صدر الكلام، وهذا هو الأصل"[١].

ثانياً: إن(حبذا) لا تقبل علامات الأسماء التي نصّ عليها ابن مالك؛ وهي التنوين، وأل التعريف، والإسناد إليه، والإضافة، والجر وحروفه، وعود الضمير عليه، أما دخول حرف النداء عليه فقد تأوله العلماء، حيث قالوا إن المقصود بالنداء محذوف، يقول العكبري: "وهذه الأوجه لا يعتمد عليها؛ لأن المنادى محذوف، تقديره(يا قومِ) كما قالوا:

ألا يا اسلمي يا دار ميّ على البِلا ولا زالَ منهلاً بجَرعائكِ القَطْرُ [٢]

فادخلوها على الفعل "[٣].

ثالثاً: لقد استشكل النحاة دخول (لا) على حبذا، وفي هذا يقول ابن عقيل: "وفي دخول(لا) على حبذا خروج عما استقر في كلامهم؛ لأنه إن كان(حب) فعلاً، فاعله(ذا)، أو كان (حبذا) كله فعلاً، لزم دخول (لا) على الماضي الذي لا يتصرف،

---

١ اللباب ١٨٨/١.

٢ ديوان شعر ذي الرُّمة– مطبعة كلية كمبردج - تصحيح: كارل هنري هيس- ١٩١٩م،١٣٣٧هـ - ص ٢٠٦.

٣ اللباب ١٨٩/١.

وهي لا تصحبه، وإن كان حبذا كله اسماً لزم تكرار (لا) داخلة على المبتدأ، ولا يجوز إلا في الشعر، خلافاً للأخفش والمبرد؛ ولا يجوز كون لا ناصبة(حبذا)، نحو: لا رجلَ في الدار؛ لأن (حبذا) خصوص"[1].

رابعاً: نص فريق من النحاة على أن قولهم: (ما أحيبذه!) بتصغير حبذا تصغير المفرد يعد " من الشذوذ الذي لا يستدل به على أصل "[2].

ولم يقف الخلاف في جملة حبذا ولا حبذا عند ما أُثر عن القدماء من النحاة فحسب، وإنما امتد الخلاف فيهما إلى العصر الحديث، فأبدى بعض اللغويين المحدثين آرائهم فيهما استكمالاً لآرائهم في نِعْمَ وبِئْسَ :

فذهب تمام حسان إلى أن معناهما الإفصاح عن تأثر وانفعال دعا إلى المدح أو الذم، ولا معنى فيهما للاسمية أو الفعلية، يقول:" والذي يقال في نعم وبئس يقال في حبَّذا ولا حبَّذا فلا صلة لهما بمعنى مشتقات مادة(ح ب ب) وإنما يقوم التعبير بهذه الخوالف الأربع جميعاً مقام التعبيرات المسكوكة "[3]. ويجري في إعرابها مجرى ما ارتضاه من إعراب جملة نعم وبئس، إذ المخصوص لديه هو المبتدأ، والخبر يشتمل لديه على الخالفة وضميمتها[4].

وقد أدرك تمام حسان أن (حبذا) لا ترتبط بعنصر الزمان، فيقول: "على الرغم مما نسبه النحاة إلى الخوالف من معنى الزمن الماضي، فجعلوا خوالف المدح والذم

---

١ المساعد على تسهيل الفوائد – ١٤٢/٢.

٢ اللباب ١٨٩/١.

٣ اللغة العربية معناها ومبناها – ص١١٥.

٤ السابق ص١١٦ (بتصرف).

والتعجب على معنى المضي، وقسموا خوالف الإخالة بين المضي والحالية والاستقبال، فإن هذه الخوالف لا ترتبط بمعنى زمني خاص، ولا تتصرف تصرف الأفعال"[١].

ولم يخرج مهدي المخزومي كثيراً عمَّا ذهب إليه القدماء، إذ يرى أن (حبَّذا) " فعل مركب جامد، ليس له إلا استعمال واحد، فقد ألحقت به(ذا)، وصارت معه بمنزلة الكلمة الواحدة، واستعمل استعمال (نعِمَ) في إرادة المدح... ولا حبذا، مسبوقة بأداة نفي، ولذلك يستعمل استعمال (بئْسَ) في إرادة الذم "[٢].

ويبدو أن المخزومي قد اقتفى في هذا الرأي أثر علماء العربية القدماء وسار على منهجهم، ولا جديد فيما يذهب إليه.

أمَّا إبراهيم السامرائي فقد أنكر فيهما الاسمية و الفعلية مخالفاً القدماء، يقول: "ولذلك فقد كثرت أقوالهم في (حبَّذا) ولم يقتربوا من الحقيقة اللغوية"[٣]. ويرفض أن تكون(ذا) فاعلا، فيقول: " أما القول بأن (ذا) فاعل فليس بسديد أيضاً، وذلك أن تركيب (حب) مع (ذا) جعلها كلمة واحدة، ولا يمكن أن تنصرف (حبذا) إلى جملة...ثم إن (حبَّ) لم يتضح أنها أسندت إلى (ذا) فيؤدي هذا الإسناد إلى فائدة ما"[٤]. ويرتضي أن يعدها "لفظة يعرب بها المعربون عن الحالات التي يمدحون فيه شيئاً أو يستحسنونه. فإذا قالوا: (حبَّذا الهواءُ) فلا يعني هذا أن فيها إسناداً من قبل الجملة الاسمية أو الجملة الفعلية، بل إن القائل أراد أن يبدي إعجابه بالهواء مستحسناً طِيبه فأرسل هذه العبارة "[٥].

---

١ اللغة العربية معناها ومبناها — ص ١٨٨.

٢ في النحو العربي نقد وتوجيه — ص١٩٩.

٣ النحو العربي نقد وبناء — ص ١١٩.

٤ الفعل زمانه وأبنيته — ص ٧٩ .

٥ النحو العربي نقد وبناء — ص ١١٩.

ولمّا أدرك السامرائي معنى الجملة في حبذا ولا حبذا، أراد أن يحللها على ضوء المعنى الكامن فيها، فقال:" وكم يكون أقرب إلى الحقيقة الوصفية أن نقول أن (حبذا) كلمة يراد بها المدح، و(الهواءُ) هو الممدوح مرفوع لأنه واقع في حيز جملة المدح "[1]. ويبدو أنه تحليل عام لم يقف السامرائي فيه على تحديد ماهية كل عنصر في الجملة، ولو فعل لارتضينا مذهبه في أسلوب المدح أو الذم: حبَّذا ولا حبَّذا.

أمَّا خليل عمايرة فيذهب فيهما المذهب الذي يرتضيه في نِعْمَ وبِئْسَ، وقد فصَّلنا القول برأيه فيهما، إذ الجملة فيما يرى تخلو من فعل، و(نِعْمَ) لا تزيد على أنها عنصر توكيد[2]، ثم يقول :" وما ينطبق على نِعْمَ ينطبق على بِئْسَ وعلى حبَّذا ولا حبَّذا إلا أن (لا حبذا) قد دخل عليها عنصر تحويل آخر لنقلها من الإثبات إلى النفي أو من المدح إلى الذم"[3].

والذي نراه لا يختلف عمَّا ذهبنا إليه في نِعْمَ وبِئْسَ، إذ هما، حبذا ولا حبذا، أداتا توكيد –مرتضين مذهب خليل عمايرة– لا علاقة لهما بالاسمية أو الفعلية، ولا معنى للإسناد فيهما، إنما جاءت(حبَّذا) لتفيد المدح، و(لا حبَّذا) لتفيد الذم والمبالغة في هذين المعنيين. ولقد كان الخلاف بين النحاة فيهما بين الاسمية أو الفعلية، أكبر دليل على بعدهما عن الاسم والفعل، إذ ما يتسم به الفعل من خصائص يختلف عما يتسم به الاسم، فضلاً عن عدم قبول حبَّذا ولا حبَّذا سمات القسمين وحدودهما معاً. وقد نصَّ بعض النحاة على عدم اتساق (لا حبَّذا) مع الاسمية أو الفعلية، بسبب دخول (لا عليها، يقول السيوطي:"وقال أبو حيان: ودخول (لا) على حبَّذا لا يخلو من إشكال لأنه إن قُدِّر (حبَّ) فعلاً، و(ذا) فاعله، أو حبَّذا كلها فعلاً، فـــ(لا) لا تدخل على

١ السابق.

٢ ينظر: في التحليل اللغوي – ص ٢٧١.

٣ السابق – ص ٢٧٢.

الماضي غير المتصرف، ولا على المتصرف إلا قليلاً. أو كلها اسماً، فإن قدِّر في محل نصب لم يصح، لأنه على العموم نحو: لا رجلَ، وهو هنا مخصوص، أو رفع فكذلك لوجب تكرار(لا) حينئذ "[1]. كما لَمَحَ النحاة القدماء سمات الحرفية في(حبَّذا،ولا حبَّذا) وكادوا يصرحون بذلك لولا افتراض الأصل الذي تحولت عنه الأداتان، واعتماد فكرة الإسناد لتمام الجملة، كما بينا. فهذا سيبويه يقرن حبذا بـــ(لولا)، ولا خلاف في حرفية (لولا) لدى النحاة، يقول سيبويه: "ولكن (ذا) و(حبَّ) بمنزلة كلمة واحدة نحو لولا "[2]. ويقرنها العكبري بالحرف في لزومها معناه، ووقوعها موقعه، فيقول: "لأن حبَّذا صارت كالحرف المثبت لمعنى في غيره، فيكون له صدر الكلام، وهذا هو الأصل"[3].

وعلى هذا، فإن (حبَّذا) كتلة لغوية واحدة، جاءت لتمنح الجملة الأصل معنى توكيد المدح والمبالغة فيه. إذ الاسم المرفوع بعدها طرف إسناد، فهو خبر لمبتدأ محذوف دلَّ النسياق عليه، تقديره في(حبَّذا زيدٌ): هو أو الممدوح زيدُ، فالتركيب الجملي على هذا التحليل، يتمثل في :[4]

حبَّـــــــذا	+ (Ø	+ زيـــــــدُ)=
↓	↓	↓
أداة توكيد لغرض المبالغة في المدح	+مسند إليه (مبتدأ)، محذوف لدلالة السياق عليه	+ مسند (خبر)مرفوع) =

١ الهمع ٥/٥١.

٢ الكتاب –٢/١٨٠.

٣ اللباب في علل الإعراب والبناء ١/١٨٨.

٤ استعرنا رموز خليل عمايرة في تحليل التراكيب، كما ارتضينا منهجه في معالجة أسلوب المدح والذم على النحو الذي طبقنا. ينظر: في التحليل اللغوي – ص٢٧١.

= جملة اسمية مؤكدة لغرض المدح مع (حبذا) أو الذم مع (لا حبذا) المبالغ فيهما. ولا يجوز فيها الفصل بين أجزائها ولا تقديم أحد أجزائها على الآخر، وقد أدت معنى تاماً يفصح عنه المتكلم مدحاً أو ذماً، فجرت في تركيبها مجرى الأمثال[1]، أو هي من التعبيرات المسكوكة على حد تعبير بعض علماء اللغة المحدثين[2].

أمَّا (لا حبَّذا) فهي أداة جاءت لأداء معنى (بِئْسَ) أي الذم والمبالغة فيه، وهي مركبة من (لا) التي تنفي مضمون(حبَّذا) التي هي أصلاً للمبالغة في المدح ملحقة بِنعْمَ. فاستخدمت ككلمة واحدة تنفي المدح أو بعبارة أخرى تؤدي معنى الذم المبالغ فيه. مثلهما في هذا، حبذا ولا حبذا، مثل (نَعَمْ) التي تستخدم تعبيراً عن الإيجاب، و(لا) التي تكون لنفي هذا الإيجاب، فتنقلب الأداة كلها بذلك إلى الذم بعد أن كانت للمدح.

١ ينظر: الكتاب ٢/١٨٥، الأنباري - أسرار العربية ص١٠٨، ابن عصفور- شرح الجمل١/٦٠٩.

٢ تمام حسان، وخليل عمايره. تنظر آراؤهما في: الفصل الثالث من هذا الباب.

الباب الثاني
أسلـــوب التعجُّـــب
الفصـل الأول

أسلوب التعجب القياسي، وآراء النحاة فيه

أولاً: صيغتا التعجب القياسيتان بين الاسمية والفعلية عند النحاة:

لعل من المفيد قبل أن نبدأ دراسة هذا الأسلوب، أن نقدم له تعريفاً لغوياً كما جاء عند أصحاب المعاجم واللغة. يقول ابن منظور: "والتعجب أن ترى الشيء يعجبك، تظن أنك لم ترَ مثله. وقولهم: لله زيدٌ! كأنه جاء به الله من أمر عجيب، وكذلك قولهم: لله درُّه! أي جاء الله بدرِّه من أمر عجيب لكثرته"[1]. ويعرفه الجرجاني بأنه "انفعال النفس عمَّا خفي سببه"[2]. ويكاد يتفق بعض النحاة العرب في تعريف التعجب مع مضمون ما ذهب إليه أرباب المعاجم، فيقول ابن عصفور مفصّلاً تعريفه: "هو استعظام زيادة في وصف الفاعل، خفي سببها، وخرج بها المتعجب منه عن نظائره، أو قلْ نظيره"[3]، ثم قال : "وقولنا زيادة؛ لأن التعجب لا يجوز إلا مما يزيد و ينقص. فأما الخِلق الثابتة فلا يجوز التعجب منها إلا ما شذ. وقولنا: وخرج بها المتعجب منه عن نظائره أو قل نظيره؛ لأنه لا يجوز التعجب إلا مما كان من الصفات قد يزيد زيادة لا يمكن أن يكون لها نظير، وإن وجد فقليل"[4].

---

١ لسان العرب — ابن منظور – المكتبة التجارية، الشامية: مكة المكرمة — ط (١) ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م – مادة (عجب).

٢ التعريفات – الجرجاني– ص ٣٣.

٣ شرح جمل الزجاجي – ابن عصفور – ٥٧٦/١، وينظر: شرح الرضي على الكافية – ٢٢٨/٤، واللباب في علل الإعراب والبناء ١٩٦/١، والتبصرة والتذكرة ٢٦٥/١، و شرح المفصل ١٤٢/٧.

٤ شرح جمل الزجاجي– ابن عصفور – ٥٧٦/١.

والحقيقة أن التعجب لا يقتصر على الإعجاب فقط بل يشمل ما يذهب إليه علماء اللغة الغربيون المعاصرون بالتعجب وهو: الاستغراب Astonishment والدهشة Surprise والإعجاب Admiration. وهذا ما نجده ماثلاً بقوة في تعريف ابن يعيش: "اعلم أن التعجب معنى يحصل عند المتعجِب عند مشاهدة ما يجهل سببه ويقل في العادة وجود مثله، وذلك المعنى كالدهشة والحيرة، مثال ذلك أنا لو رأينا طائراً يطير لم نتعجب منه لجري العادة بذلك، ولو طار غير ذي جناح لوقع التعجب منه؛ لأنه خرج عن العادة وخفي سبب الطيران ولهذا المعنى لا يصح التعجب من القديم سبحانه لأنه عالِمٌ لا يخفى عليه شيء"[١].

ويأتي التعجب على أساليب ومعان عديدة، فهناك تعجب يؤدَّى بالتسبيح[٢]، كما في قوله تعالى: ﴿سُبْحَانَهُ إذا قَضَى أمْراً فإنَّمَا يَقُول لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾[٣].وقوله تعالى: ﴿سُبْحَانَ الذي سخَّرِ لَنَا هذا﴾[٤]. وهناك تعجب يؤدى بالاستفهام[٥]، نحو: ﴿كَيْفَ تَكْفُرونَ بِالله﴾[٦]، وقوله تعالى: ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾[٧]، وقوله: ﴿الحاقَّةُ ما الحاقَةُ﴾[٨]. وتعجب بالقَسَم، فتقول: "تاللهِ رجُلاً، وسُبْحانَ الله رجلاً "[٩]، "وبعض العرب يقول في هذا المعنى: للهِ، فيجيء باللام، ولا تجيء إلا أن يكون فيها معنى التعجب"[١٠]،

---

١ شرح المفصل – ١٤٢/٧.
٢ ينظر: الكليات – أبو البقاء الكفوي – دار الكتاب الإسلامي: القاهرة ط (٢) ١٤١٣هـ، ١٩٩٢م – ٧٨/٢.
٣ مريم: ٣٥.
٤ الزخرف: ١٣.
٥ ينظر: همع الهوامع – ٦٤/٥.
٦ البقرة: ٢٨.
٧ النبأ: ١.
٨ الحاقة: ١ ، ٢.
٩ الكتاب: ٢٩٣/٢.
١٠ الكتاب: ٤٩٧/٣.

وغيرها كثير مما يسمى بالتعجب السماعي[1]. إلا أن الذي يهمنا في هذه الدراسة، مـــا بُوِّب له في كتب النحو العربي تحت قسم التعجب القياسي، وله صيغتان همـــا: (مـــا أفْعَلَه) و(أفْعِلْ به)، وتسميان صيغتَي التعجب القياسي.

انقسم النحاة العرب في صيغة التعجب القياسي (ما أفْعَلَ) إلى قسمين؛ أحدهما يذهب إلى أنها من الأسماء وهو مذهب جمهور الكوفيين، والآخر يقول بفعليتها وهـــو رأي جمهور البصريين والكسائي من الكوفيين.

واحتج الكوفيون لما يذهبون إليه بحجج نوجز أهمها، كما يأتي:[2]

١. الدليل على أن كلمة التعجب (أفْعَلَ) اسم أنها جامدة لا تتصرف، ولو كانت فعلاً لوجب أن تتصرف؛ لأن التصرف من خصائص الأفعال. وقد اعترض البصريون على حجة الكوفيين هذه، فذهبوا إلى أن عدم التصرف لا يدل على اسمية الكلمة، فقد اجتمع القول على فعلية(ليس وعسى) وهما مع هذا لا يتصرفان. وإنما لم يتصرف فعل التعجب لأمرين:

أحدهما؛ أنهم لمّا لم يضعوا للتعجب حرفاً يدل عليه جعلوا له صيغة لا تختلف، لتكون أمارة للمعنى الذي أرادوه، وأنه مضمن معنى ليس في أصله.

---

١ ينظر: شرح التصريح ٨٦/٢، همع الهوامع – ٥/٥٥، ٥٦، حاشية الصبان ١٧/٣.

٢ ينظر: الجمل في النحو – الخليل – تحقيق: فخر الدين قباوة – ط (٥)١٤١٦هـ، ١٩٩٥م – ص٧٨، الأصول في النحو ١/١٠٠ – ١٠١، الإنصاف في مسائل الخلاف ١٢٦/١، أسرار العربية ص ١١٣، اللباب في علل الإعراب والبناء ١٩٧/١-١٩٨-١٩٩، شرح المفصل ١٤٣/٧، التبصرة والتذكرة ٢٧١/١، شرح الجمل – ابن عصفور١/ ٥٨٣ – ٥٨٤، شرح التسهيل ٣١/٣، شرح الرضي على الكافية ٢٣٠/٤، البسيط في شرح الجمل ١٨٠/١، ائتلاف النصرة-ص ١١٨، شرح التصريح ٨٨/٢،٨٧، الهمع ٥٤/٥،٥٥، الأشباه والنظائر- السيوطي- مراجعة: فايز ترحيني- دار الكتاب العربي: بيروت – ط. (٣) ١٤١٧هـ، ١٩٩٦م – ١٦٠/٤،١٣٣.

والثاني: أن المضارع يحتمل زمانيين: الحال والاستقبال، والتعجب إنما يكون مما هو موجود مشاهد، وقد يتعجب من الماضي، ولا يكون التعجب مما لم يكن، فكرهوا أن يستعملوا لفظاً يحتمل الاستقبال، لئلا يصير اليقين شكاً.

٢. أنه يدخلها التصغير، والتصغير من خصائص الأسماء.

وقد رد البصريون معترضين عليهم بأربعة أوجه:[١]

أحدها: أن التصغير في هذا الفعل ليس على حد التصغير في الأسماء، فان التصغير على اختلاف ضروبه: من التصغير والتقليل والتعطف والتمدح يتناول الاسم لفظاً ومعنى، أما التصغير الذي يلحق فعل التعجب فإنما يتناوله لفظاً لا معنى.

الثاني: إنما دخله التصغير حملاً على باب (أفْعَل) الذي للمفاضلة، لاشتراك اللفظين في التفضيل والمبالغة.

الثالث: إنما دخله التصغير لأنه أُلزم طريقة واحدة، فأشبه بذلك الأسماء، فدخله بعض أحكامها، وحمل الشيء على الشيء في بعض أحكامه لا يخرجه عن أصله.

الرابع: أن هذا الفعل أشبه الاسم في جموده.

٣. أن عينها تصح نحو "ما أقومه وما أبيعه" كما تصح العين في الاسم نحو "هذا أقوم منك، وأبيع منك" ولو أنها فعل لوجب أن تعل عينها بقلبها ألفا. وقد اعترض البصريون فقالوا: التصحيح حصل له من حيث حصل له التصغير، وذلك بحمله على باب أفْعَل الذي للمفاضلة، فصحح كما صحح من حيث أنه غلب عليه شبه الأسماء

١ ينظر: الإنصاف ١٢٦/١، الأصول: ١٠٠/١، البسيط في شرح الجمل ١٨٠/١، شرح التسهيل ٤٠/٣، التبصرة والتذكرة ٢٧٢/١، الأشباه والنظائر ١٦٠/٢.

بأن ألزم طريقة واحدة، والشبه الغالب على الشيء لا يخرجه عن أصله. كما احتجوا بأن هناك من الأفعال ما هو كذلك، كقوله تعالى:﴿اسْتَحْوَذَ عليْهِمُ الشَّيْطَانُ﴾[1].

٤. الدليل أنها ليست بفعل وأن التقدير فيها ليس(شيءٌ أحسنَ زيداً)، قولهم:(ما أعظَمَ اللهَ) إذ يكون التقدير: شيٌ أعظمَ اللهَ، والله تعالى عظيم لا بجعل جاعل.

أمَّا رد البصريين فموجزه: أن معناه، إنما هو: أعظم اللهَ؛ أي وصفه بالعظمة لا أن هناك شيئا صيَّره عظيماً.

٥. لا تلحقها الضمائر، ولا تاء التأنيث. وقد رد البصريون محتجين بأنه إنما كان كذلك لأن فيه ضمير(ما)، وهي مفردة بكل حال. وكذلك امتناع تاء التأنيث لأن (ما) مذكر.

أما البصريون فقد ذهبوا إلى فعليتها مستدلين بالأدلة الآتية:[2]

١. دخول نون الوقاية عليها إذا وصلت بالياء نحو(ما أحسنني) ونون الوقاية تدخل على الفعل وليس على الاسم. وقد نص الصيمري على فعليتها؛ وذلك لأن ضمير المنصوب يتصل بها في قولك: ما أَحْسَنَنِي. إذا رددته إلى نفسك[3].وقد رد الكوفيون بأن دخول نون الوقاية على الكلمة ليس دليل فعلية، إذ قد تدخل على الاسم نحو (قدني وقطني). فاحتج عليهم البصريون بأن (قدني، وقطني) من الشذوذ الذي لا يعوَّل عليه، وإنما حسُن دخول هذه النون على قد وقط لأنك تقول: " قدك

---

١ المجادلة: ١٩.

٢ ينظر: الأصول في النحو١/١٠١، الإنصاف في مسائل الخلاف ١/١٢٦، أسرار العربية ص١١٣، اللباب في علل الإعراب والبناء ١/١٩٧-١٩٨-١٩٩، شرح المفصل ٧/١٤٣، شرح التسهيل ٣/٣١، شرح الرضي على الكافية ٤/٢٣٠، ارتشاف الضرب ٣/٣٧، شرح التصريح ٢/ ٨٧-٨٨، همع الهوامع ٥/٥٤-٥٥، الأشباه والنظائر ٤/١٣٣ - ١٦٠.

٣ ينظر: التبصرة و التذكرة – ١/٢٧١.

من كذا، وقطك من كذا " أي اكتفِ به، فتأمر بهما كما تأمر بالفعل، فكذلك حسن دخول هذه النون عليهما.

٢. ودليل فعليتها أنها تنصب المعارف والنكرات، وأفْعَل إذا كانت اسماً لا تنصب إلا النكرات خاصة على التمييز. فرد الكوفيون عليهم بعدد من الشواهد النحوية التي جاء فيها التمييز معرفة منصوبا بأفْعَل التفضيلية، يقول الحارث بن ظالم:[1]

فما قومي بثعلبَةَ بن بكْرٍ ... ولا بِفزَارةَ الشُّعْرِ الرِّقابا

فنصب الرقابا بالشعر وهو جمع أشْعر.

وقال الآخر:[2]

ونأخذُ بعْدَه بِذِنابِ عيْشٍ ... أجبَّ الظهْرَ ليسَ لهُ سَنَامُ

إلا أن البصريين ردوا عليهم استدلالهم بهذه الأبيات، قائلين: إن هذه الأبيات وإن صحت روايتها فإنها من باب (الحسن الوجهَ) تشبيهاً بالضارب الرجلَ، وقد ذهب بعض البصريين إلى زيادة الألف واللام فيه، فلما كان في تقدير التنكير جاز نصبه على التمييز.

٣. أن آخرها مفتوح، وهذه علامة الفعل الماضي، ولو كانت اسماً لما كان لبنائها على الفتح وجه، ولكانت مرفوعة لكونها خبراً لـ(ما). كما ذهبوا إلى إن (أفْعَلَ) هذه تنصب المتعجَّب منه على أنه مفعول به، ولا تجوز إضافته إليه على الفتح أبداً، ولو كان اسماً لأعرب.

---

١ الإنصاف في مسائل الخلاف – ١/١٣٣، ١٣٤.

٢ المصدر السابق.

إلا أن الكوفيين يرون أن فتح آخره على أن التعجب أصله الاستفهام، ففتحوا آخر أفْعَلَ في التعجب ونصبوا زيداً فرقاً بين الاستفهام والتعجب. ومن وجه آخر فانه فُتِح لأنه مبني لتضمنه معنى حرف التعجب؛ لأن التعجب كان يجب أن يكون له حرف كغيره، إلا أنهم لم ينطقوا بحرف التعجب وضمّنوا معناه فاستحق البناء. إلا أن البصريين قد ردوا اعتراضهم هذا، فذهبوا إلى أن التفريق بين المعاني لا توجب إزالة الإعراب عن وجهه في موضعٍ ما، والتعجب إخبار يحتمل الصدق والكذب، والاستفهام لا يحتمل الصدق والكذب، فلا يصح أن يكون أصلاً له.

أمّا الصيغة الثانية للتعجب (أفْعِلْ) فقد أجمع النحاة على فعليتها لأنها: "على صيغة لا تكون إلا للفعل"[1]. أما عن اسميتها فقد أورد السيوطي وأبو حيان رأيا لابن الأنباري يذهب فيه إلى اسمية (أفْعِلْ)، يقول السيوطي: "زعم ابن الانباري(الثانية) أي: أفْعِلْ به اسماً لكونه لا تلحقه الضمائر"[2]. وأورد ابن أم قاسم المرادي عنه ما يؤيد ذلك فقال: "وفي كلام ابن الانباري ما يدل على اسمية. قال: وأحسنَ لا يثنّى ولا يجمع ولا يؤنّث لأنه اسم"[3]. ويبدو أن هذا الرأي المنقول عن الأنباري فيه شك، ولاسيما أن الأنباري نفسه قد صرح بفعلية (أفعِلْ) في إنصافه[4].

هذه أبرز آراء النحاة العرب من البصريين والكوفيين في صيغة التعجب القياسية، وقد فصلنا آراء كل فريق منهما وحججه في اسمية أو فعلية كلمة التعجب(أفْعَلَ)، لنتمكن من مناقشة هذه الآراء ومحاورتها ورد بعضها واعتماد قسم منها في بناء.ما نراه:

---

١ شرح التصريح ٢ /٨٨ .

٢ همع الهوامع–٥/٥٥، وينظر :ارتشاف الضرب ٣/٣٤.

٣ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك –المرادي– تحقيق:عبد الرحمن علي سليمان– مكتبة الكليات الأزهرية : القاهرة– ط.(١)١٣٩٦هـ،١٩٧٦م– ٣/٦٣.

٤. الإنصاف في مسائل الخلاف– ١/١٤٦.

ولعل ما قاله البصريون يحتاج إلى مناقشة في النقاط الآتية:

أولاً: نحاول في هذا البند أن نطبق المعيار الذي حدده النحاة وارتضوه حداً لكل من الاسم أو الفعل أو الحرف، استناداً إلى ما ذهب إليه سيبويه وتبعه فيه العلماء إلى يومنا هذا.

نعلم أن الفعل - كما أوردنا تعريفه سابقاً لدى سيبويه والسيرافي وغيرهما[1] - ما دل على حدث وزمن. وقد ذكر ابن مالك خصائص الفعل فقال : [2]

بتا فعَلْتَ واتَــتْ، ويــا افعَلــي ونــون اقــبلنَّ فعْــل ينجلــي

وقد زعم نحاة البصرة أن كلمة التعجب فعل في الزمن الماضي، وهو قول لا يتفق مع الحد الذي وضعه النحاة العرب للفعل، استناداً إلى ما نصَّ عليه فريق منهم، يقول ابن أبي الربيع:" وأما فعل التعجب فقد أجرته العرب مجرى الاسم في تصغيره وتصحيحه، وليس فيه دلالة على الزمن الماضي"[3]، "ولا حدث فيه أصلاً"[4]. وهذا ما يُعرف به الفعل عن سائر الكلم.

وقد ذهب جماعة من النحاة، فيما رواه البطليوسي[5]، إلى أن الفعل ما حسُنت فيه تاء التأنيث. ومن المعلوم أن هذه التاء لا تدخل على كلمة التعجب، ولما كانت التاء من العلامات الشكلية التي تدل على فعلية الكلمة ولم يكن منها شيء في صيغتي التعجب، فإن ذلك مسوغ لإخراج أفعال التعجب من طائفة الأفعال.

---

١ ينظر الفصل الأول من الباب الأول من هذا البحث.

٢ شرح ألفية ابن مالك – أبو عبد الله بن الناظم– ص٢٥.

٣ البسيط في شرح الجمل - ٥٨٠/١.

٤ حاشية الصبان ٢١/٣.

٥ إصلاح الخلل - ص٢١.

كما أننا إذا عرضنا كلمة التعجب على بقية خصائص الأفعال، فإننا لا نجدها تقبل تاء الفاعل ولا نون النسوة، ولا ياء المخاطبة، ولا تدخل عليها أدوات النصب أو الجزم. ولمّا لم تكن هذه الكلمة تقبل خصائص الفعل ولا حدّه، فإن إدراجها في الفعلية تصنيف يحتاج إلى دراسة.

ثانياً: نعلم أن التصرف إلى المضارع، والأمر، واسم الفاعل، من خصائص الأفعال. يقول النحاس:" الفعل ما دل على المصدر وحسُن فيه الجزم والتصرف مثل: قام ويقوم وقعد ويقعد وما أشبه ذلك"[1]. وكلمة التعجب(أفْعَل، أو أفْعِلْ) لا تتصرف على النحو الذي ارتضاه النحاس وغيره للفعل، فلا يأتي منها فعل مضارع ولا أمر ولا مصدر ...الخ، يقول ابن يعيش: "و أما أفْعَل في التعجب ففعل ماضٍ غير متصرف لا يستعمل إلا بلفظ الماضي، ولا يكون منه مضارع ولا أمر ولا اسم فاعل، فلا تقول في: ما أحسَنَ زيداً، ما يُحسِنُ زيداً، ولا نحوه من أنواع التصرف"[2]. ويقول أبو حيان: "ولا تتصرف هذه الصيغ، لا تستعمل من (ما أفعَله) مضارع ولا أمر، ولا من(أفْعِلْ به) ماض ولا مضارع"[3]. وقد نبّه سيبويه من قبل إلى هذا الأمر، فقال: "ولا تقول فيه: ما يُحْسِنُ، ولا شيئاً مما يكون في الأفعال سوى هذا"[4]. ويقول عن كلمتي التعجب: "هذا باب ما يعمل عمل الفعل و لم يجرِ مجرى الفعل و لم يتمكن تمكنه"[5]. ويتضح من قول سيبويه هذا، أمران:

أولاً: أن صيغتي التعجب غير متصرفتين، والأفعال متصرفة، فهما بهذا على خلاف الأفعال.

---

١ التفاحة في النحو– ص١٤.

٢ شرح المفصل – ١٤٣/٧، وينظر: الأصول في النحو ٩٨/١، وشرح التسهيل ٤٠/٣.

٣ ارتشاف الضرب – ٣٧/٣، وينظر: شرح التصريح ٩٠/٢.

٤ الكتاب –٧٣/١. وينظر: حاشية الصبان ٢١/٣، وكتاب الجمل في النحو– أبو القاسم الزجاجي –ص٩٩.

٥ الكتاب –٧٢/١.

ثانياً: أن سيبويه لم يصرح بفعليتهما، إنما أراد أهما يجريان مجرى الفعل من حيث العمل؛ وذلك لتسويغ حركة (الفتحة) على الاسم المنصوب بعد صيغة التعجب (ما أفْعَلَ)، على ضوء نظرية العامل وما يقتضيه النحو التعليمي. ومن ثم فإن ما يجري مجرى الفعل ليس بالضرورة أن يكون فعلاً، إذ لا خلاف في أن اسم الفاعل واسم المفعول وغيرهما يعملان عمل الفعل وهي غير أفعال عند جمهور البصريين.

ولمّا كان التصرف مما يختص به الفعل، ولا تصرف في كلمة التعجب، أخذ جمهرة من البصريين يعللون عدم تصرفها، فذهب المبرد إلى أن التعجب معنى من المعاني، والمعاني لا تتصرف، والأفعال متصرفة، يقول: "وكل ما لزمه شيء على معنى لم يتصرف، لأنه إن تصرف بطل ذلك المعنى، وصار بمترلة الأفعال التي تجري على أصولها، ولم يدخلها من المعنى أكثر من ذلك"[١]. وقال ابن السراج: "وإنما لزم فعل التعجب لفظاً واحداً ولم يتصرف ليدل على التعجب"[٢]. وقال الصيمري: "إنما لم يتصرف؛ لأنه تضمن ما ليس له في الأصل، إذ أصله الخبر دون التعجب، وهو(حسُن زيدٌ جداً) فلما نقل عن الخبر(المحض) إلى التعجب أُلزم لفظاً واحداً ولم يصرَّف"[٣].

ولما كانت صيغتا التعجب تلتزمان صورة واحدة لا تتغيران عنها، أخذ النحـــاة يبحثون لهما عن أصلٍ تحولتا عنه، فذهبوا إلى أن الأصل في صيغة التعجب الأولى (مـــا أفعَلَ)، في نحو: ما أحسَن زيداً؛ حَسُنَ زيدٌ، يقول ابن السراج: "ثم نقلناه [من] (فعُل) فقلنا: شيء أحْسَنَ زيداً"[٤]. ويقول ابن يعيش: "فان قيل: ولِمَ اختص هذا الفعل ببنـــاء أفْعَلَ ؟ فالجواب: لأنه منقول من الفعل الثلاثي للتعدية فهو بمترلة ذَهَبَ و أذْهَبْته، فإذا

---

١ المقتضب -٤/١٧٥.

٢ الأصول في النحو -١/٩٩،٩٨.

٣ التبصرة والتذكرة -١/٢٧٢.

٤ الأصول في النحو - ١/٩٩.

قلت: ما أحْسَنَ زيداً، فأصله: حَسُنَ زيدٌ، فأردت الإخبار بأن شيئاً جعله حسناً فنقلته بالهمزة"[1].

كما أخذ النحاة يبحثون عن أصل لصيغة التعجب الأخرى (أفْعِلْ بـــ)، يقول ابن أبي الربيع: "من إصلاحهم اللفظ قولهم: أحْسِن بزيد، والأصل: أحْسَنَ زيدٌ، ثم لّما أرادوا التعجب غيَّروا اللفظ إلى أفْعِل، فصار: أحْسِنْ زيدٌ، فكرهوا اللفظ فادخلوا الباء ليزول ذلك القبح، فصار: أحْسِنْ بزيدٍ"[2]. ويقول الصبان: "فأصل أحْسِنْ بزيد، أحْسَنَ زيدٌ؛ أي: صار ذا حُسْن، فهمزته للصيرورة (قوله ثم غُيِّرت الصيغة) أي عند نقلها إلى إنشاء التعجب ليوافق اللفظ في التغير تغيير المعنى من الإخبار إلى الإنشاء، هذا ما ظهر لي"[3].

وبإنعام النظر في مجمل هذه الأقوال، نجد أن النحاة كأنهم قد وضعوا لصيغة التعجب (أفْعَلَ أو أفْعِل) أصلاً افتراضياً وهو الفعلية، تؤدي الجملة فيه معنى الخبرية، ثم تحول المعنى من خبري إلى إنشائي، فجمدت معه ولم تتصرف لأنها التزمت المعنى الجديد. ولعل القول بالأصل الافتراضي هذا ناجم عن الأخذ بالمنهج التعليمي في النحو الذي سار عليه النحاة العرب في تقسيم الجملة وفقاً لفكرة الإسناد، التي يرون أنها تعد ركناً رئيساً لابد منه في تكوين الجملة، ولا إسناد إلا في اسم أو فعل. وعليه، بحثوا عن أصل لـــ(أفْعَلَ أو أفْعِل) في التعجب، كما بينا.

والذي نراه أن القول بهذا الأصل قولٌ لا دليل عليه، إنما هو أصل مفترض، إذ لم يرد فيما جاء عن العرب التعبير عن التعجب مع المبالغة فيه في جملة الأصل المقدر؛ أي: حَسُن زيدٌ، ويقصدون بها معنى ما أحْسَنَ زيداً، ولا أحْسِن زيدٌ بمعنى أحْسِن بزيد،

---

١ شرح المفصل ١٤٣/٧.

٢ البسيط في شرح الجمل - ٧٤٤/٢.

٣ حاشية الصبان ١٨/٣-١٩ وينظر: همع الهوامع - ٥٨/٥.

ولعل هذا ما دعا أحد النحاة عند تقدير الأصل أن يقول: "هذا ما ظهر لي"[1]، وليس بالضرورة أن ما يظهر له هو الواقع الفعلي للاستعمال اللغوي، وانما هو تعبير عن إحساس، وليس الإحساس من الأمور التي تحكمها القوانين والقواعد.

ثالثاً: إن المشابهة الصرفية لكا " التعجب(افْعَلَ) بالفعل الماضي، و(افْعِلْ) بالأمر، كانت أحدى القرائن التي اعتمد عليها جمهرة البصريين.في الحكم على فعليتهما. ولعل فيما نص عليه سيبويه ما يؤيد ذلك، يقول سيبويه: " وإنما دعاهم إلى ذلك أن هذا البناء داخل في الفعل. ألا ترى قلته في الأسماء وكثرته في الصفة لمضارعتها الفعل. فلما كان مضارعاً للفعل موافقاً له في البناء كُرِه فيه ما لا يكون في فعله أبداً "[2]. وعلى هذا، نرى أن التماثل في الصيغ لا يصلح لتعميم الحكم، إذ نجد أن اسم التفضيل جاء على وزن افْعَلَ ولا خلاف في إسميته، وهي حجة الكوفيين كما بينا.

وقد كان النحاة يدركون بُعْد معنى (ما افْعَلَ) عن معنى الفعل الماضي الموضوع له أصلاً، وبُعْد (افْعِلْ)عن معنى فعل الأمر، معللين وجودهما على هاتين الصيغتين، لغاية إنشاء التعجب، يقول الرضي: "وإنما لم يصرَّف على هذا القول، افْعِلْ، وإن خوطب به مثنى أو مجموع أو مؤنث، فلم يُقَل: أحسنا، أحسنوا، أحسني، أحسِنْ، لما ذكرنا من علة كون فعل التعجب غير متصرف، وسهل ذلك انمحاء معنى الأمر فيه كما انمحى في: ما افْعَلَ، معنى الجعل، وصار معنى افْعِلْ به كمعنى ما افْعَلَ، وهو محض إنشاء التعجب."[3].

---

١ حاشية الصبان ١٩/٣.

٢ الكتاب ٩٨/٤.

٣ شرح الرضي على الكافية - ٢٣٥/٤.

وقد تساءل أحدهم عن سبب استخدام صيغة الأمر في التعجب وليس بأمر حقيقة، فقال مجيباً " إنما فعلوا ذلك لضرب من المبالغة في المدح"[1]. وتساءل آخر فقال:" فان قيل: فلأي شيء جاء فاعله مظهراً وهو أمر؟ فالجواب: إنه إنما جاء ذلك لأنه ليس بأمر صحيح، ألا ترى أن معناه التعجب"[2]. وقد صرّح ابن يعيش بأن استخدام صيغة الأمر في (افْعِلْ) لا تدل على أنه فعل أمر، ويعلل ذلك قائلاً: " فان قيل: فما وجه استعمال التعجب على لفظ الأمر وإدخال الباء معه؟ قيل: أرادوا بذلك التوسع في العبارة والمبالغة في المعنى. أما التوسع فظاهر لأن تأدية المعنى بلفظين أوسع من قصره على لفظ واحد، وأما دخول الباء فلما ذكرناه من إرادة الدلالة على التعجب إذ لو أريد الأمر لكان كسائر الأفعال، ويتعدى بما تتعدى تلك الأفعال فكنت تقول في: أحْسِن بزيد؛ أحْسِنْ إلى زيد، لأنك تقول: أحسنتُ إلى زيدٍ ولا تقول: أحسنتُ بزيدٍ"[3]. ويصرح السيوطي بأن أَفْعِلْ في باب التعجب ليس أمراً، يقول: "وإن كان لفظه لفظ الأمر للمبالغة، وليس بأمر حقيقة"[4]. ويقول الأزهري في هذا الصدد: "وليس أَفْعِلْ أمراً من أَفْعَلَ لاختلاف مدلولي الهمزة عند الجمهور لأنها في التعجب للصيرورة وفي غيره للنقل"[5].

ويبدو واضحاً من النصوص التي نقلنا، أن علماء العربية قد تنبهوا إلى الاختلاف الدلالي بين فعل الأمر وصيغة التعجب (أفعِلْ بــ)[6]، وأن التماثل بينهما لا يتجاوز الشكل والاتساق في الرسم الإملائي. وفي هذا ما يؤيد ما نذهب إليه في أن صيغة

---

١ أسرار العربية – ص ١٢٢ – ١٢٣.

٢ شرح جمل الزجاجي – ابن عصفور – ٥٨٨/١.

٣ شرح المفصل – ١٤٨/٧.

٤ همع الهوامع ٥٧/٥.

٥ شرح التصريح ٩٠/٢.

٦ دار خلاف بين النحاة في صيغة التعجب(أفْعِلْ بــ)، سنبينه في موضعه من هذا الباب.

التعجب (أفعِلْ بـــ) ليست منقولة عن فعل الأمر، فضلاً عن أنها لا تقبل خصائص الأفعال ولا ينطبق عليها حد الفعل، كما بينا.

رابعاً: لقد دافع البصريون عن فعلية صيغتي التعجب (افْعَلَ أو افْعِلْ بـــ) مع عدم تصرفهما، بأن (ليس وعسى) غير متصرفتين و لم يخرجهما ذلك عن كونهما من الأفعال، وقد بينا حجتهم، يقول الأزهري: "(فالأول) وهو ما افْعَلَه نظير تَبَارَكَ وعَسَى وليسَ في الجمود وفي ملازمة المضي. (والثاني) وهو افْعِلْ به نظير هَبْ بمعنى اعتقد وتعلم بمعنى اعْلَم في الجمود وملازمة صيغة الأمر"[١]. نقول إن إجماع البصريين على فعلية ليس وعسى أمر فيه نظر، إذ نجد أن بعض النحاة من أصحاب النزعة البصرية قد قالوا بحرفيه (ليس وعسى) ومنهم ابن السراج وأبو علي الفارسي، يقول السيوطي: "وذهب ابن السراج إلى حرفية عسى وليس، مستنداً إلى عدم تصرفهما. ووافقه في الأولى ثعلب، وفي الثانية الفارسي وابن شقير"[٢].

خامساً: أجاز النحاة الفصل بين (ما) و(افْعَلَ) بـــ(كان) وعدوها زائدة، والزيادة في المبنى، كما نعلم، تؤدي إلى زيادة في المعنى، ولا معنى في (كان) غير دلاله الزمن الماضي، ودخولها في تركيب التعجب يصرف المعنى إلى الماضي؛ إذ إن التعجب يكون مما هو مشاهد ماثل أمام المتكلم، ولا دلالة في هذا على زمن ماض، ومن ثم فإن القول بأن صيغة التعجب (ما أفْعَلَ) فعل ماض يتناقض مع ورود بعض الجمل التعجبية مفصولة بـــ(كان)؛ إذ إن (كان)، كما نعلم، فعل في زمن ماض، وليس من المألوف في العربية أن يدخل فعل ماض على فعل ماض ليجعله يفيد معنى الماضي. ولعل ما نصّ عليه كثير من النحاة العرب من خلو فعل التعجب من دلالة الزمن الماضي يؤيد ذلك.

---

١ شرح التصريح ٩٠/٢.

٢ همع الهوامع ٢٧/١.

يقول سيبويه: "وتقول: ما كان أحْسَنَ زيداً، فتذكر كان لتدل أنه فيما مضى"[1]. ويقول ابن مالك: "ولمّا كان فعل التعجب مسلوب الدلالة على المضي، وكان التعجب منه صالحاً للمضي أجازوا زيادة (كان) إشعاراً بذلك عند قصده نحو: ما كان أحْسَنَ زيداً"[2]. ويقول أبو حيان: "وافْعَلَ مسلوب الدلالة على المضي وزمانه حال، وما حكاه ابن بابشاذ[3] وابن الدهان[4] عن المبرد، فإذا أردت الماضي المنقطع قلت: ما كان أحسَنَ زيداً "[5]. أما إذا أردت الدلالة في التعجب بالاستقبال "جيء بيكون"[6].

ولا نجد أن النحاة العرب قد اجمعوا على تحديد زمنٍ ما لكلمة التعجب "فمنهم من ذهب إلى أنه بمعنى الحال، واستدلوا بأنك لا تقول: ما أحسن زيداً، إلا وهو في الحال حسن ... ومنهم من ذهب إلى أنه بمعنى المضي، إبقاء للصيغة على بابها"[7]. ومنهم من علّل إخراجها عن معنى الحال فقال: "لأن فعل الحال لا يتكامل حتى ينتهي"[8]. ومنهم من أخرجها عن الدلالة على المستقبل: "إذ المستقبل معدوم"[9]. ومنهم من عدها ماضياً دون دلاله على الحال أو المستقبل فقال: "لأن التعجب إنما يكون مما وقع وثبت ليس مما يمكن أن يكون ويمكن أن لا يكون"[10]. ولعل أكثر النصوص

---

١ الكتاب –١/٧٣.

٢ شرح التسهيل – ٣/٤٢.

٣ هو طاهر بن أحمد بن باب شاذ، من تصانيفه: شرح جمل الزجاجي، المحتسب في النحو، شرح النخبة. ينظر: بغية الوعاة – ٢/١٧.

٤ هو سعيد بن المبارك بن علي بن عبد الله الإمام. ينظر: بغية الوعاة – ١/٥٨٧.

٥ ارتشاف الضرب ٣/٣٨، وينظر: التبصرة والتذكرة ١/٢٦٩، و شرح المفصل – ٧/١٥٠، و شرح الرضي على الكافية ٤/٢٣٣.

٦ حاشية الصبان ٣/٢٥.

٧ شرح جمل الزجاجي– ابن عصفور– ١/٥٨٤.

٨ اللباب في علل البناء والإعراب ١/١٩٩.

٩ اللباب في علل البناء والإعراب ١/١٩٩.

١٠ الأصول في النحو ١/٩٩.

إيضاحاً لاختلاف النحاة في تصوّر زمن محدد لكلمة التعجب، بل في تصور دلالة زمن فيها أصلاً، ما أورده السيوطي جامعاً الأزمنة الثلاثة في صيغة واحدة، فقال: "يدل على الثلاثة: الحال، الماضي، والاستقبال. ويقيد في المضي بكان وأمسى، وفي الحال بـالآن، وفي الاستقبال بيكون ونحوه من الظروف المستقبلة...قاله ابن الحاج"[١]. ولعل في هذا النص ما يدعم القول بأن كلمة التعجب لا دلالة فيها على زمن، وإنما معنى الزمن يظهر في التركيب من دلالة العناصر الزمنية التي تسند إليها نحو: كان، أمسى، الآن، يكون...الخ. إذ لو كانت صيغة التعجب تدل على الماضي بنفسها لما كان ثمة غرض من إدخال (كان) عليها فتصبح (كان) عندئذ من الحشو الذي تأباه العربية وتفخر بعدم ميلها له. ولو كانت تدل على الحال بصيغتها لما كانت هناك حاجة لوجود (الآن) في جملتها، ومن المعلوم أن الآن ظرف يشير إلى الحال بلا مواربة. أما عندما أدخلت عليها(يكون) فقد أصبحت تدل على الاستقبال. وبذا يتضح، بلا ريب، أن الذي دل على الاستقبال هو دخول(يكون) على الصيغة وليس الصيغة بذاتها.

ولئن كان النحاة ينصون على أن صيغة(أفْعَلَ) لا تحمل دلالة على الماضي، ولا تشير بذاتها إلى الحال أو الاستقبال، فان قولهم بأنها في التعجب فعل ماض، أمر مردود بهذا الذي ينصون عليه. وإن كانت تخلو من الإشارة إلى زمن، وهي حقاً كذلك، ولا حدث فيها، لأنها تعبر عن انفعال نفسي لدى المتكلم تجاه موقف معين، قد يكون في الماضي أو الحال أو الاستقبال، فإنها بذلك تكون قد خلت من العنصرين الرئيسين في حدّ الفعل، ويكون بذلك إلحاقها بالفعلية ضربا من القسرية في التصنيف ترتب عليه قسرية في البحث عن فكرة الإسناد، وترتب على هذا محاولة تفسير وجود الحركة الإعرابية على الاسم بعد الصيغة الأولى، ولتفسير حرف الجر أمام الاسم بعد الصيغة الثانية.

---

١ همع الهوامع ٦١/٥، وينظر: حاشية الصبان ٢٥/٣.

سادساً: من المعلوم أن من خصائص الفعل تصرفه في نفسه - كما بيّنا – وفي جملته، كأن يتقدم المنصوب عليه، فتقول: زيداً ضرب عمروٌ، أو يتقدم فاعله عليه، (عند أهل الكوفة)، فتقول: عمروٌ ضرب زيداً. إلا أن كلمة التعجب لا تقديم فيها لأحد أجزاء جملتها على الآخر، يقول سيبويه: "ولا يجوز أن تقدِّم عبد الله وتؤخِّر(ما) ولا تزيل شيئاً عن موضعه"[1]. ويقول ابن يعيش: "صيغة التعجب تجري على منهاج واحد لا يختلف، فلا يجوز تقديم المفعول فيه على (ما) ولا على الفعل، فلا يجوز ذلك في ما أحسَنَ، ولا ما زيداً أحسَنَ، كما يجوز ذلك في غير التعجب من نحو: زيداً عبدُ الله أكْرَمَ، وعبدُ الله زيداً اكرَمَ"[2]. ويقول أبو علي الشلوبين جامعاً حكم منع التصرف بالتقديم في كلتا الصيغتين من التعجب: "ولا يتقدم المنصوب بعد (ما أفْعَلَ) على (أفْعَلَ)، فلا تقول: ما زيداً أحْسَن، ولا زيداً ما أحْسَنَ، ولا المجرور بعد (أفْعِلْ) على (أفْعِل) باتفاق، فلا يقال في (أحْسِن به): به أحْسِن"[3].

ومن خصائص الأفعال أيضاً؛ جواز الفصل بين الفعل ومعموله، كأن يُفصل بالظرف، فتقول: جاء اليوم زيدٌ، أو بالحال فتقول: جاء راكباً زيدٌ، أو بالنداء: جاء يا عبدَ اللهِ زيدٌ، أو بالقسم: رأيت واللهِ عبدَالله....

والحكم في التعجب على خلاف ذلك، فالفصل بالظرف أو نحوه بين فعل التعجب والمتعجب منه مختلف فيه، فذهب جماعة من النحويين المتقدمين وغيرهم كالأخفش والمبرد وأكثر البصريين إلى منع ذلك واحتجوا بأن التعجب يجري مجرى الأمثال للزومه طريقة واحدة، والأمثال الألفاظ فيها مقصورة على السماع نحو قولهم:

---

١ الكتاب١/٧٣.

٢ شرح المفصل٧/١٤٩، وينظر: شرح التصريح ٢/٩٠، والأشباه والنظائر ١/٩٢.

٣ التوطئة - أبو علي الشلوبين - تحقيق: يوسف المطوع – ١٤٠١هـ، ١٩٨١م – ص ٢٦٩، وينظر: شرح الكافيه ٤/٢٣٢، والارتشاف٣/٣٨، وهمع الهوامع – ٥/٦١.

"الصيفَ ضيعت اللبن"[1]، ومنها: أن هذه الصيغة لما جُعلت إنشاءً للتعجب التُزم فيها طريقة واحدة؛ لأن كل لفظ صار عَلَماً لمعنى من المعاني، فالقياس ألا يُتصرف فيه احتياطاً لتحصيل الفهم،ومنها: قياس امتناع الفعل على التقديم والتأخير[2]. وذهب آخرون كالجرمي والفراء والمازني والزجاج والفارسي وابن خروف والشلوبين إلى جواز الفصل بالظرف والجار والمجرور، نحو قولك: ما أحْسَنَ اليوم زيداً، وما أجْمَلَ في الدارِ بكراً. واحتجوا بأن فعل التعجب وإن كان ضعيفاً فلا ينحط عن درجة(إن) في الحروف وأنت تجيز الفصل في إنّ بالظرف من نحو: إنّ في الدارِ زيداً، وليتَ لي مثلَكَ صديقاً، وإذا جاز ذلك في الحروف كان في الفعل أجوز وإن ضعف لأنه لا يتقاصر عن الحروف[3].

أما الفصل بغير الظرف والجار والمجرور، فلا خلاف في امتناع الفصل بين فعل التعجب والمتعجب منه كالحال والمنادى، وهو رأي ابن مالك، وقد نقضه أبو حيان فقال:"ذهب الجرمي وهشام إلى جواز الفصل بينهما بالحال، والجرمي إلى جواز الفصل بينهما بالمصدر نحو:ما أحسَنَ إحساناً زيداً، ومذهب الجمهور المنع في المسألتين"[4].

---

١ ينظر: شرح المفصل ١٥٠/٧، واللباب في علل الإعراب والبناء ٢٠٢/١، والتبصرة و التذكرة ٢٦٨/١، وشرح الكافية الشافيه١٠٩٧/٢، وشرح التسهيل٤٠/٣، وارتشاف الضرب٣٧/٣.

٢ ينظر: الفصول الخمسون لابن المعطي- زين الدين أبي الحسن يحي بن عبد المعطي المغربي - تحقيق: محمود محمد الطناحي - مكتبة الإيمان: مصر ١٩٧٧م — ص ١١٧.

٣ ينظر: شرح المفصل ١٥٠/٧، واللباب في علل الإعراب والبناء ٢٠٢/١، والتبصرة والتذكرة ٢٦٨/١ وشرح الكافية الشافيه١٠٩٧/٢، وشرح التسهيل٤٠/٣، وارتشاف الضرب٣٧/٣.

٤ ارتشاف الضرب ٣٧/٣.

وأما الفصل بالمنادى فقال بدر الدين بن مالك لا خلاف في منع ذلك، وقد جوَّزه أبوه، أبو عبد الله بن مالك، محتجاً بقول علي بن طالب رضي الله عنه لما قتل عمار بن ياسر: "اعْزِزْ عليّ أبا اليقْـــظان أن أراكَ صَريعاً مجدَّلا "[1].

وأجاز ابن كيسان الفصل بلولا الامتناعية نحو:ما أحسن لولا بخله زيداً. فرد عليه أبو حيان والمرادي فقالا: ولا حجة له على ذلك[2].

وبإنعام النظر في مجمل هذه الأقوال، نجد أنّ الخلاف بين النحاة جاء في الفصل بين المتعجب والمتعجب منه بالجار والمجرور أو الظرف. فالذين يمنعون الفصل يذهبون إلى أن التعجب يجري مجرى المثل للزومه طريقة واحدة، وتركيباً محدداً فلا يجوز فيه الفصل. أما المجيزون فقد قاسوا فعل التعجب بـــ(إنّ)، وهي مما يجوز الفصل بينها وبين معمولها بالظرف أو الجار والمجرور. ونميل إلى رأي الفريق الأول، أي المانعين؛ لأنه الوجه في الاستعمال اللغوي، إذ لم يرد عن العرب نظير بخلافه، إنما اعتمد المجيزون على أمثلة مصنوعة لم يثبت ورودها عن العرب، ولئن جاء عن العرب منها شيء، فإن ذلك، في ما نرى، لا يخِلُّ بدلالة التعجب ولا بكون جملة التعجب تجري مجرى المثل وتلزم طريقة واحدة؛ لأن الجار والمجرور والظرف هما قيدان محددان للزمان أو المكان، وعند دخول أحدهما جملة التعجب فذلك لأن دلالة الجملة تقتضيه. ففي قولك: ما أحسَنَ في الدارِ زيداً، جاء الجار والمجرور بين كلمة التعجب والمتعجَّب منه، ووروده في ثنايا الجملة يقتضي دوراً دلالياً تحتاج إليه جملة التعجب، وهو تحديد مكان المتعجَّب منه. وكذلك عندما نقول: ما أحسَنَ اليومَ زيداً، فإن الظرف (اليوم) يُعَد محدِّداً زمانياً في جملة التعجب. ويؤيد ما نذهب إليه ما قاله محمد الحمصي في هذا الصدد: "وإنما

---

١ ينظر: الارتشاف٣/٣٨، و الهمع ٥/٦١.

٢ ينظر: شرح التصريح ٢/٩٠، والهمع٥/٦١، والارتشاف٣/٣٨.

يفيد الظرف والجار والمجرور حين يقعان هذا الموقع قيد التعجب بما يحملانه من دلالة الزمان أو المكان"[1].

أما القول بجواز الفصل بالحال أو المصدر أو لولا الإمتناعية، فلا يعدو أن يكون آراء فردية لا حجة فيها[2]، ولا تثبت أمام مذهب الجمهور المانع لها[3]. فضلاً عن أن المجيز منهم قد اعتمد على أمثلة مصنوعة لم يرد لها نظير في الاستعمال اللغوي.

أما الفصل بالنداء، وقد أجازه أبو عبد الله بن مالك، فلا نرى فيه العلة التي ذهب إليها بعض النحاة المانعين الفصل فيما احتجوا بأن ذلك يؤدي إلى فصل أجزاء الجملة وخروجها عن السبك الذي وضع لها؛ لأن النداء لا يعدو أن يكون وسيلة لتنبيه المخاطب، أو لفت انتباهه، أو هي وسيلة تقريب المخاطب إلى النفس أو التحبب له[4]، قد يأتي في بداية الجملة، في نحو: يا زيدُ ما أجمَلَ السماءَ!، أو في نهايتها، نحو قولك: ما أجمَلَ السماءَ يا زيدُ!، وقد يرد في ثنايا الجملة نحو: ما أجمَلَ يا زيدُ السماءَ!. ومن ثمّ فإن ورودها في الجملة لا يؤدي إلى فصل أجزاء التركيب أو تغيير سبكه، ولا يؤثر ذلك في بقاء الجملة على معناها وتلاحم عناصرها، ويؤيد ذلك أن النحاة عدوها (جملة معترضة) عندما تتوسط في الجملة، ومن المعلوم أن (الجملة المعترضة) قد تقع بين شيئين متكاملين متلازمين يحتاج كل منهما للآخر، كالمبتدأ والخبر والفعل والفاعل ونحو ذلك. وضابط هذا النوع من الجمل معنوي، فيصح سقوطها من التركيب دون أن يؤدي ذلك إلى اختلاف في التركيب الأصل، كما أن اعتراضها بين الشيئين يأتي

---

١ الجملة بين النحو والمعاني – محمد طاهر الحمصي – رسالة دكتوراه بإشراف مازن المبارك – جامعة دمشق، ١٩٨٩م – ٢/٢٢٩.

٢ ينظر: شرح التصريح٢/٩٠، وهمع الهوامع ٥/٦١، وارتشاف الضرب ٣/٣٨.

٣ ينظر: ارتشاف الضرب ٣/٣٧.

٤ ينظر: التعريفات – ص ١٢١، والكليات – ٤/٣٦٤، وشرح الرضي على الكافية ١/٣٤٤.

لغرض بلاغي، كإفادة الكلام وتقويته وتحسينه فلا تُخِلُّ في الجملة التي تعترضها[1]. ولعل في ما ورد عن علي بن أبي طالب، مسوغاً لهذا النوع من الاستعمال اللغوي.

مما سبق، يتضح أن تركيب التعجب قد جاء على ترتيب مخصوص في جملة مسبوكة على نسق لا تتغير عنه، وهي بهذا تختلف عن الجملة الفعلية التي لا تلتزم ترتيباً وتركيباً محددين، فجاءت كل لفظة في جملة التعجب ترتبط بأختها لتؤدي معنى تاماً لإنشاء دلالة التعجب، وقد نبه الرضي الاستراباذي إلى ذلك، فقال: "كل لفظ منها (جملة التعجب) صار عَلَماً لمعنى من المعاني، وإن كان جملة، فالقياس ألا يُتصرَّف فيه، احتياطاً لتحصيل الفهم، كأسماء الأعلام، فلهذا، لم يُتصرّف في: نِعْمَ وبِئْسَ، وفي الأمثال"[2]. فكأن الرضي يرتضي، في هذا النص، أن جملة التعجب لها تركيبها الذي تتميز به عن سائر الجمل، بحيث لا تؤدي كل لفظة معنى إلا بارتباطها بتركيبها، دون أن يتقدم أحد أركانها على الآخر، وهو ما عبّر عنه بـ(عدم التصرف)، فالجملة على هذا التركيب الملتزم تجري مجرى المثل، والأمثال لا تتغيّر على حد قول النحاة، وهذا هو الرأي الذي نرتضي.

وعلى هذا فليس في(أَفْعَلَ، وأَفْعِلْ) حكم الفعل في جملته، فضلاً عن أن حد الفعل وخصائصه لا تتمثل فيهما، كما بينا.

سابعاً: احتج البصريون على فعليه كلمة التعجب(ما أَفْعَلَ)، بكونها مفتوحة الآخر، ولو كان اسماً لما كان لبنائه على الفتح وجه. وهذه حجة غير كافية لإثبات فعلية صيغة التعجب؛ إذ لا يخفى على نحاة العربية أن البناء على الفتح لا يقف على الفعل الماضي، ليكون دليلاً على فعلية الكلمة المبنية على الفتح، إنما هو بناء يلحق الاسم والفعل والحرف على حدٍّ سواء، كما لا يخفى عليهم أن الأسماء المعربة قد ترد

١ ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ٢١/٢.

٢ شرح الرضي على الكافية ٢٢٨/٤.

منصوبة في غير حالات النصب كما هو عليه الاسم الممنوع من الصرف. إلا أنه يمكننا أن نلتمس لنحاة البصرة مسوغاً لهذه الحجة، وهو أنهم في مقابل رد دعوى الكوفيين بالاسمية، انطلاقاً من أن الاسم إذا كان في بداية الجملة و لم يسبقه ناصب أو جار فحقه الرفع لا النصب، وهذه حجة مقبولة إذا كانت في هذا الإطار، إلا أننا إذا توسعنا قليلاً متبينين خصائص كل قسم من أقسام الكلم وحدوده، ومدى تقبل صيغة التعجب لأيٍّ منها، فحينئذ ننظر إلى ما يسوغ (الفتحة) على صيغة التعجب (ما أفْعَلَ) على ضوء حالات ورودها في الاسم والفعل

والحرف على حدٍّ سواء، ومن ثم يبطل الاستدلال بها على الفعلية وحدها لاحتمال وجودها في الاسم أو الحرف[1].

ومن جانب آخر، فإن الحركات الإعرابية لا تقف عند حدود تسويغها على ضوء المبنى وما يقتضيه العامل المعنوي أو اللفظي فحسب، إنما تقوم الدلالة بارزة في تسويغ كثير من الحركات الإعرابية لبعض التراكيب، والحركات دوال على معانٍ كما ورد عن النحاة وأرباب اللغة، فالمتكلم إذا أراد أن يغيّر في المعنى، فغالباً ما يلازم تغييراً في الحركة ليناسب المبنى المعنى، ولّما كانت الحركة الإعرابية تصدر عن معنى في نفس المتكلم في هذا التركيب، فان لها دوراً دلالياً يجب أن نبحث عنه على ضوء المعنى، وليست هذه الحركة علامة على فعلية أومن تأثير عامل معنوي أو لفظي، كما أسلفنا. وسنحاول في هذه الدراسة أن نسلط الضوء على معنى الحركة الإعرابية ودورها الدلالي في هذا التركيب، في فصل قادم من هذا الباب.

---

١ ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف – ٢/٧٢٦.

ثـــامنـــاً: وضع النحاة ثمانية شروط لصياغة الفعل في جملة التعجب، على النحو الآتي:[1]

الأول: أن يكون فعلاً، فلا يبنيان من الجِلف والحمار، فلا يقال: ما أجْلَفَه وما أحْمَرَه...الخ.

الثاني: أن يكون ثلاثياً، فلا يبنيان من دحرَجَ وضارَبَ واستخرجَ.

الثالث: أن يكون متصرفاً، فلا يبنيان من نِعْمَ وبِئْسَ، وشذَّ: ما أعـــساه وأعسِ به.

الرابع: أن يكون معناه قابلاً للتفاضل، فلا يبنيان من فنى ومات.

الخامس: أن يكون تاماً، فلا يبنيان من نحو: كان وظل وبات وصار وكاد.

السادس: أن يكون مثبتاً، فلا يبنيان من منفي سواء كان ملازماً للنفي نحو: ما عاج بالدواء، أي ما انتـــفع به، أم غير ملازم كما قام.

السابع: أن لا يكون فاعله على أفْعَلَ فَعْلاء، فلا يبنيان من عرج وشهل وخضر الزرع.

الثامن: ألا يكون مبنياً للمجهول، نحو: ضُرِب.

وعلى ضوء هذه الشروط التي وضعها النحاة في صياغة فعل التعجب، نرى أهمية دراستها ومناقشتها من الوجوه الآتية:

١. اشترط النحاة لصياغة فعل التعجب أن يكون فعلاً ثلاثياً مجرداً، وقد استدل الفخر الرازي بهذه الحجة لإنكار فعلية صيغتي التعجب القياسية، فقال: "إن الأمر لو كان على ما ذكرتم لكان ينبغي أن يجوز التعجب بكل فعل متعد مجرداً كان أم مزيداً، ثلاثياً كان أو رباعياً، وحيث أنه لم يجز إلا من الثلاثي المجرد دل على فساد هذا القول"[2]. فدل ذلك على أن القول بالفعلية يحتاج إلى تفكير ومناقشة.

---

١ ينظر: الجمل في النحو – الخليل: ص١٠٠-١٠١، الكتاب – ٩٧/٤-٩٨-٩٩، الأصول في النحو ١٠٢/١-١٠٣، اللباب١٩٩/١، شرح التسهيل ٤٤/٣،٤٥، شرح المفصل ١٤٤/٧، ارتشاف الضرب ٤١/٣-٤٩، شرح التصريح ٩٢/٢-٩٣، حاشية الصبان٢١/٣.

٢. التفسير الكبير ٣٤/٥.

٢. ورد عن العرب من أمثلة التعجب: ما أصبح أبردها وما أمسى أدفأها، على خلاف ما وضعوا من شروط، وقد أوّل النحاة ذلك ليوافق الشروط، فقالوا: "فان التعجب فيه داخل على أبرد وأدفأ، وأصبح وأمسى زائدتان"[١]. وإن هذه الحجة تؤيد ما ذهبنا إليه من أن صيغة التعجب لا دلالة فيها على زمن، وأن دخول(كان) أو(أصبح) أو(أمسى) إنما جاء للدلالة على الزمن الماضي.

٣. لقد وضع جمهور النحاة شروط صياغة التعجب على نسق صياغة شروط أفْعَل التفضيل، اعتماداً على تماثلهما في الوزن وتشابههما في الدلالة، إلا أننا لا ندري ما وجه العلة في وضعهما في صنفين مختلفين من الكلم، فجعلوا أفعل التفضيل اسماً، وأفْعَل التعجبية فعلاً ؟!.

٤. لقد ورد ضمن شروط صياغة صيغة التعجب، أن تكون متصرفةً، "ولا خلاف في عدم تصرف فعلي التعجب"[٢] لا في نفسهما، إذ لا يجيء منهما مضارع أو أمر أو اسم فاعل أو... الخ، ولا في جملتهما إذ لا يتقدم المتعجب منه على كلمة التعجب ولا يفصل بينهما بفاصل، كما بيـنّـا وهذا يخرجهما من الشروط المنصوص عليها.

ولقد تضـمّن التراث العربي كثيراً من الصيغ التي خالفت ما وضع النحاة من شروط في صياغة فعل التعجب، فجاء في التراث العربي: ماأعـساه واعـسِ به[٣]، وقالوا: ما أعطاه الدرهم وأولاه للخير[٤]، وقالوا ما أذْرَعَ فلانة من امرأة ذَرَاع، أي

---

١ حاشية الصبان ٢١/٣.

٢ شرح التسهيل – ابن مالك – ٤٠/٣.

٣ ينظر: حاشية الصبان٢١/٣.

٤ ينظر: شرح المفصل١٤٤/٧.

خفيفة اليد في الغزل. وقالوا: ما أخْصَرَه، من اخـــتُصِر فهو من غير الثلاثي المجرد مبني للمجهول[1]. وغيرها، ولكنهم قد حكموا عليها بالشذوذ.

ولعل في ذلك ما يتسق مع القول بأن هذا الاختلاف عما وضعوا له القاعدة، يرجع إلى تعدد لهجات القبائل العربية قبل اتحادها، فمنها ما كانت تقبل هذه الصيغ، ومنها ما كانت ترفضها.ويبدو أن النحاة العرب قد أخذوا بالشائع من اللغات وتركوا غيرها، فوضعوا عليها القاعدة وجعلوا ما سواها مما يخالفها شاذاً.والذي نراه، فيما له صلة بهذا البند، أن هذه الصيغ كلها وردت عن العرب على اختلاف لهجاتهم، إذ نجد أن المسموع من اللغة في عصورها المتلاحقة يميل إلى الأخذ بمثل هذه الصيغ، مع أن القواعد تمنعه وتعده مخالفاً شاذاً، فقد ورد في الاستعمال: ما أموَتَه، وما أحمَرَه، وما أعْوَرَه... الخ. ومن ثم فإننا نميل إلى توسيع استخدام هذا التركيب في اللغة، وفقاً للمسموع، ليلائم اتساع المعاني التي يريد المتكلم أن يعبر عنها في الإفصاح عن غايته في التعجب.

٥. ومن الأفعال التي منعوا صياغة التعجب منها، الأفعال المشتقة من الألوان لأن فعلها زائد على الثلاثة، وهو ضمن ما يعبر عنه النحاة: ألا يكون فاعله على أفْعَل فَعْلاء -كما بيّـــنا- فمنعوا: ما أحمَرَه وما أسودَه، ثم قالوا: "لا تقول ما أسْوَد فلاناً من السواد الذي هو اللون فإن أردت السُّود جاز، وكذلك ما أحْمَرَه إن أردت الحُمْرة لم يجز، وإن أردت البلادة جاز"[2]. ولعل ذلك ما نرمي إليه في أن التعجب يمثل دلالة انفعالية يفصح عنها المتكلم. والتعجب من البلادة أو من السيادة في هذين المثالين، إنما هو تعبير عن انفعال غريزي، لا علاقة له بالفعلية من وجه، ولا علاقة لمنشئ هذا

---

١ ينظر: الهمع- ٤٦/٦.

٢ شرح المفصل١٤٥/٧، وينظر: اللباب في علل الإعراب والبناء- ١ /٢٠٢.

التعبير بالخبرية من وجه آخر. وقد أدرك المتقدمون هذا المعنى في التعجب، يقول العكبري: "الأصل في فعل التعجب أن يكون من أفعال الغرائز"[1].

تبين لنا فيما سبق، آراء النحاة البصريين القائلين بفعلية صيغتي التعجب القياسية، ونود هنا استكمالاً للعرض أن نناقش الكوفيين في الأدلة التي اعتمدوها دليل اسمية صيغتي هذا الأسلوب، متكئين على المعيار ذاته الذي اعتمدناه في مناقشة البصريين القائلين بفعلية الأسلوب، وهو المعيار الذي وضعه سيبويه ومن جاء بعده في حد الاسم:

لقد اعتمد الكوفيون على بعض خصائص الأسماء فحكموا على الصيغة بالاسمية، إذ (أفْعَل) قد وردت مصغّرة في ما جاء عن العرب، والتصغير من خصائص الأسماء، وقد جاءت جامدة غير متصرفة، مع صحة عينها في "ما أقْوَمَه، وما أبْيَعَه" كما تصح العين في الاسم. وغيرها مما بيناه سابقاً عند عرض الأدلة والحجج.

وعلى هذا نقول: إن وجود التصغير في كلمةٍ ما مع ما فيها من الجمود، وسلامة عينها مصححة من غير علة، لا يقوم حجة كافية تدعم القول باسميتها. لذا، فإن البحث يقتضي أن نطبق خصائص الأسماء التي نصّ عليها العلماء، لنرى إلى أيِّ حدٍّ يمكن أن تتطابق معها:

إذا عرضنا كلمة التعجب(أفْعَل أو أفْعِل) على خصائص الأسماء التي وصفها ابن مالك:[2]

---

١ اللباب في علل الإعراب والبناء – ١٩٩/١.

٢ شرح ألفية ابن مالك، لابن الناظم – ص٢٢.

باجر والتــنوين والندا وألْ   ومسند للاسم تمييز حصلْ

نجد أنها لا تقبل الْ، ولا التنوين، كما أنها لا تــنادى، ولا تقع في حالة المسند إليه[1]، ولا تدل على مسمى، وهو حدّ الاسم.

مما سبق عرضه من خصائص الفعل والاسم ومحاولة تطبيقها على صيغتي التعجب، نرى أن تصنيفهما في الفعلية، على رأي أهل البصرة، ينقضه رأي الكوفيين، فضلاً عن عدم دلالتهما على زمن أو حدث، اعتماداً على ما نص عليه فريق من علماء البصرة أنفسهم ممن يقولون بفعليتهما. كما أن تصنيفهما في الاسمية، على رأي الكوفيين، ينقضه رأي البصريين، فضلاً عن عدم دلالتهما على ما يدل عليه الاسم من مسمى. وعلى هذا، فإن جاز لنا أن نستدل بقاعدة الأصوليين؛ بأن ما تطرق إليه الاحتمال فسد به الاستدلال[2]، جاز لنا أن نخرج صيغتي التعجب من الفعلية لاحتمال أن تكونا من الأسماء عند فريق، ونخرجهما من الاسمية لاحتمال أن تكونا من الأفعال عند الفريق الآخر. ومن ثم يتوجب أن ندرجهما في التقسيم الذي يمنحهما الدلالة التي جاءتا تعبران عنها، وهو ما سندرسه في فصل قادم من هذا الباب إن شاء الله.

١ وسنبين ذلك عند عرض خلاف النحاة في (ما) التعجبية، ودورها في الإسناد.

٢ الإنصاف في مسائل الخلاف ٧٢٦/٢.

ثانياً: الخلاف النحوي في صيغة التعجب(أفْعِلْ بـــ) وما بعدها:

وقع خلاف بين النحاة القدماء في الصيغة الثانية (أفعِلْ بـــ)من حيث تصنيفها، فذهب جمهور البصريين إلى أن لفظه لفظ الأمر ومعناه الخبر، وذهب الفراء والزجاج والزمخشري وابن كيسان وابن خروف إلى أن لفظه ومعناه الأمر[1].

وقد دافع الجمهور عن رأيهم بأن الصيغة في الأصل فعل ماض على وزن (أفعَلَ) بمعنى صار ذا كذا، ثم غُيِّرت الصيغة من الماضي إلى الأمر فصارت أحْسِن زيدٌ بالرفع، فقبح إسناد صيغة الأمر إلى الاسم الظاهر لأن صيغة الأمر لا ترفع الاسم الظاهر فزيدت الباء في الفاعل ليصير على صورة المفعول به المجرور بالباء ولذلك التزمت زيادتها صوناً للفظ عن الاستقباح[2].

أمّـــا الفريق الثاني، الذي عَّد الصيغة والمعنى أمراً حقيقياً، فقد جعل فيه ضميراً مستتراً مرفوعاً على الفاعلية، والباء للتعدية داخلة على المفعول به لا زائدة، ثم اختلفوا في مرجع الضمير المستتر في(أفْعِلْ)، فقال ابن كيسان: الضمير للحُسْن، كأنه قيل: أحْسِنْ يا حُسْنُ بزيد؛ أي دم به وألزمه، ولذلك كان الضمير مفرداً على كل حال؛ لأن ضمير المصدر لا يثّنى ولا يجمع، واستحسنه ابن طلحة، وذهب الفراء من الكوفيين والزجاج من البصريين، والزمخشري من المتأخرين، إلى أن الضمير المستتر في (أفْعِلْ) للمخاطب المستدعى منه التعجب وكان القياس أن يقال في التأنيث أحسني وفي التثنية أحسنا وفي الجمع أحسنوا وأحسنْ، وإنما التزم إفراده وتذكيره لأنه كلام جرى مجرى المثل، والأمثال لا تغير عن حالها[3].

---

١ ينظر: البسيط في شرح الجمل ٧٤٤/٢، ٨٥٥/٢، وشرح التصريح - ٨٨/٢، والأشباه والنظائر١٩٦/٢ - ١٩٧.

٢ ينظر: البسيط في شرح الجمل ٧٤٤/٢، وشرح التصريح ٨٨/٢، وحاشية الصبان - ١٨/٣-١٩.

٣ ينظر: شرح التصريح - ٨٨/٢-٢٨٩، وهمع الهوامع ٥٨/٥.

ولقد رُدّ رأي أصحاب الفريق الثاني بحجج مختلفة، كما يلي:[1]

١. لو كان الناطق بصيغة أفْعِلْ المذكورة آمراً بالتعجب لما كان متعجِّباً، قياساً على أن الآمر بالحلف والتشبيه والنداء لا يكون حالفاً ولا مشبهاً ولا منادياً. ولا خلاف في أن الناطق بصيغة أفْعِلْ المذكورة متعجب، وإنما الخلاف في انفراد التعجب ومجامعة الأمرية.

٢. لو كانت الصيغة فعل أمر لوجب إبراز ضميره في التأنيث والتثنية والجمع كما يلزم مع كل فعل أمر، ولا يغيّر ذلك أنه مثلٌ أو جارٍ مجرى المثل؛ لأن صيغة (أفعِلْ) في الأمر لا تلزم لفظاً واحداً لا تتغير عنه في الأمر، بل تلحقها الضمائر:أكرمي، أكرما، أكرموا. ولو كانت جرت مجرى المثل لما جاز غير ذلك أنّى كانت.

٣. إن (أفعِلْ) المذكور لو كان أمراً مسنداً إلى المخاطب لما جاز أن يليه ضمير المخاطب نحو: أَحْسِنْ بك؛ لأن ذلك يفضي إلى إعمال فعل واحد في ضميرين؛ فاعل ومفعول، وهما لمسمى واحد.

٤. لو كان (أفْعِلْ) بمعنى الأمر وليس بمعنى أفعَلَ الذي يلي "ما" لوجب له الإعلال إذ كانت عينه ياء أو واواً كما وجب لابنِ وأقم ونحوهما ولم يُقل: أبين وأقوِم، فيلزم مخالفة النظائر.

٥. من المعلوم أن الأمر طلب إيقاع الفعل، والتعجب لا يكون إلا من أمر قد وجد.وهذه حجة نرتضيها، إذ إن الأمر طلب إيقاع الشيء بوجود طالب ومطلوب منه، وليس التعجب بهذا المعنى، إذ التعجب انفعال يعرض للنفس عند الشعور بأمر يخفى سببه، كما نص العلماء، فيما بينا.

---

١ ينظر: شرح التسهيل ٣/٣٣-٣٤، واللباب في علل الإعراب والبناء ١/٢٠٣، وهمع الهوامع ٥/٥٨.

ومن جانب آخر، إن (أفْعِلْ) التعجبية لو كانت أمراً حقيقياً صيغة ومعنى، لاختلط الأمر على السامع هل يريد المتكلم التعجب أم الأمر، أو بعبارة أخرى هل يريد المتكلم: أكْرِمْ بزيدٍ، أم أكْرِمْ زيداً ؟.

٦. كما رُدّ القول بأنها أمر، بأن التعجب لا يجاب بالفاء خلاف الأمر.

أمّـــا القائلون بأن الصيغة فيها للأمر والمعنى للخبر في الدلالة على الماضي، إذ الكلام في التعجب محتمل للصدق والكذب كغيره من الأخبار، وأن لفظ الأمر وقع هنا للخبر كما وقع لفظ الخبر للأمر والدعاء نحو قولك:" لَقِي زيدٌ شراً، وغَفَر الله لزيد"[١]. فلا يسلم لهم به، ويأتي الرد عليه كما يلي:[٢]

١. لم يعهد استعمال الأمر بمعنى الماضي والمعهود عكسه، فقد ورد الماضي بمعنى الأمر، كما في قولهم: اتّـــقى امرؤ ربّه، كفاكَ استهانة بالقوانين، ومثلها كثير.

٢. استعمال (أفْعِلْ) بمعنى صار ذا كذا قليل في اللغة، ولو كان منه، لجاز ألحِم بزيد وأشحِم بزيد.

٣. زيادة الباء في الفاعل قليلة، والمطرد زيادتها في المفعول.

٤. إن معنى التركيب الجملي بكامله هو التعجب، والتعجب من قبيل الإنشاء، ولا صحة للحكم عليه بالخبرية. فقد نص فريق من النحاة على إنشائيته[٣]، فهو كما ينصون، فيما بينا سابقاً؛ شعور وانفعال يعرض للمتحدث عند مشاهدة ما يجهل سببه ويقل في العادة وجود مثله. والمتعجِّب من أمرٍ ما لا يصح لنا بحال أن نقول له حيال هذا الانفعال صدقت أو كذبت.

---

١ المسائل المشكلة (البغداديات) – ص١٦٦.

٢ ينظر: شرح التصريح ٨٩/٢، وبهامشه (حاشية يس بن زين الدين العلمي الحمصي٨٨/٢)، وشرح الرضي على الكافية ٢٣٣/٤.

٣ ينظر: شرح الكافية ٢٣٣/٤، ٢٣٥، ٢٢٨، وحاشية الصبان ١٧/٣.

مما سبق، يتضح أن صيغة التعجب(افْعِلْ بـ) قد تعددت فيها الآراء واختلفت فيها حجج النحاة، بل تعارضت، فمن قال بأنها فعل أمر مبنى ومعنى نقضه الفريق الآخر وذهب إلى أنها ماض جاء على صيغة الأمر، وأقام الحجج لذلك. وقد قال أصحاب الأصول، إن ما تطرق إليه الاحتمال فسُد به الاستدلال[1]. هذا ومن المعلوم أنه لم يقل أحد من علماء العربية بأنها من الأفعال المضارعة، وبذا، فان تصنيفها تحت أي قسم من أقسام الفعل الثلاثة يصبح أمراً منقوضاً بحجج النحاة أنفسهم.

وقد أدى الخلاف في (أفْعِلْ) إلى خلاف في الجار والمجرور بعدها، فاختلفوا في موضعه، هل هو في موضع نصب فيعد مفعولاً به لـ(أفْعِلْ)، أم في موضع رفع فيكون فاعلاً لـ(أفْعِلْ).

فالقائلون بالفاعلية، إنما يسيرون وفقاً لفكرة العامل، إذ إن (أفْعِلْ) فِعْلٌ، والفعل لابد له من فاعل، وليس هناك بعدها ما يصلح أن يكون فاعلاً إلا الجار والمجرور، فقالوا: "لأنه لا فعل إلا بفاعل وليس معنا ما يصلح أن يكون فاعلاً إلا المجرور بالباء"[2]، والباء الداخلة على الفاعل لازمة "لتؤذن بمعنى التعجب بمخالفة سائر الأخبار"[3]؛ أو زائدة ليكون "فرقاً بين لفظ الأمر الذي للتعجب، ولفظ الأمر الذي لا يراد به التعجب"[4].

والقائلون بالمفعولية، يسيرون وراء صيغة (أفْعِلْ) التي على وزن فِعْل الأمر، ومن ثَمَّ حكموا لها بأحكام فعل الأمر للمشابهة الصرفية بينهما في الوزن، فأدخلوا الباء على

---

١ الإنصاف ٧٢٦/٢.

٢ شرح المفصل ١٤٨/٧، وينظر: الأصول في النحو ١٠١/١-١٠٢،المسائل المشكلة (البغداديات) – ص١٦٦، وشرح جمل الزجاجي – ابن عصفور ٥٨٨/١.

٣ شرح المفصل ١٤٨/٧، والأصول ١٠١/١.

٤ أسرار العربية – ص ١٢٤.

الاسم الظاهر المرفوع، إذ إن أصل أحسِنْ بزيدٍ عندهم، أحسَنَ زيدٌ، ثم لما أرادوا التعجب غيروا اللفظة إلى: أفْعِلْ، فصار: أحسِنْ زيدٌ[1]. ولمّـــا كان فعل الأمر لا يرفع الاسم الظاهر فاعلاً، إذ فاعله مضمر فيه، والاسم بعده إما منصوب على المفعولية نحو: اضربْ زيداً، أو مجرور نحو: امررْ بزيدٍ، فزادوا الباء والتزموا زيادتها في اللفظ[2]، ليوافق التعجب بـــ(أفْعِلْ) فعل الأمر في الحكم كما وافقه في الصيغة.

وعلى هذا، فما بعد الباء بعد (أفعِلْ) التعجبية موضع خلاف، إذ هي في موضع فاعل عند فريق، وفي موضع المفعول عند فريق آخر، والفاعل والمفعول بابان في النحو العربي لكلٍّ منهما حدّه وتعريفه، فما صلح أن يكون فاعلاً في جملةٍ ما لا يصح أن يكون مفعولاً في الجملة ذاتها، والمتعجَّب منه في عُرف النحاة هو الفاعل، إذ لا يجوز التعجب من المفعول به[3]، والمتعجَّب منه في (ما أكرَمَ زيداً) هو المفعول به، وهو الفاعل عند فريق في قولهم: اكرِمْ بزيدٍ، كما بيّـــنا. ولعل هذا الاختلاف كان باعثاً لسؤال أحدهم: "فان قيل: فكيف صار هنا المتعجَّب منه فاعلاً وهو في قولك: ما أكرَمَ زيداً مفعولاً ؟"[4]، ولكنه استدرك بإجابة ليس فيها حجة مقبولة تدعم وضع إعرابين مختلفين لكلمة واحدة، إذ يقول: "فالجواب أن الفاعل هنا ليس شيئاً غير المفعول، ألا ترى انك إذا قلت: ما أحسَنَ زيداً، فتقديره: شيءٌ حسَّنَ زيداً، وذلك الشيء غير زيد ...فلذلك جاز أن يكون مفعولاً في ذلك اللفظ وفاعلاً في هذا اللفظ إذ المعنى واحد"[5]. وفي هذا احتكام واضح للمبنى واللفظ دون اهتمام بالمعنى ودلالة التراكيب.

---

١ ينظر: البسيط في شرح الجمل ٧٤٤/٢.

٢ ينظر: الأشباه والنظائر– ٩٦/١.

٣ ينظر: الجمل في النحو– الخليل – ص ١٠٠.

٤ شرح المفصل – ١٤٨/٧.

٥ المصدر السابق. وينظر: الأصول في النحو ١٠١/١ – ١٠٢.

وبدراسة الاختلافات النحوية السابقة في هذا الأسلوب، يتبين أنه يحتاج إلى إعادة النظر في تصنيف صيغتيه في الفعلية؛ إذ لا تنطبق عليهما خصائص الفعل أصلاً، ومن ثم، فلا حاجة للبحث عن موقع للاسم بعدهما يقتضيه الفعل سواء الفاعلية أم المفعولية. ولا صحة في الاستعمال اللغوي السليم أن يكون المتعجَّب منه تارة فاعلاً وأخرى مفعولاً، إذ إن البون بينهما كبير، وهما مختلفان و"لا يجوز أن تجمع في اسم واحد علامتان متضادتان"[1]. واستناداً إلى ذلك نرى أن ندرس هذا الأسلوب وأن نحلل عناصر تركيبه وتوجيه جملته وجهة يقتضيها المعنى وترتضيها دلالة التعجب. وذلك في الفصول اللاحقة من هذا الباب.

ثالثاً: الخلاف النحوي في (ما) التعجبية:

يبدو من المفيد في هذا المقام، بعد أن بيّنا التركيب الجملي الذي ترد عليه صيغة التعجب (أفْعِلْ بـــ) في العربية، أن نتعرض إلى التركيب الجملي الذي وردت عليه صيغة (ما أفْعَلَ) التعجبية، في نحو: ما أجملَ السماءَ!، فقد نص النحاة العرب على أنها مكونة من (ما) التعجبية، وصيغة التعجب(أفْعَلَ)، والاسم المنصوب بعدها(السماءَ). وكان لهم في كل عنصر من عناصر التركيب آراء وأقوال اختلفوا فيها، وقد بينا الخلاف الذي دار بينهم في صيغة (أفْعَلَ) التعجبية، وإليك تفصيل القول في (ما) التعجبية، واختلاف النحاة في تحديد ماهيتها:

ذهب جمهرة من البصريين وعلى رأسهم سيبويه وابن السراج والفارسي، والأخفش في أحد آرائه، ومن تبعهم من المتأخرين إلى أنها نكرة تامة بمعنى شيء، في محل رفع مبتدأ، والجملة الفعلية بعدها المكونة من: الفعل والفاعل المستتر والمفعول به،

---

١ الإنصاف في مسائل الخلاف ١/٤١.

خبر(ما)[1]، يقول سيبويه: "هذا باب ما يعمل عمل الفعل ولم يجرِ مجرى الفعل ولم يتمكّن تمكُّنه، وذلك قولك: ما أحسَنَ عبدَ اللهِ. زعم الخليل أنه بمنزلة قولك: شيءٌ أحسَنَ عبدَاللهِ، ودخله معنى التعجب، وهذا تمثيل ولم يُتكلّم به"[2]. ويقول ابن السراج" فإذا قلت: ما أحسَنَ زيداً، فـ"ما" اسم مبتدأ، وأحسَنَ خبره وفيه ضمير الفاعل، وزيد مفعول به. و"ما" هنا اسم تام".[3]

وعند دراسة مذهب سيبويه ومن تبعه من النحاة في (ما) التعجبية، على ضوء ما ينصون عليه، يتبين عدة جوانب، أهمها:

الأول: نعلم أن الاسم في بداية الجملة لابد أن يكون معرفة، إذ لا يجوز في العربية الابتداء بالنكرة إلا بمسوغ أو بسماع عن العرب، و"ما" التعجبية، في تفسيرهم، نكرة تامة بمعنى شيء، والابتداء بها مطرد، وقد لاحظ النحاة بعد سيبويه ذلك، يقول الرضي: "وقوله ("ما" ابتداء) أي مبتدأ مع كونه نكرة عند سيبويه"[4].

وسنذكر هنا آراء عدد من العلماء وتفسيرهم فكرة التنكير التي جاءت في نص سيبويه. ومن الجدير بالذكر أن كثرة الأقوال وعدم اتفاقها دليل على عدم اتفاق النحاة في ماهية (ما)، وأن القول بأنها اسم مبتدأ، يحتاج إلى مناقشة:

---

١ ينظر مذاهب النحويين في"ما": الكتاب١/٧٢، الأصول في النحو١/٩٩، المقتضب٤/٧٣، المسائل المشكلة (البغداديات) ص٢٥٥، اللباب في علل البناء والاعراب١/١٩٦-١٩٧، إصلاح الخلل الواقع في الجمل ص٣٤٦، أسرار العربية ص١١٢، شرح المفصل٧/١٤٩، شرح الجمل-ابن عصفور ٢/٤٥٦ ، التوطئة ص٢٦٩، شرح التسهيل ٣/٣١، شرح الكافية الشافية ٢/١٠٨١، شرح الرضي على الكافية ٤/٢٣٣، ارتشاف الضرب ٣/٣٣، المساعد على تسهيل الفوائد ٢/١٨٤، شرح التصريح ٢/٨٧ ،الهمع٥/٥٥-٥٧، حاشية الصبان ٣/١٧-١٩.

٢ الكتاب – ١/٧٢.

٣ الأصول في النحو– ١/٩٩.

٤ شرح الرضي على الكافية – ٤/٢٣٣.

يقول الرضي: "وذلك لأن التعجب، كما ذكرنا، إنما يكون فيما يُجهل سببه، فالتنكير يناسب معنى التعجب"[1]. ويقول العكبري: "إنما جاز الابتداء بهذه النكرة، لأن الغرض منه التعجب لا الإخبار المحض. وإنما عدل عن (شيء) إلى (ما)، لأن (ما) أشد إبهاماً، إذ كانت لاتثنى، ولاتجمع، ولا تقع للتحقير، ولأنها يؤكد بها إبهام (شيء) فيقال: ما أخذت منه شيئاً ما"[2].

ويوجهها ابن يعيش توجيهاً آخر فيجعلها بتقدير النفي، يقول: "وإنما جاز الابتداء هنا – (أي بالنكرة) – لأنه في تقدير النفي وذلك أن المعنى في قولك: ما أحْسَنَ زيداً، شيءٌ جعله حسناً، والمراد ما جعله حسناً إلا شيء، كما قالوا (شرٌ أهرَّ ذا ناب)"[3]. وهو قياس، فيما نرى، لا يستقيم، إذ إن (ما) النافية أداة، والأدوات حقها الصدارة، أما (ما) التعجبية فقد صنفها النحاة العرب في الاسمية، ولا يبتدأ باسم نكرة.

الثاني: إن الاسم ما دل على مسمى، يقول البطليوسي في حد الاسم: "أشبه الأقوال بأن يكون حداً أن يقال: الاسم كلمه تدل على معنى في نفسها، مفرد، غير مقترن بزمان محصل، يمكن أن يفهم بنفسه"[4]. وعليه، فإن "ما" لا تحمل خاصية الاسم المذكور في النص، إذ إنها لا تدل على معنى منفرد في ذاتها، فضلاً عن أنها لا تحمل خصائص الأسماء التي ذكرها ابن مالك بقوله:

بالجر والتنوين والندا وال ومسند للاسم تمييز حصلْ

علاوة على أن سيبويه عندما وضع (ما) موضع الاسم وفسَّرها بـــ(شيء)، كان يدرك أن هذا لمجرد التمثيل و لم تنطق به العرب، فقال: "زعم الخليل ...وهذا تمثيل و لم

١ المصدر السابق.

٢ اللباب في علل البناء والإعراب ١/١٩٧.

٣ شرح المفصل – ٧/١٤٦.

٤ إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي – ص١٤.

يتكلم به"[1]. وقد أدرك المتأخرون من النحاة من قوله (تمثيل) أن (ما) لا يمكن أن يوضع مكانها(شيء) فتدل بمدلولها، يقول ابن عقيل: "فلا يقولون: شيءٌ أحْسَنَ زيداً؛ لأن شيئاً لا يعطي إبهام (ما) نصاً، فإن قيل: فلا يفسَّر بشيء، وقد قلتم: بمعنى شيء، قيل: هو تقريب للتعليم"[2]. وفي هذا إشارة واضحة إلى أن النحاة القدماء قد أدركوا الفرق بين بناء اللغة واستعمالها من جهة، ووضع القواعد لتعليم غير الناطقين بها ليحتذوا حذو الناطقين بها من جهة أخرى، ولكن هذه القواعد قد أصبحت فيما بعد هي الغاية والهدف مع أنها كانت في بداية الأمر للمساعدة في وضع منهج أو طريقة تساعد في صرف اللحن عن ألسنة الناطقين الجدد، فما كانت هذه القواعد المعيارية إلا نمطاً مما يمكن أن نسميه في الوقت الحاضر بالنحو التعليمي يلتزم به الطالب والمعلم وليس بالضرورة أن يقتفي أثرها الباحث الذي يود الوصول إلى كنه اللغة في استعمالها الفطري في ألسنة الناطقين بها. وهذا حقاً ما أدركه أحد علماء اللغة المحدثين عندما أراد أن يجد منطقاً مقنعاً يتفق مع ما ذهب إليه النحاة قديماً عند تفسير(ما) بكلمة (شيء) وما نجم عن ذلك من خلط بين مستويي البنية العميقة والبنية السطحية، فيقول: "وهو ليس أكثر من لبس وقع فيه المؤولون النحويون الذين خلطوا بين تفسير المعنى الذي أراده الخليل وتقدير الإعراب الذي تقتضيه مواضعات النظام النحوي كما فهمه المنظرون"[3]. ومن ثمّ فقد أدى خروج النحو التعليمي عن الغاية التي جاء من أجلها، وهي دراسة اللغة وتسهيل حفظ قواعدها، إلى كثرة التأويل والإسراف في التعليل. ومن ذلك تفسير(ما) بمعنى شيء، فقالوا: "التنكير يناسب معنى التعجب، فكأن معنى ما أحسَنَ زيداً، في الأصل: شيءٌ من الأشياء لا أعرفه جَعَل زيداً حسناً، ثم نُقِل

---

١ الكتاب ٧٢/١.

٢ المساعد على تسهيل الفوائد ١٤٨/٢.

٣ (التعارض بين تأويل المعنى وتقدير الإعراب في النحو العربي) – صاحب أبو جناح – ص٦٥ – مجلة جامعة الملك سعود: الرياض– كلية الآداب – المجلد الثاني– ١٤١٦هـ،١٩٩٦م.

إلى إنشاء التعجب، وانمحى عنه معنى الجعل"[1]. وقد أدرك سيبويه ذلك فأخذ يبحث في كلام العرب عن اسم يناظر (ما) في التعجب ويكون نكرة تامة يشير إلى مسمى ويستغني بنفسه، فقال:" ونظير جعلهم (ما) وحدها اسماً قول العرب: إنـــّي مما أنْ أصنَع؛ أي من الأمر أن أصنع، فجعل ما وحدها اسماً. ومثل ذلك غـــسَلـْـتُــه غَـــسْلاً نِعِمَّا، أي نِعْم الغسلُ"[2]. ومن الواضح أن هذا القياس لا يستقيم لعدم التطابق بين المقيس والمقيس عليه في علة جامعة، إذ إن الأمثلة التي أوردها سيبويه لـــ(ما)، ليست (ما) التي تأتي في أول الكلام في موقع المبتدأ، بل جاءت في وسط الجملة وفي آخرها. والحكم هنا مختلف؛ لأن جملة التعجب وردت فيها(ما) في أول الكلام في تركيب مخصوص، على صورة واحدة لا يقبل التقديم ولا التأخير[3].

أما الأخفش فقد تعددت آراؤه في (ما) التعجبية، والمشهور عنه أنها عنده اسم موصول، وقد نقل رأيه هذا أكثر من نحوي، قال الأشموني: "وقال الأخفش: هي معرفة ناقصة، بمعنى الذي، وما بعدها صلة فلا موضع له"[4].

والرأي الآخر الذي ينسب إليه أنها نكرة موصوفة، وقد ذكر ذلك أكثر من نحوي، يقول ابن يعيش: "وحكى ابن درستويه أن الأخفش كان يقول مرة (ما) في التعجب بمعنى الذي إلا أنه لم يؤتَ لها بصلة، ومرة يقول هي الموصوفة إلا أنه لم يؤتَ لها بصفة، وذلك لما أريد فيها من الإبهام، والفعل بعدها وما اتصل به في موضع الخبر"[5]. ويقول ابن هشام: "والتامة تقع في ثلاثة أبواب: أحدها: التعجب نحو: (ما

---

١ شرح الرضي على الكافية – ٢٣٣/٤.

٢ الكتاب ٧٣/١.

٣ ينظر: السابق.

٤ ينظر: حاشية الصبان – ١٨/٣. وينظر: الأصول في النحو١/١٠٠، وشرح التسهيل٣١/٣، وشرح المفصل – ١٤٩/٧ وشرح الرضي على الكافية ٢٣٣/٤، والهمع ٥/٥٥– ٧٥.

٥ شرح المفصل ١٤٩/٧.

أحْسَنَ زيداً) المعنى: شيءٌ حَسَّن زيداً، جزم بذلك جميع البصريين، إلا الأخفش فجوَّزه، وجوَّز أن تكون معرفة موصولة والجملة بعدها صلة لا محل لها، وأن تكون نكرة موصوفة والجملة بعدها في موضع رفع، نعتاً، وعليهما فخبر المبتدأ محذوف وجوباً تقديره: شيءٌ عظيمٌ، ونحوه"[1].

والرأي الثالث له، وقد تضمنه نص ابن هشام، فقد ذهب الأخفش فيه مذهب جمهور البصريين في أن(ما) تامة بمعنى شيء، وقد سبق أن عرضنا مذهبهم.

وما قاله الأخفش يحتاج إلى مناقشة من عدة وجوه:

الأول: إن التعجب فيما يذهب إليه النحاة باب إبهام وهو ما يناسبه (ما) كما يقول النحاة، يقول ابن يعيش: "فان قيل: ولِمَ خصَّوا التعجب بما دون غيرها من الأسماء قيل لإبهامها، والشيء إذا أبهم كان أفخم لمعناه وكانت النفس متشوقة إليه لاحتماله أموراً. فان قيل: فإذا قلتم: إن تقدير: ما أحسَنَ زيداً، شيءٌ أحسنه وأصاره إلى الحسن، فهلا استعمل الأصل الذي هو شيء، فالجواب:إنه لو قيل: شيء أحسن لم يفهم منه التعجب؛ لأن شيئاً وإن كان فيه إبهام إلا أن (ما) أشد ابهاماً، والمتعجب معظم للأمر، فإذا قال: ما أحْسَنَ زيداً، فقد جعل الأشياء التي يقع بها الحُسنُ متكاملة فيه، ولو قال: شيءٌ أحْسَنَ زيداً، كان قد قصر حسنه على جهة دون سائر جهات الحسن لأن الشيء قد يستعمل للقليل"[2].

والذي قاله الأخفش بموصولية "ما" يخالف الإبهام اللائق بالتعجب، لأن (مـــا) الموصولة تحتاج إلى الصلة، والصلة مع الموصول كالشيء الواحد، والصلة باب إيضاح، ومن هنا حصل التناقض.

---

١ مغني اللبيب – ٤٨٦/١.

٢ شرح المفصل ١٤٣/٧.

الثاني: أن الخبر في الجملة يحذف إذا دل دليل على حذفه، ولا دليل هنا، يقول الرضى: "وفيه بُعدٌ (أي القول بحذف الخبر وموصولية "ما")؛ لأنه حذف الخبر وجوباً مع عدم ما يسد مسده"[1]. وضعّفه ابن يعيش لأمور منها: "أنه يعتقد أن الخبر محذوف والخبر إنما ساغ حذفه إذا كان في اللفظ ما يدل عليه ولا دليل هنا فلا يسوغ الحذف، (ومنها) أنهم يقدرون المحذوف بشيء والخبر ينبغي أن يكون فيه زيادة فائدة وهذا لا فائدة فيه"[2].

الثالث: رُد "بأنه سيلزم مخالفة النظائر من وجهين؛ أحدهما: تقديم الإفهام بالصلة أو الصفة وتأخير الإبهام بالتزام حذف الخبر، والمعتاد فيما تضمن من الكلام إفهاماً وإبهاماً تقدم الإبهام"[3].

أما الفراء وابن درستويه فقد ذهبا إلى أنها استفهامية تحمل معنى التعجب، وما بعدها خبرها، وقد قيل إنه منسوب للكوفيين[4]. واحتج أصحاب هذا الرأي فقالوا: "وإنما وضع هذا في التعجب؛ لأجل أن التعجب فيه إبهام، وذلك أن التعجب إنما يكون فيما جاوز الحد المعروف، وخرج عن العادة، وصار كأنه لا يبلغ وصفه، ولا يوقف على كنهه فقولك: ما أحسَنَ زيداً في المعنى، كقولك: أيُّ رجلٍ زيدٌ، إذا عنيت أنه رجل عظيم أو جليل ونحو ذلك"[5].

ولم يكن لهذا الرأي قبول عند العلماء لأسباب منها:

---

١ شرح الرضى على الكافية – ٢٣٣/٤.

٢ شرح المفصل ١٤٩/٧.

٣ شرح التصريح – ٨٧/٢.

٤ ينظر: شرح الرضى على الكافية ٢٣٤/٤، الهمع ٥٦/٥، حاشية الصبان ١٧/٣.

٥ شرح المفصل ١٤٩/٧.

أولاً: أنه يؤدي إلى مقابلة جملة إنشائية بأخرى إنشائية، إذ الاستفهام والتعجب جملتان إنشائيتان، وهذا ما يرفضه العلماء، يقول الرضي: "قيل مذهبه ضعيف، من حيث أنه نَقْل من معنى الاستفهام إلى معنى التعجب، فالنقل من إنشاء إلى إنشاء مما لم يثبت"[1]. وقد ورد عن الرضي ما يشير إلى ارتضاء مذهب الفراء ومن نهج منهجه، يقول: "وهو قوي من حيث المعنى؛ لأنه كأنه جهل سببه فاستفهم عنه"[2].

ثانياً: يرفض ابن يعيش مذهب الفراء فيقول: "وما ذكره من أن (ما) استفهام فبعيد جداً؛ لأن التعجب خبر محض يحسن في جوابه صدق أو كذب، والمتكلم لا يسأل المخاطب عن الشيء الذي جعله حسناً وإنما يخبره بأنه حسنٌ، ولو كانت (ما) استفهاماً لم يسغ فيها صدق أو كذب؛ لأن الاستفهام ليس بخبر"[3]. وفي قوله نظر، في ما نرى؛ لأن التعجب ليس خبراً محضاً كما ذهب، وإنما هو إنشاء، كما أشار إلى ذلك فريق من النحاة فيما بيّـــنا، والإنشاء لا يحتمل الصدق والكذب، فضلاً عن أن التعجب تعبيرٌ عن انفعالٍ بالإعجاب بشيء ما.

ثالثاً: إن "ما" الاستفهامية لا يليها إلا الأسماء، وهو قول موافق لرأي أهل الكوفة القائلين باسمية أفْعَلَ التعجبية، يقول ابن مالك: "وأما كونها استفهامية وهو قول الكوفيين فليس بصحيح؛ لأن قائل ذلك إما أن يدعي تجردها للاستفهام وإما أن يدّعي كونها للاستفهام والتعجب معاً، كما هي في قوله تعالى:﴿فأَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ ما أَصْحَابُ الْمَيْمَنةِ﴾[4]. فالأول باطل بإجماع؛ لأن اللفظ المجرد للاستفهام لا يتوجه ممن يعلم إلي من لا يعلم، (وما أفعَلَه) صالح لذلك فلم يكن لمجرد الاستفهام. والثاني أيضاً

---

١ شرح الرضي على الكافية – ٢٣٤/٤.

٢ المصدر السابق.

٣ شرح المفصل – ١٤٩/٧.

٤ الواقعة: ٨.

باطل؛ لأن الاستفهام المشوب بتعجب لا يليه غالباً إلا الأسماء نحو: ﴿وأَصْحَابُ اليمينِ ما أَصْحَابُ اليمينِ﴾[1]. و"ما" المشار إليها مخصوصة بالأفعال، فعلم أنها غير المتضمنة استفهاما"[2]. والواقع أنه لا وجه في مقارنة (ما) في هاتين الآيتين بـــ(ما) التعجبية؛ لأن هناك شبه إجماع بين العلماء على أن (ما) هنا (في الآيات) للاستفهام[3]، فلئن كان في الجملة معنى التعجب، فإنما خرج إليها بعد أن كان للاستفهام، ولا يقتضي ذلك أن تخرج (ما) من بابها في الاستفهام إلى باب آخر كالتعجب.

رابعاً: إن (ما) لو كانت استفهاماً لجاز أن يخلفها (أي)[4]. وهو مما لم يرد به استعمال.

أما الكسائي فقد ذهب إلى أن (ما) **لا محل لها من الإعراب**[5]. ولا تكون اللفظة لا محل لها من الإعراب إلا إذا كانت حرفاً، وهو رأي نميل إليه ونرتضيه، لما فيه من تصنيف ترتضيه دلالة جملة التعجب. ووجهه أن (ما) لا تحمل ما سبق بيانه من خصائص الاسم وحدّه، ولا تدل على معنى بنفسها إنما معناها يتضح باقترانها بجملة، وهذا معنى الحرف، وما القول باسميتها إلا تحقيق لفكرة العامل في أن (أفْعَلَ) في ما يرى البصريون، فعل، والفاعل ضمير مستتر، ومتى كان الفاعل مستتراً وجب أن يعود على اسم ظاهر، والجملة تخلو منه، فحكموا على (ما) بالاسمية لذلك، ويؤيد هذا ما قاله الأزهري: "فاجمعوا على "اسميتها لأن في (أحسَنَ) ضميراً يعود عليها اتفاقاً والضمير لا يعود إلا على الأسماء"[6].

---

١ الواقعة: ٢٧.

٢ شرح التسهيل ٣٢/٣.

٣ ينظر: التفسير الكبير ١٤٤/٢٩، والكشاف ٥٢/٤، والجامع لأحكام القرآن ١٩٩/١٧ الدر المصون ٢٥٣/٦.

٤ شرح التسهيل ٣٢/٣.

٥ ينظر: الهمع – ٥٦/٥.

٦ شرح التصريح ٨٧/٢.

والقول باسمية (ما) بعيد من وجه آخر فيما نرى، إذ إن (ما)، كما يعربها النحاة، مبتدأ خبره الجملة بعده – على رأي أصحاب المذهب الأول الذي بيّنّـــاه سابقاً– فكأن مبنى الجملة وتركيبها لديهم يوازي قولنا: محمدٌ حَضَرَ أبوه، فـــ(محمد): مبتدأ، و(حضر أبوه): جملة فعليه خبر المبتدأ، وبين الجملتين، في ما نرى، فرق كبير، إذ إن الخبر في (محمدٌ حضر أبوه) هو: حضر أبوه، وهي جملة يحسن السكوت عليها، فنقول: حضر أبو محمد. ولكنا إذا حذفنا المبتدأ (ما) في جملة التعجب (ما أجْمَلَ السَّمَاءَ!)، فإن المستمع لـــ(أجْمَلَ السماءَ!) لا يجني منها ثمرة معناها، وفقاً لما ارتضاه ابن جني حداً للجملة.

كما أن (ما) تحتل الصَّدارةَ في جملة التعجب، والصدارةُ موقع يغلب على الحروف، وهي مبنية، والبناء مما يقرّب الكلمة إلى الحروف، والحروف لا موضع لها من الإعراب، ولعل هذا ما أراده الكسائي، أو ما أراده ابن الأنباري عندما حكم بزيادة (ما) التعجبية، والزيادة حكم لا يقع على ركنٍ أصلٍ في الجملة الإسنادية، عند من عدَّ (ما) مبتدأ [مسند إليه]. يقول ابن الأنباري: "إن قال قائل: لِمَ زيدت (ما) في التعجب نحو: (ما أحسَنَ زيداً) دون غيرها، قيل: لأن (ما) في غاية الإبهام، والشيء إذا كان مبهماً كان أعظم في النفس، لاحتماله أموراً كثيرة، فلهذا كانت زيادتها في التعجب أولى من غيرها"[1].

مما سبق، يتضح أن (ما) في التعجب ليس لها معنى في ذاتها لتكون في تصنيف الأسماء، كما أنه ليس من المقبول دلالةً أن تفسَّر(ما) هنا بـــ(شيء)، أو أن تكون من الموصولات، أو أداة استفهام، إنما هي في باب التعجب" تفارق الموصولة والموصوفة في

---

١ أسرار العربية – ص١١٢.

جرسها ونغمتها والنبر الذي يرافقها "[1]، فهي" أمة (أي متفردة) وضعت وحدها للتعجب"[2]؛ أي لأداء معنى التعجب، والتعجب معنى، والمعاني إنما تؤدى بالحروف[3].

ويبدو أن استخدام لفظة واحدة كـــ(ما) للتعبير عن معانٍ مختلفة، هو الذي أدى إلى هذا الاختلاف. ونحن نعلم أن المعاني التي تجوب في نفس المتكلم أوسع من أن نعبر عنها بالألفاظ والكلمات، إذ إن اللغة في مبانيها وأشكالها اللفظية تقصر عن أن تعبر عن كل ما يحويه ذهن الإنسان بألفاظ توازيها في سعتها وتنوعها، " لأن المعاني غيرُ متناهية والألفاظ متناهية، فإذا وزِّع لزم الاشتراك "[4]. يقول إبراهيم أنيس في هذا الصدد: " الأصل في الألفاظ أن يختص كل لفظ بمعنى معين، بهذا جرت الكثرة الغالبة من ألفاظ اللغات في العالم، غير أنا نعرف أن أمور الحياة الدنيا متداخلة متشابكة. تكوِّن في مجموعها نظاماً متماسك الأطراف، ولا غرابة إذن أن نرى معنى يقترب من آخر، أو أن جزءاً من معنى يشترك في عدة ألفاظ "[5]. ومن هنا جاءت مبانٍ كثيرة متشابهة في شكلها ووزنها مع أنها تختلف في معناها باختلاف السياق الذي ترد فيه، ولقد تنبه العلماء قديماً إلى هذا فوضعوا مباحث لغوية تبين ذلك مثل (الاشتراك اللفظي)، ومن بين هذا المشترك اللفظي لفظة(ما)، في ما نحن بصدده، فمنها(ما) الاستفهامية، و(ما) الموصولة، و(ما) التعجبية. وإن السياق أو المقام هو الكفيل بالتفريق بينها، يقول براجشتراسر في هذا الصدد: " فالنتيجة أنه وإن كانت (ما) تؤدي

---

١ التعارض بين تأويل المعنى وتقدير الإعراب في النحو العربي- صاحب أبو جناح-ص٦٧.

٢ ينظر السابق.

٣ ينظر: شرح المفصل ١٢٧/٧.

٤ المزهر في علوم اللغة- السيوطي – شرح وتصحيح: محمد جاد المولى، محمد أبو الفضل، علي محمد البجاوي- ط.(٣) – مكتبة دار التراث: القاهرة –٣٦٩/١. وينظر : علم الدلالة، دراسة نظرية وتطبيقية – فريد حيدر- مكتبة النهضة المصرية: القاهرة- ط.(١)، ١٩٨٨م- ص ١٣٧ وما بعدها، ودلالة الألفاظ- إبراهيم أنيس – مكتبة الأنجلو المصرية-ط.(٤) ١٩٨٠م – ص ٢١٤.

٥ دلالة الألفاظ – ص ٢١٠.

معاني متعددة في العربية، فلا موضع للشك أيها المراد، وذلك لثبات القواعد النحوية، ووضوحها، الرافعين للعربية فوق أخواتها السامية"[1]. وهو ما يعبر عنه العلماء المعاصرون بالتعدد الوظيفي للمبنى الصرفي، وهو موضوع كبير وفيه بحوث كثيرة.

رابعاً: الخلاف النحوي في الاسم المنصوب بعد(ما أفعَلَ):

أما الاسم المنصوب بعد (ما أفعَلَ)، كما في: ما أجمَلَ السماءَ، فقد اختلف النحاة في إعرابه على حد اختلافهم في فعلية (أفعَلَ) أو اسميتها.

فهي مفعول به لدى جمهور البصريين والكسائي، فعلها(أفعَلَ) المضمر فيه فاعله وهو يعود على (ما) المتقدمة، يقول ابن يعيش: "وأحسَنَ فعل ماض غير متصرف وفيه ضمير يرجع إلى (ما)، و(زيداً) مفعول به"[2]. وقد اعتمدوا الهمزة في (أفعَلَ) همزة تعدية للقول بمفعولية الاسم المنصوب بعدها، يقول السيوطي: "وينصب المتعجَّب منه بعد (ما أفعَلَ) مفعولاً به على رأي غير الفراء، والهمزة فيه للتعدية، والفاعل ضمير مستتر عائد على (ما) مفرد مذكر"[3]، بل يعود على (ما) بالإفراد أو التثنية أو الجمع تذكيراً وتأنيثاً.

وقد كان للحركة الإعرابية دورٌ في توجيه نصب الاسم بعد (ما أفعَلَ)، فالنصب علامة المفعولية، إذ إن المفعولية أم الباب في النصب، ولّما لم تكن الكلمة منصوبة بحرف نصب يسبقها فقد حُكِم عليها بالمفعولية، أي ألحقت بأم بابها، ومن ثم جاء البحث عن عامل النصب، ولابد أن يكون هذا العامل فعلاً، ولابد لهذا الفعل من أن يكون متعدياً، فلمّا لم يسبقها إلا (أفعَلَ)، جُعِل فعلاً ماضياً متعدياً، وعُلّلت همزته بأنها همزة تعدية، كما ذكرنا، وعُللت الحركة عليه بأنها لبناء الفعل الماضي، ثم اجتهد

---

١ التطور النحوي – براجشتراسر – ص ١٧١.

٢ شرح المفصل١٤٩/٧، وينظر: الأصول في النحو ٩٩/١، واللباب في علل الإعراب والبناء ١٩٧/١، وشرح التسهيل ٣١/٣، وارتشاف الضرب ٣٣/٣، وشرح التصريح ٨٧/٢، وحاشية الصبان ١٧/٣.

٣ همع الهوامع ٥٥/٥.

النحاة باحثين عن حجج تعلل لهم إدخال هذه اللفظة (ما أفعَلَ) في مدارج الأفعال من أقسام الكلم. والفعل ما دل على حدث وزمن، بناء على الأسس التي وضعها النحاة، وقد بينا سابقاً أن هذه اللفظة تخلو من الدلالة على الحدث أو الزمن، اعتماداً على ما يقره النحاة أنفسهم. فإذا كان الإعراب: هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ، كما يقول ابن يعيش[١]، فلا بد أن لكل لفظة في هذا التركيب دوراً دلالياً تؤديه، ولمّا كانت الحركة الإعرابية من بين ما يعبر به المتكلم عن نفسه في هذا التركيب، فإن لها دوراً في المعنى يجب أن نبحث عنه دلالياً، وليس تحت تأثير عامل يسوغ وجود الحركة، فيتسق القول مع الفطرة اللغوية عند العربي الذي كان يعبر عما في ذهنه من غير معرفة لا بالحركات ولا بأسمائها ولا بعواملها. ولو نظر باحث إلى التركيب من وجهة دلالية بمعزل عن المبنى وتسويغ الحركة الإعرابية على ضوء العامل، لما كان ثمة وجه يؤيد كون الاسم المنصوب بعد (ما أفعَلَ) مفعولاً به، ولما كانت هناك ضرورة لإيجاد فعل يعمل فيه، ولا حاجة إلى القول بأن (أفعَلَ) فعل، فضلاً عن أن يكون فعلاً ماضياً، ولعل هذا المعنى هو ما عبر عنه الرضي بقوله: "ولولا انفتاح أفعلَ التعجب وانتصاب المتعجب منه بعده، انتصاب المفعول به، لكان مذهبهم جديراً بأن يُنصَر"[٢]. وهذا تعبير صريح يمكن أن يُحمل على قول الرضي، في أن الذي يتحكم في توجيه تركيب الجملة، وما يمكن أن تُصرف إليه كلماتها ممثلة لأبواب نحوية، هو الحركة الإعرابية وليس القيمة الدلالية التي تؤديها الكلمة في الجملة. فهو ينص على أن الرأي الأول أكثر وجاهة ويمكن أن يُنصَر لولا الاحتكام إلى الشكل وتسويغ الحركة الإعرابية على ضوء العامل. ويؤيد هذا ما نص عليه أحد النحاة في عدم اتفاق الاسم المنصوب في هذا الباب مع أحكام المفعول به، يقول الصبان: " لهذا المفعول أحكام خالف فيها

---

١ ينظر: شرح المفصل ٧٢/١.

٢ شرح الرضي على الكافية ٢٣٠/٤.

أصل المفاعيل، منها أنه لا يحذف إلا لدليل، ولا يتقدم على عامله، ولا يحال بينهما إلا بالظرف على الصحيح، ولا يكون إلا معرفة أو نكرة مختصة"[1]. وهو نص صريح يمكن أن يُحمل عليه في ضرورة توجيه الاسم المنصوب في هذا الباب على غير المفعولية، وهو ما سنتناوله بالدراسة والتحليل في فصل قادم من هذا الباب.

والرأي الآخر في توجيه الاسم المنصوب بعد صيغة التعجب، وهو مذهب الفراء والكوفيين غير الكسائي، أي الذين يقولون باسمية (أفعَلَ) في التعجب، فمذهبهم أن "(أفعَلَ) اسم، وانتصب الاسم بعده، في قول الفراء ومن وافقه من الكوفيين، على حد ما انتصب في قولهم: زيدٌ كريمٌ الأبَ، فأصله في نحو: ما أظرفَ زيداً، زيدٌ أظرفُ من غيره، إلا أنهم أتوا بـــ(ما) فقالوا: ما أظرفَ زيداً على سبيل الاستفهام، نقلوا الصفة من زيد وأسندوها إلى ضمير(ما)، وانتصب (زيد) بأظرف فرقاً بين الخبر والاستفهام، والفتحة في (أفعَلَ) فتحة إعراب، وهو خبر عن (ما) وإنما انتصب لكونه خلاف المبتدأ الذي هو(ما) إذ هو في الحقيقة خبر عن زيد وإنما أتى بـــ(ما) ليعود عليها الضمير، والخبر إذا كان خلاف المبتدأ كان منتصباً بالخلاف على مذهب الكوفيين في زيد خلفك، وزعم بعض الكوفيين أن (أفعَلَ) اسم مبني لتضمنه معنى التعجب"[2].

وقول الكوفيين هذا يحتاج إلى مناقشة، لعدة أسباب:

الأول: إن القول بأن (ما) مبتدأ، يؤدي إلى القول باسميتها، وكما أسلفنا فـــإن (ما) لا تدل على ما يدل عليه الاسم من مسمى، كما أن خصائص الأسماء لا تنطبق عليها، ومن ثم فان وضعها في الأسماء مخالف لما عليه حد الاسم وخصائصه، فضلاً عما بيناه من قبولها خصائص الحرف..

---

١ حاشية الصبان ٣/١٥.

٢ ارتشاف الضرب ٣/٣٣-٣٤، وينظر: همع الهوامع ٥/٥٥-٥٦، وحاشية الصبان ٣/١٩.

الثاني: لما كانت (ما) ليست اسماً، انتقض كونها مبتدأ [مسند إليه]، فدل ذلك على أن الإسناد في الجملة غير قائم، ومن ثم فإن القول بأن (أفعَلَ) خبر قولٌ مرفوض، لخلو الجملة من الإسناد أصلاً.

الثالث: جملة (ما أجملَ السماءَ!) لا يكمن فيها إسناد بين المبتدأ والخبر، إنما هي جملة تقوم على ترتيب معين، وحركة معينة يؤديان في الجملة معنى تاماً يحسن السكوت عليه، وهو التعبير عن انفعالٍ ما بقصد إنشاء التعجب.

فيما سبق، تبين لنا آراء النحاة العرب واللغويين من القدماء في تركيب صيغتي أسلوب التعجب القياسيتين، وقد حاورنا فيها مذاهب النحاة المختلفة وما يحتاج منها إلى مناقشة؛ رداً أو تأييداً. ونرى استكمالاً لهذه الدراسة وتمهيداً لإبداء الرأي في ما يوافق أسلوب التعجب تركيباً ودلالة، أن ندرس آراء المفسرين في أسلوب التعجب فيما يرد منها في آيات القرآن الكريم، ثم محاورة آراء علماء اللغة المحدثين، وهو ما سنفصل القول فيه في الفصلين القادمين من هذا الباب، إن شاء الله.

الفصل الثاني

صيغتا أسلوب التعجب القياسيتان في القرآن الكريم

تعددت الآيات التي تحمل دلالة التعجب في القرآن الكريم، ولكنها كانت بصيغ وأساليب مختلفة، فمنها ما كان على صيغة الاستفهام، ومنها ما جاء على نمط المفعول المطلق، وغير ذلك من أساليب التعجب السماعية، مما عرضنا له في مستهل الفصل السابق من هذا الباب. ونعتزم في هذا الفصل دراسة الآيات التي وردت على صيغتي التعجب القياسية (ما أفعَلَ، وأفْعِلْ به)، وأبرز آراء المفسرين في تفسيرها، لنتحرى فيها ما يمكن أن يعين على فهم الأسلوب دلالة وتركيباً.

والآيات التي وردت على هذا القياس قليلة في القرآن الكريم، فقد جاءت على نمطين هما:

الأول: ما أفعَلَه، وقد جاء على نمطها قوله تعالى:﴿فَمَا أَصْبَرَهُمْ على النَّارِ﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿قُتِلَ الإنسَانُ ما أَكْفَرَهُ﴾[2].

الثاني: أفْعِلْ به، وقد جاء على نمطها قوله تعالى:﴿اسْمِعْ بِهِمْ وأبْصِرْ﴾[3]، وقوله: ﴿ ابصرْ به واسمع ﴾[4]

---

١ البقرة: ١٧٥.

٢ عبس: ١٧.

٣ مريم: ٣٨.

٤ الكهف : ٢٦.

ولا نقصد في هذا الفصل من الباب تفصيل كل ما ورد عن المفسرين في هذه الآيات، وإنما الذي يهمنا أن نبحث في أقوالهم وما ذهبوا إليه في تفسير دلالة الآيات ومعاني التراكيب والجمل التي تتضمنها، ليعيننا في توجيه دراسة دلالة تركيب التعجب، وتوجيه المبنى ليتوافق مع المعنى، لنوضح المعنى التام لهذا الأسلوب، فيكون جملة من حيث إنه يحمل معنى تاماً يحسن السكوت عليه.

دأب كثير من المفسرين عند تفسير الآيات السابقة، البحث في التركيب الذي تقوم عليه الجملة موضع التفسير، وفقاً لما توجبه الصنعة، ولاسيما أن جل المفسرين كانوا من أرباب اللغة والنحو، فبدا أثر المبنى والاهتمام بتسويغ الحركة الإعرابية على ضوء العامل واضحاً في توجيه الآيات. فإذا ما تناولنا آيتي النمط الأول من صيغة التعجب القياسية (ما أفعَلَه) فإننا نجد المفسرين يستهلونها بالبحث في التركيب، يقول العكبري في تفسير قوله تعالى:﴿ فما أصْبَرَهُمْ على النارِ﴾[١]: "(ما) في موضع رفع، والكلام تعجّب عجَّب الله به المؤمنين. و(أصْبَرَ) فعل فيه ضمير الفاعل، وهو العائد على ما. ويجوز أن تكون (ما) استفهاماً هنا، وحكمها في الإعراب كحكمها إذا كانت تعجباً. وهي نكرة غير موصوفة تامة بنفسها. وقيل: هي نفي: أي فما أصْبَرَهُمْ الله على النار"[٢]. كما عدد أبو حيان والسمين الحلبي أنواع (ما) واختلاف العلماء في توجيه (ما) التعجبية، وقد بينا في الفصل السابق المسألة مفصلة مما يغني عن تكرار أقوالهم هنا.

---

١ البقرة: ١٧٥.

٢ التبيان في إعراب القرآن ١٤٢/١.

كما بحثوا في أوجه الخلاف في (أفعَلَ) فيما دار بين البصريين والكوفيين، وتوجيه الاسم المنصوب بعدها[1]، وقد سبق تفصيل القول فيها.

كما فصَّل المفسرون القول في تعدد معاني الآية بتعدد الحكم على نوع (ما) فيها، ففي قوله تعالى: ﴿فما أصْبَرَهُمْ على النارِ﴾[2]، فُسِّر المعنى على التعجب تارة، وعلى الاستفهام ثانية، وعلى النفي ثالثة. واختلفوا في معنى الصبر في التعجب، أحقيقة هو أم مجاز؟

فذهب الأصم[3] إلى أنه صبر يحصل لهم حقيقة إذا كانوا في النار، وقال: إذا قيل لهم: "اخْسَئوا فيها ولا تُكَلِّمونِ"[4]، سكتوا وانقطع كلامهم وصبروا على النار ليأسهم من الخلاص.[5]

وذهب الجمهور إلى أنه صبر يوصفون به في الدنيا[6].

---

١ ينظر: الجامع لأحكام القرآن ٢/٢٣٦، البحر المحيط - ١/٦٦٨-٦٦٩، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون - السمين الحلبي - إعداد: جمال طلبة - دار الكتب العلمية: بيروت - لبنان - الطبعة الأولى ١٤١٦هـ، ١٩٩٥م - ١/٤٤٥.

٢ البقرة: ١٧٥.

٣ وبعد بحث واستقصاء، ثبت للباحثة أن الأرجح في هذا الأصم أنه أبو بكر الأصم، وقد جاء في سير أعلام النبلاء أن ثمامة بن أشرس يتغالى فيه، ويطنب في وصفه، وكان ديناً وقوراً، منقبضاً عن الدولة. مات سنة إحدى ومئتين. وله تفسير، وكتاب(حلق القرآن) وكتاب (الحجة والرسل) وكتاب(الحركات)، وكتاب(الرد على الملحدة)، و(الرد على المجوس)، و(الأسماء الحسنى)، و(افتراق الأمة)، وأشياء أخرى. ينظر: سير أعلام النبلاء- شمس الدين بن محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي- تحقيق: شعيب الأرؤوط- كامل الخراط- مؤسسة الرسالة: بيروت: لبنان- ط.(١١) ١٤١٧هـ، ١٩٩٦م - ٩/٤٠٢.

٤ المؤمنون : ١٠٨.

٥ ينظر: البحر المحيط - ١/٦٦٩، التفسير الكبير ٥/٣١.

٦ السابق.

والقائلون بأنه حقيقة قالوا: معناه ما أصبرهم على عمل يؤديهم إلى النار لأنهم كانوا على علم بأن من عاند النبي صلى الله عليه وسلم صار إلى النار، قاله المؤرج[1]. وقيل: التقدير(ما أصبرهم على عمل أهل النار) وهو قول الكسائي وقطرب[2]. وقيل: (أصْبَرَ) هنا بمعنى (أجرأ) وهي لغة يمانية فيكون لفظ (أصْبَرَ) إذ ذاك مشتركاً بين معناها المتبادر إلى الذهن من حبس النفس على الشيء المكروه، ومعنى الجرأة؛ أي ما أجرأهم على العمل الذي يقرب إلى النار، قاله الحسن وقتادة والربيع وابن جبير[3].

والقائلون بأنه مجاز، قالوا: مجاز أريد به العمل؛ أي: ما أعملهم بأعمال أهل النار، قاله مجاهد. وقيل: هو مجاز أريد به قلة الجزع؛ أي ما أقل جزعهم من النار. وقيل: هو مجاز أريد به الرضا وتقديره أن الراضي بالشيء يكون راضياً بمعلوله ولازمه إذا علم ذلك اللزوم، فلما أقدموا على ما يوجب النار وهم عالمون بذلك صاروا كالراضين بعذاب الله والصابرين عليه. وقال الزمخشري: "(فما أصْبَرَهُمْ على النار) تعجب من حالهم في إلتباسهم بموجبات النار من غير مبالاة منهم"[4].

والقائلون بأن (ما) **استفهامية**، وجهوا المعنى على الاستفهام، وهو استفهام على معنى التوبيخ؛ أي: أيُّ شيءٍ صبَّرهم على النار حتى تركوا الحق واتبعوا الباطل؟. وقد ذهب إلى هذا القول ابن عباس والسدّي وعطاء وأبو عبيدة معمر بن المثنّى، فالمعنى لديهم على وجه الاستهانة والاستخفاف بأمر هؤلاء[5].

---

١ ينظر: البحر المحيط - ٦٦٩/١.

٢ ينظر: البحر المحيط - ٦٦٩/١، الكشاف ٣٢٩/١، معاني القرآن للفراء ١٠٣/١.

٣ ينظر: البحر المحيط - ٦٦٩/١.

٤ الكشاف ٣٢٩/١، وينظر: التفسير الكبير ٣٢/٥، البحر المحيط - ٦٦٩/١.

٥ ينظر: الجامع لأحكام القرآن ٢٣٦/٢، البحر المحيط - ٦٦٩/١.

وذهب قوم إلى أن (ما) **نافية**، يقول أبو حيان في تفسير الآية ذاها: "وذهب قوم إلى أن (ما) نافية، والمعنى: أن الله ما أصْبَرَهُمْ على النار؛ أي: ما يجعلهم يصبرون على العذاب"[1].

وبتتبع أقوال المفسرين في قوله تعالى: ﴿**قُتِلَ الإنسانُ ما أَكْفَرَه**﴾[2] نجدهم يختلفون في (ما) ويوجهون معنى الآية بتعددها، على النحو الذي عرضناه في الآية السابقة، فمعنى الآية لدى المفسرين في مضمونين:[3]

الأول: التعجب، و(ما) فيه هي التعجبية. يقول الفخر الرازي: "اعلم أنه تعالى لما بدأ بذكر القصة المشتملة على ترفع صناديد قريش على فقراء المسلمين، عجَّب المؤمنين من ذلك، فكأنه قيل: وأي سبب في هذا العجب والترفع مع أن أوله نطفة قذرة وآخره جيفة مذِرَة، وفيما بين الوقتين حمّال عذره، فلا جرم ذكر تعالى ما يصلح أن يكون علاجاً لعجبهم، وما يصلح أن يكون علاجاً لكفرهم، فان خلق الإنسان تصلح لأن يستدل بها على وجود الصانع، ولأن يستدل بها على القول بالبعث والحشر والنشر"[4]. ويقول القرطبي: "قيل: (ما) تعجب، وعادة العرب إذا تعجَّبوا من شيء قالوا: قاتله الله ما أحسَنَه! وأخزاه الله ما أظْلَمَه!، والمعنى: اعجبوا من كفر الإنسان

---

١ البحر المحيط – ٦٦٩/١، وينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٤٤٥/١.

٢ عبس: ١٧.

٣ ينظر:التبيان في إعراب القرآن ١٢٧٢/٢، التفسير الكبير ٥٩/٣١، معاني القرآن – أبو جعفر النحاس– تحقيق: محمد الصابوني– مركز إحياء التراث الإسلامي: مكة المكرمة – ط.(١) ١٤١٠هـ، ١٩٨٩م – ١٥١/٥، الجامع لأحكام القرآن ٢١٧/١٩، معاني القرآن–الفراء–تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، محمد علي النجار–دار السرور: بيروت–لبنان– ٢٣٧/٣، البحر المحيط–٤٢٠/٨، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٤٨٠/٦.

٤ التفسير الكبير ٥٩/٣١.

لجميع ما ذكرنا بعد هذا. وقيل: ما أكفرَه بالله ونعمه مع معرفته بكثرة إحسانه إليه، على التعجب أيضاً، قال ابن جريج: أي ما أشدَّ كفره!"[1].

الثاني: الاستفهام، وقيل: "(ما) استفهام؛ أي: أيّ شيء دعاه إلى الكفر، فهو استفهام توبيخ"[2]. ويقول أبو حيان: "وقيل: (ما) استفهام توقيف. أي: أيُّ شيءٍ أكفَرَه؟ أي: جعله كافراً؛ بمعنى: لأي شيء يسوغ له أن يكفر"[3].

ويذهب الفراء والنحاس إلى أن المعنى استفهام" ثم عجَّبه فقال (من أي شيء خلقه) ثم فسَّر فقال: (من نطفة خلقه فقدَّره) أطوارا: نطفة، ثم علقة إلى آخر خلقه، وشقياً أو سعيداً، وذكراً أو أنثى"[4].

إن من يتتبع أقوال المفسرين في هاتين الآيتين، وبالرجوع إلى أقوال النحاة في التعجب في ما أوضحنا سابقاً، يجد أن المعنى العام الذي يستفاد من هاتين الآيتين هو التعجب، وهو أكثر اتساقاً مع السياق القرآني العام الذي وردت فيه.

وإذا عرفنا أن التعجب استعظام الشيء، فأي معنى في صبر الكفار على عمل يؤديهم إلى النار غير الاستعظام، وأي معنى في كفر المخلوق بنعم خالقه وأوله نطفة وآخره جيفة قذرة غير الاستعظام ذاته ؟. وقد صرح الزمخشري لدى تفسيره (ما أكفره) في قوله تعالى: ﴿قُتِلَ الإنسانُ ما أَكْفَرَه﴾[5] عن تمام معنى التعجب، إذ جاء اللفظ معبراً عن معنى الاستعجاب، ملائماً لدرجة الاستعظام من هذا الكفر، يقول: "(ما أكفره) تعجُّبٌ من إفراطه في كفران نعمة الله، ولا ترى أسلوباً أغلظ منه، ولا

١ الجامع لأحكام القرآن ٢١٧/١٩، وينظر: البحر المحيط – ٤٢٠/٨.
٢ الجامع لأحكام القرآن ٢١٧/١٩.
٣ البحر المحيط – ٤٢٠/٨.
٤ معاني القرآن – الفراء ٣٧/٣، وينظر: معاني القرآن – النحاس ١٥١/٥.
٥ عبس: ١٧.

أخشن مساً، ولا أدل على سخط، ولا أبعد شوطاً في المذمة مع تقارب طرفيه، ولا أجمع للأئمة على قصر متنه"[1].

ولم يغفل المفسرون البحث عن حقيقة تركيب التعجب، والألفاظ الدالة عليها في اللغة في هذه الآيات التي يفسرون، فبحثوا عن دلالة (ما)، وحقيقة أصل الكلمة (أفعَلَ)، وفي توجيه حركة الاسم المنصوب بعدها بمقتضى المعنى ودلالة السياق، ويعد الفخر الرازي من أبرز من فصَّل في هذه المباحث اللغوية من المفسرين. ولعل المقام يقتضي أن نورد هذه المسائل اللغوية التي أوردها الرازي، لما فيها من حجج تستحق الدراسة، وما يكمن فيها من حقائق تستوجب النظر، وما يظهر فيها من استقصاء واضح لدلالة التركيب الجملي للتعجب وما يقتضيه مبناه:

تناول الرازي تركيب التعجب (ما أفعلَ) مبدياً آراءه اللغوية من خلال تفسير قوله تعالى:﴿فما أصْبَرَهُمْ على النار﴾[2]، وقد ذهب إلى أن في صيغة التعجب (ما أفعله) ثلاثة مذاهب، هي كالآتي:[3]

المذهب الأول، وهو اختيار البصريين، إن (ما) اسم مبهم يرتفع بالابتداء، و(أحسَنَ) فعل وهو خبر المبتدأ، وزيداً مفعول، وتقديره: شيءٌ حسَّنَ زيداً؛ أي صيَّره حَسَناً.

وهو مذهب قد رفضه الكوفيون، إذ لا يصح لديهم أن تفسَّر (ما) بشيء في التعجب من صفات الله تعالى كما في: ما أكرَمَ اللهَ، وما أعظَمَه، وما أعلَمَه. كما يحتج الرازي على فساد هذا المذهب بالحجج الآتية:

---

١ الكشاف ٢١٩/٤.

٢ البقرة : ١٧٥.

٣ التفسير الكبير ٣٢/٥-٣٥.

الحجة الأولى: يقول الرازي: "فإن قيل:هذه اللفظة إذا أطلقت فيما يجوز عليه الحدوث كان المراد منه الاستعظام مع خفاء سببه، وإذا أطلقت على الله تعالى كان المراد منه أحد شطريه وهو الاستعظام فحسب، قلنا: إذا قلنا: ما أعظَمَ اللهَ. فكلمة (ما) هاهنا ليست بمعنى شيء. فلا تكون مبتدأ، ولا يكون (أعظم) خبراً عنه، فلابد من صرفه على وجه آخر. وإذا كان كذلك ثبت أن تفسير هذه الآية بهذه الأشياء في مقام التعجب غير صحيح"[1].

ويبدو أن حجة الرازي هذه تؤيد ما ذهبنا إليه سابقاً، فهو:

١) يرفض أن تكون (ما) تدل على معنى (شيء)، ويمكن أن نحمل على هذا أن (ما) لا تدل على معنى في ذاتها، ومن ثم فقدت سمة من سمات الاسمية وهي الدلالة على مسمى، فخرجت عن أن تكون اسماً.

٢) لما بعُدت(ما) عن حد الاسم، بعُدت عن احتلال موقعه، وهو المسند إليه(المبتدأ) هنا.

٣) لّما لم يكن في(ما) إسناد؛ فلم تكن مبتدأة، فقد خرجت الكلمة التي بعدها عن الخبرية، كما جاء في قول الفخر الرازي: "ولا يكون (أعظم) خبراً عنه"[2]، إذ لا خبر بلا مبتدأ في اللغة.

٤) إن تفسير(ما) بمعنى شيء لا يجوز في حق الله تعالى، وقد تساءل المبرد عن ذلك، فقال: " فإن قال قائل: أرأيت قولك: ما أحسَنَ زيداً، أليس في التقدير والإعمال – لا في التعجب – بمنزلة قولك: شيءٌ حسَّنَ زيداً، فكيف تقول هذا في قولك: ما أعظَمَ الله يا فتى، وما أكبرَ الله ؟.

---

١ السابق ٥/٣٢.

٢ التفسير الكبير ٥/٣٢.

قيل له:التقدير: على ما وصفت لك. والمعنى: شيءٌ عظَّم الله يا فتى، وذلك الشيء الناسُ الذين يصفونه بالعظمة"[1]. وهذا قولٌ حقٌّ في أوله؛ لأن الله عظيم ولا سبيل إلى القول بأن شيئاً قد عظَّم الله. أما القسم الثاني من هذا النص، ففيه تأويل كبير يخرج الجملة عن معناها الذي جاءت تعبر عنه، وقد أدرك المبرد تماماً هذا البعد بين تأويل الجملة ودلالتها على التعجب، ودليل ذلك قوله في النص السابق: "... في التقدير والإعمال لا في التعجب". وقد أدرك ذلك غيره من النحاة، لولا محاولة تسويغ الحركة الإعرابية على صيغة التعجب (ما أفعَلَ) وحركة النصب على الاسم بعدها، على ضوء نظرية العامل فيما يقتضيه النحو التعليمي.

٥) أراد الرازي صرف (ما) على وجه آخر غير تفسيرها بـــ(شيء)، أو اعتمادها في موقع المبتدأ (المسند إليه)، كما يظهر في نصه. وقد قدمنا في الفصل السابق ما ارتضيناه من توجيهها وجهة الحروف. وفي مضمون ما ذهب إليه الرازي ما يؤيد ذلك.

الحجة الثانية: ينكر الرازي فيها تفسير(ما) بمعنى شيء بحجة أخرى، فيقول: "إنه لو كان معنى قولنا: ما أحسَنَ زيداً. شيء حسَّن زيداً، لوجب أن يبقى معنى التعجب إذا صرحنا بهذا الكلام، ومعلوم أنا إذا قلنا: (شيء حسَّن زيداً) فإنه لا يبقى فيه معنى التعجب البتة، بل كان ذلك كالهذيان، فعلمنا أنه لا يجوز تفسير قولنا: ما أحسَنَ زيداً، بقولنا: شيء حسَّن زيداً"[2]. وقد أدرك النحاة سابقاً البعد الدلالي بين معنى(ما) التعجبية وتفسيرها بـــكلمة(شيء)، فنبَّه إلى ذلك كثير منهم، يقول المبرد: " فإن قال قائل: فإذا قلت: ما أحْسَن زيداً، فكان بمنزلة: شيء حسَّن زيداً، فكيف دخله معنى التعجب، وليس ذلك في قولك: شيء أحسَن زيداً ؟ "[3].

---

١ المقتضب ١٧٦/٤.

٢ التفسير الكبير ٣٢/٥.

٣ المقتضب ١٧٥/٤.

ولعل الرازي يقصد في هذا أن الباب في التعجب باب إنشاء، يفصح المتكلم فيه عن معنى التعجب والاستعظام، وتفسيره بـــ(شيء) إنما هو تفسير أسلوب إنشائي بأسلوب خبري، وذاك بعيد؛ لأنه لا يبقى وفقاً لهذا التفسير، وجه للتعجب.

الحجة الثالثة: يتابع الرازي فيها إنكار تفسير(ما) فيقول: "إن الذي حسَّن زيداً والشمس والقمر والعالم، هو الله سبحانه وتعالى، ولا يجوز التعبير عنه بـــ(ما)، وإن جاز ذلك لكان التعبير عنه سبحانه بـــ(مَنْ) أولى، فكان ينبغي أنّا لو قلنا: مَنْ أحسَنَ زيداً. أن يبقى معنى التعجب، ولما لم يبقَ علمنا فساد ما قالوه"[1]. ويبدو من البين أن البحث عن(ما) أو(منْ) حسَّن زيداً والشمس والقمر والعالم، إنما هو من قبيل التساؤل عن فاعل التحسين، ولا معنى للتعجب على هذا البتة.

الحجة الرابعة: وهي حجة تؤيد ما ذهب إليه في الحجج السابقة، فيقول فيها: "إن على التفسير الذي قالوه لا فرق بين قوله: ما أحسَنَ زيداً، وبين قوله: زيدٌ ضرب عمراً، فكما أن هذا ليس بتعجب وجب أن يكون الأول كذلك"[2]. والتعجب هو إنشاء استعظام يشعر به المتكلم فيعبر عنه بعبارة تؤدِّي معناه، وأي تحويل في هذه العبارة، بتغيير مواقع كلماها، أو تفسير شيء منها، يخرج الكلام من بابه وهو هنا إنشاء التعجب، إلى ضرب من الخبر العام الذي يحسن فيه الصدق أو الكذب، مثله مثل قولك: زيدٌ ضرب عمراً، على حدٍّ سواء.

الحجة الخامسة: يقول الرازي فيها: "إن كل صفة ثبتت للشيء فثبوها له إما أن يكون له في نفسه أو من غيره، فإذا كان المؤثر في تلك الصفة نفسه أو غيره، وعلى التقديرين فشيء صيَّره حسناً، إما أن يكون ذلك الشيء هو نفسه أو غيره، فإذن،

---

١ التفسير الكبير ٥/٣٢، ٣٣.

٢ السابق ٥/٣٣.

العلم بأن شيئاً صيَّره حسناً علم ضروري، والعلم بكونه متعجَّباً منه غير ضروري، فإذن لا يجوز تفسير قولنا: ما أحسَنَ زيداً! بقولنا: شيءٌ حسَّنَ زيداً"[1].

الحجة السادسة : يقول فيها الرازي: "إنهم قالوا: المبتدأ لا يجوز أن يكون نكرة فكيف جعلوا هاهنا أشد الأشياء تنكيراً مبتدأ؟. وقالوا: لا يجوز أن يقال: رجلٌ كاتبٌ؛ لأن كل أحد يعلم أن في الدنيا رجلاً كاتباً، فلا يكون هذا الكلام مفيداً، وكذا كل أحد يعلم أن شيئاً ما هو الذي حسَّن زيداً، فأي فائدة في هذا الإخبار؟ "[2].

وقد بيَّنا حجج النحاة في جواز الابتداء بالنكرة في هذا الباب، تعليلاً لمذهب سيبويه ومن تبعه من النحاة ممن قالوا بتفسير(ما) بـــ(شيء)، وهي حجج لا يسندها مسوغ يجيز الابتداء بالنكرة في هذا الموضع، ولا سماع عن العرب، وتصدّرها هنا في جملة التعجب مطرد وليس شاذاً. فضلاً عن أن ما نصَّ عليه الرازي يؤيد ما ذهبنا إليه؛ في أن (ما) ليست اسماً، وليس في الجملة إسناد أصلاً.

ويتابع الرازي تقديم الحجج لإنكار مذهب البصريين القائلين بتفسير(ما) بـــمعنى(شيء)، ومذهبهم في فعلية (أفعَلَ) التعجبية، وإليك أبرز أدلته في إنكار فعليتها:

أولاً: دخول التصغير الذي هو من خاصية الأسماء، يقول الرازي في هذه الحجة: " فإن قيل: جواز دخول التصغير إنما كان لأن هذا الفعل قد لزم طريقة واحدة، فصار مشابهاً للاسم، فأخذ خاصيته وهو التصغير.

قلنا: لاشك أن للفعل ماهية وللتصغير ماهية، فهاتان الماهيتان: إما أن تكونا متنافيتين، أو لا تكونا متنافيتين، فإن كانتا متنافيتين استحال اجتماعهما في كل

---

١ السابق٥/٣٣.

٢ السابق ٥/٣٣.

المواضع، فحيث اجتمعا هاهنا علمنا أن هذا ليس بفعل، وإن لم يكونا متنافيتين وجب صحة تطرق التصغير إلى كل الأفعال، ولمّا لم يكن كذلك علمنا فساد هذا القسم"[١]. وهذا تعبير صريح من الرازي على رفض فعلية صيغة التعجب، يمكن أن نعتد به حجة قوية تدعم ما نذهب إليه، في ما بيناه في أكثر من موضع.

ثانياً: ويذهب الرازي في هذا الدليل مذهب فريق من الكوفيون في إنكار فعلية كلمة التعجب، وهو يكمن في تصحيح هذه اللفظة وإبطال إعلالها، فإنك تقول في التعجب: ما أقوَمَ زيداً بتصحيح الواو، كما تقول: زيد أقوم من عمرو. ولو كانت فعلاً لكانت واوه ألفاً لفتحة ما قبلها، ألا تراهم يقولون: أقام يقيم. ويقول الرازي في هذا الصدد: " فإن قيل: هذه اللفظة لمّا لزمت طريقة واحدة صارت بمترلة الاسم، وتمام التقرير أن الإعلال في الأفعال ما كان لعلة كونها فعلاً ولا التصحيح في الأسماء لعلة الاسمية. بل كان الإعلال في الأفعال لطلب الخفة عند وجوب كثرة التصرف، وعدم الإعلال في الأسماء لعدم التصرف، وهذا الفعل بمترلة الاسم في علة التصحيح والامتناع عن الإعلال. قلنا: لمّا كان الإعلال في الأفعال لطلب الخفة، فكان ينبغي أن يجعل خفيفاً ثم يترك على خفته فإن هذا أقرب"[٢]. ولئن كان الرازي يميل إلى القول باسمية (أفعل) في هذه الحجج، وقد بينا سابقاً خلو صيغتي التعجب من حد الاسم وخصائصه، إلا أن ما ذهب إليه في هذا البند يقوم حجة أخرى نعتمدها في نقض فعلية (أفعَلَ)، كما بينا سابقاً.

ثالثاً: يقول الرازي: "إن قولك(أحسَنَ) لو كان فعلاً. وقولك: (زيداً) مفعولاً، لجاز الفصل بينهما بالظرف، فيقال: ما أحسَنَ عندك زيداً، وما أجملَ اليومَ عبدَالله،

---

١ السابق ٥/٣٣.

٢ السابق ٥/٣٤،٣٣.

والرواية الظاهرة أن ذلك غير جائز، فبطل ما ذهبتم إليه"[١]. وقد فصّلنا هذه المسألة في الفصل السابق بما يغني عن إعادتها هنا، إلا أن ما يهمنا هو أن هذه الحجة تعد زيادة برهان نعتمده في أن جملة التعجب إنما هي جملة تجري مجرى المثل، والأمثال لا تتغير، كما صرَّح بذلك لغويو العرب، أو بعبارة أخرى هي جملة مسكوكة على حد تعبير اللغويين المحدثين[٢]، فلا يجوز فيها التقديم أو التأخير، كما لا يجوز الفصل فيها بين (ما) ولفظة التعجب، أو بين لفظة التعجب والمتعجَّب منه، والفعل على خلاف ذلك، إذ يجوز الفصل بينه وبين معموله بلا خلاف.

رابعاً: وقد أوردنا مضمون هذه الحجة سابقاً[٣]، ونورد نصها هنا توثيقاً، يقول فيها الرازي: "إن الأمر لو كان كما ذكرتم لكان ينبغي أن يجوز التعجب بكل فعل متعد، مجرداً كان أو مزيداً، ثلاثياً كان أو رباعياً، وحيث لم يجز إلا من الثلاثي المجرد دل على فساد هذا القول"[٤].

خامساً: يذهب الرازي إلى أن بناء (أحسَنَ) وإن كان على وزن الفعل" فهو أيضاً قد يكون اسماً، حينما يكون كلمة تفضيل، وأيضا فقد دللنا بالوجوه الكثيرة على أنه لا يجوز أن يكون فعلاً وأنتم ما طلبتمونا إلا بالدلالة"[٥]. وهذا يؤيد ما ذهبنا إليه سابقاً.

سادساً: في الرد على البصريين، بأن (أفعَلَ) فعل لاتصاله بالضمير المنصوب به، نحو قولك: ما أحْسَنَه، جاء رد الرازي على هذه الحجة بحجة أهل الكوفة، كما بينا،

---

١ السابق ٥/٣٤.

٢ ومنهم: تمام حسان، وخليل عمايره.

٣ ينظر: الفصل الأول من هذا الباب.

٤ التفسير الكبير ٥/٣٤.

٥ السابق.

يقول: "إنه منتقض بقولك: لعلي وليتني والعجب أن الاستدلال بالتصغير على الاسمية أقوى من الاستدلال بهذا الضمير على الفعلية، فإذا تركتم ذلك الدليل القوي، فبأن تتركوا هذا الضعيف أولى"[1].

المذهب الثاني، ويقدم فيه الفخر الرازي حجته وأدلته لتضعيف ما ذهب إليه الأخفش إذ يرى أن (ما) اسم موصول، والمذكور بعدها صلة لـــ(ما)، ويكون خبر(ما) مضمراً. فيقول الرازي رداً على هذا المذهب: "وهذا أيضاً ضعيف لأكثر الوجوه المذكورة، منها أنك لو قلت: الذي أحسَنَ زيداً، ليس هو بكلام منتظم، وقولك: ما أحسَنَ زيداً، كلام منتظم"[2]. وقد قدمنا سابقاً آراء فريق من النحاة العرب في تضعيف مذهب الأخفش ممن ينكرون أن تكون(ما) اسماً موصولاً.

المذهب الثالث، وهو اختيار الفراء، بأن تكون (ما) استفهامية و(أفعَلَ) اسم للتفضيل، فيبدو أن الرازي قد مال إلى تأييده، إذ يقول: "إن كلمة (ما) للاستفهام، و(أفعَلَ) اسم، وهو للتفضيل، كقولك زيدٌ أحسنُ من عمرو. ومعناه: أيُّ شيءٍ أحسنُ من زيدٍ، فهو استفهام تحته إنكار أنه وجد شيء أحسن منه. كما يقول مَنْ أخبر عن علم إنسان فأنكره غيره، فيقول هذا المخبر: ومَنْ أعلمُ من فلان؟ إظهاراً منه بأن ما يدّعيه منازعه على خلاف الحق، وأن لا يمكنه إقامة الدليل عليه، ويظهر عجزه في ذلك عند مطالبتي إياه بالدليل، ثم قولك (أحسَنَ) وإن كان ينبغي أن يكون مرفوعاً كما في قولك: ما أحسنُ زيدٍ، إذا استفهمت عن أحسن عضوٍ من أعضائه، إلا أنه نُصِب ليقع الفرق بين ذلك الاستفهام وبين هذا، فإن هناك معنى قولك: ما أحسنُ زيدٍ ؟ أيُّ عضوٍ من زيدٍ أحسن ؟ وفي هذا معناه: أيُّ شيءٍ من الموجودات في العالم أحسنُ من زيد، وبينهما فرق كما ترى، واختلاف الحركات موضوع للدلالة على اختلاف المعاني.

---

١ السابق.

٢ السابق.

والنصب قولنا (زيداً) أيضا للفرق؛ لأن هناك خفضاً لأنه أضيف أحسن إليه، ونصب هنا للفرق، وأيضاً ففي كل تفضيل معنى الفعل، وفي كل ما فُضِّل عليه غيره معنى المفعول، فإن معنى قولك: زيدٌ أعلمُ من عمرو، أن زيداً جاوز عمراً في العلم، فجعل هذا المعنى معتبراً عند الحاجة إلى الفرق"[1].

وإن من يدرس قول الرازي هذا، يستطيع الوقوف مع نقطتين هامتين، هما:

الأول) تفسير معنى (ما) التعجبية بمعنى (ما) الاستفهامية.

الثاني) البحث عن دلالة الحركات على أواخر (أحسَنَ) و (زيداً) في قولك: ما أحسَنَ زيداً.

ولا نرتضي الشق الأول منهما؛ لأنه لا خلاف في أن معنى(ما) في قولنا: ما أحسَنَ زيداً! هو التعجب، وما محاولة تفسيرها بالاستفهام إلا وسيلة قسر تفسير أسلوب إنشائي بأسلوب إنشائي آخر، وهو تفسير لا تقبله اللغة ولا قواعد اللغويين.

أما **الجانب الثاني** مما ذهب إليه الرازي، وهو مذهب أهل الكوفة، في البحث عن دلالة الحركات، فهو منهج دلالي نرتضيه في ما يمكن الاستفادة منه في تحليل هذه الأساليب بعامة، وفي أسلوب التعجب على وجه خاص، إذ إن الحركات الإعرابية دوال على معان، كما نص اللغويون العرب قديماً، " والإعراب هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ "[2]. ولئن وجه الرازي القول في دلالة الحركات وتغيُّرها ليعلل بها مذهب الفراء الذي ارتضاه في أن جملة التعجب في أصلها استفهام ثم تحولت إلى تعجب، وما دل على هذا التغيير إلا التغيير في الحركات الإعرابية، وهو مذهب لا نميل إليه كما

---

١ السابق ٥/٣٤، ٣٥.

٢ الخصائص – تحقيق: محمد النجار ١/٣٥.

أوضحنا سابقاً، إلا أن فيه ما يعيننا، وفقاً لهذا المنهج الدلالي، على توجيه التركيب الجملي للتعجب مبنى ومعنى، فيما ستزيده تفصيلاً في الفصل القادم من هذا الباب.

وتعليقاً على ما أورده الرازي من مسائل لغوية، نرى الآتي:

أولاً: إن هناك فرقاً في الدلالة بين أن تكون (ما) نكرة تامة بمعنى شيء، أو نكرة ناقصة، أو اسماً موصولاً، أو موصوفة بالجملة بعدها، وهناك فرق بين معنى الاستفهام والتعجب بأن يفسَّر أحدهما بالآخر، ومن ثم فهناك اختلاف بين جملة إنشائية يفصح المتكلم بها عمَّا يشعر به كالتعجب مثلاً، ومحاولة تفسيرها في إطار جملة خبرية تحتمل الصدق والكذب. وعليه، فإن اختلاف النحاة في تفسير(ما) التعجبية يبرز فيه اهتمام واضح بالمبنى مع إغفال بيِّن للدلالة، في ما يمكن أن يكون مقبولاً إذا لم يخرج عن إطاره التعليمي، أمَا ونحن نهتم في هذه الدراسة بدلالة التراكيب والعلاقات بين عناصر الجملة في التركيب، فإننا نرى أن ننظر في كل ما يؤثر في المعنى ودلالة المتكلم المعبِّر عمَّا يجول في فكره.

ثانياً: إن توجيه(أفعَلَ) على الفعلية أو الاسمية، فيه خلاف قد عالجناه سابقاً، كما عرضنا عليه حد الاسم والفعل وخصائص كلٍّ منهما، وقد فصَّلنا القول فيه سابقاً.

ثالثاً: إن حركة الفتحة على (أحسنَ) في قولنا: ما أحسنَ زيداً !، يمكن أن تناقش كما يلي:

١) ليست حركة بناء، كما ذهب نحاة البصرة حين ارتضوها حركة بناء على الفعل الماضي، إذ لو كانت حركة بناء لما تغيّرت بتغير المعاني، في قولنا: ما أحسنَ زيداً! وما أحسنُ زيدٍ ؟، وما أحسنَ زيدٌ.

٢) وليست حركة إعراب، سواء وجهت فيه على الاسمية أو الفعلية؛ لأن(ما أفعَلَ) في التعجب جاءت على شكل واحد لا تتغير عنه، إذ لم يرد في ما جاء عن العرب أن دخل عليها ناصب أو جازم أو رافع أو خافض، فتتغير حركتها الإعرابية بتغير العوامل الداخلة عليها، وإنما بقيت على حركة واحدة لا غير. وسنفصل القول فيها في موضع آخر من هذا الباب إن شاء الله.

رابعاً: إن الفتحة على (زيداً) في قولنا: ما أحسنَ زيداً !، هي التي جعلت النحاة يقولون بفعلية(أفعَلَ)، إذ إن(زيداً) جاءت منصوبة، ولا أداة تعمل فيها النصب، ومن ثم وجِّهت على أم الباب في النصب وهي المفعولية، والقول بالمفعولية يحتاج إلى فعل، وقد فصَّلنا هذه المسألة في الفصل السابق من هذا الباب[1].

خامساً: إن (أفعَلَ) التعجبية لا دلالة فيها على الفاعلية بذاتها؛ لأن فاعلها يؤول تذكيراً أو تأنيثاً على حسب ما بعدها، فنقول:ما أجملَ السماءَ !، والفاعل (هي)، ونقول:ما أجملَ الفتى!، والفاعل (هو)، ونقول:ما أكرمَ الرجلين!، والفاعل (هما). فتحديد الفاعل في (ما أحسنَ) لا يتم إلا بمعرفة الكلمة التي بعدها، على خلاف ما عليه الأفعال، إذ لا حاجة لمعرفة الكلمة التي بعدها لتحديد الفاعل. ولعل في هذا ما يزيد قوة القول بأن (أفعَلَ) التعجبية ليست من الأفعال.

وبإنعام النظر في النقاط التي ذكرنا، وفي نص الرازي الذي نعتمد عليه في البحث عن دلالة الحركات نقول: إن حركة الفتحة على(أجمَلَ) مع الحركة الإعرابية على (السماءَ) في باب التعجب، ليست حركة مبنى بأثر من عامل لفظي أو معنوي، إنما هي حركة معنى جاءت لأداء معنى معين خلاف المعنى الذي يكون لها لو تغيرت الحركة الإعرابية؛ إذ إن الحركة الإعرابية ظاهرة في اللغة العربية تمثل أداة طيِّعة تساعد

---

١ في المبحث الرابع من الفصل الأول.

المتكلم ليتسع في كلامه معبراً عمّا في نفسه من معانٍ[1]، والعربي الذي كان يتكلم العربية سليقة كان ينظم كلمات الجمل التي ينطق بها فيرفع وينصب دون أن يعرف الفاعل والمفعول، أو العامل والمعمول، إنما ينطق كلماته على حركةٍ ما ليفيد معنى معيناً، ثم يغيرها ليفيد معنى جديداً، وغالباً ما تقوم دلالة التراكيب على اختلاف الحركات الإعرابية، والتعجب أحد التراكيب النحوية التي تختلف دلالتها عن دلالة جمل أخرى تماثلها في تركيبها باختلاف الحركات التي تمثلها، فحين يقول المتكلم: ما أحسَنَ زيداً !، بفتحة على آخر (أحسَنَ) وآخر (زيداً)، فإنما يقصد بذلك أداء معنى التعجب والاستعظام من حُسن زيد، وعندما يقول: ما أحسَنُ زيدٍ ؟، برفع (أحسَنُ) وخفض (زيدٍ) فإنما يقصد بذلك الاستفهام عن أيّ عضوٍ في زيد أحسن. وعندما يقول: ما أحسَنَ زيدٌ، بفتح آخر (أحسنَ) ورفع (زيدٌ) فإنما يقصد بذلك النفي؛ أي أن زيداً لم يُحسن. ولم يبين هذه المعاني المختلفة إلا اختلاف الحركات الإعرابية التي تلوها.

هذا من جانب، ومن جانب آخر، فقد كان لترتيب الجملة على نسق معين، دون تقديم أحد أجزائها على الآخر، ودون أن يفصل بينها بفاصل، دور دلالي يساند الدور الذي تؤديه الحركة الإعرابية في تركيبي التعجب، فيؤديان معاً معنى تاماً يحسن السكوت عليه فتجني منه ثمرة معناه، كما يرتضي ابن جني حداً للجملة[2].

أما الصيغة الثانية من صيغتي التعجب(أَفْعِلْ به)، فقد ورد عليها قوله تعالى:﴿اسْمِعْ بِهِمْ وأَبْصِرْ يومَ يأتُونَنَا﴾[3]، ولقد بحث المفسرون في أصلها ومعناها، فمنهم من ذهب إلى أنها على صيغة الأمر ومعناها التعجب، ومنهم من ذهب إلى أنها

١ ينظر: الإيضاح في علل النحو – ص ٦٩،٧٠.

٢ ينظر: الخصائص ٢٧/١.

٣ مريم: ٣٨.وقد ورد عليها قوله تعالى: " ابصِرْ به واسمِعْ ". الكهف:٢٦

على صيغة الأمر لفظاً ومعنى، يقول السمين الحلبي: "هذا لفظ أمر، ومعناه التعجب، وأصح الأعاريب فيه كما تقرر في علم النحو: أن فاعله هو المجرور بالباء، والباء زائدة، وزيادتها لازمة إصلاحاً للفظ،... ولنا قول ثان: إن الفاعل مضمر والمراد به المتكلم، كأن المتكلم يأمر نفسه بذلك، والمجرور بعده في محل نصب"[1]. وقد بحثنا هذه المسألة بتفصيل القول في ما ورد عن النحاة، وحججهم وأدلة معارضة كل فريق منهم للآخر مما يغني عن دراستها في هذا الفصل. إلا أننا نستعين من أقوال المفسرين في مثل هذه المسائل اللغوية بما يفيدنا في دراسة أسلوب التعجب تركيباً ودلالة:

يعد الفخر الرازي من أكثر المفسرين تفصيلاً لتأويلات النحاة لصيغة التعجب(أفْعِلْ به) في هذه الآية، فقال: "والنحويون ذكروا له تأويلات (الأول) قالوا: أكْرِمْ بزيد، أصله: أكْرَم زيدٌ؛ أي صار ذا كرم، كأغدَّ البعيرُ؛ أي صار ذا غدة، إلا أنه خرج على لفظ الأمر ومعناه الخبر... والباء زائدة. و(الثاني) أن يقال أنه أمر لكل أحد بأن يجعل زيداً كريماً أي يصفه بالكرم، والباء زائدة... و(الثالث) وهو أن قولك: أكْرِمْ بزيد، يفيد أن زيداً بلغ في الكرم إلى حيث كأنه في ذاته صار كرماً حتى لو أردت جعل غيره كريماً فهو الذي يلصقك بمقصودك ويحصل لك غرضك، كما أن مَنْ قال: أكتب بالقلم، فمعناه : أن القلم هو الذي يلصقك بمقصودك و يحصل لك غرضك"[2]. ولعل التأويل الثالث الذي ذكره الرازي يعد من ألصق المعاني الملائمة لدلالة التعجب التي يقتضيها مراد المتكلم المتعجب، فجاء التعبير عنه بتركيب مخصوص في ترتيب معين يجري مجرى المثل، كما ذكر النحاة. وليس للمحلل، فيما نرى، أن يقف عند لفظة (أفْعِلْ) فيعدها للأمر لفظاً وللماضي دلالة، اتساقاً مع مذهب فريق من النحاة القائلين بذلك، أو أن يجعلها فعل أمر لفظاً ومعنى، كما يرى الفريق الآخر، لما

---

١ الدر المصون ٥٠٧/٤، وينظر: البيان في إعراب القرآن ٨٧٥/٥، وإعراب القرآن – النحاس ١٨/٣.

٢ التفسير الكبير ٢٢١/٢١.

يترتب على ذلك من الاختلاف في توجيه إعراب الاسم المجرور بعدها. ولا سبيل إلى ذلك إلا المشابهة الصرفية بوزن فعل الأمر مع الاختلاف الدلالي بين جملة التعجب وما فُسِّرت أو أوِّلت به.

وقد تعددت توجيهات المفسرين في تفسير معنى هذه الآية، فأجاز بعضهم التعجب من الله عز وجل أو أي صفة من صفاته على سبيل الاستعظام، وهي هنا التعجب والاستعظام من إدراكه المسموعات والمبصرات إدراكاً يخرج عن حدِّ ما عليه إدراك السامعين والمبصرين من البشر. فيقول السيوطي فيما ينقل عن الزمخشري قوله في تفسير قوله تعالى: ﴿اسْمِعْ بِهِمْ و أبْصِرْ﴾[1]: "أي جاء بما دل على التعجب من إدراكه للمسموعات والمبصرات للدلالة على أن أمره في الإدراك خارج عن حد ما عليه إدراك السامعين والمبصرين؛ لأنه يدرك ألطف الأشياء وأصغرها كما يدرك أكبرها حجماً وأكثفها جرماً، ويدرك البواطن كما يدرك الظواهر"[2].

ووجه الزمخشري هذه الآية وجهة أخرى؛ وهي أن الله تعالى لا يوصف بالتعجب، وإنما المراد أن أسماعهم وأبصارهم يومئذ جدير بأن يُتعجَّب منهما بعد ما كانوا صماً وعمياً في الدنيا.[3]

وذهب علي بن عيسى في ما ينقله عنه أبو حيان، أن المعنى تهديد ووعيد، أي: سوف يسمعون ما يخلع قلوبهم ويبصرون ما يسود وجوههم.[4]

---

١ مريم: ٣٨.

٢ الأشباه والنظائر ٤/١٣٥.

٣ الكشاف ٢/٥٠٩، و ينظر: معاني القرآن – النحاس ٤/٣٣١.

٤ ينظر: البحر المحيط ٦/١٨٠.

وذهب الجبائي في ما ينقله عنه الرازي، وأبو العالية في ما ينقله عنه أبو حيان: أن المعنى أمر حقيقة للرسول عليه الصلاة والسلام؛ أي: اسْمِعْ الناس بهؤلاء وأبْصِرْهم بهم ليعرفوا أمرهم وسوء عاقبتهم فيتزجروا عن الإتيان بمثل فعلهم.[1]

وقال القاضي، فيما ينقله عنه الرازي: " ويحتمل أن يكون المراد اسْمِعْ هؤلاء وأبْصِرْهم أي عرِّفهم حال القوم الذين يأتوننا ليعتبروا ويتزجروا".[2]

وبدراسة الأقوال السابقة من كتب التفسير في توجيه الآيات التي وردت على صيغتي التعجب القياسيتين، نستطيع أن نخلص إلى أن جل أقوالهم لم تعتمد تفسير(ما) بمعنى (شيء) ولاسيما في حق الله تعالى، وكأن في أقوالهم ما يتضمن أن (ما) لا تصلح وحدها لأن تفيد معنى محدداً، ومن ثم، فإن ذلك يمكن أن يحمل على رفض أن تقع (ما) في موضع الإسناد. وعليه، فلا وجه لأن تصنف في الأسماء.

ويجد الدارس أيضاً في أقوال المفسرين مالا يجده لدى النحاة، فيجد عندهم قولاً ثالثاً في توجيه التعجب بصيغة (أفعِلْ بـــ) قائماً على ما تؤديه الصيغة من دلالة وليس الاقتصار على شكلها وصورة مبناها على النحو الذي كان عليه خلاف النحاة بكونها أمراً أو ماضياً على صيغة الأمر. يقول الفخر الرازي في القول الثالث الذي ذهب إليه: " إنما قولك أكْرِمْ بزيدٍ يفيد أن زيداً بلغ في الكرم إلى حيث كأنه في ذاته صار كرماً"[3]. وليس في هذا المعنى صدقٌ أو كذب، وليس المتكلم آمراً السامع أن يكرم زيداً، وإنّما المعنى استعظام كرم زيد، وليس في الاستعظام معنى إلا التعجب. ولا يؤدي التعجب هذا المعنى إلا وقد ركّبت جملته على صورة خاصة، لا علاقة لها بما دار عليه

١ السابق. وينظر: التفسير الكبير ٢١/٢٢١.

٢ التفسير الكبير ٢١/٢٢١.

٣ التفسير الكبير ٢١/٢٢١.

الخلاف النحوي اعتماداً على المبنى والصنعة النحوية، ولا على التحليلات والتفسيرات التي أخرجت جملة التعجب من معناها الإنشائي الإفصاحي إلى معنى يبعد عن المعنى الذي أراده المتكلم. هذا إلى جانب إغفال الدور الدلالي الذي تؤديه الحركة الإعرابية، والذي كان للمفسرين الدور البارز في الاعتماد عليه عند التفريق بين المعاني، مما يقرب فائدة دراسة دلالة تركيب التعجب بالربط بين المبنى والمعنى، فيما كان له أبلغ الأثر لإبداء رأيٍ نعتمده في تركيب جملة التعجب معنى ومبنى، في ما سنبين فيما بعد إن شاء الله.

الفصل الثالث

آراء المحدثين في صيغتي أسلوب التعجب القياسيتين

للمحدثين آراء متعددة في صيغتي أسلوب التعجب القياسيتن، وفي تصنيف تركيبيهما ضمن أقسام الجملة، وفي دلالة الأسلوب. وسنحاول في هذا الفصل أن نقف على قسم من آراء علماء اللغة المحدثين من العرب في هذا الأسلوب، ممن كانت لهم وجهة نظر أثّرت في الباحثين من طلابهم، فتركت آثارها في البحث اللغوي المعاصر:

ولعل من أوائل من اهتم بهذا الأسلوب في القرن الحالي لجنة تيسير قواعد تدريس اللغة العربية، فقد ذهبت اللجنة الموكلة من وزارة المعارف المصرية، إلى أن هناك جملاً عربية لا يمكن أن تطبق عليها أركان الاسناد: المسند إليه والمسند، أو الموضوع والمحمول كما يذهب إلى تسميتها المناطقة، فجمعوا هذه الجمل تحت مسمى (أساليب)، ويقصدون بهذه الأساليب: الاستفهام، والنفي، والتوكيد، والقسم، والتعجب، والتفضيل، ونعم وبئس، والنداء، والاستثناء، والتحذير والإغراء. فذهبوا إلى أن في العربية أنواعاً من العبارات تعب النحاة كثيراً في إعرابها وفي تخريجها على قواعدهم، ومن بين هذه العبارات، التعجب بصيغتيه: (ما أجمَلَ زيداً، وأجْمِلْ بزيدٍ)، فكان خلاف النحاة في إعرابهما، وعناء المعلمين في شرحهما وفهمهما سببا في طلب التيسير في هذا الأسلوب، فقالوا: "وقد رأت اللجنة أن تدرس هذه العبارات على أنها أساليب يبين معناها واستعمالها ويقاس عليها، أما إعرابها فسهلٌ، ما أحسَنَ: صيغة تعجب، والاسم بعدها المتعجَّب منه مفتوح، وأحْسِنْ: صيغة تعجب أيضاً، والاسم بعدها مكسور مع حرف الإضافة"[1].

---

١ ينظر: النحو الجديد – عبد المتعال الصعيدي – ص٩١، وفي إصلاح النحو العربي – عبد الوارث مبروك سعيد – ص١١٧.

وقد أنكرت لجنة كلية دار العلوم ما ذهبت إليه لجنة التيسير في حكمها على هذه الأساليب من التراكيب اللغوية، فجاء رأيهم في تركيب أسلوب التعجب عند محاورتهم لجنة التيسير في ما ذهبت إليه، فقالوا: "ومعنى هذا أننا إذا قلنا لتلميذ أعرب (ما أجمَلَ الحديقةَ) يقول مكتفياً هذا تعجُّبٌ من الحديقة، ونحن لا نرى في هذا رأي اللجنة، ولا نوافقها عليه؛ لأن هذا جواب عن سؤال عن معنى هذه الصيغة لا إعراب لها، ولا بيان لحكم حركتها... ولو قالت اللجنة: يؤتى للتلميذ بالأساليب العربية في صورها المختلفة وينبَّه إلى وجوه النطق بها ولا يكلَّف إعرابها لكان قولاً سائغاً مقبولاً، أما أن نقول له أعرب ثم يكتفي في الإعراب بأن يقول هذه جملة للتحذير،...وهذه للتعجب... فإن الجهَّال والمتعلمين جميعاً سيستوون في إدراك ذلك، ولا فائدة إذن من التعليم والتثقيف، والعمل على إحياء اللغة والنهوض بها، وجعلها لغة دراسة وكتابة وترجمة ووفاء بمطالب الحياة كلها كما يجب أن تكون"[١]. ولعمري إن ما قالته لجنة دار العلوم (فان الجهال والمتعلمين جميعاً سيستوون في إدراك ذلك) ليعد رداً حكيماً على ما ذهبت إليه لجنة التيسير، إذ إن حكمهم في تحليل جملة التعجب لم يقم على حكم صرفي ولا تركيبي ولا دلالي، فيصدق عليهم ما قالته لجنة دار العلوم، كما يحسن فيهم ما قاله عبد الوارث مبروك: "وإذا كان مثل هذا التبسيط يمكن قبوله ويمكن أن يفيد بالنسبة للمبتدئين فلا ينبغي أن نؤمن بأن ذلك يكفي في درس هذه الأساليب، إذ لابد من تحليلها ومعرفة حقيقة مكوناتها والنظام الذي يحكمها- إن أمكن - وصلة ذلك كله بما لها من دلالة وظيفية هي أساس لا غنى عنه لفهم المعنى في كل أسلوب منها"[٢].

---

١ ينظر: النحو الجديد - ص ١٠٦، ١٠٧.

٢ في إصلاح النحو العربي - ص ١١٨.

أما يعقوب عبد النبي[1] فقد كانت محاولته التجديديه تمثل مرحلة مبكرة على ضوء المنهج اللغوي الحديث، ومحاولة وضع منهج نحوي جديد، ومن بين ما أقره في هذا المنهج رفض إقامة التصنيف على أساس المشابهة اللفظية، إذ إن العربي – كما يرى – كان يسند لبعض الوحدات الوظيفية في اللغة وظائف وحدات أخرى حين يلمح – ولو عن طريق الوهم أو القياس الخاطئ – نوعاً من المشابهة اللفظية بين النوعين. وهو يرى أن هذه المشابهة تؤدي في قواعد اللغة عملاً خطيراً، وتحدث تغييرات وانقلابات غريبة، فبواسطتها يصير الاسم فعلاً، والفعل اسماً، والحرف فعلاً، وبسببها تنتقل أحكام وتتغير أصول. ثم يضرب أمثلة لما يقول، من بينها: صيغتا التعجب:ما أفعَلَه وأفعِلْ به، فيطبق عليهما المنهج الذي يرتضيه، رافضاً مذهب جمهرة البصريين في فعليتها رغم المشابهة الصرفية بوزن الفعل الماضي في (أفْعَلَ) والأمر في (أفْعِلْ)، فهما لديه ليسا فعلين لخلوهما من الزمان وعدم تصرفهما، وهما – فيما يرى – وصفان جاءا مخالطين لأقيسة الأوصاف وشبيهين بالأفعال[2]. ونحن لا نرى فيهما معنى الوصفية التي ذهب إليها، مع أننا نقر إدراكه ما سار عليه فريق من النحاة في كثير من مسائل اللغة بالحكم على الصيغة وتصنيفها في أقسام الكلم بما ليس لها لمجرد المشابهة اللفظية أو الصرفية.

ومع أن هذه المحاولات قد عمدت إلى التجديد في بحث التراكيب اللغوية، إلا أنها توقفت في كثير من الأحيان عند النقد من غير إيجاد بناء بديل لكثير من الأساليب، فلم تبحث في تحليل صيغتي التعجب ما أفْعَلَ وأفعِلْ به، تحليلاً تركيبياً دلالياً، إذ لم نعثر في ما جاء عنهم على إعراب لـــ(ما)، وأفْعَلَ وأفعِلْ، والاسم المنصوب أو المجرور بعدهما. ولعل محاولة عبد المتعال الصعيدي تعد واحدة من أبرز المحاولات في التحليل والإعراب، تلك التي أوردها في الرد على رأي لجنة تيسير قواعد اللغة العربية سالف

١ وله كتاب (النحو الجديد) ينظر: النحو الجديد – عبد المتعال الصعيدي – ص ١٢٥.

٢ ينظر: السابق.

الذكر، مقتفياً أثر رأي لجنة دار كلية العلوم في نقض ما ذهبت إليه لجنة التيسير، فيقول الصعيدي: " وإني أرى أن هذا إعراب ناقص لا يبين معنى الجملتين...وأسهله في إعراب صيغة التعجب الأولى أن: (ما) فيها مبتدأ بمعنى شيء، وأحسنَ فعل ماضي، وزيداً مفعول به، ومعناها على هذا الإعراب: شيءٌ عظيمٌ أحسنَ زيداً. وأسهله في إعراب صيغة التعجب الثانية أن: (أحسِنْ) فيها فعل أمر، وفاعله ضمير المخاطب، والجار والمجرور متعلق بأحْسِنْ، ومعناه على هذا الإعراب: أعْجِبْ بحُسْنِ زيدٍ، وهذا هو الإعراب التام الذي يبين حقيقة معنى الصيغتين، ويبين سبب إفادتهما معنى التعجب، ولا صعوبة فيه أصلاً"[1]. ويبدو أن الصعيدي قد اختار مذهباً من مذاهب القدماء في إعراب جملتي التعجب، ولست أدري ما الفرق بين ما يقوله وما قال به نحاة البصرة قديماً، ولو اكتفى بنقل آراء القدماء لكان أولى وأجدر!.

وإذا ما تجاوزنا هذه المرحلة من مراحل التجديد في النحو، بحثاً عن توجيه أسلوب التعجب في إطار تناول تجديدي، فإننا نقف هنا على بعض آراء علماء اللغة المحدثين في أسلوب التعجب ممن كان لهم اعتماد مباشر على نظريات علم اللغة الحديث ومناهجه.

وإذا ما تتبعنا آراء علماء اللغة المحدثين في (ما) التعجبية الواردة في الصيغة الأولى (ما أفعَلَ) فإننا نجد أن تمام حسان يُعَدُّ من أبرز رواد التفكير اللغوي الحديث الذين تناولوا أسلوب التعجب بالدراسة دلالة وتركيباً، وقد سبق أن بينا تصنيفه لأقسام الكلم، وأنه سمى قسماً منها (الخوالف)، ومن بين هذه الخوالف: خالفتا التعجب.

وقد ذهب إلى أن (ما) في التعجب من الأدوات[2]، جاءت متصدرة جملة التعجب لتؤدي فيها معنى التعجب، فكان تصدُّرها في الجملة من أهم الركائز التي

---

١ النحو الجديد — ص ١٣٧.

٢ ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها – ص١٦٤،١١٤، وإعادة وصف اللغة العربية ألسنياً – تمام حسان – ص١٥٨.

جعلته يذهب إلى أنها أداة، فيقول: "ونضيف هنا أن رتبة أدوات الجمل هي الصدارة"[1]. كما يذهب إلى أن (ما) مبنى صرفي لا يتضح معناه إلا باقترانه بجملة أو ضميمة، على حد تعبيره، فيقول: "والأدوات جميعاً ذات افتقار متأصل إلى الضمائم إذ لا يكتمل معناها إلا بها"[2].

أما إبراهيم السامرائي فينكر الاختلاف الذي ذهب إليه النحاة في (ما) التعجبية، ويرفض مذهب سيبويه وجمهرة البصريين القائلين بأن (ما) نكرة تامة مسند إليه (مبتدأ)، فيقول: "ولا أدري ما معنى التمام في هذه النكرة، ولعله أراد بالتمام مسوغاً للابتداء بالنكرة"[3]. ويقول في موضع آخر منكراً تفسير (ما) بمعنى (شيء): "وهذا قولٌ متاهفتٌ بادٍ ضعفه"[4]. كما يرفض مذهب الأخفش في أن (ما) التعجبية موصولة، والجملة بعدها صلتها، والخبر محذوف، تقديره: (الذي أحسَنَ زيداً شيءٌ عظيمٌ)، فيقول: "وما أظن أن في هذا التفسير شيئاً من التعجب"[5].

ويرفض في موضع آخر أن تكون (ما) استفهامية، والجملة بعدها خبراً عنها، فيقول: "وما أظن أن أسلوب الاستفهام يفيد التعجب، وهذا لم يقله إلا النحوي المتبلد الذهن الذي لا يميز بين أسلوبين مختلفين كل الاختلاف"[6]. وهو هنا يسير باتجاه يختلف فيه عن رأي المخزومي القائل بأن (ما) التعجبية في أصلها استفهامية، يقول المخزومي: "فـــ(ما) فيها...هي (ما) التي يكنّى بها عن غير العاقل، المستعملة في الاستفهام، ثم

---

١ اللغة العربية معناها ومبناها – ص١٢٦.
٢ السابق.
٣ النحو العربي نقد وبناء – ص ١١٧.
٤ الفعل زمانه وأبنيته – ص ٧٣.
٥ النحو العربي نقد وبناء – ص ١١٧.
٦ الفعل زمانه وأبنيته – ص ٧٣.

ضاع الاستفهام منها باستعمالها مع (أفْعَلَ) متلازمتين في التعجب"[1]. والحكم بأن (ما) التعجبية في أصلها استفهامية، حكم يحتاج إلى إعادة نظر؛ إذ لا دليل مما جاء في التراث - فيما نرى - يؤيد أن تكون (ما) التعجبية في أصلها كانت استفهامية، ثم تحولت عنها للدلالة على التعجب، ولا يخفى أن التعجب معنى يؤدَّى بتركيب معين مستعمل في العربية وله بابه النحوي الذي قننه النحاة واللغويون، والاستفهام باب آخر من أبواب النحو العربي لا علاقة له بالتعجب من حيث الدلالة أو التركيب. ولا نرى ما يسوِّغ مذهب القائلين بأن (ما) التعجبية استفهامية إلا النظر إلى المبنى من حيث المشابهة اللفظية بين اللفظتين من غير اهتمام كبير بدلالة الجملة ومقتضى السياق الذي تردان فيه، يقول H.A.Gleason: "قد يُحكَم على جملتين بأنهما متماثلتان وذلك للتماثل في المكونات الرئيسية Immediate Constituents ولكنهما في الحقيقة تفترقان من حيث الدلالة، ولو صنَّف المحلل تركيبين من هذا القبيل في إطار واحد فإنه يكون قد أخذ بوجهة نظر تركيبية وقد جانبه الصواب من حيث الدلالة"[2].

ويبدو أن السامرائي أنكر كل هذه المذاهب في (ما)، إذ يقول: "وهذا الإعراب كله باطلٌ ومحض تلفيق لأني أسأل كيف تكون (ما) مسنداً إليه مبتدأ ؟ وأين هي الجملة الاسنادية وأين طرفاها؟"[3]. ولعله في ذلك قد أدرك بُعد (ما) التعجبية عن معنى الاسمية، ومن ثم لا يحق لها أن تحتل ما يحتله الاسم في بداية الجملة، فلم تكن مبتدأ. وعليه، لا يصح أن تكون في موقع المسند إليه. وهو الرأي الذي نرتضيه كما ذكرنا سابقاً.

أما خليل عمايره، فأنكر صراحة أن تكون (ما) التعجبية اسماً، إذ لا دلالة فيها على مسمى أصلاً، وهذا من أهم خصائص الاسم عند سيبويه ومن سار على منهجه

---

١ في النحو العربي قواعد وتطبيق – ص ٢١٥.

2 An Introduction to Descriptive Linguistics-Gleason, Henry, Allan-New York, 1969- p.139.

٣ النحو العربي نقد وبناء– إبراهيم السامرائي– ص ١١٦.

من النحاة. فيقول:" ولا(ما) فيه اسم، فلا هي دال لمدلول، ولا هي تحمل علامة من علامات الاسمية، ولا أقر أن لها بما يلحقها علاقة بالأسماء "[1]. فليست(ما) لديه نكرة تامة ما بعدها خبر لها، وليست نكرة ناقصة اسماً موصولاً أو صفة وخبرها في كلا التقديرين محذوف، أي:(شيءٌ عظيمٌ). ولعل رفضه هذا ناجم من إنكار المعنى الذي تفسَّر به في حالة تمامها أو نقصها الذي يخرجها عن المقصود المراد منها وهو إنشاء التعجب والاستعظام، إذ أداء المعنى على هذا القصد، لا فرق فيه بين أن تكون (ما) ناقصة أو تامة!![2].

وبذا فهو يرى أن (ما) لا تصلح لأن تكون مبتدأ، إذ ليس فيها من مقومات الاسم شيء، فلا تدل على مسمى تحتها، وليس فيها من خصائص الاسم شيء أيضاً كما ذكرنا سابقاً. ودليل آخر يأخذه من تقدير الخبر (شيءٌ عظيمٌ)، وهذه نقطة كانت موضع اعتراض بعض النحاة القدماء، كما بينا، فإن كان من المقبول أن يقال: شيءٌ عظيمٌ جعل السماء جميلة، خبراً لمن قال: ما أجملَ السماءَ!، فإنه من غير المقبول البتة أن يبحث عن خبر هذا الضرب لمن قال: ما أعظمَ اللهَ!!، هذا فضلاً عن أن الجملة تخرج كلياً من إطارها التعجبي إلى إطار خبري لا تربطه بالتعجب روابط وثيقة، وإن من ينظر في التركيبين التاليين يدرك ذلك:

ما أجملَ السماءَ !

شيءٌ عظيمٌ جعلَ السماءَ جميلةً.

---

١ رأي في بناء الجملة الاسمية وقضاياها – خليل عمايره – ص١٦.

٢ ينظر: في التحليل اللغوي – ص١٤٤.

فيرى خليل عمايره أن (ما) أداة تعجب ليس غير، تتضافر مع عدد من العناصر الأخرى في الجملة: الترتيب والحركة الإعرابية والتنغيم، لإعطاء المعنى الدلالي للتركيب الذي جرى مجرى المثل من حيث تركيبه وارتباطه بدلالته[1].

أما عن صيغتي التعجب (أفْعَلَ) و(أفْعِلْ)، فقد جعلهما تمام حسان من الخوالف[2]، لما فيها من طبيعة الإفصاح الذاتي الذي يكشف عن انفعالٍ ما[3]. فهو بهذا يخرج عن مذهب النحاة القائلين بفعليتهما، رافضاً كونهما من الأفعال، يقول: "ليس هناك من دليل على فعليتها"[4]. إذ لا دلالة فيهما على الزمن، ولا على التعدي أو اللزوم، ويقول: " إن ما سماه النحاة (الفعل) يبدو أيضاً في صورة مرقعة تحتاج إلى كثير من العناية والنظر. لقد اشتمل الفعل على... والتعجب والمدح والذم ولا دلالة فيهما على الزمن. ورصدوا للفعل علامات يأباها كثير مما عدوه من قبيل الأفعال. نسبوا الفعل إما إلى التعدي أو إلى اللزوم، وليس فيما سبق دلالة على تعد أو لزوم"[5]. ويذهب الساقي مذهب أستاذه تمام حسان في الخوالف مؤيداً رأيه بإفرادها في قسم مستقل برأسه لا علاقة له بالفعلية[6].

كما رفض تمام حسان أن تكون صيغتا التعجب من الأسماء، على مذهب الكوفيين، لعدم اتساقهما مع حد الاسم وخصائصه، كما أنه لم يرتضِ كونهما من

---

١ ينظر: رأي في بناء الجملة الاسمية وقضاياها – ص١٦، ودعوة إلى قراءة جديدة للنحو العربي – مجلة جذور– ص١٤٧. وينظر: Linguistics Study of Arabic Grammatical Functions in Expressions of some Personal attitudes–AMAIRE, K.A-1979-Manchester University-UK- Linguistics Department

٢ وهي من أقسام الكلم السبعة، على حد تصنيفه، وقد بينا ذلك سابقاً في الباب الأول من هذا البحث.

٣ ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها – ص١١٣.

٤ السابق – ص١١٤.

٥ إعادة وصف اللغة العربية ألسنياً – ص١٥٥، وينظر: البيان في روائع القرآن – ص٤٠.

٦ أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة – ص ٢٥٧.

الحروف، فيقول : "ومن هذا نرى أن الخوالف[والتعجب خالفة] تشارك من حيث الإلصاق الأفعال حيناً، والأسماء والصفات حيناً، والأدوات حيناً ثالثاً، ولكنها لا تعد واحدة من أيٍّ قسمٍ منها "[1].

ولئن رفض تمام حسان الأصل الفعلي الذي ترجع إليه صيغتا التعجب فيما ذهب إليه جمهور البصريين، إلا أنه لم ينكر ضرورة البحث عن أصل لهذا التركيب، مقتفياً أثر نحاة العربية القائلين بفكرة (التحول) أو(النقل) وإن اختلف عنهم في المصطلح، فقد عبَّر عن ذلك بـــ(التعدد الوظيفي للمبنى الصرفي الواحد)[2]، وهو على نوعين عنده:

أحدهما، يأتي فيه المبنى الصرفي الواحد مشتركاً في عدد من المعاني، إلا إن هذا التعدد لا يلزم معه التحول من قسمٍ من أقسام الكلم إلى قسم آخر، ويمثل له بـــ(ما)؛ فقد تكون استفهامية أو نافية أو شرطية أو زائدة أو تعجبية، إلا أنها جميعاً تخضع لقسم واحد وهو (الأدوات)[3].

أما النوع الثاني، ففيه "تخرج البنية عن استعمالها الأصلي إلى استعمال آخر لم ينسب لها في تقسيم الكلم فيتعدد معناها الوظيفي"[4]، ويسمي هذا النوع (تعدد المعنى بحسب النقل)، وقد فسَّر صيغة التعجب (أفْعَلَ) على هذا الإطار، إذ يرى أن الأصل فيها هو (أفْعَل التفضيل) ثم خرج عنه إلى التعجب.

---

١ اللغة العربية معناها ومبناها – ص١١٨.

٢ السابق – ص١٦٣، وينظر: البيان في روائع القرآن – ص١٠، ١١.

٣ وقد بينا رأيه في (ما) التعجبية.

٤ البيان في روائع القرآن– ص ١١.

ويبدو أن تمام حسان يلتقي في هذا مع من قال بذلك من أهل الكوفة[1]، كما بينا مذهبهم، وإن اختلف عنهم في الأصل الذي يُرجعون إليه صيغة التعجب؛ إذ يرى أن أصلها (الوصفية)، في حين يراه أهل الكوفة (الاسمية). يقول تمام حسان مبيناً رأيه هذا: "بل إن هناك ما يدعو إلى الظن أن خالفة التعجب ليست إلا أفعل تفضيل تنوسي فيه هذا المعنى وأدخل في تركيب جديد لإفادة معنى جديد يمت إلى المعنى الأول بصلة"[2]. ويقول: "عندي أن هاتين الصيغتين ذواتا رحمٍ وقربى تصل بينها وبين صفة التفضيل سواء من حيث المعنى ومن حيث المبنى"[3]. ومن ثم فإن تركيب التعجب (ما أفعَلَه) — كما يرى تمام حسان — يتكون من: (ما) وهي أداة تعجب، و(أفعلَ) وهي خالفة منقولة عن التفضيل، و(زيداً) يعده مفضلاً وقد أصبح متعجباً منه. أما تركيب التعجب الآخر: (أفعِلْ به) فيتكون لديه من: (أفعِلْ) وهي صورة أخرى من أفعل التفضيل، و(بـــ) وهي مضمنة معنى اللام عنده، و(زيدٍ) وهو المفضَّل، وقد أصبح متعجَّباً منه، على حد قوله.[4]

ولئن كان البحث عن أصل للتراكيب اللغوية مفيداً من الناحية التعليمية إلا أنه لا يعدو أن يكون حكماً ظنياً في اللغة وليس قطعياً. وقد يكون مقبولاً الأصل الذي جعله تمام حسان لصيغتي التعجب، إلا إنه قبول لا يقوم على أساس ما بين الصيغتين (صيغة التعجب وأفعل التفضيل) من تشابه في الصيغة الصرفية، بل إلى المعنى الكامن في النص وهو إمكانية الحمل على المفاضلة، وظهور معنى الزيادة فيهما؛ كأن تكون

---

١ كما يظهر أن تمام حسان كان متأثراً برأي ابن يعيش أيضاً، يقول ابن يعيش: "وإنما جرى (هذا أفعل من هذا) مجرى التعجب لاتفاقهما في اللفظ وتقاربهما في المعنى " شرح المفصل ٩١/٦.

٢ اللغة العربية معناها و مبناها — ص١١٤. وينظر: البيان في روائع القرآن– ص ٥٥.

٣ القرائن النحوية وإطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي– ص ٣٠.

٤ ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها – ص١١٤.

(العلم) في مثل قولنا: ما أعلَمَ محمداً!، أو أن نقول مفاضلين: محمدٌ أعلَمُ من زيدٍ. إلا أننا لا نميل إلى هذا الرأي للأسباب التالية:

١. ليس من اليسير أن نجد في التراث العربي ما ورد على نسق التفضيل ويقصد به التعجب.

٢. إن جملة التفضيل تحتاج لإتمام معنى المفاضلة؛ إلى طرفي التفضيل: مفضَّل ومفضَّل عليه، وليس في أسلوب التعجب هذان الطرفان.

٣. إن جملة التفضيل جملة خبرية تحتمل التصديق والكذب، في حين أن المتكلم المتعجب ينشئ المعنى الكامن في نفسه للإفصاح عن الإعجاب والاستعظام أو الاستهجان، ولا علاقة لما يقول بتصديق أو تكذيب. وفي هذا الصدد يقول كمال بدري رداً على ابن يعيش حين ربط بين أسلوب التعجب وأسلوب التفضيل: "وغير خاف ما في قول ابن يعيش من بُعد وإغراب؛ لأن كلاً من التعجب والتفضيل أسلوب له خصائصه التي ينفرد بها، وله دلالته التي يرمي إليها. وهو يخلط بين أسلوبين أحدهما خبر والثاني إنشاء، أحدهما تعاملي، والثاني إفصاحي"[١].

٤. صيغة التعجب تأتي على حركة واحدة وهي الفتحة في (أفعَلَ)، أو السكون في (أفعِلْ)، بينما هي متغيرة على اسم التفضيل بتغير المواقع التي يقع فيها.

٥. إن حركة الاسم بعد أفعل التفضيل أو التعجب، وإن كانتا على صورة واحدة فيهما–أي الفتحة– إلا أن المعنى بينهما مختلف؛ إذ إن الفتحة على الاسم بعد صيغة التفضيل جاءت مقتضية لمعنى المفعولية بعد أفْعلَ التفضيل المشابه للفعل في دلالته على حدث، في حين إن الفتحة على الاسم بعد صيغة التعجب (ما أفعَلَه) جاءت للدلالة على معنى يختلف فيما إذا اختلفت حركته الإعرابية في جمل غيرها.

---

١ الزمن في النحو العربي – ص٣٣٥.

وبإنعام النظر في أقوال تمام حسان عن الأصل الذي جعله في تركيب التعجب، نرى أنه تناول جانبين: اتكأ في الأول منهما على البحث عن اللفظة المفردة في تركيب التعجب وهي صيغة التعجب مع المقارنة بينها وبين صيغة أفعل التفضيل من حيث المبنى والمعنى، جاعلاً التفضيل أصل التعجب.

وتناول في الثاني التركيب بعامة، جاعلاً الأصل في جملة التعجب الإنشائية غير الاسنادية، هو الجملة الخبرية الاسنادية، يقول: "والمخالفة قرينة إرادة معنى غير إسنادي يقابله معنى إسنادي له نمط يخضع لقاعدة من قواعد الجمل، فحين يستعمل النمط نفسه لا على سبيل الاسناد يختلف المعنى عما كان في الاسناد، وتشير اللغة إلى هذه المخالفة لاختلاف في الإعراب، فتفرق بين عنصر في التركيب في حالة الاسناد وهذا العنصر في غير الاسناد بالضمة هنا والفتحة هناك. قارن :ما أحسَنَ زيدٌ – وما أحسَنَ زيدا !..."[1]. فكأنه قد جعل الأصل في جملة التعجب هو النفي؛ وبذا فانه يجعل الجملة الخبرية في معناها منفية، هي الأصل الذي تنبثق عنه الجملة الإنشائية، ونحن لا نتفق معه في هذا الأصل الذي يضعه؛ لأنه اعتمد، فيما نرى، على التماثل التركيبي في بناء جملتي التعجب والنفي، وهو متأثر في ذلك برأي أحد النحاة القدماء في أن أصل معنى (ما) التعجبية هو النفي- كما بينا - ولكن هذا التباين في المعنى لا يأذن بقبول هذا الأصل المفترض، فكأن تمام حسان قد قاس مبنى على مبنى [أي تركيب التعجب على تركيب النفي] ولا علة جامعة بينهما، ومن ثمّ فلا حكم. ونحن نوافقه فيما يذهب إليه عن جملة التعجب، بأنها جملة ذات معنى غير إسنادي، مخالفاً بهذا الرأي مذهب جمهور البصريين في فعليتها والكوفيين القائلين باسميتها، وفي كلا المذهبين حكمٌ بالاسناد في جملة التعجب. كما نوافقه من جانب آخر في إدراكه القيمة الدلالية للحركة الإعرابية وأثرها في المعنى في كلا الأسلوبين، الضمة في النفي في قولنا: ما أحسَنَ زيدٌ، والفتحة

---

١ إعادة وصف اللغة ألسنياً –ص١٦٠.

في التعجب في قولنا: ما أحسَنَ زيداً!، برفع (زيد) ونصبها، ولكن لا دليل على فكرة التغير من أسلوب إلى أسلوب، بل يجب أن ينظر إلى كل تركيب في إطاره الدلالي وبابه النحوي من غير اعتبارٍ لأصلٍ انبثق عنه فرع كما يقول تمام ومن قال بمثل رأيه من قبل.

أما السامرائي ففي حكمه على صيغتي التعجب أمران مختلفان:

أحدهما: ينص فيه على بُعد صيغة التعجب عن الفعلية، إذ لا تشتمل على أية فكرة زمنية، كما يرفض مذهب جمهور البصريين القائلين بفعليتها لمجرد لزومها نون الوقاية إذا اتصلت بها ياء المتكلم نحو: (ما أفقرني إلى الله)، يقول: "والذي نعرفه أن نون الوقاية لا تختص بالأفعال، فهي تلزم حرفي الجر(من) و(عن) إذا اتصلت بهما ياء المتكلم نحو: (مني وعني) كما تلزم (إنَّ) و(ليت) و(لكنَّ) و(لعل) و(قد) والظرف (لدن) عند اتصال ياء المتكلم بهذه الأدوات جميعها"[1].

الثاني: يذهب فيه إلى أن صيغتي التعجب (أفعَلَ، وأفعِلْ) فعلان لازمان، فيقول: "وأن (أحسن) فعل التعجب لا يصاغ إلا من الفعل اللازم"[2].

وإن كنا نوافق السامرائي على ما جاء في الأمر الأول، وقد ناقشنا ذلك مفصِّلين القول في الحجج التي تؤيد بُعْد صيغة التعجب عن الفعلية، إلا أننا لا نتفق معه في ما جاء في البند الآخر، ونرى أن السامرائي قد وقع في متناقضات، نفصل القول فيها كما يلي:

١. ذهب السامرائي إلى أن صيغتي التعجب من الأفعال اللازمة. وعليه، فالقول بوجود فعل في الجملة يؤدي إلى استحضار فاعل، ومنهما يتكون طرفا الاسناد في

---

١ النحو العربي نقد وبناء – ص١١٧.

٢ السابق – ص١١٦.

الجملة. ومن جانب آخر فقد رفض، كما بينا، أن يكون في الجملة إسناد، فقال: "وأين هي الجملة الاسنادية وأين طرفاها؟"[1]، وفي هذا تناقض.

٢. ذهب السامرائي إلى فعلية صيغة التعجب، إلا أنه لم يصرِّح بوجود الفاعل، بل أنكر على النحاة قولهم باستتار الفاعل في (ما أفْعَلَ) فقال: "وما معنى: الفاعل ضمير مستتر"[2]، أو أنه محل المجرور في (أفْعِلْ به). وهذا قولٌ متناقض فيما نرى، إذ كيف يكون في الجملة فعل ولا فاعل فيها، والفعل لا يتم معناه في التركيب الجملي إلا إذا اقترن بفاعل ظاهر أو مستتر، والقول بوجود فعل دون فاعل في الجملة أمر لا تقرُّه اللغة، لا تركيباً ولا دلالة.

٣. يرفض السامرائي قول النحاة القدماء بتعدي فعل التعجب، فقال: "وإنهم لبلوغ هذه الغاية وحسماً لهذه المعضلة نسوا أن تكون صيغة التعجب من فعل لازم ولكنهم جعلوه متعدياً ليستقيم لهم تفسيرهم"[3]؛ أي تسويغ حركة الفتحة في الاسم بعد (ما أفْعَلَ). ولئن كان في قول السامرائي هذا ما يتسق مع المنطق العقلي، إلا أننا لا نجد عنده أي تفسير أو توجيه للفتحة على الاسم الذي بعد صيغة التعجب (ما أفْعَلَ)، لا تركيباً ولا دلالة، في حين هي ظاهرة لغوية ماثلة في التركيب الجملي وفي الاستعمال اللغوي.

أما المخزومي فقد عالج كل واحدة من صيغتي التعجب على حده، ففي الصيغة الأولى (ما أفعَلَه) يذهب إلى أن بناءها "هو بناء الأفعال، ولكنه باستعماله في التعجب جمد، وفقد دلالة الفعل"[4]. ويبدو أن المخزومي قد اعتمد على البناء الصرفي لــ(أفعَلَ)

---

١ السابق.

٢ السابق.

٣ السابق– ص ١١٨.

٤ في النحو العربي قواعد وتطبيق – ص ٢١٥.

في الحكم عليها بالفعلية، إذ إن وزنها وزن الفعل، ولما كان معناها على خلاف دلالة الفعل، قال — متبعاً جمهور البصريين — إنها جمدت لأداء معنى التعجب. وقد ناقشنا في الفصل الأول من هذا الباب القضايا المختلفة في هذه الصيغة وبينا بُعدها عن الأفعال. فالصيغة وحدها لا تكفي للحكم على فعلية كلمة التعجب (أفعَلَ)، فضلاً عن عدم قبولها خصائص الفعل وحدوده، علاوة على أن صيغة (أفعَلَ) لا تختص بالفعل وحده، إنما يشترك الاسم معها في هذه الصيغة كما في أفعل التفضيل. هذا وإن القول بأن أصل (أفعَلَ) التعجبية فِعْليٌ، ثم تحول لأداء معنى التعجب، حكمٌ ينقصه الدليل مما جاء في التراث، إذ هو أصل افتراضي تحكّمت فيه بنية الكلمة الصرفية، فكان الحكم بمعزل عن الدلالة التي يحتويها التركيب، وليس من منهجية التصنيف أن نصنِّف كلمة اعتماداً على أصلٍ مفترض، إذ هو"أمر قد تجاوزه البحث لأنه افتراضي وقد صرف كثير من العلماء جهوداً كبيرة له وليس من جدوى في إطالة الحديث فيه"[1].

ويبدو من هذا العرض الموجز لرأي المخزومي في صيغة (ما أفعَلَ) التعجبية، أنه خلط فيها، وبدا في توجيهه متناقضاً على النحو الآتي:

أولاً: يظهر في رأيه تأييد فعليتها، محاولاً تحليل صيغة التعجب (ما أفعَلَ) على الوجه الذي تحلّل به الجمل الاسنادية، فيراها تتضمن: (ما) وأصلها استفهامية عنده، و(أفعَلَ) ويصرح بأنها فعل التعجب. ويُحمل على هذا التحليل ما يتضمن الإقرار بالاسناد في الجملة؛ لأن الفعل لا يتم إلا مع فاعل، والفعل مع الفاعل يكوِّن جملة فعلية اسنادية، تتكون من مسند ومسند إليه.

ثانياً: يظهر في رأيه رفض مذهب النحاة في تحليل جملة التعجب، فيقول: "أما إلزام أنفسهم بتفسير (ما) وإعادة ضمير مستتر في (أفعَلَ) عليها، والبحث عن

---

1 The Melody of Language – p.56.

مسوغات الابتداء، فتكلُّف ينبغي أن يريحوا أنفسهم من عنائه"[1]. ويقول في رفضه تحليل الجملة على الوجه الذي تحلل فيه المركبات الاسنادية: "ومن العبث تحميله ما لا يحتمل، ومن غير المجدي تحليله إعرابياً كما تحلل المركبات الاسنادية، فإن تحليله كذلك يحيله إلى تعبير آخر، لا دلالة فيه على التعجب"[2]. ولا يخفى التناقض بين الوجهين.

وبإنعام النظر في النقطتين السابقتين نرى أن الخلط والتناقض بدا واضحاً جلياً فيهما، ولئن كنا نوافق المخزومي، في قسم مما ذهب إليه، في أن جملة التعجب تركيب يستعمل في التعجب ومن العبث تحليله كما تحلّل المركبات الاسنادية، إذ تخلو جملته- فيما نرى-من طرفي الاسناد، إلا أننا لا نوافقه في الأصل الذي أعاد كلمة التعجب إليه، كما بينا. وفي أية حال، فإننا لم نتمكن من معرفة رأي المخزومي في تصنيف كلمة التعجب بين أقسام الكلم[3]؛ لأنه هو ذاته تجنب التصريح أو التلميح إلى ذلك.

أما الصيغة الثانية للتعجب، أفْعِلْ به، فقد عالجها المخزومي علاجاً صرفياً بعيداً عن دلالة التركيب، إذ إن صيغة (أفْعِلْ) جاءت على وزن فعل الأمر، ومن هنا جاء الحكم عليها بالفعلية، فقال: "وبناؤه هو بناء (أفْعِلْ) في الأمر من أفْعَلَ، نحو أكْرَمَ، وأحسَنَ، وأسْمَعَ، وأبصَرَ"[4]. وعد فاعله ضميراً مستتراً، أما الاسم المجرور بعدها فهو في محل نصب مفعول به لـ(أفْعِلْ)، ليوافق التعجبُ الأمرَ بناءً وحكماً، يقول المخزومي: "ويبدو أن الاسم بعده ليس فاعلاً، كما زعموا، ولكنه مفعول، لازمته الباء في التعجب"[5]. وقد فات المخزومي وغيره من النحاة، أن فعل الأمر يتعدى إلى المفعول بنفسه لا بحرف جر، وفعل التعجب في هذا التركيب على خلاف ذلك، ومن هنا

---

١ في النحو العربي قواعد وتطبيق- ص٢١٦.

٢ السابق – ص٢١٥.

٣ وقد نص على ذلك الساقي أيضاً. ينظر: أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة- ص١٣٥.

٤ في النحو العربي قواعد وتطبيق- ص٢١٦.

٥ السابق.

حكموا على هذه الباء في التعجب بالزيادة دون النظر إلى المعنى أو ما يؤديه الاختلاف في المبنى من اختلاف في المعنى، ولنا مع هذه الدلالة وقفة في الصفحات القادمة من هذا الفصل إن شاء الله.

أما خليل عمايره فينظر إلى تركيب التعجب على خلاف ما عليه مسألة الخلاف البصري والكوفي، فليست (أفعَلَ أو أفعِلْ) أفعالاً لديه، ولا أصلهما كذلك، كما يذهب سيبويه وجمهور البصريين، وليستا من الأسماء، ولا يعد تركيب التعجب من أنماط الجملة الاسمية[1] كما يذهب الكوفيون. وقد اعتمد في رفض كلا المذهبين على الأسباب التي يعتمد عليها أهل البصرة وأهل الكوفة كلٌّ في نقض رأي الفريق الآخر واثبات رأيه بأنها من الأسماء أو من الأفعال، وقد أوردنا حججهم مفصلة في موضع سابق. ولمناقشة رأي خليل عمايره في صيغتي التعجب يقتضي أن نذكر عدداً من النقاط الهامة التي يذكرها تمهيداً لمناقشة التركيبين اللذين ترد فيهما الصيغتان[2].

فهو يرى أن التركيب بصيغة (ما أفْعَلَ) يتكون من مجموعة من العناصر المتلازمة المتكاملة لتوصيل معنى دلالي هو الإفصاح في باب التعجب، فهو مكون من:

ما + أفعل + حركة حالة النصب على الاسم الذي بعدها+ النغمة الصوتية التي يؤدَّى بها التركيب كله + ملازمة الترتيب الذي جرى مجرى المثل. وإن دخل في هذا التركيب عنصر آخر فإنه لا يخِلّ به لأنه لم يؤلَف عن العرب الاتساع في هذا، فقد ورد عنهم:

---

١ رأي في بناء الجملة الاسمية وقضاياها – ص١٦.

٢ ينظر :دعوة إلى قراءة جديدة للنحو العربي– ص١٤٧. وينظر: Linguistics Study of Arabic Grammatical Functions in Expressions of some Personal attitudes – AMAIRE, K.A-.

ما + كان + ... الخ، و(كان) عنده عنصر زمن ينقل الجملة بتمام معناها إلى الزمن الماضي.

وأما صيغة (أفْعَلَ) في مثل: ما أجمَلَ السماءَ!، فهي عنده أداة تحمل في دلالتها العميقة Deep Structure معنى اسم التفضيل (أفعَل) وقد تكون متحولة عنه، بمعنى أن القائل: ما أجمَلَ السماءَ!، يقصد أنها أجمل من كل مقارنة؛ أي أنه سيقول لكل من تحدّث عن جمالها، بل هي أجمل من ذلك، فاستقرت الصيغة في التعجب للتعبير عن الحد الأعلى مما في نفس المتكلم من مشاعر الإعجاب أو الإنكار أو الدهشة. وقد أصبحت الفتحة على هذه الصيغة (أفْعَلَ) دليلاً على أنها ليست باسم تفضيل؛ إذ إنه اسم ممنوع من الصرف، وحركته متغيرة. وهذا عند خليل عمايره سبب ليعد هذه الصيغة في الأدوات؛ لأن الحركة عليها حركة بناء الأدوات وليست حركة بناء الفعل الماضي[1]، ولا هي حركة الاسم الذي تتغير حركته بتغير الموقع. فأخذت الفتحة عنده تؤدي دورين في تركيب التعجب؛ الأول، أنها أخرجت الصيغة من احتمال أن تُعَدَّ في مثل هذا التركيب من الأسماء. والثاني، أنها تعمل عنصراً مميِّزاً Distinctive Feature للتركيب كله عن تركيب الاستفهام؛ متضافرة مع العناصر الأُخر في التركيب في ما يسميه جملة مسكوكة جرت مجرى المثل.[2] وأما الفتحة على الاسم الذي يلي (أفْعَلَ) في تركيب التعجب، فهي عنده تجسيد للنغمة الصوتية التي يجب أن تؤدّى بها الجملة الافصاحية خلافاً لما عليه في جملتي الاستفهام والإخبار بالنفي. فالجملة ما أحسَنَ زيدٌ، بتنوين الدال من (زيدٌ)، تحمل قيمة خلافية(حركة حالة الرفع) توجِّه الجملة إلى أن تكون (ما) أداة نفي، و (أحسَنَ) فعلاً ماضياً، و(زيد) هو الذي وقع منه الحدث،

---

١ وقد بينا سابقاً عدم اتفاق أهل البصرة والكوفة في تسويغ الحركة عليها، بناءً على عدم اتفاقهم على فعليتها أو اسميتها.

٢ ينظر: رأي في بناء الجملة الاسمية وقضاياها -ص١٦. وينظر: Linguistics Study of Arabic Grammatical Functions in Expressions of some Personal attitudes.

وتكون النغمة الصوتية المستوية؛ أي، نغمة الجملة الخبرية المنفية، تكون مفتقرة في دلالتها إلى ما يُفهم من السياق تتمة لها؛ أي، بتقدير ما أحسَنَ زيدٌ صنعاً، أو ما صَنَعَ إلى الفقير أو غير ذلك مما يكشف عنه المقام.

ويرى خليل عمايره في صيغة التعجب الأخرى (أفْعِلْ بـــ) أن الباء فيها هي من الصيغة ذاتها، وهي تمثّل قيمة خلافية تحمل بعداً دلالياً في التركيب، إذ بغيرها يصبح التركيب طلبياً معتمداً على فعل الأمر (أفْعِلْ) الذي يتعدّى إلى مفعوله مباشرة، وفاعله فيه واجب الاستتار.

فالباء قيمة خلافية Distinctive Feature تصرف التركيب للإفصاح في باب التعجب عن معنى جملة الطلب، وهي أيضا ذات قيمة دلالية لها أثرها الدلالي بكونها لازمة للصيغة السابقة عليها تالية لها في الترتيب، كما أنها توجه النغمة الصوتية في التركيب ليؤدّى خلافاً لما تؤدّى به جملة الطلب بغير الباء.

وربما كان ما يذهب إليه خليل عمايره بشأن الباء في صيغة التعجب هذه يلتقي مع ابن عصفور في نقطة واحدة ويفترق عنه في عدد من النقاط، إذ إن ابن عصفور يرى أن الباء زادها العرب والتزموا زيادتها لا يحيدون عن ذلك[١]، ولكنه يعلل لذلك تعليلاً يرفضه خليل عمايره. فيقول ابن عصفور: "زيدت الباء في فاعل (أفْعِلْ بـــ) في التعجب ولزمت حتى صار لفظ الفاعل كلفظ المجرور في نحو قولك: امْرُرْ بزيد، إصلاحاً للفظ من جهة أن أفعِلْ في هذا الباب لفظه كلفظ الأمر بغير لام، والأمر بغير لام لا يقع بعده الاسم الظاهر إلا منصوباً، نحو اضرب زيداً، أو مجروراً نحو: امرر بزيد، فزادوا الباء والتزموا زيادتها حتى تكون في اللفظ بمنزلة امرر بزيد"[٢]. وهذا عند خليل عمايره مرفوض لأسباب منها:

---

١ لقد أوردنا آراء النحاة في الباء في صيغة التعجب (أفعِلْ بـــ). ينظر الفصل الأول من هذا الباب.

٢ الأشباه والنظائر ٩٦/١.

١. إن الفعل عند فريق من النحاة فعل ماض جاء على صيغة الأمر وهو لا يعتد بذلك، بل يرى فيه خلطاً في المصطلحات وتوجيهها الدلالي.

٢. إن المثال الذي ضربه ابن عصفور،امْرِر بزيد، لا يخلو من أن يكون فعلاً لازماً في الأصل، قصد المتكلم جعله متعدياً كقولهم في: ذهب زيدٌ، اذْهبْ بزيد، ولا وجه للمقابلة بينهما في هذه الحالة. أو أن يكون امرِر بزيد، للتعجب، ولا وجه لقياس الشيء بذاته. فتكون الباء عنده لازمة تركيباً ودلالة، ولا وجه فيما يرى إلى القول بأن الاسم بعد (أفْعِلْ بـــ) مجرور لفظاً مرفوع محلاً على أنه فاعل لفعل ماض جاء على صيغة الأمر. إذ إن في ذلك خلطا بين المصطلحات التركيبية والدلالية لا مسوغ له[١].

ولمّا أخرج خليل عمايره جملة التعجب من الفعاية، ومن الاسمية، لمح أنها تحتل خصوصية تركيبية على خلاف ما يجري عليه التركيب الاسمي والفعلي، فقال: "ونرى أن الجملة تركيب أسلوبي جرى مجرى المثل"[٢]، أو بعبارة أخرى تركيب مسكوك، يلتزم فيه بترتيب لا يتغير عنه، ولا فاصل يفصل بين عناصر التركيب، إنما يأخذ طابع المَثَل في التعبير عن معنى يفصح عنه المتكلم ليعبر عن الإعجاب أو الاستعظام.

وقد عبر تمام حسان عن خصوصية أسلوب التعجب، وجريانه مجرى المثل، فجعله تركيباً مسكوكاً لا يتغير، يقول: "ولكن هذه الصيغة في تركيبها أصبحت مسكوكة لا تقبل الدخول في جدول إسنادي كما تدخل الأفعال، ولا في جدول تصريفي كما تدخل الأفعال والصفات، ولا في جدول إلصاقي كما يدخل هذا ومعهما الأسماء"[٣].

١ ينظر: Linguistics Study of Arabic Grammatical Functions in Expressions of some Personal attitudes –AMAIRE, K.A- 1979.

٢ رأي في بناء الجملة الاسمية وقضاياها – ص١٦.

٣ اللغة العربية معناها ومبناها – ص١١٤.

أما إبراهيم السامرائي فقد أدرك البعد الدلالي الذي تضمنه أسلوب التعجب، ولكنه كان في رأيه متأرجح الاتجاه بين المبنى والمعنى، فحاول أن يصنِّفه ضمن طائفة خاصة، سماها (أساليب خاصة) فقال: "ولو درس النحويون هذه المسائل على أنها أسلوب من أساليب الكلام لكانوا في غنى عن الذهاب في متاهات بعيدة عن العلم اللغوي" [1]. إلا أنه لم يحدد كنه هذه الأساليب وطابعها اللغوي، ولعل ذلك ناجم من هذا التجاذب والتأرجح الذي ذكرنا، ولقد حاول الساقي أن يبين موقف السامرائي من أسلوب التعجب، فقال: "حين عرض [أي السامرائي] لأساليب التعجب والمدح والذم وما يسمى بأسماء الأفعال، أبدى أفكاراً سليمة مستمدة من واقع استعمالها في اللغة، وكان الأولى أن يجمعها في قسم خاص من أقسام الكلم ليبرر نقده للنحاة في إلحاقهم إياها بأقسام مختلفة من الكلم، فحين نطلع على آرائه فيها نفهم أنه لا يميل إلى جعلها في طائفة الأسماء أو الأفعال، ومع ذلك لم يقرر حكماً بشأن انتسابها إلى أي من أقسام الكلم، علماً بأن هذه المواد تشترك في وظيفة الإفصاح الذاتي عما تريده النفس بأسلوب إنشائي تسيطر عليه إمارات التأثر، وتمتاز عن غيرها من أقسام الكلم بعلامات شكلية تبرر إفرادها بقسم خاص"[2]. ومرد ذلك أن الساقي يأخذ بمذهب تمام حسان في تقسيم الكلم، بجمع هذه الأساليب الخاصة ضمن مسمى (الخالفة)، ولاسيما أن الساقي اتبع تمام حسان في نظريته في تقسيم الكلم.

هذه أبرز آراء العلماء المحدثين في أسلوب التعجب، وهي آراء لها دورها البارز في التجديد النحوي، وإن بدا أكثرها متأثراً بالمذهب النحوي القديم، من حيث الاعتماد على الأصل في تحليل صيغة التعجب، سواء كان الأصل اسمياً كما ذهب تمام حسان، أو فعلياً كما ذهب السامرائي والمخزومي، أو أصلا طبيعيا اعتماداً على المنهج

---

١ الفعل زمانه وأبنيته – ص٧٢.

٢ أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة – ص١٣٦.

التحويلي كما ذهب ولسن بشاي[1] في تحليله التراكيب اللغوية، إذ يقسم الجمل إلى طبيعية وعليها أكثر الجمل العربية، وغير طبيعية ويمثل لها بجملة التعجب مثل (ما أجملَ الجوَّ!)، ولمّا لم تحتمل هذه الجملة ركني الجملة الأساسيين (مسند ومسند إليه)، كما يرى، عدها أسلوباً نحوياً خاصاً، متحولاً من جملة طبيعية هي، مثلاً، (الجوُّ جميلٌ جداً). ولا أدري ماذا يقصد بقوله غير طبيعية، فهل يرمي إلى أنها جمل اصطناعية لم ينطق بها العربي القديم، أو أنها ناجمة عن انفعالٍ ما يُخرج المرء عن طبيعته. وكلاهما مردود، إذ إن التعجب أسلوب نطق به العربي وما يزال، والتراث العربي حافل به. ومن جانب آخر فان تفسير جملته لتعد طبيعية - كما يرى - يفقد الأسلوب معناه، إذ الجملة تعجبية إنشائية إفصاحية، وتفسيرها يُخرِجُ الجملة إلى إطار خبري يحتمل الرد والتصديق، يقول H.A.Gleason: "ليس من المقبول دلالياً أن يقال في تركيبين يفسِّر أحدهما الآخر أنهما متماثلان؛ لأن التماثل جاء من حيث التفسير ليس غير، إذ إن في أحدهما دلالة داخلية تكمن في معاني الألفاظ وعلاقتها ببعضها لا سبيل لأن يعبِّر عنه التركيب الآخر"[2].

وفي أية حال، فان هذه الآراء تعد مرحلة من مراحل الدرس اللغوي التي تمهِّد لنا مع ما وصلنا من التراث النحوي، وما بحث فيه المفسرون من دلالة الآيات التي تناولت تركيب التعجب، الوصول إلى رأي نرتضيه في تركيب جملة التعجب.

بعد أن فصلنا القول في اختلاف آراء القدماء والمحدثين في صيغتي أسلوب التعجب القياسي، وما ترتَّب على ذلك من اتجاهات في توجيه النصوص بناء على

---

١ هذه محاولة ولسن بشاي في محاضرة ألقاها في جامعة القاهرة بمصر، بعنوان: النحو العربي على ضوء الأبحاث اللغوية الحديثة. ينظر: إصلاح النحو العربي - عبد الوارث مبروك - ص١٨٩.

2 An introduction to Descriptive Linguistics –p.137.

ذلك، وبعد أن ناقشنا بالتفصيل وجهات نظر القدماء بخاصة في اسميتهما أوفعليتهما، نرى أن نتوقف مع تفنيد حجج البصريين والكوفيين في هذا البند بخاصة، كما يلي:

١. عدم التفكير في الخروج على تقسيم الجملة وفقاً لفكرة الاسناد، ولا إسناد عندهم إلا في فعل أو اسم[١]. ومن ثم وجب أن تكون هذه الجملة إما اسمية أو فعلية. ولعل السبب في تفرّق مذاهب النحويين في إعراب جملة التعجب دليل حيرتهم في التوفيق بين تفسير المعنى وتقدير الإعراب، وهو كما يقول صاحب أبو جناح: "يعكس في جوهره الأزمة الناشئة عن محاولة النحويين قسر الأنماط اللغوية المختلفة في التعبير ضمن دائرة الاسناد المقفلة على قطبي المسند والمسند إليه، الأمر الذي ترتب عليه اشتداد الجدل حول الكثير من العبارات والأساليب التي استعصت على الانقياد لقانون الاسناد الصارم الذي يقتضي أن كل جملة أو عبارة لابد فيها من مسند ومسند إليه"[٢]. ويقول فارس محمد : "إن تقسيمات النحويين لم تستغرق صور التعبير المستخدمة جميعها، فطوّعوا بعضها لتُساير هذه التقسيمات وتعود إليها (النداء، والتعجب، والإغراء والتحذير، والمدح والذم، والاختصاص، والاشتغال..."[٣]. ويقول عبد الرحمن أيوب في هذا الصدد: "وقد جعلوا من الجمل الفعلية؛ جملة النداء وجملة نِعْمَ وبِئْسَ وجملة التعجب. ونحن لا نرى رأي النحاة هذا، فعندنا أن الجمل في العربية نوعان: اسنادية وغير اسنادية. والجمل الاسنادية تنحصر في الجمل الاسمية والجمل الفعلية. أما الجمل غير الاسنادية، فهي جملة النداء وجملة نِعَمَ وبِئْسَ وجملة التعجب. وهذه لا يمكن

---

١ ينظر ما كتبناه في: الاسناد في الجملة العربية.

٢ التعارض بين تأويل المعنى وتقدير الإعراب في النحو العربي- صاحب أبو جناح - ص ٦٥-٦٦.

٣ ملامح النظر النحوي الكوفي في ضوء القواعد التوليدية التحويلية - رسالة دكتوراه - فارس محمد فارس عيسى- إشراف: رمضان عبد التواب - جامعة عين شمس كلية الآداب قسم اللغة العربية - ١٤٠٩هـ،١٩٨٩م - ص٢٢٨.

أن تعتبر من الجمل الفعلية لمجرد تأويل النحاة لها بعبارات فعلية "[1]. فهو يرى أن الحكم بفعلية جمل هذا الباب إنما جاء بتأويل معناها بعبارات فعلية وليس لدلالتها في ذاتها على ما تدل عليه الأفعال. "وتأويل الجملة لمحاولة الوصول إلى ما فيها من معنى كامن هو أمر مختلف عن المعنى الدلالي الحقيقي فيها"[2].

٢.الرغبة في تسويغ الحركة الإعرابية وضرورة تفسير وجودها على ضوء نظرية العامل والمعمول، وهو اهتمام بوجه من وجهي تفسير الظاهرة اللغوية؛ أي من حيث المبنى دون اهتمام بالقيمة الدلالية التي تؤديها فتختلف بها معاني الجمل[3]، يقول إبراهيم مصطفى في هذا الصدد: "ونحن نحاول أن نبحث عن معاني هذه العلامات الإعرابية، وعن أثرها في تصور المعنى. فإذا تمت لنا الهداية إلى هذا، وجدنا عاصماً يقينا من اضطراب النحاة، وحَكَماً يفصل في خصوماتهم العديدة المتشعبة، ولم يكن لنا أن نسأل عن كل حركة ما عاملها، ولكن ماذا تشير إليه من معنى"[4]. ويقول المخزومي: "الواقع أن القول بالعامل، والتمسك بفكرة العمل، وما يستتبع ذلك من لجوء إلى الاعتبارات العقلية في تفسيرِ تأليف، أو توضيح بناء، إنما يمثّل عهداً كان يجهل طبيعة الدرس النحوي، ويجهل أن النحو درس لغوي يخضع لاعتبارات لغوية محضة، لا مكان بينها لحكم العقل، ولا لمنطق العقل"[5]. وينكر دافيد كريستل سلطان الإعراب على النحو، فيقول: "ويجب ألا ننظر إلى النحو على أنه مجرد طريقة لإعراب Parsing الكلمات

---

١ دراسات نقدية في النحو العربي – ص١٢٩.

2 Language Sense and Nonsense – p.92.

٣ دعوة إلى قراءة جديدة للنحو العربي–ص ١٤٢، ١٥٨.

٤ إحياء النحو– إبراهيم مصطفى– دار الكتاب الإسلامي: القاهرة - ط.(١)١٩٣٧-(٢)١٤١٣هـ– ص ٤١،٤٢.

٥ في النحو العربي قواعد و تطبيق – ص ٢٢٩.

لأن ذلك – لسوء الحظ – هو كل ما يدل عليه النحو عند كثير من الناس؛ لأن الإعراب ليس أكثر من وسيلة آلية لتفتيت الجمل إلى أجزاء ثم إعادة تصنيفها"[1].

فأخذ النحاة يسوغون حركة الفتحة على الاسم المنصوب بعد صيغة التعجب (ما أفعَلَ)، ولمّا لم يكن هناك عامل يؤدي إلى حالة النصب، حكموا على حركتها بالمفعولية – وهي عندهم أم بابها – ولا مفعول بدون عامل يعمل فيه، فجاء الحكم عند بعضهم على صيغة (أفعَلَ) التعجبية بالفعلية، مع إهمالهم القيمة الدلالية لحركة النصب في صيغة التعجب نفسها (أفعَلَ).

ولمناسبة صيغة التعجب الثانية (أفعِلْ) للصيغة الأولى (أفعَلَ)، حكموا عليها بالفعلية كذلك، وأدخلوا الاسم المجرور بعدها في قضايا أصولية بعيدة عنها، فطبقوا عليها أصل تأويل الحركة، بأنها مجرورة لفظاً منصوبة على المفعولية أو مرفوعة على الفاعلية محلاً، على حد اختلافهم في صيغة أفْعِلْ التعجبية، كما بينا.

٣. الاعتماد في الحكم النحوي على الصيغة الصرفية وحدها، فصيغة (أفعَلَ) صيغة الفعل الماضي، ومن هنا حكموا على التعجب الذي جاء على صيغتها بالفعل الماضي، وصيغة (أفعِلْ) صيغة الفعل الأمر. وعليه، حكموا على التعجب الذي ورد على منوالها بأنه ألصق بفعل الأمر، وهذا كله حكم قائم على الشكل من غير وضع الصيغة في إطارها الجملي الذي يحدد بعدها الدلالي في سياقها. وقد فسّر إسماعيل عمايره السبب في هذا، يقول: "ولا يكاد يخلو درس من دروس النحو من هذه التفسيرات التي تسعى إلى إماطة ما يمكن أن يعترض مجرى القاعدة، وذلك حين يتعذر أن ينسجم التفسير الشكلي مع المضمون، ولكن النحوي في الغالب يميل إلى ترجيح ما يفسر الشكل. ولعل السبب في ذلك إحساس اللغوي أن الأشكال أثبت من المضامين،

---

١ التعريف بعلم اللغة– دافيد كريستل– ترجمة وتعليق: حلمي خليل– ط(٢) ١٩٩٣م–دار المعرفة الجامعية: الإسكندرية٩٠١٠.

وأكثر تحديداً منها"[1]. وعلة ذلك عند عبد الوارث مبروك أن النحاة قد خلطوا في معنى الزمن، وعمموا الحكم فيه على مستوى الصرف فقط ثم حاولوا أن يحتفظوا بهذا المفهوم للزمن على مستوى النحو أيضاً، ولكنهم حين نظروا في بعض الجمل - كالجمل الإنشائية والمنفية - وجدوا أشياء تتعارض مع ما تواضعوا عليه في معنى زمني محدد للصيغ الصرفية[2]. ومرد ذلك كله هو الخلط بين المستويات اللغوية؛ صوتية وصرفية ونحوية وتركيبية ودلالية. إذ إن القواعد قامت علاجاً لظاهرة كان يخشى فيها من تفشي اللحن في اللغة، وامتداده إلى قراءة القرآن، ومن هنا اتسمت الدراسات اللغوية العربية بسمة الاتجاه إلى المبنى معتمدة على المنهج التعليمي- كما ذكرنا - فوضعت القواعد، وقُسِّم الكلم العربي على أساس من المبنى وصيغة الكلمة، ومن ثم حددت خصائص وحدود كل قسم، فسارت دراسة النحو على تحليل أجزاء التركيب ومكوناته دون العناية كثيراً بالتركيب نفسه، ودون النظر إلى دلالة الجملة في سياقها اتساقاً مع المنهج التعليمي الذي وضعوا لتعليم اللغة[3]. يقول محمد حماسة:"وليس المعنى النحوي بطبيعة الحال منعزلاً عن النص أو يمكن أن يكون كذلك ولذلك ينبغي النظر دائماً إلى المعنى النحوي بوصفه الجديلة المزدوجة المفتولة بإحكام من المفردات والنظام النحوي معاً... ومن هنا تكون دلالة الكلمة حصيلة لاجتماع المعنى النحوي والمعنى المعجمي في سياق مخصوص"[4]. ويقول إسماعيل عمايره: "ولعل هذا الحس المعياري كان وراء إهمال اللغويين القدماء بعض الجوانب الصوتية التي تُبرِز خلاف الناس في العادة، من لهجة إلى لهجة، فأهملوا مثلاً قواعد النبر والتنغيم، إلا من بعض اللمسات

---

١ بحوث في الاستشراق واللغة- إسماعيل عمايره- دار البشير،عمان: الأردن ١٩٩٦م-مؤسسة الرسالة: بيروت- ص٨٥.

٢ ينظر: في إصلاح النحو العربي- ص١٨٣،١٨٢.

٣ دعوة إلى قراءة جديدة للنحو العربي- خليل عمايره - ص١٥٢،١٤٦.

٤ النحو والدلالة - محمد حماسة عبد اللطيف - ط.(١)١٩٨٣م - ص ١٧٣.

العابرة، ولم يضعوا لأي منها علامات ضابطة"[1]. وجاء التعارض بين مطالب التحليل الدلالي ومطالب التركيب والإعراب، فوقعوا في التباين بين مقتضيات التركيب وما تؤديه دلالته، بل التباين في مقتضيات التركيب ذاته، فنظروا إلى التركيب النحوي من زوايا صرفية، ولم يطبقوا تركيب الجملة ونحوها على أساس مقتضاها في دلالة السياق، فوقعت أخطاء منهجية، على حد قول تمام حسان "كان من أخطرها دراسة الزمن النحوي، من أن النحاة درسوا زمن الأفعال على المستوى الصرفي وهي في عزلتها عن التراكيب، ولم يختبروا نتائج دراستهم إلا في تركيب الجملة الخبرية البسيطة، فرأوا الماضي ماضياً دائماً والمضارع حالاً أو استقبالاً دائماً، فوضعوا بذلك قواعدهم الزمنية ثم اصطدموا بعد ذلك بأساليب الإنشاء والإفصاح فنسبوا وظيفة الزمن إلى الأدوات وهي منه براء..."[2]. ويأخذ مالك يوسف المطلبي على النحاة اعتمادهم على الصيغة الصرفية وحدها في توضيح طبيعة زمن اللغة العربية، وينكر الوظيفة التي جعلوها له واعتمدوها في التفريق بين مباني الكلم في العربية، مشيراً إلى أن الفعل لا يقوم تحديده على اعتبار ما يدل عليه من زمن فحسب إنما "هناك عنصر ثان يعد من المفهومات النحوية للفعل، وهو انتساب الفعل إلى فاعله الذي يحدثه أو الذي يسند إليه،...ويعني ذلك إمكان التفريق بين الاسم والفعل في ضوء هذا المقياس، وإمكان طرح المقياس الزمني بوصفه أداة تفريق وحيدة بين الاسم والفعل من جهة، وأقسام الفعل من جهة أخرى"[3].

---

١ بحوث في الاستشراق واللغة – ص٨٢.

٢ اللغة العربية معناها ومبناها – ص١١٧. وينظر: الخلاصة النحوية – تمام حسان – عالم الكتب – ط.(١) ١٤٢٠هـ، ٢٠٠٠م – ص٦١. وأقسام الكلام العربي– الساقي – ص٢٣٢، وفي النحو العربي نقد وتوجيه– المخزومي ص١٤٨،١٤٩. والجملة بين النحو والمعنى– محمد طاهر الحمصي–رسالة دكتوراه – ٦٩/١ وما بعدها.

٣ السابق – ص٦٢. وينظر: دلالة صيغة الفعل وبِنْيته– محمد خليفة الأسود– مجلة اللسان العربي، العدد: الثاني والثلاثون– ذو الحجة ١٤٠٩هـ، يوليو١٩٨٩م– ص٣٣.

وقد شعر إبراهيم أنيس من قبل بالخلط اللغوي بين التراكيب من جراء الاعتداد بالصيغ الصرفية، فيقول: "وهكذا نرى الربط بين الصيغ والفكرة الزمنية غير وثيق في اللغات السامية"[١]؛ لأن ذلك فيما يرى " يحملنا في اللغة العربية على كثير من التكلف والتعسف في فهم أساليبها، ومن الواجب أن نفصل بينهما وأن ندرس أساليب الصيغ مستقلة عن الزمن، دراسة لغوية لا منطقية"[٢].

وقد أدرك علماء اللغة المعاصرون أثر الخلط في المستويات اللغوية على تصنيف الكلمات وترتيبها، يقول Bohumil Trnka : "إن مما يستحق الذكر، أن هناك مشكلة في ترتيب الكلمات وتصنيفها إذا ما وقع خلط بين الاعتبارات التركيبية والاعتبارات الصرفية"[٣]. كما نبه كثير من علماء اللغة المحدثين إلى أن الأساس في تقسيم الكلم لا يكون قائماً على الصيغة وحدها، يقول ماريوباي: "وفيما يخص أنواع الكلام – كما ذكرها علماء اللغة التقليديون – ما يزال علماء اللغة المحدثون يعترفون بها، ولكنهم يقيمون تقسيمهم للكلمات على أساس مجموع الوظيفة والصيغة، لا على أساس المعنى أو التاريخ الاشتقاقي"[٤]. وقد أشار إلى ذلك الساقي، عند عرض تعريف الزمخشري لحد الفعل، فيقول الساقي: "قال الزمخشري (الفعل ما دل على اقتران حدث بزمان)، معتمداً في التحديد على وظائفه الصرفية، وقد أُخذ على الزمخشري أن الفعل لا يدل على الاقتران نفسه بل على الحدث المقترن بزمان. وهذا الاعتراض صحيح"[٥]. ويذهب محمد حماسة إلى ضرورة الاعتماد على الدلالة في التصنيف، إلى جانب ما

---

١ من أسرار اللغة – إبراهيم أنيس – مكتبة الأنجلو المصرية: القاهرة ط.(٦) ١٩٧٨م – ص ١٦٩. وينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه – المخزومي– ص ١٤٦ وما بعدها.

٢ من أسرار اللغة – ص ١٧٢.

3 Selected Papers in structural linguistics – p.333.

٤ أسس علم اللغة – ماريوباي – ترجمة: أحمد مختار عمر – ص ١٠٢.

٥ أقسام الكلام العربي من خيث الشكل والوظيفة – ص٧٤.

اهتم به القدماء في تصنيف الكلم اعتماداً على المبنى، إذ الاعتماد على المبنى وحده قد يوقع الكلمة في قسم لا يمثلها دلالياً، يقول: "فقد تكون صورة الجملة اسمية ولكنها في الحقيقة فعلية،...وهنا يكون المعوَّل على العنصر الدلالي واضحاً في التصنيف"[1]. كما اهتم علماء اللغة المعاصرون بالجانب الدلالي في التصنيف والتحليل ووضع القواعد، فيؤكد P.M.Haker:" بأن العلاقة وطيدة بين القواعد النحوية وقواعد الدلالة، فهما أمران متلازمان "[2].

وعلى هذا نقول: إن النحاة لو نظروا إلى الصيغة الصرفية على أنها تؤدي معاني مختلفة تتحدد بالقرائن الدالة عليها، وموقعها من السياق[3]، ولو تعاملوا مع اللغة على أنها كيان متكامل به يتم حصول الكلام، وإن وجود العناصر اللغوية: صوتاً وصرفاً، ونحواً ودلالةً، يقوم على التلازم ضرورة [4]، لما كان هذا التداخل في المستويات اللغوية، ولما أدى إلى وجود مذاهب مختلفة في صيغتي التعجب، وفقاً لمبناها في معزل عن الدلالة التي تؤديها في تركيبها. أو بعبارة أخرى - كما يقول حلمي خليل: "إن الصيغة الصرفية للكلمة، ووظيفتها النحوية والصرفية يتضافران جميعاً في النهاية لكي نتحقق من وجود الكلمة ومعرفة حدودها بدقة"[5]. ويقول محمد حماسة: "إن مدلول الكلمة في النص آت من صيغة الكلمة ووظيفتها النحوية وسياقها معاً، أو بعبارة أخرى من

---

١ النحو والدلالة - ص١٥٠.

2 Language, Sense and Nonsense -219.

٣ ينظر: اتجاهات التحليل الزمني في الدراسات اللغوية- محمد عبد الرحمن الريحاني - دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع: القاهرة – ١٩٩٨م – ص ٣٩٥. وينظر: الكلمة (دراسة لغوية معجمية) - حلمي خليل – دار المعرفة الجامعية: الإسكندرية، ١٩٩٨م- ص١٥٥ وما بعدها.

٤ ينظر: الدلالة وتلازم الحقول اللغوية- منذر عيَّاش- مجلة القافلة - جماد الأولى - سبتمبر/ أكتوبر ١٩٩٦م – ص٩. وينظر: في تحليل لغة الشعر- خليل عمايره - ص٦،٧. وينظر: دعوة إلى قراءة جديدة للنحو العربي- خليل عمايره – ص١٥٦. وينظر:علم الدلالة - فريد حيدر- ص١٦٧.

٥ الكلمة (دراسة لغوية معجمية) – حلمي خليل – ص٦٦.

بنيتها الصوتية الصرفية وتعليقها النحوي"[1]. وهذه هي المهمة التي تقتضي من الباحث دراستها[2]، يقول C.L.Baker: "...وليست مهمة الباحث اللغوي وهو يصف اللغة أن يتعرض إلى مافي تراكيبها فقط بل أن ينظر إلى تضافر أنظمتها اللغوية المختلفة؛ الصوتية، والصرفية، والفونولوجية (وظائف الأصوات اللغوية)، والدلالية (معاني الكلمات) في الترابط الجملي"[3]، مع ضرورة دراسة "علاقة الكلمات بعضها ببعض في الجملة وإلا كانت الدراسة مجانبة الصواب في إغفالها الجانب الدلالي"[4].

ولعل هذه أهم الأسباب التي دعت أصحاب الخلاف من المذهبين إلى القول بالاسمية أو الفعلية. وبعد أن بينا بالأدلة خلو صيغتي التعجب من هذه وتلك، فإن إدراجهما في قسم ينتميان إليه أصبح أمراً يحتاج تحديده إلى عرض النصوص التي وردت عن النحاة أنفسهم في مواطن حديثهم عن التعجب ومناقشتها كما يلي:

صرَّح كثير من النحاة العرب بعدم تصرف صيغتي التعجب على نحو تصرف الأفعال، وقد تعددت تعليلاتهم لذلك، فذهب المبرد إلى أن التعجب معنى "فإن تصرَّف بطُل ذلك المعنى، وصار بمترلة الأفعال التي تجري على أصولها"[5]. وذهب ابن يعيش إلى أن فعل التعجب غير متصرف لأنه " تضمن ما ليس له في الأصل، وهو الدلالة على معنى زائد على معنى الفعل، وهو التعجب، والأصل في إفادة المعاني إنما هو الحروف. فلما أفاد فائدة الحروف جمد جمودها وجرى في امتناع التصرف مجراها"[6]. ولعل هذا اعتراف بالحرفية لولا الأصل الافتراضي الذي وضعوه للأسباب التي قدمنا، وليس مما

---

١ النحو والدلالة – ص ١٧٦.

٢ ينظر: من نحو الجملة إلى الترابط النصي.

3 Introduction to generative-transformational Syntax- Baker, C.L.-1978-p.3.

4 An Introduction to Descriptive Linguistics –p.149.

٥ المقتضب ١٧٥/٤.

٦ شرح المفصل – ١٤٣/٧.

يتفق مع المنهج العلمي السليم أن يقال بلا دليل أنهما في الأصل فعلان ثم تحولا إلى معنى جديد فأشبها الحروف، ونحن نتفق مع النحاة أن هاتين اللفظتين تؤديان معنى الحروف أو الأدوات، بل نذهب إلى أنهما حرفا التعجب اللذان وضعا له، وقد نص نحاة الكوفة بما يُحمل على هذا التصنيف، فذهبوا إلى أن (أفعَلَ) التعجبية فُتِح آخره لأنه مبني لتضمنه معنى حرف التعجب؛ لأن التعجب كان يجب أن يكون له حرف كغيره من الاستفهام والنفي والنهي والتعريف والنداء والعطف والتشبيه والاستثناء، إلى غير ذلك، إلا إنهم لم ينطقوا بحرف التعجب وضمنوا معناه هذا الكلام فاستحق البناء[1]. كما صرح بذلك نحاة البصرة، وإن كان ظاهر رأيهم على خلاف ذلك، كما بينا. فقالوا: "وعلة جمودها تضمنها معنى حرف التعجب الذي كان يستحق الوضع ولم يوضع"[2]. وسيبويه إمام مدرسة البصرة قد أدرك من قبل المشابهة التي تربط لفظتي التعجب بالحروف، ولاسيما أنهما قد خلتا من خصائص الفعلية، فانطبقت عليهما سمات الحروف، يقول سيبويه: "فشبهوا هذا بما ليس من الفعل نحو لات وما"[3]. وقد بينا الحد الذي ارتضاه النحاة للحرف[4]، فميزوا بينه وبين الفعل والاسم بخلوه من خصائصهما، فالفعل ما كان متصرفاً والحرف على خلاف ذلك، يقول ابن أبي الربيع: "والفعل إذا لم يكن متصرفاً فليس بفعل حقيقي وإنما هو بمنزلة الحروف"[5]، وقد عد صيغتي التعجب من بين الأفعال غير الحقيقية.

وإذا ما حاولنا تطبيق خصائص الحرف على لفظتي التعجب، فإننا نجد لزاماً أن ما فيهما من خصائص يقود إلى أن نلحقهما بالحرفية، فضلاً عن عدم قبولهما خصائص

---

١ ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ١٧٣/١.

٢ شرح التصريح ٩٠/٢. حاشية الصبان ٢١/٣، وينظر: شرح الرضي على الكافية ٢٣٠/٤.

٣ الكتاب ٧٣/١.

٤ ينظر ما جاء في الفصل الثالث من أسلوبي المدح والذم، من هذه الرسالة.

٥ البسيط في شرح الجمل ٥٨٠/١.

الفعل والاسم مجتمعة، كما ذكرنا. فالأدوات جميعاً لا تدخل في علاقات اشتقاقية ولا ترجع إلى صيغ تصريفية مثل الأسماء والأفعال[١]، ولفظتا التعجب - كما ذكرنا - من هذا الضرب. كما أن رتبة أدوات الجمل جميعاً هي الصدارة [٢]، وأن لفظي التعجب موقعهما الصدارة في جملة التعجب.

ومن المعلوم أن المعاني التي تدل عليها الحروف هي المعاني الوظيفية التي تدل على وظيفة التركيب أو الجمل، وليس المعنى فيها معجمياً، يقول حلمي خليل مبيناً المقصود بالمعنى الوظيفي الذي يؤديه الحرف: "وأما الأدوات جميعاً فهي لا تدخل أيضاً في علاقات اشتقاقية مثل الأسماء أو الأفعال، إذ ليست لها صيغ معينة، وإنما هي مورفيمات لا تظهر وظيفتها الأساسية إلا من خلال التركيب، بمعنى أن الأداة تحمل وظيفة الأسلوب أو الجملة، وهذا هو معناها الوظيفي فالمعاني التي تؤديها حروف الجر والعطف وواو المعية وأدوات القسم والاستثناء والتمني، وغير ذلك ليست لها معانٍ معجمية، وإنما تؤدي جميعاً معناها الوظيفي، باعتبارها مورفيمات من خلال التركيب"[٣]. ويقول تمام حسان : "فالأدوات التي تدخل على الجملة تربط كل ما يقع في حيزها من عناصر الجملة وتحمل عبء الأسلوب النحوي للجملة من تأكيد إلى استفهام إلى شرط.. الخ"[٤]. ومن هذه المعاني الوظيفية: المبالغة والتأكيد والتمني والاستفهام...والدهشة أو الإعجاب والاستعظام وغيرها. والتعجب معنى إنشائي انفعالي يحصل عند المتعجب عند مشاهدة ما يجهل سببه ويستعظم أمره، وهذا المعنى لا يرتبط بحدث أو زمن، يؤيد هذا قول ابن الحاجب: "والإنشاء لا دلالة فيه على

---

١ ينظر: الكلمة(دراسة لغوية معجمية) - ص٥٨، ودراسة في الأدوات النحوية - ص٢٨.

٢ ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها - ص١٢٥، والقرائن النحوية واطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي - ص٣٤.

٣ الكلمة - ص٥٨.

٤ الخلاصة النحوية - ص٨٩.

زمان"[1]. كما أن صيغتي التعجب لا تؤديان دلالة على مسمى، وإنما معنى التعجب فيهما هو معنى وظيفي يؤدَّى في الجملة بطريقة ما، يعد الحرف أفضل ما يؤديها في هذه التراكيب.

ولعل من المحتمل أن يكون السبب في عدم تصريح فريق من النحاة بحرفية صيغتي التعجب، رغم وجود ما يؤيدها في عدد من أقوالهم، يعود إلى عدم وضوح حد الحرف وتعريفه عندهم، مما أدى إلى إلحاق كثير من التراكيب في أصناف لا تنتمي إليها ولا تؤدي دلالتها، يقول مصطفى النحاس في هذا الصدد: "يكاد يتفق النحاة العرب مع المحدثين، إلا أن هناك خلافاً بينهم حول مفهوم الحرف"[2]. ويعجب إبراهيم أنيس من علاج القدماء للحروف فيقول: "أما علاجهم للحروف فأمره عجب، وذلك لأنهم يكادون يجردونها من المعاني، وينسبون معناها لغيرها من الأسماء والأفعال"[3]، ويقول أيضاً: "يتضح... أن فكرة الحرفية كانت غامضة في أذهان النحاة، وأن تعاريفهم للأسماء والأفعال ليست جامعة مانعة"[4]. ويشير المخزومي إلى أن السبب في إهمال النحاة الحرف هو نظرية العامل وكون الحرف عاملاً لا معمولاً، يقول : "فالفعل والاسم والأداة إذن، هي الأقسام التي اتفق النحاة عليها منذ نشوء هذه الدراسة، وليتهم كانوا قد وفّوا هذه الأقسام حقها من الدرس، ولكنهم لم يفعلوا، لأنهم كانوا يعنون بأمور لا تخص الدراسة اللغوية، أو النحوية، ولا صلة لها بها، وهم، إذا تناولوا هذه الأقسام الثلاثة، لم يتناولوها إلا على أساس نظرية العامل، وإذا كانت الأسماء هي التي تتحمل المعاني الإعرابية، كان اهتمامهم منصبّاً عليها، لأنها (معمولات) يبدو تأثير

---

١ أمالي ابن الحاجب – أبو عمرو بن الحاجب – دراسة وتحقيق: فخر قداره – دار الجيل: بيروت – دار عمّار عمّان، الأردن – ١٤٠٩هـ، ١٩٨٩م – ٨٣٦/٢.

٢ دراسة في الأدوات النحوية – ص٢٤.

٣ من أسرار اللغة – ص٢٨٠.

٤ السابق.

العامل فيها واضحاً... أما الفعل والأداة فلم يوفوهما حقهما، و لم يتناولوهما بالدرس إلا بمقدار مالهما من صلة بالعامل والمعمول، وإلا بمقدار ما لهما من تأثير في الأسماء: رفعاً، وخفضاً، ونصباً"[1].

مما سبق، تبين لنا أن دراسة صيغتي التعجب القياسيتين قد كانت وفقاً لتحقيق ما يصبو إليه النحو التعليمي، الذي يقوم على دراسة عناصر التركيب ومواقعه الإعرابية في الجملة، وتصنيف ألفاظه على ضوء مطالب التركيب ومقتضيات المبنى[2]. ولكن إذا ما تجاوزنا هذا الطور إلى النظر في التركيب والكشف عن القيم الدلالية التي تحتويها عناصر الجملة، والحد الذي يلائمها تركيباً ودلالة، فإن ذلك يقتضي أن يُحلّل التركيب الجملي الذي يقوم عليه أسلوب التعجب تحليلاً دلالياً، يعتمد على معرفة دور كل عنصر من عناصره للوصول إلى الغاية الدلالية، أخذاً بالمنهج الذي يرتضي أن ما في التركيب من ترتيب، وحركة إعرابية، وغير ذلك تعد من عناصر الدلالة الهامة في الكشف عن مراد المتكلم. ولنحاول على ضوء هذا المنهج التطبيق على بعض أبيات من الشعر، وعلى آية من القرآن الكريم ورد فيها تركيب التعجب، لنبحث في هذه التراكيب الجملية عن القيمة الدلالية لهذه العناصر[3]:

يتناول الأنموذج الأول من نماذج التحليل، بيت شعر من قول الشاعر حُندُج بن حُندُج المرّي، وهو:

---

١ في النحو العربي قواعد وتطبيق – ص٤٥.

٢ ينظر: (وقفة مع صلوات في هيكل الحب) للشابي– خليل عمايره– دراسات يمنية: مركز الدراسات والبحوث اليمني: صنعاء ١٩٩٨م – ص٦ من النسخة المخطوطة بخط اليد.

٣ وتود الباحثة هنا أن تنوه بأن الإطالة في تعدد النصوص المختارة، ما كان إلا لتوضيح تطبيق منهج التحليل الدلالي على أكبر عدد من النصوص من الشعر والنثر، ولبيان إمكان الإفادة من هذا المنهج بجانب المنهج التعليمي القائم على تسويغ الحركات الإعرابية لتعليم اقتفاء العرب في كلامهم.

ما أقْدرَ اللهَ أن يُدني على شَحَطٍ   مَنْ دارُه الحَزنُ مِمَّن دارُه صُولُ [1]

البيت من قصيدة يصف فيها الشاعر طول ليله وما يقاسيه من فرقة أحبابه، فهو يحس بلوعة البعد والفراق عن حبيبته التي وإن كان البعد المكاني قد حصل بينهما إلا أنهما في اتحاد وجداني روحي، والتقاء في المشاعر عميق، فيعجب من قدرة الله، مقراً بها، وبأنها تستطيع تقريب أي متباعدين مهما كانت صعوبة ذلك. فما بالك وأن أمر الجمع بينه وبين حبيبته لا تمثل هذه الصعوبة والعسر، فليس هناك إلا أن يجمع من كان سكنه الحَزَن إلى من كان سكنه صُوَل.

وإن كان لنا أن نخرج عن إطار هذا الشرح الأدبي المباشر إلى إلقاء الضوء على ما في كلمتي (حَزَن) و(صول) لقلنا إنهما تعبير تلقائي عن الحزن الذي يعتري قلبه وعن رغبته في وصل محبوبته، والله قادر على أن يجمع بينهما. وهذا هو مضمون التعجب هنا.

وفي هذا البيت اختلاف طويل بين النحاة في إمكانية التعجب من صفات الله عز وجل، ومرد ذلك الاختلاف، ما دار من خلاف لدى النحاة في تفسير(ما) التعجبية. وما يهمنا هنا هو أن نبرز مدى تأثير المذاهب المختلفة، على دلالة التعجب التي نعالج، ومدى انسجامها مع الغاية التي يريد المتكلم أن يفصح عنها.

لقد ذهب سيبويه وجمهور البصريين[2] إلى أن (ما) نكرة تامة بمعنى شيء، وعلى هذا المذهب يكون تفسير قول الشاعر:(ما أقدَرَ اللهَ!): شيءٌ أقدَرَ اللهَ؛ أي: جعله

---

١ شَحَط – بفتح الشين والحاء: هو البعد. والحَزَن: موضع من بلاد العرب. وصُول: موضع كذلك. ينظر: الإنصاف –١٢٨/١، والارتشاف ٤٤/٣، و شرح الجمل–ابن عصفور–٥٧٨/١، وحاشية الصبان ١٠١/١، والأشباه والنظائر ٣٣/٤، والهمع ٤٦/٦.

٢ لقد أوردنا هذه الآراء في موضعها سابقاً، وما نكرره منها هنا نقصد به إبراز ما نذهب إليه على ضوء ما قاله العلماء الأول في نقطة معينة.

قادراً. والتفسير على هذا الوجه لا يجوز في حق الله تعالى بل فيه خروج عما يريده المسلم لنفسه؛ لأن ثمة فاعلاً قادراً في (أقدر)، ومعاذ الله أن يكون هناك من يجعل الله قادراً. وعلى هذا التفسير أنكر الكوفيون فعلية صيغة (أَفْعَلَ) التعجبية، وهو الرأي السديد لولا افتراضهم اسميتها.

كما أن هذا التفسير بعيد من وجه آخر؛ لأن تفسيره بشيء يخرجه من طابع إنشاء التعجب إلى الإخبار المجرد، يقول محمد الحمصي في هذا الصدد: "فالقول إن أصلها: شيءٌ جعل زيداً حسناً، لا يصح تماماً؛ لأن هذا الأصل شكل إخباري رتيب مغرق في الرتابة، وليس فيه ما يعطفه إلى أسلوب التعجب"[١]. ويقول Malinowski: "إن التعابير الافصاحية أو التراكيب التي تعبر عن انفعال لايمكن أن تفسَّر في ضوء جملة أخرى؛ لأن ذلك في الحقيقة سيوجد نصاً آخر بمشاعر أخرى، وقد يكون بموروث ثقافي آخر"[٢]. ويقول Baker مرجحاً رأي فريق من العلماء فيما يرون أن تعبير جملتين عن معنى واحد لا يعني أنهما متماثلتان تركيباً ودلالة: "يرى بعض العلماء أن الاختلاف في تركيب الجملة يؤدي إلى اختلاف في دلالتها وإن كانت تتفق مع غيرها في التعبير عن شيء واحد"[٣].

ولما كان التفسير على هذا الوجه لا يستقيم، جاز التعجب من قدرة الله تعالى ولا خلاف؛ لأن المعنى أن الله تعالى في غاية القدرة، والتعجب من قدرة الله إنما هو من تمام الثناء عليه بالمقدرة.

وذهب الفراء إلى أن (ما) في باب التعجب استفهامية - كما بينا - ولا يستقيم على مذهبه معنى البيت، لأن السؤال يحتاج إلى إجابة، ونتره الله تعالى من أن ننتظر

---

١ الجملة بين النحو والمعاني- رسالة دكتوراه – ٢/٢٢٧.

2 The meaning of meaning –C.K.Ogden and I.A Richard- London: Routledge & Kegan Paul LTD, 1923- p.312, 313.

3 Language, Sense and Nonsense- p.81.

إجابة مجيب في: ما الذي جعل الله قادراً؟. والتفسير على الاستفهام – على مذهب الفراء ومن تبعه – يُدخل جملة التعجب في إطار أسلوبين (التعجب والاستفهام)، ولكل منهما أحكامه التي يختلف بها عن الآخر دلالة وتركيباً، فضلاً عن أن الاستفهام في هذا السياق لا يستقيم ولا تتصل دلالته بما هو مطلوب من البيت، يقول Firth في هذا الصدد: "إن من الأهمية بمكان أن نبين عدم إمكانية تحليل النص وصفياً اعتماداً على شكل الكلمة أو معناها بمفردها، إنما يجب أن يحلَّل النص في إطار أوسع، وذلك بالاعتماد على السياق اللغوي الذي يكشف عن البعد النفسي"[1].

وأما من عد(ما) التعجبية على تقدير النفي، فمذهب لا يستقيم في سياق التعجب، إذ إن تفسير البيت يتنافى مع مضمون النفي، فتعالى الله القدير العزيز أن تُنفى عنه القدرة في موازين كل ما خلق.

وبإنعام النظر في كل محاولات التفسير التي قيلت في (ما) التعجبية، نجد أن لها دورها الدلالي الخاص في جملة التعجب، وأن أي محاولة لتفسيرها في غير هذا الإطار يخرجها عن الدور اللغوي الذي وضعت له، بل يتناقض مع مضمون الجملة ومراد المتكلم الذي ينطق بها، وفي هذا يقول أحمد الجواري: "والذي ينبو عنه الفهم ولا يستسيغه الذوق اعتدادهم هذه الصيغة إخبارية، وتأويلهم إياها تأويلاً فيه ما فيه من الفجاجة والبعد عن القصد المراد بالتعجب"[2]. ويقول Bloomfield عند تناوله دلالة التراكيب اللغوية في اللغة: "وفي التحليل اللغوي يتم تحليل التراكيب اللغوية بتحليل مكوناتها الرئيسية من أقسام الكلم، ويفترض أن تؤدي هذه التراكيب معاني محددة ثابتة

1 Selected Papers of J.R. Firth- -p.18.

٢ نحو المعاني – أحمد عبد الستار الجواري – مطبعة المجمع العلمي العراقي- ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م – ص ١٤٤.

ودقيقة، وفي كثير من الأحيان، عندما نحلل جملة بأن نعطيها المعنى الدلالي لجملة أخرى، نجد أننا قد أهملنا ملامح هامة لها دورها في دلالة التركيب"[1].

وأما صيغة التعجب (أقْدَرَ)، فإننا لا نستطيع أن نفهم معناها بمعزل عن التركيب الذي ترد فيه، إذ إن صيغتها هي صيغة (اسم التفضيل) الذي يرد في الجملة بمعنى: أن الله أقدر من كل شيء. كما أنها على صيغة الفعل الماضي. ومن ثم فإن معنى التعجب لا يتضح إلا باقتران (أفْعَلَ) أي (أقدَرَ) في البيت بـــ(ما) التعجبية، أو بعبارة أخرى فإن (أقدَرَ) لا تدل على معنى في ذاتها إلا بسياقها التركيبي الذي يوضح دلالتها، إذ إن السياق هو المتحكم في توجيه معاني التركيب أو النص، يقول Firth : "يعد المعنى مركباً معقداً من عدد من العناصر في إطار سياقي، من هذه العناصر؛ الأصوات اللغوية، والأبواب النحوية، والمعاني المعجمية، والأبعاد الدلالية. وكل واحدة من هذه العناصر تمثل جانباً من جوانب السياق التي يجب أن تؤخذ بالاعتبار عند التحليل"[2]. ومن ثم ترتبط (ما) بـــ(أقدَرَ) ككتلة لغوية واحدة لأداء معنى التعجب، والتعجب معنى من المعاني، والمعاني لا تؤدَّى إلا بالحروف، كما نص النحاة، أو أنه معنى وظيفي يختص به الحرف دون الاسم أو الفعل.

فالسياق في هذا الميدان يؤدي دوراً واضحاً في تمييز المعاني وتحديد الدلالة التي يقصدها المتكلم، والنظرية السياقية كما يقول Firth : "تعد أنموذجاً للنظرية التي تبرز المعنى وتمكّن من تحليل اللغة وفهم معطياتها"[3].

كما تؤدي الحركة الإعرابية (الفتحة) على صيغة التعجب (ما أفْعَلَ) والاسم بعدها، مهمة رائدة في إتمام معنى التعجب، فتؤدي الحركة الإعرابية (الفتحة) على آخر

---

1 Language- Leonard Bloomfield – p.158
2 Selected Papers of J.R. Firth- p.24.
3 Selected Papers of J.R. Firth-.p.14.

صيغة التعجب (أفْعَل) الدور الدلالي الذي يقتضيه التعجب، إذ إن حركة الفتحة عليها ليست حركة بناء أو إعراب، وليست حركة الفتحة على الاسم بعدها-(اللهَ) في البيت السابق- حركة مفعولية، كما ذهب البصريون، وإنما هما حركتا دلالة[1]، جاءتا لأداء معنى المخالفة؛ أي المخالفة بينها وبين جمل جاءت تماثلها في التركيب، ونعني بهذه الجمل، التي تؤدي فيها الحركة الإعرابية دوراً بارزاً في التفريق بينها، وهي:

جملة التعجب: ما أحسنَ زيداً !، وجملة الاستفهام: ما أحسنُ زيدٍ؟، وجملة النفي: ما أحسنَ زيدٌ.

وقد شغلت هذه المسألة فريقاً من الباحثين اللغويين قديماً وحديثاً، ولما كانت دراسة القدماء قد اتجهت نحو تعليم من يرغب في التحدث بالعربية كيف يقتفي أثر العرب في كلامهم، وبخاصة في ما كان فيه اللحن أكثر من أي قسم آخر، صرفي أو صوتي أو دلالي، فانهم قد اتسقوا تماماً مع منهجهم في تعليم تسويغ الحركة الإعرابية على ضوء نظرية العامل. أما المحدثون فقد أخذ بعضهم ينقد ما قاله القدماء ليبني ما يراه جديداً، مع إغفال النظرة التعليمية في منهج القدماء، يقول كمال بدري: "غير أن النحاة قد شغلوا بإعراب الكلمة الواقعة بعدها [ما أفعلَ وأفعِل بــ] وشُغلوا بتفسير الحركة التي عليها أكثر من اهتمامهم بوظيفتها في الجملة ودلالتها. إذ لو لاحظوا ذلك لما فسَّر بعض النحاة مثل (ما أحسَنَ زيداً) بقولهم: شيءٌ حسَّن زيداً، حتى يستقيم أن يكون (زيد) مفعولاً به، مع أن الواضح أن الجملة بتفسيرهم لا تفيد التعجب وتخرج من الإنشاء للخبر. وحتى لو أخذ بتفسير الأخفش أن (ما) موصولة وتأويل الكلام: الذي حسَّن زيداً شيءٌ عظيمٌ، فان التعجب يكون غير حاصل كذلك.

---

١ ينظر رأي خليل عمايره كما أسلفنا. وينظر: إعراب المعنى ومعنى الإعراب- خليل عمايره-ص ٦٣ وما بعدها.

وإذا أخذ برأي بعض النحاة أن (ما) استفهامية، والتقدير: أيُّ شيءٍ حسَّن زيدا ؟ فإن التعجب دون شك غير حاصل أيضاً. ولعل أوضح دليل على انصراف بعض النحاة للناحية الإعرابية دون الدلالة، إعرابهم الهاء في قولهم (ما أحسَنَه) مفعولاً به، وإعرابهم الهاء ذاتها في قولهم (احْسِنْ به) فاعلاً مع أن كليهما متعجَّب منه"[1].

وقد أدرك فريق من النحاة واللغويين العرب القيمة الدلالية للحركة الإعرابية، فأوردنا بعض النصوص التي تبين اهتمامهم بها[2]، ولعل من المفيد أن نقتبس ما قاله ابن فارس في هذا الصدد، يقول: "فأما الإعراب فبه تميز المعاني، ويقف على أغراض المتكلمين، وذلك أن قائلاً لو قال: (ما أحسن زيد) غير معرب، لم يوقف على مراده، فإذا قال: (ما أحسَنَ زيدا!) أو(ما أحسنُ زيدٍ ؟) أو (ما أحسَنَ زيدٌ) أبان بالإعراب عن المعنى الذي أراده. وللعرب في ذلك ما ليس لغيرهم؛ فهم يفرقون بالحركات وغيرها بين المعاني"[3]. ويقول الزجاجي: "إن الأسماء لما كانت تعتورها المعاني فتكون فاعلة ومفعولة ومضافة ومضافا إليها، ولم تكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني بل كانت مشتركة، جعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني"[4]. ويبين ابن خلدون تفرُّد اللسان العربي من بين اللغات بنقل المقصود بأكثر من وسيلة، من بينها الحركة الإعرابية، فيقول: " وكل معنى لابد وأن تكتنفه أحوال تخصه، فيجب أن تعتبر تلك الأحوال في تأدية المقصود لأنها صفاته، وتلك الأحوال في جميع الألسن أكثر ما يدلُّ عليها بألفاظ تخصها بالوضع. وأما في اللسان العربي فإنما يدل عليها بأحوال وكيفيات، في تراكيب الألفاظ وتأليفها، من تقديم أو تأخير أو حذف أو

١ الزمن في النحو العربي– ص١٠٠، وينظر:نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية–مازن الوعر–طلاس للدراسات والترجمة والنشر: دمشق، سوريا– ط.(١) ١٩٨٧م – ص٣٦.

٢ ينظر: باب (أسلوبا المدح والذم) الفصل الثالث.

٣ الصاحبي– تحقيق: السيد أحمد صقر – ص٣٠٩.

٤ الإيضاح في علل النحو– ص٦٩.

حركة إعراب"[1]. ولعل قمة التجريد الدلالي تكمن في ما يذهب إليه عبد القاهر الجرجاني في أن الألفاظ وهي عارية من الإعراب مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها[2].

ويبدو أن اهتمام كثير من اللغويين المحدثين بالدور الدلالي الذي تؤديه الحركات الإعرابية، دفع بعضهم إلى نسيان الدور التعليمي لها، وإلى المطالبة بإلغاء دور العامل في الحركة الإعرابية، يقول كمال بدري إبراهيم: "وفي رأيي إن تغيير أواخر الكلمات ليس بسبب عامل من فعل أو خلافه وإنما يتأتّى لبيان معان نحوية مختلفة"[3]. كما أن فريقاً منهم قد بالغ في الاهتمام بدلالة الحركات الإعرابية، يقول العقاد: "ويرى أناس من مؤرخي اللغات أن الإعراب في اللغة العربية أثر من آثار استخدام الحركة في التعبير عن المعنى، وأن اللغة العربية تفرق بين لغات العالم في التعبير عن المعنى"[4]. وقد اعتمد علماء اللغة المعاصرون أهمية كبيرة للقيمة الدلالية لتغيير فونيم(صوت) في التراكيب اللغوية، والحركة الإعرابية تعد صوتاً منطوقاً في الكلمة، يقول بلومفيلد: "إن أيّ تركيب لغوي لابد أن يؤدي معنى ثابتاً ومحدداً، فإذا تغير التركيب (أو أي شيء من فونيماته) فإن تغييراً دلالياً يترتب على ذلك"[5].

وليس المقصود هنا أن دلالة الحركة الإعرابية هي وحدها الأساس في التفريق بين جملٍ القاسم البنائي بينها مشترك [أي: التعجب، والاستفهام، والنفي] إنما تقاسمها ـرة أدائية أخرى، لها دورها في الدلالة اللغوية، وأعني بها (التنغيم)، وليس الهدف ـنا التاريخ لهذه الظاهرة، أو التساؤل عن حقيقة اهتمام العرب قديماً بدورها النحوي

١ مقدمة ابن خلدون – ص١٠٧٣.

٢ ينظر: دلائل الإعجاز – تحقيق: محمد رشيد رضا – ص٢٣.

٣ الزمن في النحو العربي – ص٦٤.

٤ اللغة الشاعرة – عباس محمود العقاد – منشورات المكتبة العصرية- بيروت – صيدا – ص١٥.

5 Language - Leonard Bloomfield - p. 145

أو الصرفي أو الدلالي[1]، وإنما أقصد البحث عن قيمتها الصوتية ودورها في تحويل الجملة من باب إلى باب آخر، إذ إننا نستطيع التفريق بين جملة الاستفهام أو التعجب والجمل الخبرية سواهما بكيفية أداء الجملة صوتياً. فالتنغيم يقوم "بدور دلالي كبير يهدي إلى تفسير الجملة تفسيراً صحيحاً"[2]، ونحن نثق تمام الثقة بأن للتنغيم دوراً هاماً في فهم كثير من الأبواب النحوية، وبخاصة تلك الأبواب التي تدل على التأثر والانفعال وما يتصل بالجمل الإنشائية في الدرس النحوي، ومن ثم ما يمكن أن يكون ذا أهمية في التصنيف النحوي، يقول H.Gleason : "ربما كانت جميع اللغات المنطوقة تشتمل على نظام للتنغيم له أثره في تصنيفها التركيبي"[3]. وقد تنبه كثير من الباحثين إلى قيمة التنغيم في دراسة الأساليب اللغوية، كأسلوب التعجب، يقول أحمد كشك: "فلا أحسب أن العلامة وحدها كانت المفرق بين أداة الاستفهام وإرادة التعجب في تلك القصة المشهورة التي يوردها الدارسون عند الحديث عن نشأة النحو العربي...إذا أدركنا أن للاستفهام نغمة حين الاستخدام تختلف تماماً عن نغمة التعجب"[4]. وقد اهتم كثير من اللغويين المعاصرين بدور التنغيم وتأثيره في الدلالة، يقول Philip Liberman : "أرى أن التنغيم يعد ذا أهمية مركزية وقيمة فطرية وعنصراً هاماً في تراكيب الجمل في اللغات الإنسانية"[5]. ويقول Isamu Abe مبيناً أهمية التنغيم في التفريق بين التراكيب اللغوية المتماثلة: "إن الأطر التنغيمية هي التي تؤدي الفروق بين جملٍ متماثلة في التركيب ولكنها تختلف في الملامح الصوتية في الأداء مما يترتب عليه اختلاف في

١ ينظر: الأصوات اللغوية - إبراهيم أنيس - مكتبة الأنجلو المصرية: القاهرة - ١٩٩٥م - ص١٧٥، ومن وظائف الصوت اللغوي - أحمد كشك - ط.(٢) ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م - ص٥٧، وفي نحو اللغة وتراكيبها - ص١٧٣.

٢ النحو والدلالة - محمد حماسة - ص ١١٨.

3 An introduction to descriptive linguistics – p.169.

٤ من وظائف الصوت اللغوي - ص ٧٤.

5 The Melody of Language – p. p.187, 188.

الدلالة"[1]. ويقول H.A. Gleason في هذا: "قد تبدو بعض التراكيب الجملية متماثلة من حيث البناء التركيبي إلا أن هذا التماثل يزول إذا ما قرئت، وذلك لأن النبر والتنغيم يؤديان دوراً رئيساً في تحديد دلالة الجمل"[2]. و يقول بلومفيلد: "يختلف معنى الجملة باختلاف الأداء الصوتي عند النطق بها، فإذا نطقت جملة ما ...فإنها ستكون مختلفة في معناها وفي أدائها عمَّا إذا كانت للتعجب أو لمجرد الإخبار"[3]. وقد وُضع للتعجب رمز دلالي يؤدي دلالة المعنى الذي يفصح عنه المتكلم وهو(!)، يقول Bloomfield: "وبلا ريب فإن ابتكار فونيم ثانوي للتعبير عن جملة التعجب ووضعه في نهايتها (!) أمرٌ مسوغ؛ وذلك لتعدد المعنى في أداء الجملة بتنوع التنغيم الذي تؤدَّى به في التعبير عن حالات متعددة مقترنة بالشعور، كالغضب والدهشة والنداء والاستهانة والتحقير أو التعجب وما يماثلها"[4]. ويشير بلومفيلد في موضع آخر إلى أهمية دلالة هذا الفونيم، فيقول: "إن علامة التعجب (أو العلامة الإفصاحية) التي تأتي في آخر أية مفردة معجمية تنقلها إلى بعد دلالي نحوي قد يصعب علينا وصفه، إلا أنه يعبر عن حافز قوي (نحو المضمون)، ويمكن أن توضع علامة تشير إليه فتفرق بذلك بين مضمون التركيب بها أو بغيرها"[5]. وبذا يتضح أن نطق الجملة (ما أقدَرَ اللّهَ !) في بيت الشعر سالف الذكر، على حركة معينة وبمستوى صوتي معين، يجعل السامع يحكم على الجملة بأنها تعجبية دون أن يخضع لتحليل قائم على المعيار لا الوصف، ودون أن يعتمد في حكمه على مبنى الصيغة وحدها دون معناها في نطاق السياق الذي ترد فيه.

١ السابق – ص 6.

2 An Introduction to Descriptive Linguistics – p.167.
3 Language - Leonard Bloomfield- – p.115
4 Language - Leonard Bloomfield– p.115
5 Language - Leonard Bloomfield- p.166

ونضيف إلى هاتين الظاهرتين- الحركة والتنغيم- ظاهرة أخرى اختصت بها الجملة التعجبية فتميزت بها عن غيرها من الجمل، وهي اتساقها على ترتيب معين، لا يتقدم فيه المتعجَّب منه على صيغة التعجب، "والترتيب الثابت للكلمات في الجمل هو عنصر نحوي هام جداً، وليس من العناصر المساعدة كما يظن بعض علماء اللغة، بل يعد العنصر الرئيس أحياناً في الوصول إلى المعنى"١. بل إن علماء اللغة المحدثين قد عدُّوا أهمية ترتيب الكلمات في مصاف أهمية دلالة الكلمات التي تكوِّن الجملة، يقول M.A.K.Halliday : "إن اختيار المتكلم لترتيب الكلمات في إطار جملي معين يعبر عن المعنى الذي يكمن في النفس، على حدٍّ سواء مع اختيار الكلمات التي تعبر في مجملها عن معنى التركيب ذاته"٢. ويقول H.A.Gleason : "يعد ترتيب الكلمات في الجملة والمكونات الرئيسة لها، هما العنصران الأساس في تصنيف الجملة لإدراك ما فيها من معنى داخلي"٣. وعلى هذا فإننا لا نقول: ما اللهَ أقدرَ، ولا: أقدرَ اللهَ ما، إنما جاءت على تركيب جملي يقال فيه بأنه جرى مجرى المثل، وهو:

ما +	أقدرَ +	حركة الفتحة +	اللهَ +	حركة الفتحة +	!
↓	↓	↓	↓	↓	↓
أداة تعجب +	أداة تعبر عن معنى انفعالي تعجبي. +	فونيم أو صوت يميز الصيغة في بابها.	+متعجَّب منه	+ صوت يميز المتعجَّب منه.	+رمز تعجبي(وهو مكتوب متعارف عليه لنغمة صوتية منطوقة)

فاجتمعت الحركة الإعرابية على (أقدرَ) والمتعجَّب منه (اللهَ) وهي الفتحة فيهما، والتنغيم، ويرمز له بعلامة التعجب(!)، والترتيب على نسق معين تجري الجملة فيها مجرى المثل، أو كما يعبر عنها علماء اللغة المحدثون بالجملة المسكوكة٤، فتعمل كل

1 Selected Papers in structural linguistics –Bohumil Trnka- p.349.
2 Function and context in linguistics analysis –p.61.
3 An introduction to descriptive linguistics – p.156.
٤ من أمثال : تمام حسان، وخليل عمايره.

هذه العناصر كأداة واحدة يعتمدها الباحث اللغوي عند التحليل، يقول H.A.Gleason: "يجب على الباحث في علم اللغة أن يُعنى دائماً بجميع العناصر التي لها دورها في دلالة الجملة موضع التحليل"[1]. ويقول P. Hacker: "إن من الفرضيات الهامة التي تستحق النظر في التحليل الدلالي للغة هي تلك التي تنص على أن معنى الجملة لا يقف عند حد معاني الكلمات التي تتألف منها فحسب إنما يجب أن ينظر، فضلاً عن تلك، إلى مجموعة العناصر الأخرى الرئيسة المؤثرة فيها"[2]. فتؤدي هذه العناصر اللغوية مجتمعة الدلالة التي يقصدها المتكلم، وهي التعبير عن الانفعال الذي يشعر به، ليفصح عن معنى استعظام قدرة الله وسعة تدبيره. ويبدو أن هذه العناصر اللغوية التي اجتمعت في جملة التعجب (دلالة الحركة الإعرابية، والتنغيم، ونظام ترتيب الجملة)، هي التي حددت معنى (ما أقدرَ) في تركيب البيت؛ لأن معنى كلمة ما كما يقول تزيفتان تودوروف: "يتحدد بالتركيبات التي يستطيع بها إكمال وظيفته اللغوية"[3]. ولعل هذا المعنى هو التركيب التحتي أو العميق لها، الذي يميزها عن الجمل الأخرى التي تشابه صورها، على حد تصور ديفيد كريستال في التفريق بين الجمل المتشابهة، فيقول: "فإذا كان هناك أكثر من جملة على هذه الصورة، فعلى النحوي أن يكون على حذر من النظر إليها حسب معانيها الظاهرة، كما يجب أن لا يضلله التشابه السطحي بين أي جملتين؛ لأن ذلك لا يعني بالضرورة أن لهما نفس التركيب التحتي أو العميق under lying structure "[4].

---

1 An introduction to descriptive linguistics- p.196.

2 Language Sense and Nonsense – p.228.

٣ علاقة الكلام بالأدب "في أصول الخطاب النقدي الجديد" – تزيفتان تودوروف– ترجمة: أحمد المديني– دار الشئون الثقافية العامة– بغداد ١٩٨٧م– ص٣٨. نقلاً عن: خليل عمايره – في تحليل لغة الشعر – ص١٧.

٤ التعريف بعلم اللغة – دافيد كريستل – ترجمة: حلمي خليل – ص١١٨.

ونتناول في الأنموذج الثاني من نماذج التحليل بيت شعر من نمط آخر من أنماط تركيب التعجب بـــ(ما أفعَلَ)، يدخل في تركيبه عنصر الزمان (كان)، لنبين أثره في المعنى بعد أن دخل في الجملة، ولنوضح تأثيره في دلالة التركيب، فيتضح بذلك معنى الجملة من غير حاجة إلى إسراف في ملاحقة فكرة الاسناد إليها.

يقول امرئ القيس:

أرى أمَّ عمرٍو دمعُها قـــد تحَـــدَّرا   بكاءً على عمرٍو وما كان أصْبَرَا [1]

استعمل الشاعر في هذا البيت أسلوب التعجب: (ما كان أصبرا)، في سياق يحتوي على تصوير مشهد انفعالي يعبر عن موقف الدهشة والعجب من صورة لم يألفها، مصرِّحاً بما يجول في نفسه لينشئ كلمات متناغمة، يقصد منها إبراز ما تعجَّب منه نفسه، وليس لمجرد إخبار السامع عن أمرٍ ما. فيستخدم للتعبير عن انفعاله، أفعالاً حسية مثل (أرى، تحدَّرا) في مقابل انفعالات معنوية مثل (أصبرا). فكأن المحسوس من هذه الأفعال يعد وسيلة للإفصاح عما يتعجّب منه المتكلم، كما سنرى. ويستخدم مقابلات زمنية للتعبير عن الحاضر في قوله(أرى)، وفي التعبير عن الزمن الماضي بقوله(وما كان...).

يعبر الشاعر في هذا البيت عن حزن أم عمرو لموت ابنها عمرو، فبكت بكاء متواصلاً على فقيدها. ويصوِّر الشاعر شدة بكائها باستخدام كلمة (تحدَّرا) تعبيراً عن شدة حزنها وتلاحق دموعها، و(التحدّر) يعني الهبوط السريع من أعلى إلى أسفل، كالانحدار من جبل أو مكان عال[2]، وعلى هذا فالمتحدِّر يلازمه معنى الضخامة، إلا أن الدموع ليست على هذه الضخامة المادية، ولكن الشاعر استعار لها هذه الصفة ليعطيها

---

١ ديوان امرئ القيس– تقديم: عمر فاروق الطبّاع– دار القلم للطباعة والنشر– بيروت: لبنان–ص ٤٨. وينظر: خزانة الأدب – ٩/٢١١، وشرح ابن عقيل – ٢/١٥١ .

٢ لسان العرب مادة (حدر).

معنى الشدة والغزارة معنوياً كأن دموعها تذكّر بانحدار الصخرة الصماء في مجرى السيل من أعالي المرتفعات. فأراد الشاعر بذلك أن يؤكد حقيقة غزارة بكاء أم عمرو، ولم يعهد عنها البكاء، ولم تكن لتعرفه. فاعتمد على شاهدين لتأكيد ذلك، أحدهما: الفعل (أرى)، والرؤية هنا حسية. والثاني: استخدام حرف التحقيق (قد) قبل الفعل (تحدَّر)؛ ليحقق ويؤكد حقيقة بكائها وغزارة دموعها. فالموقف بعامة هو موقف تصوير لحالة يراها الشاعر ولم يكن يألفها، فيرى دموعاً بكاء متواصلاً، من امرأة عهد فيها الصبر على المكاره، والجَلَد أمام النوائب، فيقول(وما كان أصبرا)، وهو أسلوب تعجبي يفصح به المتكلم عن معنى انفعالي يطوي تحته معنى الاستعظام والتعجب مما يراه مخالفاً لما يعهده. ويتكون تركيب هذا الأسلوب في أصله من:

(ما) التعجبية + أفْعَلَ التعجبية + ∅ (رمزاً لحذف المتعجَّب منه لدلالة السياق عليه)[1]، وللمتلقي حق تقدير المحذوف وليس له أن يظهره أو أن ينطق به.

ثم دخل الجملة عنصر زيادة ليفيد معنى الزمن الماضي وهو(كان)[2]، لتستقيم للبيت دلالته التي يقصدها الشاعر، إذ يرى الشاعر صورة الحزن وعدم الجَلَد متمثلة بالبكاء الشديد والدموع المنحدرة، وهي صورة لم تؤلف لهذه الثكلى، فقد كانت مثالاً للصبر والتحمل. فأدخل المتكلم رمز الزمن الماضي (كان)، إذ لو كانت الجملة: (ما أصبرا) لأدى إلى اختلال في معنى البيت لأنه لا يستقيم أن نرى البكاء الشديد ثم نحكم على صاحبه بالصبر، فأفادت (كان) تحويل التعجب الذي يشعر به المتكلم من زمن حاضر يراه إلى زمن ماض يستعظم حال المتعجَّب منها فيه على ما هي عليه في

---

١ وهو رمز يستخدم للتعبير عن المحذوف في الجملة (Zero Morpheme).

٢ ارتضاءً لمذهب خليل عمايره في هذا النمط من تركيب التعجب مع (كان)، وقد عرضنا رأيه في مستهل هذا الفصل . كما عدها عبدالرحمن أيوب لفظة لا تعبر إلا عن الزمن لا غير. ينظر كتابه :دراسات نقدية في النحو العربي– ص١٨٢.

زمن التكلم. ويبدو أن زيادة (كان) في هذا المقام ودلالتها على الزمن الماضي، تعيدنا إلى مسألة تحدثنا عنها سابقاً، وهي عدم دلالة (أفعلَ) التعجبية على الزمن الماضي، فضلاً عنْ عدم قبولها خصائص الفعل أصلاً، إذ لو كانت فعلاً ماضياً، كما يرتضي جمهور البصريين، لما كان ثمة تناقض في معنى البيت قبل دخول (كان) عليها، ومن ثم فقد أصبحت الحاجة ماسة لزيادة عنصر يفيد الماضي -كان- لتستقيم للبيت دلالته، وللشاعر مراده وغايته.

فيكون تركيب جملة التعجب بعد زيادة (كان) عليها، على النحو التالي :

(ما) التعجبية	+ كان	+ أفْعَلَ	+ ∅
↓	↓	↓	↓
أداة	+ عنصر إشارة إلى الزمن الماضي.	+ أداة تفيد التعجب.	+ المتعجَّب منه وقد حُذف لدلالة السياق عليه.

= جملة إنشائية، تفصح عن معنى التعجب، جاءت على ترتيب لا تتغير عنه، يعبر فيه المتكلم عن معنى الدهشة أو الاستعظام والتعجب، ولا علاقة لها بالعامل والمعمول، ولا التحليل الإعرابي الذي أقاموه على عناصر الأسلوب، ولا بتصنيف أقسام الكلم الذي جعله النحاة لكل جزء من أجزاء التركيب، كما فصَّلنا سابقاً. إنما هي وحدة دلالية مغلقة[1]؛ أي ليست وحدة نحوية تحليلية، فهي تجري مجرى الأمثال والأقوال التي لا يتغير ترتيبها. وفي هذا يقول محمد الحمصي، استناداً إلى ما جاء عن القدماء: "لا يُتصرَّف في هاتين الصيغتين بتقديم ولا تأخير... لأن جملة التعجب لزمت ترتيباً ثابتاً تمّت به، وحكمها في ذلك حكم الأمثال"[2].

---

١ ينظر: مدخل إلى علم الدلالة – فرانك بالمر– ترجمة: خالد محمود جمعة – ص٨٥، ٨٦.

٢ الجملة بين النحو والمعاني– رسالة دكتوراه – ٢/٢٢٩.

وبعد أن أوردنا صيغة التعجب (ما أفعَلَ) في بعض أبيات من الشعر وبيَّنا قيمتها الدلالية، فإننا نرى أن نعرض في الأنموذج الثالث من نماذج التحليل قيمة الصيغة الثانية (أفعِل بـــ) تركيباً ودلالة، بآية وردت على نسقها في القرآن الكريم،وهي: قوله تعالى: ﴿أسْمِعْ بهم وأبْصِرْ يوم يأتوننا﴾[1].

بدراسة أقوال المفسرين في هذهْ الآية وما تحتمله، نجد أنهم يذهبون إلى عدد كبير من التفسيرات، فمنهم من وجَّه الآية للتعجب، ومنهم من فسَّرها بأمر صادر من الله تعالى إلى نبيه محمد صلى الله عليه وسلم، وغير ذلك من الأقوال الواردة في كتب التفسير. والذي تميل إليه الباحثة من هذه التفسيرات هو ما يذهب إليه الزمخشري في أن الآية للتعجب إذ إن فيها تعجباً من إدراك العزيز الجبار للمسموعات والمبصرات. ولا نرى بأساً من إعادة نص الزمخشري في تفسير هذه الآية، لنعتمده في تحليل التركيب وبيان القيمة الدلالية له، يقول الزمخشري: "أي جاء بما دلَّ على التعجب من إدراكه للمسموعات والمبصرات للدلالة على أن أمره في الإدراك خارج عن حد ما عليه إدراك السامعين والمبصرين؛ لأنه يدرك ألطف الأشياء..."[2].

لقد ناقشنا من قبل مسألة اختلف فيها أرباب اللغة حول جواز التعجب من الله عز وجل، وبينا جواز ذلك اعتماداً على توجيه المعنى على الاستعظام والثناء والتبجيل، وهو مضمون دلالة الآية التي بين أيدينا، إذ إن العزيز الحكيم قد أحكم شرعه، وبلَّغ خلقه، فأرسل فيهم رسولاً يهديهم إلى طريق الخير والهداية، فمنهم من صلح واهتدى، ومنهم من كفر واستغنى. وهو القادر المدرك الذي يدرك بواطن الأمور كما يدرك ظواهرها، ويعلم ما يخفون وما يعلنون، ويدرك ما سيكون عليه الكافرون يوم الحساب والجزاء. فجاءت هذه الآية تحملَ في باطنها كل هذه المعاني، مع التعجب باستعظام

---

١ مريم: ٣٨.

٢ الأشباه والنظائر — ١٣٥/٤.

سمع الله وبصره، إذ إن إدراك الله عز وجل خارج عن حد ما عليه إدراك السامعين والمبصرين، فهو العالم عن حالهم في الدنيا، وما سيكونون عليه في الآخرة لدى الوقوف أمام حساب الله. ولإظهار صفات قدرة الله في السمع والبصر، وهي صفات تفوق سمع وبصر خلقه لأنهم يسمعون ويبصرون ما هو ماثل أمامهم أما الله عز وجل فإن سمعه وبصره لا يقف عند حد المشاهَد منها أو المسموع، ورد في الآية ما يظهر كمال إدراكه وسعة علمه، في قوله (يوم يأتوننا) وهو قيد مخصِّص أو محدِّد [1] يُتمِّم للآية دلالتها التعجبية التي تتناسب مع سياق الاستعظام والعجب من إدراك الله، الذي لا يقف عند حد.

وقد بينا فيما سبق ما دار بين النحاة العرب من خلاف حول صيغة(أفْعِلْ بـــ)، فمنهم من ذهب إلى أن الصيغة فيها أمر والمعنى في أصله ماض، ومنهم من يعد الصيغة والمعنى أمراً حقيقياً، وقد قدم كل فريق منهم ما يناقض به رأي الآخر بالحجج والأدلة[2]، وقد علّق فريق من الباحثين المحدثين على اختلاف النحاة في صيغة التعجب (أفعِلْ بـــ) احتكاماً لمبناها وشكلها، يقول أحمد الجواري:" على أن إعراب النحويين للصيغتين يخرج إلى كلام ينبو عنه الفكر، ولا يتقبله المنطق؛ ولاسيما حين يزعمون أن الفعل فعل ماض جاء على صيغة الأمر، وقولهم إن الباء حرف جر زائد، وأن الاسم المجرور فاعل مرفوع المحل وأن يكون مجروراً لفظاً. وواضح أن معنى الفاعلية ليس موجوداً فيه على الإطلاق. ثم إن صيغة فعل الأمر لا يرد بعدها الفاعل اسماً ظاهراً حتى في قواعد النحاة وحتى فيما يتكلفون من تخريج أو تأويل"[3]. ويقول كمال بدري في هذا الصدد: "فالتعجب يؤدَّى بـــ(ما) مع (افعَلَ) ويؤدَّى بـــ(أفعِلْ)مع (بـــ)...

---

١ اتساقاً مع ما يذهب إليه خليل عمايره بأن الجار والمجرور قيد محدد أو مخصص. ينظر في نحو اللغة وتراكيبها – الفصل الثالث.

٢ ينظر: المسألة الثانية من مسائل الفصل الأول من هذا الباب.

٣ نحو المعاني – ص١٤٤.

فصيغة (افعَلَ) وحدها دون (ما) لا تفيد التعجب في أي تركيب، وصيغة (أفعِلْ) دون (الباء) لا تفيد التعجب كذلك. والأولى دون أن تتصل (بما) تختلط بالفعل الماضي الذي على وزنها، والثانية تختلط بفعل الأمر الذي على وزنها إن لم توصل بالباء. ومن هنا يتضح تكلف بعض النحاة حين يعربون أحسِنْ: فعلا ماضيا أتى على صورة الأمر، والباء حرف جر زائد داخل على الفاعل، والصحيح ألا تنفصل عن تركيبها وينبغي أن يقال أن (أحسِنْ بـــ) أسلوب للتعجب وأن(ما أحسَنَ) أسلوب للتعجب، وكما لا ينبغي أن نعرب (المثل)... فكذلك لا ينبغي أن نعرب هذه الأساليب"[1]. فنحن وإن لم نتفق مع هذين الباحثين في قسوة عبارة النقد التي يوجهان بها أقوالهما، متناسين أن هذا شأن النحو التعليمي الذي يرمي إلى تعليم حركات كلام العرب، إلا أننا نجد في بعض أقوالهما ما يتسق مع ما ذهبنا إليه في أكثر من موضع بأن (أفعَلَ) لا تؤدي دلالة التعجب دون اقترانها بـــ(ما)، ومثلها (أفعِلْ) مع (الباء). كما تؤيد من جانب آخر ما ارتضينا من عدم اتساق صيغتي التعجب مع حدود الأفعال[2].

ووفقاً لذلك، نرى أن صيغة التعجب (اسْمِعْ، وأبْصِرْ) الواردة في الآية، لم تكن على معنى الماضي، إذ لا تتفق مع دلالة القيد الذي ورد فيها: (يوم يأتوننا) فيما يبين عظمة الله وقدرته في إدراك حال الكافرين يوم الحساب. ولم تكن على معنى الأمر من الله تعالى لرسوله الكريم صلى الله عليه وسلم بأن يُسْمِع هؤلاء ويبصِّرهم و يعرِّفهم حال القوم ليعتبروا ويزجروا. إنما المعنى المراد هو التعجب باستعظام صفات الله ومنها السمع والبصر، والاستعظام لصفات الله لا يقف عند زمنٍ ماض أو حاضرٍ فنستدل على فعليتها.

---

١ الزمن في النحو العربي — ص٩٩.

٢ ينظر ما قدمنا من حجج وأدلة في الفصل الأول من هذا الباب.

ونرى على ضوء ما سبق، أن المذهب الثالث الذي نصَّ عليه الفخر الرازي، ضمن ذكره مذاهب النحاة في صيغة التعجب(أفْعِلْ بـــ)[1]، فيما بينا، هو الأكثر اتساقاً مع دلالة التعجب. وفي شرح هذا المذهب يقول: "هو أن قولك أَكْرِمْ بزيدٍ يفيد أن زيداً بلغ في الكرم إلى حيث كأنه في ذاته صار كَرَماً"[2]. وهذا يعني شدة المبالغة في التعجب من كرم زيد، وهذا المعنى معنى وظيفي لا تؤديه إلا الأدوات، كالتمني والترجي والاستفهام.... والاستعظام و التعجب أحد هذه المعاني، ولعلنا لا نبالغ إذا قلنا إن صيغة التعجب(أفْعِلْ) على هذا المعنى أداة من الأدوات، جاءت على صيغة فعل الأمر وبنائه لضرب من المبالغة في المدح والتوسع في المعنى[3].

أما الباء الداخلة على الاسم بعدها، فليست، فيما نرى، الباء الزائدة الداخلة على الفاعل ليصير على صورة المفعول، فجيء بها صوناً للاستقباح. وليست هي باء التعدية الداخلة على المفعول للمناسبة بين التعجب على هذه الصورة وفعل الأمر، كما جرى الخلاف على ما بينا، وكلاهما لمناسبة القول بفعلية (أفْعِلْ بـــ)، إنما هي أداة جاءت في التركيب لقيمة دلالية يقتضيها أسلوب التعجب، إذ بواسطتها يزول التوهم الذي دار في أذهان النحاة بكون التعجب بـــ(أفعِلْ بـــ) أمراً [4]، ومن هنا لزمت الميزان في لفظة التعجب، فحين نزنها في قوله تعالى (أَسْمِعْ بِهِم) نقول :أفعِلْ بـــ، بالاعتداد بالباء جزءاً من كلمة التعجب، أما في الأمر فنقول في أَكْرِمْ زيداً : فعل أمر على وزن أفْعِلْ.

أما الاسم الذي بعدها، وهو المتعجَّب منه، فقد أخذ حركة الجر، وهي حركة تقتضيها الباء. ومن ثم فلا حاجة إلى التأويل أو التعليل بالقول إنها مجرورة لفظاً مرفوعة

---

١ ينظر: التفسير الكبير ٢٢١/٢١.

٢ السابق.

٣ ينظر : شرح المفصل ١٤٨/٧، وأسرار العربية – ص١٢٢.

٤ ارتضاء لمذهب خليل عمايره فيها، وقد فصلنا رأيه سابقاً.

أو منصوبة محلاً على حد اختلاف مذاهبهم،[1] إذ إن تأويل الحركة لتلائم القول بالفاعلية أو المفعولية، تأويل يقتضي وجود فعل قبلها، ولمّا لم يكن في جملة التعجب فعل، اتساقاً مع ما قدمنا من أدلة، فإنه لا حاجة إلى التأويل والتقدير. إذ الأصل عدم التقدير بلا ضرورة ملجئة، كما يذهب الأصوليون[2]، كما أن التأويل "نوع من الحشو، ليست له القدرة على الوصول إلى المعنى الحقيقي الداخلي في الجملة"[3].

ولو حاولنا أن نقف على رأي نرتضيه في تركيب التعجب، لما ذهبنا بعيداً عمّا نصَّ عليه علماء العربية قديماً، فجملة التعجب (اسمِع بهم) - التي نحن بصدد تحليلها - أدت معنى تاماً يفصح عنه المتكلم فيما يستعظم أمره، ويجلّه ثناء وتبجيلاً، وأنه بلغ عز وجل الغاية في الإدراك سمعاً وبصراً، فقامت الجملة كتلة واحدة لأداء معنى التعجب، فلا يجوز التصرف فيها بتقديم أو تأخير؛ لأنها جرت مجرى المثل، وعلى هذا المعنى نصَّ الرضي فقال: "كل لفظ منها صار عَلَماً لمعنى من المعاني، وإن كان جملة، فالقياس ألا يتصرف فيه، احتياطاً لتحصيل الفهم"[4]. فالتزمت ترتيباً لا تتغير عنه، وترتيب الكلمات في الجملة له دوره في المعنى، وهو عنصر له أهميته في الدلالة أيضاً، وقد شغل تفكير كثير من الباحثين العرب قديماً وحديثاً، كما شغل علماء اللغة المعاصرين، وينوه ماريوباي بهذا الدور الدلالي للترتيب، فيقول: "تتجمع الكلمات عادة في شكل مجموعات، وحينئذ فطريقة تنظيم هذه الكلمات تصبح مهمة، وربما متحكمة في المعنى كله"[5].

حاولنا فيما سبق معالجته من نصوص، أن نعتمد منهجاً واضحاً في دراسة الأساليب اللغوية، يتكئ على إبراز دلالة كل كلمة في الجملة وما بينها من علاقة في

---

١ وهو رأي نتفق فيه مع خليل عمايره، وقد بينا رأيه سالفاً.

٢ شرح الرضي على الكافية - ٣٠٣/١.

3 Language, Sense and Nonsense – p.92.

٤ شرح الرضي على الكافية ٢٢٨/٤.

٥ أسس علم اللغة - ماريوباي - ترجمة: أحمد مختار عمر - ص٥٢.

التركيب الذي ترد فيه، مع الاهتمام بالقيمة الدلالية للحركة الإعرابية في الأسلوب الذي يقتضيها ليميز جملتها من عداد جملٍ تماثلها في البناء الصرفي، دون الاقتصار على دراستها ضمن إطار النحو التعليمي في ما تقتضيه نظرية العامل. إلى جانب ضرورة الاعتداد بالشق المنطوق في أداء اللغة، لما له من أهمية في إبراز مضمون الجملة ودلالة التركيب الذي يمثلها، لنتمكن على ضوء هذه المعطيات الدلالية من إعطاء الأسلوب حقه من التصنيف الذي يلائمه دلالة وتركيباً، ولنتجاوز منطقة الفصل بين نحو الإعراب ونحو المعنى وما فيه من تقطيع أوصال علم العربية. [1]

١ ينظر: نحو المعاني– أحمد الجواري– ص١٢١. و من نحو الجملة إلى الترابط النصي – خليل عمايرة.

الباب الثالث
أسلوب الاختصاص النحوي

الفصل الأول

التركيب الجملي في أسلوب الاختصاص، وآراء النحاة فيه

يقتضي البحث فيما نرى، قبل الشروع في منا قشة مسائل تركيب الاختصاص أن نبين بعض مسائل التداخل أو الخلط بين أسلوبي الاختصاص والنداء، ذلك أن كثيراً من النحاة قد عدوا النداء اختصاصاً أو العكس، وقد صدَّر سيبويه عنوان باب الاختصاص بما يوحي بأنه من باب النداء، يقول: " هذا باب ما جرى على حرف النداء وصفاً له"[1]، ثم يقول: "ولكنه اختُص، كما أنَّ المنادى مختص من بين أمته، لأمرك ونهيك أو خبرك، فالاختصاص أجرى هذا على حرف النداء"[2].

ويذهب المبرد مذهب سيبويه في أن النداء اختصاص، يقول: " فإذا قلت: اللهم اغفر لنا أيتُها العصابةُ. فأنت لم تدعُ العصابة، ولكنك اختصصتها من غيرها، كما تختص المدعو"[3]. فهما بذلك يتفقان على أن النداء اختصاص، وأن أصل الاختصاص في بعض أنماطه نداء، يقول أبو علي الفارسي: " كل منادى مختص، وليس كل مختص منادى، ألا ترى أن قولك:(أيتها العصابة) مختص وليس بنداء"[4].

---

١ الكتاب ٢/٢٣١.

٢ السابق ٢/٢٣٢.

٣ المقتضب ٣/٢٩٩.

٤ التعليقة على كتاب سيبويه ١/٢٦١، وينظر: الأصول في النحو ١/٣٦٧.

إن أول ما يبدو من أوجه الشبه بين الاختصاص والنداء، استخدام (أيُّها، وأيَّتها) في الاختصاص كما جرى استخدامها في النداء، يقول المبرد معلّقاً على قولهم: اللهم اغفر لنا أيتها العصابة: "فأجروا حرف النداء على العصابة وليست مدعوة؛ لأن فيها الاختصاص الذي في النداء"[1]. ويعني بحرف النداء استخدام(أيها) في الاختصاص. ويقول ابن يعيش: "جاء الاختصاص بلفظ النداء لاشتراكهما في معنى الاختصاص وإن لم يكن منادى "[2]. ويقول الرضي في هذا: "ومما أصله النداء باب الاختصاص، وذلك أن تأتي بأي وتجريه مجراه من ضمه، والمجيء بهاء التنبيه في مقام المضاف إليه ووصف (أي) بذي اللام"[3].

ولعل التماثل في الحركة الإعرابية من أهم العناصر التي جعلت النحاة يجمعون بين النداء والاختصاص، يقول الصبان: "إن كلاً من الاختصاص والنداء يوجد معه الاسم تارة مبنياً على الضم وتارة منصوباً "[4]. فكلاهما فيه بناء على الضم، كما في (أيُّها،أو أيَّتها)، وفيه نصب على نحو: يا عبدَ الله افعل كذا، في النداء. ونحن **العربَ** نكرم الضيفَ، في الاختصاص.

وقد جمع النحاة مع المشاركة الشكلية بين البابين، مشاركة في المعنى، يقول الرضي:" إنما نقل من باب النداء إلى باب الاختصاص لمشاركة معنوية بين البابين"[5]. ومن هذه المعاني (التوكيد)، فقد نصَّ النحاة على وجوده في كلا البابين، يقول سيبويه: "أراد أن يؤكد لأنه قد اختص حين قال أنا، ولكنه أكد كما تقول للذي هو

---

١ المقتضب ٢٩٨/٣.

٢ شرح المفصل ١٧/٢.

٣ شرح الرضي على الكافية ٤٣١/١.

٤ حاشية الصبان ١٨٥/٣.

٥ شرح الكافية ٤٣١/١.

مقبل عليه بوجهه مستمع منصت لك: كذا كان الأمر يا أبا فلان، توكيداً"[1]. ويقول الأزهري في هذا: "إن الاختصاص واقع في معرض التوكيد، والنداء قد يكون كذلك، كقولك لمن هو مصغ إليك: كان الأمر كذا يا فلان"[2].

وبدراسة الأسباب التي جمع النحاة فيها بين الاختصاص والنداء، نتبين ما يلي:

١. إن النداء هو " إحضار الغائب، وتنبيه الحاضر، وتوجيه المعرض، وتفريغ المشغول، وتهييج الفارغ. وهو في الصناعة: تصويتك بمن تريد إقباله عليك لتخاطبه. والمأمور بالنداء ينادى ليخاطبه الآمر فصار كأنه هو المنادى "[3]. ويعرّفه الجرجاني بأنه:" هو المطلوب إقباله بحرف نائب مناب: أدعو لفظاً أو تقديراً "[4]. وهو على هذا التعريف ليس اختصاصاً؛ لأن المنادي يصوّت لمن يقصده لشد انتباهه، قريباً كان أم بعيداً، أو لتقريبه إلى نفسه، على حد الاختلاف في استخدام أدوات النداء، وما تنطوي عليها من معان، يقول ابن يعيش: " الغرض بالنداء التصويت بالمنادى ليقبل، والغرض من حروف النداء امتداد الصوت وتنبيه المدعو، فإذا كان المنادى متراخياً عن المنادي، أو معرضاً عنه لا يُقبل إلا بعد اجتهاد، أو نائماً قد استثقل في نومه، استعملوا فيه جميع حروف النداء ما خلا الهمزة، وهي: يا، وأيا، وهيا، و(أي) يمتد الصوت بها ويرتفع"[5]. وقد فصَّل النحاة القول في ذلك، ولسنا هنا بصدد هذا التفصيل.

---

١ الكتاب ٢/٢٣٢.

٢ شرح التصريح ٣/١٨٥.

٣ الكليات- أبو البقاء الكفوي - ٤/٣٦٤.

٤ التعريفات - ص١٢١، وينظر: شرح الرضي على الكافية ١/٣٤٤.

٥ شرح المفصل ٢/١٥.

وتتبين معنى شد الانتباه، في جملة النداء، في حرف النداء مذكوراً أو محذوفاً، وكذلك في الأمر الطلبي الذي يأتي بعد النداء، نحو قولنا: يا... افعل الخير. وهذه العناصر اللغوية لا تكون في جملة الاختصاص ومن ثم لا يكون فيها هذا المعنى. أما ما ذهب إليه اللغويون والنحاة بأن معنى الاختصاص يظهر في جملة النداء على نحو نداء الله عز وجل المؤمنين في مثل قوله (يا أيها الذين آمنوا)، فلا نرى أن دلالة الآية تتفق مع ذلك، إذ إن الله عز وجل يلفت نظر المؤمنين إلى أمرٍ يريد أن يبلّغهم إياه، فيشد انتباههم بأبلغ عبارة وأجمل أداء، فيناديهم بصفة محببة إلى قلوبهم، وهي صفة الايمان، إيذاناً منه بحبه لهم ورضاه عنهم.

والاختصاص " في الأصل مصدر اختصصته بكذا أي خصصته به، وفي الاصطلاح تخصيص حكم علق بضميرٍ ما تأخر عنه من اسم ظاهر معرف "[1]. وهو على هذا التعريف لا معنى فيه لنداء شخصٍ ما أو لفت انتباهه لأمر يريده المتكلم. وقد تنبه النحاة قديماً إلى خلو الاختصاص من هذا المعنى، يقول سيبويه: "وليس بمنادى ينبهه غيره"[2]. ويقول في موضع آخر: "ولا تُدْخِل(يا) هاهنا لأنك لست تنبِّه غيرك"[3]. ويذهب أبو علي الفارسي إلى أن المشابهة بينهما تقتصر على اللفظ، ولا معنى للنداء في الاختصاص، وكأنه في ذلك يستدرك بعد أن تابع ما ذهب إليه النحاة القدماء من أن الاختصاص معنى يشترك النداء فيه معه، يقول: "قال: إلا أن هذا يجري على حرف النداء؛ يعني أن ما اختُص قد يجري على حرف النداء نحو: اللهم اغفر لنا أيتها العصابة، وأنا أفعل كذا أيُّها الرجل، ليس ينادي نفسه إنما يخصها"[4].

---

١ شرح التصريح ١٩٠/٢.

٢ الكتاب ٢٣١/٢.

٣ السابق ٢٣٢/٢.

٤ التعليقة على كتاب سيبويه ٢٦١/١.

ولّما كان النداء هو شد انتباه المخاطب بالتصويت له لأمر يريده المتكلم، ولا وجود لهذا المعنى في الاختصاص. وكان الاختصاص هو تخصيص حكم علق بضمير يتقدم على اسم، وليس على هذا يجري النداء. فان القول بأن النداء اختصاص يحتاج إلى دراسة وتمحيص بناء على المعطيات التركيبية والدلالية التي تميز كل تركيبٍ منهما.

٢. من المعلوم أن النشأة الأولى للنحو العربي كانت لتعليم العرب الذين دخل اللحن ألسنتهم اقتفاء أثر العرب في كلامهم، وبخاصة في موضع اللحن؛ أي في الحركة الإعرابية، لذا، فإن الدراسات اللغوية العربية قد اتسمت في تلك المرحلة بسمة الاتجاه إلى المبنى فصار تقعيد النحو هو تقعيد أبواب المفردات، ولم تكن الحاجة كبيرة إلى دراسة أبواب الجمل، ومن ثم جاء الاختلاف في مذاهب النحاة في كثير من المفردات المتشابهة التي ترد في أبواب مختلفة تركيباً ودلالة، على نحو ما بينا من اختلاف النحاة في(ما)[١]. وهذا يؤدي إلى خروج الجملة في كثير من الأحيان من باها إلى باب آخر. ونجد في هذا المقام أن لفظة (أيُّها) أو(أيتها) تشترك في بابين مختلفين؛ هما: الاختصاص، والنداء، على أسس معيارية عمادها المبنى الصرفي والحركة الإعرابية على الاسم الذي يليها، لذا، ظهر التماثل بين هذين البابين، فعُدّ النداء اختصاصاً عند بعض النحاة، وعُدّ الاختصاص نداء عند غيرهم، مع أن الاختلاف بين البابين تركيباً ودلالة بيِّنٌ ظاهر.

٣. إن المعاني التي يعبر عنها المتكلم العربي أو غيره أوسع نطاقاً من الألفاظ المصوغة لها، لذا نجد في العربية ما يسمى بـ(الاشتراك اللفظي)، أو التعدد الوظيفي للمبنى الصرفي الواحد؛ أي أن يتعدد المعنى للفظ الواحد باختلاف التركيب أو المقام الذي يرد فيه. ولقد بينا ذلك بوضوح في باب التعجب[٢]. ولا يختلف القول هنا عنه هناك، إذ جاء التركيب الذي نعالج في هذا الباب متماثلاً بين بابين مختلفين في معنيين

١ ينظر باب التعجب الفصل الأول.

٢ ينظر الفصل الأول من باب التعجب.

متباينين: النداء والاختصاص، يقول ابن الحاجب: "العرب تأتي بالشيء لمعنيين، ثم تأتي به في أحد المواضع لأحد معنييه. مثاله قولك: يا أيُّها الرجلُ، إذا ناديت، فيه معنيان: أحدهما النداء، والثاني: تخصيص الشخص المنادى. ثم تأتي به لأحد معنييه في مثل قول القائل: أما أنا أيها الرجل فأفْعلُ كذا. فهو ليس فيه سوى معنى التخصيص وليس فيه معنى النداء؛ لأن المتكلم لا ينادي نفسه"[1].

٤. حاول النحاة أن يربطوا بين النداء والاختصاص في المعنى، ليتحقق مذهبهم في أن النداء اختصاص، وليس من مسوغ لهذا إلا المشابهة اللفظية في بعض أنماطهما، كما في أيها أو أيتها، فحكموا أن في كلٍّ من النداء والاختصاص تأكيداً، وقد عرضنا آراءهم قبل قليل. ولكن هذا يحتاج إلى مناقشة في ما نرى؛ إذ إن حد النداء هو شد انتباه المخاطب لأمر يريده المتكلم، وبذا فلا معنى للتوكيد فيه البتة، لا من حيث المعنى ولا من حيث المبنى، فالتوكيد باب نحوي معلوم، له أقسامه وتراكيبه، وليس منها في النداء شيء، وإن ظهر شيء من معنى التوكيد في الاختصاص فهو معنى ضمني بعيد يحتاج الوصول إليه إلى تأويل قد يُخرج تركيب الاختصاص من بابه ويصرفه عنه. ويبدو ذلك في أن المختص يتصدره ضمير يجانسه ويدل عليه "لغرض بيان اختصاص مدلول ذلك الضمير من بين أمثاله بما نسب إليه"[2]، كالفخر، أو التواضع، أو بيان عدد، أو نوع، أو جنس... وما إلى ذلك[3]، ولعل من الأفضل أن تسمى هذه المعاني اختصاصاً بدلاً من أن تكون توكيداً.

---

١ أمالي ابن الحاجب -٢/٦٨٦.

٢ شرح الرضي على الكافية - ١/٤٣١.

٣ ينظر تفصيل ذلك في : الكتاب-٢/٢٣٤، شرح المفصل ٢/١٨، حاشية الصبان ٣/١٨٥، شرح الرضي على الكافية ١/٤٣١، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٤/٦٢، شرح التصريح ٢/١٩٠.

٥. لقد نص النحاة على أوجه الخلاف بين النداء والاختصاص، إدراكاً منهم لما بينهما من اختلاف عميق، نورد هنا بعض ما قالوه في أوجه الخلاف:[١]

الأول: إن الاختصاص ليس معه حرف نداء لا لفظاً ولا تقديراً بخلاف المنادى فانه لا يخلو من ذلك.

الثاني: إن الاختصاص لا يقع في أول الكلام بل في أثنائه كما في: (إنّا معشرَ الأنبياءِ لا نورَّث)[٢]. أو بعد تمام الكلام كما في: أنا أفعل كذا أيها الرجل، واللهم اغفر لنا أيتها العصابة.

الثالث: يشترط في الاختصاص أن يكون المقدم عليه اسماً بمعناه في التكلم والخطاب، والغالب كون المقدّم على المخصوص ضمير تكلم يخصه أو يشارك فيه، فالأول نحو: **أنا** أفعل كذا أيها الرجل، والثاني نحو:اللهم اغفر **لنا** أيتها العصابة. وقد يكون المقدم ضمير خطاب كقول بعضهم: **بكَ** اللهَ نرجو الفضل.

الرابع: يقل كون الاختصاص عَلَماً، وأنه ينتصب مع كونه مفرداً معرفة، كما في: سبحانكَ اللهَ العظيم، ويكثر كون المنادى عَلَماً، ويضم إن كان مفرداً.

الخامس: أن يكون بـ(ال) قياساً كقولهم: نحن العربَ أقرى الناس للضيف. والمنادى لا يكون كذلك.

السادس: ألا يكون المخصوص نكرة ولا اسم إشارة ولا موصولاً ولا ضميراً، والمنادى يكون كذلك.

---

١ ينظر: الكتاب ٢/١٨٦،٢٣٦،٢٣٤، شرح المفصل ٢/١٨، شرح ألفية ابن مالك-ابن الناظم- ص٦٠٦، شرح التصريح ٢/١٩٢،١٩١، همع الهوامع ٣/٢٩، حاشية الصبان ٣/١٨٥.

٢ مسند أحمد بن حنبل – طبعة جديدة على الطبعة الميمنية: دار إحياء التراث العربي: بيروت، لبنان– ط.(٣) ١٩٩٤م، ١٤١٥هـ–٢/٤٦٣.

السابع: إن(أي) في الاختصاص لا توصف باسم الإشارة. وتوصف به في النداء.

الثامن: إن صفة (أي) هنا في الاختصاص واجبة الرفع بلا خلاف كما قال أبو حيان في الارتشاف، أما في النداء فقد وقع فيها خلاف فأجاز المازني نصبها.

التاسع: هناك اختلاف في الضمة على (أي) في الاختصاص؛ أهي ضمة إعراب أم بناء، أمَّا في النداء فهي ضمة بناء بلا خلاف.

العاشر: العامل المحذوف هنا لم يعوَّض عنه شيء وعوض عنه في النداء بحرف. ولنا في العامل وجهة نظر سنبينها في الصفحات القادمة من هذا الفصل.

تلك هي أهم الفروق التي بينت الاختلاف بين الاختصاص والنداء، في ما يرى نحاة العربية من حيث اللفظ، أما من حيث المعنى فقد جعلوها في ثلاثة فروق:[1]

أحدها : إن الكلام مع الاختصاص خبر ومع النداء إنشاء.

والثاني : إن الغرض من ذكر الاختصاص تخصيص مدلوله من بين أمثاله بما نسب إليه.

والثالث : إنه مفيد لفخر أو تواضع أو زيادة بيان بخلاف النداء.

وبإنعام النظر في هذه الفروق الدلالية يتضح ما يلي:

١. إن القول بأن النداء إنشاء قولٌ لا خلاف فيه، في حين إن القول بأن الاختصاص خبر، قولٌ فيه نظر، فقد أخذ النحاة القائلون بالخبرية بالمبنى في الحكم على جملة الاختصاص بمعزل عن المعنى. أما باعتماد المعنى فيتضح أن منشئ جملة الاختصاص يقصد معنى نفسياً يفصح به عما يريد التعبير عنه مفتخراً أو متواضعاً... وما إلى ذلك،

١ ينظر: شرح التصريح ١٩٢/٢، وحاشية الصبان ١٨٥/٣.

وهذه المعاني لا يحق للسامع أن يقول للمتكلم فيها صدقت أو كذبت، مثله في ذلك مثل باب التعجب أو المدح أو الذم. ومن ثم فإن القول، وفقاً لذلك، بأن جملة الاختصاص خبر، قولٌ لا يستقيم.

٢. إن القول بأن الغرض من ذكر الاختصاص هو تخصيص مدلوله من بين أمثاله بما نسب إليه، وليس النداء على هذا المعنى، يمكن أن يفيد منه الدارس في القول بأن النداء لا معنى للاختصاص فيه إنما هو لفت انتباه السامع وشده إلى أمر يريده المتكلم منه. وقد أدى الأخذ بالمبنى وترتيب أبواب النحو على أساس من المباني المفردة بمعزل عن معاني الجمل التي تؤديها، مع الاعتماد على المشابهة اللفظية في التبويب النحوي، أدى إلى الربط بين الأبواب لمجرد المشابهة اللفظية بينها، من غير اعتماد كبير على المعنى في التبويب النحوي. واستناداً إلى هذا المعيار فان النحاة قد صنفوا النداء مع الاختصاص متأولين معناه دون أن يكون واضحاً بارزاً فيه، ودليل ذلك تصريح غير واحد منهم بخلو النداء من معنى الاختصاص كما ذكرنا. ومفاد هذا أن إطلاق حكم الاختصاص على بابين مختلفين تركيباً ودلالة لا يثبت في البحث العلمي، إذ إن (الاختصاص) مصطلح نحوي وعنوان لباب، و(النداء) مصطلح وعنوان لباب نحوي آخر، وإدخال أحدهما في الآخر، يعني عدم الوضوح في استعمال المصطلح، وليس الأمر كذلك، إذ إن مصطلحات النحو وأبوابه يجب أن تكون مستقرة كغيره من العلوم وإن الخلط في ذلك يؤدي إلى اضطراب لدى الناشئة الذين يتعلمون النحو في المراحل المدرسية، فيزيدهم عسراً في تحصيل أسس النحو ومعايير الخطأ والصواب في الحكم على التراكيب المنطوقة، أو في نطق التراكيب عند التعبير عمّا في النفس، ولعل من الواضح أن من يدرس أسباب الضعف في تحصيل مادة النحو العربي في المراحل المدرسية، مقارناً بتحصيل طلاب اللغات الأخر لنحو لغاتهم، سيجد أن هذا الخلط القائم على المبنى من غير اهتمام كبير بالمعنى يعد من أبرز الأسباب لذلك. يقول محمد

عيد في هذا الصدد: " فهذه المصطلحات إذن جزء من نسيج الثقافة العربية والإسلامية على امتداد الزمان، وهي جزء من العرف اللغوي العربي على امتداد المكان، فهي ثروة مفيدة أدت وتؤدي مهمتها بكفاءة ووضوح"[1].

ولّما كان لكل من المصطلحين-النداء والاختصاص- باب خاص يمثلهما تركيباً ودلالة، نرى أن المقام يقتضي أن نقف عند خصائص تركيب جملة الاختصاص التي تميزها، موضوع دراسة الباب، وعناصر التركيب الجملي فيها، وهي تتألف من:

١. ضمير متكلم يخصه أو يشاركه، فالأول نحو: أنا أفعل...، والثاني نحو: نحن العرب...، وقد يكون الضمير ضمير خطاب نحو: بك اللهَ نرجو الفضل، ولا يكون ضمير غائب[2].

٢. يليه المختص، وسنذكر أنواعه.

٣. يليهما جملة الاختصاص موضع الفخر أو التواضع أو.... وقد تتقدم جملة الاختصاص على المختص فتقول: أنا أفعل كذا أيُّها الرجل. ولا يتقدمان على الضمير.

أما **المختص** في التركيب الجملي لأسلوب الاختصاص، فقد حصره النحاة في الأنواع الآتية :

١. أن يكون (أيُّها) في التذكير إفراداً وتثنية وجمعاً، أو(أيَّتها) في التأنيث إفراداً وتثنية وجمعاً. وقد اختلفوا في إعرابها، فذهب الجمهور إلى معاملتهما معاملة(أي) في

١ قضايا معاصرة في الدراسات اللغوية والأدبية- محمد عيد - عالم الكتب: القاهرة- ١٤١٠هـ ١٩٨٩م- ص ٤٨.

٢ ينظر: الكتاب ٢/٢٣٥، شرح التسهيل ٣/٤٣٤، شرح الكافية ١/٤٣١، المساعد على تسهيل الفوائد ٢/٥٦٤، شرح التصريح ٢/١٩١، الهمع ٣/٣٢، حاشية الصبان ٣/١٨٧.

النداء، فيضمان لفظاً، وينصبان محلاً بفعل الاختصاص المحذوف، ويتصل بهما(ها) التنبيه وجوباً، ويوصفان لزوماً باسم محلى بأل لازم الرفع مراعاة للفظيهما[1].

وذهب الأخفش إلى أن كلاً منهما منادى، وحجته في ذلك أن عمر رضي الله عنه قد نادى نفسه فقال: كلُّ الناسِ أفقهُ منكَ يا عمر.[2]

وذهب السيرافي إلى أن(أي) في الاختصاص معربة، وزعم أنها تحتمل وجهين أحدهما: أن تكون خبراً لمبتدأ محذوف، والتقدير: أنا افعل كذا أيها الرجل؛ أي المخصوص به، والثاني: أن يكون مبتدأ والخبر محذوف، والتقدير: أيُّها الرجل المخصوص أنا المذكور[3]. وفي ذلك تأويل لا يتسق مع أي معيار من معايير العربية السليمة فضلاً عن أن يتحدث به عربي من أهل السليقة.

٢. أن يكون معرفاً بأل، ولا خلاف في نصبه[4].

٣. أن يكون معرفاً بالإضافة كقوله صلى الله عليه وسلم: (إنَّا معاشرَ الأنبياءِ لا نورَّث)[5]. قال سيبويه: " وأكثر الأسماء دخولاً في هذا الباب بنو فلان، ومعْشر مضافة، وأهل البيت، وآل فُلان "[6].

٤. أن يكون عَلَماً وهو قليل، ومنه قول رؤبة :

---

١ ينظر: شرح الكافية الشافية ١٣٧٥/٣، المساعد على تسهيل الفوائد ٥٦٦/٢، شرح التصريح ١٩٠/٢، حاشية الصبان١٨٦/٣.

٢ ينظر: شرح المفصل ١٨/٢، شرح التصريح ١٩٠/٢، الهمع٣٠/٣.

٣ ينظر: شرح التصريح ١٩١/٢، والهمع٣٠/٣.

٤ ينظر: شرح المفصل ١٨/٢، شرح الرضي على الكافية ٤٣٢/١، شرح التصريح ١٩١/٢، الهمع٣٠/٣، الأشباه والنظائر ١٢٨/٢، حاشية الصبان١٨٦/٣.

٥ مسند أحمد بن حنبل ٤٦٣/٢. وينظر: شرح التصريح١٩١/٢.

٦ الكتاب ٢٣٦/٢. وينظر: شرح الرضي على الكافية ٤٣٢/١، حاشية الصبان١٨٦/٣.

بِنا تَميمًا يُكشَفُ الضَّبابْ [1].

ولا يكون في هذا الباب نكرة ولا اسم إشارة ولا غيره.[2]

نستطيع أن نتبين مما سبق بعض النقاط الهامة للمناقشة:

١. إن اختلاف النحاة في إعراب(أي)، ناتج عن الاعتماد على المبنى دون المعنى في وضع القواعد النحوية والمعايير اللغوية، مع الأخذ بمنهج المشابهة اللفظية بين الظواهر اللغوية في ظاهرها عند تصنيف الأبواب النحوية، كما بينا، ويقدم السيوطي دليلاً لذلك، يقول في سياق إيضاح رأي الأخفش: "إنها[يقصد أي] منادى، لأنها في غير الشرط والاستفهام لا تكون إلا على النداء"[3]. فكأنه في هذا يستعرض المواضع التي ترد فيها(أي) في اللغة، وهي (النداء، والاستفهام، والشرط)، فلما لم تكن دلالتها في جملة الاختصاص تقترب ولو من بعيد من جملة الشرط أو الاستفهام، ولا تكون في اللغة سواهما إلا في النداء، فقد صنفها فيه، وأوّل المعنى ليناسب دلالة النداء.

٢. قرن النحاة العرب بين النداء والاختصاص لاشتراكهما في واحد من أنماط التركيب الجملي، وهو التركيب مع (أي)، ولكنهم أغفلوا أوجه الخلاف بينهما في الأنماط الأخرى، من حيث إن النداء لا يكون بذي اللام، كما لا يكون المنادى عَلَماً منصوباً، فاعتمدوا في حكمهم على القليل وتركوا الكثير، وفي هذا خلاف للأصل.

٣. إنه لو احتج قائل فقال: إذا كان تركيب الاختصاص يختلف عن تركيب النداء، فماذا تقولون لو كان القصد من: أنت أَيُّها الرجل تفعل كذا، على يا مقدرة محذوفة، والتركيب يجري على الاختصاص والنداء ؟.

---

١ ينظر: الكتاب ٢٣٦/٢، شرح المفصل ١٨/٢، خزانة الأدب ٤١٣/٢، حاشية الصبان ١٨٧/٣.

٢ ينظر: شرح الرضي على الكافية ٤٣٢/١،الهمع٣٠/٣، حاشية الصبان ١٨٧/٣.

٣ همع الهوامع ٣٠/٣.

نقول رداً على هذه الحجة: يمكننا أن نستدل على معنى الاختصاص أو النـــداء في تركيب واحد، بأحد أمرين :

الأول: دلالة السياق، إذ إن السياق أو الحقل الدلالي الـــذي يتكـــون حـــول الكلمة يعد جزءا لا يتجزأ من الكلمة[١]، وهو قرينة دلالية كبرى[٢]، كما أنه عنصر هام من عناصر الدلالة في التراكيب الجملية، يؤدي دوراً بارزاً في تحليل الجمل. وقد كـــان محور اهتمام أحد علماء اللغة المعاصرين وهو العالم الإنجليـــزي Firth، فاعتمـــده في تفسير عدد من النصوص على ضوء نظريته المسماة نظريـــة الســـياق context of situation مصرحاً بأن المعنى لا ينكشف إلا من خلال تسييق الوحدة اللغويـــة، أي وضعها في سياقات مختلفة، مشيراً إلى أن "الأطر الكلامية في البيئة الاجتماعية بعامـــة تعتمد على السياق وموقع الكلمة في التركيب الجملي، وهذه منطقة اهتمام اللغوي في تحليله"[٣]. ويعرف Lyons معنى الكلمة بأنه " محصلة علاقاتها بالكلمات الأخـــرى في التركيب الذي ترد فيه"[٤]. والسياق هو الكفيل بإبراز دلالة الكلمة في علاقاتهـــا مـــع غيرها، كما أنه "من العناصر الهامة في إزالة الغموض في الجملة"[٥]. وعلى ضوئه يمكـــن

---

١ ينظر: اللغة ليست عقلاً – أحمد حاطوم – دار الفكر اللبناني –ص ١٩٥، ونظرية السياق عند اللغويين العرب وأثره في تحديد المعنى–صاحب أبو جناح–ص٤٦–مجلة (القافلة) –محرم١٤١٥هـ،١٩٩٤م، والكلمة– حلمي خليل– ص ١٥٥ وما بعدها. وعلم الدلالة– فريد حيدر– ص ١٦٠ وما بعدها. وأصول النحو العربي– محمد عيد– ص ٢٢٥. والمجاز وأثره في الدرس اللغوي – محمد بدري عبد الجليل– دار النهضة العربية: بـــيروت– ١٩٨٠م– ص ١٧٤.

٢ ينظر: البيان في روائع القرآن– تمام حسان– ص٢٢١.

٣ Selected Papers of J.R Firth – p 24. وينظر: علم الدلالة– أحمد مختار عمـــر–ط. (٣) – ١٩٩٢م– عالم الكتب: القاهرة–ص٦٨.

4 Semantics- John Lyons-(Semantics field) –Cambridge University-volume 1-p.268

5 The Melody of Language – p. 58

أن نفسِّر كثيراً من اختلافات النحويين في تحديد المعاني الوظيفية للكلمات، ومن ثم تحديد معاني الجمل ودلالة التراكيب[١].

الثاني: التنغيم؛ وهو " الحركة الصوتية للكلام صعوداً وهبوطاً، يستعمل في الكلام كمميز دلالي"[٢]. ولا يخفي دوره في التفريق بين المعاني، إذ به نفرق بين الجمل الخبرية والإنشائية، يقول أحد علماء اللغة المعاصرين في هذا الصدد:" وقد كانت العلاقة بين التنغيم والنحو موضع عناية كثير من العلماء والباحثين، وذلك للبحث في الفروق بين جملتين تبدوان متماثلتين عند الكتابة وقد تفسَّران بتفسير واحد، وإذا ما نطقتا فان الفرق بينهما يبدو واضحاً. وبناء على ذلك فان التنغيم يعد عنصراً نحوياً له وظيفته في التركيب الدلالي"[٣]. ومن ثم " فهو وسيلة التفريق بين معانٍ تشترك في مبنى واحد"[٤]. فقد تحذف أداة النداء قبل المنادى فتأخذ الكلمة حظها من التطويل والمط وما يقوم مقام الأداة، فتكون النغمة وحدها قرينة وعلامة على النداء، كما يكون مستوى النغمة وأداء الصوت قرينة تميز النداء عن الاختصاص على هذا المثال، إذ إن المنادي يتمثّل الأداء الصوتي عنده بنغمة مرتفعة عند مثول التصويت أو النداء، في حين أن المفتخر–على سبيل المثال– يلتزم مستوى صوتياً يختلف عنه في النداء ليلائم دلالة الشعور الذي يفصح عنه[٥]. يقول تمامْ حسان في هذا الصدد: " فلولا النغمة لظل تعدد

١ ينظر: الجملة العربية –محمد عبادة –منشأة المعارف: الإسكندرية–ص ١٦٧. واتجاهات التحليل الزمني في الدراسات اللغوية –محمد الريحاني– ص ٣٩٥.

2 The Melody of Language – p. 5 .

3 The Linguistics Encyclopedia- Edited By Kirsten Malmkjer-London, 1996-p.232.

4 The Melody Of Language - p. 6

٥ ينظر: في نحو اللغة وتراكيبها–خليل عمايره–ص١٦٤. ومن وظائف الصوت اللغوي– أحمد كشك– ص١٠٤–١٠٦. والتنغيم في إطار النظام النحوي–أحمد الغريب–ص٣٠٦–٣١٠ –مجلة جامعة أم القرى– السنة العاشرة –العدد الرابع عشر ١٤١٧هـ. وسنفصل القول في هذه المسألة في فصل قادم من هذا الباب.

احتمالي المعنى قائماً. وهذا التعدد في احتمال المعنى دون مرجح لأحد الاحتمالات هو الذي يسمى(اللبس) "[1].

وإذا أنعمنا النظر في جملة الاختصاص وفقاً لعناصر التركيب الجملي الذي تتألف منها، كما بينا، نرى أن المختص هو الركن الأساس فيها، وبتتبع أقـوال النحـاة في حركة المختص نجد أنهم يجمعون على أن المختص منصوب على المفعولية لفعل واجب الإضمار، وقد بيّن سيبويه القول فيه فقال: " وذلك قولك: إنَّا معشرَ العربِ نفعل كذا وكذا، كأنه قال: أعني، ولكنه فعلٌ لا يظهر ولا يستعمل"[2]. وبعضـهم زاد فجعـل المخصوص معمولاً لأخص أو أمدح.[3]

ولعل من المفيد في هذا المقام أن نحيل إلى ما ذكرنا سابقاً عن الإسناد في الجملة العربية[4]، إذ إن النحاة قد اهتموا بالإسناد، واعتمدوا المسند والمسند إليه لإقامة الجملة العربية فلا تكون الجملة عندهم إلا بهما، فإن لم يذكر ركن منهما قدروه ليلائم حركة الكلمة المذكورة لمناسبة الباب الذي يمثلها، يقول الجرجاني في هذا الصدد: "إنـك لا يكون لك قصد إلى فعل من غير أن تريد إسناده إلى شيء مظهر أو مقدر أو مضـمر وكان لفظك إذا أنت لم ترد ذلك وصوت تصوِّته سواء"[5]. وعليه، فقد ذهبـوا إلى أن حركة فتحة (العربَ) في: نحن العربَ نكرمُ الضيفَ، حركة تمثل أم بابها، وأم البـاب فيها(المفعولية)، وطبقاً للقاعدة التي تنص على أن لكل معمول عاملاً، قـدّروا عـاملاً يعمل النصب في (العربَ)، فقالوا: هو مفعول لفعل محذوف تقديره: أخص، أو أعني، أو أمدح، كما بينا.

---

١ الخلاصة النحوية – تمام حسان– ص ٢٤.

٢ الكتاب -٢/٢٢٣، وينظر: شرح المفصل ١٨/٢.

٣ ينظر: شرح التصريح ١٩٠/٢، وحاشية الصبان ١٨٦/٣.

٤ ينظر ما كتبناه عن (الإسناد في الجملة العربية) في أول هذه الرسالة.

٥ دلائل الإعجاز – ص ١٣٣.

وعلى هذا التقدير، تكونت جملة فعلية-أخصُّ العربَ- من فعل مع فاعله المستتر ومفعول ظاهر، فتمثلت ضمن جملة أخرى(نحن نكرم الضيف)، ومن ثم اختلفوا في موقع هذه الجملة [1]؛ فمنهم مَنْ جعل لها موقعاً من الإعراب، فعدها في محل نصب على الحالية، والتقدير: مختصين بإكرام الضيف، ومنهم مَنْ عدها من الجمل التي لا محل لها من الإعراب، فجعلها جملة معترضة بين المبتدأ(نحن)، والخبر(الجملة الفعلية: نكرمُ الضيفَ).

وبإنعام النظر في توجيه نحاة العربية جملة الاختصاص والبحث لها عن موقع في الجملة، نرى الآتي:

١. قام تصنيف النحاة للجملة على أساس المبنى، ولم يظهر اهتمام بالمعنى الذي تؤديه الجملة، ولم يوجهوا النظر إلى الدور الدلالي الذي تؤديه الكلمة بمبناها وحركتها لتحقق مع غيرها من الكلمات في الجملة قيمة دلالية كلية يحسن السكوت عليها[2]، من غير تقدير محذوف، ومن غير إهمال للقيمة الدلالية للحركة الإعرابية التي تمثل الكلمة.

ومن وجه آخر فقد اهتم فريق من النحاة واللغويين العرب بقيمة الحركة الإعرابية دلالياً، وما لها من دور في توجيه دلالة الجملة كلياً، وقد نقلنا عنهم نصوصاً تبين اهتمامهم بها، في أبواب سابقة[3]. ويعد باب الاختصاص من الأبواب النحوية التي تقوم فيه الحركة الإعرابية بدور دلالي يميز جملتها. ولتفسير دلالة الجملة مع بيان القيمة الدلالية للحركة الإعرابية فيها، فان علينا أن نبحث لهذا الاستعمال عن نظير لدى العرب يماثل جملة الاختصاص في تركيبها ويختلف عنها في الحركة الإعرابية التي تناظرها، وما ينجم عن هذا الاختلاف من اختلاف دلالي يميز بين جملٍ تتشابه في

١ ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ٢/٢٢، شرح التصريح ٢/١٩٠، حاشية الصبان ٣/١٨٧،١٨٦.

٢ ينظر: دعوة إلى قراءة جديدة للنحو العربي- خليل عمايره — ص١٤٦.

٣ ينظر باب أسلوبي المدح والذم،الفصل الثالث –وباب أسلوب التعجب الفصل الثالث.

مبناها دون معناها، فنقول: نحن العربُ نكرمُ الضيفَ؛ بضم (العربُ) ونقول: نحن العربَ نكرمُ الضيفَ؛ بفتح (العربَ). فلا فرق في المبنى بين هاتين الجملتين إلا في الحركة الإعرابية على كلمة (العرب)، فأدى ذلك إلى تغيير كبير في المعنى، ترتب عليه إدراج كل جملة من الجملتين في باب نحوي مختلف عن الآخر، ومن المعلوم أن لهذه الحركات معاني في نفس العربي المتحدث بالعربية سليقة؛ لأن" العرب قد نطقت على سجيتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقامت في عقولها علله"[1]، وهي من الملكات التي اختصت بها العرب، يقول ابن خلدون: " اعلم أن اللغة في المتعارف هي عبارة المتكلم عن مقصوده... وهو في كل أمة بحسب اصطلاحاتهم. وكانت الملكة الحاصلة للعرب من ذلك من أحسن الملكات وأوضحها إبانة عن المقاصد، لدلالة غير الكلمات فيها على كثير من المعاني. مثل الحركات التي تعيّن الفاعل من المفعول من المجرور أعني المضاف"[2]. ويقول محمد الشرفات : " ففي العربية تعد الحركة الإعرابية في كثير من الحالات ذات أثر بالغ في تحديد القيمة الدلالية للجملة بكاملها"[3]. ولما كانت الحركات الإعرابية أداة لها غايتها وهدفها تساعد المتكلم ليتسع في كلامه معبراً عما في نفسه من معان [4]، وكان الإعراب هو الإبانة عن المعاني والإفصاح بها[5]، واعتماده في أواخر الكلمات العربية دالاً على المعاني من أحسن ما عُمل في الكلام [6]، لم يكن ثمة شكٌ في أن اختلاف الحركات يؤدي إلى اختلاف في الدلالة، فالقائل: العربُ–بالضمة

---

١ الإيضاح في علل النحو – ص ٦٦.

٢ مقدمة ابن خلدون– ص ١٠٥٦. وينظر: الملكة اللسانية في مقدمة ابن خلدون– ميشال زكريا– المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع– بيروت: لبنان– ط.(١) ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م– ص٤٥ وما بعدها.

3 Cace Assignment In Arabic And The GB Cace Theory - M.Odeh AL-Shorofat p.24-

٤ ينظر: الإيضاح في علل النحو – ص ٦٩، ٧٠.

٥ ينظر : الخصائص ٣٦/١، شرح المفصل ٧٢/١.

٦ ينظر: البسيط في شرح الجمل ١٧٢/١.

في المثال الأول-يريد نقل خبر ليس غير، ولكنه إن قال: العربَ-بالفتحة في المثال الثاني-فإن المعنى يتغير إلى معنى الاختصاص الذي يقصد منه المتكلم الإفصاح عن معنى الفخر، ويمثلُ الخليل لهذا الاختلاف في الدلالة الناجم عن اختلاف في الحالة الإعرابية، فيقول: " قولهم: إنَّا-بني عبد الله- نفعلُ كذا وكذا، نصب (بني)لأنه اختصاص... ولم يخبرهم أنهم بنو عبد الله"[1]. فيكون تغيير الحركة الإعرابية محققاً لما في نفس المتكلم من معنى يريد أن يعبر عنه ويفصح به، وفي هذا يقول ابن جني: "ولمَّا كانت معاني المسمين مختلفة كان الإعراب الدال عليها مختلفاً أيضاً"[2]. ومن ثم، فالحركة الإعرابية ذات أثر دلالي في التركيب الجملي، وليست عبثاً لغوياً، لذا فانه لا يكفي أن تجمع التراكيب أو الظواهر اللفظية اللغوية المتماثلة في الحركة بسبب علة معينة وتصنف في أقسام نحوية كبرى(المرفوعات، والمنصوبات، والمجرورات، والمجزومات) من غير اهتمام بما في التركيب من دلالة، إذ إن من شأن ذلك أن يقود إلى البحث عن مبرر لكل حركة إعرابية على أواخر الكلم في الجمل، والانصراف عن المعنى والبحث فيه، في حين يقتضي الأمر أن يُنظر إلى الحركة الإعرابية على أنها رمز هام لتغير المعنى؛ لأن المتكلم عندما يتكلم إنما يقصد أن يوصل إلى السامع معنى بعينه، فإن شاء أن يغيِّر هذا المعنى غيَّر الحركة[3]. وقد قال ابن فارس: " من العلوم الجليلة التي خُصَّت بها العرب الإعراب، الذي هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ، وبه يعرف الجزء الذي هو أصل الكلام. ولولاه ما مُيِّز فاعل من مفعول، ولا مضاف من منعوت، ولا تعجب من استفهام، ولا صدر من مصدر، ولا نعت من تأكيد "[4].

---

١ الجمل في النحو- الخليل - ص ٩٣.

٢ الخصائص ٣٧/١.

٣ ينظر: في نحو اللغة وتراكيبها - خليل عمايره - ص ١٦٠،١٥٩.

٤ الصاحبي في فقه اللغة - ص ٧٦.

٢. إن القول بأن كل منصوب لابد له من ناصب، قولٌ لا يستقيم في باب الاختصاص وذلك من وجهين:

أحدهما: إن حركة(الفتحة) على الاسم المختص في جملة الاختصاص ليس لها عامل مذكور في الجملة، كما أسلفنا، بل لها أثر في معنى تقتضيه الدلالة التي يريد أن يفصح عنها المتكلم، وفي هذا يقول محمد عيد مشيراً إلى ضرورة دراسة الكلمة في سياقها من غير تفسير الحركة الإعرابية فيها على ضوء العامل: " فحق كل كلمة في الجملة أن تُدرَس مباشرة، وأن تركز النظر عليها لتعرف خصائصها ووظيفتها في سياقها ثم علاقاتها بغيرها من خلال الفهم العام للكلام... فالجملة تعطي كل كلمة معناها، وما أحرى كل كلمة أن تُدرس وحدها مستقلة عن عمل أو عامل لمعرفة وظيفتها وشكلها"[١]. ولمّا كانت كثير من الأبواب النحوية تتشابه في تركيب ألفاظها وبناء جملها، فقد جُعلت الحركة الإعرابية أحد العناصر التي تساعد في التفريق بين معانيها.

الثاني: يلزم هذا القول، تقدير عامل محذوف، ولو تجشّم المتكلم إظهاره فقال: أخص العربَ، لاستحال أمر الإفصاح عن الفخر إلى لفظ الخبر المحتمل صدقت أو كذبت. ونتمثل في هذا الوجه قول ابن مضاء رداً على من جعل نصب المختص-على سبيل المثال- بأثر من عامل، يقول:" وهذه المضمرات التي لا يجوز إظهارها لا تخلو من تكون معدومة في اللفظ موجودة معانيها في نفس القائل، أو تكون معدومة في نفس كما أن الألفاظ الدالة عليها معدومة في اللفظ. فإن كانت لا وجود لها في النفس ولا للألفاظ الدالة عليها وجود في القول، فما الذي ينصب إذاً ؟ وما الذي يُضمَر؟ ونسبة العمل إلى معدوم على الإطلاق محال. فان قيل: إن معاني هذه الألفاظ

---

١ أصول النحو العربي — ص ٢٣٠.

المحذوفة موجودة في نفس القائل، وأن الكلام بها يتم، وأنها جزء من الكلام القائم بالنفس، المدلول عليه بالألفاظ، إلا أنها حذفت الألفاظ الدالة عليها إيجازاً، كما حذفت مما يجوز إظهاره إيجازاً. لزم أن يكون الكلام ناقصاً، وأن لا يتم إلا بها؛ لأنها جزء منه، وزدنا في كلام القائلين ما لم يلفظوا به، ولا دلنا عليه دليل إلا إدعاء أن كل منصوب فلا بد له من ناصب لفظي"[1]. كما أننا نرتضي ما ذهب إليه في قوله: "ووضع هذه العوامل لاشيء فيه من ذلك، بل تقدير وتخييل"[2].

٣. إن في تقدير عامل محذوف يكوِّن مع المختص جملة، يؤدي إلى اضطراب في الدلالة بين المعنى الذي يريده المتكلم، والمعنى الذي آلت إليه الجملة بعد تقدير المحذوف، ولا أدل على ذلك من اختلاف النحاة فيها: أهي جملة حالية فيكون لها موقع من الإعراب، أم هي جملة معترضة لا محل لها من الإعراب، ولكلٍّ أثره في توجيه دلالة الجملة.

فمن ذهب إلى أنها جملة حالية، فمذهبه لا يستقيم؛ لأن:

أولاً: الحال-كما يعرفه النحاة- وصف هيئة الفاعل أو المفعول، و(نحن) في قولنا: نحن العربَ نكرمُ الضيفَ، في موقع الابتداء عند جمهور النحاة، وليس فيها هيئة تبينها جملة (أخص العربَ) عند من عدها حالاً.

ثانياً: الحال فيما بيَّن النحاة يقع في جواب كيف، يقول ابن يعيش:" واعتباره بأن يقع في جواب كيف فإذا قلت: أقبل عبد الله ضاحكاً، فكأن سائلاً سأل، كيف أقبل؟ فقلت: أقبل ضاحكاً "[3]. ولا تتسق مع هذا جملة الاختصاص.

---

١ الرد على النحاة – ص ٨٠.

٢ السابق – ص ٨٧.

٣ شرح المفصل٢/٥٥.

ثالثاً: الحال يأتي " بعد تمام الكلام واستغناء الفعل بفاعله، وأن في الفعل دليلاً عليها ...ألا ترى أنك إذا قلت: قمت، فلابد أن تكون قد قمت في حال من الأحوال"[1]. وجملة (أخص العرب) لا تعدُّ حالاً اتساقاً مع هذا الشرط، إذ جاءت بعد الضمير (نحن) الواقع مبتدأ، في مذهب جمهور النحاة، ولمّا يتم الكلام بعد. فضلاً عن أن الكلمة قبلها، لا دليل فيها على الحالية.

رابعاً: والأصل في الحال أن تكون غير ثابتة، ولذلك شبهوها بظرف الزمان "وخص الشبه بظرف الزمان لأن الحال لا تبقى بل تنتقل إلى حال أخرى كما أن الزمان منقض لا يبقى ويختلف غيره ولذلك لا يجوز أن تكون الحال خلقة"[2]. ولا نرى أن في قول المتكلم: نحن العربَ...، أحوالا تتنقل ليكون تارة عربيا وأخرى أعجميا وهكذا دواليك!. وإذا طبقنا على الجملة بقية السمات التي يتعين فيها الحال، لما وجدنا ثمة شبها بينهما من حيث التركيب أو الدلالة.

ومن جانب آخر، فانه لا وجه للاعتداد بلفظة (العرب) مع الفعل المقدر قبلها جملة اعتراضية؛ أي: نحن-أخص العربَ- نكرم الضيفَ، فضلاً عن أن تكون جملة أصلاً. ويبدو من البيِّن أن محاولات النحاة في ربط كلمة (العربَ) بالجملة الحالية أو الاعتراضية، ناتج عن محاولة إيجاد مسوغ للحركة الإعرابية على ضوء نظرية العامل ليس غير، ولا وجه لاعتبارها جملة من حيث التركيب أو الدلالة. وقد بينا ذلك في غير موضع.

٤. يُعد التنغيم عنصراً لغوياً بارزاً في تحديد دلالة الجمل، وقد بيَّنا دوره في التفريق بين الجمل المتشابهة في بنائها التركيبي على نحو التشابه بين جملة النداء وجملة الاختصاص مع (أي). ولا يخفى أثره في التفريق بين الجمل الإنشائية والخبرية، أو حين

---

١ السابق.

٢ السابق.

يتلون أداؤه فتتبدل دلالات التراكيب اللغوية، وتنتقل من حقل دلالي إلى حقـــل دلالي آخر، كأن تنتقل الكلمة المنطوقة من المدح إلى الذم، أو من الجـــدل إلى الهـــزل...[1]. يقول عبد الرحمن أيوب في هذا الصدد:" وكلمة(محمد) يصح أن تنطق بحيـــث تفيـــد النداء، كما يصح أن تنطق بشكل آخر يفيد الإخبار أو التعجب أو الاستفهام. والفرق بينها في حالة وأخرى، ينحصر في الفرق بين نماذج النبر أو النغم التي يستعملها المتكلم عند النطق بها. ولابد لدراسة قواعد لغة من اللغات من دراسة هذه النماذج التركيبيـــة المتداخلة لكل نوع من أنواع الجمل فيها. وهذا عمل يقتضي اتجاهاً جديداً في البحث لم تعن جامعاتنا مع الأسف، على وفرة إمكانياتها، بالأخذ به"[2]. فالتنغيم عنصـــر لـــه وظيفة هامة في تحليل الوحدات التركيبية تحليلاً دلالياً[3]، فعلى سبيل المثال حين نقول: نحن العربُ نكرم الضيفَ، بنغمة مستوية مع اتصـــال الأداء في: (نحـــن العـــربُ) ثم السكوت بعدهما، فإن السامع يدرك أن المتكلم يريد أن يخبر عن عروبته، ومن ثم تبدأ جملة جديدة لإضفاء معنى جديد هو بيان حال العرب في هذا المثال فيقـــول: نكـــرم الضيفَ. أما إن اختلف موقع السكتة فجاءت بعد الضمير (نحـــن)، ثم جـــاءت مـــرة أخرى بعد كلمة (العربَ)، فإن دلالة الجملة تختلف باختلاف مستوى التنغيم الـــذي يحدد أركانها[4]، فيما يفصح المتكلم بهذا الأداء التنغيمي أنه في معرض فخـــر لا إخبـــار يحسن فيه تصديق أو كذب.

---

١ ينظر: في الدلالة والتطور الدلالي - أحمد محمد قدور - مجلة مجمع اللغة العربية الأردني-العدد٣٦ جماد الأولى-شوال ١٤٠٩هـــ-السنة الثالثة عشرة، كانون الثاني-حزيران ١٩٨٩م- ص ١١٨.

٢ دراسات نقدية في النحو العربي- ص ١٢٦.

3 The melody of language– p.188. See:

٤ للدكتور كمال بشر وأحمد كشك حديث عن دور السكتة في أسلوب الاختصاص، ينظر: دراسات في علـــم اللغة-كمال بشر- دار المعارف- ١٩٦٩م -ص٢٧ وما بعدها، وكتابه: علم اللغة العام (الأصـــوات)- ص ١٩٠ وما بعدها. ومن وظائف الصوت اللغوي-أحمد كشك - ص١٠٦. والتنغيم في إطار النظام النحوي-أحمد الغريب -ص٣٠٧.

٥. ويؤدي تركيب جملة الاختصاص بترتيب ثابت في مبانيه الصرفية، دلالة تتضافر مع الحركة الإعرابية والتنغيم في أداء المعنى الذي يقصد المتكلم التعبير عنه، وفقاً للغرض الذي يود بيانه أو الإفصاح عنه. فيتقدم الضمير في جملة الاختصاص على المختص[١]، ثم تتلوهما تتمة الجملة التي بها يتعين موضع اختصاص الفخر أو التعظيم أو البيان ...الخ. ولا يغير في ذلك أن تتقدم التتمة على المختص على نحو ما بينا.

ولا تخفى أهمية التتمة في جملة الاختصاص، لما لها من دور بارز في التفريق بين الجمل الإنشائية المتشابهة في بنائها التركيبي، فعلى سبيل المثال نجد أن قولنا(أيُّها الرجل) تركيب يشترك بين النداء والاختصاص، كما بينا، وتعد التتمة هي الفيصل في التفريق بينهما في هذا التركيب، والمعوَّل في ذلك على السياق أو على السُبَى الدلالية كما يسميها أحد الباحثين المحدثين؛ ويعني بها الحقل المتولد حول الكلمة، أي العلاقات الدلالية المصوغة من المعاني، أو بكلمة أدق، مصوغة مما ينشأ بين المعاني من علاقات[٢]. وقد أشار Firth إلى أهمية السياق في تنويع الدلالة وتحديدها، يقول:" هناك عدد من العناصر الاجتماعية ذات الصلة بفهم النص وتحليله، ومن أهمها السياق الذي ترد فيه الجملة والبعد الثقافي للمستعمل والمتلقي، إذ إن في ذلك ما يؤدي إلى تنويع أو تغيير معاني النص "[٣]. ويقول في موضع آخر مبيناً أهمية الاعتماد على السياق في التحليل اللغوي: "إن الوقت قد حان لأن يُنظَر إلى تحليل النص في إطار واسع وهو السياق اللغوي، مما يكشف عن البعد النفسي في اجتماع الكلمات في نسق جملي، يجب أن يؤخذ في الحسبان عند تحليل النص اللغوي"[٤]. وعلى هذا فإننا عندما نقول: أيُّها الرجل

---

١ ينظر : شرح المفصل٢/١٨، شرح الرضي على الكافية ١/٤٣١، ارتشاف الضرب ٣/١٦٨، الهمع٣/٣٢، شرح التصريح ٢/١٩١، حاشية الصبان ٣/١٨٧.

٢ ينظر: اللغة ليست عقلا – أحمد حاطوم – ص ١٩٢.

3 Selected Papers of J.R Firth - p.13

٤ السابق – ص ١٨.

افْعَلْ كذا؛ فإن المعنى نداء وطلب.أما قول القائل: أنا أيُّها الرجل افْعَلُ كذا؛ فإن المتكلم أراد أن يخص نفسه بالفخر أو التواضع... وهلم جرا، فهي على هذا جملة اختصاص.

وفقاً لذلك، فان ترتيب الألفاظ على نمط محدد في التركيب الجملـــي لجملـــة الاختصاص، من حيث التزام الضمير موقع الصدارة، إذ لا يجـــوز أن يتقـــدم عليـــه المخصوص أو التتمة، أو كلاهما معاً، ليُعَدُّ عنصراً دلالياً يحدِّد معنى الجملة، بحيث تجري مجرى المثل، فيقوم التركيب كله بأداء التعبير عن الباعث الإفصاحي الذي يود المتكلم التعبير عنه، وقد تصدَّى كثير من اللغويين المحدثين لبيان الدور الدلالي للترتيب الجملي الملتزم، يقول H.A. Gleason: "في جميع اللغات هناك تراكيب ثابتـــة الترتيـــب لا تتغير فيها مواقع الكلمات، ومع أن هذا العنصر قد يبدو في بعض اللغات أقـــل أهميـــة دلالية منه في لغات أخر إلا أنه يؤدي فيها جميعاً قيمة دلالية يجب أن تؤخذ في الحسبان كعنصر نحوي"[1]. ويقول Bohumil Trnka: "ونستطيع أن نقول بـــأن الترتيـــب الثابت للكلمات في الجمل هو عنصر نحوي هام جداً وليس من العناصر المساعدة كما يظن بعض علماء اللغة، بل يعد العنصر الرئيس أحياناً في الوصول إلى المعنى"[2]. هذا إلى جانب تضافر العناصر الأخرى في تحديد المعنى، كما بينا.

والأمثلة التي تبين أهمية الحركة الإعرابية في الدلالة على معنى التركيب، أو التغير في نسق هذه الحركة كثيرة جداً في العربية بل في أرفع بيان جاء بالعربية، وهو القـــرآن الكريم، كما سيلي. وقد شهدت الحركة الإعرابية مناقشات متعددة فشغلت محاولات تسويغها حيزاً واسعاً من المباحث النحوية، فجاءت محاولات التعليل والتقدير لخدمتها، ومن ثم تداخلت بعض الأبواب النحوية لاشتراكها في حركة إعرابية واحدة، وقد رأينا ذلك واضحاً في باب النداء مع باب الاختصاص، ولعل هذا هو السبب في تداخل باب

1 An Introduction to Descriptive Linguistics – H.A. Gleason - p.163
2 Selected papers in Structural linguistics – p.349

الاختصاص مع باب المنصوب على المدح أو التعظيم أو الذم، فجُمعت معاً تحت باب(ما أُضمر فعله)، وقد أدرك سيبويه هذا التداخل، يقول: " لأن إنّا بني فلان ونحوه بمنزلة النداء. وقد ضارعه هذا الباب"[1]، ويعني به باب ما ينتصب على التعظيم أو المدح. وقد مثّل سيبويه بمجموعة من النصوص للمنصوب على المدح أو التعظيم، فأجراه مجرى ما ينتصب على الاختصاص، ومن هذه الأمثلة قولك:[2] الحمدُ لله **الحميدَ**، والملكُ لله **أهلَ** الملك. ومن ذلك قول الله عز وجل: ﴿لكنِ الرَاسِخُونَ في العِلْمِ مِنْهُمْ والمُؤمِنُونَ يؤمنون بِمَا أُنزِلَ إليكَ وما أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ **والمُقيمينَ** الصَّلاةَ والمُؤتُونَ الزَّكَاةَ﴾[3]، ومنه قوله تعالى: ﴿ولكنَّ البرَّ مَنْ آمنَ باللهِ واليَومِ الآخِرِ والمَلائكَةِ والكِتَابِ والنبيينَ، وآتى المَالَ على حبِّهِ ذوى القُرْبَى واليَتَامَى والمَسَاكِينَ وابنَ السبيلِ والسائلينَ وفي الرِّقَابِ، وأقَامَ الصَّلاةَ وآتى الزكَاةَ، والمُوفُونَ بعَهْدِهِمْ إذا عاهَدوا، **والصَّابِرينَ** في البأسَاءِ والضَرَّاءِ وحينَ البَأْسِ﴾[4]. وبعد عرض الأمثلة قال سيبويه في توجيه المنصوب: " ونصبه على الفعل، كأنه قال: اذكر أهلَ ذاك، واذكر المقيدين. ولكنه فعلٌ لا يستعمل إظهاره. وهذا شبيه بقوله: إنّا بني فلان نفعل كذا؛ لأنه لا يريد أن يخبر مَنْ لا يدري أنه من بني فلان، ولكنه ذكر ذلك افتخاراً وابتهاءً "[5]. وقد ذهب النحاة مذهب سيبويه في عقد المشابهة بين البابين، يقول ابن يعيش في باب الاختصاص:" ونصب هذه الأسماء [يعني ما ينتصب بأعني أو أذم...] كنصب ما ينتصب على التعظيم والشتم بإضمار أريد أو أعني أو أختص فالاختصاص نوع من التعظيم والشتم فهو أخَصُّ

---

١ الكتاب ٢/٦٦.

٢ السابق ٢/٦٢.

٣ النساء: ١٦٢.

٤ البقرة: ١٧٧.

٥ الكتاب ٢/٦٦.

منهما؛ لأنه يكون للحاضر نحو المتكلم والمخاطب وسائر التعظيم والشتم يكون تخصيص المذكور بالفعل وتخليصه من غيره على سبيل الفخر والتعظيم، وسائر التعظيم والشتم ليس المراد منه التخصيص والتخليص من موصوف آخر وإنما المراد المدح أو الذم، فمن ذلك (الحمدُ للهِ الحميدَ، والملكُ للهِ أهلَ الملكِ) وكل ذلك نصب على المدح ولم ترد أن تفصله من غيره وتقول: (أتاني زيدٌ الخبيثَ الفاسقَ). ومنه قراءة من قرأ (وامرأته حمالةَ الحطب)[1] بالنصب على الذم والشتم؛ ومن ذلك (مررت به البائسَ المسكين)"[2].

وقد فصّل الرضي القولَ في هذه المسألة، فجعل المنصوب بعد ضمير المتكلم والمخاطب مختصاً، يقول: " وإن كان الاختصاص باللام أو الإضافة بعد ضمير الغائب نحو: مررت به الفاسقَ، أو بعد الظاهر نحو:الحمد للهِ الحميدَ، أو كان المختص منكراً، فليس من هذا الباب بل هو منصوب إما على المدح...أو الذم...أو الترحم"[3].

نقول في بيان هذه المسالة: إن منشأ هذه التوجيهات يعود إلى العامل النحوي ومحاولة تسويغ الحركة الإعرابية استناداً إلى نظرية العامل، وتوجيه المبنى على ضوئها، ومن غير نظر إلى أن العربي كان ينطق على سجيته وطبعه، لا يعرف فاعلاً ولا مفعولاً، ولا يدرك ضرورة تقدير عامل محذوف هو أعني أو أخص أو أمدح...الخ. بل كان يؤدي التركيب بطريقة معينة معبراً عن فكرة معينة يغير هذا الأداء ليعبر عن فكرة جديدة في ذهنه، ونعني بهذا تغيير الحركة الإعرابية، فتؤدي هذه الحركة قيمة دلالية تحول الجملة من معنى إلى معنى آخر يقصده المتكلم. ولعلنا نرتضي ما ذهب إليه خليل

---

١ الآية في سورة المسد: ٤. قرأها بالنصب عاصم وحده، وقرأ الباقون بالرفع. ينظر:السبعة في القراءات- ابن مجاهد-تحقيق: شوقي ضيف- ط.(٢)- دار المعارف: القاهرة - ص٧٠٠. والنشر في القراءات العشر- ابن الجزري- دار الكتاب العربي- ٢/٤٠٤.

٢ شرح المفصل ٢/١٩.

٣ شرح الكافية ١/٤٣٣. وينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب- ٢/٣٦٨.

عمايرة عند توجيه آيات من الذكر الحكيم[1]، مبيناً القيمة الدلالية للحركة الإعرابية وما لها من أثر في المعنى، يقول: "ونرى بأنها منصوبة على القطع كما يقول الكوفيون، ونعني بالقطع هنا إفراد هذه الكلمة بحركة إعرابية ذات بعد دلالي ينقل الدلالة من دائرتها الأولى إلى دائرة دلالية أخرى"[2]. ويبدو أن التعبير بالقطع يعد أجود تعبير نوجه به الأمثلة في باب ما ينتصب على المدح أو التعظيم أو الشتم، إذ إن المنصوب في هذه الأمثلة كان عنصراً من عناصر الجملة يتبع الكلمة قبلها متمثلاً حركتها عطفاً أو بدلاً...وما إلى ذلك، ثم انقطع عنها لأداء معنى مغاير، للمدح أو التعظيم أو الذم حسبما يؤديه السياق، وقد تمثلت دلالة الانقطاع في المعنى بالانقطاع في اتباع الحركة الإعرابية، فجاءت هذه الحركة عنصراً دلالياً يعبر عن تحول المعنى الذي يريده المتكلم. وتقوم حركة (الفتحة) على الاسم المختص في باب الاختصاص بأداء دلالة لا تقل أهمية عنها في الأمثلة السابقة، إلا أنه لا وجه لأن نحكم على ضوء تشابه الحركة الإعرابية بين البابين بأن هذه المنصوبة من تلك، إذ لكلٍّ منهما دلالته وتركيبه اللذان يختلف فيهما عن الآخر. فجملة الاختصاص تقوم على تركيب محدد في: مخصوص يتقدم عليه الضمير ويليه تتمة الجملة، لتؤدي الجملة بترتيبها وتركيبها وحركتها وتنغيمها المعنى الذي يريد أن يفصح المتكلم عنه. وهي في ذلك على خلاف المنصوب في الأمثلة التي ذكرنا.

---

1 يعد خليل عمايرة من أبرز رواد الفكر العربي الذين اهتموا بدلالة الحركة الإعرابية، وقد رأيت أن أنتهج منهجه هنا لما وجدت في تقديمه لهذه المسألة من دراسة فاحصة تنعت صاحبها بالوعي اللغوي المدرك طبيعة اللغة وقصد المتكلم العربي. ونحيل في بيان رأيه إلى كتابه: المعنى في ظاهرة تعدد وجوه الإعراب، وذلك عند معالجته آيات السور التالية: البقرة:١٧٧، آل عمران:١٧،آل عمران:٣٤. وينظر كتابه: في نحو اللغة وتراكيبها (الفصل الثالث). وتنظر مقالته: من نحو الجملة إلى الترابط النصي.

2 المعنى في ظاهرة تعدد وجوه الإعراب- خليل عمايره- دار الكتب الإسلامية: عمّان، الأردن-ص ٢٢٤.

تناولنا في هذا الفصل آراء النحاة العرب القدماء في تركيب جملة الاختصاص، واختلاف مذاهبهم فيها، وهو اختلاف قائم على المبنى ومحاولة تسويغ الحركة الإعرابية (الفتحة) على ضوء العامل، في حين يقتضي المقام الاهتمام بقيمة دلالة الحركة الإعرابية بالإضافة إلى التنغيم وترتيب مباني الجملة لما لذلك من أثر دلالي في توجه معنى الجملة. لذا، نتوجه إلى دراسة تراكيب هذا الباب معتمدين في تحليلها على المبنى والمعنى معاً، مستعينين بأقوال فريق من المفسرين ممن اهتموا بدلالة التراكيب في الآيات التي يفسرونها، وبآراء فريق من الباحثين اللغويين المحدثين، إذ هما مجال الدراسة في الفصلين القادمين من هذا الباب.

الفصل الثاني

أسلوب الاختصاص النحوي في القرآن الكريم، وآراء المفسرين فيه

وردت آيتان في القرآن الكريم على نمط يمكن أن يوجه التركيب فيهما إلى باب الاختصاص النحوي، ولكن المفسرين وبخاصة النحاة منهم، لم يتفقوا على إدراجهما في هذا الباب، فتعددت آراؤهم واختلفت أقوالهم فيهما، وإليك مجمل القول في هاتين الآيتين:

١. قال تعالى: ﴿قَالُوا أَتَعْجَبِينَ مِنْ أَمْرِ اللهِ، رحمةُ اللهِ وبَرَكَاتُهُ عَلَيْكُم أَهْلَ البَيْتِ، إِنَّهُ حَمِيدٌ مَجِيدٌ﴾[1].

٢. وقال تعالى: ﴿إنَّما يُرِيدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عنكُمُ الرِّجْسَ أهلَ البَيْتِ ويُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾[2].

في الآية الأولى ردٌّ على تعجب سارة زوج إبراهيم عليه السلام عندما بُشرت بالولادة وهي وزوجها شيخان هرمان، فردت عليها الملائكة مبينين قدرة الله على ذلك، فجاء الحوار في الآية على لسان الملائكة بالاستفهام منكرين عجبها؛ لأنها كانت في بيت الآيات، ومهبط المعجزات، وموضع الأمور الخارقة للعادة، قال الزمخشري: "فكان عليها أن تتوقر ولا يزدهيها ما يزدهي سائر النساء في غير بيت النبوة، وأن تسبح الله وتمجّده مكان التعجب، وإلى ذلك أشارت الملائكة في قولهم (رحمة الله وبركاته عليكم أهل البيت) أرادوا، إن هذه وأمثالها مما يكرمكم ربّ العزة ويخصكم

---

١ هود: ٧٣.

٢ الأحزاب: ٣٣.

بالإنعام به"[1]. ويقول الفخر الرازي: "والمقصود من هذا الكلام ذكر ما يزيل ذلك التعجب، وتقديره: إن رحمة الله عليكم متكاثرة وبركاته لديكم متوالية متعاقبة، وهي النبوة والمعجزات القاهرة والتوفيق للخيرات العظيمة. فإذا رأيت أن الله خرق العادات في تخصيصكم بهذه الكرامات العالية الرفيعة وفي إظهار خوارق العادات وإحداث البينات والمعجزات، فكيف يليق به التعجب"[2]، ويقول: "فإذا كان من المعلوم أنه تعالى قادر على الكل وأنه حميد مجيد، فكيف يبقى هذا التعجب في نفس الأمر. فثبت أن المقصود من ذكر هذه الكلمات إزالة التعجب"[3].

وقد وقع في هذه الآية تعدد في وجوه إعراب كلمة(أهلَ البيت)على الوجهين التاليين:

أحدهما؛ إنه منصوب على النداء، والتقدير فيه: يا أهلَ البيتِ.

والثاني؛ منصوب على الاختصاص أو التعظيم؛ أي أخص أو أعني[4]. يقول أبو حيان: "و(أهل) منصوب على النداء، أو على الاختصاص"[5].

ولنبدأ بعرض وجه نصب(أهل البيت) على **الاختصاص** لنرى مدى اتساقه مع سياق الآية:

لقد عرضنا في مستهل الفصل الأول من هذا الباب، التداخل الذي ذهب إليه النحاة العرب بين النداء والاختصاص، حتى جعلوا أحدهما أصلاً للآخر، وأدخل

---

١ الكشاف ٢٨١/٢.

٢ التفسير الكبير ٢٨/١٨.

٣ السابق.

٤ التبيان في إعراب القرآن – ٧٠٨٠/٢ وينظر: التفسير الكبير– ٢٨/١٨، والجامع لأحكام القرآن ٧١/٩، وإعراب القرآن – النحاس – ٢٩٤/٢.

٥ البحر المحيط ٢٤٥/٥. وينظر: الدر المصون ١١٥،١١٦/٤.

بعضهم في كل واحد من البابين معنى يربط بينهما كالاختصاص أو التوكيد، وقد بينا أن التداخل بينهما يكون في تركيب جملي معين مثل (أيتها العصابة، أيُّها الرجل) لوجود أيها أو أيتها، إذ يستعملان كثيرًا في باب النداء، وقد ناقشنا أيضاً أن التشابه كان بينهما تشابهاً لفظياً في بعض أنماطه. أما من حيث المعنى فهما مختلفان باختلاف السياق الذي يفصل بينهما، فضلاً عن اختلافهما في بقية أنماط تركيب جملة الاختصاص.

وقد ذكرنا أن للاختصاص تركيباً وترتيباً لا يخرج عليه، يتصدر فيه ضمير المتكلم المختص، وتليه جملة الاختصاص كتتمة له، وقد أجاز بعض النحاة أن يكون الضمير للمخاطب، ومنهم من جعل وجوده في ضمير المخاطب شذوذاً، يقول الأزهري: "وقد يكون المقدَّم ضمير خطاب كقول بعضهم (بك اللهَ نرجو الفضلَ) فـ(بك) متعلق بـ(نرجو) و(الله) منصوب على الاختصاص و(الفضل) مفعول نرجو، وفي هذا المثال شذوذان؛ كونه بعد ضمير خطاب، وكونه علماً"[1].

وإذا نظرنا إلى دلالة هذه الآية الكريمة على ضوء تركيب جملة الاختصاص ودلالتها، نجد أنها لا تتسق مع الأحكام التي وضعها النحاة لجملة الاختصاص، للأسباب التالية :

١. إن الأصل في ضمير باب الاختصاص، هو ضمير المتكلم، والضمير في قوله (عليكم) في الآية ضمير خطاب، وفي هذا خروج عن الأصل الذي عليه ضمير باب الاختصاص.

٢. تلتزم جملة الاختصاص ترتيباً لا تتغير عنه، وقد نص النحاة العرب على ضرورة تقدم الضمير على جملة الاختصاص، يقول أبو حيان: "المنصوب على

---

١ شرح التصريح ١٩١/٢.

الاختصاص لا يجوز أن يتقدم على الضمير، إنما يكون بعد الضمير، حشواً بينه وبين ما نُسب إليه، أو أخيراً"[1]. ويبدو واضحاً أن ضمير الخطاب في الآية (كم) قد تقدمته تتمة الجملة في قوله تعالى: (رحمة الله وبركاته)، والأصل في جملة الاختصاص أن يتقدم الضمير على المختص وجملة تتمة الاختصاص. وعليه، فان هذه الآية الكريمة لا تعد شاهداً يمكن الاستشهاد به في باب الاختصاص.

٣. وهو من حيث الدلالة مختلف كذلك؛ لأن الاختصاص باب قائم لأداء معنى في نفس المتكلم ويغلب أن يكون الفخر أو التعظيم أو التواضع، ومعنى الآية على خلاف ذلك؛ إذ إنها تهدف إلى تقريب المخاطب من المتكلم عن طريق ندائه بأسلوب رقيق يوحي بعناية المتكلم وانتباهه إليه. ولئن اعترض معترض على تلك الوجهة من تفسير دلالة الآية فقال: لِمَ لا تكون (أهلَ البيتِ) منصوبة على الاختصاص لغاية التعظيم، بمعنى أن الله عز وجل ينكر تعجُّب زوج إبراهيم عليه السلام من نعمة رزقها بمولود وهي عجوز عقيم، وقد خصَّها الله وزوجها قبل ذلك بالمعجزات العظيمة، وبالكرامات الرفيعة، فرحمهما وبارك فيهما، وجعلهما من آل بيته الكريم؟

فجوابه: إن الآية وإن كانت تحتمل دلالة الاختصاص، إلا أنها لدلالة النداء أقرب وأنسب؛ لأن ما تعاضدت فيه أسباب كثيرة تدنيه من باب نحوي، أولى مما كان فيه سبب واحد فقط ليدخله في باب نحوي آخر، والأسباب التي تعاضدت في هذه الآية قد جعلت التركيب أكثر اتساقاً مع النداء منه في باب الاختصاص.

ومن المعلوم أن النداء تنبيه المخاطب لأمر يريده المتكلم بإحدى أدوات النداء (الهمزة، يا،هيا،أيا...) وقد يحذف ركن من أركان النداء، وبخاصة (الياء) ويفهم

---

١ ارتشاف الضرب ١٦٨/٣، وينظر: الهمع ٣٢/٣.

المحذوف من السياق، وقد أجاز النحاة ذلك، يقول ابن هشام:[1] "حذف حرف النداء نحو: ﴿أيُّها الثَّقَلانِ﴾[2]، ﴿يوسُفُ أعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾ [3]، ﴿أن أدُّوا إليَّ عِبَادَ اللهِ﴾[4]".

ولعل من المفيد أن نذكّر هنا بأن النداء يُقسم من حيث الحركة إلى قسمين: منادى معرب منصوب، ومنادى مبني على ما يرفع به. فالمنادى المعرب على ثلاثة أنواع، يقول السيوطي فيها: "إنما يظهر نصبه إذا كان مضافاً نحو: يا عبدَ الله، يا رجلَ سوء. وشبيهاً به نحو: يا خيراً من زيد...أو نكرة غير مقصودة كقول الأعمى: يا رجلاً خذ بيدي"[5].

أما المنادى المبني فهو الذي يبنى على ما يرفع به كالعلم المفرد، نحو: يا زيدُ، والنكرة المقصودة نحو: يا رجلُ[6].

استناداً إلى ما بيّنّا من الخصائص التركيبية لجملة الاختصاص، ووفقاً لما تقتضيه الآية من دلالة، فإننا نميل إلى القول بأن (أهلَ البيتِ) في الآية **نداء**، للأسباب التالية:

١. إن الحوار في الآية جاء بين متكلم، وهم الملائكة، ومخاطب، وهي زوج إبراهيم عليه السلام، والأصل في النداء أن يكون كذلك على الخطاب. وعليه، فحمل الشيء على الأصل أولى، إذ لا حاجة إلى دليل وغير ذلك يفتقر إلى دليل كما يقول الأصوليون، يقول الأنباري: "من عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل"[7]. وبذا فإن

---

١ مغني اللبيب ٣٨١/٢.

٢ الرحمن: ٣١.

٣ يوسف: ٢٩.

٤ الدخان: ١٨.

٥ الهمع ٣٧/٣.

٦ السابق ٣٨/٣- بتصرف.

٧ الإنصاف ٣٠٠/١.

من أخذ بالأصل أخذ بما لا يحتاج إلى تأويل أو دليل. ولمّا كانت (أهلَ البيتِ) في الآية خطابا، والأصل في الخطاب أنه للنداء، كان ترجيح توجيه معنى الآية على النداء.

٢. يجوز حذف حرف النداء من التركيب الجملي في الآية وتظل الآية في باب النداء في الاستعمال اللغوي طبقاً لمعايير النداء عند النحاة، كما بينا.

٣. المعنى في الآية يناسبه النداء، إذ إن النداء في هذا السياق له قيمة دلالية، تبدو في أن المتكلم يقرِّب المخاطب منه فيجعله يحس بعنايته، ورعاية مسيرته، وبخاصة أن المخاطبة في موضع هي فيه في أمس الحاجة إلى من يهدِّئ روعها، ويذكِّرها بعطائه وتكريمه لها ولزوجها، وما أسبغ عليهما من جزيل رحمته وواسع بركته، فيغدق عليها النعم ويؤتيها الولد هي وزوجها وهما على كِبَر، ثم يتم هذه النعم بندائها بصفة محببة إليها، وهي انضمامها إلى أفراد أهل البيت، فكأنه يقول: رحمة الله وبركاته عليكم يا أهلَ البيت.

٤. ذهب بعض المفسرين إلى توجيه الآية على أنها تحتمل معنيي الاختصاص والنداء، إلا أن ترجيح جانب النداء كان أقوى وأوضح، يقول الزمخشري: "وإلى ذلك إشارات الملائكة صلوات الله عليهم في قولهم – رحمة الله وبركاته عليكم أهل البيت – أرادوا أن هذه وأمثالها مما يكرمكم به ربّ العزة ويخصكم بالإنعام به **يا أهل بيت النبوة** بمكان عجب"[1].

والآية الثانية **﴿إنما يريدُ اللهُ ليُذْهِبَ عنكُمُ الرِّجْسَ أهلَ البَيْتِ ويطهِّرَكُمْ تَطْهيراً﴾**[2]، لا يختلف القول فيها عما ذهبنا إليه في الآية الأولى، والخطاب فيها موجه إلى نساء النبي صلى الله عليه وسلم وقد دخل غيرهن من النساء في المعنى الموجه لهن،

---

١ الكشاف ٢٨١/١.

٢ الأحزاب: ٣٣.

ففي الآية أمر بلزوم البيت والانكفاف عن الخروج منه إلا لضرورة، وقد خاطب الله تعالى به نساء النبي صلى الله عليه وسلم تشريفاً لهن، ونهاهن عن التبرج لأنه من فعل الجاهلية[1]، وأمرهن بإقامة الصلاة، وإيتاء الزكاة، وطاعة الله ورسوله، "ثم بين أنه إنما نهاهن وأمرهن ووعظهن لئلا يقارف أهل بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم المآثم، وليتصونوا عنها بالتقوى"[2].

وقد وقع في هذه الآية تعدد في وجوه الإعراب في قوله تعالى: (أهلَ البيتِ)، على نحو ما جرى في الآية السابقة، كما يلي: "قال أبو إسحاق: (أهلَ البيتِ) نصب على المدح، قال: وإن شئت على النداء. قال: ويجوز الرفع والخفض. قال أبو جعفر: إن خفضت على أنه بدل من الكاف والميم لم يجز عند محمد بن يزيد، قال: لا يُبدل من المخاطِب ولا من المخاطَب، لأنهما لا يحتاجان إلى تبيين"[3].

ولمّا كانت (أهلَ البيتِ) في الآية منصوبة، فإن تخريج الجر على البدلية لا يستقيم، وأما من جعلها على الوجه الذي وردت عليه في المصحف؛ أي بالنصب، وخرّجها على الاختصاص، فلا نراه يستقيم مع دلالة الآية، على نحو ما بينا في الآية السابقة، علاوة على أن التركيب الجملي الذي وردت عليه لا يتسق وتركيب جملة الاختصاص من حيث الضمير المستعمل في الاختصاص، والالتزام بترتيب الجملة في هذا الأسلوب، فضلاً عن أن الآية قد وردت لتوجيه نساء أهل البيت وجهة أخلاقية، تأمرهن بلزوم البيت والانكفاف عن الخروج منه، وتنهاهن عن خلق الجاهلية بالتبرج

---

١ الجامع لأحكام القرآن ١٤/١٨٠ بتصرف.

٢ الكشاف ٣/٢٦٠.

٣ إعراب القرآن- أبو جعفر النحاس - ٣/٣١٥،٣١٤ . وينظر: الكشاف - ٣/٢٦٠، والتبيان ٢/١٠٥٧، والجامع لأحكام القرآن ١٤/١٨٢، والبحر المحيط ٧/٢٢٤، والدر المصون ٥/٤١٦ .

وإبداء الزينة لغير المحارم. وهو معنى لا يتسق مع دلالة جملة الاختصاص التي يرمي المتكلم فيها إلى الفخر أو التواضع أو التعظيم...الخ.

وبناء على ذلك، فإننا نميل إلى تخريج النصب في (أهلَ البيت)على النداء، لاتساقه مع الآية دلالة وتركيباً، ومن ثم فإننا نميل إلى الأخذ بمذهب النحاة والمفسرين الذين ذهبوا هذا المذهب أو رجحوه على ما سواه. يقول العكبري: "قوله تعالى (أهلَ البيت)؛ أي: يا أهل البيت. ويجوز أن ينتصب على التخصيص أو المدح؛ أي: أعني أو أخص"[1]. فالعكبري يوجه إعراب الكلمة، في قوله هذا، على أنها في باب النداء ثم يجيز النصب على التخصيص. وقد أخذ بهذا كثيرون، يقول السمين الحلبي: " قوله: (أهل البيت)، فيه أوجه: النداء والاختصاص، إلا أنه في المخاطب أقل منه في المتكلم، وسمع: بك اللهَ نرجو الفضل، والأكثر إنما هو في المتكلم كقولها:

نحن بَنَاتِ طَارِقْ   نمشي على النَّمَارِقْ[2]

وكقول الشاعر:

نحن بني ضَبَّة أصحاب الجمل   الموتُ أحلى عندنا من العسَل[3]"[4]

كما نصَّ ابن هشام على أن النداء هو الأصوب، يقول: "قول بعضهم في (إنما يريد الله ليذهَب عنكم الرجسَ أهلَ البيت)[5]، أن (أهل) منصوب على الاختصاص، وهذا ضعيف لوقوعه بعد ضمير الخطاب، مثل (بك اللهَ نرجو الفضل)، وإنما الأكثر أن

---

١ التبيان ١٠٥٧/٢.

٢ شرح شواهد المغني – السيوطي – منشورات دار مكتبة الحياة – بيروت: لبنان – ٨٠٩/٢.

٣ ينظر: حاشية الصبان ١٨٧/٣، والهمع ٣٠/٣.

٤ الدر المصون ٤١٦/٥.

٥ الأحزاب: ٣٣.

يقع بعد ضمير المتكلم كالحديث (نحن معاشرَ الأنبياء لا نورث)[1]، **والصواب أنه منادى**"[2]. ولعل في استعمال كلمة (الصواب) إشارة إلى خطأ ما سوى النداء عنده.

من المفيد ونحن بصدد دراسة أسلوب الاختصاص في القرآن الكريم، أن نوجه القول إلى اختلاف العلماء في توجيه قراءة النصب على الاختصاص في قوله تعالى: **﴿لَئِن رجَعْنَا إلى المَدينَة لَيُخْرِجَنَّ الأعَزُّ منها الأذلَّ﴾**[3]،وهي قراءة الجمهور، فالأعز فاعل، والأذل مفعول، يقول أبو حيان: "وهو من كلام ابن سلول، ويعني بالأعز أصحابه، وبالأذل المؤمنين. والحسن وابن أبي عبلة والمسيبي في اختياره (لَنُخْرِجَنَّ) بالنون ونصب الأعز والأذل، فالأعز مفعول، والأذل حال. وقرأ الحسن فيما ذكر أبو عمرو الداني (لَنَخرُجَنَّ) بنون الجماعة مفتوحة، وضم الراء ونصب الأعز على الاختصاص، كما قال: نحن العربَ أقرى الناس للضيف، ونصب الأذل على الحال، وحكى هذه القراءة أبو حاتم"[4].

ويبدو أن القراءة الثالثة: (لَنَخْرُجَنَّ الأعزَّ منها الأذلَّ) التي وُجِّهت على الاختصاص بنصب (الأعزَّ) مختصاً، ونصب (الأذلَّ) حالاً، لا تتسق مع دلالة الآية الكريمة، بل تؤدي إلى اللبس الذي يخرج عن المضمون، إذ معنى الآية كما يذكر الرازي: "قال المفسرون: اقتتل أجير عمر مع أجير عبد الله بن أبي في بعض الغزوات، فاسمع أجير عمر عبد الله بن أبي المكروه واشتد عليه لسانه، فغضب عبد الله وعنده رهط من قومه فقال: أما والله لئن رجعنا إلى المدينة ليخرجن الأعز منها الأذل، يعني بالأعز نفسه، وبالأذل رسول الله صلى الله عليه وسلم"[5]. والمعنى في هذه القراءة على

---

١ وفي رواية أحمد بن حنبل في مسنده: ٤٦٣/٢. "إنا معاشر الأنبياء لا نورث".

٢ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب – ٢٤٨/٢.

٣ المنافقون:٨.

٤ البحر المحيط ٢٧٠/٨. وينظر: الدر المصون ٣٢٣/٦. وقد أورد القراءة الثانية و لم يذكر القراءة الثالثة: الفراء – معاني القرآن – ٣ /١٦٠، النحاس – إعراب القرآن٤ /٤٣٥، الزمخشري–الكشاف – ١١١/٤، والفخر الرازي – التفسير الكبير ١٧/٣٠.

٥ التفسير الكبير ١٧/٣٠.

خلاف ذلك، إذ الفعل (لَنخْرُجَنَّ) فعل لازم، وإذا عددنا (الأعزَّ) مفعول لفعل محذوف تقديره أخص - كما يذهبون - فلا يمكن أن تفسَّر (الأذل) على غير ما تُحمل عليه (الأعزَّ). وعليه، سيؤدي المعنى على هذا التوجيه الإعرابي إلى أن يخرج العزيز - ويقصد به نفسه - ذليلاً، وهو معنى لا يقبله مضمون الآية. ويؤكد ما ذهبنا إليه قول السمين الحلبي عند نقل هذه القراءة عن أبي حيان، فيقول معترضاً: "وفيه نظر، كيف يخبرون عن أنفسهم بأنهم يخرجون في حال الذل مع قولهم الأعز أي أخص الأعز، ويعنون بالأعز أنفسهم؟!"[1].

ومن المعلوم أن هذه القراءة ليست من القراءات السبع إذ لم ترد في كتاب (السبعة في القراءات) لابن مجاهد[2]، ولا هي من القراءات العشر إذ لم ترد في (النشر في القراءات العشر) لابن الجزري، ولا في ما أورده الحسن بن أحمد الهمذاني في (غاية الاختصار في قراءة العشرة أئمة الامصار)، و لم يذكرها أيضاً ابن جني في شواذ القراءات في كتابه (المحتسب).

تلك هي الآيات التي اعتمد عليها النحاة واللغويون في الاستشهاد بالقرآن الكريم في باب الاختصاص، ولكنها ليست شواهد جليّة في باب الاختصاص، ولا يستطيع الباحث أن يعتمدها خالصة فيه، فهي موضع تعدد احتمالات في الإعراب. لذا فإنها لا تصلح لتقعيد القاعدة النحوية، ولا بد من التوجه في تقعيد قواعد هذا الباب إلى مادة لغوية أخرى كالشعر، أو النثر، أو الحديث الشريف عند من اعتمد الحديث مادة استشهاد.

---

١ الدار المصون ٦/٣٢٣.

٢ و لم ترد هذه القراءة لدى ابن خالويه في (الحجة في القراءات السبع - للإمام ابن خالويه- تحقيق وشرح: عبدالعال سالم مكرم- دار الشروق- ط.(٤) ١٩٨١م،١٤٠١هـ)، ولا عند مكي بن أبي طالب في (الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها - تحقيق: محي الدين رمضان-مؤسسة الرسالة - ط.(٣)١٤٠١هـ، ١٩٨١م).

الفصل الثالث

آراء علماء اللغة المحدثين في أسلوب الاختصاص

للمحدثين في تركيب أسلوب الاختصاص وجهات نظر متعددة، فقد تعددت آراؤهم واختلفت في الحركة الإعرابية(الفتحة)على الاسم المختص، وفي العامل الذي سبَّبها؛ فمنهم من اعتمد على آراء القدماء في هذا الأسلوب، ومنهم من وجَّه الأسلوب معتمداً على دلالة الحركة الإعرابية مع نظام التركيب الجملي. وسنناقش في هذا الفصل آراء أهم العلماء العرب الذين بحثوا هذا الموضوع اعتماداً على معطيات النظريات اللغوية الحديثة، وسنعمد في بعض الأحيان إلى التفصيل في بعض الآراء مما قد يبدو للقارئ أنه خارج عن مقتضى الأسلوب موضع المناقشة، ولكن هذا يعدُّ فيما نرى أمراً لازماً لبيان الإطار الكلي الذي يورد الباحث رأيه من خلاله، إذ بغير ذلك سيبدو الرأي مجتزأً ناقصاً.

كانت محاولة **إبراهيم مصطفى** من المحاولات التجديدية المبكرة في النحو العربي، وقد قامت نظريته على رفض كثير مما ذهب إليه القدماء وصنَّفوا على ضوئه الأبواب النحوية، وهو أن الإعراب أثر يجلبه العامل، ومن ثم رفض إبراهيم مصطفى منهجهم في التقدير والتأويل اعتماداً على العامل، ويرى أن في ذلك صرفاً عن المعاني المختلفة في الكلام باختلاف الحركات الإعرابية التي تدل عليها، في حين يهتم بربط هذه الحركات بالمعاني التي تشير إليها في الجملة. ولا نرى ضيراً في أن نستطرد قليلاً في مناقشة آراء إبراهيم مصطفى هنا، لما كان لها من أثر بالغ في حركة التجديد النحوي في هذا العصر، بين مَنْ اقتنعوا بها ونهجوا منهج صاحبها، وهم قليلون، ومَنْ رفضوها وردّوا عليها، وهم كُثر، يقول إبراهيم مصطفى: "ونحن نحاول أن نبحث عن معاني هذه

العلامات الإعرابية، وعن أثرها في تصوير المعنى...ولم يكن لنا أن نسأل عن كل حركة ما عاملها، ولكن ماذا تشير إليه من معنى"[1]. وبذا فقد أخذ يبحث عن المعاني التي ترتبط بهذه الحركات، فجعل الضمة علماً للإسناد، والكسرة عَلَماً للإضافة وإشارة لارتباط الكلمة بما قبلها، " أما الفتحة فليست علامة إعراب ولا دلالة على شيء، بل هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب، التي يراد أن تنتهي بها الكلمة كلّما أمكن ذلك، فهي بمثابة السكون في لغة العامة "[2]. ثم أخذ يطبق هذا المبدأ-الفتحة لا تدل على معنى-على الأبواب النحوية التي يرد في تراكيبها الجملية الاسم منصوباً. فالكلمة -فيما يرى- إذا لم يكن داعٍ إلى رفعها، تدخل في الباب الأوسع الأشمل وهو النصب، ويذهب إلى أن الأسماء المنصوبة مثل قولهم(عمرَ الله، ونحن العربَ-على الاختصاص، وإياك والأسدَ في التحذير) هي كلمات لا يتحدث عنها، فترتفع، ولا هي مضاف إليها فتجر، وليس لها إلا أن تلزم الأصل وهو النصب.[3]

وإذا أنعمنا النظر في آراء إبراهيم مصطفى التجديدية، نرى الآتي:

١) لم يكن مجدداً مبتكراً في رفضه العامل النحوي، فقد سبق إلى ذلك فريق من نحاة العربية، فتأثر برأي كل من ابن جني والرضي في القول بأن العامل هو المتكلم، كما تأثر برأي ابن مضاء في رفض العلل، يقول في تعليقه على منهج النحاة في فلسفة العامل: " رأوا أن الإعراب بالحركات وغيرها عوارض للكلام تتبدل بتبدل التركيب، على نظام فيه شيء من الاطراد، فقالوا عرض حادث لابد له من محدث، وأثر لابد له من مؤثر، ولم يقبلوا أن يكون المتكلم محدث هذا الأثر، لأنه ليس حراً فيه يحدثه متى

---

١ إحياء النحو- إبراهيم مصطفى - لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة-ط.(١) ١٩٣٧م، ط.(٢) ١٤١٣هـ،١٩٩٢م- ص٤٢،٤١ .

٢ السابق -ص ٥٠.

٣ ينظر: السابق - ص ٩٩.

شاء، وطلبوا لهذا الأثر عاملاً مقتضياً، وعلة موجبة، وبحثوا عنها في الكلام فعددوا هذه العوامل ورسموا قوانينها "[1].

٢) تأثر إبراهيم مصطفى بالزمخشري في اهتمامه بدلالة الحركات الإعرابية، ويبدو أن ذلك كان سبباً في اعتراض المحدثين عليه[2]؛ لأن القدماء قد سبقوه في الاهتمام بدلالة الحركات الإعرابية، يقول الزمخشري: "...هي الرفع والنصب والجر وكل واحدة منها عَلَم على معنى، فالرفع علم الفاعلية...وكذلك النصب علم المفعولية، والمفعول خمسة أضرب...والجر علم الإضافة "[3].

ولعل من المفيد أن نقول في هذا البند، إن النحاة القدماء قد أدركوا المعاني التي تؤديها الحركات الإعرابية، يدل على ذلك ما وصلنا عنهم من نصوص بهذا الصدد، إلا أن أقوالهم هذه ظلّت نظريةً مجردة لم يأخذوا بها عند التطبيق وتصنيف الأبواب، واعتمدوا كلياً على فكرة العامل في التبويب والتصنيف[4]، فظهرت من خلال التطبيق قواعد وأصول نحوية ترسِّخ فكرة العامل وقدرتها على تسويغ الحركة الإعرابية وتوجيه إعراب الكلمات في التراكيب الجملية، اعتماداً على الحذف الواجب، والجائز، والتأويل، والتقدير، والتعليل، واستصحاب الحال، وغير ذلك[5].

---

١ السابق – ص ٣١.

٢ ينظر رد محمد عرفة في كتاب: تجديد النحو – عبد المتعال الصعيدي- ص٦٤،٦٥ ، واللغة العربية معناها ومبناها –تمام حسان– ص ١٨٥، ١٨٦. والعلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث-محمد حماسه- ص٢٥٠ وما بعدها ، والعامل النحوي –خليل عمايره–ص ٧٤. والجملة النحوية- فتحي الدجني- ص٥٦،٥٧.

٣ المفصل – ص ٢٩.

٤ وقد قدَّم فارس محمد فارس عيسى عدداً من النصوص التي تبين الاتجاه النقدي لطائفة من علماء اللغة قديماً وحديثاً في العامل ومحاولة تسويغ الحركة الإعرابية على ضوئه. ينظر: ملامح النظر النحوي الكوفي في ضوء القواعد التوليدية التحويلية- رسالة دكتوراه- فارس محمد عيسى- إشراف: رمضان عبد التواب- جامعة عين شمس كلية الآداب قسم اللغة العربية –١٤٠٩هـ،١٩٨٩م- ص ١٥٢.

٥ وقد ناقشنا في مستهل هذه الرسالة فكرة الإسناد في الجملة العربية وما ترتب عليها.

٣) قوله إن الفتحة هي الحركة الخفيفة المستحبة، وليست علامة إعراب ولا دلالة فيها على معنى، قولٌ غير موفق، وقد عارضه محمد عرفة، يقول عبد المتعال الصعيدي موضحاً رأي عرفة: " وقد رأى أن هذا لا يستقيم له حتى يقيم الدليل على أن الفتحة أخف الحركات، وعلى أنها أيضاً أخف من السكون، فأما أن الفتحة أخف الحركات فهو متفق عليه بين النحاة، فلا خلاف فيه بينه وبينهم فيه، وإنما الخلاف بينه وبينهم في أن الفتحة أخف من السكون، والراجح في هذا ما ذهب إليه النحاة، لأنا إذا راعينا السكون والفتحة عند النطق بحرف مثل الباء كأبكم نجد أن السكون لا يقتضي منا إلا التقاء الشفتين، أما الفتحة فتقتضي إطباق الشفتين وفتحهما، وما يقتضي عملاً واحداً أخف مما يقتضي عملين، ولأن الفتحة شروع في ألف، كما أن الضمة شروع في واو، والكسرة شروع في ياء، أما السكون فليس شروعا في حرف آخر، فيكون أخف منها كلها، فلو كان غرض العرب من الفتحة الخفة لآثروا عليها السكون، وبهذا يتعين أن يكون لهم غرض آخر منها، وهو أنهم أرادوا منها ما أرادوه من أختيها من الدلالة على معنى إعرابي، فتكون عَلَماً على معنى هو المفعولية، كما أن الضمة علم الفاعلية، والكسرة علم الإضافة " [١].

وهو رأي غير موفق من وجوه أخرى، منها ما ذكره عبد الوارث مبروك في قوله: "وأول دليل على ذلك أنه يتعارض مع الفكرة الأساسية التي أقام عليها كتابه، وهي أن علامات الإعراب دوال على معانٍ في تأليف الجملة "[٢]. ثم يقول: "ومسألة الخفة والثقل والاستحباب وعدمه، من الأمور النسبية التي تبنى على الذوق الشخصي لا على أساس موضوعي. والمؤلف أجهد نفسه وأطال ليثبت أن الفتحة أخف الحركات، بل أخف من السكون، ولو كان ما ذهب إليه صحيحاً لما وقف العرب

١ النحو الجديد – ص ٦٦، ٦٧ .

٢ في إصلاح النحو العربي – ص ١٠١.

بالسكون على الكلمات التي تنتهي بالفتحة، ولانتهزوا فرصة اختتامها بالفتحة فوقفوا بها استمتاعاً بما يحبون"[١].

ولعل من الواضح أن إبراهيم مصطفى لم يكن وجده الذي أنكر أن تكون للفتحة قيمة دلالية [٢]، إنما شاركه في ذلك إبراهيم أنيس، فأنكر دلالة الحركات الإعرابية، نصباً ورفعاً وجراً، فزعم أن الحركات كانت من وضع النحاة، بعد أن حيكت خيوطها وتمّ نسجها بطريقة محكمة في أواخر القرن الأول الهجري، أو أوائل القرن الثاني الهجري حتى أصبح الإعراب حصناً منيعاً امتنع حتى على الكتاب والخطباء والشعراء من فصحاء العربية إلا على قوم سُموا فيما بعد بالنحاة [٣]. وقد ضمَّن أقواله في فصل بعنوان(قصة الإعراب) من كتابه(من أسرار اللغة) وفيه يقول:" لم تكن الحركات الإعرابية تحدد المعاني في أذهان العرب القدماء كما يزعم النحاة، بل لا تعدو أن تكون حركات يحتاج إليها في الكثير من الأحيان لوصل الكلمات بعضها ببعض"[٤]. ويكفينا في الرد على هذا ما قاله موسى العبيدان في رده على هذا الفكر، قال: " فلو كان الإعراب وسيلة يتوصل بها المتكلم للنطق لكفته حركة واحدة، ولكن لمّا كانت متعددة ومتنوعة دلت على أن وجودها ليس مجرد الاستعانة بها على النطق بل جاءت لأمر آخر وهو التفريق بين المعاني "[٥].

---

١ السابق.

٢ وقد سار على منهجه عدد من اللغويين المعاصرين. ينظر: رأي في نظرة العلماء للعامل المعنوي(الخالفة) من منظور إعرابي- فارس فندي بطاينة- اللسان العربي- العدد ٣٨-١٩٩٤م- ص١٤٧.

٣ ينظر: من أسرار اللغة – إبراهيم أنيس – ص ١٩٨،٢١٦. وينظر : دلالة الألفاظ – ص ٢٠٧.

٤ من أسرار اللغة – ص ٢٣٧ وما بعدها. وقد نقلنا عنه عدداً من النصوص التي توضح مذهبه في أن الحركات الإعرابية لا تدل على معنى، ولا يخفى مدى تأثره(بقطرب محمد بن المستنير:٢٠٦هـ) عندما يقول: " إنما أعربت العرب كلامها لأن الاسم في حال الوقف يلزم السكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضاً لكان يلزم الإسكان في الوقف والوصل...) ينظر: الإيضاح-الزجاجي- ص٧٠.

٥ في نحو القرآن والقراءات – موسى مصطفى العبيدان – دار سراء للطباعة-ط.(١) ١٤١٤هـ، ١٩٩٣م – ص٦

ولا نريد أن نطيل القول في منا قشة هذا الرأي، لأن ارتباط الحركة الإعرابية بالمعاني في اللغة العربية أمر بدهي لا يخفى على عربي، فالقائل: أكرم خالداً محمدٌ، يعني عند المتكلم أن الفاعل محمد، وإن تأخر، والمفعول خالد رغم تقدمه، وهذا ما يدركه السامع أيضا. وفي حال اختفاء الحركة الإعرابية لأي سبب، مع انعدام القرينة، فإن الترتيب يقف قرينة وحيدة تشير إلى الفاعل والمفعول.

ولا نظن أن حركة الفتحة في قولنا: نحن العربُ، ونحن العربَ نكرم الضيف، تخفى على إبراهيم مصطفى على حد ما ذهب، ولا على إبراهيم أنيس فيما أنكر. ولعل ما ذكرنا في الفصلين السابقين من هذا الباب من قيمة الحركة الإعرابية يجزيء، فلا حاجة بنا إلى إعادته هنا في هذا الفصل، ويكفي أن نحيل في بيان هذا الموضوع وتفصيل مناقشته إلى ما كتبه خليل عمايره في هذا الصدد، فقد جعل الحركة الإعرابية من بين أهم عناصر تحقيق المعنى في التركيب الجملي، مطبقاً ذلك على كثير من أبواب النحو العربي[1].

ومما يجدر ذكره أن **مهدي المخزومي** قد تبنى منهج أستاذه إبراهيم مصطفى، وقد بدا ذلك واضحاً في كتابيه: (في النحو العربي: نقد وتوجيه) وفي (النحو العربي: قواعد وتطبيق)، يقول: " ...وقد اعتدت العربية بالضمة والكسرة اعتداداً خاصاً، فجعلت الضمة علماً للإسناد، والكسرة علماً للإضافة. أما الفتحة فعلم لما ليس بإسناد ولا إضافة ويندرج فيه موضوعات كثيرة يتميز بعضها من بعض بما تؤديه الكلمة

---

١ ينظر : في نحو اللغة وتراكيبها- خليل عمايره – ص ١٤٩ وما بعدها ، والعامل النحوي-خليل عمايره –ص ٧٨ وما بعدها، كما ناقش رمضان عبد التواب آراء إبراهيم أنيس مستدلاً بالعديد من النصوص القديمة والحديثة التي تعارض ما يذهب إليه، ينظر : فصول في فقه العربية –رمضان عبد التواب–مكتبة الخانجي: القاهرة –ط.(٣) ١٤٠٨هـ، ١٩٨٧م–ص ٣٧٣ وما بعدها ،وينظر: قضايا معاصرة في الدراسات اللغوية والأدبية – محمد عيد–ص ٦٥.

المنصوبة من وظيفة لغوية" [1]. ولعل أبرز الأمثلة التي تبين اقتفاء التلميذ أثـر أستاذه، قوله: " ليست الفتحة علماً لشيء خاص، ولكنها عَلَم على كون الكلمة خارجة عن نطاق الإسناد أو الإضافة، ويندرج في هذا موضوعات كثيرة كالحال والتمييز والمفاعيل وغيرها، والفتحة هي الحركة الخفيفة المستحبة التي يهرع إليها العربي ما وجد إلى الخفة سبيلا" [2].

ويبدو أن آراءه هذه لم تلق قبولاً، بل رُفِضتْ ورُدَّتْ كما رُفِضت آراء أستاذه من قبل، وقد كان فيها عدد من المتناقضات، وتبدو عناصر الضعف جلية في ما يأتي:

١- ذهب المخزومي إلى أن الفتحة ليست علَماً لشيء خاص، ولكنها عَلَم كون الكلمة خارجة عن نطاق الإسناد أو الإضافة.

٢- الفتحة هي الحركة الخفيفة المستحبة التي يهرع إليها العربي ما وجد إلى الخفة سبيلا.

٣- للمنصوبات دور في الجملة، إذ " إن المنصوبات في واقعها اللغوي جيء بها لتؤدي وظائف لغوية خاصة..." [3]، فالمنصوب " قد يكون قوام المعنى، لا شيئاً على حرف المعنى وهامشه؛ وقد يكون عمدة وأساساً لا تكملة " [4].

٤- ينكر في كتابه(مدرسة الكوفة) مذهب إبراهيم أنيس في عدم دلالة الحركات الإعرابية على معنى، بل نجده يقر بضرورة الاهتمام بدلالة الحركات الإعرابية، ولا نراه يستثني منها الفتحة، يقول : " وعليه، فإن القول بأن الحركات إنما

---

١ في النحو العربي نقد وتوجيه – ص ٦٧.

٢ السابق –ص ٨١.

٣ السابق –ص ٩٨.

٤ السابق –ص ٩٩.

هي سد للحاجة إلى وصل الكلمات بعضها ببعض، وأنها ليست أعلاماً للمعاني التي قصد إليها المتكلم، قول لم يحالفه التوفيق.

ولا أدري ! لماذا لا تكون هذه الحركات أعلاما للمعاني الإعرابية، فإن عقلية المجتمع في البيئة العربية... أرادت أن تكون الضمة علماً للإسناد، والكسرة علماً للإضافة، والفتحة علماً للمفعولية "[1].

وعلى هذا يبدو التناقض بين ما قاله في كتابه هذا، وما ذهب إليه في كتابيه اللذين ذكرنا سابقاً.

٥- يقول : " ولسنا من الذين يقولون بالعامل، وبأن النصب والرفع والجر آثار للعامل "[2]. ثم يقول في الأسماء المنصوبة مع إضمار فعلها: " فلم تنصب هذه الموضوعات لأنها معمولات لأفعال (محذوفة)، كما تراءى ذلك للمتأخرين الذين لم يتبينوا وجهة نظر الخليل، بل لأنها وقعت في سياق فعلي " [3].

ويبدو التناقض واضحاً في الفقرات السابقة، إذ إن القول بأن الفتحة ليست علماً لشيء وهي حركة خفيفة مستحبة توازي قولنا(سكّن تسلم)، فيه تناقض مع ما ذهب إليه-كما بينا في الفقرة (٣) من أن المنصوبات لها وظائف لغوية خاصة وهي قوام المعنى، فضلاً عما نقلناه عنه في الفقرة (٤).

أما رأيه في العامل، فلا يسلم كذلك من تناقض في بعض النقاط نوردها هنا ثم نعقبها بمناقشتها بإيجاز:

١) يرفض المخزومي فكرة العامل لأن الحركات تؤدي وظيفة لغوية دلالية.

---

١ مدرسة الكوفة – ص ٢٥١.

٢ السابق – ص ٢٠٨.

٣ السابق – ص ٢١٠.

٢) يرفض في أبواب المنصوبات القول بإضمار فعل؛ لأنه من الوضوح في درجة لو ذكر معها لكان الكلام حشواً لا جدوى منه.

٣) لم تنصب هذه المنصوبات لأنها معمولات لأفعال(محذوفة) بل لأنها وقعت في سياق فعلي.

يبدو من هذه النقاط الثلاث أن المخزومي ليس لديه رأي أو فكرة قاطعة عن الوقوف مع العامل أو رفضه، مع أنه نظرياً يصرِّح بما يفيد برفضه، ولكنه عند التحليل أو التطبيق يأخذ به، ويبدو تناقض آرائه في مناقشة العوامل المحذوفة بخاصة، فهو يرفض أن تكون المنصوبات على إضمار فعل تقديره... الخ؛ لأن السياق يدل على المحذوف من غير حاجة إلى تقديره أو البحث عنه، لما يؤدي التقدير من حشو وتطويل لا جدوى منه، إلا أنه لم يستطع الخروج عن سيطرة العامل النحوي مع أنه دعا إلى رفضه، فاعتل لنصب المنصوبات كونها واقعة في سياق فعلي، ولو حللنا هذا السبب لما وجدناه يخرج كثيراً عن القول بفعل مضمر لا يجوز إظهاره، وهو مذهب القدماء الذي يرفضه.

ومن الواضح أن المخزومي لم يفرِّق بين المنصوبات على اختلاف أنواعها، فالمنصوب على الدعاء، وغير الدعاء، وعلى التشبيه، ونصب المشتقات الجارية مجرى الفعل، والمنصوبات على التحذير أو الإغراء، والمنصوبات على الشتم أو الترحم، والمنصوب على التحضيض أو التخصيص، تبدو جميعها لديه على نسق واحد. والذي نراه أنها تختلف، وقد بينا-على سبيل المثال- الاختلاف بين المنصوب على الاختصاص والمنصوب على المدح أو الشتم من حيث الدلالة والتركيب، وهما معاً يختلفان عن بقية الأسماء المنصوبة تركيباً ودلالة، وبيان ذلك يحتاج إلى بحث طويل ليس مجاله هنا.

ونرى من المفيد هنا أن نشير إلى أن مسألة السياق تعد ركيزة أساسية تقوم عليها جملة الاختصاص، وقد تنبه لها المخزومي لولا فكرة العامل التي حجبته عن القول بها، ويبدو واضحاً مقدار الالتقاء بين أفكاره في هذه النقطة، وأفكار **تمام حسان**[1]، مع أن تماماً كان متأثراً بفكرة(التعليق) لدى عبد القاهر الجرجاني، يقول تمام حسان: " إن التعليق هو الفكرة المركزية في النحو العربي، وإن فهم التعليق على وجهه كافٍ وحده للقضاء على خرافة العمل النحوي والعوامل النحوية؛ لأن التعليق يحدِّد بواسطة القرائن معاني الأبواب في السياق، ويفسِّر العلاقات فيها على صورة أوفى وأفضل وأكثر نفعاً في التحليل اللغوي لهذه المعاني الوظيفية النحوية "[2]، ويذهب إلى أن التعليق يكمن تحت عنوانين، أحدهما(العلاقات السياقية) ويقصد بها القرائن المعنوية[3]، والثاني:(القرائن اللفظية)[4]. ثم يذهب إلى ضرورة تضافر هذه القرائن والاعتماد عليها مجتمعة دون قسر العناية وإعطاء النصيب الأكبر منها للحركة الإعرابية وحدها في التصنيف النحوي، يقول تمام: "لقد أعطى النحاة العرب لإحدى هذه القرائن وهي (العلامة الإعرابية) نصيباً من العناية عظيماً أجمل ذكر القرائن الأخرى، فبدأ النحو العربي وكأنه إعراب خالص، وقامت على الإعراب فكرة العامل النحوي التي رأى فيها النحاة قمة نظريتهم، ويراها المنهج الوصفي المعاصر أكبر خدعة جارت على ذكاء النحاة العرب

---

١ لقد كان تأثر المخزومي بإبراهيم مصطفى هو السبب في تقديم مناقشتنا لآرائه على آراء تمام حسان.

٢ اللغة العربية معناها ومبناها – ص ١٨٩ . وينظر: الإشارة- البنية- الأثر- قراءة في (دلائل الإعجاز) في ضوء النقد الحديث- عبد الله بن أحمد الفيفي-ص٢٤،١٩،١٥.

٣ القرائن المعنوية وهي عنده: ١- الإسناد ٢-التخصيص، ويضم عدة أبواب(التعدية-الغائية-المعية-الظرفية-التأكيد-التحديد-الملابسة-الإخراج-التفسير) ٣- النسبة، ويدخل فيه(معاني الحروف والإضافة) ٤-التبعية، وتضم: (النعت-العطف-التوكيد-البدل) ٥- المخالفة.

٤ القرائن اللفظية، وتضم: ١-العلامة الإعرابية ٢-الرتبة ٣-الصيغة ٤-المطابقة ٥-الربط ٦- التضام ٧-الأداة ٨-النغمة. ينظر تفصيل ذلك في : اللغة العربية معناها ومبناها-تمام حسان -ص١٩١ وما بعدها.

على مر العصور " [1]. وعلى هذا القول يرى أن تضافر القرائن يغني عن القول بفكرة العامل النحوي الذي قال به النحاة، فتأتي فكرة القرائن لتوزع اهتمامها بالتساوي بين القرائن النحوية اللفظية والمعنوية، لتوصل إلى وضوح المعنى وأمن اللبس، وتنفي التفسير الظني والمنطقي لظواهر السياق، وتصرف عن الجدل في متاهات العامل وأصالته أو ضعفه، وتبعد عن التأويل والتعليل.

وقد حاول تمام حسان أن يطبق هذه القرائن على الأبواب النحوية، فذهب في باب الاختصاص-الذي نحن بصدده- إلى أن(الاسم المنصوب) فيه مظهر من مظاهر المخالفة، والمخالفة قرينة معنوية تدخل في علاقة سياقية كبرى وهي(التخصيص)، يقول تمام حسان: " ومن قبيل اعتبار المخالفة قرينة معنوية أننا نحس ارتياحاً إلى تفسير النحاة لمعنى الاختصاص، إذ يجعلون الاسم المنصوب على الاختصاص مفعولاً لفعل محذوف تقديره: (أخص، أو أعني)، ومع أن تقدير(أخص) منسجم مع اعتبار الاسم المختص من قبيل ما يدخل تحت عنوان(الاختصاص) إلا أنني أحس عزوفاً تاماً عن هذا التقدير الذي ينقل مبدأ الاستتار من الضمائر إلى الأفعال " [2].

وينكر في موضع آخر (وجوب حذف الفعل) الأمر الذي ذهب إليه النحاة عند تسويغ الحركة الإعرابية، إذ يرى أن المعنى في جميعه على غير تقدير الفعل، يقول تمام في نصب الاسم المختص: " وقال النحاة بحذف الفعل وجوباً في الاختصاص، والأوضح فيه أن نصب الاسم المختص على المخالفة؛ أي النصب قيمة خلافية تفرق بينه وبين الخبر في نحو(نحن العربُ نكرم الضيف) " [3].

---

١ إعادة وصف اللغة العربية ألسنيا- (أشغال ندوة اللسانيات واللغة العربية-تونس١٣-١٩ ديسمبر ١٩٧٨ م) - ص ١٦٤.

٢ اللغة العربية معناها و مبناها - ص ٢٠٠.

٣ السابق - ص ٢١٩.

وقد ربط تمام حسان في قرينة المخالفة بين فكرتين: إحداهما اعتبارها مظهراً من مظاهر تطبيق استخدام القيم الخلافية بجعلها قرائن معنوية على أوجه الإعراب المختلفة، كالقيمة الخلافية بين نصب الاسم المختص ورفعه في حالة الاخبار. والثاني: " المخالفة قرينة إرادة معنى غير إسنادي يقابله معنى إسنادي له نمط يخضع لقاعدة من قواعد الجمل، فحين يستعمل النمط لا على سبيل الإسناد يختلف المعنى عمَّا كان في الإسناد، وتشير اللغة إلى هذه المخالفة لاختلاف في الإعراب فتفرق بين عنصر من التركيب في حالة الإسناد وبين هذا العنصر في غير الإسناد، بالضمة هنا والفتحة هناك. قارن : نحن العربُ،،، نحن العربَ نكرم الضيفَ " [١].

وعلى ضوء ما نقلنا عن تمام حسان من آراء تبين وجهة نظره، نرى أنه بحاجة إلى مناقشة من الأوجه التالية :

أولا: فسّر تمام حسان باب الاختصاص على ضوء قرينة المخالفة، إلا أننا نجد شيئا من الاضطراب لديه في تحديد مكان قرينة المخالفة؛ فقد عدها إحدى القرائن المعنوية الخمس الرئيسية [٢]، ثم ذكرها ثانية أحد فروع التخصيص، وعالجها وفقاً لذلك عند شرحه لمدلول فروع قرينة التخصيص [٣]، في حين لم يشر إليها في مكانها المتوقع عند بيانه القرائن الرئيسية [٤].

ومن الواضح أن فروع علاقة التخصيص هي وظائف معنوية تعبر كل منها عن جهة خاصة في فهم معنى الحدث الذي يشير إليه الفعل أو الصفة؛ فالتعدية تشير إلى

١ إعادة وصف اللغة العربية ألسنيا- (أشغال ندوة اللسانيات واللغة العربية-تونس١٣-١٩ ديسمبر ١٩٧٨ م) - ص١٦٠.

٢ وهي: ١-الإسناد ٢-التخصيص ٣-النسبة ٤-التبعية ٥-المخالفة، ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها- ص ١٩٠.

٣ وهي: التعدية-الغائية-المعية-الظرفية-التوكيد-الملابسة-الإخراج- التفسير- المخالفة.ينظر: السابق -ص ١٩٤ وما بعدها.

٤ ينظر : السابق — ٢٠٤.

المفعول به، والغائية إلى المفعول لأجله، والمعية تشير إلى المفعول معه، والظرفية إلى المفعول فيه، والتوكيد إلى المفعول المطلق، والملابسة تشير إلى الحال، والتفسير إلى التمييز، والإخراج إلى الاستثناء. أما المخالفة فليست على هذا المعنى فهي تدل على الاختصاص وبعض تراكيب أخرى تكون المخالفة في الحركة الإعرابية لبعض مكوناتها قرينة على معنى معين يخالف معناها.

ثانيا: رفض تمام حسان سلطان العامل النحوي في تسويغ الحركة الإعرابية، يقول: "غير أن فكرة العمل النحوي على جدواها في تفسير ظاهرة الإعراب تتنافى مع التفكير المنهجي المستقيم؛ لأن الكلمات ليست ذات قدرة تأثيرية تمكنها من إحداث تغير في أوضاع كلمات أخرى "[١]، واستعاض عنه بالقرائن، فكانت قرينة المخالفة هي عامل النصب لديه في الاسم المختص لا الفعل المحذوف وجوباً. إلا أنه لم يتخلص من العامل الذي رفضه، فبدا ظاهراً في آرائه عند تحليل بعض الأبواب. ففي باب الاختصاص يرى أن تقدير(أخص) قبل الاسم المختص المنصوب منسجم مع باب الاختصاص، إلا أن هذا الانسجام، كما يبدو واضحاً، لم يكن انسجاماً معنوياً، إنما هو انسجام مع تفسير الحركة الإعرابية. وبناء على ذلك، فإن إدراك هذا الانسجام يقتضي القول بتقدير عامل، والعامل المقدر شرطه أن يكون متعدياً، ولا يخرج هذا القول عن التأثر بنظرية العامل. ولعل السبب الذي صرف تمام حسان عن اعتماد تقدير فعل محذوف وجوباً؛ أن الأصل في وجوب الاستتار إنما يكون في الضمائر، والقول به في الأفعال " ينقل مبدأ الاستتار من الضمائر إلى الأفعال "[٢].

ويبدو أن المخزومي عندما رفض تقدير عامل محذوف وجوباً كان متأثراً بتمام حسان في ذلك، معتمداً على السياق في معرفة المحذوف، إلا أنه لم يحسن تحليل عناصر

---

١ الخلاصة النحوية — ص ١١٠.

٢ اللغة العربية معناها و مبناها – ص ٢٠٠.

الجملة، كما أنه ترك(الفتحة) على الاسم المختص في باب الاختصاص دون أن يوجه القول فيها دلالةً أو لفظا، كما بينا.

ثالثا: جعل تمام قرينة (المخالفة) السبب في نصب كثير من المنصوبات، يقول: "وأورد النحاة عبارات محفوظة قالوا إنها على حذف الفعل وجوباً وأكثر ما يرد من هذه المنصوبات يمكن تفسيره على معنى المخالفة، فتكون الفتحة قيمة خلافية تفرق بين معنى هذه المنصوبات في حالة النصب وبين معناها في حالة الرفع "[1].

ويبدو من هذا أن تمام حسان لم يعر الحركة الإعرابية قيمة دلالية قائمة بذاتها، إنما ربطها بفكرة المخالفة في إطار أصل اختلفت عنه، والأصل الذي يرتضيه في جملة(نحن العربَ نكرم الضيف) في باب الاختصاص، معناها الإخباري: نحن العربُ، فلمّا تغيرت عن الخبر إلى معنى جديد يفصح عنه المتكلم تغيرت معه الحركة الإعرابية، ومن ثَم سُمِّيت هذه العملية التحويلية: المخالفة؛ أي الاختلاف في المعنى ومن ثم الاختلاف في الحركة الإعرابية.

والذي نراه أن كلتا الجملتين موضع المخالفة، متباينتان تركيباً ودلالة وحكماً؛ فالجملة الأولى–الأصل كما يذهب تمام حسان– هي:

جملة خبرية يحسن فيها التصديق والتكذيب، وهي جملة عناصرها غير محفوظة الرتبة، إذ يجوز فيها التقديم والتأخير، ولا تحتاج إلى تتمة لإكمالها، إذ يمكن أن يقال: نحن العربُ.

أما الجملة الثانية فهي على نقيض ذلك؛ فهي جملة إنشائية افصاحية، لا يحسن أن يقال فيها للمتكلم صدقت أو كذبت، وعناصرها محفوظة الترتيب، وهي تحتاج إلى تتمة لاتمام معناها.

---

١ السابق – ص ٢١٩، ٢٢٠.

ولما كانت الجملتان على هذا الحد من التباين فانه لا يحسن القول بأن أصل الجملة الثانية التي في باب الاختصاص، أنها منبثقة من الجملة الأولى الخبرية. والحقيقة أن الفتحة في جملة الاختصاص قد تضافرت مع الضمير الذي يتقدمها، وترتيب الجملة على نسق مخصوص، بالإضافة إلى ما يؤديه التنغيم فيها من دور دلالي، فأدت هذه العناصر مجتمعة المعنى الذي يفصح عنه المتكلم فخراً أو تواضعاً أو... الخ. ولئن كنا نتفق مع تمام حسان في أن فكرة المخالفة ذات قيمة في بيان الفرق بين الجملتين، إلا أننا نرى بأنها لا توضح القيمة الدلالية للحركة الإعرابية، ولا دورها الحقيقي متضافرة مع غيرها من العناصر في توضيح المعنى الدلالي للتركيب، فضلاً عن أنه يصعب الاعتماد عليها لتصنيف باب نحوي؛ فقد اعتمد تمام حسان (الفتحة) رمزاً للمخالفة في كثير من الأبواب النحوية كالاختصاص، والتحذير والإغراء، وكم الخبرية والاستفهامية، فإذا صح أن نعد الفتحة رمزاً للمخالفة والتغير في المعنى في باب الاختصاص والتحذير والإغراء مع ما بينها من تباين دلالي، فهل تكون رمزاً للمخالفة في باب التعجب، في نحو قولنا: ما أَحسَنَ زيدٌ، وما أحسَنُ زيدٍ؟، وما أحسَنَ زيداً !. وهل نعد الفتحة على مميز(كم) الاستفهامية، في باب كنايات العدد، متغيرة عن ضمة أم عن كسرة ؟!

إن الإجابة على هذا يقتضي بيان القيمة الدلالية للحركة الإعرابية ووظيفتها في التركيب الجملي من غير حاجة إلى الربط بين الجمل التي تماثلها، أو الجمل التي تخالفها في حركتها.

رابعاً: لقد عرَّف تمام حسان (المخالفة)، في أحد معنييها فيما يرى، بأنها قرينة إرادة معنى غير إسنادي يقابله معنى إسنادي، وأدخل باب الاختصاص تحت قرينة المخالفة. فإذا حاولنا أن نطبق التعريف الذي وضع على باب الاختصاص فإننا لا نجد فيه معنى المخالفة على هذا الحد، إذ جعل المعنى الإخباري في مثل: نحن العربُ؛ معنى إسنادياً، وجعل الاختصاص في مثل: نحن العربَ نكرم الضيف، معنى غير إسنادي.

والذي نراه أن الجملتين كلتيهما لا تخلوان من إسناد؛ لأن الجملة الثانية -موضع الخلاف- تقوم على إسناد كذلك، ويبرز الإسناد فيها بين الفعل(نكرم الضيف) والفاعل المقدم للعناية والاهتمام، وهو الضمير(نحن) [1].

ولعل من الراجح أن الاعتماد على الإسناد قرينة، لا يستقيم في باب الاختصاص، وإن لم يخل منه؛ لأن باب الاختصاص يعتمد على معايير أخرى في تمييز جملته؛ فتنهض فيه الحركة الإعرابية(الفتحة) متلازمة مع تركيب الجملة على نسق مخصوص، وكذلك ما يؤديه التنغيم، والمقام أو السياق من دلالة، فتجتمع كلها في معيار التصنيف النحوي لتسلم أحكامه ودلالته، ويمتاز عن غيره من الأبواب التي أُدخِل فيها، وهذه العناصر الدلالية هي التي أخذ بعض علماء اللغة المعاصرين يهتمون بتطبيقها في التحليل والدراسة، يقول David Crystal: " هناك مصطلحات ثلاثة ذات أهمية في تحليل النصوص، مع أن استعمالها يحتاج إلى مزيد من العناية، وهي: السياق، ونظام الجملة(أي ترتيب مبانيها)، وعلاقة الجملة بغيرها من جمل النص. وهذه المصطلحات الثلاثة هامة في التحليل، فيجب أن يُهتم بها، لما تؤديه من دور في الكشف عن مضمون النص ودلالته "[2].

أما **خليل عمايرة** فيعد أحد علماء اللغة المحدثين الذين اهتموا بالقيمة الدلالية للحركة الإعرابية اهتماماً بالغاً، جاعلاً أقوال بعض علماء اللغة القدماء الذين اهتموا بدلالة الحركات الإعرابية قاعدة يطبق عليها كثيراً من الأبواب النحوية التي تمثل الحركة فيها قيمة دلالية، وقد أنكر على كثير من النحاة الذين يوجهون الحركة على أنها أثر لعامل نحوي، فأسرفوا في البحث عن العامل وأثره، فكان من نتائج هذا الإسراف " أن أخذ النحاة يبحثون عن مبرر لكل حركة إعرابية في أواخر الكلم في

---

١ ينظر: في نحو اللغة وتراكيبها – خليل عمايره – ص ١٦٤، وسنبحث آراءه في الصفحات القادمة.

2 The Melody of Language _ p. 55

الجمل، وانصرفوا عن المعنى والبحث فيه انصرافاً كبيراً في حين كان عليهم أن ينظروا إلى الحركة الإعرابية على أنها رمز لتغير في المعنى وليست بأثر؛ لأن المتكلم إنما يقصد أن يوصل إلى السامع معنى بعينه، فإن شاء أن يغير هذا المعنى غير الحركة "[1].

ولعل من المفيد أن نشير هنا إلى أن حركة(الفتحة)، أو حركة حالة النصب، قد كانت لها قيمة واضحة لدى خليل عمايرة، فهو يرفض ما ذهب إليه كل من إبراهيم مصطفى ومهدي المخزومي في إنكار القيمة الدلالية للفتحة، وينكر من وجه آخر على إبراهيم أنيس إغفاله القيمة الدلالية للحركات الإعرابية، يقول: " فالحركة موجودة في اللغة، وما كان عمل النحاة إلا محاولات لتبرير هذه الحركة، وليس كما يزعم بعض الباحثين من أن الحركات كانت من وضع النحاة، بعد أن حيكت خيوطها وتم نسجها بطريقة محكمة..." [2]. ويقول في موضع آخر لمن أنكر قيمة الحركة الإعرابية من النحاة العرب: " لهؤلاء نقول: إن الحركة الإعرابية، شأنها شأن أي فونيم في الكلمة، له قيمة وأثر في الإفصاح والإبانة عما في النفس من معنى، فيكون تغيُّرها محقّقاً لما في نفس المتكلم من معنى يريد الإبانة والإفصاح عنه " [3]. ولقد ميّز خليل عمايره بين نوعين من الحركات الإعرابية: [4]

---

١ في نحو اللغة و تراكيبها – ص ١٥٩ وما بعدها . وينظر : العامل – ص ٩٢ وما بعدها.

٢ السابق ص ١٥٤، وقد قدم محمد البزازي آراء فريق من النحاة في الحركات الإعرابية والردود عليها. ينظر: مشكلات اللغة العربية المعاصرة-مجد محمد الباكير البرازي-مكتبة الرسالة الحديثة:عمّان، الأردن- ط(١)٩٠٤١هـ،١٩٨٩م-الوحدة الثالثة و الرابعة-ص١٠٣.

٣ في نحو اللغة و تراكيبها – ص ١٥٧ .

٤ ينظر : في نحو اللغة و تراكيبها – ص ١٠١ وما بعدها، و في تحليل لغة الشعر- التواصل اللساني- ص٤١. والعامل النحوي : ص ٩٤، ٩٥.ومن نحو الجملة إلى الترابط النصي- مجلة كلية الآداب: صنعاء. وينظر: ملامح النظر النحوي الكوفي في ضوء القواعد التوليدية التحويلية(رسالة دكتوراه)- ص١٤٣.

إحداهما تأتي اقتضاء لعنصر تحويل جديد؛ أي عنصر زيادة، ويقتضي هذا العنصر الجديد حركة في المبتدأ أو الخبر أو الفعل، ولا يكون لهذه الحركة دور في المعنى، وإنما هي حركة اقتضاء ليس غير.

والثانية هي حركة إعرابية لا تأتي اقتضاء لعنصر تحويل جديد، إنما تمثّل قيمة دلالية فتتحول الجملة بواسطتها من معنى إلى معنى آخر. وقد ورد ذلك ضمن قوله: "فليست الحركة الإعرابية بأثر عامل البتة، بل هي حركة اقتضاء إما لكلمة أو لحرف جاء زيادة على الجملة التوليدية... أو هي حركة اقتضاء لمعنى جديد تنصرف إليه الجملة بكاملها كما في التحذير والإغراء والاختصاص والمعية...الخ، وليست أثراً لعامل ظاهر أو مقدر " [1].

ولعل من الراجح أن التحديد الثنائي الذي وضعه خليل عمايره للحركات الإعرابية قد عالج جانباً من الإشكال الذي وقع فيه كثير من علماء اللغة حديثاً، بين مؤيد لقيمة الحركات الإعرابية دلالياً، ورافض لها. ولقد بدت هذه الازدواجية بوضوح لدى عبد القادر المهيري؛ فهو من جهة لا يتخلى عن الإعراب باعتداده قرينة من القرائن المعبرة عن المعنى، ومن جهة أخرى ينكر أن تكون الحركات الإعرابية دالة على معنى، فيقول " إن نوع إعراب الكلمة ليس في غالب الأحيان سوى نتيجة لمرتبتها في التركيب أو لورودها إثر بعض الأدوات "[2].

ويبدو أن هذه الازدواجية قد قادت المهيري إلى ضرورة تفسير الإعراب على ضوء العامل، يقول: " إن النظام الإعرابي في العربية يبدو لنا متناسقاً إذا نُظِرَ إليه بصفة إجمالية ولكن إذا نظر في جزئياته تبدو صعوبة التفسير الشامل الذي يفي بكل التفاصيل.

---

١ العامل – ص ٩٢ . وينظر : ص ٩٤.

٢ نظرات في التراث اللغوي – عبد القادر المهيري - دار الغرب الإسلامي – بيروت: لبنان ط.(١) ١٩٩٣م - ص ٤٩.

ولعل هذا هو الذي قاد النحاة إلى البحث عن طريقة ثانية لتفسير الإعراب وضبط أسبابه وتتمثل في مفهوم العمل؛ فمن المعلوم أنهم يعتبرون أن كل إعراب يحدثه عامل. لاشك أنهم حاولوا الربط بين مفهوم العمل والمعنى باعتبار أن العامل يحدث ما يحدثه من الإعراب لأنه يولد نوعاً من العلاقات"[1]، إلا أنه-كما ذكرنا- لا ينكر أن يكون الإعراب من القرائن المعبرة عن المعنى، لكنه ينص على أنه يريد: "أن نبرز صعوبة الاهتداء إلى منهج يمكن من كشف التطابق في كل الحالات بين الدال الإعرابي والمدلول المعنوي، ويسمح بضبط ذلك التطابق بصفة دقيقة لا مجال للخلاف في شأنها"[2]. وحسبه في المنهج الذي يسعى للاهتداء إليه في مسالة الحركات الإعرابية أن ينظر إلى التحديد الذي وضعه خليل عمايرة في التفريق بين حركات المباني، وحركات المعاني المذكور سابقاً.

ولقد كان للحركات الإعرابية دور دلالي بارز في كثير من الأبواب النحوية مثل: الإغراء والتحذير، وأسماء الأفعال، وكم الاستفهامية والخبرية، والاختصاص...الخ. وقد عالج خليل عمايرة باب الاختصاص معالجة نرتضيها، مبيّناً فيها القيمة الدلالية للفتحة على الاسم المختص، ولا علاقة لها بعامل محذوف، يقول: "ولا علاقة للفتحة على الاسم الذي يلي الضمير بعامل محذوف تقديره أعني أو أخص، وما كان ذلك إلا لرغبة النحاة في إيجاد مبرر لكل حركة على أواخر الكلم في الجمل، وأنك إن أظهرت هذا العامل، فانك (المتكلم) لا تحس بالفخر والاعتزاز الذي تجده عند عدم إظهار هذا الفعل المقدر، أنا أعني الجندي أحمي الديار، نحن نخص المسلمين أقوياء بالإيمان، ولا يجد السامع من معنى الفخر والتعالي ما يجده في الجملة حال عدم

١ السابق – ص ٦٣.

٢ السابق – ص ٦٣.

ذكر هذا العامل، فالحركة الإعرابية(الفتحة) هي تعبير عن القصد وليست أثراً لتسليط عامل لفظي عليه "[1].

فهو يفرق في منهجه بين المستويين التركيبي والدلالي في البحث النحوي، ويرى أن الخلط بينهما في كثير من كتب التراث النحوي، قد أدى إلى عسر الدرس النحوي بالإسراف في متابعة مقتضيات التركيب وإهمال الدلالة. لذا، فانه يرى أن النحو التعليمي يناسبه المستوى التركيبي والبحث فيه، أما المستوى الدلالي فانه يقتضي الخروج من نحو الجملة إلى نحو النص، أو من البحث في تسويغ الحركة الإعرابية إلى قيمتها الدلالية في التركيب وفي النص. ويرى أن الحركة الإعرابية رمز باب نحوي يرتبط بدلالة، فيأخذ الممثل الصرفي الحركة الإعرابية التي هي رمز الباب النحوي ولكنها تعبر عن دلالة وفقا لما بيَّنه من حركات الدلالة وحركات الاقتضاء في منهج علمي متكامل [2].

وإذا تتبعنا رأي خليل عمايره في جملة الاختصاص، نجده يعدها في مثل: نحن العربَ نكرم الضيف، جملة تحويلية اسمية معناها الرئيس الفخر والتعظيم، وجملتها التوليدية الأصل عنده هي: مسند إليه + مسند = نحن + العربُ.

فمعناها في حالة الرفع الأخبار، ونغمتها هي النغمة الصوتية المستوية، وهي تامة المعنى والمبنى، فتحمل معنى يحسن السكوت عليه، " ولكن إذا أراد المتكلم أن يعتز بنفسه (فرداً أو جماعة)، فانه يعمد إلى تغيير حركة الاسم الذي يلي الضمير، من

---

١ في نحو اللغة و تراكيبها – ص ١٦٥.

٢ ينظر تفصيل القول فيها : في نحو اللغة وتراكيبها–ص ١٤٩ وما بعدها، ورأي في بناء الجملة الاسمية وقضاياها –ص٢٣، وفي التحليل اللغوي–ص٩٥ وما بعدها، والمعنى في ظاهرة تعدد وجوه الإعراب –ص ١٢٢، ١٤٣،٢٢٤. والعامل النحوي – ص ٩٢، ووقفة مع(صلوات في هيكل الحب) –ص٦، ومن نحو الجملة إلى الترابط النصي.

الضمة التي كانت تحقق الإسناد بين الكلمة التي هي على آخرها، والضمير السابق، إلى فتحة، فيترتب على ذلك شيئان: أحدهما: انتهاء الإسناد بين الضمير والاسم الذي يليه، الاسم الذي أصبح مركزاً للفخر وبؤرة لمعناه في الجملة، فأصبحت الجملة بغير الإسناد لا تحمل معنى يحسن السكوت عليه، وبذا لم تعد جملة تامة، بل ليست جملة. والثاني: حاجة المسند إليه إلى مسند، أي حاجة الجملة إلى تتمة لتصبح جملة تحمل معنى يحسن السكوت عليه، فتتحول الجملة إلى جملة تحويلية تركيبية يكون تركيبها كما يأتي:

نحن العربَ نكرم الضيف

فاعل مقدم + موضع الفخر + فعل + مفعول به " [1].

وبإنعام النظر في ما يذهب إليه خليل عمايره في جملة الاختصاص، نجد أنه قد جمع في تحليلها عدة أمور:

١. لم يغفل (التنغيم) وما له من دور في توجيه دلالة جملة الاختصاص، يقول: "ويتبع هذا تغير في النغمة الصوتية التي تصبح نغمة مرتفعة في أولها(صاعدة) لتعبر عن الأهمية والعناية التي جاءت بالتقديم، ثم تعود في خطها الأصل " [2].

فالنغمة المرتفعة قد ساعدت في إبراز مراد المتكلم فيما يفصح عنه مفتخراً أو متعاظماً...الخ، على خلاف ما إذا كانت نغمة الجملة مستوية فإن المعنى فيها يخلو من دلالة التعبير عن الفخر أو التعظيم، إلى معنى الإخبار المجرد.

---

١ في نحو اللغة و تراكيبها – ص ١٦٤.

٢ السابق.

٢. لقد اعتنى بالقيمة الدلالية التي تؤديها الفتحة، وليست عنده بأثر من عامل كما ذهب النحاة، إذ إن المتكلم العربي عندما أراد أن يفتخر صحِبتْ الكلمةَ موضع الفخر حركةُ (الفتحة) لتكون معبرة عن المعنى الذي يريد أن يفصح عنه.

٣. لقد كانت تتمة جملة الاختصاص، موضع عناية خليل عمايره، إذ بدونها لا يجد أن التركيب يكوِّن جملة يحسن السكوت عليها، فعندما نقول: نحن العربُ- بالضمة- لم يكن السامع بحاجة إلى تتمة حتى يدرك المعنى الذي يريد أن يخبر عنه المتكلم لاكتمال طرفي الإسناد فيها، أما إذا قال: نحن العربَ -بالفتحة- فإن السامع بحاجة قوية إلى معرفة تتمة الجملة ليتعين له تمام المعنى الذي يريد المتكلم أن يعبر عنه، إذ إن الإسناد في الجملة الخبرية قد تم بدون التتمة، فلم يكن بحاجة إليها، أما في الجملة الثانية؛ فإن الإسناد -على حد تعبير خليل عمايره- قد انقطع بين الضمير (نحن) والاسم الذي يليه، فأصبحت الجملة بغير الإسناد لا تحمل معنى يحسن السكوت عليه، وبذا لم تعد جملة تامة، بل ليست جمله على حد تعبيره. وعليه، كانت حاجة المسند إليه إلى مسند، أي حاجة الجملة إلى تتمة لتصبح جملة تحمل معنى يحسن السكوت عليه.

٤. تمكن خليل عمايره من تصنيف الجملة إعرابياً على الوجه الذي يرتضيه المعنى متفقاً مع المبنى، فلم يأخذ بمنهج القدماء، بأن تكون (نحن) : في محل رفع مبتدأ، والاسم الذي يليه مفعولاً به لفعل محذوف تقديره أعني أو أخص، والجملة (نكرم الضيف) في محل رفع خبر المبتدأ، كما بينا. إنما عد الجملة فعلية قُدِّم فاعلها للعناية والاهتمام، إذ إنها: نكرم نحن الضيف، ثم تقدم الفاعل (الضمير) ووليه اسم هو موضع الفخر وقد ذُكر على هيئة الصفة وليس على هيئة اسم العلم، إذ إن العرب، كما هو معلوم، ترى وروده اسماً علَماً، من غير المألوف في الاستعمال، كقولهم: بنا تميما

يكشف الضباب،[1] وقد أخذت كلمة(العرب) حركة معينة لتتسق مع دلالة الفخر التي تتسق مع مضمون تلك الصفة والتي يريد المتكلم الإفصاح عنها، فجاءت:

نحن العربَ نكرمُ الضيفَ

فاعل مقدم + صفة أخذت حركة الفتحة للإفصاح عن الفخر + فعل + مفعول به.

ويتضمن هذا التحليل وجهة نظر نرتضيها، لما نرى فيها من ربط قوي بين المبنى الجملي ومعناه، أو كما يسميه خليل عمايره تحقيق المعنى وسلامة المبنى كما جاء عن العرب.

ولعل من الواضح أن خليل عمايرة كان يعالج جملة الاختصاص معالجة المعلم لطلابه، فاعتمد على قاعدة إيضاح الشيء بضده، فعندما أراد أن يبين القيمة الدلالية للفتحة في جملة الاختصاص، استعان بالضمة في الجملة نفسها، ليكون حاصل المفارقة في المبنى ناتج الاختلاف الدلالي بين الجملتين. ويبدو أنه قد تأثر بأستاذه تمام حسان في ذلك، إلا أن هذه الطريقة يجب ألا تخرج عن كونها وسيلة تعليمية، أما أن نعتمد على الضدين معاً ونحكم على الحركة الإعرابية(الفتحة) أنها للمخالفة كما بينا في مذهب تمام حسان، فهذا لا يثبت أمام المعاني التي يقصد المتكلم العربي التعبير عنها، فقد كان لهذه الحركات معانٍ في نفس العربي المتحدث بالعربية على سجيته وطبعه، فكان ينطق بالفتحة لأن المعنى الذي يقصده يؤدي إلى معنى بعينه، وينطق بالضمة في تركيب آخر لأن القصد الذي ينوي التعبير عنه قد تغير، أو هو معنى آخر، لم يكن التعبير السابق في ذهنه عند النطق بهذا، يقول G.p Baker : " ولما كانت اللغة الماثلة في العقل البشري هي أداة التعبير، فإن المتكلم عندما ينطق بتعبير ما دون آخر فذلك تحقيقاً لما يصبو إليه

---

١ ينظر: الكتاب ٢/٢٣٤، والهمع ٣/٣٠.

ويرمي إلى بيانه" [1]. ومن وجه آخر فإننا نرى أن القول بأن أصل هذا هو ذاك لا يعدو أن يكون أصلاً افتراضياً لا يثبت في البحث العلمي إذا خرج عن كونه تعليمياً، وهذا ما يذهب إليه خليل عمايره في التفريق بين النحو التعليمي ونحو الدلالة [2].

تبين لنا مما سبق، تعدد وجهات النظر لدى اللغويين العرب من القدماء والمحدثين في باب الاختصاص، ولا نرى أن نستقصي العلماء الذين لهم آراء في هذا الباب، فهم كُثر، ونرى أن نكتفي بأبرزهم في هذا القرن لما ذكرنا سابقاً. ولكن هناك رأياً آخر ذكره شوقي ضيف من غير تفصيل فيه، يستحق الذكر، ولا نرى أنه يحتاج إلى مناقشة لأنه هو ذاته لم يفصّل القول فيه، يقول: " ويلاحظ أن التمييز في الأمثلة جميعاً [(وامرأته حمالةَ الحطب)-(نحن معاشر الأنبياء لا نورَّث)-نحن المصريين أوفياءُ لأصدقائنا- أنا المحاربَ أقوم بواجبي ...وغيرها] معرفة إما بدخول الألف واللام وإما بالإضافة. وقد يعترض على ذلك بأن الأصل في التمييز أن يكون نكرة، غير أن الكوفيين أجازوا أن يكون معرفة، وبذلك يسقط الاعتراض. وبدون ريب إعراب تلك الكلمات تمييزاً أوضح وأبين من إعرابها مفعولاً به بفعل محذوف تقديره أخص أو أعني" [3].

وبعد أن ناقشنا آراء العلماء المحدثين في باب الاختصاص نرى أن المقام يقتضي أن نعالج التركيب الجملي لجملة الاختصاص باختيار نصين للتطبيق عليهما، أحدهما من الشعر والآخر من النثر، لبيان دور كل كلمة وما عليها من حركة في التركيب،

---

1 Language Sense and Nonsense – p.310.

٢ ينظر ص ٣٢١ من هذا الفصل وينظر ص ٩٣ من هذا البحث وما بعدها. و وقفة مع (صلوات في هيكل الحب -للشابي) – ص٦. ومن نحو النص إلى الترابط الجملي.

٣ تجديد النحو- شوقي ضيف- دار المعارف: القاهرة-ط.(٣)- ص ١٩٣.

لتحقيق دلالة ذلك التركيب بالتضافر مع عناصر دلالية أخرى؛ كالترتيب والتنغيم والسياق وارتباط الحركة الإعرابية بطريقة أداء الجملة.

يتضمن النص الأول مادة التحليل، رسالة طويلة كتبها أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه إلى معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه، يذكّره فيها بأحقيته في الولاية بعد عثمان رضي الله عنه، مفتخراً بانتسابه لأهل البيت إذ كانوا أول من آمن بمحمد صلى الله عليه وسلم وصدقه فيما جاء به. ونقتبس من هذه الرسالة ما يحتاجه المقام في هذا الباب، يقول علي بن أبي طالب: " ولعمري إني لأرجو إذا أعطى الله الناس على قدر فضائلهم في الإسلام، ونصيحتهم لله ورسوله، أن يكون سهْمنا في ذلك-أهل البيت- أوفر نصيب، إن محمداً صلى الله عليه وآله لمّا دعا إلى الإيمان بالله والتوحيد له، **كنّا أهلَ البيتِ أولَ مَنْ آمن به وصدَّقه فيما جاء** "[1].

إن السياق الذي وردت فيه الرسالة، هو التذكير بفضل أهل بيت رسول الهدى عليه أفضل الصلاة والتسليم، وما لهم من مكانة وعزة. فهم الذين نصروا رسول الله حين دعا إلى رسالة التوحيد، ومنعوا عنه عدوه، وذبوا عن حوزته، ودافعوا عن حرمته، وقاموا بأسيافهم دونه في ساعات الخوف في الليل والنهار، سواء منهم من كان مؤمناً يبغي بذلك الأجر، أم كافراً يحامي عن الأصل. وعندما أمر الله تعالى رسوله بالهجرة، وأذن له بعد ذلك في قتال المشركين، أقام أهل بيته فاستقدموا، فوقى بهم أصحابه حدَّ الأسنة والسيوف.[2]

وفي هذه الرسالة يدفع علي بن أبي طالب رضي الله عنه عن نفسه تهمة معاوية له، بحسده الخلفاء وإبطائه عنهم وبغيه عليهم، وقطيعته رحم عثمان بن عفان رضي الله

---

١ جمهرة رسائل العرب في عصور العربية الزاهرة- أحمد زكي صفوت- المكتبة العلمية: بيروت، لبنان ط(١)،١٣٥٦هـ،١٩٣٧م – ٣٨٦/١.

٢ ينظر : السابق.

عنه، وتأليبه عليه والأمر بقتله.وفي مظانها يذكّر بأحقيته في الولاية لشرف انتسابه لأهل البيت فضلاً عن اعتراف أبي سفيان والد معاوية بأحقيته في خلافة رسول الله صلى الله عليه وسلم، فيقول: " وقد كان أبوك أبو سفيان أتاني حين قُبض رسول الله صلى الله عليه وآله، فقال: أنت أحق بمقام محمد، وأولى الناس بهذا الأمر، وأنا زعيم لك بذلك عن مَنْ خالف، ابسُط يدك أبايعك، فلم أفعل، وأنت تعلم أن أباك قد قال ذلك وأراده، حتى كنتُ أنا الذي أبيتُ عليه،...فأبوك كان أعرف بحقي منك، فان تعرف من حقي ما كان أبوك يعرف تُصِب رشدك، وإلا فنستعين الله عليك، والسلام لأهله"[1].

يعد **السياق** إحدى أهم الركائز التي نعتمدها في تحليل التركيب الذي نحن بصدد دراسته للوصول إلى دلالته، وقد تنبه اللغويون قديماً إلى أهميته، كما اهتم به المحدثون في إطار علم الدلالة في علم اللغة الحديث، بما له من قيمة في تحديد المعاني وفهم الكلام[2]، وفيما يعد من " أهم العناصر المتحكمة في المعاني، والتي تحوِّل الجملة من معنى إلى معنى آخر "[3]. كما أنه المحدِّد الرئيس للحدث الكلامي فيما يرى Firth يقول:" وقد أوضحت في غير مكان أن المحدد الرئيس للحدث الكلامي ليس إنتاج الأصوات أو سماعها فقط ولكنه البعد السياقي الاجتماعي، أو بعبارة أخرى المعنى هو حصيلة لاختلاط مجموعة من العناصر التي منها الناس والكلمات في إبداعٍ سياقي معين"[4]. كما يرى تمام حسان أن فكرة المقام هي المركز الذي يدور حوله علم الدلالة، وهو الأساس الذي يبنى عليه الشق أو الوجه الاجتماعي من وجوه المعنى[5].ويرى حلمي

---

١ من رسالة علي بن أبي طالب إلى معاوية بن أبي سفيان – جمهرة رسائل العرب – ١/٣٩٠ .

٢ ينظر: أسرار النظام اللغوي عند مصطفى صادق الرافعي–حامد شعبان– عالم الكتب : القاهرة ١٩٧٩م – ص ١١٢.

3 The Melody of Language _ P. 56

4 Selected Papers of J. R Firth – p. 14.

٥ ينظر: اللغة العربية معناها و مبناها – ص ٣٣٧ .

خليل " أن نظرية السياق تشكل ركناً هاماً من أركان علم الدلالة الآن؛ لأن التحليل اللغوي للنص أو الكلام لا يعطينا إلا معنى حرفيا،أو معنى ظاهر النص، وهو معنى فارغ تماماً من محتواه الاجتماعي والتاريخي"[1].ويرى فندريس " أن السياق هو الذي يبين قيمة الكلمة،إذ إن الكلمة توجد في كل مرة تستعمل فيها في جو يحدد معناها تحديداً مؤقتاً. والسياق هو الذي يفرض قيمة واحدة بعينها على الكلمة بالرغم من المعاني المتنوعة التي في وسعها أن تدل عليها" [2].

ولما كان سياق النص يتضمن معنى الفخر بأهل البيت، واعتزاز علي بن أبي طالب بانتسابه لهم، جاء التركيب على **نسق مخصوص** يلائم دلالة السياق، فتصدَّر الضمير المشترك (نا) في: (كنا) جملة الاختصاص، ثم تلاه الاسم المختص موضع الفخر والاعتزاز(أهلَ البيتِ)، فاحتاجت الجملة لاتمام المعنى الذي يحسن السكوت عليه إلى التتمة، فكانت: كنا أول من آمن به....وتعد التتمة في جملة الاختصاص قرينة تتميز بها هذه الجملة عن الجملة الخبرية، إذ عندما يقول المتكلم (نحن أهلُ البيتِ) فإنه يحسن له أن يقف عند هذا التركيب ليؤدي تمام المعنى الذي يخبر عنه، ومن ثم فان الجملة على هذا الحد لم تحتج في تمام معناها إلى التتمة: أول من آمن به. أما إذا قال(أهلَ البيتِ) فان السامع لا يدرك معنى تاماً يفيد منه، فاحتاج التركيب إلى تتمة ليؤدي دلالة جملة الاختصاص. ولعل هذا التحليل هو تفسير قولنا: إن (التتمة) عنصر هام من العناصر المميزة للجملة في باب الاختصاص. وحسبنا في إيضاح أهميتها الإحالة إلى ما كتبه خليل عمايره بهذا الصدد فيما عرضنا سابقا.

وللترتيب أهميته في تنويع المعاني وتلوين الدلالات، إذ يُعَدّ التزام الكلمات في جملة الاختصاص على ترتيب مخصوص لا يتغير عنه عاملاً دلالياً يساعد على إيضاح

---

١ الكلمة دراسة لغوية معجمية - حلمي خليل - ص ١٦٢ وينظر: علم الدلالة-أحمد مختار عمر- ص٦٨ .

٢ اللغة — ص ٢٣١.

معنى الاختصاص بالفخر الذي أراد المتكلم أن يفصح عنه [1]، يقول ماريوباي في بيان أهمية ترتيب كلمات الجملة بعامة: " فطريقة تنظيم هذه الكلمات تصبح مهمة، وربما متحكمة في المعنى كله"[2].

وتعد **الحركة الإعرابية** من أبرز العوامل الدلالية في جملة الاختصاص، وقد تنبه إلى أهميتها فريق من العلماء العرب، يقول الزجاجي: "...لأن الإعراب إنما يدخل في الكلام، ليفرق بين الفاعل والمفعول، والمالك والمملوك، والمضاف والمضاف إليه، وسائر ذلك مما يعتور الأسماء من المعاني... " [3].

وقد أنكر فريق من الباحثين المحدثين القيمة الدلالية للحركة، من أمثال أنيس فريحة في كتابه(نحو عربية ميسرة)، والجنيدي خليفه في كتابه(نحو عربية أفضل)، ولطفي السيد، وقاسم أمين، وسلامة موسى، وقد ناقشنا سابقاً آراء إبراهيم أنيس في كتابه (من أسرار اللغة). وتعد هذه الآراء وما صاحبها من دعوات من أهم ما أثار الباحثين المعاصرين وحفزهم للرد عليهم وتفنيد آرائهم، يقول عبد الله الخثران: " لقد تمثل في مسرح أمتنا دعوات منحرفة للقضاء على لغتنا العربية... وكان من مظاهر هذه النزعات الهدامة الدعوة إلى ترك الإعراب وإسقاطه من العربية، أو اتهامه بأنه ليس له دور في المعنى، ليكون الناس في زعمهم متساوين في النطق باللغة العربية"[4]. ويقول

١ وقد فصلنا في الفصل الأول من هذا الباب القول في الدور الدلالي الذي يؤديه ترتيب عناصر التركيب الجملي في باب الاختصاص ولا حاجة بنا إلى إعادة القول فيه.

٢ أسس علم اللغة- ماريوباي- ترجمة: أحمد مختار عمر-ص٥٢. وقد أكد فندريس على أهمية الترتيب في دلالة التراكيب الجملية، ينظر كتابه(اللغة) ص١٨٧ -تعريب: عبد الحميد الدواخلي، محمد القصاص.

٣ الجمل - الزجاجي - ص ٢٦٠ . وينظر النصوص التي نقلناها في دلالة الحركة الإعرابية في: أسلوبا المدح والذم (الفصل الثالث)، وفي أسلوب التعجب (الفصل الثالث) .

٤ ظاهرة التصرف الإعرابي في العربية وأهميتها في تحديد المعنى وتوضيحه-عبد الله الخثران-مجلة كلية اللغة العربية والعلوم الاجتماعية- المملكة العربية السعودية-وزارة التعليم العالي-جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية- العدد السادس ١٣٩٦هـ،١٩٧٦م -ص١٦٨ .وينظر: البيان في روائع القرآن - تمام حسان - ص ١٩٧.

محمد عيد منكراً دعوات هؤلاء الذين أنكروا أهمية الإعراب ورأوا فيه بقية من بداوة[١]: " إن دعاواهم في معظمها لا تعتمد على أسس علمية ذات قيمة، بل هي في معظمها أفكار سطحية تتملق الجماهير وتستفزها بكلام براق خادع، لا وزن له في مجال الحقيقة والعلم مع صرف النظر عن النيات الأخرى التي تكمن وراء كل ذلك، حتى إن رد الفعل أمام هذه الدعاوى لدى الجماهير العربية المثقفة كان أيضاً الرد المطلق " [٢]. ويقول أحمد حماد: " والإعراب إنما جيء به دالاً على اختلاف المعاني، وهو يقوم بدور أساسي في تحديد الوظائف النحوية لكلمات من خلال الحركات التي تفرق بين كلمة وأخرى برفع هذه ونصب الثانية وجر الثالثة "[٣]. ويقول فارس عيسى: " ويجب ألا نشك في علامات الإعراب الدالة على معانيها التي رُسمت لها وإلا لانهار ركن أساس من العربية ولفقدت أعرق سماتها التي تعتز بها، وأن مجرد الزعم بأنها من صنعة المتأخرين لتفقدنا الثقة بتاريخ اللغة ونصوصها وروايتها وما كان من تصويبها ودرء الشبهات من حولها"[٤].وخير مثال للرد على هؤلاء المنكرين ما قاله ابن جني: "ولو كان الكلام شَرجًا[٥] واحداً لاستبهم أحدهما من صاحبه"[٦].

وعلى هذا، فالفتحة تؤدي دوراً دلالياً واضحاً في جملة الاختصاص في النص الذي بين أيدينا، ففي قول علي بن أبي طالب" كنا أهلَ البيت أول من آمن به وصدقه

---

١ . ينظر : قضايا معاصرة في الدراسات اللغوية و الأدبية – ص ٦٤.

٢ السابق – ص ٦٤.

٣ علم الدلالة في الكتب العربية- أحمد عبد الرحمن حماد- دار القلم – الإمارات العربية : دبي- ط.(١) ١٤٠٧هـ،١٩٨٦م – ص٦٢.

٤ ملامح النظر النحوي الكوفي في ضوء القواعد التوليدية التحويلية- رسالة دكتوراه- فارس عيسى- إشراف: رمضان عبد التواب- جامعة عين شمس كلية الآداب قسم اللغة العربية- ١٤٠٩هـ،١٩٨٩م- ص١٤٢. وينظر: ص ١٠،٤١،١٤١.

٥ أي : نوعاً.

٦ الخصائص ١/٣٥.

فيما جاء" كانت الفتحة على(أهلَ البيتِ) فرعا من المعنى على حد قول العرب قديماً " الإعراب فرع المعنى"[1].ولو كانت جملة علي بن أبي طالب:(نحن أهلُ البيت)لأفـــادت الإخبار بأهم-وهو منهم- ينتمون لأهل البيت، ولّما لم يكن يقصد هذا المعنى فإنـــه لم ينطق بالضم. واللغة كما يقول جسبرسن: "نشاط إنساني يقوم به الفرد ليفهم مـــا في نفسه الآخرون"[2].والمرء، كما يذهب Halliday " يعبر عما في نفســـه مـــن معـــنى بكلمات تبين تجربته وإحساسه لما حوله من معان ولما في داخله من إحساس ومشاعر، فتكون الكلمات تصويراً لما هو كامن في الذهن"[3]، "واللغة هـــي أداة التعـــبير؛ إذ إن المتكلم عندما ينطق بتعبير ما دون آخر فذلك تحقيق لمـــا يصـــبو إليـــه ويرمـــي إلى بيانه"[4].والعرب تنطق على سجيتها وطبعها، فيجري الكلام على ترتيـــب معـــين، أو حركة مخصوصة اقتضاء للمعنى الذي ينشدون،[5] ولما كان (علي) يقصد معنى الفخـــر والاعتزاز بانتسابه لأهل البيت فقد نطق بالفتحة.والمتكلم هو وحده المتحكم في تنويع الدلالة، لذا يجب ألا نغفل دوره في تفسير المعاني؛ لأنه المؤثر في كل ما يتعلـــق بهـــا، وبواسطته تنتج الجمل وتحدد أنواعها؛ خبرية أو إنشائية " إلا أن نحاة العربيـــة أقـــاموا منهجهم على دراسة دور المتلقي وفهم معنى الجملة، لا دور المتكلم في إنتاج الجملـــة، ويتمثل هذا المنهج في استنباط أحكام النحو من استقراء كلام العرب، دون أن يدرسوا كيف أنتج العربي كلامه، فانطلقوا بهذا من المبنى إلى المعنى، واغفلـــوا المرحلـــة الأولى

١ ينظر: علم الدلالة والمعجم العربي —عبد القدر أبو شريفة، حسين لافي، داود غطاشـــة- دار الفكـــر للنشـــر والتوزيع: عمّان، الأردن-ط.(١) ١٤٠٩هـــ- ص ١٤، ١٥. وينظر: خليل عمايره- معنى الإعراب وإعراب المعنى- التواصل اللساني- مجلد ٤- عدد ١ مارس ١٩٩٢م- ص ٦٣.

٢ The philosophy of grammar- Jespersan – London 1924 نقلاً عن: في تحليل لغة الشعر- خليل عمايره – التواصل اللساني – ص١٠. وينظر :الخصائص ٣٣/١.

3 Function and context in linguistics analysis -p.59 .

4 Language Sense and Nonsense –p.310.

٥ ينظر: اللغة بين الإنسان والفكر- خليل عمايره.

المهمة التي يحوِّل فيها المتكلم المعنى إلى مبنى وهي التي تتضمن عملية (التعليــق) " [1]، في حين " إن الغاية الرئيسة للباحث اللغوي هي أن يصف لغةً ما بوصف مــا يســتعمله متحدث فطري بتلك اللغة "[2].

فالحركة الإعرابية لم توجد عبثاً، ولم تكن وشياً في اللفظة، أو وصلاً للكلام إنما جاءت قرينة تفرق بين الألفاظ المتكافئة، يقول ابن قتيبة عن الإعراب : "... وفــارق في بعض الأحوال بين الكلامين المتكافئين " [3]، إذ إن المعاني في نفس المتكلم أكثر مــن أن يوضع لكل معنى منها لفظ خاص بها [4]، ولما كانت المعاني أوســع وأكثــر مــن الألفاظ، جاء التصرف في الألفاظ، إما بتغيير ترتيب الكلمات في الجملــة بتقــديم أو تأخير أحد عناصرها، أو بتنويع الحركة الإعرابية على الكلمة في الجمل المتماثلة لتنويع الدلالة القائمة في نفس المتكلم، يقول جون لاينز: " إن اللغة المثالية كما يقول البعض هي اللغة التي يكون لكل بنية فيها معنى واحد فقط ويرتبط كل معنى منها أيضا ببنيــة واحدة فقط، ويبدو أن هذه المثالية غير متحققة في أي لغة طبيعية. فقد يرتبط معنيــان أو أكثر بنفس البنية... " [5].

ولَّما كانت الحركة الإعرابية قرينة [6] تفرق في بعض النمــاذج بــين الكلامــين المتكافئين، لم يكن حينئذ ثمة حاجة إلى القول بعامل مضمر للاسم المنصــوب علــى

---

١ نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية – مصطفى حميدة – ص ٧٠. وينظر: ملامح النظر النحــوي الكوفي في ضوء القواعد التوليدية التحويلية– رسالة دكتوراه– فارس محمد فارس عيسى– ص ١٦٠،١٥٩.

2 Introduction to Generative Transformational Syntax – C.L.Baker- p.3

٣ تأويل مشكل القرآن–ابن قتيبة– تحقيق السيد أحمــد صــقر–المكتبــة العلميــة: بــيروت، لبنــان –ط(٣) ١٤٠١هـ،١٩٨١م –ص١٤.

٤ ينظر ما كتبناه بهذا الصدد في ص ٢٢٨ من هذا الباب، و ص ١٩٦ من باب أسلوب التعجب.

5 Semantics- John Lyons- volume 1 - p.21, 22 .

٦ وقد عدها تمام حسان في باب الاختصاص، القرينة التي يتوقف عليها الكلام. ينظر: (القــرائن النحويــة)– ص٤٧ –اللسان العربي–المجلد الحادي عشر– الجزء الأول.

الاختصاص، يقول كمال بدري: "وفي رأيي أن تغيير أواخر الكلمات ليس بسبب عامل من فعل أو خلافه إنما يتأتى لبيان معانٍ نحوية مختلفة "[1]. ويقول خليل عمايره: " فلم يكن النحاة على حق حينما بحثوا بعد ذلك عن علل لهذه الحركات؛ لأنها فونيمات أو إشارات إعرابية تدل على الفاعلية أو المفعولية... ولها أثر في الإفصاح والإبانة عما في النفس من معنى، وإن تغيرت الإشارة فإن ذلك يؤدي إلى تغيير في الصورة الذهنية القديمة، وتتحول إلى صورة ذهنية جديدة لها صلة وثيقة بالصورة الأولى، أو بمعنى آخر، ما كان التغيير في الحركة إلا للتغيير في المعنى "[2]. فالقول بالإضمار يعود في حقيقة الأمر إلى سيطرة العامل الذي هيمن على التفكير النحوي العربي، والذي لا يعدو أن يكون في بدايته إلا لغاية تعليمية تهدف إلى تفسير تغيير حركة الإعراب، ليسهل تعلمها والالتزام بها في الكلام، إلا أنه اتخذ بعد ذلك صورة النظرية العلمية المرتبطة بنماذج تطبيقية وتوجيهات تعليمية " ومن ثم رأوا كما قال سيبويه أن حركات الإعراب ماهي إلا أثر لمؤثر لابد أن يكون قد أحدثها، ومعنى هذا أنهم تصوروا أن الإعراب طارئ نتيجة لوجود عامل "[3].

ويبدو أن القول بأن المختص مفعول به لفعل محذوف تقديره...، أو القول بأن الفعل المحذوف مع فاعله والاسم المختص المنصوب على المفعولية في محل نصب على الحالية أو أنها جملة اعتراضيه لا محل لها، كما أسلفنا، ما هي إلا أقوال كما يقول عفيف دمشقية: " دائرة في فلك نظرية العوامل من جهة، ونطاق التأويل والتقدير من جهة ثانية، ورتبة التحكم بمقدرات اللغة على الهوى من جهة ثالثة، وكلها لا تعود

---

١ الزمن في النحو العربي – كمال بدري – ص ٦٤.

٢ في تحليل لغة الشعر – ص ٤١.

٣ مقدمة لدراسة اللغة –حلمي خليل – دار المعرفة الجامعية: الإسكندرية–١٩٩٦م –ص ٢٧٨ .

على التجديد بأي نفع " [١]، أو أنها كما يقول فارس محمد فارس هي من ملامح "أخطبوط العوامل والعلل التي انتشر وتركز في أدمغة النحاة، وطبعوا بها النحو وجعلوها سمة له، ومصدراً من مصادره الأصول" [٢]. أو أنها مظهر من مظاهر (نحو الصنعة) كما يذهب محمد عيد، يقول:" ومن مظاهر (نحو الصنعة) ما يطلق عليه (التخريج أو التأويل) وهو نوع من(المصالحة) التي يعقدها النحاة بين النصوص الصحيحة حين تصطدم بالقواعد ولا تتفق معها "[٣]. ويذهب Baker في ظاهرة التأويل النحوي شأناً أبعد من ذلك فيما يعده مفسدة للدلالة ومثاراً للسخرية، يقول: " إن المحلل اللغوي إذا عمد إلى تأويل جملة للوصول إلى ما فيها من دلالة أو للتعامل معها وفقاً لقواعد نحو ليست ماثلة فيها فان ذلك لا يعد من التحليل اللغوي، بل هو أمر يستحق السخرية "[٤]. ويذهب محمد عيد إلى أن الكلمات في الجملة" ليس فيها عامل ولا معمول، بل كلمات تختلف وظائفها في السياق، ويعبر عن اختلافها بالحركات والحروف وترتيب الكلمات وغيرها من القرائن اللفظية "[٥].

ولا يخفى–ونحن في مقام العناصر الدلالية المميِّزة لجملة الاختصاص–دور **التنغيم** وأثره الدلالي في اللغة بعامة وفي باب الاختصاص على وجه الخصوص. وقد بيَّنا دور السكتة واختلاف مواقع النطق بها في إيضاح مراد المتكلم وغايته. وعن أهمية التنغيم في إيضاح الفروق الدلالية بين الجمل المتماثلة في مبانيها، يقول فندريس: " إن بعض

---

١ خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي– عفيف دمشقية– دار العلم للملايين: بيروت–ط(١) ١٩٨٠م – ص١٥٢ .

٢ ملامح النظر النحوي الكوفي في ضوء القواعد التوليدية التحويلية– رسالة دكتوراه– فارس محمد فارس عيسى– ص ١٦١.

٣ قضايا معاصرة في الدراسات اللغوية و الأدبية – ص ٤٠.

4 Language Sense and Nonsense - p.93.

٥ أصول النحو العربي –ص٢٢٥.

الصيغ المتماثلة تماثلاً تاماً لا يتميز بعضها عن بعض في الغالب إلا بالنغمة"[1]. كما أكد فريق من الباحثين المحدثين على أهمية التلوين الصوتي الذي يصاحب الجملة المنطوقة في بيان دلالتها التي تميزها، يقول أحمد الغريب مبيناً دور السمات الصوتية في تمييز جملة الاختصاص عما يماثلها في الشكل ويخالفها في الدلالة، فضلاً عن الخصائص البنيوية والتركيبية التي تتميز بها الجملة فيما نص عليه نحاة العربية، يقول: " وما قرره النحاة صحيح ولا غضاضة في ذلك، ولكن هناك سمات صوتية يمكن أن يتصف بها هذا المنطوق تتمثل في التلوين الصوتي الذي يصاحبه"[2]. ويقول أحمد حمَّاد: " ومن مظاهر الدلالة الصوتية(النغمة الكلامية).وقد تحتمل اللفظة الواحدة عدة دلالات نتيجة النغمة في النطق....فتغيُّر النغمة في الكلام قد يتبعه تغيُّر في الدلالة في كثير من اللغات "[3].

وكما أن للنغمة الصوتية دوراً في التمييز بين الجمل، فان لها دورها في إبراز العاطفة الكامنة في الجملة أيضاً، فعلي بن أبي طالب أراد، في النص الذي نحلل، أن يفتخر وأن يعتز بانتسابه لأهل البيت، فجاءت النغمة عند التصويت بـ(أهلَ البيت) على مستوى صوتي معين لأداء الدلالة-فيما نرى-التي يقتضيها المتكلم المفصح عن فخره، وذلك بالتضافر مع الحركة الإعرابية(الفتحة)، ومع ترتيب الجملة على نسق مخصوص. يقول إسماعيل عمايرة في هذا الصدد: " فالحركة الإعرابية، مع الترتيب، والقرائن الأسلوبية الأخرى كلها وسائل مهمة في أداء المعنى"[4]، ويقول H.A.Gleason :" لتصنيف أي جملة في إطار تركيبي يجب أن تؤخذ جميع العناصر

---

١ اللغة – ص ١٠٩.

٢ التنغيم في إطار النظام النحوي – ص٣٠٦ . وينظر: ملامح النظر النحوي الكوفي في ضوء القواعد التوليدية التحويلية (رسالة دكتوراه)–ص ٤١٣.

٣ علم الدلالة في الكتب العربية – ص ٥٨.

٤ بحوث في الاستشراق و اللغة – ص ١٣٦ .

المكونة لها في الحسبان، وإلا كان التصنيف خاطئاً "[1]،ويقول D.Gibbon :" هناك عنصران دلاليان لهما أهمية بارزة في دلالة الجمل؛ الأول منها ترتيب الكلمات في الجملة، والثاني يعتمد، بالإضافة إلى ذلك، على نوعية التنغيم الذي تنطَق به الجملة، وهو يعد قسماً من قوانينها النحوية " [2].فأدت هذه العناصر كلها المعنى التام الذي يقصده المتكلم ويحسن من السامع السكوت عليه، ويصدق عليها مسمى(الجملة) وهو الحد الذي ارتضاه ماريوباي تعريفاً للجملة، بأنها:" تتابع الكلمات والمورفيمات التنغيمية"[3].

وبإنعام النظر فيما قدمنا نرى أن هذه العناصر الدلالية قد مثّلت-مجتمعة- معياراً يمكن أن يُعتَدّ به لتمييز جملة الاختصاص عن غيرها من الجمل، فيؤخذ في ذلك قاعدة عند تصنيف الباب في الأبواب النحوية دون الاقتصار على معاني الكلمات التي تكوِّن جملة الاختصاص أو القواعد النحوية التي تقنِّن جملتها، فيما يمكن أن يكون توظيف هذه العناصر في دراسة قسم من الأبواب النحوية نظرية تستحق التقدير فيما عبَّر عنها Baker بقوله: " إن النظرية التي تنص على أن معنى الجملة يتكون من مجموعة من العناصر الأخرى الرئيسية زيادة عن معاني الكلمات التي تتكون منها الجملة لهي نظرية تستحق التقدير " [4]. كما أن المعنى الانفعالي التأثري العاطفي الكامن في نفس المتكلم منشئ الجملة غير بعيد عن أهمية هذا المعيار في التبويب، يقول H.A. Gleason مبيناً أهمية هذا العنصر: " وهناك جانب هام في الأداء اللغوي، ولكن قوانين النحو لا تتعرض له، وهو الأحاسيس والمشاعر التي تتكوَّن لدى المتكلم عندما ينطق جملته " [5].

---

1 introduction to descriptive linguistics – p.153.
2 Linguistics journal – volume 24-4,1986- p. 820.
٣ أسس علم اللغة – ص ١١٢
4 Language Sense and Nonsense -p.228.
5 An Introduction to Descriptive Linguistics – H.A. Gleason- p.202-203.

ولما كانت الانفعالات الكامنة في نفس المتكلم مهمة في إيضاح الدلالة، فإنه من الواجب على المحلل ألا يغفلها عن دراسة الجمل وتحليل النصوص، ولبيان أهمية هذا المعيار في الدلالة فإننا نركز عليه في تحليل الأنموذج الثاني من نماذج التحليل في هذا الباب وهو النص الشعري الآتي:

قال الشاعر :[1]

إنَّا بني نَهْشَلٍ لا نـدَّعي لأبٍ	عنه ولا هو بالأبناءِ يشْرينا
إنْ تُبْتَدرْ غايةٌ يوماً لمكرُمةٍ	تلق السوابقَ منا والمصلينا
بيضٌ مفارقُنا تغلي مراجلُنا	نأسو بأموالنا آثارَ أيدينا
إنَّا لِمنْ معشَرٍ أفنى أوائلَهم	قيلُ الكُماةِ ألا أينَ المُحامونا
لو كان في الألْفِ منَّا واحدٌ فَدَعَوا	مَنْ عاطِفٌ خالَهم إيَّاه يعنونا
وليس يهلِكُ منَّا سيِّدٌ أبداً	إلا افتَلَيْنا غلاماً سيداً فينا

في هذه الأبيات يفتخر الشاعر بقبيلته(بني نهشل)، متشرفاً بانتسابه لهم، ومعتزاً بكل ما تحمله القبيلة من مفاخر وآثار، يصبو إليها كل سيد شريف، فضلاً عن الفقير الوضيع؛ لأن شرف الأبناء فيها لم يكن لانتسابهم لأب شريف، ولا شرف الآباء لأن من أبنائهم الباسل والصنديد، إنما شرفهم لأن الصغير فيهم كبير، والكبير فيهم كريم، إن دُعوا إلى مكرمة كانوا أوائل مَنْ يتسابقون، وإن تقابلوا في ميدان حرب نادى

---

١ اختلف في قائله، فقيل: بشامة بن حزن النهشلي، ينظر: خزانة الأدب١/٤٦٨ . وقيل لنهشل بن حري النهشلي، ينظر: الشعر والشعراء-ص ٤٢٩ . وروي بلا نسبة في شرح شذور الذهب لابن هشام-ص٢٨٤. يذكر محمد محي الدين عبد الحميد في تحقيقه شرح شذور الذهب لابن هشام؛ أن من الناس من ينسب الأبيات لرجل من قيس بن ثعلبة، من غير أن يعينه.

كماة العدو: أين المحامون؟ وإن تبادر السؤال عن شجاع أو كريم فواحد من قبيلتها الذي يعنون، وإن أهلكتْ الحرب أسيادهم أبداً كان الغلام منهم سيداً به يتباهون.

كل هذه المفاخر قد أبرز **السياق** بواطنها، فانتظمت مبانيها متسقة مع معانيها، لتؤدي الدلالة التي يقصدها المتكلم. والشاهد في هذه الأبيات هو البيت الأول، إذ يعد نموذجاً تطبيقياً لباب الاختصاص، فجاء التركيب على نسق مخصوص ليتسق مع دلالة الفخر والاعتزاز. وتكمن خصوصية التركيب في:

أولاً : ترتيب المباني الصرفية في الجملة موضع الفخر على نسق مخصوص لا يتغير عنه، فتصدَّر الضمير(نا) في (إنَّا)، ثم تلاه الاسم المختص(بني نهشل) وهو موضع الفخر، ثم جاءت التتمة وهي (لا ندَّعِي لأب...) التي بواسطتها اكتملت دلالة الفخر في الجملة. وحسبنا في بيان دورها وقيمتها الدلالية ما بيناه في المثال السابق الذي حللنا.

ثانياً : دلالة **الحركة الإعرابية**، وهي حركة حالة النصب وقد جاءت في هذا المثال (الياء) في (بني)، اقتضاء لجمع المذكر السالم، وهي نظيرة الفتحة في المفرد، فلا تختلف أهمية عنها، إذ تعد من أبرز العناصر التي تقوم عليها جملة الاختصاص دلالة وتركيبا[1]، وبها يدرك السامع معنى الفخر الذي أراد المتكلم الإفصاح عنه، كما بينا.

ثالثاً : دلالة **التنغيم** في جملة الاختصاص المنطوقة، ولنا معها وقفة لما لها من صلة بعنصر مهم يرتبط بنفسية المتكلم ودلالة جملته، ألا وهو الانفعالية العاطفية أو بعبارة أخرى الافصاحية على حد تعبير أحد علماء اللغة المحدثين[2].

---

١ ينظر ما كتبه فارس محمد عيسى في هذا الصدد: ملامح النظر النحوي الكوفي في ضوء القواعد التوليدية التحويلية (رسالة دكتوراه)- ص ٤١٠.

٢ وهو خليل عمايره. ويبدو أن تمام حسان لم يعتمد جملة الاختصاص من عداد الجمل الافصاحية؛ لأنه قد اعتمد على معيارين في تحديد الجمل الافصاحية : =

ولعل من البين أن الانفعالية قد بدت واضحة في البيت موضع الشاهد؛ سواء من حيث التركيب-كما بينا- أم من حيث مستوى النغمة ودرجة الصوت التي تلائم الفخر الذي يفصح المتكلم عنه، فالشاعر يفتخر، والفخر تفاعلٌ نفسي وشعور وجداني، وما التعجب والمدح والذم إلا صورة من هذا الانفعال والتأثر. وعليه، حقّ لنا أن نسمي تلك الأبواب التأثرية أساليب، إذ إنها تراكيب تعنى بالجانب العاطفي في الظاهرة اللغوية وتقف نفسها على استقصاء الكثافة الشعورية التي يشحن بها المتكلم خطابه في استعماله النوعي، وعلى هذا المعنى عزلت الأسلوبية عن دراستها الخطاب الإخباري الصرف وقصرت عليه الخطاب الفني التأثري[1]. ويبدو أنه المنهج الذي ارتضاه علماء اللغة المحدثون حداً للأسلوب، فيذهب(مارتني) في كتابه (المبادئ) إلى أن الأسلوب هو " اختيار طريف لعناصر لغوية القصد منها الرفع من المحتوى الإخباري في البلاغ "[2].

= أحدهما : عدم دخولها في جدول إسنادي، والثاني: معناها الانفعالي التأثري.

وبناءً على هذين المعيارين؛ فالتعجب، وأسلوبا المدح والذم، من الأساليب الإنشائية الإفصاحية لديه، إلا إنه لم يدخل التحذير، والإغراء، وأسلوب كم الخبرية، والاختصاص في الأساليب الافصاحية الإنشائية رغم اتسامها بالمعنى الانفعالي التأثري. ولا غرو في أن أسلوب الاختصاص يقوم على الإسناد، والافصاحية تخلو منه كما حدد، إلا أن الأسلوب لا يخلو من معنى التأثر والانفعال بل تقوم -دلالته عليهما، فضلاً عن أن الإسناد غير مقصود بذاته، ولا قيمة له في أداء معنى إفصاح الفخر الذي يقصده المتكلم، إذ إن القول بأن (نحن) في: نحن العربَ نكرم الضيف، (مبتدأ) اعتماداً على القاعدة: إن الضمير إذا تصدر احتل مكان الابتداء، أو أنه (فاعل مقدم) اعتداداً بالمقولة: إن العرب إذا أرادت العناية بشيء قدَّمته. فإن المعنى لا يتأثر بأيهما اعتمدته إعراباً للضمير(نحن)، إنما المعتدُّ به أن الجملة بترتيبها الذي التزمته وحركتها المخصوصة، مع معناها التأثري الانفعالي، قد أدت دلالة الفخر الذي يفصح المتكلم عنه.

١ ينظر: الأسلوبية والأسلوب – عبد السلام المسدّي – الدار العربية للكتاب -ط٠(٢) ١٩٨٢م-ص ٤١ (بتصرف).

٢ ينظر: مفاتيح الألسنية- جورج مونان – تعريب: الطيب البكوش -منشورات الجديد : تونس،١٩٨١م – ص ١٣٦.

ولعل من الواضح أن العاطفة الكامنة في نفس الشاعر، قد أدت دوراً واضحاً في تمييز الجملة الإنشائية الافصاحية، موضع الشاهد، عن الجملة الخبرية، وقد تنبّه القدماء إلى الفرق بينهما عند شرح بيت ابن نهشل، فنقل عبد القادر البغدادي عن الإمام المرزوقي شرح البيت، قائلا: " الفرق بين أن تنصب بني نهشل على الاختصاص وبين أن ترفع على الخبرية، هو أنه لو جعله خبراً لكان قصده إلى تعريف نفسه عند المخاطب، وكأن فعله لذلك لا يخلو عن خمول فيهم وجهل من المخاطب بشأنهم؛ وإذا نصب أمن من ذلك. فقال مفتخراً: أنا أذكر من لا يخفى شأنه، لأنه يفعل كذا وكذا"[١].

ولقد اعتمد علماء اللغة المعاصرون العاطفة التأثرية معياراً للتفريق بين الجمل الافصاحية والجمل الخبرية، يقول بلومفيلد: " وهناك عنصر آخر يجب ذكره في إطار الحديث عن المعنى الضمني للتركيب الجملي، وبخاصة في التراكيب الافصاحية... وهو أن المتحدث يستعمل عادة كلمات هتاف معينة(تصحب الجملة)، فتعكس حافزاً قوياً نحو أمر معين يجعل الجملة تختلف في معناها ومضمونها عنها في حالة الإخبار، وتشير إلى أن الناطق بها متأثر في اتجاه دلالي معين" [٢]. وقد اهتم جون لاينز بالعوامل العاطفية في التمييز بين الجمل والعبارات، يقول: "ومن النقاط التي جرى تأكيدها كثيراً في كل المعالجات المتخصصة في الدلالة عند دراسة موضوع ما، أهمية العوامل العاطفية في السلوك اللغوي"[٣]. وينكر فندريس أن يكرر المرء جملة واحدة بعينها مرتين دون أن نجد في إحداهما قوة انفعالية تتميز عن الأخرى، ليكون لكل منهما مقامها الذي تقال فيه، يقول: " إذ لا يكرر المرء مطلقا جملة واحدة بعينها مرتين؛ ولا يستعمل كلمة

---

١ خزانة الأدب – ٤٦٨/١.

2 Language- Bloomfield -p.156
3 Semantics- John Lyons - volume 1 - p.175

بعينها مرتين بنفس القيمة؛ لأنه لا توجد مطلقاً واقعتان لغويتان متماثلتان تماثلاً تامـــاً. ويرجع السبب في ذلك إلى ظروف دائبة على التعديل من أحوال انفعالنا " [1].

ومن البيِّن أن الانفعالات المشحونة في التراكيب أو الجمـــل، تتلـــون بـــالأداء الصوتي، أو ما يعبَّر عنه بالتنغيم " ففي النحو العربي يوجد الكثير من الأبـــواب الـــتي تحتاج في تحليل مادتها تحليلاً علمياً دقيقاً إلى موسيقى الكلام، وبخاصة الأبواب التي تدل على التأثر والانفعال "[2]. والتنغيم هو الوسيلة التي تبرز درجة الانفعالات شدة وقـــوة، أو ضعفاً وهمساً، فهي مركز هام في الإبلاغ، كما يذهب جورج مونـــان، يقـــول: " والتي يمكن لشدتها وحدّتها أن تتغير على قدر درجة عاطفة وأخرى وحكـــم أو آخـــر يعبر عنه المتكلم، وهذا باعتبار قوة العاطفة أو الحكم على قدر قوة الدال التنغيمي" [3]. ويقول Philip Lieberman :" يعد التنغيم العامل اللغوي الثاني في تحديد معـــاني التراكيب الانفعالية، على الرغم من أن الباحث اللغوي قد لا يعير أهمية كبيرة للتنغـــيم لأنه قد لا يعده من العناصر اللغوية "[4]. والفخر من الانفعالات المتأججـــة، فيحســـن لقارئ الأبيات أن يقف عند (بني نهشل) على درجة تنغيمية قوية تناسب مراد الشاعر في الإفصاح عن الفخر، وهي بلا خلاف درجة تختلف لوناً وموقعاً عنها في الإخبـــار. والتنغيم متشعب متنوع، ومتى أدركنا ذلك فان التوصل-بواسطته-إلى أنماط متعـــددة

---

١ اللغة – ص ٢٠٢.

٢ التنغيمُ في إطار النظام النحوي – أحمد الغريب – ص ٢٨٣.

٣ مفاتيح الألسنية- جورج مونان – ص٥٠.

4 The Melody of Language – p.187.

من الجمل أمر طبيعي، كما يقول بالمر[1]، وربما صارت المعاني مختلفة باختلافها كما يقول ابن سينا [2].

ولا يخفى أن موقع الكلمة-بني نهشل- في الجملة بعد ضمير المتكلم، وما اقترن بها من وقع صوتي معين، يعد قوة عاطفية كانت خير وسيلة أبرزت كامن وجدان الشاعر الانفعالية، أو على حد تعبير استيفن أولمان " عاملاً من عوامل التأثير العاطفي للمعنى" [3].

مما سبق يتضح أن التأثير الانفعالي يعد عنصراً هاماً يجب أن يضاف إلى جملة العناصر الدلالية الأخرى المميزة لجملة الاختصاص، ويبرز هذا العنصر تارة بالصوت الانفعالي-كما بينا- وتارة أخرى بالترتيب الملتزم به مع تصدر الضمير، فاجتمعت هذه مع دلالة الحركة الإعرابية لتؤدي المعنى التأثري الانفعالي وهو الإفصاح عن الفخر في هذين المثالين فيما انتقينا، فبدت " كلٌّ يقدم للذهن انطباعاً عاطفياً لا أكثر ولا أقل" [4]، على حد تعبير فندريس.

وبذا يمكننا القول: إن تصنيف الأبواب يجب أن ينهض على دعامتي المبنى والمعنى معاً، ولكلٍّ منهما فروع وأقسام، وحسبنا من فروع المبنى الاهتمام بالقيمة الدلالية

---

١ مدخل إلى علم الدلالة – ترجمة: محمود جمعة – ص ٢٥٢ .

٢ اهتم ابن سينا بدور النبر والتنغيم في تلوين المعاني واختلاف الدلالات، وقد أبرز عبد السلام المسدي اهتمامه هذا، فنقل عنه قوله: "وربما أُعطيتْ هذه النبرات بالحدة والثقل هيئات تصير بها دالة على أحوال أخرى من أحوال القائل انه متحير أو غضبان ... وربما صارت المعاني مختلفة باختلافها مثل أن النبرة قد تجعل الخبر استفهاماً، والاستفهام تعجباً وغير ذلك " التفكير اللساني في الحضارة العربية-عبد السلام المسدّي- الدار العربية للكتاب: ليبيا -تونس ١٩٨١م -ص ٢٦٦ . [وقد نقله عن كتاب الشفاء لابن سينا، الفن السابع " الخطابة "].

٣ دور الكلمة في اللغة- ستيفن أولمان – ترجمة: كمال محمد بشر – ص ١٠٤.

٤ اللغة – ص ٢٠١.

للحركة الإعرابية، ومن فروع المعنى الالتفات للتأثيرات الانفعالية الكامنة في العلاقات بين ألفاظ التركيب ومواقع الكلمات وترتيبها، وبها جميعاً يمكن أن يخلص أسلوب الاختصاص باباً منفرداً متميزاً في أبواب النحو العربي. ولعل هذا ما أراده علم اللغة الحديث في ضرورة المزاوجة بين المعنى والمبنى في التحليل اللغوي، وفي هذا الصدد يقول Bohumil Trnka : " يعتمد معنى الكلمات على عنصرين رئيسين في التحليل اللغوي، الأول: تكوين الكلمة صرفياً. والثاني: العلاقات النحوية للكلمات من خلال الأبواب النحوية التي تنتمي إليها وكيفية تعامل كل لغة مع هذه الأبواب "[1]، ويقول H.A.Gleason :"يتوجب لفهم تركيب جملي ما معرفة العلاقات بين الكلمات لهذا التركيب، فإن حكم عليها من وجهة نظر نحوية من غير إدراك للمعاني التي تؤديها علاقة الكلمات ببعضها فيما يسمى بالمكونات الرئيسة للجملة، فانه قد يجانب الصواب من حيث الدلالة " [2].

1 Selected Papers in structural linguistics –Bohumil Trnka p. 326.
2 An introduction to descriptive linguistics – p.149.

الباب الرابع
أسلوب التحذير والإغراء

الفصل الأول

أسلوبا التحذير والإغراء، واختلاف النحاة العرب القدماء فيهما

قرن النحاة العرب كثيراً بين التحذير والإغراء لتشابههما حكماً وتركيباً في كثير من الأطر التي تجمع بين البابين، مما أدى ببعضهم إلى جمعهما في باب واحد. ويقتضي المقام في هذا الفصل أن نسلط الضوء على آراء النحاة العرب في هذين البابين واختلافهم في توجيه أحكام تراكيبهما.

وبالنظر إلى النصوص التي نقلها النحاة عن العرب في تعبيرهم عن التحذير أو الإغراء، نجد أن تراكيبهما قد جاءت في عدة أطر، انبثقت منهما القواعد الرئيسة التي تضمّنها البابان. فجاء التحذير في ثلاثة أطر هي:[1]

١. التحذير بـ(إيَّاك)، وهو الأعم الأغلب فيما ورد في اللغة، وهو يرد مفرداً؛ أي غير مكرر، كأن تحذِّر شخصاً ليبتعد عن أمرٍ ما فتقول: إيَّاك.؛ أي: باعِدْ.

ويرد أيضاً مكرراً، نحو: إيَّاك إيَّاك.

---

١ ينظر: الجمل في النحو-الخليل-ص ٨٣، الكتاب ١/٢٥٣، المقتضب٣/٢١٢، الأصول٢/٢٤٧، الجمل في النحو-الزجاجي-ص٣٠٧، اللباب١/٤٦٣، شرح المفصل٢/٢٥، شرح الرضي على الكافية١/٤٧٩، شرح جمل الزجاجي-ابن عصفور- ٢/٤٠٧، شرح الكافية الشافية٣/١٣٧٧، ارتشاف الضرب ٢/٢٨٠، المساعد على تسهيل الفوائد٢/٥٦٩، شرح التصريح ٢/١٩٢، الهمع٣/٢٣، حاشية الصبان٣/١٨٧.

ويرد في صيغة أخرى بأن يكون معطوفاً عليه، نحو: إيَّاك والشرَّ، أو من غير عطف أو تكرار نحو: إيَّاك الشرَّ، أو متبوعاً بحرف الجر(من) مثل: إيَّاك من الشر. ولنا مع هذا التركيب وقفة إن شاء الله.

وقد أجرى النحاة مجرى التحذير بإياك في خطاب الواحد، تحذير المؤنث والمثنى والمجموع، فقالوا: إيَّاكِ والشرَّ، وإياكما والشرَّ، وإياكم، وإياكنّ[1]. والشائع في التحذير أن يكون للمخاطب، ولكنه قد ورد في اللغة، قليلاً، للمتكلم فقالوا: إيَّايَ وإيَّانا. وكان للغائب قليلاً، أي في حكم النادر، فقالوا: إيَّاه والشرَّ. ومن النحاة من جعل التحذير لغير المخاطب شاذاً. وسنفصِّل القول في هذه المسألة.

٢. التحذير بذكر المحذَّر منه مكرراً، كقولهم: الأسدَ الأسدَ، الطريقَ الطريقَ.

٣. التحذير بالعطف على المحذَّر منه، نحو: نفسكَ والشرَّ، وقد حمل بعض النحاة على هذا قوله تعالى:﴿ناقةَ اللهِ وسُقْيَاها﴾[2].

أما الإغراء فقد جاء في اللغة في إطارين، هما:

١. الإغراء بتكرار الاسم المُغْرى به، نحو: النجاةَ النجاةَ.

٢. معطوفاً عليه، نحو: الأهلَ والولدَ.

وقد جاء عن النحاة أن العرب تغري بـ "عندك، ودونك، وعليك" فتنصب بها كقولك: "دونك زيداً" و"عندك عمراً" و"عليك زيداً" و"رويدك محمداً"[3]. والذي نراه

---

١ ينظر: شرح الكافية الشافية ١٣٧٧/٣، المساعد في شرح التسهيل٥٦٩/٢، شرح التصريح١٩٢/٢، الهمع٢٤/٣، حاشية الصبان ١٨٨/٣.

٢ الشمس: ١٣.

٣ ينظر: الجمل - الخليل - ص٨٢، الجمل في النحو- الزجاجي-ص ٢٤٤، شرح الجمل- ابن عصفور- ٢٨٦/٢.

أن هذه التراكيب جاءت وفقاً لمباني أسماء الأفعال، وليست على إطار تركيب أسلوب الإغراء، مع أن تلك التراكيب، المُغرى بها، عند العرب لا تخلو من دلالـــة الإغـــراء. وسنفصل القول فيها في باب أسماء الأفعال، إن شاء الله.

هذه مجمل الأطر التي وردت عليها التراكيب في باب التحذير والإغراء، وقبـــل تفصيل القول في كل إطار منها، والمسائل المتعلقة بها، نعرض آراء اللغويين والنحاة في مسألة تحذير المخاطب، وهو الأصل في التحذير، واختلافهم في تخريج مـــا ورد عـــن العرب في تحذير المتكلم والغائب:

ذهب النحاة إلى أن التحذير "إنما هو تنبيه المخاطب على أمر مكروه ليجتنبـــه، والإغراء تنبيهه على أمر محمود ليفعله"[1]. فجعلوا المخاطب هو الأصـــل في التحـــذير وحذفوا الفعل معه، وقد عللوا سبب حذفه مع المخاطب وكراهية ذلك مع المتكلم أو الغائب، يقول سيبويه: "فلا يكون أن تضمر فعل الغائب...لأنك إذا أضمرت فعـــل الغائب ظن السامع [الشاهد إذا قلت: زيداً] أنك تأمره هو بزيد، فكرهوا الالتباس"[2]. ويقول الأنباري: "لأن المخاطب يقع الأمر له بالفعل من غير لام، نحو" أقم، واذهـــب" فلا يفتقر إلى لام الأمر، وأما الغائب والمتكلم فلا يقع الأمر لهما إلا باللام، نحو: لـــيقم زيدٌ، ولأقم معه. فيفتقر إلى لام الأمر، فلما أقاموها مقام الفعل، كرهوا أن يستعملوها للغائب والمتكلم، لأنها تصير قائمة مقام شيئين، اللام والفعل، ولم يكرهـــوا ذلـــك في المخاطب لأنها تقوم مقام شيء واحد وهو الفعل"[3].

---

١ حاشية الصبان١٨٨/٣، وينظر: شرح الكافية الشافية ١٣٧٧/٣، ١٣٧٩، شرح التصريح١٩٢/٢، ارتشـــاف الضرب٢٨١/٢.

٢ الكتاب ٢٥٥/١،٢٥٤.

٣ أسرار العربية – ص١٦٤.

وقد اختلفت مذاهب النحاة في تخريج ما ورد عن العرب في **تحـــذير المـــتكلم**، كقولهم: إيايَ والشرَ، ومنه قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه: (إيَّايَ وأنْ يحـــذفَ أحدكم الأرنبَ)، وإليك مذاهبهم فيها:

١. مذهب سيبويه: إن تقدير: إيَّايَ والشرَّ، هو: لأحْذَر، ونحوه، فيكون علـــى هذا تَحَذُّراً لا تحذيراً[١]، وقد ارتضى الرضي مذهب سيبويه، يقول: "وقول سيبويه أولى، ليكون الفاعل والمفعول شيئاً واحداً، كما في إيَّاك والشرَّ، وقول عمر رضي الله عنـــه لجماعة: "إيَّايَ وأن يحذف أحدكم الأرنب بالعصا، ولتُذكِّ لكم الأسَـــل والرمـــاح" يحتمل أمر المتكلم، أيْ لأبْعِد نفسي عن مشاهدة حذف الأرنب، وأمر المخاطب؛ أيْ: بعِّدوني عن مشاهدة حذفه"[٢].

٢. مذهب الزجاج[٣]: إن الخطاب ليس لنفسه ولا يأمرها، وإنما يخاطب رجـــلاً يقول له: إيَّايَ باعِدْ عن الشر، وإليه يذهب في قول عمر بن الخطاب. فيرى أن الأصل فيه جملتان، والتقدير: (إياي وحذف الأرنب، وإياكم وحذف الأرنب، فحذف مـــن كل جملة ما أُثْبت نظيره في الأخرى)[٤]. وقد ضعَّف الأزهري مذهب الزجاج، " بـــأن فيه دعوى حذف إياكم ولا يليق حذفها لما استقر لها في هذا الباب من أنها بدل مـــن اللفظ بالفعل"[٥]. ويذهب الجمهور إلى أن الأصل في قول عمر بن الخطاب هو: إيَّـــايَ باعدوا عن حذف الأرنب وباعدوا أنفسكم أن يحذف أحدكم الأرنب، ثم حذف من الأول المحذور وهو حذف الأرنب، وحُذِف من الثاني المُحذِّر وهو: باعدوا أنفسكم[٦].

---

١ ينظر: الكتاب ٢٧٤/١.

٢ شرح الرضي على الكافية ٤٨١/١.

٣ ينظر: التعليقة – الفارسي - ١٨٠/١، وشرح المفصل ٢٦/٢.

٤ ينظر: شرح المفصل٢٦/٢، ارتشاف الضرب ٢٨١/٢، شرح التصريح ١٩٤/٢.

٥ شرح التصريح ١٩٤/٢.

٦ ينظر: شرح الكافية الشافية ١٣٧٨/٣، شرح التصريح ١٩٤/٢، الهمع ٢٦/٣، حاشية الصبان ١٩٢/٣

وقد علّق الأزهري رافضاً مذهبهم، فقال: "ففيه حذف من الأول لدلالة الثاني وهو قليل، وفيه مخالفة لما يفهم من صنيعه في إيَّاك والأسدَ أنه جملة واحدة"[1].

وقد تكلّف فريق آخر من النحاة تخريج جملة عمر بن الخطاب، وقد نقل الأزهري مذهبهم في هذا، يقول: "وقيل: الكلام جملة واحدة ثم اختلف، فقيل حذفت أربعة أشياء، وأصله إياي باعِدوا عن حذف الأرنب وحذف الأرنب عني، فحذف فعل وفاعل ومفعول مقيد وما عطف على هذه المفعول المقيد فان الواو عطف شيئين على شيئين. وقال السيرافي حذف شيئان فقط وأصله: باعِدوني وحذف الأرنب"[2]. وقد ضعَّف الأزهري هذا المذهب قائلاً: "ففيه كثرة حذف وتكرار فان مباعدتهم له عن حذف الأرنب مباعدة لحذف الأرنب عنه، وكذا هو في قول السيرافي وإن لم يصرح به"[3].

٣. ومنهم من أخرج الكلام من الإنشاء إلى الخبر، فذهب إلى أن (إيَّايَ) ليس معمولاً لفعل أمر بل على معنى(إيَّايَ أُباعِد). فجعله خبراً وكأنه أجاب من قال: إيَّاك من الشر؛ أي: إيَّاك باعِدْ، فقال: إيَّايَ، أي: إياي أُباعِد[4]. فالجملة منبثقة عن معنى خبري يتحدث فيه المتكلم عن نفسه، ولا يشخِّص من نفسه شخصاً آخر يطلب منه الحذر.

أما **تحذير الغائب**، فمن النحاة من رفضه بحجة أن التحذير لا يكون إلا للمخاطب[5]، ومنهم من اشترط في تحذير الغائب كونه معطوفاً، نحو قول الشاعر:

---

١ شرح التصريح ١٩٤/٢.

٢ شرح التصريح ١٩٤/٢. وينظر: المساعد ٥٦٩/٢.

٣ شرح التصريح ١٩٤/٢.

٤ ارتشاف الضرب ٢٨١/٢.

٥ ينظر: الأصول ٢٤٧/٢، وشرح التصريح ١٩٤/٢، وحاشية الصبان ١٩٢/٣.

فلا تَصْحَبْ أخا الجَهلِ وإيَّـــــاكَ وإيَّـــاه[1]

أما قول بعض العرب: "إذا بَلَغَ الرجلُ الستين فإيّاه وإيَّا الشَّواب" فقد حكمــوا عليه بالشذوذ من أوجه هي: [2]

١. جاء التحذير فيه للغائب.

٢. ورد ضمير الغائب محذَّراً منه وهو غير معطوف، على خلاف ما اشترطوا له.

٣. إضافة (إيَّا) إلى الظاهر.

٤. إن التقدير فيه: فليحذر تلاقي نفسه وأنفس الشواب، فحذف الفعل وفاعله ثم المضاف الأول وأنيب عنه الثاني ثم الثاني وأنيب عنه الثالث، فانتصب وانفصل، وأبدل أنفس بإيّا لأنها تماثلها في المعنى. وفيه شذوذ لاجتماع حذف الفعل المجزوم بلام الأمر، وحذف حرف الأمر وهو اللام مع أن لام الأمر لا تحذف إلا للضرورة.

وتعقيباً على ما ذهب إليه النحاة في هذه المسألة نقول: إن الأصل في التحــذير إنما يكون للمخاطب ولا يكون لمتكلم أو غائب. وهو مذهب جمهور نحاة العرب، إلا أن على الباحث، فيما نرى، أن ينظر لمسألة تحذير المخاطب أو الغائب علــى ضــوء حقيقتين هامتين في هذا الإطار، وهما:

الأولى: إن المسموع عن العرب يبين ورود تحذير المتكلم[3] والغائب. والمسموع هو الأصل الأول في تقعيد لغة العرب، فضلاً عــن أن يكــون المســموع موضــوع الاستشهاد قد ورد عن عمر بن الخطاب، ولا منازع في فصاحته وسليقته رضي الله عنه.

---

١ ينظر: ارتشاف الضرب ٢٨١/٢، والمساعد٥٧١/٢، والهمع ٢٦/٣.

٢ ينظر: الإنصاف ٦٩٧/٢، وشرح الكافية الشافية ١٣٧٨/٣، وشرح الرضي على الكافية ٤٨١/١، وارتشاف الضرب ٢٨١/٢، ٢٨٢، والمساعد ٥٧١/٢، وشرح التصريح ١٩٤/٢، والهمع ٢٦/٣، وحاشية الصبان ١٩٢/٣.

٣ ومن ذلك ما جاء في حديث عمر بن عبد العزيز: أنه دخل على سليمان بن عبد الملك فمازحه بكلمة فقــال: إيَّايَ وكلامَ المِجْعَةِ (ينظر: لسان العرب ٣٣٣/٨، ٣٣٤). ومنه ما ورد في خطبة الحجاج: إيَّــايَ وهــذه –

والثانية: إن من المألوف في اللغة التعبير بأنماط خاصة وتراكيب جملية لا تتسق مع ما عليه معظم الاستعمال، وذلك في التعبير عن المشاعر الإنسانية والإفصاح عمَّا يكمن في النفس، فيتم فيها مثلاً التعبير بالمجاز بدلاً من الحقيقة، أو مخاطبة الغائب كأنه قائم حاضر، أو غير ذلك من الظواهر التي يكثر وجودها في علم المعاني من البلاغة، وقد أجاز علماء اللغة استعمال ذلك ودافعوا عنه.

واستناداً إلى ذلك، نرى أن استخدام عمر بن الخطاب صيغة المتكلم للتحذير يمكن تسويغه بأن المتكلم قد جعل من نفسه شخصاً آخر يخاطبه، فأنزل نفسه منزلة المخاطب الذي يتحدث معه في كل الأمور التي يُخشى منها، فيحذره من الوقوع فيها. ولا يخفى على الدارس كثرة هذا النمط من الاستعمال في التعبير الأدبي[1].

= الزرافات يعني الجماعات... نهاهم أن يجتمعوا فيكون ذلك سبباً لثوران الفتنة (لسان العرب ٩/١٣٤). ومنه قول الحجاج: إيَّايَ وهذه السقفاء (لسان العرب ٩/١٥٦).

١ إن تشخيص النفس والحديث معها وكأنها مخاطب يتجاذب معها المتكلم أطراف الحديث، تُعدُّ من الأمور التي يكثر ورودها في الحياة اليومية، فهي موضع استعمال عالم النفس الذي يُبدي عليها نظرياته، والباحث المفكر الذي يناقش حقائق بحثه وفرضياته، وموطن الحوار الذاتي للمعلم الذي يعدُّ الدرس لطلابه، والطالب الذي يذاكر لنفسه، وملجأ الأم التي تناجي ولدها حين غيابه، ومنفذ المحب الذي يشتكي نوى محبوبته واضطرام نار قلبه اشتياقاً لوصلها، ومنه قول الشاعر:

عَدَتْ ما رُمتُ إذ شَحَطتْ سُليمى ... وأنت لذكرها طَرِبٌ مَشوقُ

(الأصمعيات– تحقيق: أحمد محمد شاكر، عبدالسلام هارون–ط.(٥)– بيروت:لبنان– ص ٢٠٠)

وقول الشاعر:

هل حبلُ خولة بَعْد الهجرِ موصولُ ... أم أنت عنها بعيد الدار مشغولُ

(المفضليات – تحقيق: أحمد محمد شاكر، عبدالسلام هارون–ط.(٨)– دار المعارف– ص١٣٥)

كما أنها موطن إصلاح النفس حين يتشخَّص من النفس مَنْ يلوم، أو يعاتب، أو يُلزم. لذا كرَّم الله النفس اللوامة وأعزَّها حين أُقسم بها عز وجل فقال:﴿ولا أقسِمُ بالنَّفْسِ اللوَّامةِ﴾ (القيامة:٢). والنفس اللوامة هي التي تلوم صاحبها على فعل ما لا يجوز فعله، في حوار ذاتي داخلي بينها وبين من هي في جوانحه.

أما التحذير بصيغة الغائب فيمكن تسويغه بأنه من قبيل إنزال الغائب منزلة المخاطب، وهو كثير في الشعر العربي[1].

لقد أجملنا سابقاً الأطر التي وردت فيها تراكيب كل من بابي التحذير والإغراء، وإليك تفصيل المسائل والأحكام المتعلقة بكل واحدة منها:

يعد التحذير بـ(إيّا) الإطار الرئيس في التحذير، وهو الإطار الذي يمثل الموضوع الأساس الذي شغل نصيباً وافراً من اهتمام النحاة العرب، فاختلفت آراؤهم فيه، وهو اختلاف نابع من الاعتماد على المبنى بمعزل عن الدلالة في توجيه الجملة مع (إيّاك).

فقد ربط النحاة في (إيّاك) بين: التحذير بـ(إيّاك) وتأويلها عندهم: باعِدْ أو نحِّ أو اتقِ...الخ، وضمير النصب المنفصل (إيّاك). فحُكِم عليها في باب التحذير بالمضمر المنصوب على المفعولية[2]، ومن ثَمَّ جاء البحث لها عن عامل محذوف وقعت مفعولاً به له، يقول ابن يعيش: "فمن ذلك قولهم: إيّاك والأسدَ، فإيّاك اسم مضمر منصوب الموضع والناصب له فعل مضمر، وتقديره: إيّاك باعِدْ وإيّاك نحِّ وما أشبه ذلك"[3]. ويقول ابن عصفور: "فأما إيّاك فهو منصوب بإضمار فعل لا يجوز إظهاره"[4]. ولما كان

---

١ إن الشعر الجاهلي يحفل بمراسم يتميز بها، كالوقوف على الأطلال، ومناجاة الغائب من الأصحاب، كما فعل امرؤ القيس عندما تخيل أنه يخاطب صاحبيه، حين يقول:

قِفَا نبكِ من ذِكْرَى حبيبٍ ومنزلِ ... بسقط اللوى بينَ الدَّخُولِ فحومَلِ

فقد جعل من خيال ذاته، كما هو في رأي بعض النقاد، صاحبين يشاركانه البكاء على أطلال محبوبة كانت بالأمس عامرة تركض محبوبته في عرصاتها وقيعانها، وتوقد النار بين الأثافي وتحت القدر، فأصبحت أثراً بعد عين خاوية خالية من كل مؤنس. كما أننا كثيراً ما نجد في الشعر العربي أو في التراث اللغوي من ينادي حبيباً أو صديقاً فيتخيل أنه يجيب نداءه، مع أنه بعيد غائب عنه. وعلى هذا يمكن تبرير تحذير الغائب في اللغة.

٢ ينظر: اللباب ٤٦٣/١، شرح المفصل ٢٥/٢، شرح جمل الزجاجي– ابن عصفور ٤١٠/٢.

٣ شرح المفصل ٢٥/٢.

٤ شرح جمل الزجاجي– ابن عصفور ٤١٠/٢.

عامل النصب محذوفاً، عللوا سبب حذفه، يقول سيبويه:"وحذفوا الفعل من إيَّاك لكثرة استعمالهم إياه في الكلام، فصار بدلاً من الفعل"[1]. ويقول الأزهري: "لما كثُر التحذير بلفظ (إيَّا)، جعلوه بدلاً من اللفظ بالفعل"[2]. ووفقاً لما تتضمنه هذه النصوص من آراء تؤيد توجيه (إيَّاك) في التحذير على الوجه الذي يقتضيه الضمير المنفصل للنصب (إيَّاك)، نرى أهمية دراسة هذه المسألة للأسباب الآتية:

أولاً: إن الاعتماد على المشابهة الشكلية أو الصرفية أو اللفظية في تصنيف الأبواب، ينبع من إغفال الدلالة التي تؤديها اللفظة في التركيب، مما يترتب عليه وضع الكلمة في باب لا يمثل دلالتها[3]، أو ربما يؤدي إلى اللبس في المصطلحات العلمية عند إدخال باب نحوي في باب نحوي آخر، وقد ناقشنا مثل هذا التداخل بين الاختصاص والنداء[4]. وقد تنبه عدد من علماء اللغة المعاصرين إلى هذا الخلط في التسمية النابع عن التشابه في المبنى الصرفي، يقول: Bohumil Trnka: "إن المكونات التركيبية لأي تركيب جملي يمكن أن تختلف وفقاً للاعتبارات الصرفية أو النحوية، ولكن المفترض ألا يحصل خلط بين تسمياتها في مستويات تحليلها حتى في ما يسمى بالكلمة الجملة، إذ يجب أن تدرس في إطار أكبر من إطار دراستها كمفردة صرفية"[5]. ولعل هذا ما نادى به خليل عمايره لضرورة تحقيق الاتساق الدلالي مع التضام النحوي في النص، عن طريق تضافر عدة عناصر تحقق السبك في النص وتجلي الدلالة من غير لبس في

---

١ الكتاب ١/٢٧٤.

٢ شرح التصريح ٢/١٩٢.

٣ وسبق لنا – في باب التعجب – بيان الآثار الدلالية الناجمة عن ذلك، كما في توجيه دلالة جملة التعجب (ما أجمل السماء!)، تارة على الاستفهام وأخرى على النفي، بتنوع المعاني التي تدل عليها (ما) باختلاف التراكيب التي ترد فيها.

٤ ينظر باب الاختصاص، الفصل الأول.

5 - Selected Papers in structural linguistics –Bohumil Trnka p.334.

التركيب، أو أنها تحقق معنى الترابط النصي للمورفيمات في سياق جملي يرتبط بسياق نصي أوسع منه، وبخاصة إذا كان المجال يحتمل تعدد معاني المورفيمات في التركيب الواحد كما يبدو في هذا الباب[1].

ويبدو من المفيد أن نذكّر هنا بأن نشأة النحو نشأة تعليمية، كانت سبباً في اتسام الدراسات اللغوية العربية بسمة التوجه إلى المبنى، فجاء تصنيف الأبواب على أساس المباني المفردة، وليس على أساسٍ النظر إلى الجمل ودلالة التراكيب مرتبطة بمبانيها. لذا، فقد حكموا على (إيَّاك) في باب التحذير، بالنصب على المفعولية قياساً على ضمير النصب المنفصل (إيَّاك)؛ وذلك للمشابهة الصرفية بينهما ليس غير.

ثانياً: صرح جمهور النحاة بأن لفظة (إيَّاك) بدل من الفعل، يقول سيبويه: "فصار بدلاً من الفعل"[2]. وجعلوا ذلك علة لحذف الفعل، يقول ابن عصفور: "وإنما لم يظهر الفعل لأن (إيَّاك) تنزل منزلته، وتتحمل الضمير كما يتحمله الفعل"[3].

ولما كانت (إيَّاك) في باب التحذير بدلاً من الفعل لأن معناها كما يقول المبرد: "إنما هو: احذر، واتقِ، ونحو ذلك"[4]، فان القول بأنها في باب التحذير ضمير نصب منفصل فيه نظر؛ لأن ضمير النصب المنفصل (إيَّاك) ضميرٌ دال على الذات كدلالة الضمير في قولنا: (نعبدك)، ولا يتحمل ضميراً كما يتحمله الفعل أو ما يقوم مقامه، ولما كان المفعول وهو الضمير (الكاف) موضع عناية، فقد انفصل عن الفعل فتقدم عليه؛ أي: (إياك نعبد). وعليه، فإن الحكم على (إيَّاك) في التحذير بأنها ضمير نصب منفصل ينافي الدلالة الكامنة في كل لفظة منهما، فضلاً عن أننا لم نعثر على مذهب

---

١ ينظر: من نحو الجملة إلى الترابط النصي- ص ١٢،١١.

٢ الكتاب ٢٧٤/١، وينظر: المقتضب ٢١٢/٣، والأصول ٢٥٠/٢.

٣ شرح جمل الزجاجي – ابن عصفور ٤١٠/٢.

٤ المقتضب ٢١٢/٣.

نحوي يشير فيه صاحبه إلى أن (إياك)- الضمير المنفصل-يدل على معنى الأمر أو التحذير.

ثالثاً: إن الضمير المنفصل (إيَّاك) كان موضع خلاف عند النحاة، فتعددت مذاهبهم واختلفت آراؤهم في موضع الضمير منه، وإليك مجمل ما ذهبوا إليه:

ذهب سيبويه إلى أن (إيَّا) هو الضمير، والكاف حرف خطاب لا محل له، قال:"اعلم أن علامة المضمرين المنصوبين إيا"[1]. وقال في موضع آخر: "فجاز (أنت) هاهنا للفاعل كما جاز (إيا) للمفعول، لأن (إيا) و(أنت) علامتا الإضمار"[2]. وهذا رأي البصريين[3] ونُسب إلى الأخفش[4]، والفارسي[5]، والزمخشري[6]، وابن يعيش[7]. واحتجوا بأن الضمائر المنفصلة لا يجوز أن تكون على حرف واحد، فوجب أن تكون (إيَّا) هي الضمير[8]، وبأنه اسم مضمر لا اسم مظهر، إذ إنه لو لم يكن مضمراً لما لزم النصب لأنه ليس من الأسماء الظاهرة ما يلزم النصب إلا الظروف والمصادر غير المتمكنة[9].

---

١ الكتاب ٢/٣٥٥.

٢ السابق ٢/٣٥٩.

٣ ينظر: الإنصاف ٢/٦٩٥.

٤ ينظر: شرح المفصل٣/٩٨، ارتشاف الضرب ١/٤٧٤، والهمع ١/٢١٢.

٥ السابق.

٦ ينظر: المفصل – ص١٥٦.

٧ ينظر: شرح المفصل ٣/٩٨.

٨ ينظر: الإنصاف ٢/٦٩٥.

٩ ينظر: شرح المفصل ٣/٩٨.

وقد رد بعض النحاة على رأي سيبويه بأن (إِيَّا) لا تدل على متكلم أو مخاطب أو غائب ولا تعود على شيء، كما أنه لا يتبدل في تثنية ولا جمع ولا تأنيث ولا تذكير. فأجيب بأنها وضعت مشتركة بين المعاني الثلاثة.[1]

وذهب الفراء، وجمهور الكوفيين، وأخذ به بعض البصريين، كابن كيسان وتابعهم أبو حيان، في أن الضمير هو (الكاف)، و(إِيَّا) عماد ودعامة تعتمد عليها اللواحق[2].

وذهب الخليل فيما نسبه إليه صاحب الإنصاف، أنه حكى أن (إِيَّاك) اسم مظهر ناب مناب المضمر[3]، ورأى العكبري أن رواية الخليل: (إذا بلغ الرجل الستين فإيَّاه وإيَّا الشواب) تدل على أن رأي الخليل في إيَّاك أن كليهما مضمر، ولكن الأول أشبه المظهر لكثرة حروفه[4]، وهذه الرواية شاذة لا يحتج بها عند النحاة[5].

وذهب بعض الكوفيين إلى أن (إِيَّاك) بكمالها اسم مضمر[6]، ونسب هذا الرأي لابن كيسان[7]، ورد النحاة "أنه ليس في الأسماء الظاهرة والمضمرة ما يختلف آخره فيكون تارة كافاً وتارة ياء وتارة هاء نحو قولك: إيَّاك وإيَّاي وإيَّاه"[8].

---

١ ينظر: شرح التصريح ١٠٣/١، ورصف المباني – تحقيق: أحمد الخراط – ص١٣٩.

٢ ينظر: اللباب ٤٨٠/١، الإنصاف ٦٩٥/٢، شرح الرضي على الكافية ٤٢٥/٢، ارتشاف الضرب ٤٧٤/١، شرح التصريح ١٠٣/١.

٣ ينظر: الإنصاف ٦٩٥/٢.

٤ ينظر: اللباب ٤٧٩/١.

٥ ينظر: الإنصاف ٦٩٥/٢، شرح الكافية الشافية ١٣٧٨/٣، ارتشاف الضرب ٢٨١/٢.

٦ ينظر: شرح الكافية ٤٢٥/٢، ارتشاف الضرب ٤٧٤/١، الهمع ٢١٢/١.

٧ ينظر: شرح المفصل ١٠٠/٣.

٨ المصدر السابق.

وذهب أبو إسحاق الزجاج إلى أن (إيَّا) اسم ظاهر والكاف ضمير أضيف إلى الاسم[1].

وذكر صاحب الإنصاف أن المبرد ذهب إلى أن (إيَّا) اسم مبهم أضيف للتخصيص، ولا يعلم اسم مبهم أضيف غيره[2].

وذكر المالقي أن من النحاة من ذهب إلى أن (إيَّا) تأنيث (أي) التي في النداء، ووجه المشابهة بينهما أن (أي) وصلة في النداء، و(إيَّا) دعامة أو صلة للضمير الذي هو الكاف، وهذا ضعيف لعدم اطراده في غير هذا الباب[3].

تلك هي أبرز الآراء التي قيلت في الضمير المنفصل (إيَّاك)، وهي آراء تبرز جانباً من الخلاف النحوي في الضمير وتبين أن الضمير المنفصل (إيَّاك) لم يكن موضع اتفاق بين النحاة. ولعل هذا الاختلاف كان سبباً في عدم الوصول إلى تحديدٍ بيِّنٍ يوضح كنه(إيَّاك) في التحذير من حيث دلالتها أو مبناها، أو بعبارة أخرى التصنيف النحوي الذي تقتضيه.

رابعاً: حمّل النحاة لفظة (إيَّاك) معنى فعل الأمر، لذا أوجبوا حذف الفعل معها، فكان تقديرهم لقول القائل: إيَّاك والأسدَ، أحذِّرك الأسدَ، فحُذف الفعل والضمير المستتر معه، وبقي الضمير المتصل المنصوب على المفعولية منفصلاً لحذف فعله، ولمَّا كان معنى (إيَّاك) إنما هو: احذر، واتقِ، ونحو ذلك، جعل النحاة فيه ضمير رفع، وهو ضمير الفاعلية الذي في الفعل الذي نصبها[4]، يقول ابن السراج: "لأن (إيَّاك) بدل من الفعل، وذلك الفعل لابد له من ضمير الفاعل المأمور"[5].

---

١ ينظر: المصدر السابق.

٢ ينظر: الإنصاف ٦٩٥/٢.

٣ ينظر: رصف المباني ص١٣٩.

٤ المقتضب ٢١١/٣ (بتصرف).

٥ الأصول ٢٥٠/٢.

وعلى هذا التخريج، يكون في قولك: إيَّاك والشرَّ، ضميران: أحدهما منصوب وهو (إيَّاك)، والآخر مرفوع وهو المستتر في (إيَّاك)، لقيامه مقام الفعل، وقد جرى تأكيد كل منهما، على الحال المقرر في غير هذا الباب[1]، فتقول في تأكيد الضمير المنصوب: إيَّاك نفسَك والشرَّ، وإيَّاك أنت نفسَك والشرَّ. فكلاهما جائز بغير لزوم إضمار (أنت). وتقول في تأكيد الضمير المستتر المرفوع: إيَّاك أنت نفسُك والشرَّ، ولا تقول: إيَّاك نفسُك والشرَّ، بغير إضمار(أنت) فيها[2].

وعلى ضوء مسألة تأكيد ضميريْ(إيَّاك) في جملة التحذير، على النحو الذي فصلنا، على مذهب من يحملها على القيام مقام الفعل، في ما يُفهم من قول سيبويه ومن تبعه من النحاة، على حد قوله: "ولكنهم حذفوا [أي الفعل] لأنه [أي إياك وما يسد مسدها في التحذير] صار بمنزلة افْعَلْ، ودخول الزمْ وعليك على افْعَلْ محال"[3]. نرى أن معاملتها معاملة الفعل في العمل بالضمير الفاعل وكيفية توكيده، يحتاج إلى مناقشة من جوانب، هي:

١. ذهب النحاة إلى أن (إيَّاك) بمنزلة فعل الأمر، يقول المبرد: "ولم تقع هذه الهيئة إلا في الأمر؛ لأن الأمر كله لا يكون إلا بفعل"[4]. وهذا يقتضي فيما نرى إخراج هذه اللفظة من إطار الفعل أو القيام مقامه، فلو كانت لفظة (إيَّاك) فعلاً لما التزمت الدلالة على الأمر فحسب، ولجاز التعبير بها عن الماضي والمضارع.

٢. الفعل ما دل على حدث وزمن، وفقاً لما حدّه النحاة، ولفظة (إيَّاك) لا دلالة فيها على أيٍّ منهما، ولم يقل أحد من النحاة بذلك.

---

١ ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد – ٥٧٣/٢.

٢ ينظر: الكتاب ٢٧٧/١، المقتضب ٢١٢/٣، الأصول ٢٥٠/٢، الارتشاف ٢٨٢/٢.

٣ الكتاب ٢٧٦/١.

٤ المقتضب ٢١٢/٣.

٣. لو كانت (إيَّاك) فعلاً لما كان ثمة وجه لتوكيد ضمير الرفع المستتر فيها بكلمة (نفسك) المجرورة في الوجه الذي قبله الخليل في ما ورد عنه في قوله: "لو أن رجلاً قال: إيَّاك نفسِك، لم أعنّفه؛ لأن هذه الكاف مجرورة"[١].

٤. إن القول بأن معنى (إيَّاك) إنما هو: إحذرْ، واتقِ. وأن تأويل قولك: إيَّاك والأسدَ؛ اتقِ نفسك والأسدَ، لا يعني بالضرورة أن تأخذ اللفظة أحكام الكلمة التي تؤدي دلالتها. فتقول في توكيد ضمير الرفع في (إيَّاك): إيَّاك أنت نفسُك والشرَّ، على نحو ما تقول: احذرْ أنت الشرَّ؛ لأن ذلك يؤدي إلى تساوي المفسَّر والمفسِّر حكماً ودلالة وبناء، فتتعادل كلمة (إيَّاك) مع كلمة (احذر) مبنى ومعنى، و لم يقل أحد بذلك.

٥. ذهب جمهور النحاة إلى أن (إيَّاك) في التحذير اسم مضمر منصوب الموقع بفعل مضمر تقديره: قِ أو احذر...، كما نقلنا عنهم، ثم جعلوا (إيَّاك) تسد مسد الفعل، واضمروا فيها فاعلاً مستتراً، فأدى ذلك إلى أن يعمل فعل في فعل، ولا يجوز هذا في اللغة.

ومن جهة أخرى، فإن القول بأن (إيَّاك) في التحذير ضمير نصب منفصل، قولٌ يحتاج إلى مناقشة كما يلي:

١. جمع النحاة في لفظة (إيَّاك) بين حدين مختلفين من حدود الكلم، أحدهما الفعلية، إذ جعلوا (إيَّاك) تقوم مقام الفعل فاضمروا فيه فاعله. والثاني الاسمية، فجعلوها ضميراً منفصلاً في موقع المفعول به لفعل محذوف. فكأنهم بذلك جمعوا في (إيَّاك) بين الاسمية والفعلية، وهذا غير جائز في اللغة، كما يقول الأصوليون[٢]، إذ إن لكلٍّ منهما حدّاً يختلف عن حد الآخر.

---

١ الكتاب ٢٧٩/١.

٢ ينظر: الإنصاف ٣٧٧/١.

٢. إذا كانت (إيَّاك) تقوم مقام الفعل وفيها فاعل مستتر، وهي عند الجمهور مفعول به، فإن ذلك يؤدي إلى أن يعمل الشيء في نفسه وهذا محال، كما يقول الأصوليون[١].

٣. إن لفظة (إيَّاك) في التحذير، لا تعد ضمير نصب؛ أي ليست اسماً؛ لأنها لو كانت ضمير نصب منفصلاً لما جاز بوجه أن يقال: إيَّاك أنت. إذْ يؤدي ذلك إلى توكيد ضمير النصب بضمير الرفع، ولا يجوز ذلك في اللغة.

ولا تعد اسماً لسبب آخر، وذلك لأن القول بأن فيها فاعلاً مستتراً يؤدي إلى القول بعملها، والأصل في الأسماء ألا تعمل، كما يقول الأصوليون[٢].

مما عرضنا سابقاً، نرى أن لفظة (إيَّاك) بحاجة إلى دراسة على ضوء ما قدمنا من حجج، ليسلم لها الحد الذي يوافقها دلالة وتركيباً وفقاً للتركيب الذي ترد فيه. ولنا فيها وجهة نظر نفصلها في فصل قادم من هذا الباب، إن شاء الله.

وننتقل من هذا إلى عرض وجهة النظر في **اختلاف النحاة في جملة التحذير بغير واو العطف**، كما في قولهم: إيَّاك الأسدَ، فقد عدُّوا الجملة مع الواو، مثل: إيَّاك والأسدَ، أصلاً لها، ولمَّا خرجت الجملة عن أصلها المفترض، أُخِذَ بمبدأ التأويل لإخراج الجملة على الوجه الذي ترتضيه القواعد، وإذا ما خالفت تلك القواعد مسموعاً عن العرب، حُكِمَ عليه بالشذوذ والتأويل ليناسب القواعد، ولعله لو أخذ بهذه اللغة عند وضع القاعدة النحوية لكان فيه مندوحة تجنب الحكم بالتأويل والتقدير، يقول موسى العبيدان في هذا الصدد: "وحصْر النحاة لقواعد النحو المستنبطة في عدد سبع من لغات العرب وعدم التفاهم إلى لغات القبائل الأخرى نتج عنه بعض الاضطراب في قواعدهم

---

١ ينظر: الإنصاف ٢/٥٥٤.

٢ ينظر: الإنصاف ١/٤٧.

أدى بهم إلى التمحل والتكلف والتأويل والتعليل في الإعراب ... وإذا لم تكن الكلمة المعربة واقعة في دائرة اللغات المتعارف عليها بينهم فيلجأ إلى التقدير والتخريج حتى تخضع هذه الكلمة لقواعدهم. ولو اعترفوا بهذه اللغة التي جاءت الكلمة عليها لأراحوا أنفسهم من عناء التمحل والتكلف والتقديرات البعيدة "[١].

وقد جوّز النحاة في هذه المسألة حذف العاطف على أحد خيارات ثلاثة:

أحدها، الجر بمن، يقول سيبويه: "واعلم أنه لا يجوز أن تقول: إيَّاك زيداً، كما أنه لا يجوز أن تقول: رأسك الجدارَ، حتى تقول: مِن الجدارِ أو والجدارَ"[٢].

والثاني: صيغة (أن تفعلَ)[٣]، يقول المبرد: "وأمَّا قوله: إيَّاك أن تقربَ الأسد فجيد"[٤].

والثالث: "لا يحذف العاطف بعد إيَّا، إلا والمحذور منصوب بإضمار ناصب آخر، نحو: إيَّاك الشرَّ، فليس الشر منصوباً بإيَّاك بل بعامل آخر"[٥]. وقد ذهب ابن عصفور إلى جواز إضمار الفعل لا وجوب الإضمار عند العطف، يقول: "لو كان في الكلام لجاز إظهار الفعل"[٦]. واختار أبو البقاء العكبري تقدير فعل يتعدى إلى اثنين،

---

١ في نحو القرآن والقراءات – ص٣٠. ولنا في القول الذي أورده المؤلف عن لغات القبائل السبع المعتمدة في تقعيد القواعد رأيٌ، فضلاً عن أن المؤلف قد أورد رأيه بعبارة لا تخلو من القسوة في الألفاظ، وقد استندنا في دراستنا إلى دراسة شواهد سيبويه وأقوال النحاة فيها، وقد كانت الدراسة بإشراف د. خليل عمايرة، وتنشر في مقالة في مجلة كلية الآداب في جامعة صنعاء.

٢ الكتاب ٢٧٩/١.

٣ ينظر السابق.

٤ المقتضب ٢١٣/٣، وينظر: الأصول ٢٥٠/٢، التعليقة ١٨٠/١، شرح الكافية ٤٨٣/١، الارتشاف ٢٨٢/٢، المساعد ٥٧٢/٢.

٥ المساعد ٥٧٢/٢.

٦ شرح جمل الزجاجي – ابن عصفور ٤١١/٢.

فتقدير: إيَّاك الشرَّ: جنِّب نفسَك الشرَّ[1]. وقد تبعه ابن الناظم في ذلك[2]. وأجاز الأزهري تقدير (مِنْ) على رأي ابن الناظم وأبي البقاء، والتقدير في: إيَّاك الأسد، على ما ذهبا؛ أحذِّرك من الأسد، فحذف احذِّر وفاعله وانفصل الضمير لتعذر اتصاله، وحذفت (مِنْ)[3].

وقد ورد سماع يؤيد تلك الظاهرة اللغوية، وهو قول الشاعر:

فإيَّاك إيَّاك المِراءَ فإنَّهُ ، إلى الشرِّ دعَّاءٌ وللشرِّ جالِبُ [4]

وقد قال سيبويه في تخريج البيت: "إلا أنهم زعموا أن ابن أبي إسحاق أجاز هذا البيت... كأنه قال: إيَّاك، ثم أضمر بعد إيَّاك فعلاً آخر، فقال: اتقِ المراءَ"[5]. أما الرضي فقد خرَّج البيت تارة على منهج سيبويه بتقدير فعل آخر، وأخرى على منهجٍ أكثر تكلفاً، فجعل (المراءَ) مصدراً بمعنى: أنْ تماري[6]. ونرى أنه تقدير تأباه دلالة الجملة وسياق البيت.

---

١ ينظر: اللباب ٤٦٣/١.

٢ ينظر: شرح التصريح ١٩٣/٢.

٣ ينظر: شرح التصريح ١٩٣/٢.

٤ البيت من شواهد سيبويه، يقول الأعلم الشنتمري: "الشاهد في نصب (المراء) بعد (إياك) على إسقاط حرف العطف ضرورة، والمعروف في الكلام إياك والمراءَ، وإياك والأسدَ. ولا يجوز إياك الأسدَ على ما بينه سيبويه. ويجوز أن يكون (المراء) منصوباً بإضمار فعل دلَّ عليه (إياك) كأنه قال: إياك تجنَّب المراءَ، فلا تكون فيه ضرورة على هذا. ويجوز أن يكون مفعولاً له محذوفاً فيه حرف الجر تشبيها بـ(أنْ) وما عملت فيه... فكأنه قال: إياك أعظ أنْ تماري، ثم وضع المراء موضعه. والمراءَ: المخالفة والملاحَّة فيه". تحصيل عين الذهب-الأعلم الشنتمري- تحقيق: زهير سلطان-مؤسسة الرسالة: بيروت-ط.(٣) ١٤١٥هـ، ١٩٩٤م-ص١٩٠. وينظر: شرح أبيات سيبويه-النحاس-تحقيق: زهير غازي-عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية: بيروت-ط.(١) ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م-ص٩١.

٥ الكتاب ٢٧٩/١. وينظر: المقتضب ٢١٣/٣، الأصول ٢٥٠/٢، التعليقة ١٨١/١، اللباب ٤٦٣/١.

٦ ينظر: شرح الكافية ٤٨٤/١.

يتضح مما سبق، أن التأويلات والتقديرات التي رصدها النحاة في جملة التحذير محذوفة العاطف، لا تخلو مما يُخرج الجملة عن مضمونها الذي أُنشئت له، ولقد فطن بعض النحاة إلى ذلك لولا افتراض الأصل الذي قنّنوه لجملة التحذير، يقول ابن عقيل: "وحُمِل على تفسير المعنى، بجعل الكلام خبراً"[1]. والذي نراه أبسط من ذلك، إذ إن الجملة (إيَّاك إيَّاك المراءَ) في بيت الشعر وردت مسموعة عن العرب في إحدى لهجاتهم، فهو بيت منسوب إلى الفضل بن عبدالرحمن القرشي[2]، وقريش من فصحاء العرب، يقول ابن فارس: "أجمع علماؤنا بكلام العرب، والرواة لأشعارهم، والعلماء بلغاتهم وأيامهم ومحالهم، أن قريشاً أفصح العرب ألسنة، وأصفاهم لغة..."[3]. ولسنا بصدد التحقيق في مَنْ هو أفصح العرب، إنما الذي يهمنا هنا أن نثبت فصاحة البيت وفصاحة صاحبه. وكون هذا النموذج من التركيب قليلاً في السماع، إذ لم يرد سواه فيما وصلتُ إليه إلا قول العرب: (أعورَ عينكَ الحجرَ) أي: والحجرَ[4]، فان ذلك لا يمنع أن نعده إطاراً آخر من أطر تراكيب التحذير، فضلاً عن أن هناك من النحاة من أجاز هذا التركيب بلا شرط في الشعر، وهو عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي[5]، وقد أخذ العكبري بهذا الرأي، فجعل المحذّر منه منصوباً بفعل متعدٍّ لاثنين، فالناصب لـ(إيَّاك) هو الناصب للمحذّر منه[6]، ومعنى ذلك أنه أجاز هذا التركيب، وجعله جملة واحدة.

ومما هو واضح أيضاً، أن التقديرات والتأويلات التي علل النحاة بها جملة التحذير في هذه المسألة، ترتبط بقضية العمل والعامل النحوي، فكان الهدف في

---

١ المساعد ٥٧٢/٢، وينظر: شرح التصريح ١٩٣/٢.

٢ ينظر: خزانة الأدب ٦٤/٣.

٣ الصاحبي في فقه اللغة – ص٣٣.

٤ ينظر: المساعد ٥٧١/٢، والهمع ٢٦/٣.

٥ ينظر: الكتاب ٢٧٩/١.

٦ ينظر: اللباب ٤٦٣/١.

التركيب كله الحركة الإعرابية وتسويغ ورودها، لذا فإن النحاة قد نصُّوا على أن الواو في هذا الباب لازمة لتسويغ حركة الفتحة على الكلمة التي بعدها لتكونَ معطوفة على الكلمة المنصوبة قبلها، فأدَّى تبرير الحركة الإعرابية على ضوء العامـــل، إلى صـــرف النحاة عن المعنى إلى المبنى، وتطبيق القاعدة مع إغفال دلالة الحركة الإعرابية التي تؤديها على الكلمة في التركيب الجملي "في حين كان عليهم أن ينظروا إلى الحركة الإعرابيـــة على أنها رمز لتغير في المعنى وليست بأثر"[1].

ولمّا كانت الحركة الإعرابية وتسويغها هي الهدف الذي يسعى إليه المتكلم عند إنشاء التركيب الجملي، والمحلل عند تحليل الجمل والتراكيب، فقد اهتم النحاة بتسويغ وجودها على الكلمة وفقاً لنظرية العامل التي كانت عندهم أصـــلاً لغـــرض تعليمـــي يهدف إلى استقامة اللسان في النطق واقتفاء آثار العـــرب في كلامهـــم، فاختلفـــت مذاهبهم في حكم حذفه وموضع تقديره باختلاف الأطر التي وردت في الباب، وإليك صور خلاف النحاة في العامل في هذا الباب:

١. الخلاف في موضع تقدير عامل نصب (إيَّاك).

٢. الخلاف في عامل نصب الاسم المحذّر منه أو المُغْرى به المعطوف.

٣. الخلاف في عامل نصب الاسم المحذّر منه أو المُغْرى به المكرر.

٤. الخلاف في وجوب أو جواز حذف عامل المحذّر منه أو المُغْرى به المكرر والمعطوف.

ونثبت هنا شيئاً من تفصيل آرائهم في هذه المسائل:

---

١ في نحو اللغة وتراكيبها – ص١٥٩.

مسألة الخلاف الأولى)) اقترنت لفظة (إيَّاك) في التحذير عند النحاة بصورة ضمير النصب المنفصل، كما بينا، فحكموا بأنها في حالة النصب، ولمَّا لم يكن ثمة عامل يعمل فيها النصب، قدروا فعلاً متعدياً وجعلوه واجب الحذف، لتبرير وضع الكلمة في أم الباب من المنصوبات، فنصبوها على المفعولية. وقد اشترط النحاة في الفعل المقدَّر أن يكون فعل أمر يليق بالحال، مثل: اتقِ، وباعِدْ، ونحِّ، وخلِّ، ودعْ، وما أشبه ذلك[1]. إلا أنهم اختلفوا في موضع الفعل المقدر مع (إيَّاك)، فقدره سيبويه بعد (إيَّاك)، يقول:"كأنك قلت: إيَّاك نحِّ، وإيَّاك باعد، وإيَّاك اتقِ، وما أشبه ذا"[2]. ويعلل الأنباري سبب تقدير الفعل بعد (إيَّاك) لا قبله، فيقول: "لأن (إيَّاك) ضمير المنصوب المنفصل، ولا يجوز أن يقع الفعل قبله، لأنك لو أتيت به قبله لم يجز أن تأتي به بلفظه، لأنك تقدر على ضمير المنصوب المتصل، وهو الكاف، ألا ترى أنك لو قلت: (ضربت إيَّاك) لم يجز؛ لأنك تقدر على أن تقول: (ضربتك)"[3]. كما يعلل الأزهري تقدير الفعل بعد (إيَّاك) لا قبله، فيقول: "يجب تقديره بعد إيَّاك، والأصل إيَّاك أحذر؛ لأنه لو قدِّر قبله لاتصل به فقيل: أحذِّركَ، فيلزم تعدي فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل وذلك خاص بأفعال القلوب وما ألحق بها"[4].

وذهب المتأخرون من النحاة إلى تقدير الفعل قبل (إيَّاك)، معتمدين على منهج التطويل وتكلف التقدير، يقول الأشموني: "والأصل: احذر تلاقي نفسك والشر، ثم

---

١ الهمع ٣/٢٥ – بتصرف.

٢ الكتاب ١/٢٧٣.

٣ أسرار العربية ص١٦٩ .

٤ شرح التصريح ٢/١٩٢، وينظر: التعليقة ١/١٧٩، شرح جمل الزجاجي- ابن عصفور- ٢/٤١٠، والمساعد ٢/٥٧٠، والهمع ٣/٢٧.

حذف الفعل وفاعله ثم المضاف الأول وأنيب عنه الثاني فانتصب، ثم الثاني وأنيب عنه الثالث فانتصب وانفصل"[1]. ويعلل الصبان منهج أستاذه، فيقول: "إن وجوب تقديره - أي الفعل - بعد إيَّاك إنما هو على جعل الأصل إيَّاك باعِدْ من الأسد والأسد عنك. وأما على جعل الأصل احذر تلاقي نفسك والأسد، وهو ما مشى عليه الشارح والموضح [الاشموني] فلا يجب تقديره بعد إيَّاك لانتفاء المحذور المذكور نظراً إلى أن المفعول في الحقيقة (تلاقي) لا الضمير"[2]. وقد علَّق الرضي على هذا الوجه فقال: "وأرى أن هذا الذي ارتكبه [يعني ابن الحاجب] تطويل مستغنى عنه"[3]. وهو قولٌ سديد يدل على أن الرضي قد لمس بُعْد هذه التقديرات التي افترضها النحاة عن دلالة المتكلم المنشئ للتحذير، وإن كان ظاهر رأيه يؤيد إضمار فعل في جملة التحذير سيراً على منهج سيبويه ومن تبعه.

مسألة الخلاف الثانية)) اختلف النحاة في مسوغ نصب الاسم بعد الواو في نحو: إياك والأسدَ، وفي نحو: شأنك والحجَّ. ولهم في ذلك عدة آراء، أهمها:

الأول: يذهب سيبويه، في أحد رأييه، إلى أن في: إياك والأسدَ، و رأسك والحائطَ، تحذيراً. و الأهلَ والولدَ، إغراء. أن المحذَّر منه أو المغرى به مفعول معه والواو للمعية[4].

وهو مذهب ابن السراج[5]، كما أنه مذهب ابن يعيش[6]. وهو مذهب ابن عصفور[7] في (رأسَك والحائطَ) دون المعطوف على (إيَّاك).

١ ينظر: حاشية الصبان ١٨٨/٣.

٢ السابق.

٣ شرح الرضي على الكافية ٤٨٢/١.

٤ ينظر: الكتاب ٢٧٤/١.

٥ ينظر: الأصول٢٥٠/٢.

٦ ينظر: شرح المفصل ٢٦/٢.

٧ ينظر: شرح جمل الزجاجي- ابن عصفور ٤١١/٢.

ويجيز المعية كل من: ابن مالك[1]، والرضي،[2] وأبو حيان،[3] والأشموني[4].

<u>الثاني:</u> المشهور أن المحذَّر منه معطوف على المحذَّر، سواء كان ضميراً كما في: إيَّاك والأسدَ، أو اسماً مضافاً إلى الضمير نحو: رأسَك والحائطَ، على التحذير، أو الأهلَ والولدَ على الإغراء. فالناصب للمحذَّر منه هو الناصب للمحذَّر مع وجود العطف، ولا يلزم هنا إلا تقدير فعل واحد، إذ الكلام جملة واحدة[5]، وهو رأي سيبويه[6]،والأنباري[7]. وهو مذهب ابن يعيش[8] في المعطوف على الضمير خاصة نحو: (إيَّاك والشرَّ).

ويذهب الأزهري والسيوطي والأشموني إلى أن العطف لا يكون إلا بالواو، يقول السيوطي: "ولا يعطف إلا بالواو لدلالتها على الجمع وهي للمقارنة في الزمان، بخلاف الفاء، وثُمَّ لدلالتهما على التراخي، ولأن المعطوف هنا شبيه بالتأكيد اللفظي، لأن إياك والشرَّ، معناه: إيَّاك ابعدْ من الشر، والشر منك. والتوكيد اللفظي إذا اختلف اللفظ لا يكون إلا بالواو"[9].

---

١ ينظر: المساعد ٥٧٦/٢ .

٢ ينظر: شرح الرضي على الكافية ٤٨٥/١.

٣ ينظر: الارتشاف ٢٨٣/٢.

٤ ينظر: حاشية الصبان ١٩١/٣.

٥ ينظر: شرح الرضي على الكافية ٤٨٣/١، والارتشاف ٢٨١/٢، والمساعد ٥٧٠/٢، والهمع ٢٥/٣.

٦ ينظر: الكتاب ٢٧٨/١.

٧ ينظر: أسرار العربية ص١٦٩.

٨ ينظر: شرح المفصل ٢٥/٢.

٩ الهمع ٢٨/٣. وينظر: المساعد ٥٧٠/٢، شرح التصريح ١٩٥/٢، حاشية الصبان ١٩١/٣، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك – ٦٧/٤.

الثالث: وهو مذهب ابن طاهر وابن خروف، في أن الاسم المنصوب بعد الواو في نحو: إيَّاك والأسدَ، منصوب بفعل آخر، والكلام جملتان؛ أي: إياك باعِدْ من الأسد واحذرْ الأسد[1]. وينطبق الكلام في هذا المذهب على الاسم المنصوب بعد الواو، نحو قولك: نفسَك والشرَّ (تحذيراً)، والأهلَ والولدَ (إغراء). وابن عصفور يذهب هذا المذهب في(إيَّاك والشرَّ) خاصة[2].

الرابع: إن الناصب للمحذِّر والمحذَّر منه فعل متعدٍ إلى مفعولين، والواو هنا لمجرد الدلالة على الجمع، وهو مذهب السيرافي[3]، والعكبري[4]، وابن الناظم[5]، يقول الخبيصي في الموشح: "وعن السيرافي والأندلسي أن معنى (إيَّاك والأسد): جنِّب نفسك الأسدَ، و(الأسدَ) مفعول ثانٍ، والواو للدلالة على معنى الجمع"[6].

هذه هي أهم المذاهب التي تبين وجهات النظر المختلفة لدى النحاة في عامل نصب الاسم بعد الواو في جملة التحذير أو الإغراء، وهي في مجموعها قائمة على ضوء نظرية العامل النحوي لمحاولة تسويغ الحركة الإعرابية-الفتحة-على الاسم المنصوب بعد (الواو).

---

١ ينظر: الارتشاف ٢/٢٨١، والمساعد ٢/٥٧٠، والهمع ٣/٢٥.

٢ ينظر: شرح جمل الزجاجي – ابن عصفور ٢/٤١٠.

٣ تم نقل هذا من شريف النجار عن رسالة دكتوراة بعنوان: موقف نحاة اليمن من الخلافات النحوية (من القرن السادس إلى القرن التاسع) دراسة لغوية معاصرة –جامعة صنعاء: اليمن – ١٩٩٩ م –ص٤١٩ من الرسالة المخطوطة بخط اليد قبل الطبع. وذلك لتعذر الوصول إلى مخطوطة (الموشح على كافية ابن الحاجب للخبيصي – ص٣٢ – وهو فيما يذكر صورة من مخطوطة بحوزة الأخ محمد صالح الحسني).

٤ ينظر: اللباب ١/٤٦٣.

٥ ينظر: شرح ألفية ابن مالك – أبوعبدالله بن جمال الدين بن مالك – ص٦٠٧.

٦ تم نقل هذا الاقتباس من رسالة دكتوراة للباحث شريف النجار – سابقة الذكر – ص٤١٩.

مسألة الخلاف الثالثة) اختلف النحاة في عامل النصب في إطارٍ آخر من أطـــر التحذير أو الإغراء، وهو قولك: الأسدَ الأسدَ، أوالصدقَ الصدقَ. ولهم في عامله عدة آراء:

الأول: ما ذهب إليه معظم النحاة بأنه منصوب بفعل مقدر[1]، والثاني تكرير له، وهو بمنزلة التأكيد[2]، وهو مقدر بـــ(احذرْ) في التحذير، و بـــ(الزم) في الإغراء، أو أي فعل مناسب غير هذين الفعلين.

الثاني: أهما معاً منصوبان بالفعل[3]، ويكون الثاني، على هذا الرأي، مفعولاً به، وليس تأكيداً.

الثالث: أن الاسم الأول نائب عن الفعل والثاني منصوب به علـــى المفعوليـــة، وهذا هو ظاهر رأي ابن يعيش، يقول: "لأن المفعول الأول لَمّا كرر شبه بالفعل، فأغنى عنه وصار بمنزلة (إيّاك) النائب عن الفعل، كما كانت المصادر كذلك في قولهم: الحذرَ الحذرَ والنجاءَ النجاءَ، جعلوا الأول بمنزلة الزم وعليك ونحوه من تقدير الفعل، ويقـــبح دخول فعل على فعل"[4]. وهو مذهب الأنباري، إذ يقول: "فان قيل: فأي الاسمين أولى بأن يقوم مقام الفعل؛ قيل: أولى الاسمين بأن يقوم مقام الفعل هو الأول؛ لأن الفعـــل يجب أن يكون مقدماً على الاسم الثاني لأنه مفعول، فكذلك الاسم الذي يقوم مقـــام الفعل ينبغي أن يكون مقدماً "[5].

---

١ ينظر: الكتاب ٢٧٥/١، والأصول ٢٥٠/٢.

٢ ينظر: شرح التصريح ١٩٥/٢.

٣ تم نقل هذا من رسالة دكتوراه للباحث شريف النجار - سالفة الذكر - ص٤١٩. وذلك لتعذر الوصول إلى مخطوطة (المحيط في الأصول والفروع) لابن يعيش الصنعاني، وهي مخطوطة محفوظة في جامعة صنعاء، الجـــامع الكبير - مكتبة الأوقاف برقم ١٨٣١، ١٨٤٢ (نحو) - ٨٦/٢.

٤ شرح المفصل ٢٩/٢.

٥ أسرار العربية ص١٦٨.

مسألة الخلاف الرابعة)) اختلف النحاة في حكم إضمار الفعل وجوباً أو جوازاً في المحذَّر منه أو المُغرى به المكرر أو المعطوف عليه، على النحو الآتي:

أوجب سيبويه إضمار الفعل في التحذير بـ(إيَّاك)، والتحذير بالعطف[1]. إلا أن من يتتبع قول سيبويه يجد أن له رأيين يبدو أن بينهما بعض التباين في التحذير بالتكرار، فتارة يجعل الاسم منصوباً على إضمار فعل مستعمل إظهاره، فيقول:"وأما النهي فإنه التحذير، كقولك:الأسدَ الأسدَ، والجدارَ الجدارَ، والصبيَّ الصبيَّ، وإنما نهيته أن يقرب الجدارَ المخوفَ المائلَ، أو يقرب الأسدَ، أو يوطئ الصبيَّ. وإن شاء أظهر في هذه الأشياء ما أضمر من الفعل، فقال:... لا توطئ الصبيَّ، واحذر الجدارَ، ولا تقرب الأسدَ"[2]. وتارة ينتصب لديه على إضمار الفعل المتروك إظهاره استغناء عنه، فيقول: "ومما جُعِل بدلاً من اللفظ بالفعل قولهم الحذرَ الحذرَ، والنجاءَ النجاءَ، ولكنهم حذفوا لأنه صار بمنزلة افْعَلْ، ودخول الزم وعليك على افْعلْ محال "[3].

وقد انتهج ابن السراج منهج سيبويه، فأوجب حذف الفعل مع(إيَّاك)، كما سار على طريقته في حكم التحذير بالتكرار، على ما بينا، إلا أنه اختلف عنه في التحذير بالعطف فأدخله في ضربين من الكلام، كما فعل في التحذير بالتكرار، أحدهما: المضمر المستعمل إظهاره، يقول:" هذا الباب[ويقصد به المضمر المستعمل إظهاره] إنما يجوز إذا علمت أن الرجل مستغنٍ عن لفظك بما تضمره، فمن ذلك ما يجري في الأمر والنهي، وهو أن يكون الرجل في حال ضربٍ فتقول: زيداً ورأسَه وما أشبه ذلك، تريد: اضربْ رأسَه. وتقول في النهي: الأسدَ الأسدَ، نهيته أن يقرب

---

١ ينظر: الكتاب ٢٧٣/١، ٢٧٤.

٢ السابق ١٥٣/١، ٢٥٤.

٣ السابق ٢٧٥/١، ٢٧٦.

الأسدَ"[1]. والثاني: من المضمر المتروك إظهاره، يقول: "ومن ذلك: (رأسَه والحائطَ، وشأنك والحجَّ، وامرأ ونفسَه) فجميع هذا المعطوف إنما يكون بمنزلة (إيَّاك) لا يظهر فيه الفعل ما دام معطوفاً... ومما جعل بدلاً من الفعل: (الحذرَ الحذرَ، والنجاءَ النجاءَ، وضرباً ضرباً، انتصب على (الزم)، ولكنهم حذفوا لأنه صار بمعنى (افْعَلْ) ودخول (الزمْ) على (افعلْ) محال"[2].

وقد خالف الرضي مذهب سيبويه ومن تبعه في جواز إظهار فعل المحذَّر منه المكرر، فيقول: "وأجاز قوم ظهور الفعل مع هذا القسم، نحو احذر الأسدَ الأسدَ، وإيَّاك إيَّاك احذر، نظراً إلى أن تكرير المعمول للتأكيد لا يوجب حذف العامل،... ومنعه الآخرون وهو الأوْلى، لعدم سماع ذكر العامل مع تكرير المحذَّر منه، ولا تقول إن كل معمول مكرر موجب لحذف عامله"[3]. وقد أجمع على وجوب حذف الفعل في الأطر الثلاثة من التحذير عدد كبير من العلماء منهم: المبرد[4]، والفارسي[5]، والأنباري[6]، وابن مالك[7]، والعكبري[8]، وابن يعيش[9]، وابن عصفور[10]، والرضي[11]، وأبو حيان[12]،

---

١ الأصول ٢/٢٤٧.

٢ السابق ٢/٢٥٠.

٣ شرح الكافية ١/٤٨١، ٤٨٢.

٤ ينظر: المقتضب ٣/٢١٥.

٥ ينظر: التعليقة ١/١٥١، ١٧٩.

٦ ينظر: أسرار العربية ص١٦٨.

٧ ينظر: شرح الكافية الشافية ٣/١٣٧٩.

٨ ينظر: اللباب ١/٤٦٣.

٩ ينظر: شرح المفصل ٢/٢٩،٢٦،٢٥.

١٠ ينظر: شرح جمل الزجاجي – ابن عصفور ٢/٤١٠، ٤١١.

١١ ينظر: شرح الكافية ١/٤٨٠.

١٢ ينظر: ارتشاف الضرب ٢/٢٨٢.

وابن عقيل[1]، والأزهري[2]، والسيوطي[3]، والأشموني[4].

كما أوجبوا[5] إضمار الفعل في المنصوب على الإغراء في الإطارين الذين جاءا عليه، كما بينا.

ومن يبحث في تراكيب التحذير أو الإغراء، وما وضع من أحكام وقواعد على ضوء نظرية العامل لتسويغ الحركة الإعرابية، يجد أن ذلك يحتاج إلى دراسة ومناقشة؛ للأسباب الآتية:

١. لقد أقام النحاة باب التحذير والإغراء على الإسناد، إذ لا يكون التركيب جملة لدى النحاة إلا إذا قامت أركانه على الإسناد، ولا إسناد إلا في اسم مع اسم، أو في فعل مع اسم[6]، ولمّا كان الاسم في التحذير أو الإغراء منصوباً ولا أداة تسبقه تعمل فيه النصب، صار قربه من الفعلية أدنى، إذ إن أم باب النصب هي المفعولية. وعليه، فإن المفعول لا بد له من عامل فِعْلي يعمل فيه النصب، ولما لم يكن هذا موجودا، فقد أدخلوا التركيب تحت مسمى (باب ما يضمر فيه الفعل). ومن ثَمَّ قدَّروا فعلاً مضمراً ملائماً لدلالة الأمر المتمثلة في كل من جملتيَ التحذير والإغراء، واختلفوا في موضع تقديره مع (إيَّاك)، فتارة يجعلونه قبل المنصوب، وأخرى يقدرونه بعدها، كما بينا. فدخلت الجملة في تكلف التقديرات، مع أن الأصل عدم التقدير بلا ضرورة ملجئة

---

١ ينظر: المساعد ٢/٥٧١.

٢ ينظر: شرح التصريح ٢/١٩٢.

٣ ينظر: الهمع ٣/٢٤.

٤ ينظر: حاشية الصبان ٣/١٨٨.

٥ ينظر: شرح الكافية الشافية ٣/١٣٧٩، شرح الرضي على الكافية ١/٤٨٥، المساعد ٢/٥٧٤، شرح التصريح ٢/١٩٥، الهمع ٣/٢٨، حاشية الصبان ٣/١٩٢.

٦ ينظر ما كتبناه في (الإسناد في الجملة العربية) في تمهيد هذا البحث.

إليه[1]، إذ إن التقدير كما يقول أحمد مكي الأنصاري: "يفسده ولا يصلح شيئاً فيه... وكان من الخليقة ألا نقبل كل تأويل أو تقدير"[2]، بل التقدير ومحاولة تأويل الجملة كما يقول G.p. Baker: "يمكن أن يعد نوعاً من الحشو، بل ليست لـــه القـــدرة علـــى الوصول إلى المعنى الحقيقي الداخلي في الجملة"[3]. فخرجت الجملة بهذا التقـــدير عـــن حقيقة المعنى الذي ينشئه المتكلم المفصح عن دلالة مراده، محذراً كان أم مغريـــاً. ولـــو نظر النحاة إلى الجملة خارج نطاق الاسناد، مع الاعتداد بالدلالة في تحليل المعاني الـــتي تفيدها جملة هذا الباب، ودلالة المتكلم في سياق الإفصاح عن مراده، لما كان ثَمَّة وجه للتقدير، أو التأويل.[4]

٢. إن القول بوجود فعل في الجملة لا يثبت؛ لأن النحاة قد اعتمدوا على المباني المفردة بمعزل عن الدلالة في إصدار الحكم، فحكموا على أن (إيَّاك) في جملة التحـــذير هي (إيَّاك)الضمير، ومن ثم جعلوا تلك الصيغة-إيَّاك-علة لوجوب حذف الفعل معها، "لأنها لا تكون إلا في موضع نصب، لأنها ضمير المنصوب المنفصل، فصارت بنية لفظه تدل على كونه مفعولاً، فلم يستعملوا معه لفظ الفعل، بخلاف غيره من الأسماء، فإنـــه يجوز أن يقع مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً، إذ ليس في بنية لفظه ما يـــدل علـــى كونـــه مفعولاً، فاستعملوا معه لفظ الفعل"[5]. فكأنهم على هذا يقيسون جملة: (إيـــاكَ الشـــرَّ) بقوله تعالى: (إيَّاك نعبدُ وإيَّاك نستعين)، وهو قياس فاسد؛ إذ ليس من علة جامعة بين المقيس والمقيس عليه ومن ثم فلا حكم. ولقد تناولنا هذه المسألة سابقاً، إلا أن الحاجة ماسة إلى التذكير بها هنا.

---

١ ينظر: شرح الرضي على الكافية ٣٠٣/١.

٢ نظرية النحو القرآني– مكي الأنصاري– دار القبلة للثقافة الإسلامية - ط.١، ١٤٠٥هـ - ص٦٣.

3 Language Sense and Nonsense –p.9.

٤ ينظر: دعوة إلى قراءة جديدة للنحو العربي - خليل عمايره — ص١٤٦، ١٤٧، ١٥٦.

٥ أسرار العربية ص ١٧٠.

٣. إن القول بالفعلية في جملة التحذير أو الإغراء، لا يثبت من وجه آخر، إذ إن النحاة قد اختلفوا فيما بينهم في حكم تقدير الفعل جوازاً أو وجوباً، والجملة، فيما نرى، لا تحتمل القول بالحذف الواجب أو الجائز، فضلاً عن احتمال تقدير فعل وفقاً لقول النحاة أنفسهم، يقول أبو حيان: "كلام بغير إضمار أحسن من كلام بإضمار"[١]. فالقائلون بجواز حذف الفعل في التكرار أو العطف يُردُّ رأيهم هذا بما ورد عن العرب، فلا نجد في ما ورد عنهم أنهم قالوا: الزم الحذرَ الحذرَ، أو غيرها مما قدَّره النحاة، علاوة على أن الدلالة، وهي الغاية من كل تركيب لغوي، لا تتحقق متساوية بين التركيب(الحذرَ الحذرَ)، وتفسيره، أو بعبارة أخرى بين الإفصاح عن معنى الانفعال بالتحذير عن أمرٍ ما أو الإغراء به، ومجرد الطلب بقصد إنشاء الأمر، يقول H.A.Gleason: "إننا عندما نقابل بين تركيبين فيقال بأنهما متماثلان فإن الأمر ليس كذلك من وجهة نظر دلالية، وإنما التماثل من حيث التفسير ليس غير، إذ إن في أحدهما دلالة داخلية تكمن في معاني الألفاظ وعلاقتها ببعضها ولا سبيل لأن يعبر عنه التركيب الآخر"[٢]. ويقول مكي الأنصاري منكراً البحث عن تقدير في الجمل، لما فيه من إفساد المعنى الذي يريده المتكلم: " ومن الغريب أننا لسنا بحاجة إلى هذا التأويل أو ذلك التقدير... فالأسلوب جميل، والإعراب سليم، وله نظائر متعددة في القرآن الكريم، وفي غيره من الكلام الفصيح شعراً و نثراً على السواء... فلماذا نلجأ إلى التأويل ؟

لست أدري وإن كنت دارياً أن التعصب المذهبي للقواعد النحوية هو المسئول عن ذلك أولاً وأخيراً"[٣].

---

١ البحر المحيط ٢٨٨/١.

2 An introduction to descriptive Linguistics- p. 137 .

٣ نظرية النحو القرآني – ص٦٣.

أما القائلون بوجوب حذف الفعل، فمن الواضح أنهم يبحثون في أمر تعليمي ليس غير، وهو تسويغ الحركة الإعرابية (الفتحة) على ضوء نظرية العامل، التي تنص على أن لكل حركة إعرابية مسوغاً يحدثها. ولقد جهد كثير من الباحثين المحدثين في رد فكرة حذف الفعل باعتداده نمطاً من أنماط القواعد المعيارية، يقول عبد الفتاح الحموز: "يعد توهم المحذوفات ونيتها من الجوانب المعيارية التحويلية، وهي مسألة تشيع في النحو العربي في تقديرات النحويين وتأويلاتهم شيوعاً مفرطاً"[1].

٤. إن تفسير جملة التحذير أو الإغراء بتقدير فعل أمر، ينقل الجملة الإنشائية إلى جملة إنشائية أخرى، وذلك يعني التعادل في المعنى بين جملتين إنشائيتين في تركيب واحد، وهذا مما يرفضه العلماء، يقول الرضي: " فالنقل من إنشاء إلى إنشاء لم يثبت"[2].

٥. إن الاقتصار على الشكل وتسويغ الحركة الإعرابية في هذا الباب بمعزل عن القيمة الدلالية، كان هو السبب في اختلاف مذاهب النحاة في الاسم المنصوب بعد الواو العاطفة، كما بينا، فمنهم من ذهب إلى أن الجملة(إيَّاك والشرَّ، رأسك والسيفَ) من عطف المفرد، ومن ثم فالاسم المحذَّر منصوب على المفعولية، والواو حرف عطف، والاسم بعدهما معطوف عليه منصوب.

ومنهم من جعل الجملة من عطف الجمل، وذلك بتقدير فعل قبل الاسم المحذَّر، وتقدير فعل آخر قبل المحذَّر منه، والجملة معطوفة على الجملة قبلها، وبذا، فالاسم بعد الواو مفعول به لفعل محذوف.

---

١ الكوفيون في النحو والصرف والمنهج الوصفي المعاصر - عبد الفتاح الحموز - دار عمار: عمَّان، الأردن - ط(١) ١٩٩٧م - ص١٧٩.

٢ شرح الكافية ٤/٢٣٤.

ومنهم من جعل الواو بمعنى (مع)، فأعرب الاسم بعدها مفعولاً معه منصوباً. كما سوغ بعضهم عند حذف الواو تقدير(مِن) فأعربوا الاسم المحذَّر منه مفعولاً لأجله[1].

ومن المعلوم أن لكل توجيه إعرابي أثره في توجيه دلالة الجملة ومعناها، فانظر إلى التباين الدلالي الذي سيكون لهذه الجملة وفقاً للتوجيهات المتعددة المذكورة في اختلافات النحاة: مفعول به، معطوف عليه، مفعول معه، مفعول لأجله.

٦. إن القول بوجود فعل واجب أو جائز الإضمار لا يستقيم؛ لأن دلالة الجملة مع التقدير لا تؤدي دلالة جملة التحذير أو الإغراء التي يقصدها المتكلم. فالتحذير هو "إلزام المخاطب الاحتراز من أمرٍ مكروه أو ما جرى مجراه، والإغراء إلزام المخاطب العكوف على ما يحمد عليه"[2]، ومعنى الإلزام يقتضي عبارة موجزة تفي بغاية المتكلم المحذِّر أو المُغرِي، واستجابة السامع له. وقد تنبه إلى هذه الحكمة بعض النحاة؛ يقول الرضي: "وحكمة اختصاص وجوب الحذف بالمحذر منه المكرر، كون تكريره دالاً على مقاربة المحذر منه للمحذَّر، بحيث يضيق الوقت إلا عن ذكر المحذَّر منه على أبلغ ما يمكن وذلك بتكريره ولا يتسع لذكر العامل مع هذا المكرر"[3]. ويقول في موضع آخر: "وإنما وجب الحذف... لأن القصد أن يفرغ المتكلم سريعاً من لفظ التحذير حتى يأخذ المخاطب حذره من ذلك المحذور، وذلك لأنه لا يستعمل هذه الألفاظ إلا إذا شارف المكروه أن يرهق"[4].

وعلى هذا نقول: إن القواعد والأحكام النحوية يجب أن تقوم على ركني المبنى والمعنى، ولمّا كان المعنى في هذا الباب ينتقض مع القول بوجود عامل، فقد اختل ركن

١ ينظر: المساعد ٥٧٢/٢.

٢ ارتشاف الضرب ٢٨٠/٢.

٣ شرح الرضي على الكافية ٤٨٢/١. وينظر: المقتضب ٢١٥/٣.

٤ شرح الكافية ٤٨٣/١.

من ركني الأحكام النحوية، إذ إن" حق كل كلمة في الجملة أن تدرس مباشرة، وأن تركز النظرة عليها لتعرف خصائصها ووظيفتها في سياقها ثم علاقاتها بغيرها من خلال الفهم العام للكلام، فالجملة تعطي كل كلمة معناها، وما أحرى كل كلمة أن تدرس وحدها مستقلة عن عمل أو عامل لمعرفة وظيفتها وشكلها"[١]. وبذا فإن القول بوجود عامل قولٌ لا يتفق مع هذا الباب؛ لأن دلالة الجملة لا تؤيده.

٧.إن قَصْر الحركة الإعرابية على فكرة العامل قد أغفل الدلالة التي تؤديها الحركات الإعرابية، وبخاصة (الفتحة) في هذا الباب، ولا تخفى أهمية الإعراب في الإبانة عن المعاني[٢]. فقد أدت الفتحة في هذا الباب دوراً بارزاً في إيضاح دلالة الإفصاح الناجمة عن تأثر المتكلم واستجابة السامع، ولنا في بيان هذا الدور وقفة إيضاح وتفصيل عند تحليل نماذج من النصوص لجمل التحذير أو الإغراء في فصل قادم إن شاء الله.

٨. يمثّل الأداء الصوتي أو ما يعبَّر عنه بالتنغيم وظيفة دلالية هامة مع ما تؤديه الحركة الإعرابية-الفتحة-من دلالة في جملة التحذير أو الإغراء، فبواسطته يتم التفريق بين المعاني[٣]، كما "يعد عنصراً رئيساً في التعبير عما في داخل الإنسان من معان، بل ربما يعد المفتاح الحقيقي للكشف عما في التركيب من معنى في بعض الحالات"[٤]؛ إذ إن الكلمة إذا نُطقت بنغمة معينة يكون لها معنى يخالف معناها إذا نطقت بنغمة أخرى[٥]، كما أنه كما يقول David Crystal: "له أهميته في نقل المعنى الكامن في الجملة،

---

١ أصول النحو العربي – محمد عيد– ص٢٣٠.

٢ ينظر: الخصائص ١/٣٥.

3 See: The Melody of Language - p.5 .

4 Function and Context in Linguistic analysis-p.66.

٥ ينظر: (التنغيم في إطار النظام النحوي) – أحمد الغريب– ص٢٨٦.

والذي قد يؤدي عدداً من المعاني كالاستفهام والتوكيد ...، مما يعد نقطة رئيسة في الدلالة"[1]. كما أن دوره واضح في التفريق بين الجمل الإخبارية والإنشائية.

٩. يعدُّ الترتيب أو تنظيم عناصر الجملة على نسق معين لا تتغير عنه، عاملاً بارزاً من عوامل التحليل الدلالي للجمل، وقد نبَّه إلى أهميته عدد من علماء اللغة المعاصرين، يقول Bohumil Trnka: "إن من الواضح أن التزام بعض الجمل بترتيب محدد للكلمات في إطارها الجملي يمكن أن يعد من أهم العناصر التي يجب أن تؤخذ في الحسبان عند تحليل المعنى الكلي للجملة"[2]. ويقول محمد الشرفات: "إن الجمل التي تتبع نظاماً ثابتاً لا يجوز أن تتغير فيه مواقع الكلمات، تؤدي معنى محدداً لا أثر، غالباً، لبعض الكلمات على حركات الكلمات الأخرى في ذلك التركيب"[3]. وعليه، فإن هذا العنصر يعد من العناصر المعوَّل عليها في تمييز جملة التحذير والإغراء، فيتعاضد مع العوامل الأخرى، التي بيَّناها، في تحديد دلالة جمل هذا الباب على مقتضى مبناها.

ولعل من المفيد القول إن الاعتداد بهذه العناصر الدلالية في تحليل تراكيب هذا الباب، يساعد على الاحتفاظ بدلالة الجمل، دون الحاجة إلى القول بالإسناد، أو مقارنة الباب بباب آخر لمجرد المشابهة اللفظية لبعض ألفاظها. وسنفصل القول في هذه العناصر عند تحليل نماذج من النصوص في فصل قادم من هذا الباب.

---

1 The Melody of Language- p.56

2 Selected Papers in Structural linguistics - p. 348.

3 Case Assignment in Arabic and The GB Cace Theory-p.24 .

الفصل الثاني

أسلوبا التحذير والإغراء في القرآن الكريم، وآراء المفسرين فيهما

بعد أن عرضنا آراء اللغويين والنحاة العرب في تركيب جملة التحذير والإغراء، واختلاف أحكامهم في توجيه مباني العناصر التي تتكون منها، والقضايا التي تناولوهـا عند تحليلهم الأسلوب: كنظرية العامل والمعمول، ومسألة حكـم حذفـه، وتسـويغ الحركة الإعرابية على ضوئه. نرى أن نلفت النظر في هذا الفصل إلى آراء المفسرين عند تفسير بعض آيات القرآن الكريم التي تتضمن أيّاً من هذين الأسلوبين:

ورد التحذير بالعطف في القرآن الكريم، في قوله تعالى:﴿**فقالَ لَهُمْ رسـولُ اللهِ ناقَةَ اللهِ وسُقْياهَا**﴾[1].

وقد ورد الإغراء في قوله تعالى:﴿**صِبْغَةَ اللهِ ومَنْ أحْسَنُ مِنَ اللهِ صِبْغَةً ونَحْنُ لَهُ عَابِدُونَ**﴾ [2].

جاء المعنى في قوله تعالى:(ناقةَ الله وسقياها) على التحذير، إذ حـذّر الرسـول صالح عليه السلام قومه من عقر الناقة، يقول الرازي في تفسير هذه الآيـة: " أي أنـه أشار لمّا همّوا بعقرها وبلغه ما عزموا عليه، وقال لهم هي(ناقة الله) وآيته الدالـة علـى توحيده وعلى نبوتي، فاحذروا أن تُقدموا عليها بسوء، واحذروا أيضاً أن تمنعوها مـن سقياها"[3]. وقد كان لهذه الناقة شرب يوم، وكان لمواشي القوم شرب يوم، فاستضروا بذلك في مواشيهم، وهمّوا بعقرها. فجاء تحذيرهم بهذه العبارة القرآنية.

---

١ الشمس: ١٣.

٢ البقرة: ١٣٨.

٣ التفسير الكبير ١٩٦/٣١.

وقد وجه المفسرون إعراب لفظة(ناقةَ اللهِ) على الوجه الذي ارتضاه النحاة، فجعلوها منصوبة على التحذير بإضمار: احذروا، أو ذروا...، يقول النحاس: " أي احذروا ناقة الله"[1]. ويقول الرازي: " بإضمار ذروا عقرها واحذروا سقياها، فلا تمنعوها عنها، ولا تستأثروا بها عليها"[2]. وأوجب أبو حيان إضمار عامله؛ لأنه قد عطف عليها " فصار حكمه بالعطف حكم المكرر"[3].

أما ابن خالويه فلم يقصر توجيه المعنى على دلالة التحذير، إنما جعل المضمر تارة على معنى التحذير، فيقدره بـ:احذروا ناقة الله ولا تقتلوها، وأخرى على معنى الإغراء، فيقدره بـ: احفظوا ناقةَ الله[4]. إلا أنه لا يختلف عن مذهبهم في القول بوجود عامل مضمر يعمل النصب في الكلمة التي بعده، ليكون سبباً في تسويغها.

من الواضح أن النحاة والمفسرين قد اعتمدوا منهجاً واحداً في تفسير جملة التحذير في هذه الآية وسواها، معتمدين على العامل في تفسير العلاقات النحوية في الجملة، أو بعبارة أخرى في تفسير اختلاف العلامات الإعرابية، وبنوا على القول به هنا فكرة إضمار العامل وجوباً أو جوازاً، ومن ثم عملية تقدير معناه[5].

---

١ إعراب القرآن ٢٣٨/٥. وينظر: معاني القرآن- الفراء- ٢٦٨/٣، الكشاف ٢٦٠/٤، التبيان ١٢٩٠/٢، الجامع لأحكام القرآن ٧٨/٢٠.

٢ التفسير الكبير ١٩٦/٣١.

٣ البحر المحيط ٤٧٦/٨ . وينظر: الدر المصون ٥٣٢،٥٣٣/٦.

٤ ينظر: إعراب ثلاثين سورة –ابن خالويه–عالم الكتب: بيروت، ١٤٠٦هـ،١٩٨٥م– ص ١٠٤.

٥ وقد ذهب فريق منهم إلى تقدير المحذوف في الجملة وتأويل المعنى ليتفق مع ما ذهبوا إليه من تقدير، وقد أدى ذلك إلى افتراض قراءات لم ترد، فيقدر الفراء مثلاً محذوفاً في قوله تعالى(ناقة الله)، فيقول: "وكل تحذير فهو نصب ولو رفع على ضمير: هذه ناقة الله، فان العرب قد ترفعه، وفيه معنى التحذير، ألا ترى أن العرب تقول: هذا العدوُّ هذا العدوُّ فاهربوا، وفيه تحذير... فلو قرأ قارئ بالرفع كان مصيباً " معاني القرآن ٢٦٨/٣.

ولا وجه لما يذهب إليه الفراء؛ لأن تقدير عامل رفع يختلف عن تقدير عامل نصب في الدلالة والتركيب، فضلاً عن أن السياق سياق تحذير، والفتحة على المحذَّر منه جزء من دلالته. علاوة على عدم ورود قراءة بالرفع " ولا يجوز الابتداع في القراءات " كما يقول النحاس. ينظر: إعراب القرآن ٢٣٨/٥.

وإذا نظرنا إلى الدلالة لتسويغ الحركة الإعرابية(الفتحة) في هذا الباب على مقتضاها، لما احتجنا إلى القول بالتقدير أو التأويل الذي يصرف الجملة عن دلالتها التي أنشئت من أجلها. فكلمة (ناقةَ) وردت في هذه الآية منصوبة لتؤدي معنى آخر غير الذي كانت تؤديه في الجملة مرفوعة. فالعربي عندما كان ينطق الكلمة بالفتحة، لم يكن في ذهنه العامل، إنما كان ينطق الكلمة ويضبطها على الوجه الذي تؤديه دلالة الجملة وسياق التركيب، فينطق الكلمة بحركة حالة النصب ليؤدي دلالة التحذير، وينطق بها بالضمة ليؤدي دلالة أخرى مخالفة تماماً، وهو الإخبار عن الناقة، في سياق غير سياق الآية التي تحمل دلالة التحذير من عقر الناقة ومنع سُقياها. وقد ناقش عدد من الباحثين اللغويين المحدثين فكرة العامل وتفسير الجمل وحركات أواخر الكلمات على ضوئه وما يترتب على ذلك من معايير لغوية، فذهب محمد عيد، مثلاً، إلى أن هذه "معايير ذهنية لا تتفق في طبيعتها مع طبيعة اللغة ولا مع موقف الباحث، فاللغة ليست مجموعة من القوانين والقواعد بل مسلك اجتماعي يقوم به المتكلمون تحقيقاً لصلاتهم والتعبير عن مشاعرهم وأفكارهم"[١].

واستناداً إلى هذا نجد أن دلالة التحذير قد استقرت للآية بتضافر عدة عناصر؛ وهي: دلالة الفتحة مقترنة بنغمة صوتية صاعدة، تعبر عن انفعال قوي تجاه موقف ما يحتاجها، كالتحذير من عقر الناقة ومنع سقياها في هذه الآية، مع خصوصية تركيب عناصر الجملة على نسق محدد وكيفية لا تتغير عنها. ويبدو أن بعض المفسرين قد لمس خصوصية هذا التركيب بأدائه معنى التحذير بأبلغ عبارة وأوجز أداء، فيقول الرازي عندما فسَّر وجه تحذير صالح عليه السلام قومه عن عقر الناقة ومنع سقياها،: " فاقتصر على أن قال لهم (ناقةَ اللهِ) لأن هذه الإشارة كافية "[٢]. ولا ندري ما الذي يقصده

---

١ أصول النحو العربي – ص ٢٣١.

٢ التفسير الكبير ١٩٦/٣١.

الرازي (بالإشارة الكافية) فقد يقصد بها دلالة الحركة الإعرابية (الفتحة) على كلمة (ناقةَ) واتساقها مع معنى التحذير، أو لعله يقصد ترتيب الجملة على نسق محدد، أو خصوصية ورود الفتحة على الكلمة وعطفها، أو أنه يقصدها مجتمعة.

أما قوله تعالى: ﴿صِبْغَةَ اللهِ ومَنْ أحْسَنُ من اللهِ صِبْغَةً ونَحْنُ لَهُ عَابِدُونَ﴾[1]، فقد اختلف المفسرون في تحديد المقصود من (صبغةَ الله)، فقالوا: دين الله، وسُمِّي صبغة لظهور أثر الدين على صاحبه كظهور أثر الصبغ على الثوب، أو فطرة الله، أو خِلقة الله، أو سنة الله، أو الإسلام، أو وجهة الله وهي القبلة، أو الختان لأنه يصبغ صاحبه بالدم، وأصل ذلك " أن النصارى كانوا إذا وُلد لهم ولد فأتى عليه سبعة أيام غمسوه في ماء لهم يقال له ماء المعموديَّة، فصبغوه بذلك ليطهروه به مكان الختان؛ لأن الختان تطهير، فإذا فعلوا ذلك قالوا: الآن صار نصرانياً حقاً؛ فرد الله تعالى ذلك بأن قال: (صبغة الله)؛ أي: صبغة الله أحسن صبغة وهي الإسلام"[2].

وفي هذه الآية جاءت كلمة(صبغة) منصوبة على الإغراء في واحد من توجيهات النحاة والمفسرين، وقد تعددت الأقوال في تسويغ الحركة الإعرابية على هذه الكلمة على وجوه أهمها:

الأول: إن انتصابها انتصاب المصدر المؤكد، وهذا اختيار الزمخشري، يقول: "وانتصابها على أنها مصدر هو الذي ذكره سيبويه، والقول ما قالت حَذَامِ"[3]. فقيل: هو منصوب انتصاب المصدر المؤكد عن قوله:(قولوا آمنا بالله)، وقيل: عن قوله:

---

١ البقرة:١٣٨.

٢ الجامع لأحكام القرآن ١٤٤/٢. وينظر: الكشاف ٣١٥،٣١٦/١، التفسير الكبير ٩٦/٤، البحر المحيط ٥٨٣/١.

٣ الكشاف ٣١٦/١.

"ونحن له مسلمون"، وقيل: عن قوله: " فقد اهتدوا ". وهذا هو الرأي الذي أخذ بـه أبو حيان[1].

الثاني: إنها بدل من(ملة)، وهو رأي الأخفش[2]، وقد رفضه أبو حيان بقولـه: " وأما البدل فهو بعيد، وقد طال بين المبدل منه والبدل بجمل"[3]. واستحسن النحاس هذا الوجه فقال: "وهو قولٌ حسن؛ لأن أمر الله جل وعز ونهيه ودلائله مخالطة للمعقـول كما يخالط الصبغ الثوب "[4].

الثالث: انتصابها بإضمار فعل؛ أي: اتبعوا صبغة الله، ذكره أبو البقاء[5]. وهـو رأي الكسائي[6].

الرابع: انتصابها على الإغراء؛ أي: الزموا صبغة الله[7]. ويرده الزمخشري بقولـه تعالى (ونحن له عابدون) المعطوف على(آمنا بالله) فقال: " لما فيه مـن فـك الـنظم وإخراج الكلام على التئامه واتساقه"[8]. ويقول أبو حيان: " أما الإغراء فتنافره آخـر الآية، وهو قوله(ونحن له عابدون) إلا إنْ قُدِّر هناك قول، وهو إضمار لا حاجة تدعو إليه ولا دليل من الكلام عليه"[9].

---

١ ينظر: البحر المحيط ١/٥٨٤.

٢ ينظر: الجامع لأحكام القرآن ٢/١٤٤.

٣ البحر المحيط ١/٥٨٤.

٤ النحاس - إعراب القرآن ١/٢٦٧.

٥ التبيان ١/١٢٢.

٦ ينظر: الجامع لأحكام القرآن ٢/١٤٤.

٧ ينظر: الكشاف ١/٣١٥، والتفسير الكبير ٤/٩٧.

٨ الكشاف ١/٣١٦.

٩ البحر المحيط ١/٥٨٤.

والوجه الأخير[أي النصب على الإغراء] هو الذي نرتضيه، ونعتمد (الفتحــة) على كلمة(صبغةَ) حركة دلالة لا أثراً لعامل، إذ إنها قد جاءت تحمــل بعــداً دلاليــاً يختلف عنه لو كانت بالضمة، والحركات الإعرابية دلائل على المعاني-كمــا يقــول الزجاجي- واختلافها سبيل الاتساع في الكلام[١]. وقد كان العربي ينطق على ســجيته وطبعه، فيغير الحركات لتغيُّر المعنى في ذهنه معبراً عنها، وبذا تتلون المعــاني وتتعــدد، فينطق العربي كلمة(الصدق)-على سبيل المثال- والذي يحدد وجهة المعنى فيهــا هــو الحركة الإعرابية التي تحملها، فإذا نطقها بــ(الفتحة) فان المعنى هو التعبير عن الإغراء، وإذا كانت بــ(الضمة) فان مجرد الإخبار هو المعنى الذي يعبر عنه المتكلم العربي، يقول Baker في هذا الصدد: "ولما كانت اللغة تزود العقل البشري بمجموعة من التراكيب فان الإنسان عندما ينطق بتعبير معين فإنه يختاره من بين تعابير اللغة التي تحقق له دلالة يصبو إليها"[٢].

وبناءً على ذلك، فان (الفتحة) أو(الضمة) هنا عنصران يحددان المعنى في الجملة، يختار المتكلم أحدها للتعبير عما في نفسه وفقاً لإدراكه ما تحمله من دلالة إلى السامع، وليستا بأثرٍ من عاملٍ واجب أو جائز الحذف، كما ورد في مذاهب النحاة المختلفــة، فيما أسلفنا.

ولعل من المناسب أن نقدم وجهة نظر أحد علماء اللغة المعاصرين في مناقشــة هذه الآية وتوجيه إعرابها، وهو خليل عمايره، إذ نرى أنه قدم منهجاً سليماً يمكــن أن يسهم في تحليل مثل هذه التراكيب وتفسيرها، يتضح ذلك في مناقشته آراء العلمــاء في هذه الآية، يقول:" نرى أن نشير إلى أن مرد الرأي الذي استحسنه أبو حيان ســابقاً (أنه منصوب على المصدرية) يعود إلى ما نقول به وإن اختلفت تســمية التخــريج،

---

١ ينظر: الإيضاح في علل النحو – ص ٦٩.

2 Language, Sense and Non sense- p.310.

فمرده، فيما نرى، إلى أن أبا حيان قد اعتمد الحركة الإعرابية هنا(الفتحة) قيمة دلالية تختلف بها الجملة في معناها عن المعنى الذي تؤديه بالضمة، ولكن انصرف إلى تخريجها بالنصب على المصدرية، والمصدرية هنا للتوكيد، وقد يلتقي التوكيد هنا، أي توكيد الإشارة إلى(صبغةَ الله) بالإغراء بها فكلاهما يشيران إلى الحث على الأخذ بها واتباعها واجتناب نواهيها... ولكن أبا حيان يمتنعْ عن القول بالإغراء لأنه يرى نقضه بآخر الآية، وكأني به يستحسن الإغراء لولا ما يراه في آخر الآية "[1]. ثم يرفض خليل عمايرة مذهب أبي حيان، فيشير إلى أن آخر الآية لا يتناقض مع أولها على الإغراء مطلقاً، ويرى أن في الآية ثلاث جمل، هي:

صبغة الله = على الإغراء.

من أحسنُ من الله صبغة = على التعجب.

نحن له عابدون = قرار أو تقرير في جملة خبرية.

فالله عز وجل، في هذه الآية، يحث مغرياً بالاستمساك بصبغة الله التي هي ملة إبراهيم عليه السلام، بعد أن بيَّن في الآية السابقة أن الذين يعرضون عن دين الله زاعمين أنهم على حق، أو أنهم على دين نبي آخر، هم في شقاق وسيكفيكهم الله يا محمد وهو السميع العليم، وما شقاقهم وادعاؤهم أن كل فئة تتبع نبيها إلا كذب واتباع لهوى النفس، فكل الأنبياء على حق، وما جاؤا به جميعاً هو الحق الذي لا يفترق ولا يتفرق، وصبغة الله لا تتبدل، أنزلت على إبراهيم عليه السلام أو على غيره من الأنبياء إلى خاتمهم محمد صلى الله عليه وسلم. صوَّرها الله في بيان رفيع وتناسق عجيب لا يملكه ولا يستطيع وضع حباته في عقده إلا رب البشر[2].

---

١ المعنى في ظاهرة تعدد وجوه الإعراب– ص ١٢٣.

٢ السابق –بتصرف.

فالحركة الإعرابية في ذاتها عند خليل عمايره، عنصر صوتي دلالي كان ينطقه عربي السليقة، ويفهم متلقيه ما يقول ويقصد، ويبدو أن العربي قد وظَّف الفتحة لهذه الغاية الدلالية الهامة، يبين ذلك ما جاء في كثير من المواقع في القرآن الكريم وفي الشعر العربي القديم[1]. ويشير خليل عمايره إلى أن هذا الأمر يحتاج إلى النظر من زاوية أخرى غير وجهة العامل لتسويغ الحركات، فعلى الرغم من قدرة نظرية العامل على إعطاء تفسير تعليمي للحركات الإعرابية يحتاج إليه المتعلمون نجد القيمة الدلالية في التركيب تحتاج إلى مزيد من التوضيح لتكتمل بذلك وجهتا النظر من حيث الشكل والضمون[2]. ثم يتوجه إلى دراسة القيمة الدلالية للحركات في عدد من الآيات القرآنية الكريمة، ومنها قوله تعالى:﴿لكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي العِلْمِ منهُمْ **والمُؤْمِنُونَ** يُؤْمِنُونَ بما أُنزلَ إليكَ ومَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ **والمُقيمينَ** الصَّلاةَ والمُؤْتونَ الزَّكَاةَ **والمُؤمِنُونَ** باللهِ واليومِ الآخِرِ أولئكَ سَنُؤتيهِمْ أجْرَاً عَظِيمَاً﴾[3].

وفي تحليل هذه الآية يذهب إلى أن الأداة (لكنْ) مخففة ليست عاملة فكان ما بعدها مرفوعاً، وهذا يقتضي أن يكون كل معطوف عليه مرفوعاً، ويبدو ذلك من الاتحاد في الحكم(سنؤتيهم أجراً عظيماً) ولكن كلمة **المقيمين** الصلاة، جاءت على غير ذلك رغم اتحادها مع غيرها في هذا الحكم وفي النسق بالواو، إلا أن المغايرة في المبنى حيث جاءت منصوبة تعني أنها تحمل قيمة دلالية جديدة على الرغم من المشاركة في الحكم. ونحن نعلم ما للصلاة من أهمية وقيمة عند المسلمين، فهي الفارق بين الإسلام والكفر، وهي التي همَّ الرسول صلى الله عليه وسلم بأن يأمر أحدهم بإقامة الصلاة ثم

---

١ ينظر ما كتبناه في هذا الصدد في الباب الثالث(الاختصاص)الفصل الأول.

٢ ينظر: من نحو الجملة إلى الترابط النصي– ص ١٣،١٢.

٣ النساء: ١٦٢.

يأمر بعقوبة كبيرة على من يتخلّف عنها، وهي موطن اجتماع أركان الإيمان كلــها. فقد خصها الله بحركة إعرابية مغايرة لما في سياقها ولاقتضاء النسق الذي هي في جملته.

ومثل ذلك جاء في قول الشاعر الخِرْنَق:

لا يَبْعَدَنْ قومي الذين هُمُ ... ســمُّ العُداةِ وآفةُ الجُزُرِ [1]

النازلين بكلِّ معتــــركٍ ... والطيبين معــــاقدَ الأزَرِ

وغير ذلك كثير في كلام العرب. فالحركة الإعرابية المغايرة في هذه الأمثلة هـــي حركة دلالة، وليست بأثر من عامل يقتضيها[2]. وبذا فإن كلمة(صــبغةَ الله) في الآيــة موضع البحث تأتي في إطار التتابع البياني العجيب للنظم القرآني المعجز الذي تتوالى فيه الجمل كما ذكرنا، جملة الإغراء ثم العجب والتعجب ممن لا يأخذ بها وهو يعلــم أن ليس هناك ما يمكن أن يكون أحسن من صبغة الله، وجملة الإقرار والإخبار(نحــن لــه عابدون)، في تركيب ونظم إلهي معجز حقاً [3].

وإلى جانب هاتين الآيتين اللتين تمثلان هذا الباب دلالة وتركيباً، ورد في القرآن الكريم موضعان بالرفع، على القراءة السبعية في قراءة حفص عن عاصم، ولكن هنـــاك من العلماء من ذهب إلى أنهما لو قرئتا بالنصب لوافق ذلك وجهاً من وجوه العربيـــة؛ أي لوافق ذلك ما كانت تتكلم به العرب سليقة، فكان من توجيهاتهم النصب فيهـــا على الإغراء، وهاتان الآيتان هما:

---

١ والشاهد في البيتين، قطع(النازلين) من الموصوف المرفوع وحملها على إضمار الفعل لما قُصِد به من معنى المدح دون الوصف. ينظر: الكتاب ٦٣/٢، الهمع ١٨٣/٥، و شرح التصريح ١١٦/٢.

٢ ينظر: من نحو الجملة إلى الترابط النصي- ص ١٣،١٢.

٣ ينظر: من نحو الجملة إلى الترابط النصي- ص١٣، والمعنى في ظاهرة تعدد وجوه الإعـــراب- ص ١٢٣ ومـــا بعدها.

قوله تعالى: ﴿براءةٌ منَ اللهِ ورَسُولِهِ إلى الذينَ عَاهَدتُّمْ منَ المُشْرِكينَ﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿سُورَةٌ أنْزَلْنَاهَا وَفرَضنَاهَا وأنْزَلنَا فِيهَا آياتٍ بيّنَاتٍ لَعَلَّكُمْ تذَكَّرونَ﴾[2].

ولسنا هنا بصدد مناقشة القراءة السبعية، فهي بالرفع فيهما، إذ إنها ليست مما يتصل بموضوعنا هذا، بل سنناقش الوجه الآخر فيهما؛ أي بالنصب، مع أنه لم يقل به ابن مجاهد في كتابه السبعة، ولا ابن الجزري في كتابه النشر في القراءات العشر، وقد نصَّ ابن جني على شذوذ قراءة النصب في(سورة)[3]. إلا أنه ورد عنهما في كتب التفاسير[4] أقوال تستحق المناقشة لما لها من صلة بموضوع دراسة هذا الباب: (التحذير والإغراء).

ومن المعلوم أن القراءات التي تزيد على العشرة عند كثير من العلماء ليست من القراءات التي يعتد بها في التعبد، ولا تُعتمد في قراءة القرآن، ولكنها توافق وجهاً من وجوه العربية. واستناداً إلى ذلك، نجد أن العلماء قد اختلفوا في قراءة النصب في(براءة)[5] على وجهين:

أحدهما على إضمار فعل تقديره: اسمعوا براءة.[6]

١- التوبة: ١.

٢ النور: ١.

٣ المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها- تحقيق: علي النجدي ناصف- عبد الحليم النجار، عبد الفتاح شلبي- المجلس الأعلى للشئون الإسلامية- لجنة التراث الإسلامي- القاهرة ١٣٨٦م- ٩٩/٢.

٤ ينظر قراءة النصب في قوله تعالى: (براءة من الله ورسوله)في: الكشاف ١٧٢/٢، والجامع لأحكام القرآن ٦٣/٨، والبحر المحيط ٧/٥، والدر المصون ٤٤٠/٣. وينظر قراءة النصب في قوله تعالى: (سورة أنزلناها) في: الكشاف ٤٦/٣، والتفسير الكبير ١٢٩/٢٣، والتبيان ٩٦٣/٢، والجامع لأحكام القرآن ١٥٨/١٢، وإعراب القرآن- النحاس-١٢٧/٣، والبحر المحيط ٣٩٢/٦، والدر المصون ٢٠٧/٥.

٥. قرأ بها عيسى بن عمر. ينظر: الجامع لأحكام القرآن٦٣/٨، والبحر المحيط ٦/٥.

٦ ينظر: الكشاف ١٧٢/٢.

والثاني على إضمار فعل(الزموا)، وفيه معنى الإغراء.[1]

كما اختلفوا في قراءة النصب في(سورة) على أوجه، هي: [2]

الأول، أنها منصوبة بفعل مقدر غير مفسَّر بما بعدها، تقديره: اتل سورة أو اقرأ سورة.

والثاني، أنها منصوبة بفعل مضمر يفسره ما بعده، والمسألة من الاشتغال، تقديره: أنزلنا سورة أنزلناها. والفرق بين الوجهين: أن الجملة بعد سورة في محل نصب في الوجه الأول، ولا محل لها في الوجه الثاني.

الثالث، أنها منصوبة على الإغراء أي دونك، قاله الزمخشري. ورده أبو حيان بأنه لا يجوز حذف أداة الإغراء. واستشكل أبو حيان أيضاً على وجه الاشتغال جواز الابتداء بالنكرة من غير مسوغ، ومعنى ذلك أنه: ما من موضع يجوز النصب فيه على الاشتغال إلا ويجوز أن يرفع على الابتداء، وهنا لو رفعت سورة بالابتداء لم يجز إذ لا مسوغ. ثم أجاب بأنه: " إن أُعتقد حذف وصف؛ أي: سورة معظمة أو موضحة(أنزلناها) فيجوز ذلك "[3].

الرابع، أنها منصوبة على الحال من الهاء في(أنزلناها)، والحال من المكني يجوز أن يتقدم عليه، قاله الفراء. وعلى هذا فالضمير في (أنزلناها) ليس عائداً على(سورة) بل على الأحكام كأنه قيل: أنزلنا الأحكام سورة من سور القرآن فهذه الأحكام ثابتة بالقرآن بخلاف غيرها فانه قد يثبت بالسنة [4].

---

١ ينظر: الجامع لأحكام القرآن ٦٣/٨، البحر المحيط ٦/٥.

٢ ينظر: معاني القرآن- الفراء ٢٤٤/٢، الكشاف٤٦/٣، التفسير الكبير ٢٣ /١٢٩، الجامع للأحكام القرآن ١٥٨/١٢، إعراب القرآن- النحاس – ١٢٧/٣، البحر المحيط٣٩٢/٦، الدر المصون ٢٠٨/٥،٢٠٧.

٣ البحر المحيط ٣٩٣/٦.

٤ ينظر: الجامع لأحكام القرآن ١٥٩/١٢، البحر المحيط ٣٩٣/٦، الدر المصون ٢٠٨/٥.

والذي نراه أن الآيتين -على قراءة النصب فيهما- من باب الإغـــراء، جـــاءت الفتحة مع النغمة الصوتية التي تجسدها، تحمل بعداً دلالياً يؤدي معنى الحث والإغــــراء الذي يناسب دلالة السياق في قراءة النصب. وما القول بوجود فعل مع الاختلاف في تقديره وتوجيه الجملة معه، إلا اقتضاء لقاعدة: أنه لابد لكل حركة من مسوغ، ولابد لكل معمول من عامل، على ضوء نظرية العامل. وقد بينا ذلك في أكثر من موضع[1].

---

١ ينظر ما كتبناه في الصفحات ٣٧٤-٣٧٨ من هذا الباب.

الفصل الثالث

آراء علماء اللغة المحدثين في أسلوبي التحذير والإغراء

بعد أن فصلنا القول في آراء العلماء العرب من النحاة والمفسرين في أسلوبي التحذير والإغراء، نرى أن نستكمل البحث برصد آراء علماء اللغة المحدثين من العرب في الأسلوبين تركيباً ودلالة:

إن من يدرس آراء العلماء المحدثين في هذين البابين يجد أن المسألة الرئيسية في مناقشاتهم وبحوثهم هي فكرة العامل؛ قبولاً أو رفضاً، وما يترتب على ذلك من تصنيف الجملة في أحد قسمي الجملة؛ اسمية أو فعلية. فمنهم من تابع الرأي الذي ذهب إليه النحاة القدامى بوجود فعل محذوف؛ لذا فالجملة عند هؤلاء جملة فعلية. ومنهم من أنكر وجود فعل في الجملة أصلاً، ومنهم من نادى بآراء جديدة تنظيرياً ولكنه عند التطبيق سار على ما سار عليه القدماء وإن اختلف معهم في المنهج أو المصطلح. ومن أبرز من يمثل الفريق الأخير من المحدثين؛ مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، وعبد المتعال الصعيدي، وشوقي ضيف، ومحمد حماسة. وسنتوقف هنا مع أهم آراء كل واحد منهم، فنتخذ من أسلوبي التحذير والإغراء ميداناً للعرض والمناقشة.

تعرضنا في الباب السابق (الاختصاص) لآراء **المخزومي** في دلالة الحركات الإعرابية عامةً ورأيه في (الفتحة) بوجه خاص، مقتفياً أثر أستاذه إبراهيم مصطفى، كما عرضنا موقفه من باب المنصوبات-أيّاً كان نوعها-وقد تراءى لنا أنه جمع فيها بين فكرتين متناقضتين: إحداهما تشير إلى وجود عامل، والأخرى ترفض القول بوجود

عامل أصلاً. ونكتفي لبيان هذه الآراء بالإحالة إلى ما ذكرناه عنه سابقاً[1]. والذي يهمنا في هذا الباب أن نعرض لواحد من المنصوبات التي تناولها المخزومي؛ وهي الأسماء المنصوبة على التحذير والإغراء. وقد أنكر المخزومي فيها القول بأنها معمولات أو منصوبات لأفعال(محذوفة)، بل هي واقعة في سياق فعلي، غير محمولة على إسناد، ولا على إضافة[2]. ويبين مراده من سياق الفعل، فيقول: "كثيراً ما يدور الكلام بين المتخاطبين، فيرسلون جملاً فعلية لم يظهر فيها فعل، و لم يصرَّح فيها بلفظه، اكتفاء بما يدل عليه من دلائل وملابسات، ولا يشعرون وهم يتخاطبون أنهم حذفوا أهم أجزاء الكلام، لأنهم اكتفوا بما يدل على الفعل من السياق"[3]. ويعلل سبب حذف الفعل في جملة التحذير، فيقول: "وإنما تقول مثل هذا حين ترى رجلاً يهمُّ بالقيام بعمل ما، وتدرك أن فيما يقدم عليه خطر[4] ثم تريد إلى أن تنبهه إلى ما يواجهه، وتحذره منه في أقصر لفظ، وأوجز عبارة، فلا ترى لزاماً عليك أن تذكر فعلاً بعينه، بل لا تجد فرصة أن تذكر فعلاً بعينه، فيضمر الفعل اكتفاء بقرائن الخطاب والملابسات المحيطة بالقول"[5].

وأقوال المخزومي هذه تحتاج إلى مناقشة من عدة أوجه:

١) أنكر المخزومي أن تكون المنصوبات في هذا الباب منصوبة بأفعال محذوفة، وهو بهذا ينكر وجود عامل فعلي البتة. ولكنه في موضع آخر يجعل هذه المنصوبات في باب (إضمار الفعل)، يقول: " وترك إظهار الفعل ظاهرة واسعة الحدود في العربية،

---

١ ينظر الفصل الثالث من باب الاختصاص (آراء المخزومي).

٢ في النحو العربي نقد وتوجيه – ص ٢١٠ بتصرف.

٣ في النحو العربي قواعد وتطبيق – ص ١٢٦.

٤ هكذا وردت والصواب: خطراً.

٥ في النحو العربي نقد وتوجيه – ص ٢١٢.

فهناك كثير من التعبيرات لا يظهر فيها فعل... ولا يكون بالمتكلم حاجة إلى تقديره؛ لأنه من الوضوح في مترلة لو ذُكر معها لكان حشواً لا جدوى فيه"[1].

ونرى أن إنكار وجود فعل يتنافى مع القول بإضماره؛ لأن إضماره يعني أنه موجود ولكنه محذوف وجوباً، وهذا هو مذهب القدماء ولا اختلاف.

٢) اعتمد المخزومي على السياق لتحديد دلالة التحذير في الجملة، وقد جعل السياق سياقاً فعلياً. ولو تتبعنا هذا القول لما وجدناه يختلف كثيراً عن القول بإضمار الفعل وجوباً، ومن ثم فإنه يؤدي إلى القول بالعامل، وهو مذهب النحاة العرب، كما نقلنا عنهم في الفصل الأول من هذا الباب.

٣) علل المخزومي سبب إضمار الفعل في جملة التحذير، بعلل وحجج لا تختلف عما ذهب إليه النحاة قديماً، يقول الرضي في علة وجوب حذف الفعل: "... أن يفرغ المتكلم سريعاً من لفظ التحذير حتى يأخذ المخاطب حذره من ذلك المحذور"[2]. ولعل من المفيد أن نذكر هنا قول السامرائي في رده تعليل المخزومي هذا، بقوله:" إن هذا التفسير وهذا الإيضاح شيٌ قريبٌ من الخيال والتصور، ذلك أن المتكلم يرى رجلاً يهمُّ بالقيام بعملٍ فيدرك الخطر فيخطر له أن ينبهه بأقصر لفظ وأوجز عبارة، فلا حاجة إلى فعل في هذه الحالة؛ لأنه لا يجد فرصة تكفي أن يذكر الفعل. وعلى هذا فماذا يصنع المتكلم في الإغراء إن وجد الفرصة مواتية وليس في السياق ما يشير إلى قرب وقوع الخطر؟"[3].

٤) لم يتخذ المخزومي منهجاً محدداً لنصب الأسماء في هذا الباب، إنما اكتفى بقوله:"الأسماء في هذه المواضع منصوبة على التحذير. والتحذير أسلوب يعتمد على

---

١ في النحو العربي قواعد وتطبيق – ص ١٢٦.

٢ شرح الرضي على الكافية ٤٨٣/١.

٣ الفعل زمانه وأبنيته – ص ١٢٩.

القرائن والدلالات التي تكتنف الخطاب، ويكتفى فيه بذكر ما يـــراد إلى التحـــذير منه، فلا يذكر معه فعل"[1].

وإذا حاولنا أن نعلل نصب الأسماء في هذين البابين، نجد أنه لا يخرج عن أحـــد خيارين:

الأول يقوم على المبنى بمعزل عن الدلالة، ويقوم **الآخر** علـــى البعـــد الـــدلالي ومحاولة تحقيقه.

أما **الأول**؛ أي تفسير حالة نصب المبنى وفقاً لقواعد النحو التعليمي، انطلاقاً من الأخذ بمبدأ وجود عامل أدى حالة النصب، وهو فعل، ويجب أن يكون متعدياً. وهذا الرأي لم يأخذ به المخزومي، إذ إنه أنكر القول بوجود فعل في الجملة، فضلاً عن القول بوجود عامل أصلاً.

أما **الثاني**، وهو أن تكون الفتحة على الاسم المحذّر منه أو المغرى به فتحة دلالة، فلم يأخذ به المخزومي أيضاً؛ لأنه يرفض أن تؤدي الفتحة دلالةً ما، إذ إن الضمة عنده علم الإسناد، والكسرة علم الإضافة، أما الفتحة فهي: "الحركة الخفيفة المستحبة الـــتي يهرع إليها العربي ما وجد إلى الخفة سبيلاً "[2].

وعلى هذا، فقد حاول المخزومي أن يستقل برأي في هذا البـــاب، ولكنـــه لم يتمكن فيما نرى من تحقيق ذلك، ولاسيما أنه أراد أن يخرج عن دائرة القـــدماء مـــن النحاة، رافضاً نظريتهم(العامل) في تحليل التراكيب والمباني، إلا أنه وقع في التنـــاقض. وقد نبَّه السامرائي إلى كثير من أوجه التناقض هذه ولاسيما موقفه في العامل النحوي،

---

١ في النحو العربي نقد وتوجيه – ص ٢١٢،٢١٣.

٢ السابق –ص ٨١. وقد ناقشنا في باب الاختصاص مدى تأثره بأفكار إبراهيم مصطفى في هذا الجانب. ينظـــر الفصل الثالث من الباب الثالث (آراء المخزومي).

يقول السامرائي: " فأنت تشعر بسيطرة الفعل وقوته وعمله في عرض السيد المخزومي"[١]، ولكنه، كما يذهب السامرائي، يحاول أن يجرد التراكيب التي يحللها من وجود عامل صراحة: " لئلا يقال: إن الباحث يثبت قوة الفعل وأصالته في العمل"[٢]. ويتصدى السامرائي لمعالجة المخزومي جملة التحذير والإغراء، مشيراً إلى بعده عن المنهج الوصفي الذي أراد أن يأخذ به في المباحث النحوية، ويرى أن تفسيراته التي جاء بها أمر يأباه منهج جديد لا يكتفي بوصف العلاقات بين الكلمات في الجملة [٣].

أما المنهج الذي يرتضيه **السامرائي** في هذا الباب فهو كما يذكر: " أننا نقول بتقدير الأفعال لأن الجمل فعلية، وقولنا بفعلية هذه التراكيب لا يفرض علينا-ونحن باحثون وفق منهج جديد- أن نتمسك بتأثير هذه الأفعال وعملها. وأن نصب هذه الأسماء الكثيرة لا يثير في أنفسنا حاجة للبحث عن عامل، فليس ذلك من منهجنا. فإننا نكتفي بالإشارة إلى ورود هذه الأسماء منصوبة ولا نقول بالعامل الناصب لها، ذلك أن المنهج الذي نأخذ أنفسنا هو وصف الكلام الذي يستعمله المعربون"[٤].

ولعمري إن الذي ذهب إليه السامرائي هو عين التداخل الذي وقع فيه المخزومي، إذ يقتضي وجود فعل في الجملة أن تكون الفتحة على الاسم المنصوب فيها حركة بسبب ذاك الفعل، ولا أظن أن القول بوجود فعل في الجملة يمكن عزله عن الموروث اللغوي بارتباطه بالحركة على الاسم الذي بعده، وهذا تناقض يماثل ما وقع فيه المخزومي.

---

١ الفعل زمانه وأبنيته – ص ١٢٥.

٢ السابق – ص ١٢٦.

٣ ينظر: السابق – ص ١٢٦، ١٢٩.

٤ السابق – ص ١٢٩.

أما **عبد المتعال الصعيدي** فقد فصَّل القول في (الواو) الداخلة على تركيب التحذير في نحو: إيَّاك والشرَّ، منكراً على النحاة مذهبهم في أنها واو العطف؛ لأنه يرى أن واو العطف تقتضي مشاركة المعطوف والمعطوف عليه في الحكم، ولو كانت الواو للعطف لكان كلٌّ منهما محذَّراً، ولا يكون الأول محذَّراً والثاني محذَّراً منه[1]، يقول معللاً رفضه أن تكون الواو للعطف: " والحق أن هذه الواو ليست للعطف كما فهموا خطأً؛ لأن واو العطف تقتضي دخول المعطوف في حكم المعطوف عليه... والواو في قولك (إيَّاك والشرَّ) لا يصلح تسليط عامل ما قبلها على ما بعدها، لأنه لا يصلح أن تقول(وأحذِّرُ الشرَّ)، كما تقول (أحذرك)؛ لأن الشر محذّر منه لا محذّر كالمخاطب، ولو أنك قلت(أحذِّركَ الشرَّ) من غير واو لكان ضمير المخاطب مفعولاً أول، والشر مفعولاً ثانياً، ومقام المفعول الثاني من الأول كمقام المفعول من الفاعل، فلا يصح عطف أحدهما على الآخر، كما لا يصح عطف المفعول على الفاعل"[2]. فهو على هذا يرى أن اعتماد الواو في تركيب التحذير عاطفة يبعد عن الصواب، ويفتح باب التكلف في التأويل على مصراعيه، يقول: " فلما ذهبوا إلى أن تلك الواو في صيغة التحذير للعطف اضطربوا في تأويلها، فمنهم من ذهب إلى أن الأصل في قولك: (إيَّاك والشرَّ) اتقِ نفسك أن تدنو من الأسدِ والشر أن يدنو منك... ومنهم من يذهب إلى أن الأصل فيه(احذر تلاقي نفسك والشر)... وهناك تكلفات لهم غير هذه التكلفات... "[3].

ويرتضي عبد المتعال الصعيدي أن تكون (الواو) في التحذير أحد معنيين:

الأول: أن تكون(الواو) زائدة.

---

١ النحو الجديد – ص ١٥٥ بتصرف.

٢ السابق – ص ١٥٦.

٣ السابق – ص ١٥٥.

الثاني: أن تكون(الواو) بمعنى (مِنْ).

وكل منهما يحتاج إلى إعادة نظر؛ فالقول بأنها(واو) زائدة يحتاج إلى مناقشة على الوجه الآتي:

١) أراد الصعيدي أن يخرج عن تكلف النحاة في تأويل الجملة مع العطف، إلا أن ما ذهب إليه لا يخلو من تأويل؛ إذ إن القول بأن(الواو) زائدة جعله يتأول تخريجاً يتناسب مع نصب الكلمة التي بعدها، فذهب إلى أن في الجملة فعلا متعديا محذوفا، فتأول تقديره وجعل (إيَّاك) مفعوله الأول، والكلمة المنصوبة بعد الواو مفعوله الثاني.

٢) إن القول بأن الواو زائدة يؤدي إلى إمكانية إسقاطها من جملة التحذير، فنقول في إيَّاك والشرَّ؛ إيَّاك الشرَّ. والذي نراه أن (إيَّاك الشرَّ)-من غير واو- نمطٌ آخر من أنماط التركيب في باب التحذير، فقد جاء عن العرب التحذير بإيَّاك مع الواو، وجاء تارة أخرى بدونها[1].

٣) إن كل زيادة في المبنى تؤدي إلى زيادة في المعنى، ومن ثم فإن الاعتداد بالواو زائدة في التحذير من غير أن تؤدي زيادتها معنى في التركيب الجملي الذي ترد فيه وجه لا يستقيم مع ما نصَّ عليه علماء العربية.

أما التخريج الثاني؛ أي القول بأنها بمعنى حرف الجر (مِنْ)، فنرى:

١) أن الصعيدي قد تكلَّف على هذا الوجه تخريج الكلمة المنصوبة بعد الواو، إذ إن نصبها يقتضي عاملاً يسوغ النصب، والقول بأن الواو بمعنى (مِنْ) يقتضي الجر، فهما على هذا متخالفتان. ولما أراد أن يجمع بين المعنى واللفظ تكلَّف التخريج

١ تنظر المسألة مفصلة في الفصل الأول من هذا الباب.

فجعل الواو بمعنى(من) اقتضاء لدلالة الجملة، وجعلها عطفاً اقتضاء للفظ في محاولة تسويغ نصب الكلمة المنصوبة بعد الواو، وفي هذا تناقض.

٢) خلط الصعيدي بين نمطين من أنماط التحذير وهما: إيَّاك والشرَّ، وإيَّاك من الشـــرِّ. والذي نراه أن (الواو) وإن كانت بمعنى(مِنْ) إلا أنه لا حاجة إلى القول بأن أصـــل هذا هو ذاك؛ لأن المسألة ترتبط بالاستعمال اللغوي الذي ورد عن العرب، ويبـــدو أن بعض القبائل كانت تحذِّر بالواو فتقول: إيَّاك والشرَّ، وبعضها تقول في التحذير: إيَّاك من الشرِّ، في لهجة أخرى من لهجات العرب.

فيما سبق، يتضح أن الصعيدي قد لمس دلالة جملة التحذير بـــ(إيَّـــاك) عنـــدما رفض أن تكون الواو عاطفة لعدم مناسبة دلالة العطف وجملة التحذير، إلا أنه لم يتخذ منهجاً واضحاً في توجيه الجملة على غير العطف.

أما **شوقي ضيف** فقد اقتفى أثر ابن مضاء في رفض العامـــل، ومنـــع التأويـــل والتقدير في الصيغ والعبارات، يقول: " وإذا أخذنا نطبق هذه الفكرة عند ابن مضـــاء على أبواب النحو العربي لاحظنا أنها تريحنا من ثلاثة أشياء؛ وهي إضمار المعمـــولات، وحذف العوامل، وبيان محل الجمل والمفردات مبنية أو مقصورة أو منقوصة"[١]، مرتضياً منهجاً جديداً في تبويب النحو العربي لا يقوم على أساس العامل أو القـــول بوجـــود محذوف فيها. ومن ثم جمع كل الأبواب النحوية المتفرقة التي قيل بوجود حذف فيهـــا تحت باب واحد سماه باب (الصيغ الشاذة)، أو باب (شبه الجملة)، وقد قســـم هـــذا الباب إلى ثلاثة أقسام، هي:

١ مدخل الرد على النحاة لابن مضاء– ص ٥٦.

١- شبه جملة مرفوعة، فأدخل تحتها مجموعة من الأبواب النحوية المرفوعة، التي قيل فيها بالحذف؛ كالاسم المرفوع بعد لولا، وفي جواب الاستفهام مثل(مَنْ قام ؟، فيقال: زيد)... الخ.

٢- شبه الجملة المجرورة.

٣- شبه الجملة المنصوبة، وقد جعل منها: صيغة الاشتغال، وصيغة النداء المنصوب، وصيغة التحذير والإغراء،...الخ.

وفي أقوال شوقي ضيف هذه ما يحتاج إلى مناقشة، على النحو الآتي:

أولاً: تناول شوقي ضيف صيغ التحذير والإغراء دون أن يفصِّل القول في تركيبها، ودون أن يقدم مسوغاً لوجود الفتحة على الاسم المحذَّر منه أو المُغرى به دلالياً أو تركيبياً، إنما اكتفى بالقول بأن جملة التحذير أو الإغراء من الصيغ الشاذة أو ما عبَّر عنه بأنه شبه جملة منصوبة.

ثانياً: أغفل شوقي ضيف الفروق الاصطلاحية بين(الجملة) و(شبه الجملة)، إذ إن لكل منهما دلالته ومعناه، ومن ثم فان إطلاق مصطلح شبه الجملة على التركيب الجملي للتحذير أو الإغراء يعد من قبيل الخلط في المصطلحات، وَمن المعهود أن مصطلحات النحو العربي واضحة بينة منذ القرون الأول.

ثالثاً: من المقرر أن (شبه الجملة) هو ما يتكون من جار ومجرور أو مضاف ومضاف إليه، وكلاهما لا يؤدي معنىً تاماً يحسن السكوت عليه، وجملة التحذير أو الإغراء تحمل معنى تاماً يحسن السكوت عليه، فهما على هذا مختلفتان.

رابعاً: إن مصطلح (شبه جملة)، فيما يراه شوقي ضيف، يتضمن طائفة من أبواب النحو التي تعتمد على الحذف للتخلص من التقدير أو التأويل " ويطلعنا على

حقيقة العربية، وميلها إلى الإيجاز الشديد"[1]. إلا أنه في مواضع أخرى أخذ يبحث عن العامل ويقدره، يقول:" وللتحذير صورتان أخريان، هما: (إيَّاك النارَ-إيَّاك والنارَ) وتعرب (إيَّاك) مفعولاً به أولاً في المثال الأول والنار مفعولاً به ثانياً، كأنك قلت: (أحذِّرك النارَ). وتعرب (إيَّاك) في الصيغة الثانية مفعولاً به والواو حرف عطف والنارَ مفعول به لفعل محذوف تقديره: احْذَر. كأنك قلت: أحذِّركَ وأحذِّرُ النارَ"[2]. وهو في هذا يجري مجرى القدماء الذي سعى إلى نقضه[3].

خامساً: إن إدراج تلك الأبواب تحت مسمي باب الصيغ الشاذة تصنيف مردود؛ لأن الشاذ هو الذي يكون مخالفاً للقياس[4]، ولا نجد في مذهب النحاة من قال بذلك في باب الإغراء أو التحذير.

سادساً: لا أعلم مسوغاً يجمع بين مصطلح (شبه الجملة) ومصطلح (الصيغ الشاذة) ليكون أحدهما مسمى لهذا الباب الذي وضع، مع اختلافهما في الدلالة والمصطلح اختلافاً تاماً.

أما **محمد حماسة** فقد عد التحذير والإغراء من المعاني التي تؤدَّى بأشكال لغوية خاصة، وصنَّفها في الجمل غير الاسنادية؛ أي التي يمكن أن تعد جملاً افصاحية[5]،

---

١ السابق – ص ٦٢.

٢ تجديد النحو – شوقي ضيف– ص ٢٣٩.

٣ وإن من يدرس ما قاله شوقي ضيف يجد أنه قد تأثر إلى حد كبير بما قاله المستشرق براجشتراسر، وقد اقتفى أثره في مصطلحاته مع أنه لم يذكر ذلك، ولسنا في موضع متابعة هذه المسألة. لمزيد من التفصيل ينظر: التطور النحوي – ص ١٢٥،١٣١. ومدخل الرد على النحاة لابن مضاء –ص٦٢،٦١،٥٩. والنحو الجديد-عبد المتعال الصعيدي – ص٢٣٠.

٤ ينظر: تعريفات الجرجاني – ص ٦٦، والخصائص ٩٦/١-١٠٠.

٥ ينظر: العلامة الإعرابية في الجملة – ص ١٠٩.

فجعلها تحت قسم (الخالفة) من أقسام الكلم متأثراً بما قاله تمام حسان[1]. وقد أنكر حماسة مذهب القدماء بوجود فعل وفاعل فيها " لأنهما مضمران إضماراً واجباً لا ظهور له "[2]، ثم يقول:"ولست أدري لماذا جعل سيبويه-والنحاة من بعده- (إيَّاك) في التحذير مفعولاً به لفعل مضمر مع أنه لمح لمحة ذكية عندما قال إن (إيَّاك) بدل من الفعل، وقد أكد المبرد هذه اللمحة "[3]، ثم يؤيد مذهبهم هذا فيقول: " فدلالة(إيَّاك) هي دلالة الفعل مع كاف الخطاب، ولكن قاتل الله البحث عن(العوامل) "[4].

ويحاول حماسة أن يقدم إعراباً سهلاً ميسوراً يتسق مع معنى تراكيب هذا الباب، فيذهب إلى أن (إياك) للتحذير، أما الأسماء المنصوبة فيكتفي أن يقول عنها المُعرِب: أنها منصوبة على التحذير أو على الإغراء، أو (محذَّر منه) و (مُغرى به)[5].

ويبدو من الواضح أن آراء حماسة لا تخلو من الاتجاه إلى المعنى في تحديد ماهية جمل هذا الباب، مقتفياً أثر أستاذه تمام حسان في استخدام بعض مصطلحاته، كقوله بالخالفة، والتنبيه إلى ماهية الجمل الافصاحية، متخذاً من جمل هذا الباب صورة من الصور التي تمثلها، وهو رأي سديد، إذ لا تخلو جمل التحذير أو الإغراء من انفعال يفصح به المتكلم عن مراده محذراً كان أم مغرياً. وعلى الرغم من اعتداد حماسة بتوجيه الجملة توجيهاً دلالياً، إلا أن مذهبه لا يخلو من التداخل الذي وقع فيه المخزومي والسامرائي في ما سبق عرضه، وإليك أبرز هذه النقاط:

---

١ والخالفة من مصطلحات تمام حسان، وقد جعلها في أربعة أنواع: خالفة اسم الفعل، وخالفة المدح والذم، وخالفة التعجب، وخالفة الصوت. ثم أضاف إليها حماسة: جملة النداء، وجملة القسم، وجملة الإغراء والتحذير.

٢ العلامة الإعرابية في الجملة – ص ١٠٩.

٣ العلامة الإعرابية في الجملة – ص ١٠٩.

٤ السابق – ص ١١٠.

٥ السابق – ص ١١٠.

١) أنكر حماسة وجود فعل وفاعل في جملة هذا الباب، لأن القول بهما قول بوجود عامل، يقول:(وقاتل الله البحث عن العوامل)[١]، إلا أنه في الوجه المقابل عد الفعل والفاعل مضمرين إضماراً واجباً لا ظهور لهما. وفيما نرى، إن القول بإضمار فعل تكمن فيه فكرة تبرير فتحة الكلمة بعده على ضوء نظرية العامل.

٢) إن القول بإضمار الفعل مع الفاعل يؤدي إلى القول بأن الجملة فعلية، وهذا بدوره يؤدي إلى حضور فكرة الإسناد في الجملة، إذ إن النحاة يرون أن اجتماع فعل مع فاعل؛ أي فعل مع اسم يؤدي إلى وجود علاقة الإسناد؛ لأن الإسناد يكون بين اسم واسم، أو فعل واسم[٢]. وهذا ينافي ما صرَّح به حماسة بأن جمل هذا الباب من الجمل غير الإسنادية[٣].

٣) لم يحدد حماسة ما يرمي إليه بما يسميه (التراكيب الخاصة)، ولم يبين تصنيف هذه (التراكيب الخاصة)، ففي كتابه (العلامة الإعرابية في الجملة) يجعلها في إطار(الخالفة) ليميزها عن التراكيب اللغوية الأخرى[٤]، في حين نجده ينكر وجود ما يسمى بالتراكيب الخاصة في كتابه (في بناء الجملة العربية)؛ لأن ذلك كما يقول: " سوف يفتح الباب واسعاً أمام كثير من الاضطراب؛ وذلك لأن كل تركيب منها سوف يكون نموذجاً بذاته، ومن هنا تتعدد النماذج بتعدد التراكيب المستعملة، ولا يمكن ضبط اللغة إذا لم تكن النماذج التي تحكم تراكيبها محصورة في عدد معين يمكن ضبطه"[٥].

---

١ العلامة الإعرابية في الجملة – ص١١٠.

٢ ينظر:الكتاب ٢٣/١، والمفصل-ص١٥، والهمع ٣٣/١، وينظر ما كتبناه في (الإسناد في الجملة العربية) في تمهيد هذه الرسالة.

٣ العلامة الإعرابية في الجملة – ص ١٠٩.

٤ ينظر: العلامة الإعرابية في الجملة – ص ١٠٩.

٥ في بناء الجملة العربية – محمد حماسة– ص ٣٧٣.

٤) حاول حماسة أن يقدم لجملة هذا الباب إعراباً يبتغي به التسهيل والتيسير، إلا أن توجيه الإعراب قائم لديه على أساس النحو التعليمي. ونرى أن ما ذهب إليه القدماء في هذا الجانب أكثر دقة وأوفى مما يذهب إليه حماسة. وحبذا لو تابع حماسة ما نادى به في غير موضع من كتابه، من وجوب دراسة نحو التراكيب مما جاء فيها من معانٍ، ليتمكن الدارس من إبراز العلاقات الكامنة بين عناصر التركيب للوصول إلى الغاية الدلالية التي تكمن فيها، ومعالجة كل عنصر فيها اعتماداً على وضوح الفكرة بين المتكلم المبدع والمتلقي[1]. وسنبين ذلك في موضع آخر من هذا البحث، إن شاء الله.

أما الفريق الآخر من اللغويين المحدثين، الذين أنكروا وجود فعل في جملة التحذير والإغراء، وأنكروا وجود عامل في الجمل باعتداده وسيلة تسويغ الحركات الإعرابيـــة، فنذكر أبرزهم في هذا الميدان، وهما؛ تمام حسان، وخليل عمايرة:

تخلص **تمام حسان** من آثار العامل في معالجة التراكيب نظرياً وتطبيقيـــاً، علـــى خلاف ما وجدناه عند بعض الباحثين اللغويين الذين أرادوا طرح فكرة العامل ولكنهم لم يستطيعوا التخلص منها تماماً عند التطبيق، كما عرضنا سابقاً، ولعل هذا هو السبب الذي جعلنا نؤخر الحديث عن جهوده اللغوية في هذا الباب إذ إنه أقرب إلى ما نتجـــه إليه في تحليل التراكيب على ضوء مقتضى الدلالة.

خالف تمام حسان مذهب القدماء في أن (إيَّاك) معمول لفعل محذوف، اعتماداً على مبدئه الرافض لفكرة العامل النحوي. فـــ(إياك) في: إيَّاك والأسدَ، ليست ضميراً ولا تحمل علامات الاسمية، كما أنها ليست فعلاً أو ما يقوم مقامه، إنما هي أداة تؤدي معنى التحذير[2]. ولا تخفى وجاهة هذا الرأي؛ لأنه يخرج عن إدراك تام للقيم الدلاليـــة

---

١ ينظر ما كتبناه في النحو التعليمي ونحو الدلالة في الفصل الثالث من باب أسلوبي المدح والذم. وينظر: من نحو الجملة إلى الترابط النصي– خليل عمايره. وينظر: دعوة إلى قراءة جديدة للنحو العربي–خليل عمايره – ص ١٥٦.

٢ اللغة العربية معناها ومبناها – ص ١٦٤ بتصرف.

لعناصر التركيب. إلا أن تماماً، رغم ذلك، قد سيطر عليه شـكل الكلمـة ومبناهـا الصرفي، وأثَّرت فيه المشابهة اللفظية في (إيَّاك) على النحو الذي أثرت في النحاة العرب قديماً، فبحث لها عن أصل[1] نقلت عنه وجعـل (إيَّـاك) أداة تحـذير منقولـة عـن الضمير(إيَّاك)[2]، فكأنه اعتمد(إيَّاك) الضمير هو الأصل، وأن (إيَّاك) في التحذير منقولة عنها. ولو اكتفى تمام حسان بتفسير(إيَّاك) على ضوء تعدد المعنى الـوظيفي للمـبنى الواحد[3]، دون التعرض إلى فكرة النقل أو أن أصل هذا هو ذاك، لكان مذهبه جـديراً بأن يُعتمد في هذا الباب.

وقد أنكر تمام حسان على النحاة القول بوجود فعل محذوف وجوباً في جملـة التحذير أو الإغراء، ومن ثم فقد رفض فكرة تقديره، يقـول: " وأمـا مـا يسـميه النحاة(وجوب حذف الفعل) فـالمعنى في جميعـه علـى غـير تقـدير الفعـل "[4]. فجعل(المخالفة)[5] وسيلته في تفسير جمل هذا الباب وغيره مما أدخله النحاة تحت بـاب المنصوب بفعل مضمر وجوباً. ولعل من المفيد والمناسب هنا أن نسـتطرد قلـيلاً في الحديث عن (المخالفة) أو (الخلاف) وذلك لبيان الفرق بين مدلول هذين المصـطلحين عند مَنْ يستعملهما من القدماء والمحدثين خشية اللبس في الاستعمال، كما يلي:

---

١ تحدثنا عن فكرة (الأصل الافتراضي) الذي اعتمده النحاة في كثير من الألفاظ والتراكيب، وقد بينا وجهة النظر في تركيب أسلوبي المدح والذم، والأصل الذي جعلوه لـ(نعم، و بئس):ينظر الفصل الثالث من باب أسلوبي المدح والذم. كما بينا هذا في باب التعجب عند معالجة صيغتي التعجب(أفْعَلَ، وأفْعِلْ) والأصل الذي افترضـه النحاة لهما.

٢ اللغة العربية معناها ومبناها – ص ١٦٤ بتصرف.

٣ لقد بينا فكرة تمام حسان في تعدد المعنى الوظيفي للمبنى الصرفي بحسب الأصل أو بحسب النقل. ينظر رأيـه في الفصل الثالث من باب التعجب.

٤ اللغة العربية معناها ومبناها – ص ٢١٩.

٥ تعرضنا سابقاً لمعنى المخالفة لدى تمام حسان في: باب الاختصاص،الفصل الثالث.

أولاً: النصب على الخلاف عند أهل الكوفة، ويعدونه من أهم العوامل المعنوية، وقد قالوا به في عدد من أبواب النحو، أبرزها:

١-في الظرف المنصوب الواقع خبراً عن المبتدأ. ٢- في المفعول معه.

٣-في الفعل المضارع الواقع بعد(الواو) و(أو) و(ثم) [١]. وفي هذه الأبواب كلها ينصبون الاسم على الخلاف.[٢]

ثانياً: المخالفة عند تمام حسان، ويبدو من الواضح أنه استعار مصطلح الكوفيين لتعليل نصب الاسم، من غير اللجوء إلى القول بالعامل الفعلي، إلا أن معناها لديه يختلف عما قصده الكوفيون منها، لأنه يربط فيها جملتين متشابهتين في التركيب مختلفتين في الحركة الإعرابية، فيجعل الضمة هي حركة الاسم في التركيب الأصل، والفتحة هي حركته في الجملة المخالفة، " فتكون الفتحة قيمةً خلافيةً تفرق بين معنى هذه المنصوبات في حالة النصب وبين معناه في حالة الرفع"[٣]. كما يربط فكرة المخالفة بالإسناد، يقول: " والمخالفة قرينة إرادة معنى[٤]غير إسنادي يقابله معنى إسنادي له نمط يخضع لقاعدة من قواعد الجمل... فتفرق بين عنصر من التركيب في حالة الإسناد وبين هذا العنصر في غير الاسناد، بالضمة هنا والفتحة هناك. قارن: العملُ العملُ (مبتدأ وخبر)، العملَ العملَ (إنشاء)... "[٥].

---

١ ينظر: مدرسة الكوفة- المخزومي- ص٢٩٣ وما بعدها.

٢ ومن صور الخلاف عند الكوفيين نصب المفعول معه، يقول الكوفيون في نصبه على الخلاف: " إنما قلنا أنه منصوب على الخلاف، لأنه إذا قال: (استوى الماءُ والخشبةَ) لا يحسن تكرير الفعل، فيقال: استوى الماء، واستوت الخشبة؛ لأن الخشبة لم تكن معوجة فتستوي، فلما لم يحسن تكرير الفعل، كما يحسن في (جاء زيدٌ وعمرٌو) فقد خالف الثاني الأول، فانتصب على الخلاف ". الإنصاف في مسائل الخلاف- مسألة ٣٠.

٣ اللغة العربية معناها ومبناها – ص٢١٩.

٤ الإسناد يخص التراكيب لا المعاني، ولعل تمام حسان كان يقصد ذلك.

٥ إعادة اللغة العربية ألسنياً- تمام حسان- ص ١٦٠.

ولا يخفى ما لهذا الرأي من وجاهة، حيث أبـــرز القيمـــة الدلاليـــة للحركـــة الإعرابية(الفتحة) في مقابلة مباني التركيب المختلفة باختلاف الحركة التي تمثلها، وقـــد لاقت نظريته هذه صدى لدى كثير من علماء اللغة العربية من المحدثين[١] ممن اهتمـــوا بالقيمة الدلالية للحركة الإعرابية في التركيب الجملي، كما نجدها لدى خليل عمايره، الذي يبدو أنه كان متأثراً في توجهه الأول بما يعنيه تمام من المخالفة في هـــذا البـــاب، ولكنه طوَّر رأيه في مرحلة لاحقة وجعل الفتحة علامة دلالة مرتبطة بالنغمة الصـــوتية لأداء وظيفة دلالية. وسنناقش آراءه فيما بعد لما لها من أهمية وأثر في الدرس اللغـــوي وبخاصة فيما نختاره في هذا البحث.

نقول: رغم وجاهة مذهب تمام حسان هذا، إلا أننا لا نستطيع أن نعتمـــده في حل كل الظواهر التي تبرز فيها مسألة القيمة الدلالية للحركة الإعرابية، لأسباب منها:

١) يعُدُّ تمام حسان أن أصل قولنا: العملَ العملَ على الإغراء، هو: العملُ العملُ على الإخبار؛ أي أن أصل الإنشاء إخبار، وأن أصل (الفتحة) ضمة. ويبدو أن فكـــرة الأصل هذه لا تتفق مع القول بسليقة العربي في كلامه، ولا أظن أن العربي الذي كان يعبر عما في ذهنه من المعاني المختلفة بأساليب تعبير مختلفة كانت لديه جمـــلٌ أصـــول وأخرى منقولة عنها مرتبطة بها، وإنما كان ينطق هذا التركيب بالفتحة ليعبر عن معنى الإغراء-كما في المثال السابق- وينطق بالضمة ولا يريد إلا الإخبار عن العمل مـــثلاً. ولا نرى ما يسوِّغ الاعتماد على فكرة المخالفة، أو أن أصل هذا هو ذاك، إلا الناحيـــة التعليمية[٢].

---

١ وقد سار على فكرته في المخالفة، أحمد الجندي، يقول:" قالوا بحذف العامل في التحذير والإغراء، والمنصـــوب على الاختصاص، والحقيقة لا حذف، ولا تقدير ... فلما اختلف المعنى كان النصب على المخالفة-وهذا رأي الكوفيين" . ينظر مقالته: علامات الإعراب بين النظر والتطبيق-ص٣١٢ -مجلة معهد اللغة العربية-جامعة أم القرى - العدد الثاني- ١٤٠٤هـــ،١٩٨٤م.

٢ ينظر ما كتبناه عن هذا في الفصل الثالث من باب أسلوب الاختصاص.

٢) إن فكرة وجود نموذج تركيبي مخالِف، لا يمكن تطبيقه على الأطر المختلفة من جمل هذا الباب؛ لأن قولنا: إيَّاك والأسدَ، لا يمكن أن نعُدَّ أصله الذي خالفه: إيَّاك والأسدُ، لأنه لا نظير له في التراث العربي، ولم يقل بمثله أحد من النحاة الذين يعتمدون على المثال المصنوع فضلاً عمن يعتمدون الشاهد الموثَّق.

ثالثاً: المخالفة عند خليل عمايرة: نادى خليل عمايره بالقيمة الدلالية للحركة الإعرابية، فجعل الدلالة هي علة نصب الكلمة في هذا الباب، منكراً على النحاة القول بوجود عامل، يقول: " ولست أدري حقاً ما قيمة هذا العامل المحذوف الذي لا يجوز إظهاره، وإن ظهر فقد نقل التعبير إلى معنى غير الذي كان له، لست أدري ما قيمته غير محاولة تبرير الحركة الإعرابية التي هي الفتحة، التي يجب أن تكون أثراً لعامل، والعامل يجب أن يكون هنا فعلاً متعدياً "[1]. وقد سارت نظريته في مرحلتين مختلفتين، وإليك إيجاز القول فيهما:

المرحلة الأولى: وقد كان فيها متأثراً بنظرية المخالفة لدى تمام حسان، معتمداً على فكرة البحث عن النموذج المخالف لإبراز معنى التركيب، إلا أنه لم يستعمل كلمة(المخالفة) واستعاض عنها بفكرته التوليدية التحويلية، فجعل جمل هذا الباب وهي تقوم على حركة الفتحة نموذجاً تحويلياً من جمل إخبارية تحمل حركة الضمة، وإليك تحليله لها:

١- فجملة التحذير: الأسدَ (بالفتحة) عدها جملةً تحويليةً لجملة توليدية هي: هذا الأسدُ (بالضمة)، ثم جرى عليها تحويل بالحذف اعتماداً على الإشارة أو على السياق الذي تقال فيه، فبقيت كلمة(الأسدُ) في حالة الرفع لتشير إلى جملة إخبارية لا يقصد منها المتكلم غير الإخبار بما جاء فيها من معنى، ولكن المتكلم عندما أراد أن يعبر

---

١ في نحو اللغة وتراكيبها – ص ١٦٢.

عن معنى جديد يختلف عن المعنى في الجملة التوليدية الأصل، وعنه في الجملة التحويلية بالحذف، كان عليه أن يغيِّر في أحد أجزاء هذه الكلمة الجملة؛ "لأنها تحمل معنى يحسن السكوت عليه، وليست بحاجة إلى كلمة تقدَّر من السياق وترتبط بالإشارة، ولا بحاجة إلى علاقة الإسناد التي هي ركن رئيس في بناء الجملة في اللغة العربية، فان وقع التغيير في أي من فونيمات الكلمة فإنها تنتقل لتعبر عن صورة ذهنية أخرى، فكان لابد من إجراء التغيير في فونيم الحركة، فتستبدل الفتحة بالضمة، وينتقل المعنى من الإخبار إلى التحذير، فالفتحة هي العنصر الذي حوَّل الجملة من باب إلى باب ومن معنى إلى معنى جديد "[1].

٢- أما جملة التحذير: إيَّاك والمراءَ، فعدها " جملة تحويلية اسمية، جملتها التي تحولت منها هي: أنت والمراءُ، فيكون الثاني معطوفاً على الأول مرفوعاً والخبر(المسند) محذوفاً يفهم من السياق، ولكن لما كانت المعاني أكثر من القوالب اللفظية، فانه لابد من التغيير في مباني الكلمات لتؤدي معاني جديدة، فكان التغيير بنقل المرفوع إلى حالة النصب، فأصبحت: إيَّاك والمراءَ، لتفيد التحذير"[2].

ويبدو من الواضح أن خليل عمايرة قد عالج الجمل في هذا الباب على الأساس الذي انطلق منه تمام حسان، وهو البحث عن أصلٍ أو نموذجٍ مخالف تحولت عنه الجملة لأداء معنى آخر، ورغم وجاهة هذه النظرية في معالجة التراكيب دلالياً، إلا أنها لا تعدو أن تكون وسيلة تعليمية هدفها الإيضاح اعتماداً على نظرية(الضد)؛ أي أن الشيء لا يتضح إلا بضده، أما إن خرجت عن كونها تعليمية فلنا أن نستدرك فيها ما يلي:

---

١ السابق – ص ١٦٢،١٦١.

٢ السابق –ص ١٦٣.

١) إن المتكلم العربي كان ينطق على سجيته وطبعه، فلم تكن صورة الإخبار حاضرة في ذهنه عند التحذير، ولا العكس كذلك. لذا فإن أصل كل تركيب استعماله اللغوي الذي يختلف فيه عن الآخر لاختلاف الدلالة التي تتضمنه[١].

٢) إن القول بأن أصل (إيَّاك والمراءَ)، هو: (أنت والمراءُ) لا يستقيم لسببين:

أحدهما، أننا لو جعلنا أصل (إيَّاك) هو (أنت)، لقاد إلى القول بأن(إيَّاك) في باب التحذير هي ذات الضمير المنفصل(إيَّاك)، ومن ثم فان موقعها النصب على المفعولية، وبذا، فان ذلك سيقود إلى الحكم بوجود فعل واجب الحذف يفسِّر حالة النصب، وقد أنكر خليل عمايره ذلك في غير موضع.

الثاني، إن قياس(إيَّاك والمراءَ)على(أنت والمراءُ) لا يستقيم أيضاً، لعدم وجود العلة التي تجمع بينهما، إذ لا سبب لهذا القياس؛ لأن قولنا: (إيَّاك والمراءَ) جملة تحذير تحمل معنى تاماً يحسن السكوت عليه، أما قولنا: (أنت والمراءُ) فهي تفتقر إلى عنصر من عناصر الإسناد؛ وهو المسند(الخبر) ليتم للجملة معناها التام، وهو نظير قولك: أنت وشأنك، وكلُّ رجلٍ وضيعتُه، كأنك قلت: أنت وشأنُك مقرونان[٢]. وبهذا خرجت الجملة عن المناظرة بجملة التحذير لتقترب من الجملة المحمولة على المعية.

أما المرحلة الثانية التي مثّلت خليل عمايرة، فتعَدُّ مرحلة من مراحل تطور تفكير الباحث في إدراك كنه التراكيب المطابقة لغاية المتكلم عند نطقه باللغة، معتداً بكل عنصر من عناصر الجملة في هذا الباب وسيلة لإيصال دلالة المتكلم، مع إبقاء الجملة على صورة معينة تحتفظ بترتيب لا تتغير عنه. كما اعتنى بالقيمة الدلالية للحركة الإعرابية-الفتحة-التي تمثل هذا الباب من غير حاجة إلى أن تقترن بحركة مخالفة لبيان

---

١ ينظر ص ٣٢٢ من هذا الباب.

٢ ينظر: الكتاب ١/٣٠٠،١٩٩.

قيمتها الدلالية، وقد بيّنا إنكاره مذهب النحاة في أن الفتحة حركة يقتضيها وجود عامل هو فعل محذوف، إنما هي حركة اقتضاء للمعنى، يقول: " فالمعنى هو الذي أوجب الحركة، فأصبحت دليلاً عليه ووسيلة له"[١]. أما (إيّاك) في التحذير، فيذهب إلى أنها ليست ضمير النصب المنفصل، إنما هي أداة تحذير لا علاقة لها بالضمير وليست منبثقة عنه[٢].

كما اهتم خليل عمايرة بالدور الذي يؤديه **التنغيم** فربط بينه وبين الحركة الإعرابية، الفتحة في هذا الباب، يقول:" وأمر استخدام النغمة الصوتية ظاهرة لغوية ذات بعد دلالي لا يخفى على كل من يستخدم العربية الفصحى منها أو المحلية المعاصرة"[٣]. وقد استعان في إيضاح دور التنغيم الدلالي-في هذا الباب-على مقارنة جملة التحذير: (الأسدَ الأسدَ) بالجملة الطلبية: (احذر الأسدَ)، جاعلاً النغمة في الجملة الطلبية نغمة صوتية مستوية، في حين جعلها في التحذير نغمة صوتية صاعدة لتلائم دلالة الإفصاح عند التحذير من محظور، فارتبطت الفتحة مع النغمة الصاعدة لتؤدي هذه الدلالة، يقول: " ولعل الفتحة هنا تجسيد للنغمة الصوتية التي تقع الجملة في إطارها "[٤].

والواقع إن الاستجابة لهذه العناصر الدلالية في توجيه معنى الجمل في باب التحذير أو الإغراء، وأعني بها دلالة الحركة الإعرابية(الفتحة)، مع ما يتصل بها من نغمة

---

١ في نحو اللغة وتراكيبها – ص ١٦٢. وينظر: العامل النحوي- ص ٩٢،٩٤.

٢ ينظر: Expressions of some Functions in Linguistics Study of Arabic Grammatical -AMAIRE, K.A- 1979. Personal attitudes

وينظر: محاضرات في مادة علم اللغة، كان يلقيها خليل عمايره على طلاب قسم اللغة العربية في جامعة الملك عبد العزيز بجدة-١٩٩٢م.

٣ رأي في بناء الجملة الاسمية وقضاياها- خليل عمايره- ص ٢٥.

٤ في نحو اللغة وتراكيبها – ص ١٦٢.

صوتية تمثل مراد المتكلم وغايته، علاوة على ما يتسم به التركيب من ترتيب لا يتغير عنه، أقول: إن الاستجابة لهذه العناصر تعَدُّ نظريةً دلاليةً ناجحة وهامة في تحليل التراكيب، وقد نوَّه إلى أهميتها عدد من علماء اللغة المحدثين، يقول Baker: " أما النظرية النحوية الناجحة فهي تلك التي تأخذ في الحسبان بالإضافة إلى المعاني المعجمية لكلمات الجملة، القيم الوظيفية الدلالية للعناصر الأخرى التي تسهم في توضيح معنى الجملة؛ كالسياق، وكيفية نطق الجملة، وتتابع الأجزاء المكونة للجملة "[1]. فهي على هذا تمثل مرحلة نضج لغوي فكري تسهم في توجيه الدراسات اللغوية الحديثة نحو الاهتمام بدراسة دلالة التراكيب لإبراز دور اللغة، والاهتمام بنفسية المتكلم واستجابة السامع لمحاولة فهم أسرار اللغة وطرائق تركيبها، من غير ضرورة ملجئة إلى القول بحذف العامل وما يقتضيه من تعليل أو تأويل يقوم على أساس فكرة العامل والمعمول في تفسير الظاهرة اللغوية[2].

ولعل من الهام والمفيد في هذا المقام أن نحلل نماذج من النصوص اللغوية التي تضم بعض تراكيب هذا الباب، لبيان دور عدد من العناصر في تحقيق المعنى الدلالي للتركيب وبخاصة الحركة الإعرابية، ولنربط بين التنظير والتطبيق في تحليل النصوص، وسنختار لهذا التحليل نصوصاً من التراث الأدبي العربي:

النص الأول ونختاره من النثر من رسالة أرسلها عمر بن الخطاب إلى سعد بن وقاص، جاء فيها: " الصبرَ الصبرَ، فإن المعونةَ تأتي من اللهِ على قدْرِ النيَّةِ، والأجرَ على قدْرِ الحِسْبَةِ، والحذرَ الحذرَ على مَنْ أنت عليه، وما أنت بسبيله، واسألوا اللهَ العافيةَ "[3].

---

1 Language, Sense and Non sense - p.6

٢ ينظر: دعوة إلى قراءة جديدة للنحو العربي-خليل عمايره – ص ١٥٦.

٣ جمهرة رسائل العرب – ٢١٢/١.

تدعو رسالة عمر هذه سعد بن أبي وقاص إلى معاهدة قلبه، وتطلب منه أن يحادث جنده في أمور كثيرة همهم في دينهم ودنياهم، كوعظهم وتذكيرهم بالالتزام بحسن النية لنيل الأجر والثواب من العزيز القدير، ومتى نسوها فعليك يا سعد حق التذكير بها وتحديث أمرها. وفي ثنايا التذكير والوعظ، يدله على المفتاح الذي فيه سر النجاح وخير المعونة في كل ما أوكل به، فيغريه بضرورة الالتزام به لأنه طوق النجاة الذي يؤتيها الله مَنْ يحب على قدر النية والحِسبة، وهو مفتاح الصبر والجَلَد، ففيه معونة الله وعظيم أجره. ثم يحذره من أمور يخشاها عليه؛ من جنوده ممن هو موكل بأمرهم، ومن السبيل الذي يرمي إلى بلوغه، ومن العدو الذي يلاقيهم.

وتبرز في الرسالة قوة التعبير في اختيار الكلمات لتكون الكلمة أقرب إلى النفس، وأدنى للاستجابة، وأوفى للبلاغ، وأدنى إلى تحسس حضور المتكلم عند التحذير أو الإغراء.

جاء في النص أسلوب تحذير في قوله:(الحذرَ الحذرَ)، وأسلوب إغراء في قوله: (الصبرَ الصبرَ). وقد وردا وفقاً لأحد أكثر أطر الاستعمال اللغوي وروداً في بابيهما، وهو التحذير والإغراء بالتكرار[1].

ووفقاً لما في هذا النص من أسلوب تحذير وإغراء، نرى ضرورة الاتجاه نحو الاهتمام بمعالجة التركيب الجملي فيهما على ضوء الدلالة وترابط عناصر التركيب، وهو المنهج الذي ارتضينا في معالجة الجمل والتراكيب موضع الدراسة في هذا البحث. كما نرى أهمية الاعتماد على طائفة من العناصر الدلالية الهامة في التحليل اللغوي، وفقاً لهذا المنهج، لما لها من دور في إبراز دلالة الجملة وأهميتها في بيان مراد المتكلم وغايته، ومنها:

---

١ ينظر أطر التحذير والإغراء في مستهل الفصل الأول من هذا الباب.

أولاً: دلالة الحركة الإعرابية، فقد أدت(الفتحة) على الاسم المحذر منه في رسالة عمر بن الخطاب وهي(الحذرَ الحذرَ)، دوراً دلالياً واضحاً، إذ إن الفتحة عليها، فيما نرى، تمثل دلالة تؤدي معنى زائداً على دلالة الكلمة معجمياً، فلما كانت كلمة(الحذر)-من غير حركة إعرابية- تدل معجمياً على معنى التحذير مجرداً من أي ارتباط دلالي آخر، فان وجود الفتحة عليها يجعلها في إطار جملي له دلالته في سياقه، مختلفاً بذلك عن الدلالة المعجمية، وهي التعبير عن التحذير من مقاربة المكروه.

ولا يخفى الدور الدلالي الذي تؤديه الفتحة على الكلمة، فهي وسيلة التمييز بين الكلمات المتشابهة، والفرق بين المعاني المختلفة، كما أنها أداة لإزالة اللبس بين الجمل لما لها من دور في الإبانة عن المعاني[1]، يقول ابن الحاجب: " إن الإعراب دليل معانٍ زائدة على معقولية المدلول "[2]، ويقول فيما ينقل عنه الرضي: " الإعراب ما اختلف آخره به ليدل على المعاني المعتورة عليه"[3].

وعلاوة على ما تؤديه الفتحة في الإبانة عن المعاني، فان لها سمة صوتية تساعد على يسر النطق بالكلمة، وربما كانت تلك هي الغاية التي من أجلها ورد الاستعمال اللغوي في التحذير بالفتحة وليس بالضمة؛ لأن الضمة يناسبها من الحروف(الواو)، والنطق بالواو يعمل على ضم الفم، مما يؤدي إلى ثقل الصوت مع ميله إلى الانخفاض، وهو بهذه الصفة لا يؤدي السرعة المطلوبة من التحذير. في حين إن(الفتحة) يناسبها من الحروف(الألف)، وهو صوت منفتح يعمل على امتداد الصوت عند النطق به، مما يؤدي إلى مساعدة المتكلم عند التصويت، لذا كانت(الفتحة) هي حركة النداء، ومن ثم فهي حركة التحذير. وقد ركزت كثير من الدراسات اللغوية الحديثة على القيمة

---

١ ينظر: الإيضاح ص ٦٩، الخصائص ١/٣٥، والإنصاف ١/٢١، و شرح المفصل ١/٧٢.

٢ الأمالي – ابن الحاجب – تحقيق: فخر قداره ٢/٨٢٢.

٣ ينظر: شرح الرضي على الكافية ١/٥٧،٥٦.

الدلالية للصوائت وما لارتفاع الصوت وامتداده فيها من أثر بيِّن في تصوير الانفعالات، وفي هذا يقول جعفر عبابنة: "ولمّا كانت الصوائت هي أعلى الحروف العربية من حيث درجة الإسماع، وأكثرها قابلية للمد والمطل صارت لها وظيفة مهمة في الكلام؛ وهي وظيفة يمكن استغلالها في الخطابة والأداء المسرحي وإنشاد الشعر للتأثير في السامعين وإحداث الانفعالات المرغوب فيها وتصوير المشاعر المختلفة "[١].

أما العامل الثاني:(التنغيم)، فان دوره في الدلالة على ما في التركيب من معنى، أمر قد أكده كثير من الباحثين[٢]، وهو عنصر من عناصر تغيير الدلالة في التراكيب[٣]، يقول D.Gibon: " يعد التنغيم من العناصر الرئيسة التي يجب أن تؤخذ في الحسبان عند دراسة تراكيب الجمل وليس فقط في البنية السطحية لجملة ولا في المعنى المنطقي فيها، بل للوصول إلى بنيتها الدلالية العميقة "[٤]. ويقول خليل عمايره مبيناً أهميته في الدلالة: " فهو ظاهرة صوتية أدائية، تظهر عند نطق الجمل لمعنى خاص يريده المتكلم، وهو نوع من النبر الذي تظهر به نغمة خاصة على كلمة معينة في الجملة ليؤكد ما تتضمنه من معنى، أو على كلمات الجملة كاملة لينقلها من باب لغوي إلى باب لغوي آخر"[٥]. ولا يخفى دور التنغيم في إيضاح الانفعالات، فهو "عنصر هام في كثير من أصناف الإبلاغ اللغوية،... يميز السامع بهذا التنغيم الدال على فقدان الصبر، أو

---

١ طول الصوت اللغوي: حقيقته ووظيفته – جعفر عبابنه –ص٨٠ – المجلة الثقافية، الجامعة الأردنية –العددان الرابع عشر والخامس عشر–١٩٨٨م،١٤٠٨هـ.

٢ ينظر: علم وظائف الأصوات– عصام نور الدين–ص١١٩. مقدمة لدراسة اللغة– حلمي خليل– ص ٢٤٠. الكلمة– حلمي خليل– ص ٤٦،٤٧. علم اللغة العام– كمال بشر– ص١٦٣. دلالة الألفاظ– إبراهيم أنيس– ص٤٧. النحو والدلالة –محمد حماسة– ص ١١٨. النبر والتنغيم في اللغة– مناف الموسوي–اللسان العربي–ص ٩٣.

3 The Melody of Language-p.5.

4 Linguistics [an interdisciplinary Journal of the language sciences] - 1986- Book reviews-Volume 24-4 -p.818 .

٥ في تحليل لغة الشعر– ص ٤١،٤٢.

السخط، أو المودة... الخ"[1]. كما يؤدي إلى تغيير دلالات الجمل وإلى اختلاف أنواعها، كأن تتحول الجملة من جملة خبرية إلى جملة إنشائية، أو من إنشائية طلبية إلى إنشائية افصاحية[2] تعبر عن الانفعالات الكامنة؛ لأن تغيير نغمة الصوت وسيلة إبراز العواطف، كما يقول فندريس[3].

وإذا ما حوّلنا جملة التحذير-الحذرَ الحذرَ- في رسالة عمر المكتوبة إلى جملة منطوقة، فإن التنغيم يبرز عاملاً هاماً في إيضاح قوة مشاعر عمر بن الخطاب عند تحذيره سعد بن أبي وقاص؛ لأن قارئ الرسالة عندما يحوِّل الحرف المكتوب إلى صوت مسموع يقتضي أن يطابق الصوت دلالة الجملة، إذ إنه حين يقرأ جملة التحذير(الحذرَ الحذرَ) في سياقها النصي، فانه سينطق الفتحة مقترنة بنغمة صوتية صاعدة [4] لتناسب انفعال دلالة التحذير التي يقصدها المتكلم. فالتنغيم أداة التمييز بين الانفعالات المتنوعة داخل النفس الإنسانية، وهو يتغير بحسب قوة عاطفة المتكلم ونوعها، كما يشير جورج مونان[5]. وقد أشار Brazil، في بحث جيد له عن التنغيم في الجملة، وكيفية قراءتها الجهرية، محاولاً إيجاد نظرية تساعد في ذلك، "بأن التنغيم الصاعد والهابط يمكن أن ينقل النص اللغوي من دلالة إلى دلالة أخرى مختلفة عنها كلياً، ولا يعني بالتنغيم هنا الاختلاف اللهجي في كيفية نطق جملة ما، بل التنغيم الدلالي الذي يجري في الجملة صعوداً أو هبوطاً وفقاً لدلالة يقصدها المتكلم ويفهمها السامع" [6]. ويقول كمال بشر: "والحق أن استغلال هذه الظواهر الصوتية لذو أهمية بالغة في تحليل المادة النحوية وفي

---

١ مفاتيح الألسنية-جورج مونان-ترجمة: الطيب البكوش -ص ٦٦، ٦٧.

٢ ينظر الفصل الثالث من أسلوب الاختصاص -ص ٣٣٦ وما بعدها.

٣ اللغة -فندريس - ص١٨٥.

٤ ينظر: في نحو اللغة وتراكيبها- خليل عمايره-ص١٦٢.

٥ مفاتيح الألسنية - ص ٥٠. وينظر: The Melody of Language - p. 187.

6 Linguistics journal -volume 24-4,1986-p.p.818.819.

بيان قيم التراكيب ودلالتها "[1]. والمعوّل في ذلك كله على اللغة المنطوقة، فهي منهج العربية الأول، إذ اعتمد علماء اللغة العرب في تقعيد اللغة على السماع والرواية والمشافهة عن الأعراب، والكلام أصل كل لغة وبدايتها، أما اللغة المكتوبة فلا تقدم للدارس جميع العناصر التي يحتاجها في الوصول إلى كافة خصائصها الصوتية والدلالية، كما أنها تهدر كثيراً من الانفعالات الكامنة في الجمل، ولعل هذه واحدة من العقبات التي قال عنهاFirth: " هناك عدد من العقبات في التعامل مع اللغة المكتوبة "[2]. لذا جاء التنبيه على اللغة المنطوقة [3] كعامل من عوامل إبراز المشاعر والانفعالات حين ترتبط بنغمة صاعدة تمثلها حركة الفتحة لتعبر عن الانفعال تجاه موقف يجب الحذر منه، كما هو في هذا الباب، وحينئذ لاحاجة إلى القول بتقدير عامل محذوف، إذ إن محاولة تأويل الجملة لتوافق هذا العامل يفقدها ملامحها الانفعالية ويخرجها من إطارها الدلالي الذي يقصده المتكلم[4].

والعامل الثالث: هو التكرار الذي ورد في جملة تحذير عمر بن الخطاب في رسالته. ولا يخفى دوره في التوكيد الذي يرمي إليه عند تنبيه سعد بن أبي وقاص وتحذيره. وقد نبَّه النحاة قديماً إلى أهمية التكرار في باب التوكيد، وهو موضع اهتمام الدرس اللغوي المعاصر، يقول فندريس: " التكرار أيضاً من تلك الوسائل التي نشأت في اللغة الانفعالية... يجب البحث عنه في الانفعال الذي يصحب التعبير عن عاطفة قد

---

١ علم اللغة العام(الأصوات) – كمال بشر–ص١٩١.

2 Selected Papers of J.R. - P.14

٣ ينظر: مقدمة لدراسة اللغة– حلمي خليل– ص ١٨٨. العلامة الإعرابية في الجملة –محمد حماسة –ص ٢٩٤. اللغة – فندريس – ص ١٩٢. مدخل إلى علم الدلالة– فرانك بالمر– ص٤٠.

٤ ينظر: نظرية النحو القرآني– مكي الأنصاري– ص ٦٢ وما بعدها.

وينظر: Language, Sense and Nonsense-p.92 /Language -Bloomfield-p.158.

دفعت إلى أقصاها "[1]، ثم يقول: " والتكرار لم يكن في الأصل إلا وسيلة لاعطاء العبارة زيادة في القوة "[2].

فيما سبق، قدمنا أنموذج تحذير ثم حللناه تحليلاً لغوياً، وبينا كيف تضافرت عناصر متعددة في التركيب [الكلمة المحذر منها، بحركة إعرابية معينة وهي الفتحة، مع نغمة صوتية تجسدها، مع ما في الجملة من تكرار للتوكيد] لأداء دلالة التحذير، فقدمت هذه العناصر الدلالية جميعها للذهن انطباعاً عاطفياً، على حد ما يعبر عنها فندريس عند تضافر العناصر الدلالية في التركيب أو النص[3]. ولا يختلف القول في جملة الإغراء في هذا النص وهي (الصبرَ الصبرَ) عما حللناه في جملة التحذير، من حيث دلالة الحركة الإعرابية(الفتحة) على الكلمة المغرى بها، وأهمية التنغيم في تجسيد الانفعالات والعواطف، مع دور التكرار في إبراز قيمة التأكيد على المغرى به.

ونختار هنا مثالاً آخر للتحليل، ونجعله في هذه المرة من الحديث الشريف:

عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: " **المؤمنُ القويُّ خيرٌ وأحبُّ إلى الله من المؤمن الضعيف، وفي كلٍّ خير، احرصْ على ما ينْفَعُكَ ولا تعْجَزْ، فإن غلبَكَ أمرٌ فقُلْ قدَّر اللهُ وما شاءَ فَعَل، وإيَّاكَ واللوَّ فإن اللوَّ تفتح عملَ الشيطان**"[4].

جاء رسول الهدى محمد صلى الله عليه وسلم إلى البرية يبلغهم رسالة ربه عز وجل في اتباعه واجتناب نواهيه، ويرشدهم إلى الطريق الذي به صلاح أمرهم في الدين

---

١ اللغة – فندريس – ص ١٩٩.

٢ السابق –ص ٢٠٠.

٣ السابق –ص ٢٠١.

٤ سنن ابن ماجة – تحقيق وترقيم: محمود فؤاد عبد الباقي–دار الحديث: القاهرة – عيسى البابي الحلبي وشركاه– (كتاب الزهد باب التوكل واليقين) – ٢ /١٩٣٥.

والدنيا والآخرة، ويعلمهم الأخلاق الإسلامية التي يجب أن يتحلى بها المسلم. ويعد هذا الحديث أنموذجاً للتوجيهات التربوية، ينبه إلى ضرورة الالتزام بكل ما ينفع، وينهى عن العجز أو التقاعس عن أداء كل ما يؤدي إلى الخير، لئلا يصاب المؤمن بهمِّ الندم على ما فات، نادماً متذمراً مسرفاً في استعمال لو أنني ....

وقد ورد في الحديث الشريف أسلوب تحذير في: (**إيَّاكَ واللوَّ**) وهو صورة من صور تراكيب التحذير[1]، يتكون من العناصر الآتية:

إياك + الواو + اسم مع حركة إعرابية(الفتحة)، وهي حركة دلالة مرتبطة بتنغيم التركيب.

فـ(إياك) لفظة لا تدل على ما يدل عليه الاسم أو الفعل، فخرجت من أن تكون أيّاً منهما، كما أنها لا تقبل التصريف أو الاشتقاق، وتلتزم مرتبة الصدارة في جملة التحذير، وهي مبنية تلتزم حالة واحدة من الضبط لا يعتورها التغير الإعرابي، كما أنها لا تدل على معنى معجمي، إنما معناها وظيفي وهو الدلالة على التحذير. وهي بهذه الخصائص تقترب

من سمات الأداة [2]، بل هي أداة من أدوات المعاني الداخلة على الجمل، لتدل على معنى لم يكن في الجملة قبل دخولها عليها، وهو الدلالة على معنى التحذير[3].

أما الاسم المنصوب بعد(إيَّاك)، فلا نرى فيه فعلاً مضمراً أو مقدراً كما قدَّره النحاة: أحذرك واللو، أو: أحذرك وقِ اللوَّ، سواء كان العطف في الجملة؛ عطف مفردات أم عطف جمل، كما بينا سابقاً؛ لأن النطق بالعامل يؤدي إلى اختلاف المعنى

---

١ ينظر أطر التحذير في اللغة –الفصل الأول من هذا الباب.

٢ ينظر: الأدوات النحوية – مصطفى النحاس – ص ٢٦ وما بعدها.

٣ وترتضي الباحثة في (إياك) مذهب: تمام حسان، وخليل عمايره. وقد سبق أن بينا رأيهما فيها.

مع عدم اتساق الجملة ودلالة التحذير، يقول ابن مضاء في رفض وجود عامل: " لو لم يسقهم جعلها عوامل إلى تغيير كلام العرب، وحطّه عن رتبة البلاغة إلى هجنة العـــي، وادعاء النقصان فيما هو كامل، وتحريف المعاني عن المقصود بها، لسوّحوا في ذلــك، وأما مع إفضاء اعتقاد كون الألفاظ عوامل إلى ما أفضت إليه فلا يجوز اتباعهم في ذلك "[1]. كما أن البحث عن العامل يؤدي إلى تفسير الجملة بجملة أخرى، وليس لنا بحـــال أن نترجم الانفعالات الكامنة في الجملة؛ لأن دلالة الجملة الأصل لا تماثل في دلالتـــها الجملة التي تفسِّرها، والقول بالتماثل الدلالي للجمل على اختلاف معانيها يـــؤدي إلى إرجاع الجمل جميعها إلى نموذج واحد، كما يقول فرانك بالمر[2]، وهذا ما لا تسمح به اللغة ولا تقبله الدلالة؛ فعندما يتم " تحليل التراكيب اللغوية وتفسيرها في إطار جملـــة أخرى مشابهة لها، نجد أننا قد تجاهلنا ملامحها وقيمتها الدلالية "[3]. ولست أدري مـــا قيمة تقدير كلمة الجملة ليست بحاجة إليها من حيث المعنى، ولعل الـــذي يـــدفع إلى تقديرها هو فكرة الإسناد، فالجملة تؤدي معنى تاماً يحسن السكوت عليه دون الحاجة إلى تقدير محذوف يمثل ركن إسناد. كما أن الفرق الدلالي بين الجملتين: أحذِّرك اللوَّ، و(إيَّاك واللوَّ) بيِّنٌ واضح، إذ ما من شك في أن الجملة الأولى جملة خبرية، أراد المتكلم أن يحذر بها المخاطب من الاعتراض على قَدَر الله وقضائه، وهي صورة مـــن صـــور الجمل الخبرية التي جاءت على هيئة الأمر يوجهها المتكلم لسامعيه على سبيل التحذير. إلا أن الجملة الثانية تحمل دلالة انفعالية وكأنها تشير إلى أن المخاطب قد اقترب مـــن المكروه، فجاءت الجملة على نسق مخصوص ليلائم مقام التأثر المصاحب لانفعـــالات المتكلم، فاعتمدت الكلمة التي تعبر عن موضوع التحذير على عنصـــر صـــوتي يميـــز دلالتها؛ فجاءت حركة(الفتحة) على آخرها، وهي حركة دلالة لا حركـــة اقتضـــاء

---

١ الرد على النحاة — تحقيق: شوقي ضيف – ص٧٨.

٢ مدخل إلى علم الدلالة – فرانك بالمر – ترجمة:محمود جمعة – ص ٢٥١.

3 Language -Bloomfield - p.159.

لعامل، ولا مجال إلى القول بأنها مظاهر توشية أو تطريزprososdies كما يفسرها من يأخذ بمنهج فيرث، فالحركات كما يقول عبدالقادر عبدالجليل: "وحــدات صــوتية مستقلة Independent units لها القدرة على التمييز بين المعاني، ولها وظائف داخل البنية التركيبية للفعل الكلامي، وقيم دلالية متميزة. وهي، بعد ذلــك، مورفيمــات morphemes لها دورها في توجيه الدلالات"[١]. ويقول كمال بدري: " وفي رأيي أن تغيير أواخر الكلمات ليست بسبب عامل من فعل أو خلافه وإنما يتأتى لبيــان معــانٍ نحوية مختلفة"[٢]. ومن المعلوم أن الحركة الإعرابية ودلالتها على معنى في تركيبٍ ما مــن تراكيب العربية يعد من خصائص العربية، إذ إن " لكل لغة نظامها الخاص في التعامــل مع مبانيها الصرفية ووضعها في أطر جملية تؤدى بكيفية صوتية معينــة"[٣]. وقــد أدرك ذلك كثير من العلماء الغربيين عندما درسوا اللغة العربية [٤]، إذ تمثل الحركة الإعرابيــة عندهم عنصراً لغوياً، ولكل عنصرٍ في الجملة وظيفته وقيمته المستمدة من العلاقات التي تربطها مع العناصر الأخرى في النظام[٥].

وقد اقترنت الفتحة بنغمة صوتية صاعدة [٦]، لتميز جملتها عن جملة أخرى مماثلة لها في تركيبها وأعني بها الجملة الإخبارية مثلاً، وقد نبه كثير من علماء اللغــة علــى الدور الدلالي الذي يؤديه تلون الأداء الصوتي يقول H.A.Gleason:"هناك بعــض التراكيب الجملية تبدو متماثلة إن لم تقرأ بصوت مرتفع، ولكن هذا التماثــل يــزول

---

١ التنوعات اللغوية– عبد القادر عبد الجليل– ط.(١) ١٩٩٧م،١٤١٧هـ–دار صفاء:عمان، الأردن–ص١٤٩.

٢ الزمن في النحو العربي–كمال بدري– ص ٦٤ . وقد أوردنا عددا من النصوص التي تشير إلى أهمية الحركات الإعرابية في الدلالة عند اللغويين العرب من القدماء والمحدثين.

3 Selected Papers in structural linguistics - Bohumil Trnka - p.326.

٤ ينظر: العربية –يوهان فك– تحقيق:رمضان عبد التواب –مكتبة الخانجي بمصر–١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م– ص٣

٥ علم الدلالة – جون لاينز– ترجمة: مجيد الماشطة – ص ٦٩.

٦ استناداً إلى ما ارتضاه خليل عمايره عند تصنيفه نغمة هذا الباب بالنغمة الصاعدة اتساقاً مع دلالة جملة التحذير أو الإغراء .ينظر: في نحو اللغة وتراكيبها– ص ١٦٢.

عندما يجهر بها، وذلك لأن النبر والتنغيم قد أديا دوراً رئيساً في تحديد علاقة الكلمات بعضها للوصول إلى القيمة الدلالية للجملة"[1]. ويقول Isamu Abe: " فقد تتماثل الجملة في ترتيب كلماتها ولا يفرق بينها إلا بالتنغيم"[2]. كما أن هذه النغمة الصاعدة لها دورها في تجسيد درجة الانفعال أو التأثر الكامن في نفس المتكلم المعبر عن التحذير، فجاء الأداء الصوتي المرتفع ليناسب ضرورة الامتثال باجتناب كل ما يؤدي إلى فتح عمل الشيطان وضعف الإيمان في الجنان، ولتكون النغمة على هذا المستوى وسيلة للتنبيه ولفت الأنظار. وبذا يعد التنغيم العامل الثاني من العوامل المعوَّل عليها في تمييز دلالة الجمل ودرجة الانفعال والعواطف[3]، كما بينا في أكثر من موضع.

وفي المقابل نجد أن السكتة تؤدي دوراً دلالياً واضحاً في جملة التحذير؛ لأن المتكلم عندما يقول(إيَّاك) ثم يتلوها بسكتة، فإن السامع يدرك تماماً المعنى الذي تؤديه لفظة(إيَّاك)، فيتنبه إلى الأمر الذي يريد أن يحذره منه المتكلم، ثم يتهيأ لاستقباله والامتثال له، ومن ثَمَّ يأتي المتكلم بعبارة التحذير الذي هو بصدد الإفصاح عنها. ولعل من المفيد في هذا المقام أن نبين أن أداء السكتة بكيفية معينة يعرفها المتكلم ويدرك مرادها السامع أو المتلقي تعد عنصراً هاماً في الدلالة يتحدد من خلال المرجعية الثقافية بين المتكلم والسامع، إذ إن "معرفة ما في الجملة من دلالة قائمة على مرجعيتها بين المتكلم والسامع، يعد ركناً رئيساً في بناء النظريات اللغوية الحديثة، فقد استطاع هذا العنصر أن يبدد كثيراً من العقبات التي كانت تعترض المحلل اللغوي للوصول إلى

1 An introduction to descriptive Linguistics- p.167 .

2 The Melody of Language-p.6.

٣ ينظر ما كتب عن التنغيم ودوره في أداء الجمل وتنوع معانيها: علم اللغة العام(الأصوات)- كمال بشر- ص١٦٣، والتنوعات اللغوية-عبد القادر عبد الجليل -ص١٣٣، واللغة العربية معناه ومبناها-تمام حسان- ص ٢٢٨. وفي نحو اللغة وتراكيبها-خليل عمايرة- ص١٧١ وما بعدها. وينظر: The Melody Of Language - p. 187.

المعنى"[١]. وتعد هذه العلاقة من أبرز ما يعتمده علم اللغة الحديث في التحليل اللغوي، يقول G.P. Baker:" على المحلل، من وجهة نظر دلالية، أن يسبر أغوار الجملة ليدرك ما يكمن في داخلها من معنى وليس فقط اعتماداً على ما تؤديه معاني الكلمات التي تتكون منها. ولعل مرجعية المتكلم والسامع في استعمال الجملة له أثر في تحليلها الدلالي ويجب أن يُعنى النحو بذلك، إذ إن المعنى لا يكمن فقط في المعنى المعجمي لمفردات الجملة"[٢].

ونرى ونحن في هذا المقام الصوتي، ضرورة إخضاع هذه الجمل للمختبرات الصوتية، لما للأصوات والنغمات من دور دلالي لا يمكن إغفاله، وذلك لبيان أهمية التنغيم ودور(الواو) دلالياً، مما قد يساعد في إبراز انفعال المتكلم والتعبير عن أهمية ما يحذّر منه. فنطقُ المحذّر منه بعد الواو قد يؤدي إلى نبر أول الكلمة بالضغط عليها، والضغط على الشيء يعني القوة، وإذا ما اقترنت بالعواطف الإنسانية دلت على شدة الانفعال. ولعل في وجود الواو التي لا سبيل إلى تصنيفها لا في النسق ولا في الحال ولا في غيره من الأبواب النحوية المعروفة، لعل في وجودها ما يعبر عن الرابط الذي يربط ما يمكن أن يتراءى كأنه جملتان لا علاقة بينهما، حتى إن النحاة قد عدوا ما قبلها وما بعدها معمولين لعاملين مختلفين، إدراكاً منهم أن ارتباطهما بعامل واحد يفسد المعنى الدلالي للجملة، فالواو رابط بين موضوعين في التركيب إيَّاك واللوَّ [كما في الحديث الشريف]. ولعل دورها يبرز في التركيب بوضوح إذا قلنا بأن نطق الواو هو عادة لهجية واسعة الانتشار عند بعض قبائل العرب، وقد جاء غيرها في العربية بإسقاط الواو[٣]. بمعنى أن هناك من العرب من ينطق التحذير مع (إيَّاك) بواو، وهم كثر، ومنهم

1 Language Sense and Nonsense – p.68

٢ السابق.

٣ ومنه قول الشاعر:

إيَّـاكَ إيَّـاكَ المِراءَ فإنَّهُ — إلى الشرِّ دعَّاءٌ و للشرِّ جالبُ

من يسقطها من جملته. ومع أن الوجه الثاني قليل في التراث العربي إلا أنه لا يمكن أن يُحكم عليه بالشذوذ؛ " لأن اللغات على اختلافها حجة"[1]، إذ إن الناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ[2]. ومتى جاءت الواو في تركيب التحذير مع(إيَّاك) فعلينا أن نبحث عن دورها الدلالي الذي تؤديه في الجملة؛ إذ إن النطق بها يعطي برهة زمنية للوقف أو الانقطاع في نغمة التركيب مما يعطي فرصة للضغط على مطلع الكلمة التي تليها[3].

يتضح مما سبق، أن التركيب في هذا الباب جاء على منهج محدد يتمثل في وجود أداة تحذير تحمل معنى الباب وهي(إيَّاك)، والاعتماد على حركة إعرابية معينة وهي(الفتحة) على الكلمة بعدها، لتؤدي دلالة التحذير التي يريد المتكلم التعبير عنها، مع ما يجسد الحركة الإعرابية من نغمة صاعدة تلائمها، وكل هذه العناصر قد جاءت على ترتيب مخصوص لا يتغير فيه التركيب بتقديم عنصر لغوي فيها على آخر أو تأخيره عنه. وقد تنبه القدماء إلى خصوصية هذا التركيب، وإلى أن العنصر الواحد فيه لا يمكن أن يؤدي دلالة التركيب كله، وإنما لابد أن يتم تضافر هذه العناصر مجتمعة لتؤدي دورها الدلالي، فاعترض الرضي على ابن الحاجب عندما اعتمد لفظة(إيَّاك)

- [البيت من شواهد سيبويه – الكتاب ١/٢٧٩] وقد أجاز هذا التركيب (بغير واو مع إياك) أبو إسحاق الحضرمي، وأخذ به العكبري وتبعه ابن الناظم. إذ جعلا (المراءَ) مفعولاً به ثانيا، لفعل متعد، وكأنهما في هذا يجيزان التركيب بغير واو، وإن كان توجيههما الجملة لا يخلو من القول بوجود عامل مضمر على ضوء نظرية العامل، اتساقاً مع منهج النحاة العرب. وقد فصلنا هذه المسألة في الفصل الأول من هذا الباب.

١ الخصائص-٢/١٠، الاقتراح ص٥٢.

٢ ينظر: الخصائص-٢/١٢.

٣ لاشك أن هذا القول سيكون مفيداً لو كانت دراسته في إطار دراسة النغمة الصوتية لتراكيب أبواب النحو العربي دراسة في المختبر الصوتي. فلعل في قولي هذا دعوة إلى الباحثين إلى مثل هذا النوع من الدراسة الجادة التي ستثري، بلا ريب، لغتنا العربية ودراسة نحوها.

وحدها في أداء دلالة التحذير، فقال: "بل التحذير لفظ المعطوف والمعطوف عليه "[1]. ومن ثم فإنه يتوجب على الدارس عند دراسة التركيب دراسة دلالية أن يعالج التركيب على أنه كتلة لغوية واحدة؛ إذ ليس في مورفيماته المنفصلة ما يدل على المعنى الجديد الذي يدل عليه التعبير كاملاً، وفقاً لما يقول ماريوباي في معالجته التراكيب الاصطلاحية idiom التي يحمل التركيب فيها، وهو كتلة لغوية واحدة، معنى كلياً تاماً لا يتجزأ [2]. ووسيلة هذه الدراسة هي المزاوجة بين المبنى والمعنى[3]، وهذا ما أكدته الدراسات اللغوية الحديثة " فقد أكد وايزمان في كتابه(فلسفة مكونات اللغة) العلاقة الوطيدة التي يجب أن تكون بين القواعد النحوية وقواعد الدلالة، إذ هما أمران متلازمان كالتلازم بين آلة القياس ووظيفتها"[4]. كما أن هذه الدراسة تستلزم النظر في علاقة الكلمات بعضها ببعض في التركيب الجملي الذي ترد فيه دون الاقتصار على معنى كل كلمة على حدة، يقول H.A.Gleason مبيناً أهمية هذه الدراسة: "إن دراسة جملة مكونة من اثنتي عشرة كلمة مثلاً تشير بدرجة رئيسة إلى ضرورة معرفة العلاقة النحوية لكل كلمة بالأخرى في الإطار التركيبي. فإذا ما استطاع الدارس معرفة الأبعاد الداخلية لعلاقة الكلمات في الجملة على ضوء القوانين اللغوية التي تحكم التركيب الجملي بعامة، فانه يكون بذلك قد حقق الغاية من دراسة النحو"[5]. ويقول في موضع آخر مبيناً أهميتها للسامع أيضاً:" إن على السامع، ليفهم معنى التركيب الجملي، أن يعرف العلاقات بين الكلمات المكونة لهذا التركيب، فإن حكم عليها من

---

١ شرح الرضي على الكافية – ١/٤٧٩.

٢ ينظر: أسس علم اللغة – ماريوباي – ترجمة: أحمد مختار عمر – ص ١١٤.

٣ ينظر: دعوة إلى قراءة جديدة للنحو العربي–خليل عمايره – ص ١٥٦. وينظر: النحو والبلاغة مقاربة في الاتصال والانفصال– رشيد بلحبيب –مجلة جذور"التراث"– العدد الرابع– المجلد الثاني– جمادى الآخرة١٤٢١هـ/سبتمبر ٢٠٠٠–ص٣٨٥، ٣٨٨.

4 Language Sense and Nonsense - p.219 .

5 An introduction to descriptive Linguistics-p.129.

وجهة نظر نحوية من غير إدراك للمعاني التي تؤديها علاقة الكلمـــات ببعضـــها فيمـــا يسمى بالمكونات الرئيسة للجملة، فانه قد يجانب الصواب من حيث الدلالة "[1].

وبناء على ذلك، فإن التركيب على هذه الخصوصية يجري مجرى المثل، بما فيـــه من مباني صرفية وحركة إعرابية وتنغيم، يعبر فيه المتكلم عن انفعالٍ تحذيري تجاه أمـــرٍ ما بأسلوب إنشائي إفصاحي.

---

١ السابق – ص ١٤٩.

الباب الخامس
أسلوب أسماء الأفعال من النحو العربي

الفصل الأول

مذاهب النحاة في أسماء الأفعال، واختلافهم فيها

ويتضمن هذا الفصل المسائل الثلاث الآتية:

أولاً: أقسامها عند النحاة:

اختلف النحاة في أسماء الأفعال وتعددت آراؤهم فيها، فقد جعلوها في ضربين؛ ضرب للأوامر نحو: صَهْ بمعنى: اسكت، ومَهْ بمعنى: اكفف، وهلُمَّ بمعنى: تعال...الخ. وضرب للإخبار وهو ما يدل على الماضي، نحو: هَيْهَاتَ، وشتَّانَ، ووشْكَانَ، وبُطآنَ... الخ. ويدل على المضارع نحو: أفّ، وي، واه، واها، أوه... الخ[1].

وقد قسمها ابن السراج في نوع آخر من التقسيم، إلى ثلاثة أقسام هي:[2]

١- مفرد، نحو : هلُمَّ، رُويدَ، حيَّ هل، تراكِها، مَنَاعِها، مَهْ، صَهْ، إيه...الخ.

٢- مضاف، نحو: دونك، عندك، مكانك، بعدك، خلفك، أمامك، وراءك.

٣- ما استعمل مع حرف جر، نحو: عليك، إليك.

---

١ لسنا بصدد تفصيل القول في ذلك، إنما أردنا إيرادها موجزة تمهيداً للوصول إلى بُعْدٍ آخر في البحث الدلالي، ومن أراد مزيداً من التفصيل في هذا فليرجع إليه في مظانه. ينظر: شرح المفصل٤/٢٩. شرح الكافية الشافية ٣/١٣٨٤. شرح التصريح٢/١٩٦. الهمع ٥/١٢٢.

٢ الأصول في النحو ١/١٤١.

وقسمها فريق آخر إلى:[1]

أولاً: مرتجل: وهو ما وضع من أول الأمر كذلك؛ أي اسماً للفعل، نحو: شتَّان، صَـهْ، وَيْ، مَهْ... الخ.

ثانياً: منقول: وهو ما وضع من أول الأمر لغير اسم الفعل ثم نقل من غيره إليه، وهـو نوعان:

(أ) منقول من ظرف أو جار ومجرور، نحو: عليك، دونك، مكانك، أمامـك، وراءك، إليك.

(ب) منقول عن مصدر، وهو في قسمين:

١- مصدر استعمل فعله نحو: رُويدَ.

٢- مصدر أهمل فعله، نحو: بَلْه.

ثالثاً: مشتق، نحو: حذارِ، تراكِ، مَنَاعِ... الخ.

وقسَّمها أبو حيان إلى قسمين:[2]

الأول: بسيط، وهو على قسمين:

أ) قسم مختلف في اقتياسه، وهو على نوعين: ما جاء على فَعَالِ، وما جاء على فعلالِ.

ب) قسم مسموع، ومنه ما يكون ثنائي الوضع، نحو: مَهْ، صَهْ، هَـا، وَيْ، وَا، بَخْ، قط...الخ.

ومنه ما يكون على ثلاثة، نحو: قَيْدَ، هَيْتَ، بَلْه، إيهـاً، ويهـاً، بـسَّ، أفَّ، أخَّ...الخ.

---

١ ينظر: شرح المفصل٤/٢٩، شرح التصريح٢/١٩٧، حاشية الصبان٣/٢٠٠.

٢ ينظر: ارتشاف الضرب –٣/١٩٧.

ومنه ما زاد على ثلاثة، نحو: رُويدَ، أوَّه، آمين، هِمهام، وشـــكان، هيهـــات، سُرعان...الخ.

الثاني: وهو المركب، وينقسم إلى قسمين:

ا) قسم مركب من جار ومجرور.

ب) قسم مركب من غيرهما، نحو: هلُمَّ — حيَّهل.

تلك هي أهم الأقسام التي ذهب النحاة إليها في تقسيم ألفاظ هذا الباب. ولئن كانت تلك الأقسام مختلفة في شكلها إلا أنها تسير على فكرة واحدة وهي فكرة النقل وضرورة وجود أصل تنبثق عنه. يقول الرضي مؤيداً ضرورة وجود أصل منقولة عنه: " فإذا ثبت هذا، ثبت أن جميع أسماء الأفعال منقولة، إما عن المصادر الأصلية، أو عـــن المصادر الكائنة في الأصل أصواتاً، أو عن الظروف، أو عن الجار و المجرور"[1].

ويبدو أن مسألة ضرورة وجود أصل عند النحاة لكثير من التراكيب قد بـــدت واضحة في كثير من معالجات النحاة للتراكيب اللغوية، وقد بينا قسماً منـــها في غـــير باب من أبواب هذه الرسالة، وقد ناقشناها مبينين رأينا فيها. ولعل المشابهة اللفظية هي المعوَّل عليه وحده في فكرة النقل التي اتسمت بها ألفاظ هذا الباب؛ إذ إن القول بـــأن (عليك) منقولة عن الجار والمجرور إنما جاء اقتضاء لشكل الكلمة، ومثل ذلك(دونك، وأمامك) فقد جاءت على صورة الظرف الذي أضيف إليه ضمير، ومثلهما(رويد) في مشابهتها لفظة(رويد) المصدرية. ولعل ذلك ناتج عن النظرة إلى اللفـــظ بمعـــزل عـــن الدلالة التي تؤديها الألفاظ في الأبواب المختلفة، في حين إن دراســـة تلـــك الظـــواهر اللفظية المتشابهة على ضوء فكرة التعدد الوظيفي للمبنى الصرفي الواحد يمكن أن تكون

---

١ شرح الرضي على الكافية –٣/٨٥.

أكثر إبرازاً لما فيها من معنى دلالي. ويبدو أن من المفيد في هذا المقام أن ندرس هذه الألفاظ في إطار دلالة الجمل ومعاني تراكيبها بالاعتماد على العوامل الآتية:

١) **السياق**، ويؤدي دوراً دلالياً واضحاً في الجملة، فعلى سبيل المثال إذا قلنا: إليكَ الكتاب، من غير وضع علامة إعرابية على آخر الكتاب، فإننا لا نـدرك دلالة الجملة إلا بوضعها في إطار سياق أو مقام لغوي اجتماعي، سواء كـان السـياق أداء لفظياً، أو أداء رمزياً بالإشارة باليد أو العينين أو الرأس، فيفترق المعنى بين الإنشاء؛ أي خذ الكتابَ، والإخبار بمعنى ملكية الكتاب.

٢) **دلالة الحركة الإعرابية** على الكلمات التي تلي بعض ألفـاظ هـذا الباب، وما تؤديه من دور دلالي في التمييز بين الجمل المتشابهة في مبناهـا الصـرفي. وسنفصل القول في الحركات الإعرابية في موضعه من هذا الباب إن شاء الله.

٣) **التنغيم**، وما له من دور في التفريق بين معاني الجمل؛ خبرية أو إنشائية، إذ إن الأداء الإنشائي يتطلب نغمة صوتية مرتفعة تلائم دلالة الطلب التي يفصـح عنـها المتكلم.

٤) **ترتيب عناصر التركيب الجملي** على نسق مخصوص؛ إذ تلتزم ألفاظ هذا الباب رتبة لا تتغير عنها في جملتها.

ولنا مع هذه العناصر وقفة، سنفصل القول فيها عن الدور الدلالي الذي تؤديه في الجملة، عند تحليل النصوص.

ووفقاً لهذا التحليل الدلالي، نرى أن القول بفكرة النقل، أو بأن أصل تركيـب معين منها هو غيره، أمر يحتاج إلى دراسة وتحليل؛ لأن(عليك) في هذا الباب ليسـت هي ذاتها(عليك) في باب الجر، كما أن (دونك) هنا ليست هي (دونك) المركبة مـن

ظرف ومضاف إليه، إنما جاءت ألفاظ هذا الباب كتلة لغوية واحدة لأداء دلالةٍ ما لا علاقة لها بالجر أو الظرفية[1]. وقد تنبه القدماء إلى ذلك لولا فكرة ضرورة وجود أصل تنبثق عنه، يقول الرضي: " لا نقول في: عليك وإليك؛ أنهما حرفا جر مع مجرورهما متعلقان بمقدر، بل المضاف والمضاف إليه، صارا ككلمة، وكذا الجار والمجرور"[2]. ويقول ابن يعيش: "لأن التسمية في دونك وعندك ونحوهما وقعت بالمضاف والمضاف إليه كما وقعت بالجملة في نحو تأبط شراً وبرق نحره "[3]. ويقول الصبان: " اعلم أن كلامهم في تقسيم اسم الفعل إلى مرتجل ومنقول يدل على أن اسم الفعل مجموع الجار والمجرور وكلامهم على موضع الكاف من الإعراب يخالف هذا ويقتضي أن اسم الفعل هو الجار"[4].

كما أن(رويد، وبله) وغيرهما في هذا الباب مما قيل إنها منقولة عن المصدرية؛ ليست هي ذاتها تلك؛ إذ إن كلاً منهما عَلَم في بابها، ولكل واحدة منها استخدامها وسياقها، ودلالتها وتركيبها، ومن ثمَّ فلا حاجة إلى البحث عن الأصل فيها.

أما القسم المشتق أو المختَلف في قياسه عند النحاة، وهو ما ورد على صيغة(فَعَالِ) من الثلاثي، و(فَعْلالِ) من الرباعي، فنرى أن نجعله في مسألة منفردة بعد الانتهاء من مناقشة مذاهب النحاة واللغويين؛ إذ إن لها –فيما نرى– وجهاً مستقلاً قد يسوِّغ إخراجها من هذا الباب، وسنفصل القول في ذلك في حينه.

---

١ وسنفصل القول في هذا في الصفحات القادمة عند عرض مذاهب النحاة المختلفة في موقع(الكاف) المتصلة بها، وما نجم عن ذلك من القول بالجر ومن ثم دعوى اسميتها.

٢ شرح الرضي على الكافية- ٣/٨٧.

٣ شرح المفصل –٤/٧٥.

٤ حاشية الصبان –٣/٢٠٠.

ثانياً: مذاهب النحاة في تصنيف (أسماء الأفعال) في أقسام الكلم:

اختلف النحاة في تعريف(أسماء الأفعال) وفي الموضع الذي تحتله في أقسام الكلم، يقول سيبويه: " هذا باب من الفعل سُمِّي الفعل فيه بأسماء لم تؤخذ من أمثلة الفعل الحادث، وموضوعها من الكلام الأمر والنهي"[1]. أما المبرد فقد حدَّها بقوله: "هذا باب ما جرى مجرى الفعل وليس بفعل ولا مصدر ولكنها أسماء وضعت للفعل تدل عليه، فأجريت مجراه"[2]. ويجعلها ابن السراج من الأسماء المبنية التي سُمِّي بها الفعل[3].

وبتتبع أقوال النحاة في تصنيف الألفاظ المسماة بأسماء الأفعال، نجد أنها على عدة مذاهب:[4]

١) أنها أفعال حقيقية مرادفة لما تُفَسَّر به، وهو مذهب الكوفيين.

٢) أنها أسماء للأفعال، وقد اختلفوا في ذلك، فقيل " مدلولها ألفاظ أفعال لا أحداث ولا أزمان، وتلك الأفعال هي التي تدل على الحدث والزمان...، وقيل: تدل على معاني الأفعال من الحدث والزمان...، قيل: وهو ظاهر مذهب سيبويه وأبي علي وجماعة، فدلالتها على الزمان بالوضع لا بالصيغة. وقيل: هي أسماء للمصادر ثم دخلها معنى الطلب والأمر فتبعه الزمان، ودخلها معنى الوقوع بالمشاهدة ودلالة الحال في غير الأمر فتبعه الزمان... فيكون إطلاق أسماء الأفعال عليها يعني به المصادر، وهي أفعال لا الأفعال التي قسيمة الأسماء "[5].

---

١ الكتاب ٢٤١/١.

٢ المقتضب ٢٠٢/٣.

٣ ينظر: الأصول ١٣٠/٢.

٤ ينظر: البسيط في شرح الجمل ١٦٣/١. ارتشاف الضرب ١٩٧/٣. شرح التصريح ١٩٥/٢. الهمع ١٢١/٥. وحاشية الصبان ١٩٥/٣.

٥ ارتشاف الضرب ١٩٧/٣.

٣) وضعها ابن صابر في قسم رابع زائد على أقسام الكلم الثلاثة سماه (الخالفة).

وقد قدم كل فريق منهم الحجج والأدلة لإثبات التصنيف الذي ارتضاه لألفاظ هذا الباب؛ فاحتج الكوفيون، أرباب المذهب الأول، لفعلية هذه الألفاظ بالحجج الآتية:

أولاً : دلالتها على ما يدل عليه الفعل، يقول أبو حيان: " ذهب الكوفيون إلى أنها أفعال حقيقية، مرادفاً لما يُفسَّر به"[١]. وقال ابن يعيش -وهو ممن احتج باسميتها- : " فان قيل هذه تعمل عمل الأفعال، وتفيد فائدة الأفعال من الأمر والنهي والزمان الخاص، ألا تراك إذا قلت هيهات فهمت البعد في زمان ماضي، وهذه دلالة الفعل، فهلا قلت إنها أفعال، وتكون من قبيل الألفاظ المترادفة. فصَهْ واسكت بمنزلة ذهب ومضى وقَعَد وجَلَس"[٢].

وقد رد النحاة القائلون باسميتها هذا القول، فقالوا: " إن مدلولها لفظ الفعل لا الحدث والزمان بل تدل على ما يدل على الحدث والزمان "[٣]. وقالوا إنها تدل على الحدث والزمان بالوضع لا بأصل الصيغة [٤]. والفعل ما دل على الحدث بالمادة وعلى الزمن بالصيغة، فهما على هذا مختلفان، إذ لا دلالة لألفاظ هذا الباب على مدلول الفعل، ويؤيد هذا ما صرح به الرضي بقوله: " وليس ما قال بعضهم: إن(صَهْ)، مثلاً، اسم للفظ(اسكت) الذي هو دال على معنى الفعل، فهو عَلَم للفظ الفعل لا لمعناه: بشيء؛ إذ العربي القح، ربما يقول: صَهْ، مع أنه لا يخطر بباله لفظ: اسكت، وربما لم يسمعه أصلاً، ولو قلت إنه اسم لـ: اصمت أو امتنع أو كفَّ عن الكلام أو غير ذلك

---

١ السابق.

٢ شرح المفصل ٢٨،٢٩/٤.

٣ حاشية الصبان ١٩٥/٣.

٤ ينظر: ارتشاف الضرب ١٩٧/٣، وحاشية الصبان١٩٥/٣.

مما يؤدي هذا المعنى، لصح، فعلمنا أن المقصود منه المعنى لا اللفظ "[1]. ويقول ابن جني في هذا الصدد مستبعداً أن تكون هذه الألفاظ من الأفعال: "و(صه) ليس من الفعل، لا من قبيل ولا دبير، وإنما هو **صوت** أوقع موقع حروف الفعل، فإذا لم يكن صه فعلاً ولا من لفظه قبح أن يستنبط منه معنى المصدر لبعده عنه"[2]. وهو الوجه الذي تؤيده الدلالة، فيما نرى.

<u>الثاني</u>: الإسناد إليها، ويعد الإسناد المسألة الرئيسة في هذا الباب؛ إذ إن الإسناد هو محور تكوين الجملة عند النحاة العرب، فالجملة عندهم لا تكون إلا بوجود طرفيها: مسند ومسند إليه، ولا إسناد إلا في اسم مع اسم وبهما تتكون الجملة الاسمية، أو فعل مع اسم وعليهما تقوم الجملة الفعلية، وقد تناولنا هذه المسألة في غير موضع من هذا البحث[3].

ولعل من الواضح أن القول بفعلية ألفاظ هذا الباب، إنما جاءت لتسويغ حركة الكلمة التي بعدها؛ مرفوعة كانت أم منصوبة، على ضوء نظرية العامل في إطار الإسناد الفعلي، وبناء على ذلك فقد قسَّم النحاة تلك الألفاظ من حيث التعدي واللزوم إلى ثلاثة أقسام هي:[4]

---

١ شرح الرضي على الكافية ٨٧/٣.

٢ الخصائص ٤٧/٣.

٣ يعد الحديث عن الإسناد هو محور الدراسة التي أقمنا عليها أبواب هذا البحث، وهي ضرورة وجود مسند ومسند إليه في الجملة، فنحاول على ضوء مناقشة هذه الفكرة أن نلتفت إلى فكرة تمام المعنى الذي يحسن السكوت عليه لتكون في البحث جنباً إلى جنب مع فكرة الإسناد التي يؤخذ بها في النحو التعليمي.

٤ وعلى الرغم من أن مسألة التعدي واللزوم وتقسيم ألفاظ هذا الباب على ضوئها، هي قسمة أهل البصرة، وهم القائلون باسمية هذه الألفاظ، إلا أننا ارتضيناها في هذا المقام لما لها من ارتباط واضح بفكرة الإسناد فيما نعالج هنا.
ينظر: الكتاب ٢٤١/١، والأصول ١٤١/١، والمقتضب ٢٠٢/٣، واللباب ٤٥٦/١، وشرح المفصل ٢٩/٤، وشرح الكافية الشافية ١٣٨٧/٣، وشرح الرضي على الكافية ٩٢/٣، وشرح ألفية ابن مالك –لابن الناظم– ص٦١٣، والمساعد ٦٤٠/٢، وشرح التصريح ١٩٩/٢، والهمع ١٢٠/٥.

١) منها ما يتعدى إلى مفعول نحو: رُويدَ، هَلُمَّ، هَاتَ، حَيَّهل، بَلْــه، عليــك، تراكِ...الخ.

٢) منها اللازم نحو: صَهْ، مَهْ، إيهِ، هيتَ، نزالِ، دعْ، لعا، هلا، قَطْك، قَــدْكَ، بجلك، إليك... الخ.

٣) منها ما يعمل متعدياً ولازماً، نحو: حَيَّهل، هَلُمَّ.

ويعاملها النحاة في ذلك كله معاملة الفعل الذي تؤدي معناه، فقولهم: (رويــدَ زيداً) معناه: أمْهِلْ زيداً، و(أمهل) فعل متعد وما قام مقامه-رويد- يعامــل معاملتــه، فصنفوه في طائفة المتعديات. وقولهم(صه) يعني اسكت، ولا يخفى لزوم الفعل(اسكت) فجاء ما يؤدي دلالته من الألفاظ-صه- لازماً.

إلا أن هذا التقسيم الذي وضعه النحاة يحتاج إلى مناقشة، على الوجه الآتي:

جعل النحاة لفظة(آمين) لازمة، إلا أهم فسروها بفعل متعد وهو استجب[1].

وكذلك (إيه) فقد صُنِّفت في اللازم، إلا أن النحــاة فســروها بفعــل متعــد وهو(زدني أو حدثني)[2]. واحتجوا للزومها بعدم استعمال مفعول معها، وإن كنا نجــد أن بعض الشعراء المولدين قد استعمله فقال:

إيهٍ أحاديثَ نعمانٍ وساكنِه.[3]

وأظهر من ذلك ما يترتب على القسمة الثالثة؛ أي ما يعمل منها متعدياً ولازماً، وما لذلك من تأثير في المعنى وتغيُّرٍ الدلالة؛ ومن هذه الألفاظ(حيَّهل) يقول الأزهري:

---

١ ينظر: شرح التصريح ١٩٩/٢، والهمع ١٢٥/٥.

٢ ارتشاف الضرب ٢٠٣/٣.

٣ السابق. وعجز البيت: [إن الحديثَ عن الأحبابِ أسْمَارُ] ينظر: شرح شذور الذهب – ابن هشام– تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد – المكتبة العصرية للطباعة والنشر– ص١١٨.

" وقد يكون اسم الفعل مشتركاً بين أفعال سميت به فيستعمل على أوجه باعتبارهـــا، فيعمل عملها، فيصل إلى المفعول بنفسه، إن كان بمعنى فعل متعد، وبحرف جر إن كان بمعنى فعل لازم، قالوا: حيَّهل الثريدَ، بالنصب بمعنى : ائت الثريدَ... وقالوا: حيَّهـــل على الخير فعدوه بعلى؛ أي: اقبل على الخير... وقالوا: (إذا ذكر الصالحون فحـــيهلا بعمر) فعدّوه بالباء وحذفوا المضاف؛ أي أسرعوا بذكره"[1]. ويجدر بنا إزاء هذا التعدد في تفسير لفظة(حيهلا) أن نتساءل عن أي الكلمات أكثر ملائمة لمعناهـــا: ائـــتِ، أم أقبِلْ، أم أسرعْ ؟. حقيقة أن تلك الأفعال المفسِّرة لها تعدُّ من قبيل المترادفـــات، إلاَّ أن انتقاء أحدها دون الآخر في تركيبٍ ما جاء وفقاً لضرورة تفسير وتعليل حركة الكلمة التي بعدها ليس غير[2]. وهذا يؤكد أنها ألفاظ لا تحمل دلالة الفعلية في ذاتها، بل يأتيهـــا هذا التصنيف من تفسيرها بالفعل أو بعبارة أخرى من السياق الذي ترد فيه ليس غير، ولعل هذا ما أدركه أبو حيان في قوله السابق: "وهي أفعال لا الأفعال التي هي قسيمة الأسماء"[3].

وهكذا يبدو اختلاف النحاة في تفسير ألفاظ هذا الباب في التعدي واللزوم، ولا تخفى إمكانية اللغة العربية بما تتسم به من ترادف، في إنتاج عدد كبير من الأفعال التي يمكن أن تفسَّر بها ألفاظ هذا الباب، وهي لا توافقها في التعدي أو اللزوم، نذكر منها بعض الأمثلة:

(أف) مثلاً، قد فُسرتْ بفعل لازم وهو(أتضجر) فتكون على هذا لازمة، إلا أنه يمكن تفسيرها بمعنى(أكره)، ولا يخفى أنه فعل متعدٍ. وكلمة(صه) قد فُسِّـــر معناهـــا بـــ(كُفَّ)، أو(اسكتْ)، إلا أننا قد نفسر معناها بـــ(انهَ). فتخرج بهذا من اللزوم إلى التعدي.

---

١ شرح التصريح ٢/١٩٩.

٢ ومثل ذلك (هلُمَّ) : متعدية، نحو: هلم زيداً؛ بمعنى: قرِّبه وأحضره. وغير المتعدية كقولك: هَلُمَّ يا زيد؛ بمعـــنى: ايت واقرب. ينظر: شرح المفصل ٤/٤٣.

٣ ارتشاف الضرب ٣/١٩٧.

ولعل مما هو غريب في هذا الإطار أن يضع النحاة لفظة(كَذَبَ) بمعنى شدة الإغراء بما يذكر بعدها، على اختلاف بين النحاة في ذلك، وهم يدركون بُعد معناها عن الإغراء، يقول ابن فارس: " نرى علماء اللغة يختلفون في كثير مما قالته العرب، فلا يكاد واحد منهم يخبِّر عن حقيقة ما خُولف فيه، بل يسلك طريق الاحتمال والإمكان.

ألا ترى أنّا نسألهم عن حقيقة قول العرب في الإغراء: (كَذَبَك كذا)... ونحن نعلم أن قوله: (كذب) يبعد ظاهره عن باب الإغراء"[1]. ولعل من الواضح أنهم قد عمدوا إلى ذلك لتسويغ الحركة الإعرابية في إطار التعدي واللزوم، إذ إن ما بعدها قد ورد بالنصب والرفع؛ فمما جاء مرفوعاً ما ورد في قول عمر بن الخطاب:" كَذَبَ عليكم الحجُّ، كَذَبَ عليكم العمرةُ، كَذَبَ عليكم الجهادُ: ثلاثة أسفار كَذَبْنَ عليكم"[2]. ومنه قول العرب : كَذَبَ عليكم العسلُ.[3] ومنه قول الأعرابي وقد نظر إلى جملٍ نِضوٍ: " كَذَبَ عليكم القتُّ والنَّوى"[4].

ومنه قول أبي دُوَادٍ الإيادي:

قلتُ لما ظهرا في قُنَّةٍ ... كَذَبَ العيرُ وإنْ كان بَرَحْ [5]

ومما جاء بعدها منصوباً، قول عنترة :

كَذَبَ العتيقَ وماءَ شنٌّ بارداً ... إن كنتِ سائلتي غَبوقاً فاذهبي[6]

وقد روي بالرفع: (كَذَبَ العتيقُ)[7].

---

١ الصاحبي –ص ٥٨، ٥٩.

٢ خزانة الأدب ١٨٤/٦، وينظر: الصاحبي في فقه اللغة – ص ٥٨ وما بعدها.

٣ خزانة الأدب ١٨٤/٦.

٤ السابق ١٨٨/٦.

٥ السابق ١٩٤/٦.

٦ ينظر: الكتاب ٢١٣/٤، وخزانة الأدب ١٨٣/٦.

٧ في ديوان عنترة، ينظر الديوان دار بيروت للطباعة والنشر: بيروت– ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م –ص٣٣.

وقد اختلفت آراء النحاة وتوجيهاتهم في تسويغ حركة الكلمة التي بعدها، فمنهم من ذهب إلى أن من رفع الكلمة التي بعدها فعلى احتياج(كذب) إلى فاعل، ومن نصبها فعلى تقدير(عليك) بمعنى الزم[1]. وفي هذا إخراج الجملة عن معناها الذي وضعت له. وقد تنبه البغدادي إلى هذا فاهتدى إلى توجيه الجملة على المعنى دون اهتمام بحركة الكلمة بعدها بالرفع أو النصب، يقول: "وفيه أن كَذَبَ سواء نصب ما بعده أو رفع، بمعنى الإغراء كما في الأمثلة المذكورة في الشرح، فجَعْلُه مع المنصوب دون المرفوع اسم فعلٍ تحكُّم لا يظهر له وجه"[2]. ويقول في موضع آخر مرجحاً أن اختلاف حركة الكلمات بعد(كذب) إنما كان لتعدد اللهجات: "والصحيح جواز النصب، لنقل العلماء أنه لغة مضر، والرفع لغة اليمن "[3]. وهو الوجه الذي نرتضيه وفقاً لما يقتضيه البحث في دلالة التراكيب.

ومما يتصل بهذا البند ظهور الضمير متصلاً ببعض هذه الألفاظ، الأمر الذي اعتمد عليه الكوفيون في القول أن بينهما إسناداً، مما دفعهم إلى القول بفعلية ألفاظ هذا الباب، وهذه بعض الألفاظ التي اتصل بها الضمير في بعض لهجات العرب:

١) **(ها)**، فقالوا: هأ، هاءا، هاؤوا. ومنهم من قال:هاءِ، هائيا، هاؤوا، للمذكر. وهائي، هائيا، هائينْ للمؤنث[4]. ومنهم من قال: هاءَ، هاءِ، هاؤما، وهاؤم للمذكر، وهاءون في جماعة المؤنث.[5]

---

١ ينظر تفصيل الخلاف في هذه المسألة: خزانة الأدب ١٨٣/٦ وما بعدها.

٢ خزانة الأدب ١٨٤/٦.

٣ خزانة الأدب ١٨٦/٦، وينظر: شرح الرضي على الكافية ٨٨/٣.

٤ ينظر: شرح المفصل ٤٤/٤.

٥ ينظر: الأصول في النحو ١٣٢/٢،١٣١.

وقد تقع الكاف موضع الهمزة في بعض اللغات هاكَ، هاكِ، هاكما، هـــاكنَّ [1]، يقول ابن يعيش: " وتلحق الكاف فيقال:هاكَ، يعني للخطاب، فتصرف مع المخاطب في أحواله، يعني إن كان المخاطب مذكراً فتحت، وإن كان مؤنثاً كسرت، وإن كـــان مثنى ثنيت، وإن كان مجموعاً جمعت"[2].

٢) كما برزت مع **(هلُمَّ)** في لغة تميم، نحو: هلُمَّ، هلمِّــي، هلُمَّــا، هلمُّــوا، هلْمُمْنَ.[3]

٣) كما اتصلت بـــ**(رويد)** فتقول: رويدكَ يا زيـــد، ورويـــدكِ يـــا هنـــد، ورويدكما يا زيدان، ورويدكم يا زيدون.[4]

٤) كما اتصلت بـــالظرف والجار في قولهم: عليك، وإليك، ودونك. فقالوا في مكانكَ: مكانكِ ومكانكم[5]، ومنها قوله تعالى:﴿ مَكَانُكُم أنْتُم وشُرَكَاؤُكُمْ ﴾[6].

وقد نهج جمهور البصريين منهج الكوفيين في القول بالفعلية عند بروز ضـــمائر الرفع أو النصب معها، يقول الرضي: " وكلها بلا علامة للمضمر المرتفع بها، وبروزه في شيء منها دليل فعلية، وأنه ليس منها "[7].

---

١ ينظر: شرح المفصل ٤/٤٣، والهمع ٥/١٢٢.

٢ شرح المفصل ٤/٤٥،٤٤.

٣ ينظر: المقتضب ٣/٢٠٢،٢٥، شرح الرضي على الكافية ٣/١٠٠، وشـــرح الكافيـــة الشـــافية ٣/١٣٩٠، والمساعد ٢/٦٤٤، والهمع ٥/١٢٧.

٤ ينظر: الكتاب ١/٢٤٤، وشرح المفصل ٤/٤٠.

٥ ينظر.: شرح المفصل ٤/٧٤.

٦ يونس : ٢٨.

٧ شرح الرضي على الكافية ٣/٩٠.

وبإنعام النظر في ألفاظ هذا الباب، وما اتخذه النحاة من حجج يستدلون بها على فعليتها، نرى أنه قول يحتاج إلى دراسة؛ للأسباب الآتية:

١- إن القول بوجود ضمائر للرفع أو النصب، للفاعلية أو المفعولية، إنما جاءت اقتضاء للقول بفعلية الألفاظ المتصلة بها، إذ لا فعل عند النحاة بدون فاعل. لذا، فإنهم فسروا العلاقة بين الضمير واللفظة التي اتصل بها في إطار الفاعلية أو المفعولية على ضوء نظرية العامل، وقد بينا من قبل أن هذه الألفاظ لا دلالة فيها على حدث أو زمن، وهذا هو المعيار الرئيس في الحكم على اللفظة بالفعلية. لذلك، وجب أن يعاد النظر في العلاقة بين الضمير واللفظة التي اتصل بها، بل في وجود ضمير أصلاً، أهو ضمير أو أنه حرف من الكلمة ذاتها يتغير تثنية وجمعاً، تذكيراً وتأنيثاً وفقاً للهجات العرب.

٢- ذهب بعض النحاة إلى أن ألفاظ هذا الباب لا يظهر معها ضمير، يقول السيوطي: " لا يبرز معها ضمير بل يستكن فيها مطلقاً بخلاف الفعل"[١]. وأشار بعضهم إلى أنه إذا ورد معها ضمير فليس على حده مع الفعل، يقول ابن يعيش: "وإن كان فيها ضمير تستقل به فليس ذلك على حده في الفعل، ألا ترى الفعل يصير بما فيه من الضمير جملة وليست هذه الأسماء كذلك، بل هي مع ما فيها من الضمير أسماء مفردة "[٢]. وهذا يؤيد ما بيناه في الفقرة السابقة من ضرورة إعادة النظر في القول بوجود ضمير متصل في تلك الألفاظ؛ لأن الضمير مع الفعل يمثل جملة، أما الضمير هنا مع اللفظة فلا يمثل جملة، وإنما هو مع الصيغة التي يتصل بها اسم مفرد، وفي هذا ما يؤيد إخراجها من إطار الإسناد، فضلاً عن أن تكون جملة.

٣- تنبه بعض النحاة إلى أن الضمير المتصل بها على خلاف صورة الضمير مع الفعل؛ لأنه جاء على نحو أنتما وأنتم، وليست ضمائر الأفعال كذلك، فدل على أنها

---

١ الهمع ١٢٠/٥.

٢ شرح المفصل ٢٥/٤.

ليست أفعالاً [1]، يقول سيبويه عند اتصال الكاف بأحد ألفاظها: " فهذه الكاف لم تجيء عَلَماً للمأمورين والمنهيين والمضمرين، ولو كانت عَلَماً للمضمرين لكانت خطأ؛ لأن المضمرين هاهنا فاعلون، وعلامة المضمرين الفاعلين الواو، كقولك: افعلوا. **وإنما جاءت هذه الكاف توكيداً وتخصيصاً** "[2].

٤- يجوز أن يأتي مع ألفاظ هذا الباب من الضمائر ما لا يجوز مع الفعل؛ لأنك تقول: عليك إيَّاه، ولا تقول: رأيت إيَّاه. يقول سيبويه: " ولو قلت: عليك إيَّاه، كان جائزاً في عليك وأخواتها؛ لأنه ليس بفعل وإن شُبِّه به، ولم تقوَ العلامات هاهنا كما قويت في الفعل"[3].

٥- لو كانت تلك الضمائر البارزة فيها، في محل رفع فاعل، في نحو قولك: رويدكَ، أو رويدكِ، لم يجز حذفها وأنت تقول: رويدَ زيداً، فتحذفها وتجعل في رويد ضميراً مرفوعاً في النية.[4]

٦- لو كانت الكاف في(رويدك زيداً) ضمير نصب على المفعولية، لكنت إذا قلت: رويدك زيداً، معدياً له إلى مفعولين: أحدهما مضمر وهو الكاف، والآخر ظاهر وهو زيد، ولو جاز ذلك لجاز رويدَ زيداً خالداً، ولا نعلم أحداً قاله.[5]

٧- ورد عن العرب قولهم: هاكَ، وهاءَ فجاءت الهمزة في موقع الكاف-كما بينا- ومن المعلوم أن الهمزة لا تعد ضميراً إذ لا خلاف في حرفيتها. وعليه، فإن ما يقع موقعها يجب أن يأخذ حكمها.

---

١ السابق ٤/٤٤.

٢ الكتاب ١/٢٤٤.

٣ السابق ٢/٣٦١.

٤ ينظر: شرح المفصل ٤/٤٠.

٥ السابق.

٨- صرح جمهور النحاة أن الكاف في: رويدك، هاك، هيتَ لك... الخ، حرف خطاب[١]، وهم في هذا ينكرون وجود ضمير، ومن ثمّ ما يؤدي إلى القول بالإسناد.

٩-ذهب جمهور النحاة إلى أن باب هذه الألفاظ التي أسند إليها الضمائر هنا، باب سماع لا قياس، ولعل في هذا حجة قوية تدعم القول أن اختلاف هذه الألفاظ ناجم من اختلاف اللهجات، فتقول: (رويد زيداً) في لغة، و(رويدك زيداً) في لغة أخرى. وتقول(ها) في لغة، وَ(هاك) في لغة أخرى، وهي لغة بني ذبيان كما ذكر النحاة[٢]. وعليه، فلا حاجة إلى القول بوجود ضمائر، كما أنه لا حاجة إلى القول أن الكاف المتصلة بها ضمير، ويؤيد ذلك ما نصّ عليه فريق من النحاة قديماً بحرفية هذه الكاف، فضلاً عما نصَّ عليه سيبويه بأن الكاف جاءت توكيداً وتخصيصاً فيما نقلنا عنه قبل قليل. ومن ثم خرجت هذه الكاف من أن تكون طرف إسناد في جمل هذا الباب. يقول ابن يعيش: "واعلم أن الباب والقياس في هذه الأسماء أن لا يلحقها ضمير تثنية ولا جمع؛ لأن هذه الأسماء إنما سميت بها الأفعال لضرب من الاختصار... ووجه الاختصار مجيئها

للواحد والواحدة فما فوقها على صورة واحدة. تقول:هاءَ يا رجل، وهاءَ يا امرأة. وكذلك التثنية والجمع، وعلى هذه اللغة أكثر الاستعمال".[٣]

وإليك طائفة من الشواهد على بعض لهجات الألفاظ المتقدمة:

ورد في (ها) في بعض لغات العرب؛ (هائي) لخطاب المؤنث، فجاء في قول الشاعر:

---

١ ينظر: الكتاب ٢٤٤/١، المقتضب ٢٠٩/٣، الأصول ١٣٠/٢، اللباب ٤٦٠/١.

٢ ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد ٦٤٣/٢.

٣ شرح المفصل ٤٣/٤.

فقلتُ لها: هائي فقالتْ: براحَـــةٍ ترى زعفراناً في أسِـــرَّتِها ورْدا [1]

كما ورد فيها (هاؤم) لخطاب المذكرين، في قوله تعالى:﴿هَاؤمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ﴾[2].
وقد أشار السيوطي إلى أنها لغة، وهي أفصح اللغات وبها ورد القرآن الكريم.[3]

وجاءت في (مكانكَ) لغة في خطاب المؤنث، قال الشاعر:

وقولي كلما جَشَأتْ وجَاشَـــتْ مكانكِ تُحمَدي أو تســـتريحي[4]

كما ورد فيها لغة على خطاب المذكرين، في قوله تعـــالى:﴿ **مكَـــانَكُم** أَنْـــتُم وشُرَكَاؤُكُمْ﴾[5].

وورد في (إليكَ) لغة في خطاب المؤنث، قال الأعشى :

فاذْهبي ما **إليكِ** أدْركني الحِلْـــــــــمُ عداني عن هيْجكُمْ أشْغَالُ [6]

والذي يمكن استخلاصه من هذه الشواهد، أن ورود ألفاظ هذا البـــاب علـــى أشكال مختلفة، يرجع إلى اختلاف اللهجات. وليست الحروف المتصلة بها على حـــد اتصال الضمائر بالأفعال هي حقاً ضمائر. وما القول بأنها ضمائر إلا محاولة تصـــنيف اللفظة في الفعلية، مع أنه ليس لها من الأفعال إلا ما ذُكر تأويلاً في معناها. ويترتـــب على ذلك رد القول بالتعدي واللزوم فيها وفقاً لمحاولة تسويغ حركة الكلمات بعدها،

---

١ السابق ٤/٤٤.

٢ الحاقة: ١٩.

٣ الهمع ٥/١٢٥.

٤ ينظر: شرح المفصل ٤/٧٤، والخصائص ٣/٣٥، وخزانة الأدب ٢/٤٣٨، وشرح شذور الذهب–ص ٤٠٩، والهمع ٥/١٢٦.

٥ يونس: ٢٨.

٦ ينظر: شرح المفصل ٤/٣٣. والشاهد فيه مجيء (إليكِ) بمعنى تنحي، وكأنه قال: اذهبي تنحي.

نصباً أو رفعاً. ويؤيد ما نذهب إليه ما تبين لنا في اختلاف النحاة عند تقدير معنى يتفق مع تسويغ الحركة بعدها في الفاعلية أو المفعولية، وذلك وفقاً لقواعد النحو التعليمي حيث تنص القواعد بضرورة أن تقوم الجملة على الإسناد، وأن تسوَّغ الحركات الإعرابية وفقاً لنظرية العامل. وهو مظهر من مظاهر الصنعة النحوية على حد ما ذهب ابن خلدون، يقول : " فأصبحت صناعة العربية كأنها من جملة قوانين المنطق العقلية أو الجدل، وبعُدت عن مناحي اللسان وملكته... وما ذلك إلا لعدولهم عن البحث في شواهد اللسان وتراكيبه وتمييز أساليبه... وتلك القوانين إنما هي وسائل للتعليم؛ لكنهم أجروها على غير ما قُصد بها وأصاروها علماً بحتاً وبعدوا عن ثمرتها "[1]. وقد بالغ محمد عيد من الباحثين اللغويين المحدثين، في تصوير هذه الصنعة النحوية وعدم جدواها في تقويم اللسان، فيقول: " وطابع النحو في مصادره القديمة، طابع قوامه(المعايير والأقيسة) والقواعد تتوالى في كل باب بكل ما يدور حولها من جزئيات واستطرادات وأمثلة صناعية قصاراها أن تنطبق على تلك القواعد التي تساق من أجلها. والحق أن هذه الطريقة لا تصلح للتعليم، فهي تحقق العلم بالصناعة النحوية وقوانينها، لكنها لا تحقق الهدف من تعلم النحو وهو(تقويم اللسان)"[2]. والحق أن النحو التعليمي له دوره في حفظ اللغة، وأقيسته جاءت لصون اللسان من اللحن وتدارك الخطأ الذي وقع في اللغة، لكن هذه الأهمية ينبغي أن تقوم على المحافظة على قصد المتكلم، فلا تخل بمراد الدلالة التي يريد أن يعبر عنها. لذا، فإننا نبحث للغة عن نحو لالة الذي يسعى إلى دراسة لغة المتكلم ومراده، ومن ثم وضع القوانين التي تصونها مما يفسدها، فيتعاضد النحو التعليمي مع نحو الدلالة ليؤدي الغرض الذي أنشئ النحو من أجله. يقول H.A.Gleason : " إن العقبة الكأداء التي يقابلها اللغوي هي محاولة

١ مقدمة ابن خلدون– ص ١٠٨٤.

٢ قضايا معاصرة في الدراسات اللغوية– ص ٤٤.

الخروج من إطار الجملة الواحدة إلى وضع الجملة في إطار دلالي أكبر"[1]. ولعل هذا يتفق مع ما نذهب إليه في أن التحليل النحوي وفقاً للأسس التعليمية يحصر الباحث في حدود الجملة الواحدة وكيفية إعرابها في حين يقتضي الأمر أن يدرسها المحلل في إطار ما تؤديه الجملة في النص[2].

وإذا ما بحثنا في التراكيب على مقتضى الدلالة فانه يمكننا تصنيف الحركة الإعرابية بعد ألفاظ هذا الباب رفعاً أو نصباً، على قسمين:

١) أنها حركة لغة، ولا أثر لها في الدلالة إنما جاءت على اقتضاء المسموع عن العرب، ويندرج في كلٍّ من هذا المرفوع والمنصوب، فمن المرفوع: هيهاتَ العقيقُ، والمرفوع بعد(ويهاً) في نحو قول الشاعر :

ويهاً خُثَيْمٌ إنه يومٌ ذَكَرْ   وزاحَمَ الأعداءُ بالثَّبْتِ الغَدَرْ[3]

ومن المنصوب: حيَّهل الثريدَ، هلُمَّ زيداً، تيد زيداً، ويكأنَّ اللهَ، ويهك فلاناً، قد زيداً، هاء الكتابَ...الخ.

وقد بينا سابقاً اللغات في : كَذَبَ، حيَّهل، هلُمَّ، وأن اختلاف ما بعدها رفعاً أو نصباً إنما جاء اقتضاء للمسموع عن العرب في اللغة ولا أثر له في الدلالة. ومن المعلوم أن الحركة الإعرابية في اللغة العربية تقسم، في إطار ما يسميه خليل عمايره خط سلامة المبنى، إلى قسمين[4]؛ حركة لها دور في المبنى وعليها يتوقف المعنى، وحركة لها دور في المبنى ولا قيمة لها في المعنى. ويجب مراعاة الاثنتين عند استعمال اللغة وفقاً للمعايير

---

1 An introduction to Descriptive Linguistics – p.195.

٢ ينظر: دعوة إلى قراءة جديدة للنحو العربي- ص ١٥٦.ومن نحو الجملة إلى الترابط النصي.

٣ لسان العرب، مادة (ويه) – ٥٦٣/١٣.

٤ ينظر ما كتبناه عن خليل عمايره ورأيه في الحركات الإعرابية: حركة مبنى، وحركة معنى- باب الاختصاص/ الفصل الثالث. وينظر كتابه: في نحو اللغة وتراكيبها- ص١٤٩، والعامل النحوي-ص ٩٢.

العرفية الاجتماعية للاستعمال السليقي في لغة أو لهجة معينة. وبذا، فان حركة الكلمة التي بعد هذه الكلمات هي حركة مبنى، وتجب مراعاتها على ضوء المسموع من لهجات قبائل الاستعمال.

٢) وهي حركة دلالة، وتكمن في التراكيب المتشابهة في البناء الصرفي مع اختلاف دلالتها، على نحو الاختلاف في:

إليكَ **الكتابَ**	إليكَ **الكتابُ**.
دونكَ **الكتابَ**	دونكَ **الكتابُ** .
عليكَ **الكتابَ**	عليكَ **الكتابُ** .
بَلْه **زيداً**	بَلْه **زيدٍ**.
رويدَ **زيداً**	رويدَ **زيدٍ**.

فجاءت (الفتحة) على الكلمات التي بعد ألفاظ هذا الباب، كما يظهر في العمود الأول، لمقتضى دلالة؛ لأن الفتحة على الكلمة بعد (إليك) تعني الإلزام أو الحث الشديد، في حين إن (الضمة) تؤدي الكلمة-إليك- إلى دلالة الملكية في ما هي له؛ حرف جر يفيد الملكية. ومثل ذلك فإن(الفتحة) على الكلمة بعد (دونك) تعني طلب الأخذ بقوة. في حين أن معناها مع الضم يفيد أن الكتاب قريب منك، أو أنه أمامك، أو أنه أسفل منك، على المعنى الذي يقتضيه الظرف (دون).

ولا يخفى أن الفتحة على الكلمة بعد (رويد) تعني قوة طلب الإمهال. في حين أن حركة (الكسرة) على الكلمة بعدها تجعلها في المصدرية، أي: تَرْك زيدٍ.

وقد دلل كثير من الباحثين المحدثين على أهمية دلالة الحركة الإعرابية في معنى بعض التراكيب الجملية، يقول تمام حسان: " ومعنى ذلك أن القيم الخلافية بين أبواب النحو سبب في اختلاف حركات الإعراب"[١]. ويقول خليل عمايرة معبراً عن قيمة الفتحة في جملة(إليك الكتابَ): " فالفتحة تعبر هنا عن معنى وليست أثراً لعامل محذوف سدت مسده (إليك) التي هي بمعناه وهو (خُذْ) "[٢].

يتضح مما سبق أن الحركة الإعرابية في هذا القسم تعدُّ وسيلة التمييز بين الجمل والتراكيب المتشابهة، فهي بهذا على قدر كبير من الأهمية يجب أن يؤخذ في الحسبان عند دراسة التراكيب، وسندلل على أهميتها عند تحليل النصوص في فصل قادم إن شاء الله.

الثالث: وقد احتج القائلون لفعليتها بدخول نون الوقاية على بعض ألفاظها، نحو: قَدْني، قطني، بَجْلني، وعليكني، ومكانني[٣]. يقول سيبويه: " حدثنا يونس أنه سمع من العرب من يقول عَلَيكَني، من غير تلقين، ومنهم من لا يستعمل ني ولا نَا في ذا الموضع استغناء بعليك بي وعليك بنا عن ني ونا، وإيَّاي وإيانا "[٤]، ويقول : "وقد تدخل الخفيفة والثقيلة في هَلُمَّ في لغة بني تميم لأنها عندهم بمنزلة(رُدَّ) و(رُدَّا)، و(رُدِّي)،و(أرْدُدْن) كما تقول: (هلمَّ)،و(هلمَّا)، و(هلمِّي)و(هلْمُمْن)" [٥]. ويقول الرضي: " ويجوز إلحاقها في أسماء الأفعال لأدائها معنى الفعل، ويجوز تركها، أيضاً؛ لأنها ليست أفعالاً في الأصل، حكى يونس: عليكني، وحكى الفراء: مكانني"[٦].

---

١ مناهج البحث في اللغة- تمام حسان- دار الثقافة: الدار البيضاء ١٤٠٧هـ، ١٩٨٦م- ص٢٤٠.

٢ في نحو اللغة وتراكيبها- ص١٦٦.

٣ ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد ٦٥٣/٢.

٤ الكتاب ٣٦١/٢، وينظر: معاني القرآن- الفراء ٣٢٣/١.

٥ الكتاب ٥٢٩/٣.

٦ شرح الكافية ٤٥٤/٢، وينظر: شرح المفصل ٧٤/٤.

والذي نراه أن الحكم على هذه الألفاظ بحكم الأفعال للحوق النون بها ليس فيه حجة؛ لأن هذه النون قد لحقت مِنْ، وعنْ، فقالوا: مني، وعني، ولا خلاف في أنهما حرفا جر.

الرابع: وقد احتج الكوفيون لفعليتها، بأنها متصرفة. والواقع اللغوي فيما نرى على خلاف ذلك. ومن ثم، فالمقام يقتضي أن نتناول في مسألة التصرف ثلاثة جوانب كما يلي:

١) **تصرفها في نفسها**، وقد اعتمد نحاة الكوفة في ذلك على ما ورد عن العرب في تصرف(هَلُمَّ)، فيما حكى الأصمعي:لاأهلُمَّه، ولا أهلُمُّ إليه[١]. أو فيما ورد من إسناد ضمير المذكر والمؤنث وجماعة المذكرين والإناث. وقد تعرضنا لهذا سابقاً **وبينا أن القول فيها لا يعدو أن يكون لهجات عربية، فمنهم من يعتمد ضمير المخاطب في كل استعمال، ومنهم من ينوع، والمعوَّل في ذلك على السماع ولا قياس فيها، ومن ثم فلا تصرف.**

٢) **إنها تتصرف في الخطاب فأجاز بعضهم استخدام الغائب[٢]، فقالوا: عليه.** كما استخدم بعضهم صيغة المتكلم فقالوا: عليَّ [٣]. وقد أنكر جمهور النحاة استخدام الغائب أو المتكلم، يقول سيبويه: " ولا يجوز أن تقول: رويدَهُ زيداً، ودونه عمراً وأنت تريد غير المخاطب؛ لأنه ليس بفعل ولا يتصرف تصرفه"[٤]. ويقول في موضع آخر: "

١ ينظر: شرح الرضي على الكافية ١٠٢/٣.

٢ ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد –٦٥٥/٢.

٣ السابق ٦٥٦/٢.

٤ الكتاب ٢٥٠/١.

واعلم أنه لا يجوز لك أن تقول:عليه زيداً، تريد به الأمر، كما أردت ذلك في الفعل حين قلت: ليضربْ زيداً؛ لأن(عليه) ليس من الفعل"[1].

ويقوي ما نذهب إليه ويدعمه من عدم تصرفها، أن النحاة قد حكموا بالشذوذ على كل ما ورد عن العرب مخالفاً لصيغة الخطاب في هذا الباب، يقول ابن مالك: "وشذ قولهم: (عليه رجلاً) بمعنى: ليلزم. و(عليَّ الشيء) بمعنى: أولنيه. و(إليَّ) بمعنى: أتنحي"[2]. ويعلل ذلك ابن عقيل فيقول: " وأجاز بعضهم إغراء الغائب كما يؤمر، فيقال: ليقم زيدٌ، والأكثر على أنه شاذ، فلا يقوى اسم واحد قيامه مقام الحرف والفعل، لتنافي أحكامهما، ولذا لم يجيء اسم فعل للنهي، والذي شذ من ذلك قول بعضهم: عليه رجلاً ليسني"[3]. كما حكموا بالشذوذ على قوله عليه الصلاة والسلام: " يا معشرَ الشبابِ مَنْ استطَاعَ مِنكُم البَاءَةَ فليتزوجْ،... ومَنْ لم يستطعْ **فَعَلَيه بالصومِ**، فإنه له وِجاء"[4]. وقد علل الصبان حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم بأمرٍ يستحسنه فيها، قال: " فقد حسَّنه كون ضمير الغائب فيه واقعاً على مخاطب لأنه بعض المخاطبين أولا بقوله من استطاع منكم"[5]. ويعلل ابن خروف استخدام صيغة الغائب في هذا، يقول: " فأغرى بالغائب؛ لأن المعنى لبعض المخاطبين من حيث كان تركُ الاستطاعة لا يعمهم، ومنهم مستطيع وغيرُ مستطيع، فلم يكن الخطاب بالإغراء،

---

١ السابق ٢٥٢/١. وينظر: المقتضب ٢٨٠/٣.

٢ شرح الكافية الشافية ١٣٩٣/٣، وينظر: شرح التصريح ١٩٨/٢.

٣ المساعد ٦٥٠/٢.

٤ مختصر صحيح مسلم- زكي الدين المنذري- دار ابن كثير- دمشق- بيروت-ط.(٢) ١٤١٩هـ،١٩٩٩م - ص٤٢٤. وينظر: شرح الرضي على الكافية ١٠٥/٣.

٥ حاشية الصبان ٢٠١/٣.

فأغرى الذي لا يستطيع، ودلّه على الصوم بلفظ الغيبة، ليكسر منه دواعي الجماع، فكأنه في موضع: (فمن لم يستطع فدلوه على الصوم) "[1].

وأما ما استدل به النحاة على التصرف في قوله تعالى: ﴿ فَلا جُنَاحَ عَلَيْهِ أن يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾[2]، بأن الوقف على (فلا جناح)وأن (عليه) بمعنى ليلزم، فلا نراه من هذا الباب؛ لأن معنى الآية لا يتفق مع هذا التخريج، إذ إن المقصود من الآية ليس إيجاب الطواف بهما، بل إبطال ما كانت الأنصار تعتقده من الجاهلية من تحرج التطوف بهما؛ فأعلمهم الله سبحانه أن الطواف ليس بمحظور إذا لم يقصد الطائف قصداً باطلاً. ولو كان على تخريج الإلزام لكانت: فلا جناح عليه أن لا يطوف بهما[3]، ولا يتفق هذا التخريج مع معنى الآية الكريمة.

ولعل من الراجح أن الحكم على شذوذ أقوال العرب هنا، كما نقلنا عن النحاة العرب، حكم يحتاج إلى تمعن وتمحيص؛ لأن أحد النصوص المحكوم عليها هو حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا خلاف في فصاحته، فضلاً عن أن تلك النصوص التي ورد فيها استخدام ضمير الغائب أو المتكلم جاءتنا معدودة في التراث العربي، وهي خاضعة للسماع ولا قياس عليها ليحكم عليها بالتصرف، يقول سيبويه: "حدثنا أبو الخطاب أنه **سمع من العرب** من يُقال له: إليكَ، فيقول: إليَّ. كأنه قيل له: تنحَّ. فقال: اتنحى. ولا يقال إذا قيل لأحدهم: دونك: دوني ولا عليَّ. هذا النحو إنما **سمعناه في هذا الحرف وحده**، وليس لها قوة الفعل فتقاس"[4].

---

١ شرح جمل الزجاجي –ابن خروف الأشبيلي –١/١٠٠٨.

٢ البقرة :١٥٨.

٣ ينظر: الجامع لأحكام القرآن ٢/١٨٢، والبحر المحيط ١/٦٣٢.

٤ الكتاب ١/٢٥٠.

وعلى هذا، فتلك النصوص لا تعدو أن تكون لهجات عربية، فيما نرى، سُمِعت وحُفِظت عن أصحابها، ومن ثم جرت في الاستخدام مجرى المثل. يقول المبرد: " وإنما قالوا: عليه رجلاً ليسني؛ لأن هذا مثل، **والأمثال تجري في الكلام على الأصول كثيراً**"[1].

٣) أجاز الكوفيون **تصرفها في جملتها**، بتقديم معمولاتها عليها، نحو: (زيداً عليك، وعمراً عندك، وبكراً دونك)، وحجتهم في ذلك النقل والقياس:[2]

أما النقل، فقوله تعالى:﴿ كِتَابَ اللهِ عَلَيْكُمْ[3]﴾، والتقدير فيه: عليكم كتاب الله؛ أي: الزموا كتاب الله، فدل على جواز التقديم.

كما احتجوا بالأبيات المشهورة:[4]

يا أَيُّها المَائِحُ دَلْوِي دُوْنَكَا   إني رأيتُ الناسَ يحمِدُونَكَ

يثنونَ خَيْرَاً ويُمَجِّدُونَكَا

والتقدير فيه: دونك دلوي؛ فدلوي في موضع نصب بدونك؛ فدل على جواز تقديمه.

وأما القياس فقالوا: أجمعنا على أن هذه الألفاظ قامت مقام الفعل، ألا ترى أنك إذا قلت (عليك زيداً) أي الزم زيداً، وإذا قلت: (عندك عمراً) أي تناول عمراً، وإذا

١ المقتضب ٣/٢٨٠.

٢ الإنصاف في مسائل الخلاف ١/٢٨٨ (بتصرف).

٣ النساء: ٢٤.

٤ وقد وقع خلاف بين النحاة و اللغويين في هذا البيت، ينظر: اللباب ١/٤٦٢، أسرار العربية-ص ١٦٤، البسيط في شرح الجمل ٢/٦٢٦، شرح الرضي على الكافية ٣/٨٩، شرح التصريح ٢/٢٠٠، الهمع ٥/١٢٠، الأشباه والنظائر ٢/٢٩١، حاشية الصبان ٣/٢٠٦، خزانة الأدب ٦/٢٠٠.

قلت(دونك بكراً) أي خذ بكراً، ولو قلت(زيداً الزم، وعمراً تناولْ، وبكراً خُذْ) فقدمت المفعول لكان جائزاً، فكذلك مع ما قام مقامه [1].

أما البصريون فلا يجيزون تقديم معمولاتها عليها، وإليه ذهب الفراء من الكوفيين. فاحتجوا بأن قالوا [2]: الدليل على أنه لا يجوز تقديم معمولاتها عليها أن هذه الألفاظ فرع على الفعل في العمل؛ لأنها إنما عملت عمله لقيامها مقامه؛ فينبغي أن لا تتصرف تصرفه، فوجب أن لا يجوز تقديم معمولاتها عليها وصار هذا كما نقول في الحال إذا كان العامل فيها غير فعل؛ فإنه لا يجوز تقديمها عليه لعدم تصرفه، فكذلك هاهنا؛ إذ لو قلنا إنه يتصرف عملها، ويجوز تقديم معمولاتها عليها لأدى ذلك إلى التسوية بين الفرع والأصل، وذلك لا يجوز؛ لأن الفروع أبداً تنحط عن الأصول.

ويرد الأنباري على كلمات الكوفيين، بأن احتجاجهم بقوله تعالى(كتابَ الله عليكم) ليس فيه حجة؛ لأن (كتاب الله) ليس منصوباً بعليكم، وإنما هو منصوب لأنه مصدر، والعامل فيه فعل مقدر، والتقدير فيه: كَتَبَ كتاباً الله عليكم، وإنما قُدِّر هذا الفعل و لم يظهر لدلالة ما تقدم عليه من قوله(حرِّمت عليكم أمهاتكم وبناتكم وأخواتكم وعماتكم وخالاتكم) فإن فيه دلالة على أن ذلك مكتوبٌ عليهم؛ فلما قدِّر هذا الفعل و لم يظهر بقي التقدير فيه: كتاباً الله عليكم، ثم أضيف المصدر إلى الفاعل.

وأما البيت الذي أنشدوه:

* يا أيُّها المَائِحُ دَلْوِي دُونَكَا *

---

1 الإنصاف في مسائل الخلاف ٢٨٨/١ (بتصرف).

2 الإنصاف في مسائل الخلاف ٢٨٨/١ (بتصرف).

فلا حجة لهم فيه، فيما يرى، من وجهين: أحدهما، أن قوله(دلـوي) لـيس في موضع نصب، وإنما في موضع رفع؛ لأنه خبر مبتدأ مقدر، والتقدير فيه: هـذا دلـوي دونكا.

والثاني، أنه إذا كان في موضع نصب، فلا يكون نصبه بـ(دونكا)، وإنما هـو منصوب بتقدير فعل؛ كأنه قال: خذ دلوي دونك، و(دونك) مفسِّر لـذلك الفعـل المقدَّر.

ولعل من البين أن النحاة لم يتفقوا في هذه المسألة على جواز التصرف بتقـديم معمولاتها عليها، فقد أجمع البصريون على المنع، أما أصحاب المذهب الكوفي القائلون بجواز ذلك فلم يتفقوا في ما بينهم على ذلك؛ إذ إن الفراء خالف مـذهب أصـحابه آخذاً برأي

البصريين في منع التصرف تقديماً أو تأخيراً. ويبدو لنا أن هذا الرأي لـيس رأي مدرسة الكوفة إنما هو رأي فردي منسوب إلى الكسائي فيما نقل أبو حيـان، وابـن هشام، والسيوطي، والأشموني[1].

وبإنعام النظر في شواهد الكوفيين التي اعتمدوها دليلاً على التصرف، نجـد أن النحاة لم يتفقوا على مذهب واحد فيها. كما أن المفسرين لم يتفقوا على توجيه الاسم المنصوب (كتاب) في قوله تعالى:﴿ كتابَ اللهِ عليكم﴾[2]، فجاءت آراؤهم على عـدة أوجه كالآتي:

---

١ ينظر: ارتشاف الضرب ٢١٥/٣، وشرح قطر الندى وبل الصدى-ابن هشام الأنصاري تأليف: محمـد محـي الدين عبد الحميد – مطبعة السعادة: مصر ١٣٨٣هـ،١٩٦٣م- ص٢٥٨، والهمع ١٢٠/٥، وحاشية الصبان ٢٠٦/٣.

٢ النساء : ٢٤.

١) إنه منصوب على أنه مصدر مؤكد لمضمون الجملة من قوله(حُرِّمتْ عليكم)، وكأنه قيل: كَتَبَ اللهُ عليكم تحريمَ ذلك كتاباً. يقول أبو حيان: " ويؤيد هذا التأويل قراءة أبي حيوة ومحمد بن السميفع اليماني (كَتَبَ اللهُ عليكم) جعله فعلاً ماضياً رافعاً ما بعده؛ أي كتب الله عليكم تحريم ذلك"[1]. ويقول الرازي في هذا: " وهو مصدر مؤكد من غير لفظ الفعل فإن قوله (حُرِّمتْ عليكم) يدل على معنى الكتبة، فالتقدير: كَتَبَ عليكم تحريم ما تقدم ذكره من المحرمات كتاباً من الله. ومجيء المصدر من غير لفظ الفعل كثير"[2].

٢) إنه منصوب على الإغراء بـ(عليكم) والتقدير: عليكم كتابَ الله؛ أي: الزموه. وهذا رأي الكسائي ومن تابعه، أجازوا تقديم المنصوب في باب الإغراء مستدلين بهذه الآية وبقول الشاعر:

يا أَيُّها المَائِحُ دَلْوِي دُونَكَا ... إِنِّي رأيتُ النَّاسَ يَحْمِدونَكَا [3]

وقد تقدم بيان ذلك.

٣) إنه منصوب بإضمار فعل؛ أي: الزموا كتابَ الله. قال أبو البقاء:" وقيل: انتصابه بفعل محذوف تقديره: الزموا كتابَ الله. و(عليكم) :إغراء "[4].

والذي نراه أن مبعث الخلاف بين النحاة وتعدد آرائهم، وكثرة آراء المفسرين، يعود إلى ضرورة إخضاع الظاهرة لنظرية العامل وتفسير ورود الحركة الإعرابية (الفتحة) على الاسم الذي يلي(عليكَ) أو يتقدمها أحياناً، ومع أن هذا يحتاج إليه المعلم في ما نسميه النحو التعليمي، إلا أن الحاجة إلى الدلالة التي تكمن في التركيب

١ البحر المحيط ٢٢٣/٣.

٢ التفسير الكبير ٤٢/١٠.

٣ ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢٢٨/١.

٤ التبيان في إعراب القرآن ٣٤٦/١.

قائمة أيضاً. وبذا، نرى أن قضية تقدم ما يسمى معمول اسم الفعل عليه أمرٌ قد حسم القولَ فيه القرآن الكريم، فقد وردت الآية تبين أن هذه لهجة من لهجات العرب جرت عليها قبيلة من قبائلهم، كما يرى الكسائي، وليست هي العـــادة اللهجيـــة واســـعة الانتشار؛ أي وليست هي لهجة التقعيد النحوي، ولكنها عادة لهجية عالية شهد لهـــا القرآن الكريم. وما ذهب إليه النحاة من التقديرات المتعددة التي أوردنا في ما مضى هو من محاولتهم للاتساق مع القاعدة بأن اسم الفعل أقل مرتبة من الفعل فلا يتقدم معموله عليه كما يتقدم معمول الفعل عليه، فكثرت التأويلات والتقديرات.

ولعل فيما ذهب إليه العكبري، في الرأي الأخير الذي أوردناه أخيراً، ما يشـــير إلى أنه قد أدرك أن(عليكم) كلمة حث وإغراء شديد للاستمساك بشـــيء والتزامـــه، ولكن صناعة النحو، والنحو صناعة كما يرى ابن خلدون، ترفض انتصـــاب اللفظـــة التالية بغير عامل فبحث النحاة عن عامل قدروه تارة بالزم، وأخرى المصدرية، وغـــير ذلك مما ذُكر.

وتعقيباً على ماسبق، يبدو أن من المناسب القول بأن الحجة التي اعتمد عليهـــا الكوفيون دليلاً على التصرف ومن ثم ما يؤدي إلى القول بالفعلية، قد قام على هـــذين الشاهدين فحسب، ونرتضي كونهما من المسموع في عادات بعض قبائل العرب، ليس غير.

وإذا ما استعرضنا مقومات الفعلية الأخرى في هذه الألفاظ، فإننا لا نجـــدها تتفق مع الأفعال، فلم تسبق بالسين أو سوف أو نواصب الفعل المضارع أو جوازمـــه، ولم تتصل بها أحرف المضارعة، ولم تلحق بها تاء الفاعل. فثبت بـــذلك أن إلحاقهـــا بالفعلية ليس صحيحاً.

قدمنا في الصفحات السابقة حجج الكوفيين في فعلية ألفاظ هذا الباب، وعنـــد عرض تلك الحجج على مقومات الفعلية، وجدناها لم تثبت أمام الدراسة والتمحيص.

ونرى أن نعرض في هذا المقام **حجج القائلين باسمية هذه الألفاظ** لمناقشة صحة قبولها علامات الأسماء لتصنيفها فيها :

<u>أولاً:</u> ذهب أصحاب هذا المذهب إلى اسمية هذه الألفاظ لدخول التنوين عليها، وعلى ضوء ذلك قسموها إلى ثلاثة أقسام:[1]

١- قسم لازم التنكير ولا يكون إلا منوناً، نحو: واهاً، وويهاً.

٢- قسم لازم التعريف ولا يلحقه التنوين، نحو: آمين، بله، ونزالِ وبابها.

٣- قسم يجوز فيه الوجهان؛ أي لحوق التنوين وعدمه، نحو: صه، مه، أف.

ونرى أن اعتماد التنوين علامة على اسمية هذه الألفاظ يحتاج إلى مناقشة، على النحو الآتي:

١) إن النحاة لم يتفقوا على أن التنوين علامة التنكير في أسماء الأفعال، ودليل ذلك ما أورده الأزهري، قال: " وذهب بعضهم إلى أن أسماء الأفعال كلها معارف ما نوّن منها وما لم ينوّن"[2].

٢) إن من النحاة من وجّه التنوين فيها إلى أغراض أخرى غير التنكير والتعريف، فجعلها لأغراض صوتية تخضع لأحكام الوقف والوصل. يقول الرضي: " وقال ابن السكيت، والجوهري، دخوله فيما دخل عليه منها دليل كونه موصولاً بما بعده، وحذفه دليل الوقف عليه"[3].

---

١ ينظر: الأصول لابن السراج ٢/١٣٠، شرح المفصل ٤/٢٨، شرح الكافية الشافية ١٣٨٨/٣، شرح الرضي على الكافية ٩١/٣، ارتشاف الضرب ٢١٥/٣، المساعد على تسهيل الفوائد ٦٥٨/٢، شرح التصريح ٢٠٧/٢، الهمع ١٢١/٥، الأشباه والنظائر ١٤٧/٢، حاشية الصبان ٢٠٠/٣.

٢ شرح التصريح ٢٠٧/٢، وينظر : الهمع ١٢١/٥.

٣ شرح الرضي على الكافية ٩٠/٣، وينظر: الكتاب ٣٠٢/٣، خزانة الأدب ٢٠٩/٦.

٣) إن التنوين يذهب من الاسم المنوَّن لأسباب منها: الإضافة، ودخول أل، وصرف ما لا ينصرف، وذهابه من ألفاظ هذا الباب ليس لعلة من هذه العلل.

٤) إن القول بأن التنوين علامة تنكير ألفاظ هذا الباب يغفل القيمة الدلالية التي تؤديها هذه الألفاظ منونة والذي لا يتسق مع دلالة التنكير، ويظهر ذلك بشكل واضح في لفظة(شتان) فيما جوَّز المازني تنوينها[١] لتصير بمنزلة زيدٍ من الزيدين إذا نكَّرتَ زيداً المعرفة. وقد تنبه البغدادي إلى أن معنى التنوين القائم في الأسماء لا يتسق مع التنوين في هذه اللفظة. يقول:" ويضعف جعل هذه المعرفة نكرة؛ لأن المعنى الملقَّب بسبحان وشتان، شيءُ واحد لا يصح أن يكون له أمثال من جنسه، هي تنزيه وتشتيت، وليس كذلك الملقب بزيد، لأنه يصح أن يكون له أمثال من جنسه فيقدر زيداً من الزيدين يصح في المعنى، وتقدير سبحان من أمثاله لا يصح في المعنى"[٢]. ويؤيد ذلك ما قاله ابن يعيش في تنوين ألفاظ هذا الباب، يقول: " وليس كتنوين زيد وعمرو الذي يكون بعد حركات الإعراب في المعرفة والنكرة"[٣].

٥) إن التنوين لا يعد دليلاً دقيقاً على أن الكلمة المنونة اسم، إذ لا خلاف في اسمية الممنوع من الصرف وهو مع هذا غير منون. كما أن التنوين دخل الفعل في قول الشاعر:

أقلِّي اللومَ عاذل **والعتابن** وقولي إنْ أصَبْتِ لقد **أصابَنْ**[٤]

كما جعله النحاة في الحرف، يقول الرضي: " ولم يسمع دخوله[يعني التنوين]على الحرف ولا يمتنع ذلك في القياس نحو(نَعَمن)"[٥].

---

١ ينظر: خزانة الأدب ٢٨٦/٦.

٢ السابق.

٣ شرح المفصل ٧١/٤.

٤ ينظر: شرح الرضي على الكافية ٤٨/١. والتنوين فيه للترنم.

٥ السابق.

والذي نرتضيه أن التنوين في ألفاظ هذا الباب يعود إلى اللهجات العربية-كما أسلفنا- ويؤيد ذلك قول الخليل: " إن الذين **قالوا**: صهٍ... "[1]، وقوله: " فمن ذلك **قول العرب**: حيَّهلاً... "[2] بالتنوين. وهذه النصوص تتضمن أن من العرب من لم يقل(صهٍ) بالتنوين، ومنهم من لم يقل(حيَّهلاً) بالتنوين أيضاً.

ثانياً: الجر، وقد احتج به البصريون على الاسمية، فاعتمدوا عليه في قسم من أقسامه وهو المنقول عن الجار ومجروره، والظرف والمضاف إليه.

والحديث عن الجر يدور على(الكاف) اللاحقة بهما، فقد جعلها فريق من النحاة في محل جر بحرف الجر مع(الجار)، وفي محل جر بالإضافة مع(الظرف)، يقول المبرد: " فأما عليك، ودونك، وما أشبه ذلك، فإن الكاف في موضع خفض "[3]. ويقول أبو علي: " في قولك: (عليك)، ضميران: أحدهما مرفوع وهو الفاعل في النية، والآخر: مجرور وهو الكاف" [4].

ونرى أن القول بالجر في هذا الباب لا يستقيم، وهو في حاجة إلى دراسة؛ للأسباب الآتية:

١) اختلاف النحاة في موضع الكاف في هذا الباب مع المنقول من جار ومجروره والمنقول من ظرف والمضاف إليه، فموضعه عند الفراء رفع لكونه في مكان الفاعل. وينكر الرضي ذلك فيقول: " وليس بشيء؛ لأنّا نعرف أن الكاف في: عليك وإليك ودونك، هو الذي كان قبل نقل هذه الألفاظ إلى معنى الفعل، وقد كان

---

١ الكتاب ٣٠٢/٣.

٢ السابق ١٦٣/٤.

٣ المقتضب ٢٧٩/٣.

٤ التعليقة على كتاب سيبويه ١٧٠/١.، وينظر: شرح المفصل ٧٥/٤.

مجروراً؛ بلى، يمكن دعوى ذلك في نحو: حيَّهلك، وهاكَ لأن الكاف لم تثبت مع هذين الاسمين قبل صيرورتهما اسمي فعل"[1].

وموضعها عند الكسائي نصب على المفعولية، ويرى الرضي أن هذا ضعيف؛ لأن المنصوب، في ما يرى، قد يجيء بعده صريحاً نحو: رويدك زيداً، وعليك زيداً.[2]

وموضعها جر عند البصريين، كما بينا، وفيه يقول ابن مالك:" وهو الصحيح".[3]

ولما كانت الكاف مع هذا النمط من ألفاظ هذا الباب مكان اختلاف عند علماء اللغة العرب، وموضعها في التركيب في محل جر موضع احتمال؛ فإنه لا يصح الاستدلال بها هنا على الجر، كما يقول الأصوليون.[4]

٢) إن النحاة ذهبوا فيها مذهب الفعل، والفعل لا يضاف.[5]

٣) لو كانت الكاف في محل جر بالإضافة لما كان لاتصالها بـ(ال)وجه في (النجاءك).[6]

٤) ذهب سيبويه إلى أن اسم الفعل المنقول عن الجار والمجرور، والمنقول عن الظرف، بمنزلة الأسماء المفردة نحو (رويد و حيَّهل) " ومجراهن واحد، وموضعهن من

---

١ شرح الرضي على الكافية ٣/٩٠.

٢ السابق، بتصرف.

٣ شرح الكافية الشافية ٣/١٣٩٣. وينظر: الهمع ٥/١٢٥.

٤ ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٧٢٦.

٥ ينظر: شرح المفصل ٤/٧٥.

٦ يقول الرضي: " والنجاء اسم لـ(انج) وتلحقها كاف الخطاب فتقول النجاءك، قاله ابن طاهر " فالألف واللام على هذا التخريج ليست من الكلمة، فإذا كانت للتعريف فلا وجه للقول بأنها (النجاء) مضافة إلى الكاف. ينظر: شرح المفصل ٤/٣٣.

الكلام الأمر والنهي"[1]. وعلى هذا، فالأحكام يجب أن تكون بينهما سواء، فلئن أجمع النحاة على حرفية الكاف اللاحقة بـ:رويد، وتيد، وقط، وقد، وبجل... الخ، فالقياس أن تلحق كاف(دونك، وعليك) وأخواتهما بالكاف المجمع على حرفيتها. يقول أبو حيان: " وكاف الخطاب لا موضع لها من الإعراب لا نعلم خلافاً في ذلك، بخلاف كاف عليك ودونك وأخواتهما..."[2].

٥) إن مذهب أبي علي وغيره[3]-فيما بينا- بوجود ضميرين في(عليك) أحدهما للرفع في محل فاعلية والثاني للجر، فيه تناقض؛ إذ إن القول بضمير الفاعل يؤدي إلى حضور الفعل، والقول بوجود ضمير جر يؤدي إلى حضور الاسم، ولا تجتمع الاسمية والفعلية في كلمة واحدة.

٦) إن القول بأن الكاف في محل جر في(عليك، ودونك) في هذا الباب، يؤدي إلى تماثلهما مع باب الجر في(عليك، وإليك...) وباب الظرف في(دونك، وأمامك...)، ولا خلاف في أنهما مختلفتان.

نستطيع من هذه الحجج أن نخلص إلى أن الكاف ليست علامة اسمية اللفظة التي تتصل بها مضافةً إليها؛ لأن الكاف حرف خطاب وهو مذهب ابن بابشاذ في ما صرَّح به[4]، ويؤيد ذلك أن ما جاءنا عن العرب هو؛ عليك، ودونك، وأمامك... الخ، ولا نجد في ما ورد عنهم في هذا الباب أن الظرف أو الجار قد جاءا من دون كاف الخطاب. فنرى أنها كتلة لغوية واحدة لأداء معنى معين، وقد صرح بعض النحاة بذلك، يقول ابن يعيش: " لأن التسمية في دونك وعندك وقعت بالمضاف والمضاف

١ الكتاب ٢٤٨/١.

٢ ارتشاف الضرب ٢١٤/٣.

٣ ينظر: المقتضب ٢١١/٣.

٤ ينظر: شرح المفصل ٧٥/٤.

إليه كما وقعت بالجملة في نحو تأبَّط شراً وبرق نحره "[1]. وينبه أحد علماء اللغة المحدثين إلى ضرورة معالجتها ككتلة لغوية واحدة من غير داع إلى تحليلها إلى عناصر، يقول: " وفي رأيي: أن دونك وعليك أنواع من الأساليب الموجزة البليغة القوية في الدلالة على الأمر ولا حاجة بنا لأن نتلمس أكثر من ذلك "[2].

ثالثاً: التثنية، والجمع، والتأنيث: وقد ذكر ابن جني أنها من خواص الأسماء، فقد وُجدت التثنية في (دُهْدرَّين)، وظهر الجمع والتأنيث في(هَيْهَاتَ)[3].

ولا نرى ذلك دليلاً يقوم على اسمية الألفاظ في هذا الباب، للأسباب الآتية:

١) التثنية التي تكون مع الاسم تأتي لمعنى لا يوجد في لفظة (دُهْدرَّين)، وقد فطن العلماء العرب لذلك، يقول ابن جني:" وهذه التثنية لا يراد بها ما يشفع الواحد مما هو دون الثلاثة. وإنما الغرض فيها التوكيد بها، والتكرير لذلك المعنى"[4].

٢) ذهب فريق من النحاة إلى أن (دُهْدرَّين) ليس اسم فعل، وفُسِّر بأن[دَهْ] فعل أمر من [الدها]. وقال الأصمعي لا أدري ما أصله[5]. وقد تكلّف النحاة في تخريجه، ويدل على ذلك ما جاء في الارتشاف[6].

ولما كانت هذه اللفظة مشكوكاً في وضعها في هذا الباب، دخل الشك في اسميتها، ومن ثم ما يؤدي إلى القول باسمية ألفاظ الباب قاطبة على هذه العلة.

---

١ شرح المفصل ٧٥/٤. وينظر: شرح التصريح ١٩٨/٢.

٢ الزمن في النحو العربي-ص ٢٤٤. وينظر رأي خليل عمايره في فصل قادم من هذا الباب.

٣ ينظر: الخصائص ٤٥/٣،٤٤.

٤ السابق. وينظر: ارتشاف الضرب ٢٠٨/٣.

٥ ينظر: ارتشاف الضرب ٢٠٨/٣.

٦ ينظر السابق.

٣) أمَّا (هيهات) فلا نرى فيها حقيقة الجمع والتأنيث التي في الأسماء، وما ورد فيها من اختلافات إنما يرجع إلى لغات العرب، وقد أورد النحاة واللغويون لها أربعين لغة[1]، ومما يدلل على بطلان هذا القول، أن التاء تقلب نوناً في بعض اللغات فيقولون: أيهان، وهيهان، وهايهان... ولا علاقة للنون بجمع أو تأنيث، ومن ثم لا دعوى فيها للاسمية.

رابعاً: وقوعها موقع الأسماء، كأن تقع فاعلاً أو مفعولاً به، أو نائب فاعل. والذي دفعهم إلى هذا ما روي عن بعض الشعراء، كقول زهير :

ولنِعْمَ حشوُ الدرعِ أنت إذا **دُعِيتْ نَزَالِ** ولُجَّ في الذُعْرِ [2]

وقول ربيعة بن مقروم :

فدَعوا: نَزَالِ، فكنتُ أولَ نازلٍ وعَلامَ أركَبُهُ إذا لم أنْزِلِ [3]

وقول الآخر :

عَرَضنا نَزَالِ فَلَمْ ينزلُوا **وكانتْ نَزَالِ** عليهم أطَمْ [4]

فوقعت في البيت الأول نائب فاعل، وفي الثاني مفعولاً به، وفي الثالث في موقعين من مواقع الأسماء هما: المفعولية واسم كان.

والذي نراه أن القول بالاسمية بناء على هذه الحجة، لا يثبت لأمور:

---

١ ينظر: شرح المفصل ٦٧/٤،ارتشاف الضرب ٢٠٧/٣، حاشية الصبان ٢٠٠/٣.

٢ ينظر البيت في: شرح ديوان زهير بن أبي سلمى-المكتبة الثقافية-بيروت: لبنان-ط.(١) آذار ١٩٦٨م -ص٨٦. والكتاب ٢٧١/٣، والمقتضب٣٧٠/٣، وشرح المفصل ٢٦/٤، وشرح الرضي على الكافية ١٠٩/٣، والهمع ١١٩/٥، وخزانة الأدب ٣١٦/٦.

٣ ينظر البيت في: المقتضب٣٧١/٣، والمساعد ٦٣٩/٢، وشرح المفصل ٢٧/٤، وخزانة الأدب ٣١٧/٦.

٤ ينظر: الإنصاف ٥٣٥/٢.

١) إن المعنى في الأبيات السابقة لا يتفق والموقع الإعرابي الذي حكموا بها عليه، لأنهم ساووا بين معنى(نزالِ) في هذا الباب، ومعنى (النزول)، واختلاف الدلالة بينهما بيِّن واضح.

٢) إنهم قصروا الموقع الإعرابي على صيغة(فَعَالِ)، بل انحصرت في لفظة واحدة منها وهي(نزالِ). ولو كان فيها حجة على الاسمية لعمَّ الموقع الإعرابي في بقية ألفاظ هذا الباب.

٣) ذهب جمهور النحاة إلى أن أسماء الأفعال لا محل لها من الإعراب، فلا تقع فاعلة ولا مفعولة ولا نائب فاعل، ولا شيئاً مما يختص بإسناد الأسماء، يقول السيوطي: " ولا تصرف في الأسماء إذ لا يسند إليها، فتكون مبتدأة أو فاعلة. ولا يخبر عنها فتكون مفعولاً بها أو مجرورة "[١].

٤) وقع الفعل في موقع الفاعل، وهو موقع لا يقع فيه إلا الاسم، ولكن ذلك لم يجعل الفعل مما يُحكَمُ عليه بالاسمية، بل يقتضي تأويل القول معها لتجنب هذا الحكم، ومن ذلك قول الشاعر :

وما راعَني إلا يَسيرُ بشُرْطةٍ وعهدي بهِ قَيْناً يفَشُّ بِكيرِ [٢]

وقال جميل:

جَزَعتُ حِذَار البينِ يوم تحمَّلوا وحُقَّ لمثلي يا بُثينَةُ يجزَعُ [٣]

فجعل في البيت الأول (يسيرُ) فاعلاً وهو فعل مضارع، كما اسندوا في البيت الثاني (حُقَّ) إلى (يجزعُ) وهو فعل. وقد خرَّج ذلك ابن يعيش فقال: " مراده هاهنا

---

١ الهمع ١١٩/٥. وينظر : شرح الكافية ٨٦/٣، وحاشية الصبان ١٩٦/٣.

٢ شرح المفصل ٢٧/٤.

٣ السابق.

معنى الفعلين والتقدير: أنْ يسيرَ وأنْ يجزعَ، فالفعل فيها مسند إلى المصدر المنوي لا إلى الفعل، لأن أنْ والفعل مصدر، والمراد: وما راعني إلا سيره، وحق لمثلي الجزع"[1].

ويمكن تخريج الشواهد السابقة، موضع الحكم بالاسمية، على ذلك. فالحكم إنما جاء اقتضاء لموقع اللفظة في الجملة لا لمعناها، وقد تنبه القدماء إلى ذلك، يقول الأعلم الشنتمري: " وإنما أخبر عنها[بإسناد نَزَالِ إلى دُعيَتْ] على طريق الحكاية، وإلا فالفعل، وما كان اسماً له، لا ينبغي أن يخبر عنه"[2]. وكأنه يشير إلى وجود محذوف في الجملة يحتل موقع الفاعلية.

وعلى هذا، فإن الشواهد التي أوردها النحاة لا دليل فيها على اسمية؛ وفقاً لما خرَّجها الأعلم، ولنا مع صيغة(فَعَالِ) وقفة، سنفصل القول فيها بعد الانتهاء من محاورة النحاة العرب في اختلافهم في موضع هذه الألفاظ من الكلم.

ويظهر أن القول بالاسمية قائم في حقيقة أمره على الأصل الذي جعلوه لبعض ألفاظ هذا الباب، بأن تكون ظروفاً أو مصادر، ولست أدري لَمَ لم يحكموا بحرفيتها وبعضها مثل(عليك، إليك) على صورة الحرف (حرف الجر)[3].

ويتضح مما سبق، أن علامات الاسمية التي اتخذها هذا الفريق من النحاة دليلاً على اسمية ألفاظ هذا الباب، لم تكن قائمة فيها على صورها في الأسماء، فضلاً عن أن دلالة الاسم ومعناه غير قائمة في هذه الألفاظ كما صرَّح فريق من النحاة القدماء، يقول الرضي:" بخلاف اسم الفعل فإنه لا معنى للاسم فيه "[4]. وفيما قدمنا من الحجج

---

١ السابق ٤/٢٨،٢٧. وهذه مسألة قد تحدث النحاة فيها قديماً وحديثاً، ينظر لذلك أقوال المفسرين والنحاة في توجيه الآية: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم من بَعْدِ مَا رَأَوُا الآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّى حِينٍ﴾. يوسف:٣٥.

٢ تحصيل عين الذهب -الأعلم الشنتمري- شاهد ٧٦٠ - ص٤٧٢. وينظر: خزانة الأدب ٦/٣١٧.

٣ ينظر: الزمن في النحو العربي -ص ٢٣٨.

٤ شرح الكافية ٣/٨٦.

والأدلة يكفي للنظر فيها، وإخراجها من الاسمية، كما أن دعوى الفعلية لم تثبت فيها من قبل[1].

أما **أصحاب المذهب الثالث**، فيمثل رأيهم ابن صابر الذي جعلها في قسم رابع من أقسام الكلم، وسماه(الخالفة)، وقد وجد هذا المصطلح قبولاً واسعاً لدى جمهرة من علماء اللغة المحدثين، كما سنبين في فصل قادم.

وإذا ما بحثنا عن معنى (**الخالفة**) في كتب المعاجم نجد أنها تأتي بمعنى المخالفة، أي الضد والعكس[2]، فالخَلَفُ: هو العوض والبدل مما أُخذ أو ذهب، والخالِفُ: المتخلّف عن القوم، وقيل: الخَلْفُ: المتخلفون عن الأولين، كما يجيء بمعنى: التخلّف عمن تقدم. وغالباً ما يستعار الخَلْفُ لما لا خير فيه[3].

وإذا طبقنا هذا المعنى على ما اصطُلح عليه-الخالفة- في تقسيم الكلم، نجد ابن صابر يعني به: ما تخلَّف عن إمكانية التصنيف في أيِّ قسمٍ من القسمين الرئيسين من أقسام الكلم في العربية، فلا ينطبق عليه حدُّ الاسم ولا الفعل، فلم يكن واحداً منهما وفقاً لما لهما من حدود وعلامات. ولما كانت الخالفة تستعار لما تخلَّف عن الالتحاق بالأقسام الأخرى فلا تقوى قوتهما، ولا تتصرف تصرفهما، ولا تنفرد في جملةٍ كما ينفردان في بعض الجمل، ولا معنى لها في نفسها، إنما معناها في غيرها، على خلافهما، فإننا لا نجد من أقسام الكلم ما هو على هذه الهيئة إلا الحرف، يقول ابن مالك :[4]

---

١ لم أفصل القول في حجج النحاة باسمية (أسماء الأفعال) أو فعليتها؛ لأني وجدتها مفصلة في رسالة ماجستير في جامعة أم القرى، بعنوان: أسماء الأفعال في اللغة والنحو-إعداد: أحمد محمد عويش-إشراف : محمد هاشم عبد الدائم -١٤٠٢هـ،١٩٨٢م.

٢ الكليات — الكفوي — مادة (الخلاف) -٢/٢٩٩.

٣ ينظر: لسان العرب — مادة (خلف) — ٨٨/٩، ٨٩، ٩٠.

٤ شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم — ص٢٦.

بالجر والتنوين والنـــــدا وأل ومسند للاســـم تمييـــز حصـــل

بتا فعلتَ وأتتْ ويا افعـــــلي ونون اقبلنَّ فعـــل ينجـــــلي

سواهما الحـــرف كهـــل وفي ولم ....

وقد ذهب سيبويه في تعريف الحرف أنه ما جاء لمعنى وليس باسم ولا فعـــل[1]، وكان الأخفش يقول فيه: " ما لم يحسن له الفعل، ولا الصفة ولا التثنيـــة ولا الجمـــع [أي: ولا الاسم]، ولم يجز أن يتصرف فهو حرف "[2]. وكأن النحاة يشيرون في ذلك إلى أن الحرف هو ما تخلَّف عن قسمي الكلم: الاسم والفعل. ولا ندري ما الســـبب الذي جعل النحاة يعزفون عن استخدام(الحـــرف) في هـــذا البـــاب إلى اصـــطناع مصطلح(الخالفة)، ولاسيما أن هذا المصطلح لا يمكن أن نعده قسماً من أقسام الكلم؛ لأننا إذا قلنا إن كلمة(أفٌّ) تختلف عن الاسم وتختلف عن الفعل، فهـــذا يعـــني أننـــا وصفناها، ولا يعني بحال أننا وضعناها في تصنيف، ولا يخلِّصنا هذا من ضرورة وضعها في ما يلائمها من أحد أقسام الكلم مما تقبل حدوده. وإن كانت ترى الباحثة أن القول بأنها (خالفة)؛ أي اختلاف هذه الألفاظ عن الأفعال أو الأسماء لا تخلو من وجهة نظر صائبة، فيها إدراك للبعد الدلالي الذي تؤديه هذه الألفاظ بعيدة عن الأسماء والأفعـــال، وهو الوجه الذي سعت إلى تأكيده في الصفحات السابقة، مع أنها لا تتفق في الرأي مع الذين يذهبون إلى جعلها مصطلحاً له خصائصه.

وسنرجئ القول في تصنيف ألفاظ هذا الباب من الكلم إلى ما بعد عرض أقوال المفسرين، وما ذهب إليه العلماء المحدثون، وبعد تحليل نصوص شعرية أو نثرية لنتـــبين الوجه الدلالي والتركيبي الذي تقوم عليه.

---

١ ينظر: الكتاب ١٢/١.

٢ ينظر: الصاحبي ـــص ٩٥.

ثالثاً: أسماء الأفعال على صيغة (فَعَالِ):

نرى أن نعرض هنا القسم الآخر من أقسام ألفاظ هذا الباب، وهو المشتق أو المُختَلَف في قياسه، على حد اختلاف النحاة في اصطلاحه؛ وأعني به صيغة(فَعَالِ). وقد رأينا أن نفرده في مبحثٍ مستقل لما لمعالجته من أهمية بارزة في ما ندعو إليه من ضرورة إعادة النظر في دراسة هذا الباب دراسة تركيبية دلالية.

ارتبطت صيغة(فَعَالِ) لدى النحاة في هذا الباب بثلاث مسائل، تحدثنا عن **المسألة الأولى** منها وهي دعوى الإسناد إليها، وقدمنا من الحجج، في موضع سابق، ما يكفي لردها. و**المسألة الثانية** فهي دعوى تأنيثها واختلاف النحاة في ذلك. أما **الثالثة** فترتبط بمسألة الخلاف فيها أسماعية أم قياسية. ويبدو من المفيد عند دراسة هذه الصيغة، البحث عن دلالتها في التركيب من خلال تحليل نص من القرآن الكريم، وآخر من الشعر، لنتبين ما فيها من توجُّه دلالي وتركيبي.

استدل النحاة على **تأنيث** صيغة (فَعَالِ) بأدلة مختلفة وأقوال متعددة، ولكل واحدةٍ منها وجهة نظر تحتاج إلى مناقشة؛ فقد ذهب سيبويه إلى أن فَجَارِ معدولة عن الفجرة، ويَسَارِ معدولة عن المَيْسَرة، وبَدَادِ معدولة عن البدة، يقول: "فهذا معدول عن مؤنث وإن كانوا لم يستعملوا في كلامهم ذلك المؤنث الذي عُدل عنه بَدَادِ وأخواها"[1]. وقد بينا أن البحث عن أصلٍ لها أو القول بأن أحدها معدول عن الآخر إنما هي أصول نابعة عن الذهن ولولا ذلك لكان استعماله وارداً في اللغة، يؤيد ذلك ما قاله البغدادي: " وأما اسم الفعل فلم يذكروا ماذا عُدِل عنه، ولم يتحقق لي وجه العدل فيه. والعجب أنهم يجعلون اسم الفعل أصلاً في العدل والتأنيث. وما برحتُ أتطلب بيان ما عُدل عنه نَزَالِ وبيان كونه مؤنثاً، ولم أقف من كلامهم على ما يوضح

---

١ الكتاب ٣/٢٧٥.

لي ذلك. والذي يظهر أن القول بالعدل والتأنيث في نَزَالِ ليس على وجه التحقيق، بل على وجه التقدير"[1].

كما استدلوا على تأنيثها بلحوق تاء التأنيث للفعل المسندة إليه(فَعَالِ) وقد بينا الشواهد على ذلك، منها قول زهير:

ولنِعْمَ حشوُ الدرعِ أنتَ إذا   دُعيتْ نَزَالِ ولُجَّ في الذُعْرِ[2]

وقد ارتضينا فيها توجيه الأعلم الشنتمري على الحكاية، فيما بينا سابقاً[3].

كما استدلوا على تأنيث صيغة (فَعَالِ) ببنائها على الكسر، يقول سيبويه: "وحرك بالكسر؛ لأن الكسر مما يؤنث به "[4]. ويقول المبرد: " واختير له الكسر، لأنه كان معدولاً عما فيه علامة تأنيث، فعُدل إلى ما فيه تلك العلامة؛ لأن الكسر من علامات التأنيث. ألا ترى أنك تقول للمؤنث: إنكِ فاعلة، وأنتِ فعلتِ، وأنتِ تفعلين؛ لأن الكسر من نوع الياء؛ فلذلك ألزمته الكسرة "[5]. ولا نرى الكسرة علامة تأنيث الكلمة في هذه الصيغة لأسباب:

أحدها: إن صيغة(فَعَالِ) قد وردت في كثير من أقوال العرب و لم تكن صيغة الخطاب فيها للتأنيث، ومن ذلك قول الكميت :

نَعَاءِ جُذاماً غَيْرَ موتٍ ولا قتلٍ   ولكنْ فراقاً للدعائمِ والأصلِ [6]

---

١ الخزانة ٣٢٩/٦.

٢ شرح ديوان زهير بن أبي سلمى-ص ٨٦. وينظر: الخزانة ٣١٨/٦.وص٣٨٨ من هذا الباب.

٣ ينظر ص ٣٦٨ من هذا الفصل.

٤ الكتاب ٢٧٢/٣.

٥ المقتضب ٣٧٤/٣. وينظر: شرح المفصل ٥٠/٤.

٦ شرح المفصل ٥١/٤.

يقول ابن يعيش: " فكانت العرب إذا مات منها ميت له خطر وقَدَر ركب راكب وجعل يسير في الناس ويقول: نَعَاءِ فلاناً؛ أي انعَه؛ أي أظْهِرْ خبر وفاته"[1]. ولاريب في أن الخطاب كان لمذكر لا لمؤنث.

الثاني : إن الكسر لا يقتصر استعماله للدلالة على التأنيث، إنما يلحق الكلمة في حال التقاء الساكنين، فتقول: افعلِ الخير، وليس فيها علامة تأنيث.

الثالث : إن صيغة(فَعَالِ) بالكسر هي لغة من لغات العرب، ويقابلها الفتح في لغة أسدية[2]. فلئن سلّمنا بأن الكسر في فَعَالِ علامة تأنيث فهذا يعني أنها تستخدم مؤنثة في لغة من يكسرها، ومذكرة في لغة من يفتحها. وهذا قولٌ غير مقبول و لم يقل به أحد من النحاة.

الرابع : إن صيغة(فَعَالِ) التي في التأنيث، إنما هي فَعَالِ التي تأتى عَلَماً لأنثى، فتقول: حذَامِ، و رَقَاشِ[3]. وهذه بخلاف تلك.

الخامس : دلّل بعض النحاة على أنها غير مؤنثة، يقول الرضي: "ومن كان مذهبه أن جميع أوزان فَعَالِ، أمراً، أو صفة، أو مصدراً، أو عَلَماً، مؤنثة، فإذا سمي بها مذكر، وجب عدم انصرافها، كعَنَاقِ، ويجوز عند النحاة جعلها منصرفة، كصباح، وهذا منهم دليل على ترددهم في كونها مؤنثة"[4].

ونرى أن من المفيد بعد عرض مذاهب النحاة في صيغة (فَعَالِ)، والحجج التي قدمنا إزاء تلك الآراء رفضاً أو تأييداً، أن نتخذ رأياً نرتضيه في صيغة (فَعَالِ) يجسدها دلالة وتركيباً. وإليك تفصيل القول في ذلك:

---

١ السابق. وينظر لسان العرب مادة : نعي.

٢ ينظر: شرح الرضي على الكافية ١٠٨/٣، ارتشاف الضرب ١٩٨/٣، ٤٣٦/١.

٣ ينظر أنواع صيغة فَعالِ في: الأصول في النحو-ابن السراج ١٣٣/٢.

٤ شرح الرضي على الكافية ١١١/٣.

نرى أن صيغة (فَعَالِ) لا علاقة لها بالاسمية، إذ لا تحمل في معناها دلالة على مسمى، وما قدم النحاة من حجج لاسميتها لا يخرج عن اتباع شكل الكلمة ومبناها الصرفي، إذ في ما يرون أن صيغة (فَعَالِ) صيغة من صيغ الأسماء[1]. وعلى هذا حكموا عليها بالاسمية وإن كانت دلالتها على خلاف ذلك. ولما كانت دلالتها دلالة الفعل؛ فَنَزالِ بمعنى انزِلْ، و تَراكِ بمعنى اتْرُكْ...الخ، ذهبوا إلى أنها معدولة عن الفعل، وأطلقوا عليها مصطلح (اسم الفعل)، يقول سيبويه: " فالحدُّ في جميع هذا افْعَلْ، ولكنه معدول عن حده"[2]. ولا نرى وجاهة اعتماد الصيغة سبباً في إلحاقها بقسم من أقسام الكلم؛ لأننا نجد في بعض لغات العرب ما يشترك فيه الاسم والفعل في صيغة واحدة، وكتب الصرف مليئة بما يبين صحة ذلك[3]. وقد ذكر بعض القدماء ذلك، مما يمكن أن تقوى به الحجة، يقول الرضي: "وهذه[أي جعل صيغة (فَعَالِ) خاصة بالأسماء] علة ضعيفة؛ لأنه لا منع من اشتراك الأسماء والأفعال في صيغة، كما في: فَعَلَ، وفَعِل، وفَعُلَ "[4].

ولما كانت صيغة الكلمة(فَعَالِ) ليست علة لاعتمادها اسماً، وكانت دلالتها دلالة الفعل لا الاسم، ثبت أنها ليست كما ذهب النحاة اسماً معدولاً عن فعل؛ لأن العدل لم يثبت له دليل مما جاء عن العرب، وإنما القول به جاء على وجه التقدير والتخمين لا التحقيق[5]. ويؤيد ما نذهب إليه قول الرضي: " والذي أرى أن كون أسماء الأفعال معدولة عن ألفاظ الفعل: شيء لا دليل لهم عليه، والأصل في كل معدول

---

١ ينظر: البسيط ١٦٣/١، وشرح المفصل ٥٢/٤، وشرح الكافية ١٠٧/٣.

٢ الكتاب ٢٧٢/٣.

٣ كما في : فَعُل يشترك فيه (كَرُم) فعلاً، و(عَضُد) اسماً. وفَعِل: نحو (شَهِد) فعلاً، و(فخِذ) اسماً. وفَعْل: نحو(عَلْمَ) فعلاً، و(كَبْدٌ) اسماً. ينظر: شرح شافية ابن الحاجب- الرضي- تحقيق: محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محيي الدين عبد الحميد- دار الكتب العلمية- بيروت: لبنان- ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م. – ٤٠/١.

٤ شرح الكافية ١٠٧/٣.

٥ ينظر: الخزانة ٣٢٩/٦.

عن شيء ألا يخرج عن نوع المعدول عنه، أخذاً من استقراء كلامهم، فكيف خرج بالعدل من الفعلية إلى الاسمية"[1].

والذي نراه أن صيغة(فَعَالِ) تدل على الطلب دلالة فعل الأمر، وتتفق معه في أحكامه من حيث:

١) التعدي واللزوم؛ ففعل الأمر(انزِلْ) لازم، وفي المقابل ورد(نَزالِ) لدى العرب من غير مفعول به، فهو لازم كلزوم فعل الأمر. والفعل(اترُكْ) فعل أمر متعد وجاء (تَراكِ) لدى العرب متعدياً، قال الشاعر :

تَراكِها من إبلٍ تَراكِها   أما ترى الخيلَ لدى أوراكِها [2]

ومثلها في التعدي: نَعَاءِ، مَنَاعِ، دَرَاكِ. يقول سيبويه: " ولا يكون ما بعده [بعض ألفاظ فَعَالِ] إلا نصباً؛ لأن معناه افْعَلْ كما أن ما بعد افْعَلْ لا يكون إلا نصباً"[3].

٢) إضمار الفاعل وجوباً، فتقول في فعل الأمر: اترك الدارَ، والفاعل مستتر وجوباً، وتقول في(فَعَالِ): تَراكِ الدارَ، والفاعل فيها مستتر. كما تُعامَل(فَعَالِ) معاملة فعل الأمر في تأكيد الضمير المستتر، فتقول: تَراكِ أنت الدار، على حد قوله تعالى:﴿اسْكُنْ أنتَ وزوجُكَ الجَنَّةَ﴾[4]، وقوله تعالى: ﴿فاذهَبْ أنتَ وربُّكَ فقَاتلا﴾[5].

ولما جاءت صيغة(فَعَالِ) على دلالة فعل الطلب والأمر التي تأتي عليها(افْعَلْ)، فإنه يمكننا أن نجيز في اللغة اعتماد صيغة(فَعَالِ) صورة أخرى لفعل الأمر وإن اختلفت

---

١ شرح الكافية ٣/١١٠.

٢ ينظر: شرح المفصل ٤/٥٠.

٣ الكتاب ٣/٢٨٠.

٤ البقرة : ٣٥. والأعراف :١٩.

٥ المائدة : ٢٤.

عن فعل الأمر(افْعَلْ) في قوة دلالة الطلب، لما تحمله صيغة(فَعَالِ) من معنى المبالغة في الطلب، إذ عندما نقول: نَزَالِ، فان معناها يتعدى مجرد الطلب إلى معنى المبالغة في النزول. وقد نص النحاة قديماً على هذه الدلالة فيها، يقول الرضي: " واعلم أن مذهب النحاة: أن(فَعَالِ) هذه معدولة عن الأمر الفعلي، للمبالغة، وهذه الصيغة للمبالغة في الأمر، كفعَّال، ومفعول مبالغة فاعل "[1]. ويقول ابن يعيش: " فنَزَالِ أبلغ في المعنى من انْزِلْ، وتَرَاكِ أبلغ من اتركْ، وإنما غُيِّر لفظ الفعل الواقعة هذه الأسماء موقعه ليكون أدل على الفعل وأبلغ في إفادة معناه" [2].

و لم يغفل المفسرون أهمية هذه الصيغة في أداء معنى المبالغة، وعليه توجهت آراؤهم في تفسير قوله تعالى: ﴿قَالَ فاذْهبْ فإنَّ لكَ في الحَيَاة أنْ تقُولَ لا مسَاسَ وإنَّ لَكَ مَوْعِداً لن تُخلِفَهُ وانْظُرْ إلى إلاهِكَ الذي ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفاً لَنُحَرِّقَنَّهُ ثم لَنَنْسِفَنَّهُ في اليمِ نَسْفَاً﴾ [3].

قرأ الجمهور (لا مِساسَ) بفتح السين والميم المكسورة، ومِسَاس مصدر ماسَّ كقتال من قاتَلَ. وليست هذه القراءة موضع شاهد في ما نحن بصدده، إنما شاهدنا في قراءة الحسن وأبي حيوه وابن أبي عبلة وقعنب، بفتح الميم وكسر السين [4]، على صورة نَزَالِ من صيغة (فَعَالِ).

وقد اختلفت توجيهات المفسرين لهذه الصورة من القراءة على النحو الذي بينا في آراء النحاة العرب، فذهب الزمخشري[5]، وابن عطية، إلى أن(لا مَساسِ)عَلَم للمسَّة

---

١ شرح الكافية ١٠٩/٣.

٢ شرح المفصل ٥٠/٤.

٣ طه : ٩٧.

٤ ينظر: معاني القرآن – الفراء – ٥٦/٣، الكشاف ٥٥١/٢.، التبيان ٩٠٢/٢، الجامع لأحكام القرآن ٢٤١/١١، البحر المحيط ٢٥٦/٦، الدر المصون ٥٠/٥.

٥ ينظر الكشاف ٥٥١/٢ ، البحر المحيط ٢٥٦/٦ .

معدولة عن المصدر كفَجَارِ من الفجرة. وذهب صاحب اللوامح إلى أنها معدولة عن فعل الأمر، و(لا) ليست النافية التي تنصب النكرات نحو: لا مالَ لك، إنما هي لا النافية للفعل فتقديره لا يكون منك مساس، ومعناه النهي؛ أي: لا تمسني[1]. وهذا الرأي يؤيد ما ذهبنا إليه في معاملة صيغة(فَعَالِ)معاملة فعل الأمر دلالة وتركيباً، ولئن كان تقديره هنا: لا تمسني، وهو فعل مضارع، إلا أن دلالة الطلب والنهي واضحة فيها وهي ذاتها دلالة فعل الأمر.

جاءت هذه الآية لبيان عقوبة السامري في الدنيا، عندما نبذ دعوة موسى عليه السلام، وترك دينه، وتقوَّى لإغواء قومه بعبادة غير الله عز وجل، فأراد الله أن يوقع عليه أشد العقوبة وأنكى الجزاء، فجاءت الآية تأمر الناس بنبذه والتخلي عنه لأنه تخلى عن دين الله وعن توحيده. فأوحى إلى موسى بعقابه لا بقتله إنما بإيذائه، فأبعده ونحّاه عن الناس وأمر بني إسرائيل باجتنابه، واجتناب قبيلته، وأنْ لا يواكلوا ولا يُناكحوا، وحرَّم عليهم ملاقاته ومكالمته ومبايعته ومواجهته، فكانت عقوبة لا أطم منها ولا أوحش.

ولبيان تلك العقوبة وأثرها في نفس المعَاقَب، استخدم معها لفظة توحي بشر الجزاء في قالب صيغة تزيدها قوة في معنى الإهانة وشدة التحقير له، وهي (لا مَسَاسِ). وقد "عبر بالمماسة عن المخالطة لأنها أدنى أسباب المخالطة، فنبه بالأدنى على الأعلى، والمعنى لا مخالطة بينك وبين الناس، فنَفَرَ من الناس، ولزم البرية، وهجر البرية، وبقي مع الوحوش إلى أن استوحش، وصار إذا رأى أحداً أن يقول: لا مساس؛ أي لا تمسني ولا أمسك"[2].

---

١ ينظر: البحر المحيط ٢٥٦/٦، الدر المصون ٥١/٥.

٢ البحر المحيط ٢٥٥/٦.

ولا تخفى القيمة الدلالية التي أدتها لفظة(لا مَسَاسِ)، إذ لو كان التعبير: لا تمس، لما كان فيها معنى المبالغة في بيان عقوبته، واحتراز الناس منه، ومَنْـع أنفسهم عن الحضور دونه إلى درجة المماسة.

ونضرب هنا مثلاً آخر في هذا الإطار نختاره من الشعر لنبين القيمة الدلالية لصيغة (فَعَالِ) ودلالة الأمر فيها مع معنى المبالغة التي تحتويها، مع إدراكنا للإطالة بتعدد الأمثال، ولكن الرغبة قوية في توضيح توظيف ما نذهب إليه ليقف شاهداً لإمكانية التطبيق فضلاً عن التنظير:

قال الفرزدق :

نَعَاءِ ابنَ ليلى للسماحِ وللنَّدى وأيْدي شَمَالٍ باردات الأناملِ [1]

الشاهد في البيت (نَعَاءِ) وهي لفظة على وزن (فَعَالِ) بمعنى: انْعَ.

يطلب الشاعر في هذا البيت من الناس نعي ابن ليلى؛ لأنه رجل يستحق أن يُخَلَّد ذكره لكرمه وسعة عطائه. وفي هذا البيت يصف الشاعر ابن ليلى بأوفى وأبلغ ما يوصف به الرجل الكريم، فيستخدم كلمة (الندى)، و (أيدي)، و (شمال)، و (باردات الأنامل). وكل لفظة منها تشكل كتاباً كاملاً في المديح والثناء. فكلمة (الندى) تطلق على سعة العطاء وعدم انقطاعه، ولا يختص عطاؤه في وقت دون آخر إنما نداه يتدفق أمام كل سائل في شدة الأيام ورخائها، ويدل على ذلك استخدام كلمة(شمال) ويعني بها الرياح الشمالية وهي أبرد الرياح وأخلقها للجدب، وأدناها إلى حاجة المرء وشدة مسألته. ولبيان ذلك يستخدم عبارة (باردات الأنامل) لما فيها من معنى كامن يوحي

---

1 ديوان الفرزدق- دار صادر: بيروت، دار بيروت: بيروت-١٣٨٥هـ،١٩٦٦م ٦٥/٢. وقد ورد في ديوان الفرزدق-دار الكتاب العربي: بيروت-ط.(٣) ١٤١٩هـ، ١٩٩٩م- تقديم وشرح: مجيد طراد-١١٧/٢ (نعائي ابن ليلى). والبيت من شواهد سيبويه، ينظر: الكتاب ٢٧٢/٣، وتحصيل عين الذهب- الشاهد (٧٦١)-ص ٤٧٣.

بشدة البرد الذي يحول المرء دون السعي وراء كسب رزقه وجلب قوت عياله. ويعبر بـ(الأنامل)، وهي الأصابع، لأنها أقرب أجزاء الكف إحساساً بالبرد وأكثر فاعلية في القيام بالأعمال. فإذا تصلّبت من شدة البرد تعطّلت عن أداء كثير من المهام التي يؤديها الإنسان.

وعلى هذا، فابن ليلى هو أجزل الناس عطاء؛ لأن عطاءه جاء يسد أقوى الحاجات في أحلك الظروف والحالات، ونداه لا ينقطع إلا بانقطاع حياته وفنائه، فإن مات وانتهى فالناس كلهم يفتقدونه؛ الفقير منهم قبل الغني، والضعيف قبل القوي، لذا يستحق النعي والبكاء. فالفرزدق يرى الناس يبكون الممدوح وينعونه، لذا لا يطلب منهم البكاء ولا النعي فحسب، إنما يطلب منهم النعي المتواصل في شدته وحرقته، لذا يستخدم لفظة(نَعَاءِ) ؛أي: بالغوا في النعي. ولم يستخدم لفظة(انعَ) لأنه لا يطلب منهم البكاء لمرة واحدة، إذ إنه موجود، إنما يطلب منهم شدة النعي والبكاء. فأدّى الأمر بصيغة (فَعَالِ) المعنى الذي يريده الشاعر، فيما لا تفي به صيغة فعل الأمر(افْعَلْ). وعلى هذا التحليل نرى أن صيغة (فَعَالِ) شاركت فعل الأمر(افْعَلْ) في الدلالة على الطلب، وإن زادت عليها في التعبير عن قوة الطلب وشدته، كما شاركته في العمل فأضمرت فاعلاً واجبَ الاستتار، ونصبت مفعولاً به(ابنَ ليلى)، فحق لنا أن نعتمدها صيغة أخرى لفعل الأمر، ولا وجه لإدراجها في ألفاظ هذا الباب لاختلافها عنها في الدلالة والتركيب. ولعل هذا ما ذهب إليه تمام حسان عندما أخرج صيغة فَعَالِ من باب أسماء الأفعال وجعلها من باب الأمر[1]. كما صرَّح بعض الباحثين المحدثين بما يفيد بخروجها من هذا الباب إلى باب فعل الأمر، يقول مهدي المخزومي: " الذي يبدو لي من ملاحظة أقوال النحاة...أن هذا البناء(فَعَالِ) طلب كافْعَلْ، وأنه بدل من صيغة الفعل الساكن الأول، الذي تزاد في أوله همزة وصل، يتوصل بها إلى النطق بالساكن ابتداء،

---

1 ينظر: الخلاصة النحوية – ص ١٣٩.

نحو: اكْتُبْ، واحْذرْ، وافْتحْ...، وأنه صيغة أخرى للأمر، مساوية في معناها ودلالتها الصيغة المألوفة: افعَلْ "[١]، ويقول: " و(فَعَالِ) من الأبنية التي تدل على ما تـدل عليـه صيغة(افْعَلْ) من طلب إيقاع الفعل فوراً، ولا يدخل التنوين الذي تذرَّع البصريون بـه إلى تسمية هذه الأفعال بأسماء الأفعال، فهي بعيدة كل البعد عن أن تكون اسماً، فعزلها عن الأفعال القياسية، وجعلها مما يسمى بأسماء الأفعال تحكم ليس له ما يصححه "[٢].

ولما كانت صيغة (فَعَالِ) على هذه الهيئة من موافقة أحكام فعل الأمر ودلالتـه مع المبالغة فيه، حق لنا الاتساع في اللغة والقياس عليها دون الوقوف على ما جاء عن العرب على نحو استعمال فعل الأمر(افْعَلْ) في اللغة[٣]. والقياس فيها مـذهب سـيبويه والأخفش وغيرهما[٤]، إذ أجازوا اطراده من كل فعل ثلاثي. يقول سيبويه: " واعلم أن (فَعَالِ) جائزة من كل ما كان على بناء فَعَلَ أو فَعُلَ أو فعِلَ، ولا يجوز من أَفْعَلْتُ "[٥]. ويقول الأزهري: "إنه باب واحد كثُر استعماله على منهاجٍ واحـد فكـان حقيقـاً بالاتساع وإن فقد السماع"[٦].

---

١ في النحو العربي نقد وتوجيه – ص ٢٠٦.

السابق – ص ٢٠٦،٢٠٥.وقد ارتضى هذا الرأي سليم النعمي من الباحثين اللغويين المحدثين. ينظـر: أسمـاء الأف . أسماء الأصوات في اللغة العربية–محمد عبد الله جبر–دار المعارف ١٩٨٠م– ص ١٧٤.

٣ ونرى أن هذا ينطبق على صيغة (فَعْلالِ) من الرباعي، إذ يقاس عليها على النحو المقيس عليه في فعل الأمر من الرباعي، فتقول: دحْراجِ وتعني بها معنى دَحرَجَ مع زيادة المبالغة فيها.

٤ ينظر: الكتاب ٢٨/٣. شرح المفصل ٥٢/٤، شرح الرضي على الكافية ١٠٩/٣، ارتشاف الضـرب ١٨/٣، حاشية الصبان ١٩٦/٣.

٥ الكتاب ٢٨٠/٣.

٦ شرح التصريح ١٩٦/٢.

الفصل الثاني

أسماء الأفعال في القرآن الكريم، وآراء المفسرين فيها

نرصد في هذا الفصل آراء فريق من المفسرين في بعض ألفاظ هذا الباب كما وردت في السياق القرآني الكريم، لبيان آرائهم في البعد الدلالي الكامن في هذه الألفاظ، وما تؤديه من معنى في نطاق التركيب الذي ترد فيه، وسنحاول اختيار الشواهد القرآنية من آيات تضم كلمات من هذا الباب متباينة في توجيه النحاة لنتخذ منها أمثلة تبين كيفية معالجة كلمات الباب، ومنها[1]:

قوله تعالى: ﴿وقَضَى ربُّك ألاَّ تَعْبدوا إلا إيَّاهُ وبالوالدَين إحْسَانَاً إمَّا يبلُغَنَّ عندَكَ الكِبَرَ أحدُهُما أو كِلاهُمَا فَلا تقُلْ لهُمَا أُفٍّ ولا تَنْهَرهُما وقُلْ لهُمَا قَوْلاً كَرِيمَاً﴾[2].

جاءت هذه الآية في معرض الأوامر والنواهي الإلهية التي يعد اتباعها قوام السلوك الإنساني في واقع الحياة. فتأمر ببر الوالدين، وتستجيش قلوب الأبناء لتنعطف إلى رحمة الآباء والأمهات، فهما اللذان اندفعا إلى رعايتهم، وضحيا بكل شيء حتى بالذات، فامتص الأبناء منهما كل عافية وكل جهد وكل اهتمام، حتى بلغا من الكبر عتيا. ومن ثم لا يحتاج الآباء توصية بالأبناء، إنما يحتاج هؤلاء إلى استجاشة وجدانهم بقوة ليذكروا واجب الجيل الذي أنفق رحيقه كله حتى أدركه الجفاف!

---

١ وردت ألفاظ هذا الباب في عدد من الآيات القرآنية كما يلي:

البقرة:١١١، البقرة : ١٥٨، النساء : ٢٤، المائدة: ١٠٥، الأنعام: ١٥٠، يونس : ٢٨، يوسف : ٢٣، الإسراء: ٢٣، طه :٩٧، الأنبياء: ٦٧، المؤمنون : ٣٦، القصص : ٨٢، الأحزاب : ١٨، الأحقاف : ١٧، الحديد : ١٣، الحاقة : ١٩، القيامة : ٣٤.

٢ الإسراء : ٢٣.

وهنا يجيء الأمر بالإحسان إلى الوالدين في صورة قضاء من الله يحمل معنى الأمر المؤكد، ويدلهم على طريق البر ومراتب الإحسان،(فلا تقل لهما أف) وهي أول مرتبة من مراتب الرعاية والأدب، ألا يند من الولد ما يدل على الضجر والضيق، وما يشي بالإهانة وسوء الأدب[1].

وقد تعددت أقوال العلماء في تفسير كلمة(أف) كما يلي:[2]

الأول: قال الفراء:تقول العرب جعل فلان يتأفف من ريح وجدها، معناه يقول:أف أف.

الثاني: قال الأصمعي: الأف وسخ الأذن.

الثالث: قال بعضهم إن معناه قلة، وهو مأخوذ من الأفيف وهو الشيء القليل.

الرابع: روى ثعلب عن ابن الأعرابي : الأف الضجر.

الخامس: قال القتبي: أصل هذه الكلمة أنه إذا سقط عليك تراب أو رماد نفخت فيه لتزيله، والصوت الحاصل عن تلك النفخة هو قولك أف.

السادس : قال الزجاج: أف معناه النتن، وهذا قول مجاهد في أنه إذا وجدت منهما رائحة تؤذيك فلا تقل لهما أف.

ويعقّب الرازي على هذه المعاني المختلفة في (أف)، يقول: " قول القائل: لا تقل لفلان أف، مَثَلٌ يضرب للمنع من كل مكروه وأزيد وإن خف أو قل"[3]. وفي ذلك

---

١ ينظر : في ظلال القرآن- سيد قطب- دار الشروق : القاهرة- ط. (١٧)- ١٤١٢هـ، ١٩٩٢م- المجلد(٤)-١٥/٢٢٢١ (بتصرف)

٢ ينظر : التفسير الكبير ١٨٨/٢٠، والجامع لأحكام القرآن ٢٤٢/١٠.

٣ التفسير الكبير. وينظر: البحر المحيط ٢٥/٦.

إدراك للقيمة الدلالية التي تؤديها(أف) في ما تحمله من معاني عديدة للإيـذاء كـبيرة كانت أم صغيرة.

ويبدو واضحاً أن استخدام هذه اللفظة في معرض الأمر ببر الوالدين، كانت آية في البيان، وبلاغة في الإعجاز، وغاية التعبير عن البر والإحسان، ففيها مـا يشـير إلى ضرورة المبالغة في الاعتناء هما. مع وصلهما بكل وثائق البر والإحسان قولاً وعمـلاً، يقول الزمخشري : " ولقد بالغ سبحانه في التوصية هما حيث افتتحهما بـأن شـفع الإحسان إليهما بتوحيده ونظمهما في سلك القضاء هما معـا، ثم ضـيق الأمـر في مراعاتهما حتى لم يرخص في أدنى كلمة تنفلت من المتضجر مع موجبـات الضـجر ومقتضياته، ومع أحوال لا يكاد يصبر الإنسان معها في الاستطاعة"[1]. ويقول القرطبي مبيناً القيمة الدلالية التي تؤديها كلمة أف: " قال علماؤنا: وإنما صـارت قولـه(أف) للأبوين أردأ شيء؛ لأنه رفضهما رفض كفر النعمة، وجحد التربية ورد الوصية الـتي أوصاه التنزيل"[2]. ويقول أبو حيان: " قال ابن عباس(أف) كلمة كراهة، بالغ تعالى في الوصية بالوالدين، واستعمار وطاءة الخلق، ولين الجانب، والاحتمال حتى لا نقول لهما عند الضجر هذه الكلمة، فضلاً عما يزيد عليها"[3].

وإن من يدقق في أقوال المفسرين تلك يجد أنهم ينطلقون مـن أن لفظـة (أف) جاءت تؤدي دلالة عامة على كل معاني الإيذاء، يقول الرازي: " إن هذا اللفظ إنمـا يدل على المنع من سائر أنواع الإيذاء بحسب القياس الجلي الذي يكـون مـن بـاب الاستدلال بالأدنى على الأعلى"[4]. ويقول أبو حيان: " وإذا كان قد نهى أن يستقبلهما

---

١ الكشاف ٤٤٤/٢.

٢ الجامع لأحكام القرآن ٢٤٣/١٠.

٣ البحر المحيط ٢٥/٦.

٤ التفسير الكبير ١٨٩/٢٠.

بهذه اللفظة الدالة على الضجر والتبرم بهما فالنهي عما هو أشد كالشتم والضرب هو بجهة الأولى، وليست دلالة(أف) على أنواع الإيذاء دلالة لفظية"[1]، إنما دلالتها مفهومة بمقتضى القياس، كما يذهب الفخر الرازي[2]. ولعل في هذا ما يشير إلى أن لفظة(أف) لا تدل على مسمى في ذاتها كما تدل الأسماء على مسمياتها في ما حد به النحاة الاسم. و لم نجد أن أحداً من المفسرين قد قال بفعليتها، إنما كانوا يذهبون مذهب جمهور النحاة، بأنها اسم فعل مضارع بمعنى: أتضجر[3]. ولكن أقوالهم تشير بوضوح إلى إدراكهم أن هناك اختلافاً دلالياً بين كلمة(أف) وما فُسِّرت به-أتضجر- يقول الفخر الرازي : " إلا أنَّا علمنا في هذه الصورة أن المقصود من هذا الكلام المبالغة في تعظيم الوالدين"[4]. ولا خلاف في أن معنى المبالغة يكمن فيها ذاتها لا بتفسيرها بأتضجر؛ لأن معناها لا يقف عند حد تفسيرها فيما ترتضيه كتب المعاجم، إذ إن التفسير المعجمي يدور حول دلالة الكلمة ذاتها، وهذه اللفظة-أف- تنطوي على معانٍ انفعالية تؤديها عوامل عديدة؛ نفسية وصوتية وسياقية، وهذا الأداء لا يمكن تفسيره، إذ إنها كلمة مقولة لكل شيء مرفوض[5]، لذلك كانت هي كلمة إبراهيم عليه السلام عندما قال لقومه:﴿ أُفٍّ لَكُمْ ولِمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللهِ﴾[6]؛ أي رفضٍ لكم ولهذه الأصنام معكم، وضجر من ثباتكم على عبادتها بعد وضوح الحق وزهوق الباطل[7].

---

١ البحر المحيط ٦/٢٥.

٢ ينظر: التفسير الكبير ١٨٩/٢٠.

٣ ينظر : البحر المحيط ٢١/٦، والدر المصون ٣٨٤/٤.

٤ التفسير الكبير ١٩٠/٢٠.

٥ الجامع لأحكام القرآن ٢٤٣/١٠.

٦ الأنبياء : ٦٧.

٧ ينظر: الكشاف ٥٧٧/٢، التفسير الكبير ١٨٩/٢٢، الجامع لأحكام القرآن ٣٠٢/١١.

ولما أراد المفسرون تصنيفها لم يتجاوزوا النظر إلى دلالتها، فقال الفراء: "(أف) صوت لا يعرف معناه إلا بالنطق به"[1]. وقال الزمخشري: "(أف) صوت إذا صوَّت به الإنسان علم أنه متضجر كما إذا قال حس علم أنه متوجع"[2]. وهو مذهبهم في غيرها من ألفاظ هذا الباب، فقال القرطبي في(هيت) في قوله تعالى:﴿وغلَّقَتِ الأبوابَ وقالتْ هَيْتَ لَكَ﴾[3]: " لا مصدر له ولا تصريف... لأنه صوت نحو مَهْ، وصَهْ يجب ألا يعرب"[4]. وقالوا في (هَلُمَّ) في قوله تعالى:﴿والقَائلينَ لإخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إلَيْنَا﴾[5]: " هو صوت سمي به فعل متعد، مثل أحضر وقرب... والذي عليه النحويون أن(هَلُمَّ) ليس صوتاً وإنما هو مركب..."[6]. وفي هذا ما يشير إلى خروجهم عن مذهب النحاة ارتضاءً لما تؤديه دلالة هذه الألفاظ، فهي فيما يذهبون، ينطق بها الإنسان لأداء دلالة ما أبين لما في النفس وأبلغ في الإفصاح لما في الذات عما فُسِّرت به، وهو معنى لا يؤديه الاسم ولا الفعل فيما يدلان عليه من معنى.

٢) قال تعالى: ﴿ وأَصْبَحَ الذينَ تَمنَّوا مَكَانَهُ بالأمْسِ يقُولُونَ ويْكَأنَّ اللهَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ من عِبَادِهِ ويقدِرُ لَولا أنْ مَنَّ اللهُ عَلَينا لَخَسَفَ بِنَا ويْكَأنَّهُ لا يُفْلِحُ الكَافِرونَ﴾[7].

---

١ معاني القرآن ١٢١/٢.

٢ الكشاف ٥٢٢/٣. وينظر: السابق ٥٧٧/٢، والتفسير الكبير ١٨٩/٢٢، والفراء معاني القرآن ١٢١/٢.

٣ يوسف : ٢٣.

٤ الجامع لأحكام القرآن ١٦٣/٩.

٥ الأحزاب : ١٨.

٦ البحر المحيط ٢١٤/٧. وينظر: الكشاف ٢٥٥/٣.

٧ القصص : ٨٢.

تعددت مذاهب اللغويين والنحاة في(ويكأنّ) فمنهم من يرى أنها لفظة مركبة من كلمتين، كما يلي[1]:

١-أن(وي) منفصلة وهي اسم فعل معناها: أعجب، والكاف للتعليل وقيل للتشبيه، و(أن) وما في خبرها مجرورة بها، وهو مذهب الخليل وسيبويه.

٢-أن ويك كلمة برأسها، والكاف حرف خطاب، وأنّ معمولة لمحذوف: أي اعلم أنه لا يفلح، قاله الأخفش.

٣-أن أصلها(ويلك)، وحذفت اللام تخفيفاً. وهو مذهب الكسائي وقطرب.

ولكل مذهب من هذه المذاهب ما يخالفه عند المفسرين ومعربي آيات القرآن الكريم:

فالمذهب الأول/ مذهب الخليل وسيبويه، ينقضه مذهب الفراء، يقول الثعلبي فيما ينقله عنه القرطبي: "وقال الفراء: هي كلمة تقرير"[2]. كما يخالفه مذهب أبي العباس والحسن في أنها كلمة تحقيق وتنبيه[3]. فهي في مذهبهم ليست (وي) المركبة مع (كأن) التي تفيد التشبيه؛ لأن الكاف خالية من معنى التشبيه في هذه الآية [4]، كما سنبين.

والمذهب الثاني/ يضعفه الفراء لوجهين: [5]

أحدهما- أن معنى الخطاب هنا بعيد.

---

١ ينظر: الكتاب ١٥٤/٢، وشرح المفصل ٧٧/٤، وارتشاف الضرب ٢٠٠/٣، شرح التصريح ١٩٧/٢، حاشية الصبان ١٩٨/٣، الصاحبي في فقه اللغة-ص ٢٨٣.

٢ الجامع لأحكام القرآن ٣١٨/٣.

٣ السابق.

٤ ينظر: البحر المحيط ١٣١/٧.

٥ ينظر: معاني القرآن – الفراء -٣١٢/٢، والتبيان ١٠٢٧/٢.

الثاني-أن تقدير(وي) اعلم، لا نظير له، وهو غير سائغ، يقول الفراء: " ولم نجد العرب تعمل الظن والعلم بإضمار مضمر في أن"[1].

أما المذهب الثالث/ فينكره النحاس، يقول: " وما أعلم جهة من الجهـــات إلا هذا القول خطأ منها، فمن ذلك أن المعنى لا يصح عليه؛ لأن القوم لم يخاطبوا أحـــداً فيقولوا له ويلك، وكان يجب على قوله أن يكون(إنه) بكسر(إن) لأن جميع النحـــويين يكسرون إن بعد ويلك، وأيضاً فإن حذف اللام من ويل لا يجوز، وأيضاً فليس يكتب هذا ويك"[2].

وبذا، فإن ما يراه المفسرون يختلف عن مذهب النحاة في تركيب لفظة(ويكأن) في هذه الآية؛ لأن معنى الآية فيما يرون لا يتسق والقول بالتركيب فيها، إذ إن الآيـــة تعرض صورة قوم فتنتهم زينة قارون؛ لأنهم يشعرون أنه أوتي حظاً عظيماً وهم منـــه محرومون. وعندما تبلغ فتنة الزينة ذروتها في نفسهم، تتدخل يد القدرة لتـــضع حـــداً للفتنة، وترحم الناس الضعاف من إغرائها (فخسفنا بـــه و بـــداره الأرض) فابتلعتـــه وابتلعت داره، وذهب ضعيفاً عاجزاً، لا ينصره أحد، ولا ينتصر بجاه أو مال.

فوقف القوم تجاه هذه الضربة القاضية، يحمدون الله أن لم يستجب لهم ما تمنوه بالأمس، ولم يؤتهم ما آتى قارون. وصحوا أن الثراء ليس آية دالة على رضا الله. فهو يوسع الرزق على من يشاء من عباده ويضيقه على من يشاء، ولو كان دليل رضاه ما أخذ قارون هذا الأخذ الشديد القوي، إنما هو الابتلاء الذي قد يعقبه البلاء. فعلموا أن الكافرين لا يفلحون.[3]

---

١ معاني القرآن – الفراء – ٢/٣١٢.

٢ إعراب القرآن ٣/٢٤٤.

٣ ينظر: في ظلال القرآن ٢٠/ ٢٧١٣.

واستناداً إلى هذا التفسير فإن معنى الآية لا يستقيم مع دلالة التشبيه في من عد الكلمة مركبة من[وي، وكأن]، ولا مع دلالة الويل في من ذهب إلى أنها مركبة من[ويل، وكأن] ثم حذفت الكاف تخفيفاً، كما بينا. إنما معناها يؤدي دلالة التقرير بأن الله يبسط الرزق بحسب مشيئته وحكمته لا لكرامته عليه، ويضيّق على من يشاء لا لهوانه بل لحكمته وقضائه ابتلاء. وأن الكافرين لا يفلحون[1]. وهو مذهب كثير من المفسرين، لذا يرون أن لفظة(ويكأن) كلمة مستقلة؛ معناها التقرير أو التحقيق أو التنبيه، قال ابن عباس والحسن، فيما ينقله القرطبي: "ويك كلمة ابتداء وتحقيق تقديره: إن الله يبسط الرزق، وقيل: هو تنبيه بمترلة(ألا) في قولك: ألا تفعل و(أما) في قولك: أما بعد"[2]. ويقول أبو حيان: " قال أبو زيد وفرقة معه: ويكأنّ حرف واحد بجملته وهو بمعنى(ألم تر)"[3]. ويشفع لصحة هذا المذهب قول الفراء: "ولم تكتبها العرب منفصلة، ولو كانت على هذا، لكتبوها منفصلة"[4].

ويبدو من الواضح أن في هذا المذهب اهتماماً بارزاً بالقيمة الدلالية للألفاظ من غير حاجة إلى القول بأنها مركبة، أو إلى البحث عن أصولها التي هي منها، ولا نعلم من ذهب هذا المذهب من النحاة إلا ابن يعيش، وهذا يبين اهتمام ابن يعيش من النحاة بدلالة الألفاظ واستبطانه معاني الجمل والتراكيب.

ولعل من المفيد في هذا المقام أن نورد القول في لفظة أخرى من ألفاظ هذا الباب جاءت في القرآن الكريم، مما ذهب جمهور النحاة إلى القول بتركيبها في اللغة،

---

١ ينظر: البحر المحيط ١٣١/٧.

٢ الجامع لأحكام القرآن ٣١٨/١٣.

٣ البحر المحيط ١٣١/٧. وينظر: الدر المصون ٣٥٤/٥.

٤ معاني القرآن – الفراء ٣١٢،٣١٣/٢.

وهي لفظة(هَلُمَّ) في قوله تعالى: ﴿قُلْ هلُمَّ شُهَدَاءَكُمُ الذين يَشْهَدونَ أنّ اللهَ حرَّمَ هـذا فإنْ شَهِدوا فَلا تَشْهَدْ مَعَهُمْ﴾ [١].

فقد أجمع جمهور النحاة على تركيبها فجعلوها في قسم المركبات، كما بينا في الفصل السابق. واختلف البصريون والكوفيون في أصلها، فقال البصريون هي مركبة من(ها) التي للتنبيه و(لُمَّ) التي هي فعل أمر من لَمَّ الله شعثه، وقال الفراء من الكوفيين هي مركبة من هَلْ التي للزجر، وأمَّ بمعنى اقصُدْ. ولسنا هنا في مجال رصد اختلاف النحاة في ذلك إنما أردنا أن نذكّر بمذهبهم في القول بتركيبها [٢].

أما المفسرون فقد بحثوا عن دلالة اللفظة من غير تحقيق القول في تركيبها. يقول السمين الحلبي بعد أن عرض مذاهب اللغويين في تركيبها: " وقد رُدَّ كل واحد من هذه المذاهب بما يطول الكتاب بذكره من غير فائدة" [٣]. ولعل في هذا تصريحا بضعف مذاهب النحاة القائلين بتركيبها. ويذهب الفخر الرازي من المفسرين إلى أن(هَلُـمَّ) " كلمة دعوة إلى الشيء" [٤]. ويرى القرطبي أنها " على لفظها تدل على معنى هات " [٥]. وبذا، فلا حاجة تدعو إلى البحث عن أصل تركّبت منه؛ لأن الأصل في اللغة هي البساطة حتى يقوم دليل واضح في التركيب، ولعل في هذا ما يشير إلى اتجاه بعض المفسرين إلى رفض القول بالتركيب، ويشفع لذلك ما بيناه سابقاً من اتجاههم إلى تفسيرها بأنها أصوات. وعليه، فإن المفسرين كانوا أصحاب مذهب ينكر التركيب في ألفاظ هذا الباب فيما يقابل مذهب النحاة القائلين بتركيبها، وربما يكونون هم الذين

---

١ الأنعام: ١٥٠.

٢ ينظر تفصيل ذلك في : الأصول ١/١٤٦، الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٣٤١، شرح المفصل ٤/٤٢، شرح الرضي على الكافية ٣/١٠٠، المساعد ٢/٦٤٤، ارتشاف الضرب ٣/٢٠٩، حاشية الصبان ٣/٢٠٩.

٣ الدر المصون ٣/٢١٢.

٤ التفسير الكبير ١٣/٢٣٠.

٥ الجامع لأحكام القرآن ٧/١٢٩.

ذكرهم صاحب البسيط فيما نقله عنه أبو حيان، قال : "إن منهم من قال ليست مركبة، وهو قولٌ لا بأس به" [1].

٣) قال تعالى: ﴿**هَيْهَاتَ هَيْهاتَ لِمَا تُوعَدونَ**﴾[2].

جاءت هذه الآية في معرض إنكار البعث بعد الممات؛ لأن المنكرين لذلك لا يدركون حكمة الحياة الكبرى، ودقة التدبير في أطوارها المختلفة، ولا ينتبهون إلى أن القوة المدبرة لتلك الأطوار لا تقف بالحياة عند مرحلة الموت والبلى كما يظنون، لذلك هم يتعجبون من ذلك الذي يعدهم أنهم مخرجون؛ ويستبعدون في جهالة أن ذلك يكون؛ ويجزمون بأن ليس هنالك إلا حياة واحدة وموت واحد، يموت جيل ويحيا بعده جيل. فأما الذين ماتوا، وصاروا تراباً وعظاماً، فهيهات هيهات الحياة لهم، وهيهات هيهات البعث الذي يوعدون به، وقد صاروا عظاماً ورفاتاً! [3].

جاءت لفظة(هيهات) في الآية الكريمة لتصوير قوة إنكار البعث بعد الممات، وهي الفكرة التي سيطرت على أذهان هؤلاء الجهال، فجاءت اللفظة موائمة لقوة المعنى، لتؤدي دلالة المبالغة في الإنكار، وقد تنبه المفسرون إلى معنى المبالغة في استخدام لفظة(هيهات)، يقول الفخر الرازي: " (أيعدكم أنكم إذا متم و كنتم تراباً وعظاماً أنكم مخرجون) معادون أحياء للمجازاة، ثم لم يقتصروا على هذا القَدَر حتى قرنوا به الاستبعاد العظيم وهو قولهم (هَيْهاتَ هَيْهاتَ لما توعدون)"[4].

كما صرحوا بمعنى المبالغة في كثير من ألفاظ هذا الباب في الآيات التي ترد فيها، يقول الفخر الرازي في تفسير لفظة (هاؤم) في قوله تعالى: ﴿فأمَّا مَنْ أوتيَ كتابَهُ بيمينهِ

---

١ ارتشاف الضرب ٢٠٩/٣.

٢ المؤمنون : ٣٦.

٣ في ظلال القرآن ٢٤٦٧/١٨.

٤ التفسير الكبير ٩٨/٢٣.

فيقولُ هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ﴾[1]: " اعلم أنه لما أوتي كتابه بيمينه، ثم أنه يقول(هاؤم اقرءوا كتابيه)، دل ذلك أنه بلغ الغاية في السرور لأنه لما أعطى كتابه بيمينه علم أنه من الناجين ومن الفائزين بالنعيم، فأحب أن يظهر ذلك لغيره حتى يفرحوا بما ناله"[2]. ويقول القرطبي في هذا: " أي يقول ذلك ثقة بالإسلام وسروراً ببخاته[3]؛ لأن اليمين عند العرب من دلائل الفرح، والشمال من دلائل الغم، قال الشاعر:

أبيني أفي يُمنى يديكِ جعلتني فأفرح أمْ صيَّرتني في شمالِكِ"[4]

ولما كانت هذه الألفاظ تؤدي دلالة المبالغة، فقد وجهها المفسرون توجيهاً يناسب دلالتها، يقول القرطبي في (هاؤم): " كلمة وضعت لإجابة الداعي عند النشاط والفرح"[5]. ويقول في (هيت) في قوله تعالى:﴿هَيْتَ لَكَ﴾[6]:" هي كلمة حث وإقبال على الأشياء"[7]. وقال الرازي في(هَلُمَّ) في قوله تعالى:﴿قُلْ هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمْ[8]﴾: "هي كلمة دعوة إلى الشيء"[9]. كما قالوا في (هيهات)-في الآية التي نناقش هنا-:" قال ابن عباس: هي كلمة للبعد"[10].

١ الحاقة : ١٩.
٢ التفسير الكبير ١١١/٣٠.
٣ هكذا وردت ولعل الصواب: بنجاته.
٤ الجامع لأحكام القرآن ٢٦٩/١٨.
٥ السابق.
٦ يوسف : ٢٣.
٧ الجامع لأحكام القرآن ١٦٣/٩.
٨ الأنعام : ١٥٠.
٩ التفسير الكبير ٢٣٠/١٣.
١٠ الجامع لأحكام القرآن ١٢٢/١٢.

وعلى الرغم من أن المفسرين قد نهجوا في إعراب ألفاظ هذا الباب منهج النحاة العرب، فقالوا إنها أسماء أفعال [١]، إلا أننا نجد في أقوالهم ما يتوجه إلى استبطان الدلالة فيها، وتوجيه الأحكام على مقتضاها. فينكر الفراء مثلاً فعلية أو اسمية(هيهات) يقول: " هيهات أداة ليست مأخوذة من فعل بمنزلة بعيد أو قريب"[٢]، ويقول في موضع آخر مشبهاً (هيهات) بـ(رُبَّ، وثُمَّ) الحرفيتين:" فنَصْبُ هيهاتَ بمنزلة هذه الهاء التي في رُبَّتَ، لأنها دخلت على رُبَّ وعلى ثُمَّ، وكانا أداتين، فلم يغيرهما عن أداتهما فنصبا"[٣]. ويقرن أبو جعفر النحاس(هيهات) بالحروف، يقول: " لم يشتق منها فعل فهي بمنزلة الحروف"[٤]. ويقول السمين الحلبي في علة بنائها: "فالمشهور هَيْهَاتَ بفتح التاء من غير تنوين، بني لوقوعه موقع المبني أو لشبهه بالحروف"[٥].

كما عدوها من الأصوات التي تؤدي معنى، فيذهب الزمخشري إلى أن(هاؤم) صوت يصوت به فيفهم منه معنى خذ كأف وحس وما أشبه ذلك[٦]. ومثل ذلك يقول عن(هات) في قوله تعالى: ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ﴾[٧]:" هات صوت بمنزلة هاء بمعنى احضر"[٨]. وسبق أن بينا مذهبهم هذا في ألفاظ أخرى من هذا الباب.

أما عن اختلاف الحركات على أواخر هذه الألفاظ، فلئن توجهوا إلى تسويغها وجهة النحو التعليمي[٩]، نتبين في أقوالهم ما يصور إدراكهم أن اختلاف الحركات يعود

---

١ ينظر ما قالوه في (هيهات)، على سبيل المثال، في : البحر المحيط ٣٧٤/٦، الدر المصون ١٨٣/٥.

٢ معاني القرآن ٢٣٥/٢.

٣ السابق ٢٣٦/٢. وينظر: الجامع لأحكام لقرآن ١٢٣/١٢.

٤ إعراب القرآن ١١٤/٣.

٥ الدر المصون ١٨٤/٥.

٦ الكشاف ١٥٢/٤.

٧ البقرة : ١١١.

٨ ينظر: الكشاف ٣٠٥/١.

٩ ينظر تفصيل ذلك في: البحر المحيط ٣٧٥/٦،٣٧٤.

إلى اختلاف اللغات. فالتنوين-فيما يرون-ليس علامة على التنكير؛ لأنه لو كان كذلك لكان مقيساً على كل ألفاظ هذا الباب، يقول السمين الحلبي في تنوين (هيهات) : " وليس بقياس، بمعنى أنه ليس لك أن تنوِّن منها ما شئت"[1]، ويقول: " والذي يقال في القراءات المتقدمة أن من نوَّن جعله للتنكير كما تقدم، ومن لم ينوِّن جعل عدم التنوين للتعريف، ومن فتح فللخفة وللاتباع، ومن كسر فعلى أصلي التقاء الساكنين، ومن ضم فتشبيهاً بقبلُ وبعدُ، ومن سكَّن فلأن أصل البناء السكون، ومن نوَّن وقَفَ بالهاء، فاتباعاً للرسم، ومن وقف بالتاء فعلى الأصل سواء كسرت التاء أو فتحت لأن الظاهر أنهما سواء، وإنما ذلك من تغيير اللغات"[2].

كما أنهم يعتمدون(هيهات) بلفظها، كلمة أو حرفاً يؤدي معنى البعد المبالغ فيه، إذ لا صحة للقول بأن التاء هي تاء التأنيث منفصلة عنها، إنما يرونها جزءاً من الكلمة وليست حرف تأنيث. ودليل ذلك الوقف عليها في بعض لغات العرب، يقول الفراء: " فدل ذلك على أنها ليست بهاء التأنيث فصارت بمنزلة دَرَاكِ و نَظَارِ"[3].

فهم بذلك يخرجون عن مذهب النحاة في معالجة التراكيب على ضوء المباني وتسويغ الحركات الإعرابية. ويؤيد ذلك ما ذهب إليه الفخر الرازي في (هاؤم) فيذهب إلى أن الميم ليست من الكلمة إنما هي من قبيل إشباع الضمة على الهمزة، فجاءت اللفظة على صورة الجمع، ولما كان للكلمة مفرد وجمع، وضع النحاة لها مثنى، فحكموا للاثنين بحكم الجمع؛ لأن الاثنين عندهم في حكم الجمع في كثير من

١ الدر المصون ٥/١٨٥.

٢ السابق.

٣ معاني القرآن ٢/٢٣٥.

الأحيان[١]. ولعل في ذلك ما يرمي إلى أن (هاؤما) التي تدل على المثنى ليست مما ورد فيها سماع، إنما جاؤا بها ليجعلوا للفظة مثنى كما لها مفرد وجمع.

يتضح مما سبق، أن المفسرين قد أدركوا دلالة هذه الألفاظ فيما جاءت تؤديه من معنى مع المبالغة فيه، و(هيهات) من ألفاظ المبالغة في أداء معنى البعد، وقد جاءت مكررة لزيادة تأكيد[٢] ما يدَّعيه هؤلاء الجاهلون منكرو حقيقة البعث بعد الممات.

٤) قال تعالى: ﴿ويومَ نَحْشُرُهُمْ جَميعاً ثُمَّ نَقُولُ للذينَ أشْرَكُوا مَكَانَكُمْ أنـتُم وشُرَكاؤكُمْ فَزَيَّلنا بينهُمْ وقَالَ شُركَاؤُهُمْ ما كُنْتُمْ إيَّانا تعْبُدونَ﴾[٣].

تصور هذه الآية الكريمة صورة الشفعاء والشركاء في مشهدٍ من مشاهد القيامة، مشهد أبلغ من الإخبار المجرد بأن الشركاء والشفعاء لن يعصموا عبادهم من الله، ولن يملكوا لهم خلاصاً ولا نجاة، فيحشر الكفار والشركاء جميعاً، وقد كانوا يزعمونهم شركاء الله، ولكن القرآن يسميهم(شركاءهم) تهكماً من جهة، وإشارة إلى أنهم من صنعهم هم و لم يكونوا يوماً شركاء لله.

وهؤلاء جميعاً يصدر إليهم الأمر:(مَكَانَكم أنتم وشركاؤكم) قِفُوا حيث أنتم. ثم يفرِّق بينهم وبين شركائهم في الموقف، (فزيَّلنا بينهم) "وعندئذ لا يتكلم الذين كفروا ولكن يتكلم الشركاء ليبرئوا أنفسهم من الجريمة. جريمة أن عبدهم هؤلاء الكفار مع الله، أو من دون الله، وإعلان أنهم لم يعلموا بعبادتهم إياهم و لم يشعروا، فهم إذن لم يشتركوا في الجناية، وهو يشهِدون الله وحده على ما يقولون"[٤].

---

١ ينظر : التفسير الكبير ١١٠/٣٠.

٢ ينظر: البحر المحيط ٣٧٥/٦، الدر المصون ١٨٣/٥.

٣ يونس : ٢٨.

٤ ينظر: في ظلال القرآن ١٧٨٠/١١.

إن اللفظة التي تناقش هنا هي(مكانكم)، وقد سبق أن بينا مذهب النحاة فيها بأنها منقولة عن ظرف ومضاف إليه، ونرى المفسرين يذهبون مذهبهم عند تحليل التركيب على ضوء المبنى، أما من حيث المعنى فنجد في أقوالهم ما يشير إلى إدراكهم الدلالة التي تؤديها هذه اللفظة، إذ يرونها كتلة واحدة تؤدي معنى ما ولا علاقة لها بالظرفية أو كونها مركبة من ظرف ومضاف إليه، يقول الفخر الرازي في هذا الصدد:" واعلم أن كلمة(مكانكم) كلمة مختصة بالتهديد والوعيد"[1]. ويقول القرطبي: " (مكانكم) أي الزموا واثبتوا مكانكم، وقفوا مواضعكم (أنتم وشركاؤكم)، وهذا وعيد "[2].

كما رفض فريق من المفسرين مذهب من قال من النحاة بأن التركيب معها يقوم على التقدير والإضمار، منكرين على ابن عطية مذهبه في أن (أنتم) رفع بالابتداء، والخبر مخزيون، أو مهانون، ونحوه، و(مكانكم) نهاية تركيب، ثم أخبر أنهم كذا[3]. وهو مذهب فيما يرى المفسرون بعيد عن المعنى الذي يقتضيه سياق الآية، يقول أبو حيان رداً على مذهب ابن عطية: " وهذا ضعيف لفك الكلام الظاهر اتصال بعض أجزائه ببعض ولتقدير إضمارٍ لا ضرورة تدعو إليه"[4]. ويقول السمين الحلبي: "وهذا لا ينبغي أن يقال؛ لأن فيه تفكيكاً لأفصح كلام وتنثير النظمة من غير داعية إلى ذلك"[5].

فمن الواضح أن المفسرين قد احتكموا إلى المعنى في توجيه ألفاظ هذا الباب، فأقوالهم تؤيد رفض فكرة النقل من الظرفية، كما ذهبوا في هذه الآية، لأن المعنى الذي تؤديه اللفظة لا يتسق مع معنى الظرفية، وخير مثال لذلك ما ذهب إليه العكبري في

---

١ التفسير الكبير ٨٢/١٧.

٢ الجامع لأحكام القرآن ٣٣٣/٨.

٣ ينظر: البحر المحيط ١٥٣/٥.

٤ السابق.

٥ الدر المصون ٢٧/٤.

لفظة(وراءكم) من قوله تعالى: ﴿قِيلَ ارْجِعُوا وراءَكُمْ فالتَمِسُوا نُوراً﴾[1]، يقول: "(وراءكم) اسم للفعل...أي ارجعوا، ارجعوا، وليس بظرف لقلة فائدته؛ لأن الرجوع لا يكون إلا إلى الوراء "[2]. ويبدو من الواضح أن العكبري قد أدرك الفرق الدلالي بين دلالة الظرفية ودلالة الإلزام أو قصد الطلب التي تفيدها كلمة(وراءكم) في الآية الكريمة. وهذا يؤيد ما نذهب إليه في أن القول بأن هذه منقولة عن ظرف إنما يعتمد على شكل الكلمة وصورة مبناها لا على دلالتها ومقتضى معناها.

ومثل ذلك؛ أي ما قيل بنقلها عن جار ومجرور، القول في(عليكم)، وقد وردت في قوله تعالى: ﴿يا أيُّها الذينَ آمَنُوا عَلَيكُمْ أنفُسَكُمْ﴾[3]. وعلى الرغم مما يبدو ظاهراً من اعتمادهم مذهب النحاة في تحليلها فقالوا بأنها اسم فعل والتقدير: احفظوا أنفسكم، والكاف والميم في (عليكم) في موضع جر[4]، إلا أن في أقوالهم ما يناقض فكرة النقل عن جار ومجرور، يقول العكبري: " و(على) وحدها لم تستعمل اسماً للفعل"[5]. وهذا القول يدعم ما نذهب إليه في أكثر من موضع، بأن لفظة (عليكم) في هذا الباب تعد كتلة لغوية واحدة، ويدل على ذلك أن (على) لو كانت عنصراً لغوياً، و(كُمْ) عنصراً آخر متصلاً بها مجروراً لأمكن أن نعتمد (على) وحدها لأداء دلالة الإلزام أو الطلب. ولمّا لم تكن على هذا المعنى منفردة كان من الأجدر أن تكون (عليكم) كتلة لغوية واحدة تؤدي معنى الإلزام أو الطلب، ولا حقيقة للقول بأنها مركبة من جار ومجرور، فضلاً عن أن الدلالة تأبى ذلك.

واستناداً إلى ما سبق من أقوال المفسرين في ألفاظ هذا الباب، نخرج إلى أن المفسرين قد أدركوا البعد الدلالي الذي تؤديه هذه الألفاظ بعيدة عن معنى الاسمية أو

---

١ الحديد : ١٣.

٢ التبيان ١٢٠٧/٢.

٣ المائدة : ١٠٥.

٤ ينظر: التبيان ٤٦٥/١.

٥ السابق.

الفعلية في إطار ما فُسِّرت به، فهي- في ما يرون- أصوات يخرجها المتكلم للتعبير عن انفعالٍ ما. وإن البحث عن الأصل الذي نقلت عنه لا يضيف إلى هذا البعد الـــدلالي شيئاً. ويبدو أن إدراك ما فيها من قيمة دلالية هو السبب في ميلهم إلى أنها من الحروف في ما تضمنته أقوالهم، كما أسلفنا.

الفصل الثالث

آراء علماء اللغة المحدثين في (أسماء الأفعال)

تعددت آراء اللغويين المحدثين في ألفاظ هذا الباب، معتمدين على آراء النحاة العرب قديماً بين مؤيدٍ ورافض. ونوجز هنا أهم الآراء اللغوية التي تناولوها في هذا الباب، وتشمل المسائل الآتية:

الأولى: اختلافهم في تصنيف هذه الألفاظ في أقسام الكلم.

الثانية: مسألة التنوين في بعضها، واختلافهم في تفسيره.

الثالثة: اختلافهم في (عليك، وأمامك، ودونك وما ماثلها) أمنقولة عن جار ومجرور، أو عن ظرف ومضاف إليه.

الرابعة: آراؤهم فيما قيل بأنها مركبة.

ففي المسألة الأولى، وضع تمام حسان لألفاظ هذا الباب قسماً جديداً من أقسام الكلم التي هي عنده سبعة أقسام، فأسماها (الخالفة)[1]، معتمداً في ذلك على المعاني الانفعالية التي تتضمنها هذه الألفاظ، وهي قوام معنى الخالفة عنده[2]، جاعلاً تقسيم النحاة العرب لها إلى اسم فعل ماض، واسم فعل مضارع، واسم فعل أمر، قسمة اعتباطية ودون سند من المبنى أو المعنى[3]، يقول: "وواضح أن هذه الألفاظ تخلو من علامات تبرر تقسيمها إلى ماض ومضارع وأمر. ولكنها جميعاً للتعبير عن شحنة

---

١ سبق أن بينا معنى (الخالفة) وأقسامها عند تمام حسان، ينظر الباب الأول: أسلوبا المدح والذم (الفصل الثالث).

٢ ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها- ص١١٣.

٣ السابق.

نفسية انفعالية يحس بها المتكلم في الحاضر فلا تنسب إلى تقسيم زمــني"[1]. فــيرى أن تفسير النحاة على هذا التقسيم من قبيل الأسلوب الخبري، وهي ليست كــذلك؛ لأن الجملة التي تبنى عليها هذه الخوالف جملة إنشائية في معناها[2]، إذ إن الفرق — فيما يرى — "بين (شتان زيد وعمرو) وبين (افترق زيد وعمرو) هو فرقُ ما بين الإنشاء والخبر فلا تصلح الثانية لشرح الأولى إذ لا تساويها في المعنى. ومثل ذلك الفرق بــين (أوَّه) وبين (أتوجع) فلو أنك أحسست بألم مفاجئ فقلت (أوَّه) لحق على الناس أن يسرعوا إلى نجدتك، ولكنك لو قلت في هذا الموقف نفسه: (أتوجع) لسألك الســامع: مــم تتوجع؟ و لم يخف إلى نجدك لأن ما قلته (خبر) محمل يحتاج إلى تفسير ويحتمــل بعــده استفهاماً، وليس إنشاء يتطلب استجابة عملية سريعة"[3]. ويبدو أن تمام حســان عنــد إدراكه القيمة الدلالية لهذه الألفاظ كان متأثراً بالرضي في قوله: "لا نقول (أف) بمعنى أتضجر، و(أوه) بمعنى أتوجع، إذ لو كانا كذلك لأعربا كمسماهما، بل همــا بمعــنى: تضجرتُ وتوجعتُ الإنشائيتين"[4].

وعلى هذا، فتمام حسان يرفض القول بفعليتها؛ "لأن الخوالف لا ترتبط بمعــنى زمني خاص، ولا تتصرف تصرف الأفعال"[5]، يقول: "إن معنى الأفعال اقتران الحــدث والزمن، وليس في هذه الألفاظ حدثٌ ولا تدل على زمن"[6]. ويقول: "ويفرق بينــها

١ الخلاصة النحوية–ص١٥٢.

٢ ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها– ص١١٨،١١٦.

٣ السابق — ص١١٦.

٤ شرح الرضي على الكافية ٨٣/٣.

٥ اللغة العربية معناها ومبناها–ص١١٨.

٦ الخلاصة النحوية–ص١٥١.

وبين الأفعال أنها لا توصف بتعدٍ ولا لزوم بالنسبة لما يصاحبها من المنصـــوبات، ولا تتدخل في علاقة النسبة مع ما يصاحبها من المجرورات "[1].

كما أنه يخرجها من الأسماء لعدة أسباب، منها "أن النحـــاة دائمـــاً يفسِّـــرونها بالأفعال فيقولون إن شتَّان بمعنى افترق، وهيهات بمعنى بَعُدَ، وأوَّه بمعنى أتوجع...ومنها أن هذه الخوالف لا تقبل علامات الأسماء ولا الصفات ولا الأفعال ولا غيرها. وأنهـــا عبارات جارية مجرى الأمثال idioms فلا تتغير في معناها ولا في مبناها"[2]. وفي هـــذا إدراك للقيمة الدلالية الإفصاحية التي تؤديها الألفاظ في هذا الباب بعيدة عـــن معـــنى الحدث أو الزمن الذي نسبه إليها فريق من النحاة القائلين بفعليتها، كما بينا.

أما **يعقوب عبد النبي** فقد جعل (أسماء الأفعال والأصوات) قسماً برأسه من أقسام الكلم[3]، ويبدو في هذا متأثراً بما ذهب إليه تمام حســـان وإن اختلـــف معـــه في المصطلح[4].

أما **مهدي المخزومي** فقد أنكر أن تكون ألفاظ هذا الباب مـــن الأسمـــاء، يقول: "وهو بعيد عن الاسمية، لا يقبل أية علامة من العلامات الموضوعة للأسماء ممـــا جمعه ابن مالك في قوله:

---

١ اللغة العربية معناها ومبناها– ص١١٨.

٢ القرائن النحوية واطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي– مجلة اللسان العربي– ص٣٠.

٣ ينظر: النحو الجديد – ص ١٢٧. وقد قسم عبد النبي الكلم إلى ثمانية أقسام هي: الاسم، الضمير، المصـــدر، الصفات التي تدل على وصفٍ وصاحبه وتؤخذ من ألفاظ الأفعال، الظرف، الفعل، الحرف، أسمـــاء الأفعـــال والأصوات.

٤ وقد أدرجها تمام حسان مع طائفة من الأبواب تحت قسم (الخالفة)، في حين أفردها يعقوب عبد النبي في قسم يمثلها وحدها بين الكلم.

بـــالجر والتنـــوين والنـــدا وأل ومسند للاســـم تمييـــز حصـــل

فلا هو بالمنون، ولا بالمجرور، ولا بالمنادى، ولا بالمتصل بأل، ولا بالمسند إليه"[1].

وهو رأي نرتضيه لولا أنه ذهب إلى فعليتها، يقول: "هي أفعال شاذة عن سائر الأفعال في أبنيتها، وفي استعمالها، فهي على أمثلة ليست من أمثلة الأفعال، ولا يتصل بها مـــا يتصل بالأفعال من ضمائر، ولا تتصل بها تاء التأنيث الساكنة حتى يجيء الفاعل بعدها مؤنثاً"[2]. ويؤكد فعليتها في موضع آخر، يقول: "وأكبر الظن أن الكوفيين كانوا علـــى حق في عدها أفعالاً حقيقية؛ لأنها أفعال في دلالاتها، واستعمالاتها، فقد يليها الفاعـــل، فيرتفع؛ أي تسند إلى الفاعل إسناد الأفعال إليه، وذلك نحو قول الشاعر:

فهيهات هيهات العقيقُ ومَـــنْ بـــه وهيهات خِلّ بالعقيق [نواصله] "[3]

ومن الجدير بالذكر أن قول المخزومي هذا بفعلية هذه الألفاظ، أصيلة أم شاذة، يحتاج إلى مناقشة على ضوء البنود الثلاثة الآتية التي تعد ركـــائز رئيســـية في إثبـــات الفعلية، وهي:

١. صيغة الأفعال في مبناها الصرفي.

٢. دلالتها على حدث وزمن في معناها المعجمي.

٣. دلالة سياق التركيب الجملي الذي تكون فيه على الفعلية.

---

١ في النحو العربي نقد وتوجيه– ص ٤٠.

٢ في النحو العربي قواعد وتطبيق– ص ١٤٠.

٣ في النحو العربي نقد وتوجيه– ص٢٠٢،٢٠٣. وما بين المعقوفين ناقص في النص، والبيت منسوب إلى جريـــر وقد ورد في كتب النحو: شرح المفصل ٣٥/٤، وارتشاف الضرب ٢٠٧/٣، والمساعد على تسهيل الفوائـــد ٦٤٠/٢. على النحو الآتي:

فهيهات هيهات العقيق وأهلُهُ وهيهاتَ خِلٌ بالعقيقِ نواصِلُهْ

فعند تطبيق هذه البنود على ألفاظ هذا الباب، نجد أن **البند الأول** لا يتوفر فيها وقد صرَّح بذلك نحاة العرب القدماء فضلاً عن اللغويين المحدثين، وقد بينا، مثلاً، في قول المخزومي ما يؤيد ذلك مما حدا به إلى أن يعدها أفعالاً شاذة عن سائر الأفعال في أبنيتها.

أما **البند الثاني** فلا يتحقق فيها أيضاً، وقد صرح بذلك النحاة العرب "بأن مدلولها لفظ الفعل لا الحدث والزمان"[1]. وقد عبر الرضي عن ذلك بقوله: "العربي القح، ربما يقول: صه، مع أنه لا يخطر بباله لفظ: اسكت، وربما لم يسمعه أصلاً، ولو قلت إنه اسم لـ: اصمت أو امتنع أو كفَّ عن الكلام أو غير ذلك مما يؤدي هذا المعنى، لصح، فعلمنا أن المقصود منه المعنى لا اللفظ "[2].

ولما انتفى مضمون كل من البندين السابقين في الاتساق مع القول بفعلية هذه الألفاظ، ذهب القائلون بفعليتها إلى صلاحية **البند الثالث** وهو أن السياق سياق فعلي، وإذا تفحصنا هذا البند نجد أنهم يحكمون على فعلية السياق من دلالة الأفعال المفسِّرة، وليس من دلالة الألفاظ نفسها، وقد تنبه قدماء العرب إلى ذلك، يقول ابن يعيش: "وأما دلالتها على ما تدل عليه الأفعال من الأمر والنهي والزمان الخاص فإنما استفيد من مدلولها لا منها نفسها، فإذا قلت: صه، دل ذلك على اسكت والأمر مفهوم منه أي من المسمَّى الذي هو اسكت، وهيهات اسم ومسمَّاه لفظ آخر وهو بَعُدَ، فالزمان معلوم من المسمَّى لا من الاسم"[3]. ويقول ابن أبي الربيع: "وأسماء الأفعال ليست كذلك، لا تدل على الزمان بالبنية، وإنما هي أسماء للأفعال، فتدل على الحدث والزمان؛ لأنها أسماء ما وُضِع دالاً على الحدث والزمان، فبهذا تفترق الأفعال وأسماء

---

١ ينظر: حاشية الصبان ١٩٥/٣.

٢ شرح الكافية ٨٧/٣.

٣ شرح المفصل ٢٩/٤.

الأفعال"[1]. ويرتضي محمد جبر من المحدثين هذا التفسير قائلاً: "وعلى هذا فإن الارتباط بالصيغ الفعلية الذي قدَّمه النحاة وقسموا أسماء الأفعال بناء عليه إلى: أسماء للفعل الماضي، وأخرى للفعل المضارع، وثالثة لفعل الأمر، إنما هو ارتباط دلالي تفسيري لا علاقة له بالصيغ الفعلية وما تؤديه من معنى الحدث والزمن"[2]. ويقول أحمد كشك في هذا الصدد منكراً على من يسند إلى هذه الألفاظ دلالة زمنٍ ماض أو حاضر: "وهذا أمرٌ لا أساس له في رأينا؛ لأن اسم الفعل ماضياً كان أو مضارعاً ليس له إلا صوت يعبر عن حالة نفسية بعيدة عن الحدث المفهوم من الفعل وإن كانت هذه الحالة مرتبطة بزمن فهو زمن الانفعال وهو حالة التكلم"[3]. ويذهب محمد الريحاني إلى أن هذه الألفاظ لا تدل على زمن في بنيتها الصرفية وإنما تحمله في سياقها النحوي، يقول: " كذلك اسم الفعل يأخذ المعنى الدلالي من مؤَّله، مثل (صه) ليست لها دلالة زمانية إلا في تحويلها المعنوي إلى (اسكت)"[4]. وعليه، فإنا لا نرى في هذا دليلاً للحكم بالفعلية. ولما كنا لا نستطيع أن نحكم بفعلية (نَعَم، ولا) الحرفيتين نظراً لأن معناهما (أُجيبُ، وأُنكِر)، فإن القياس يُخرِجُ ألفاظ هذا الباب من الفعلية كذلك.

أما **عبد المتعال الصعيدي** فقد ارتضى لألفاظ هذا الباب أن تكون من عداد الأفعال، مستبعداً مذهب البصريين في اسميتها، يقول: "ودلالتها على معاني الأفعال تبعد القول باسميتها؛ لأن دلالة لفظ على معنى لفظ تجعله مرادفاً له، والمترادفان يجب أن يتفقا في الاسمية والفعلية"[5]. وقد علل لفعليتها مع أنها على غير لفظ الفعل، فقال: "ولكنها أفعالٌ سماعية لا تجري على قياس الأفعال المشهورة؛ لأنها تدل على الحدث

---

١ البسيط في شرح الجمل ١/١٦٨.

٢ أسماء الأفعال وأسماء الأصوات – ص ١٩٨.

٣ من وظائف الصوت اللغوي– ص ٩٤.

٤ اتجاهات التحليل الزمني في الدراسات اللغوية– ص ١٣٥.

٥ النحو الجديد– ص ١٩٧.

والزمان بمادتها لا بصيغتها، والأفعال المشهورة تدل على الحدث والزمان بصيغتها لا بمادتها، ولا يقدح في هذا ورود بعضها على حرفين، ولا عدم اتصال الضمائر البارزة بها، ولا مخالفة بعضها لأوزان الأفعال، ولا عدم لحوق نون التوكيد للطلبي منها، ولا لحوق التنوين بآخرها؛ لأنها أفعال سماعية لا تجري على قياس الأفعال المشهورة"[1].

ويبدو من الواضح أن في قول الصعيدي هذا ما يشير إلى إدراكه البعد بين هذه الألفاظ وخصائص الأفعال، إلا أنه يخلّص نفسه من تلك الاستدراكات فيجعلها في نطاق الأفعال السماعية. وفي هذا نظر؛ لأن القول بأن ألفاظ هذا الباب هي أفعال قياسية، أو جامدة، أو شاذة كما ارتضاها المخزومي، لا يخرجها عن كونها أفعالاً، والفعل ما دل على حدث وزمن بدلالته وصيغته، وتلك على غير صيغة الأفعال ومن ثم انتقضت أبرز ركائز الفعلية فيها، فخرجت عن أن تكون منها.

أما **إبراهيم السامرائي**، فقد رفض بادئ ذي بدء تسمية هذا الباب بأسماء الأفعال، يقول: "إن هذه التسمية بحد ذاتها قائمة على شيء كبير من الاعتباط ذلك أنها ليست أسماء؛ لأنها تلمح إلى الفعل وذلك أنها تستعمل (أحياناً) استعمال الفعل، كما أنها ليست أفعالاً في الوقت نفسه؛ لأنها تقبل شيئاً من لوازم الأسماء كالتنوين"[2]. والسامرائي في هذا القول لم يأتِ بجديد؛ لأن هذه التسمية كانت مثار خلاف النحاة العرب قديماً كما بينا، وما زال الخلاف فيها مستمراً إلى هذا العصر، وقد أشرنا من قبل إلى أن تمام حسان قد أنكر هذه التسمية جاعلاً لها مصطلح (خالفة الإخالة)[3]، أخذاً بما قاله ابن صابر. ويبدو أن السامرائي عند إنكار هذه التسمية لم يضع لها مصطلحاً آخر إنما ارتضى لها أحد قسمي المصطلح، يقول: " والحق إنها مواد فعلية

---

١ السابق – ص١٩٨.

٢ في النحو العربي نقد وبناء– ص ١٢٨.

٣ ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها– ص١١٣.

جمدت على هيأة مخصوصة فلم يتصرف فيها تصرف الأفعال"[1]. وهو في هذا على مذهب المخزومي القائل بالفعلية، وإن بدا فيها على غير منهجٍ بيِّن؛ لأنه أنكر- فيما نقلنا عنه - أن تكون فيها اسمية أو فعلية، وعندما أراد أن يضع لها صنفاً من الكلم ارتضى منهج الكوفيين ومن تبعهم من المحدثين كالمخزومي، فجعلها من المواد الفعلية.

ويفصِّل السامرائي القول في ألفاظ هذا الباب فيجعلها في ثلاثة أقسام هي:[2]

١. ما كان من أسماء الأصوات فاستعمل استعمال الأفعال حكاية لتلك الأصوات، نحو:(صه) و(مه) و(أوه) و(أف) و(تعال) و(هات) و(هلم). يقول عنها: "إن هذه من الأصوات الإنسانية الأولى، وما زالت كل لغة تحتفظ بشيء من ذلك مما يمكن أن نستدل به على قدم هذه المواد، وإن كثيراً من المعاني الإنسانية ولاسيما ما اختص منها بالغرائز يُدْرَك بهذه الأصوات. غير أن العربية حين احتفظت بهذه المواد أدخلتها في استعمالها والاستعمال أكسبها شيئاً من الطواعية، فصارت ألفاظاً، وبما أنها من(مواد المعنى) استخدمت استخدام الأفعال، وليس من فائدة في إطلاق مصطلح (اسم الفعل) عليها"[3].

---

١ الفعل زمانه وأبنيته — ص١٢١.

٢ ينظر: الفعل زمانه وأبنيته — ص١٢٣،١٢٢،١٢١. والنحو العربي نقد وبناء - ص١٣٠،١٢٩.

٣ النحو العربي نقد وبناء - ص١٣٠،١٢٩. وينظر: الذاهب من مواد النحو القديم في العربية الحديثة- السامرائي — ص٢٩،١٥. ولعل قول السامرائي هذا يذكرنا بما قاله ماريوباي في هذا الصدد، يقول: "وقد يقول البعض بأنه ليس هناك ما يمنعنا من الاعتقاد بأن اللغات قد بدأت أول ما بدأت في شكل أنات وتأوهات فيما قبل التاريخ ثم تطورت إلى كلمات سجلها التاريخ بعد ذلك ثم مرت بعض هذه اللغات مثل اللغة الصينية والإنجليزية بمرحلة ثالثة من التبسيط والسهولة أثبت التاريخ صحتها حتى وصلت إلى تركيبها الحالي الذي يبعد عن التعقيد. بيد أن ذلك التفسير يصعب تصديقه عندما نحاول أن نطبقه على اللغات المعقدة التركيب التي تتحدث بها جماعات تنتمي إلى العصر الحجري في طرق معيشتها الأخرى "لغات البشر أصولها وطبيعتها وتطورها-ماريوباي- ترجمة صلاح العربي- ص١٩. وقد قامت عدة نظريات تفسر هذا الاتجاه، نحو نظرية (البو-واو Bow Wow) ونظرية(بوه-بوه Pooh-Pooh) ونظرية (يو-هي-هو Yo-he-ho). ينظر: مقدمة لدراسة فقه اللغة - حلمي خليل -ص١٠٩،١٠٧،١٠٦. وينظر: لغات البشر أصولها و طبيعتها وتطورها - ماريوباي — ص١٨،١٧.

٢. ما كان مصدراً في الأصل ثم استعمل هذا الاستعمال للدلالة على الطلب نحو (رويد) و(تيد) و(شتان) و(بطآن) و(وشكان).

٣. (هيهات)، ولم يستطع أن يهتدي إلى أصلها.

ويبدو أن السامرائي كان متأثراً بمذهب القدماء في ضرورة وجود أصلٍ ترجع إليه الكلمات، فهو واضح التأثر بتقسيم الرضي فيما يتصور الأصول التي ترجع إليها، بقوله: "فإذا تقرر هذا، ثبت أن جميع أسماء الأفعال منقولة، إما عن المصادر الأصلية، أو عن المصادر الكائنة في الأصل أصواتاً..."[1]. وقد بينا في أكثر من موضع أن القول بأن أصل هذا هو ذاك إنما هي أصول افتراضية ذهنية لا دليل يقوم على تأييدها، وهي فيما يبدو، من مظاهر المعيارية، أو التحويلية التي اتسم بها النحو العربي، لأنها تدور في فلك التوهم الذي ينبئ عما في البنية العميقة، وهي بنية تقتضي قياس كلام العرب على أصلٍ فيها يقاس به هذا الكلام، وقد امتد تأثيرها إلى الفكر اللغوي الحديث، وهذا ما بدا في تصور السامرائي لألفاظ هذا الباب؛ ففي النوع الأول-على حسب تصنيفه- يرى أنها جاءت محاكاة للصوت المعبر عن الانفعال النفسي، ويبدو أن هذه الفكرة لديه ترتبط بإحدى النظريات القائلة بأصل نشأة الكلام[2]. ولئن وُفّق السامرائي في إرجاع

---

١ شرح الكافية ٨٩/٣.

٢ يوضح علي عبد الواحد وافي هذه النظرية، يقول: " تقرر أن اللغة الإنسانية نشأت من الأصوات الطبيعية (التعبير الطبيعي عن الانفعالات، أصوات الحيوان، أصوات مظاهر الطبيعة، الأصوات التي تحدثها الأفعال عند وقوعها كصوت الضرب والقطع والكسر... الخ) وسارت في سبيل الرقي شيئاً فشيئاً تبعاً لارتقاء العقلية الإنسانية وتقدم الحضارة واتساع نطاق الحياة الاجتماعية وتعدد حاجات الإنسان... وما إلى ذلك – وقد ذهب إلى هذا الرأي قسم من المحدثين من علماء اللغة وعلى رأسهم العلامة Whitey". [علم اللغة – دار نهضة مصر للطباعة والنشر – الفجالة: القاهرة – ط.(٩) – ص١٠٤،١٠٣].
وهذه النظرية نظرية قديمة ذهب إليها كثير من فلاسفة القدماء من مؤلفي العرب في العصور القديمة، يقول ابن جني في الخصائص ٤٦/١: "وذهب بعضهم إلى أن أصل اللغات كلها إنما هو من الأصوات المسموعة، كدوي الريح، وحنين الرعد، وخرير الماء، وشحيج الحمار، ونعيق الغراب، وصهيل الفرس، ونزيب الظبي ونحو ذلك. ثم ولدت اللغات عن ذلك فيما بعد. وهذا عندي وجه صالح، ومذهب متقبل " وينظر: مقدمة لدراسة فقه اللغة – حلمي خليل – ص١٠٢.

قسم من ألفاظ هذا الباب نحو: (صه) و(آه) و(أف) إلى أصول صوتية جاءت تحاكيها، في ما يسمى في الدراسات اللغوية الحديثة Onomatopoeia[1]، فإنه لا يستطيع أن يذهب هذا المذهب في بقية ألفاظ هذا الباب مما وضعه السامرائي في الصنف ذاته نحو: هات، تعال، هلم...الخ.

وقد صرح كثير من اللغويين بضرورة طرح هذه النظرية في تفسير نشأة الكلام على أنه محاكاة للصوت، يقول ماريوباي: "ولا جدال في أن هذه النظرية يمكنها أن تفسر ابتداع كلمات يفسرها المعجم على أنها محاكاة صوتية، بيد أنه من المشكوك فيه أن هذه النظرية يمكنها أن تفسر نشأة كل الكلمات في اللغة. ومن بين الاعتراضات على هذه النظرية أن المتحدثين بلغات مختلفة يسمعون الأصوات الطبيعية بأشكال متحدة ثم يقلدون هذه الأصوات بطرق متباينة فينتج عن ذلك كلمات تدل على صوت واحد ولكنها تختلف من لغة إلى أخرى"[٢]. ويقول محمود السعران: "ولكن الواقع أن جميع المحاولات التي بذلت لتفسير نشأة الكلام بهذه الطريقة لم يسفر عن نتيجة، فليس ثمة دليل واضح، تاريخي أو غير تاريخي، يؤدي إلى بيان أن (عنصر الكلام)، وأن (عمليات الكلام) قد نتجت عن الصرخات"[٣]. ويقول عبد الصبور

---

١ وتعني "مجموعة من الإشارات الصوتية التي تعبر عن أسماء منبثقة من تقليد صوت صادر عن حوادث أو أصوات أشياء. أو هي تقليد صوتي لغوي لما في الطبيعة من أصوات صادرة عن ظواهر طبيعية"

See: The Linguistics Encyclopedia –p. 412. P.446.See: The Meaning of Meaning.

وينظر: دور الكلمة في اللغة – ص٨٣، والكلمة – حلمي خليل ص١٠٦، ودلالة الألفاظ – إبراهيم أنيس – ص٢٢،٣٢. وينظر: نظرية تشومسكي اللغوية – جون ليونز– ترجمة وتعليق: حلمي خليل – ص٢٥٨.

٢ لغات البشر أصولها وطبيعتها وتطورها – ماريوباي – ترجمة صلاح العربي – قسم النشر بالجامعة الأمريكية: القاهرة – مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر: القاهرة – نيويورك، ١٩٧٠م– ص١٨.

٣ علم اللغة مقدمة للقارئ العربي– محمود السعران – دار النهضة العربية: بيروت – ص٦٠. وينظر: موجز تاريخ علم اللغة (في الغرب) – ر.هـ. روبنز– ترجمة: أحمد عوض –عالم المعرفة ٢٢٧ –رجب ١٤١٨هـ، تشرين الثاني ١٩٩٧م – ص٢٤٧.

شاهين : "ومن الممكن اعتبار هذا الجانب من الكلمات بداية معقولة لنشأة اللغة، لولا أن عدده قليل في اللغات المختلفة، بحيث لا يكاد ينهض بتفسير هذه الظاهرة المعقدة"[1]. ويقول عبد الواحد وافي: "ولكن لم يقم كذلك أي دليل يقيني على صحتها"[2].

ولعل من يدرس خلاصة ما توصلت إليه الجمعية اللغوية الفرنسية في البحث عن أصل اللغة ونشأتها، يجد أن البحث في هذا الموضوع ضرب من التخمين الذي لا يستقيم للبحث العلمي، فضلاً عما يؤدي إليه من إضاعة الوقت في ما لا سبيل لإثباته. يقول ماريوباي في هذا الصدد: "لا عجب في أن العلماء اللغويين قد انصرفوا عن البحث عن نشأة اللغة وتركوا ذلك الجانب للفلاسفة. حتى لقد قررت الجمعية اللغوية بباريس عدم نشر أي بحث يتناول هذا الموضوع"[3].

والذي نراه أن ألفاظ هذا الباب قد جاءت لتعبر عن معنى، ولا حاجة في الدلالة للبحث عن أصلها الذي ترجع إليه. ولعل هذا هو مذهب السامرائي في (هيهات) إذ إنه لم يهتدِ إلى أصلٍ لها، وليته اعتمد هذا المنهج في بقية ألفاظ الباب بدلاً من الإغراق في البحث عن أصول ليس في إثباتها أو التنقيب عنها أي تأثير في دلالتها.

ومن الجدير بالذكر أن القول بفعلية ألفاظ هذا الباب قد أغفلت جانباً كبيراً من الدلالة العاطفية والانفعالية لها؛ لأن الحكم عليها بهذا التصنيف إنما هو حكم قائم على أساس المبنى وضرورة وجود الإسناد في كيان الجملة، فتوجهت عناصر الجملة على ضوء نظرية العامل، فجعلوا الألفاظ فيها أفعالاً، والمرفوع بعدها فاعلاً لها، والمنصوب

---

١ في علم اللغة العام – عبد الصبور شاهين – مؤسسة الرسالة: بيروت – ط.(٥) ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م –ص٧٣.

٢ علم اللغة – ص١٠٥. وينظر: مقدمة لدراسة فقه اللغة – حلمي خليل – ص١١٤.

٣ لغات البشر أصولها وطبيعتها وتطورها – ماريوباي – ترجمة: صلاح العربي – ص٢٠.
وينظر: Sir William Johns – The Miracles of language

مفعولاً به لها. ونذكر في هذا الصدد تعليق أحد الباحثين المحدثين، فيما يذهب إلى أن المنطق الأرسطي هو تصنيف بناء الجملة على أنها تقوم على مسند ومسند إليه، يفرغ كثيراً من التراكيب من شحنتها العاطفية الانفعالية، ويقطع العلاقة بين المقال والمقام، ويرد بعض المباني الجملية إلى اعتباطية جمل أخرى تفسِّرها أو أنها كانت أصلاً لها[1].

ولئن صرح جل المحدثين بإنكار العمل والعامل، كما ذهب السامرائي حين قال: "وكيف أستطيع فهم مسألة(العمل) في قولي لمخاطب لي: صه ؟ فأين هو العامل وأين هو المعمول؟"[2]، إلا أنهم لا يخرجون عن تأثيره عند التطبيق[3]. وقد علل محمد جبر مذهب القائلين بالفعلية وما يؤدي إلى تصنيف الكلمات فيها إلى أفعال متعدية وأفعال لازمة، فيقول منكراً مذهبهم: "إذن فالأمر اجتهاد من النحاة في تفسير المنصوبات بعد أسماء الأفعال، فإنهم قد أضفوا صفة التعدي أو صفة اللزوم عليها معتمدين على معناها وناقلين إحدى الصفتين أو كلتيهما من الفعل الذي يفسر اسم الفعل، فكأنما التعدي واللزوم صفتان ليستا لأسماء الأفعال بالأصالة بل بالمعنى"[4]. ولعل هذا هو ما يعنيه تمام حسان من "أنها لا توصف بتعد ولا لزوم بالنسبة إلى ما يصاحبها من منصوبات"[5]. ويقول خليل عمايرة في هذا الصدد: "فكان من نتائج الإسراف في البحث عن العامل وأثره أن أخذ النحاة يبحثون عن مبرر لكل حركة إعرابية على أواخر الكلم في الجمل، وانصرفوا عن المعنى والبحث فيه انصرافاً كبيراً"[6].

---

١ ينظر: الجملة بين النحو والمعنى – محمد طاهر الحمصي – رسالة دكتوراه – ١/١٠.

٢ في النحو العربي نقد وبناء– ص ٧٥.

٣ ينظر ما كتبناه في هذا الصدد في الأبواب السابقة من هذه الرسالة: باب الاختصاص: الفصل الثالث، وباب الإغراء والتحذير: الفصل الثالث.

٤ أسماء الأفعال وأسماء الأصوات– ص ٢١٧.

٥ اللغة العربية معناها ومبناها – ص١١٨.

٦ في نحو اللغة وتراكيبها– ص١٥٩.

وقد أسلفنا القول في هذه المسألة مرتضين أن المرفوع والمنصوب من الكلمات بعد ألفاظ هذا الباب لا علاقة لها بالفاعلية أو المفعولية، معولين على أن اختلاف اللهجات العربية هي السبب في اختلاف الحركات ليس غير[1]. وقد ساعد على ذلك أن الحركة الإعرابية على الاسم الذي بعدها في التركيب الجملي لا دور لها في المعنى، لذا فإن اختلافها باختلاف اللهجات لا يؤثر على الدلالة عند القبائل العربية.

أما **خليل عمايره** فقد اعتمد في حكمه على ألفاظ هذا الباب، على تتبع القيمة الدلالية التي تؤديها الألفاظ هنا في إطارها التركيبي، منكراً مذهب القائلين بفعليتها، إذ لا أثر فيها لدلالة على حدث أو زمن، وما قيل فيها من معنى الزمن الماضي أو المضارع إنما تؤديه اللفظة التي فسَّرها النحاة بها لا على معناها في ذاتها. ويشير، في ما يحقق صحة مذهبه، إلى ضرورة النظر في هذه الألفاظ من عدة أطر؛ صرفية ومعجمية وتركيبية:

فمن حيث الإطار الصرفي؛ يرى أن بناء هذه الكلمات صرفياً يؤيد خروجها من الاسمية والفعلية؛ لأنها لا ترتبط بوزن من أوزانهما، وبذا فلا تعد على ضوء هذا الإطار واحدة منهما.

ومن الناحية المعجمية، يرى أن هذه الألفاظ ذات قيمة دلالية انفعالية تؤدي معنى لا يمكن تفسيره بما ذهب النحاة إليه. ويقوي ما يذهب إليه بما ذهب إليه عدد من نحاة القدماء بأن معناها القوة والمبالغة الشديدة في السياق الذي ترد فيه. وقد بينا مذهب الرضي فيما يروي أن (صه) لا تعني اسكت ولم يخطر ببال العربي تفسيرها بذلك؛ لأن معناها المعجمي لا يتطابق وتفسيرها بـ(اسكت) أو اصمت أو نحوهما.

---

١ ينظر ما كتبناه في هذا الصدد في الفصل الأول من هذا الباب.

أما إطارها التركيبي؛ فيشير فيه خليل عمايره إلى أن هذه الألفاظ تحتاج إلى إطار تركيبي ترد في جملته؛ لأن معناها لا يبرز إلا في كيان جملة، وكونها منفردة في بعض الجمل لا يناقض ذلك؛ لأن قولنا (صه) يرتبط بسياق لغوي اجتماعي ترد فيه، وهذا السياق هو ما يعنيه بالإطار التركيبي[1]، ولعل هذا ما ذهب إليه Malinowski حين قال: "إن الأخذ بالتحليل السياقي الكلامي والبعد الاجتماعي، في قسم من التراكيب اللغوية، يعد عنصراً دلالياً هاماً أكثر من أي عنصر آخر"[2].

فيرى خليل عمايره أن الحكم القائم على أسس ليست سليمة لا يكون سليماً، فالحكم على هذه الألفاظ وتصنيفها في الفعلية استناداً إلى معانيها حكم يحتاج إلى إعادة نظر. إذ إن العلماء يجمعون تقريباً على أن في هذه الألفاظ شحنة عاطفية انفعالية، أو على أن فيها معنى لا يوجد في غيرها، وذلك استناداً إلى أن معاني ما جاء منها في القرآن الكريم يصعب الوصول إليه في مجموعة من الجمل والتراكيب. ويرى أن العلماء قد أخذوا بتصنيفها أفعالاً ماضية ومضارعة وأمراً لأنهم نظروا إلى الكلمة التي تعنيها عندهم، ولا يقر هو، استناداً إلى ما يذهب إليه جمهورهم، إلى أنها تعنيها. ولذلك فهي عنده ألفاظ معان، أو أدوات تؤدي معنى معيناً تعجز الأفعال المقابلة عن أدائه، فالقول: إليكَ الكتابَ، يختلف في معناه عن خذ الكتابَ، فضلاً عن قيود النظم التي يقتضيها التركيب الأول في ترتيب كلماته، والنغمة الصوتية التي يؤدّى بها، وهذه هي العناصر الدلالية التي تتضافر لتمييز تركيب هذا الباب ليكون تركيباً مسكوكاً، أو ما عبر عنه علماء العربية (ما يجري مجرى المثل)، وليس من ذلك شيء في التركيب الذي يفسره النحاة به.

---

١ ينظر: من نحو الجملة إلى الترابط النصي – ص١٨،٥.

2 The Meaning of Meaning- p.296.

وعلى ضوء هذه الأطر يميل خليل عمايره إلى جعل هذه الألفاظ من حروف المعاني؛ لأن الحروف لا تخضع لموازين الاسم والفعل، وهي هنا كذلك. فيضيف إلى جملة حروف النفي والجر والعطف والاستثناء...الخ، حروف معاني التعبير عن الانفعالات ومنها: صه، مه، أف، إيه، آه، هلم، حيهل... الخ[١].

ويبدو أن الأخذ بهذا الرأي يُبْقي لألفاظ العربية مبانيها ومعانيها التي جاءت عليها من غير خلط في الدلالة أو التراكيب أو التصنيف الذي وضعت له الكلمات. ولنا مع هذا الرأي وقفة في موضع آخر من هذا الفصل.

وخلاصة ما تقدم نجد أن اللغويين المحدثين قد اختلفوا في تصنيف ألفاظ هذا الباب، فقد ذهب تمام حسان إلى أنها خالفة متبعاً مذهب ابن صابر، وقد تبعه في هذا المصطلح كثير من لغويي العرب المحدثين[٢]، وقد ذهب المخزومي والسامرائي إلى أنها من الأفعال؛ جامدة أو شاذة سائرين على مذهب الكوفيين. وذهب خليل عمايرة إلى أنها من حروف المعاني، كما أسلفنا.

وفي المسألة الثانية، فيما يتصل بعلة تنوين ألفاظ هذا الباب، نجد أن اللغويين المحدثين قد اختلفوا فيها، فذهب **تمام حسان** إلى أن التنوين فيها جاء على خصوصية دلالية، يختلف عن التنوين اللاحق بالأسماء الذي يؤدي معنى التمكين. كما أنه يختلف عن التنوين اللاحق ببعض الصفات مما يؤدي معنى الصلة والنسبة[٣]. ويبدو أن في هذا

---

١ ينظر: Linguistics Study of Arabic Grammatical Functions in Expressions of some Personal attitudes –AMAIRE, K.A-.

وينظر: في نحو اللغة وتراكيبها– ص١٦٥.ومحاضرات ألقاها د.خليل عمايره في مادة علم اللغة في جامعة الملك عبد العزيز– ١٩٩٢م.

٢ من أمثال: فاضل مصطفى الساقي، ينظر: أقسام الكلام العربي– ص ١٩٤. ومحمد جبر، ينظر: أسماء الأفعال والأصوات – ص٢٩. وإبراهيم عبادة، ينظر: الجملة العربية– ص١٠٢.

٣ ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها– ص ٩٣.

تصريحاً من تمام حسان بأن هذه الألفاظ ليست - على ما فيها من تنوين - أسماء، كما ذهب فريق من النحاة دليلاً لاسميتها. إذ لا دلالة لها على مسمى[1]، فضلاً عن أن دلالة التنوين فيها لا تناظر دلالته في الاسم، إنما التنوين، فيما يرى، في خالفة الإخالة (صه) له" معنى وظيفي هو التعميم وعدم التعيين، فيشبه التنوين الذي يلحق النكرة غير المقصودة في النداء، نحو: يا رجلاً أقبِلْ، والذي يلحق المصدر النائب عن فعل الأمر، نحو: ضرباً زيداً، إذ المعنى: يا رجلاً أيّاً كان، وضرباً أي نوع من الضرب، وعلى ذلك يكون معنى (صهٍ) أمسك عن أي نوع من أنواع الكلام تحاوله، فإذا أردت كلاماً معيناً أسكنت الهاء في الوصل. وهذه المعاني التي يساق التنوين من أجلها هنا ليست شبيهة بتنوين التمكين الذي للأسماء المصروفة"[2].

ولئن كنا نجد أن تمام حسان في هذا القول قد أدرك بُعْد دلالة هذه الألفاظ عن معنى الاسمية، وأن التنوين فيها ليس على نمط التنوين في الأسماء، إلا أن في قوله ما يحتاج إلى مناقشة وإعادة نظر للأسباب الآتية:

١. قاس تمام حسان المنون في هذا الباب على المنون من النداء والمنون من المصادر، والقياس فيما نرى لا يستقيم؛ لأن المقيس عليه — المنادى والمصدر - من الأسماء، ومن ثم فتنوينها على نسق تنوين الأسماء. وعليه، فإن ما يقاس عليها يجب أن يكون من الأسماء، وهذه الألفاظ ليست كذلك عند تمام حسان. وبذا، فلا علة تجمع بينهما، ومن ثم فلا حكم.

٢. يتماثل رأي تمام حسان في المنون من هذه الألفاظ برأي النحاة القدماء؛ لأن التعميم وعدم التعيين هو ذات معنى (تنوين التنكير) الذي ذهب إليه النحاة العرب فيما

١ إعادة وصف اللغة العربية ألسنياً- ص ١٤٨.

٢ ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها- ص ٩٣.

عرضنا من أقوالهم سابقاً. يقول: " فإذا أردت كلاماً معيناً أسكنت الهاء في الوصل"[1]. وبذلك يكون تمام حسان قد تابع رأي النحاة في مضمونه متابعة تامة.

٣. إن تمثيله واستدلاله بالنكرة غير المقصودة في النداء عرضة للنقد من وجه آخر؛ وهو أن النحاة يجيزون في المنادى المستحق للضم أن ينصب إذا أريد تنوينه كما في قول المهلهل بن ربيعة:

ضَرَبَتْ صَدْرَها إليَّ و قالتْ: يا **عدِيًّا** لقد وقَتْكَ الأواقِي[2]

دون أن يعني ذلك تعميماً يستفاد من تنوينه.

وأما تمثيله بالمصدر النائب عن فعل الأمر فيمكن نقضه بأن المصدر النائب عن الفعل المضارع كما في قوله تعالى:﴿إِذْ دَخَلُوا عَلَيهِ فَقَالُوا: سَلاماً﴾[3]، لا يؤدي التنوين فيه ما يذهب إليه تمام حسان من معنى التعميم وعدم التعيين[4].

ويقدم **المخزومي والسامرائي** مسوغاً آخر لاتصال التنوين هذه الألفاظ، منكرين أن يكون التنوين عليها علماً للتنكير، يقول السامرائي: "إذ لا معنى لكونها نكرة، كما أن التنكير يقتضي أن يكون مقابلاً للتعريف. وينبني على هذا أن هذه الأدوات إن عريت عن التنوين كان عريها ذاك دالاً على أنها معارف، ولا نعرف وجهاً لكونها معرفة كما لا يعرف وجه تنكيرها"[5]. ويذهب كل منهما إلى أن " التنوين الذي تمسَّك به البصريون في تسمية هذه الأفعال بأسماء الأفعال، والذي حمل ابن مالك وغيره على ارتكاب ما ارتكبوا من تقسيم لها إلى معارف ونكرات، فلا

---

١ اللغة العربية معناها ومبناها – ص٩٣.

٢ ينظر البيت في: شرح ابن عقيل ٢/٢٦٣، وشرح شذور الذهب – ص١١٢.

٣ الحجر: ٥٢، والذاريات: ٢٥.

٤ ينظر: أسماء الأفعال وأسماء الأصوات في اللغة العربية – ص ٢٢.

٥ الفعل زمانه وأبنيته – ص١٢٢.

يصلح سنداً لمزاعمهم؛ لأن التنوين في نحو: صهٍ و مهٍ، ليس تنوين التنكير الذي هو من خصائص الأسماء، ولكنه نون لحقت هذه الأبنية الثنائية لتكثيرها، أو تثليثها بعد أن استقرت الوحدة الكلمية في الثلاثي، ولذلك لم ينوَّن منها ما كان كثير الحروف كهيهات، وشتان، وأوَّه..."[1].

وهذه العلة تحتاج إلى مناقشة وإعادة نظر؛ لأن القول بأن التنوين جاء في الثنائي لتكثير الكلمة ومن ثم إخراجها من نطاق الأصوات المجردة إلى الكلمات، فيه ما يؤدي إلى القول بأن التنوين حرف من الحروف، وهذا مذهب لم يقل به أحد من العلماء فضلاً عن أن الواقع اللغوي لا يشهد بذلك. هذا من جانب، ومن جانب آخر فإن التنوين قد لحق غير الثنائي فقالوا: إيهاً وإيهٍ [2]، ولعاً ولعلعاً، وهيهاتٍ وهيهاتاً وهيهاتٌ[3]، وواهاً [4]، وأوَّهٍ[5]. و لا نرى أن هذه الألفاظ بحاجة إلى تنوين لتكثير حروفها. وإن من ينظر في كتب اللغة والتفاسير والقراءات يجد أقوالاً كثيرة تبين أن ذلك يعود إلى الاختلافات اللهجية في نطق هذه الألفاظ.

ولعل من المفيد أن نذكر هنا أن التنوين بحاجة إلى دراسة لغوية تقوم على ركيزتي المبنى والمعنى معاً لا المبنى وحده[6]. فإن من ينظر إلى دلالة المباني في الجمل

---

١ في النحو العربي نقد وتوجيه-مهدي المخزومي- ص٢٠٣، وينظر: في النحو العربي قواعد وتطبيق- مهدي المخزومي- ص١٤١. والفعل زمانه وأبنيته - السامرائي- ص١٢٢.

٢ ينظر: الأصول لابن السراج ٢/١٣٠، شرح الرضي على الكافية ٣/٩٦، والهمع ١/٢٤٢.

٣ ينظر: شرح الكافية ٣/١٠٢،٩٧، الارتشاف ٣/٢٠٧، الهمع ٥/١٢٢.

٤ ينظر: الارتشاف ٣/٢٠٣، الهمع ٥/١٢١.

٥ ينظر: الارتشاف ٣/٢٠٦.

٦ ولعل من المفيد التذكير بأن مذهب الكوفيين يهتم بدلالة التنوين على الكلمة في السياق الجملي الذي ترد فيه. ينظر: الإنصاف ٢/٧٠٨.

والتراكيب وعلاقة التنوين في معانيها، يرى أن اختلافها في هذا الباب اختلاف لهجي وليس له معنى نحوي، وقد فصّلنا القول في ذلك سابقاً[1].

وفي المسألة الثالثة، نجد أن اللغويين المحدثين قد اختلفوا في ما جاء من ألفاظ هذا الباب، على صورة الجار والمجرور، والظرف ومضافه، كما اختلف فيه النحاة العرب قديماً.

فتمام حسان، لم نعثر في كتبه المتقدمة على تفصيل لتلك الألفاظ تجعلنا نتبين دقة رأيه في ما قيل بنقلها من الجار والمجرور أو الظرف. ولكنه فصّل القول في تقسيمها في كتابه (الخلاصة النحوية) فأخرج هذا الصنف من باب اسم الفعل وجعله في باب آخر منقولاً من الظرف والجار والمجرور إلى باب الأمر، يقول: "...ألفاظ نقلت من الظرفية أو حروف الجر نحو: دونك هذا، وإليك عني (وقد وضعها النحاة تحت عنوان أسماء الأفعال) ومعناها الأمر ومن حقها أن يبوّب لها هنا وليس مع المرتجل من ذلك نحو صه ونحوه، مما يوضع تحت عنوان الإخالة"[2].

أما **المخزومي والسامرائي** فقد فصلا القول فيهما، مرتضيين إخراجهما من باب أسماء الأفعال وإبقاءهما على بابهما احتكاماً للشكل الظاهر، وإن اختلفت عللهما في سبب ذلك، يقول المخزومي: "وأما ما كان ظرفاً، أو مضافاً إليه بالأداة فليس من الأفعال، ولا من أسماء الأفعال، ولكنها ظروف ترددت كثيراً في الاستعمال، فاستُغني معها عن ذكر الفعل، وصارت تؤدي ما يؤديه الفعل من دلالة في أقصر لفظ، وأسرع دلالة"[3]، ويقول: "إذا قلت له: مكانكَ، مثلاً، وكأن تقدير الكلام: اثبت مكانك، ولكنك لم تجد فرصة للتصريح بلفظ الفعل، فقد يقع المخاطب في خطر قبل أن تنتهي

١ ينظر الفصل الأول من هذا الباب.

٢ الخلاصة النحوية – ص١٣٩.

٣ في النحو العربي قواعد وتطبيق – ص١٤٢.

من اللفظ بالفعل، أو لم تجد ما يلزمك التصريح به، لأن ملابسات القول، وهيؤ المخاطب بالتحرك مما يدل على الفعل، ويشير إليه فلا حاجة بك إلى إظهاره"[1].

ونلمح في رأي المخزومي أثراً قوياً لفكرة العامل رغم احتياله لإخفاء تأثيره في الجملة، وقد تنبه السامرائي إلى ذلك، يقول: "وبهذا اللطف وهذه الدقة التدريجية في العرض يريد أن يقول الأستاذ المخزومي أن هذه الجمل لا حاجة بها إلى الأفعال وكأنه يخشى أن يقال له: إنه متعلق بالعمل الذي يسببه العامل، والعامل هو الفعل، فراح ينكره بلطف وكأنك تشعر أن الفعل عنده حاضر وهو صاحب العمل، ألا تراه يقول: (فكأنها تحملت معاني الأفعال التي تعلّقت بها) "[2].

وإذا أنعمنا النظر في رأي السامرائي في هذه المسألة، فإننا لا نجده يختلف عن المخزومي في سيطرة العامل وشدة تأثيره في معالجته التراكيب الجملية، يقول: "وحقيقة الأمر في هذه الجملة الطلبية أن فعل الأمر الذي يُدلُّ به على الطلب قد استغنى عنه لشيوع هذه الألفاظ وهي الجار والمجرور والظرف، ووقوعها في حيزه فاستغنى بها عنه. وإذا عرفنا أن العربية تميل إلى الإيجاز، ومن البلاغة أن يحذف اللفظ للدلالة عليه بشيء من لوازمه"[3]. ويقول: "إذا قلنا: (دونك الكتابَ) لابد أن نقدر فعلاً استغنى عنه لمعرفته ولكثرة استعماله، وفي هذا المضمار تحقيق للإيجاز الذي تتطلبه العربية في كثير من مجالات القول"[4].

ويبدو أن تأثير العامل في رأي كل من السامرائي والمخزومي في هذه المسألة قد أوقعهما في الخلط الذي نجم عن إغفال دلالة التركيب. فهما يدركان أن قولك:

---

١ في النحو العربي نقد وتوجيه- ص ٢٠٤.

٢ الفعل زمانه وأبنيته - ص١٢٥.

٣ في النحو العربي نقد وبناء- ص١٣٠.

٤ الفعل زمانه وأبنيته - ص١٢٦.

(مكانكَ) يختلف في الدلالة عن قولك: (مكانكَ واسعٌ)، وفي هذا يقول السامرائي عن الظروف التي قامت مقام الفعل: "فهي تقع في حيز الطلب فيكون لها شأن غير شأنها وهي ظروف منقطعة إلى الظرفية"[1]. إلا أنهما عند التطبيق والتصنيف لا يفرقان بينهما، ودليل ذلك ما ذهب إليه المخزومي حين قال: "ولهذه أمثال قال النحاة بنيابتها عن الفعل، كقولهم: أفي الدار زيدٌ ؟ أوراءك عمرو؟. قالوا: أنهما نابا عن الفعل، ولذلك رفعوا الاسم بعدهما فاعلاً لهما، ومنه قوله تعالى:﴿أفي اللهِ شَكٌ [2]﴾"[3]. والذي نراه أن الاختلاف الدلالي بين هذه الأمثلة التي مثّل بها، والتراكيب التي نعالجها هنا بيِّنٌ واضح لا يسمح بعقد هذا القياس.

ويبدو أن علة المخزومي والسامرائي التي جعلتهما يخرجان هذا النوع من الألفاظ عن هذا الباب، تتلخص في قول المخزومي: "ومما يدل على ما بيَّنت هنا: أن هذه الظروف لا تستعمل مثل هذا الاستعمال متصلة بضمير المتكلم، نحو: مكاني، وإليَّ، وعليَّ، ودوني. أو بضمير الغائب، نحو: مكانه، وإليه، وعليه، ودونه...ولو كانت هذه الظروف تتحمل معاني الأفعال لاستعملت مع المتكلم والغائب استعمالها مع المخاطب، ولاستعملت مع الغائب مثلاً، كما يستعمل نحو: ليجتهد خالد، في أمر الغائب"[4].

ونرى أن هذه الأقوال تحتاج إلى مناقشة، على النحو الآتي:

١. إن إسناد الكلمة إلى ضمير المتكلم أو الغائب أو المخاطب لا يعد دليلاً على فعلية اللفظة؛ لأننا نقول: ليتني وليته، ولا خلاف في حرفية (ليت).

---

١ السابق – ص١٢٤.

٢ إبراهيم: ١٠.

٣ في النحو العربي قواعد وتطبيق– ص١٤٢.

٤ في النحو العربي نقد وتوجيه– المخزومي– ص٢٠٥. وينظر: الفعل زمانه وأبنيته– ص ١٢٤.

٢. لا نجد في ما ورد عن العرب:صهه وصهي، ولا مهه ومهي، ولا هيهاته وهيهاتي. أي بإسناد هذه الألفاظ إلى ضمير المتكلم أو الغائب، فلما كانت هذه الألفاظ بغير ضمير باقية على صفتها في هذا الباب، فالقياس أن تبقى(عليك، ووراءك... الخ) من غير ياء المتكلم أو هاء الغيبة على الباب نفسه.

٣. جاء في التراث العربي تراكيب مسموعة عن العرب فيها(على) مسندة إلى ياء المتكلم وهاء الغيبة، نحو قوله صلى الله عليه وسلم "**فعليه** بالصوم"[١]. أو قول أحدهم: **عليه** رجلاً ليسني[٢]، كما قالوا: **إليَّ** بمعنى: أتنحى[٣]. ومن ذلك قول عمر بن الخطاب وقد أراد أن يقطع لسان الشاعر الحطيئة: "**عليَّ** بالكرسي...**عليَّ** بالطست...**عليَّ** بالمخصف، **عليَّ** بالسكين"[٤]. ومنه قول الحجاج الثقفي: "يا غلام، **عليَّ** بالجارية التي بعث بها إلينا عامل اليمامة "[٥]. ومنه قول عمر بن الخطاب: "**عليَّ** بحسان"[٦]. وعلى هذا فلا حجة للمخزومي والسامرائي فيما ذهبا إليه علةً لإخراج هذه الألفاظ من الباب.

٤. إن السير وراء العامل والمشابهة الصرفية للكلمات مع عدم النظر إلى الدلالة باعتمادها معياراً للتفريق بين الألفاظ، هو الذي جعل المخزومي والسامرائي يخلطان بين التراكيب على ما بينا. وكان من الأجدر أن ينظر هذان إلى تلك الألفاظ المتشابهة في شكلها مع اختلاف معناها أنها من باب التعدد الوظيفي للمبنى الصرفي الواحد، وقد

---

١ مختصر صحيح مسلم- ص٤٢٤. وينظر: ص٤٥٢ من هذا الباب.

٢ ينظر: الكتاب ٢٥٠/١.

٣ السابق. وينظر: الخصائص ٣٧/٣.

٤ الأغاني – أبو الفرج الأصفهاني- دار مكتبة الحياة- دار الفكر: بيروت –ط.(٢) ١٩٥٧م – ١٠٨/٢.

٥ الأغاني – أبو الفرج الأصفهاني- دار مكتبة الحياة- ١٩٥٥م- ١٢٨/٧.

٦ السابق ١٠٥/٢.

بينا في أكثر من موضع أن المعاني أوسع من أن تحصر في ألفاظ، لذا وردت كثير من التراكيب متشابهة في مبناها الصرفي مع أن الدلالة فيها مختلفة تماماً[1].

٥. هناك عناصر متعددة تؤدي دوراً دلالياً هاماً في التفريق بين الجمل المتكافئة في اللفظ، وقد بيناها في أكثر من موضع[2].

ووفقاً لهذه المعايير المستخدمة في التفريق بين دلالة الجمل المتشابهة في البناء الصرفي والتركيبي، نرى أن (إليك، ودونك...الخ) في هذا الباب تعدُّ كتلة لغوية واحدة جاءت لأداء معنى مخالف لمعنى حرف الجر (إلى) المضاف إلى الكاف، والظرف (دون) المضاف إلى كاف الخطاب[3]. وهو رأي نميل فيه إلى ما ذهب إليه **خليل عمايرة** من المحدثين؛ إذ ينكر مذهب القائلين بتركيب ألفاظ هذا الباب نحو: (عليك، وإليك، ودونك...الخ)، فيذهب إلى أنها ألفاظ بسيطة هكذا جاءت عن العرب، ويرى أن القول بأنها منقولة قول فيه حيف على المعنى وإضعاف له، فاللفظة عنده يحددها استعمالها وليس تصور الباحث عنها أو عن أصلها، وليس هناك أي دليل على أن هذه الألفاظ مكونة من: إلى + الكاف، أو على + الكاف، أو دون + الكاف...الخ؛ لأن الذي يحدد ذلك عنده المعنى وليس المبنى، فلو كانت إليكَ مكونة من: إلى+ كاف الخطاب، لكانت هي ذاتها التي في نحو: الكتابُ إليكَ، أو في: إليك الكتابُ، برفع (الكتابُ) في كلتيهما. و لم يقل بذلك أحد من العلماء الذين يعنون بالمعنى أو الدلالة.

---

١ ينظر ما كتبناه في هذا الصدد في: باب التعجب، وباب الاختصاص، وباب الإغراء والتحذير.

٢ ونقصد بها:الحركة الإعرابية، والتنغيم، والتزام الجملة ترتيباً محدداً. ينظر: الفصل الأول من هذا الباب.

٣ ولعل هذا يوافق ما أطلق عليه فرانك بالمر مصطلح (Linguistics Collocation -المصاحبة اللفظية) التي تجري فيها الجمل مجرى المثل، ومثّل لذلك بالإنجليزية: make up بمعنى يلفّق أو يختلق، وgive in بمعنى يستسلم، وput down بمعنى يسجل، ومثلها كثير في ما يسمى بالإنجليزيةIdioms وقال: "ودلالات هذه التراكيب لا تستمد من الفعل مع الظرف المذكور معه بل من وجودهما معاً " ينظر: مدخل إلى علم الدلالة- ص ١٧٦.

فالمعول عليه عنده هو تصنيف الألفاظ على ضوء معانيها وليس العكس، بل إنه يعيب على بعض الباحثين قولهم بأن المعنى يتبع اللفظة، إذ إن العقل عنده مصدر المعاني كما يقول الجرجاني، فالإنسان يكد الذهن ويتعبه في تتبع الألفاظ المخزونة ليختار منها ما يعبر عن المعنى الدقيق في النطق، يقول الجرجاني: "اللفظ تبعٌ للمعنى في النظم، وأن الكلم تترتب في النطق، بسبب ترتب معانيها في النفس"[1].

وبذا، فإن خليل عمايره يأخذ بهذا المنهج ويوسعه مطبقاً إياه على التصنيف الصرفي والتركيبي، فاللفظة صَهْ، أو إليكَ، أو حيَّهل، لا تعنيها أبداً الألفاظ التي تقابلها، وإلا لما كدَّ المتكلم ذهنه ليختار من مخزون عقله هذه الألفاظ دون سواها. ولما فهم المتلقي منها معنى لا يجده في غيرها[2].

<u>**أما المسألة الرابعة**</u>: فيما قيل من ألفاظ هذا الباب بأنها مركبة، نحو: هَلُمَّ، وحيَّهل وهاؤم...الخ، نجد أن اللغويين قد اختلفوا فيها، فمنهم من ذهب مذهب القدماء في القول بتركيبها، ومنهم من عاملها ككتلة لغوية واحدة:

يمثل **المخزومي** الفريق الأول من المحدثين، ذاهباً مذهب القدماء في أنها مركبة، ويزيد عنهم أن هذه الألفاظ المركبة لا تعد من ألفاظ هذا الباب في ما نعالج هنا، إنما جعلها في قسم آخر من الأفعال وسماها الأفعال المركبة، وجعل منها: حبذا، ولا حبذا، وهلمَّ، وحيَّهل[3]، يقول: "وأما حيَّهل فهو فعل مركب، أشكل أمره على النحاة

---

١ دلائل الإعجاز – ص ٤٥ .وينظر: الإشارة– البنية –الأثر–قراءة في "دلائل الإعجاز" في ضوء النقد الحديث عبد الله القيفي– جذور– ص١٦.

٢ ينظر: في نحو اللغة وتراكيبها– ص١٦٦. وقد استزادت الباحثة من ذلك بالاتصال به شخصياً.

٣ ينظر: في النحو العربي قواعد وتطبيق – ص ١٣٧. وفي النحو العربي نقد وتوجيه – ص١٩٨.

فجعلوه في أسماء الأفعال؛ لأنه يدل على الحدث، فهو فعل في المعنى، ولكنه لا يقبل إحدى علاماته"[1].

أما **السامرائي** فينكر مذهب القائلين بالتركيب فيها، معالجاً هذه الألفاظ على الوجه الذي عالج فيه ألفاظ هذا الباب، كما بينا، يقول في هذا: "و(هَلُمَّ) بمعنى (أقبِلْ) أو (إيت) أو (أحضر)، وقد خلّطوا في حقيقتها تخليطاً فزعموا أنها مركبة من (هل) و (أمَّ). أو أنها مركبة من (ها) التنبيه و (لُمَّ)، كما ذهب الخليل، **وليس من دليل لغوي تأريخي يشير إلى ذلك**"[2]. وعلى الرغم من أن السامرائي وجهها وجهة الأفعال الطلبية، إلا أن رأيه في إنكار تركيبها هو الوجه الذي ترتضيه دلالة اللفظة في واقعها اللغوي، فهي فيما نرى كلمة واحدة تتضمن المعنى الانفعالي الذي يقصد المتكلم الإفصاح عنه، ويصدق عليها ما قاله ابن منظور: "وحيَّهلْ، وحيَّهلاً وحيَّهلا، منوناً وغير منون، كله كلمة يستحث بها"[3]. ويؤيد ذلك ما ذهب إليه **خليل عمايره**، في ما يراه، أنها كلمة بسيطة هكذا جاءت عن العرب (حيَّهل، هَلُمَّ، هاؤم)، فليس هناك دليل على أنها مركبة من: حيَّ+ هل، أو ها+ لُمَّ، أو ها+ أمَّ...الخ. إنما كل واحدة منها تعني معنى وجدانياً أكبر من المعنى الذي قيل بأنها تركبت منه، فهي فيما يذهب، خارجة عن إطار الميزان الصرفي لأيٍّ منهما، وما كان خروجها إلا لغاية دلالية تحمل معنى انفعالياً، والمعاني على هذا الحد لا تؤدَّى إلا بالحروف. وينطبق على ذلك غيرها من ألفاظ هذا الباب مما قيل بتركيبها.[4]

---

١ في النحو العربي نقد وتوجيه – ص١٩٩.

٢ الفعل زمانه وأبنيته– ص١٢٣،١٢٢.

٣ لسان العرب – مادة (ح ي ا) ١٤/٢٢١.

٤ ينظر: دعوة إلى قراءة جديدة للنحو العربي– خليل عمايره– ص١٥٧. وينظر: Linguistics Study of Arabic Grammatical Functions in Expressions of some Personal attitudes –AMAIRE, K.A- 1979.

وينظر: خليل عمايره – محاضرات في مادة علم اللغة في جامعة الملك عبد العزيز بجدة –١٩٩٢م.

هذه أبرز آراء اللغويين المحدثين في المسائل المتعلقة بهذا الباب، استعرضنا فيها وجهات النظر المختلفة، فيما تمثل مرحلة من مراحل تطور التفكير اللغوي، وقد استقصينا فيها ما يقابل آراء النحاة العرب في هذا الصدد، مؤيدة أو رافضة أو مبتكرة، متبينين فيها أيها أقرب إلى أن يكون ملائماً لدلالة الألفاظ في واقعها اللغوي المستعملة فيه، واستكمالاً لهذه الدراسة نرى ضرورة أن نقدم ما نراه مكملاً ومحققاً للغاية المقصودة التي جاءت عليها الألفاظ، متجاوزين الإطار التعليمي وما يتعلق به من معايير وأحكام قامت عليها دراسة هذا الباب، إلى الإطار الدلالي الذي تؤديه تلك المباني في نطاق وجودها في تركيب لغوي. والتوظيف الدلالي على هذا النحو يقتضينا أن نبحث في السمات الدلالية المشتركة التي تؤديها هذه الألفاظ، والتي تمهد الحكم عليها على ضوء الصنف الذي يلائم دلالتها من أقسام الكلام، وإليك أبرز هذه السمات:

إن أهم السمات المشتركة بين تلك المباني أنها **لا تقبل الإسناد**، وما كانت تلك المحاولات في إخضاعها للإسناد إلا لإيجاد مسوغ للحركات الإعرابية على أواخر الكلمات التي تليها في التركيب كما بينا[1]، ولأن التركيب الجملي قد وضع على أساس فكرة الإسناد. في حين أن استحضار فكرة الإسناد تتطلب علاقات تركيبية لسائر الكلم في التراكيب اللغوية مع تبادل هذه العلاقات فيما بينها، وهذه الألفاظ ذات صيغ محفوظة ورتب ثابتة لا تتغير، ولذا قالوا بأنها تجري مجرى المثل[2]، أو ما عبر عنه علماء اللغة المحدثون بـ(الجمل المسكوكة)[3]. يقول تمام حسان في هذه الجمل: "وإنما

---

١ ينظر الفصل الأول من هذا الباب.

٢ ينظر: المقتضب ٢٨٠/٣.

٣ من أمثال: تمام حسان، ينظر: اللغة العربية مبناها ومعناها- ص١١٤. وخليل عمايره-رأي في بناء الجملة الاسمية وقضاياها – ص١٦، وفي نحو اللغة وتراكيبها. ومحمد الحناش، ينظر: ملاحظات حول التعابير المسكوكة في اللغة العربية – التواصل اللساني – مجلد٣-العدد١-١٩٩١م-ص٢٧.

تعد هذه الجمل من العبارات المسكوكة التي لا تتفق في تفاصيلها مع شروط صوغ الجملة"[1].

كما تشترك هذه الألفاظ في أنها جاءت تفيد **المبالغة**، فـ(صه) لا تعني طلب السكوت ولكن المبالغة فيه، ومثلها هيهات، وهَلُمَّ ومَهْ...الخ. وقد تنبه القدماء إلى هذا المعنى فيها، يقول العكبري: "وفائدة وضع هذه الأشياء...أنه أبلغ في المعنى من الألفاظ التي نابت عنها"[2]. ويقول ابن يعيش: "والغرض منها الإيجاز والاختصار ونوع من المبالغة ولولا ذلك لكانت الأفعال التي هذه الألفاظ اسماء لها أولى بموضعها... وأما المبالغة فإن قولنا: صَهْ أبلغ في المعنى من اسكت وكذلك البواقي"[3]. ويقول الرضي: "ومعاني أسماء الأفعال، أمراً كانت أو غيره: أبلغ وآكد من معاني الأفعال التي يقال إن هذه الأسماء بمعناها"[4].

ويبدو أن قولهم (أن هذه الألفاظ أبلغ في المعنى) يعنون به **المعاني الانفعالية** Effective Style، تلك التي تعد سمة بارزة تتضمنها الألفاظ في هذا الباب، وهي من الخصائص التي يجب أن يتنبه إليها دارس اللغة عند معالجة هذه التراكيب وتحليل ما تحويه الجمل والعبارات، ومن ثم فان هذه المعاني الانفعالية الافصاحية لا يمكن تفسيرها في إطار كلمة أخرى، ولا يمكن الاستعاضة عنها بتعبير آخر يحقق معناها ويفصح عن مراد المتكلم الناطق بها، ولعل هذا ما ذهب إليه علماء العربية القدماء عندما أشاروا إلى أن معنى صَهْ لا يحل محله كلمة أسكت، وقد أكدت الدراسات اللغوية الحديثة أن كل تعبير له خصوصيته الدلالية، وهي الغاية من اختلاف التعابير وتعددها،

---

١ الخلاصة النحوية – ص١٤٨.

٢ اللباب ١/٤٥٥.

٣ شرح المفصل ٤/٢٥.

٤ شرح الكافية ٣/٨٩. وينظر: حاشية الصبان ٣/١٩٤.

يقول Malinowiske : "إن مستعمل اللغة من المجموعات البشرية البدائية عندما يتعلم تعبيرات معينة فانه لا يتعلمها بشرح معناها له، ولكن بمراقبة التصرف السلوكي المترتب على سماعها في بداية الأمر ثم على استعمالها ذاتها في سياق مماثل"[1]، ويقول: "إن الحدث الكلامي الذي يعبر عن انفعالٍ أو افصاح يجب أن يُفهم على ضوء المناسبة التي تقال فيها أو الموروث الثقافي لما يقال، وأما إذا فُسِّر بكلماتٍ ينقلها شخص آخر فانه في الحقيقة يُوجدُ نصاً آخر بمشاعر أخرى، وقد يكون بموروث ثقافي مختلف"[2]. ولعل المعاني الانفعالية هي أبرز ملامح التعابير المسكوكة، التي لا يمكن تفسيرها بما يحتويه المعجم من ألفاظ، ولا يمكن تحليلها؛ لأن ذلك "يجعلها تفقد معناها المسكوك لتؤول إلى دلالة أخرى لن تتمكن أية عملية تركيبية استدراكية بالرجوع إليه ثانية، وما ذاك إلا لأن معاني هذه التراكيب لا تبنى وفق قواعد اختيار مطردة تتمتع بالإنتاجية المعروفة في التعابير العادية، بل إن نسيجها التركيبي غير التأليفي Non Compositional يأتيها من تكوينها الأصم الجامد اللاتوزيعي الذي لا يقبل التفكيك، وذلك ما يعطيها مسكوكيتها"[3]. وقد تنبه إلى أهميتها كثير من الباحثين اللغويين، يقول جون لاينز: "ومن النقاط التي غالباً ما جرى تأكيدها في الدراسات المتخصصة التي قدمها الدلاليون وفي الدراسات في هذا الموضوع بعامة، تظهر أهمية العوامل العاطفية في السلوك اللغوي"[4]. ولما كانت تلك المعاني العاطفية الانفعالية Emotional Meaning، في الدراسات اللغوية، ترتبط بالانفعالات داخل النفس[5]،

---

1 The Meaning of Meaning – p.321.

٢ السابق – ص 313– 312.

٣ ملاحظات حول التعابير المسكوكة في اللغة العربية– محمد الحناش– ص ٣٦.

4 Semantics – volume 1 – p.175.

5 Semantics – volume 1 – p.727.

حق لنا تصنيفها في الجمل الإنشائية الافصاحية، ولعل هذا هو ما أراده الرضي عندما فسَّر(أف) و(أوَّه) فقال: "بل هما بمعنى: تضجرت وتوجَّعت الإنشائيتين"[1].

كما أنها تشترك في أن **الحركات الإعرابية على الكلمات التي تليها**، حركات لا تتعلق بمعمول الفعل أو الاسم، وتلك سمة ترتبط بفكرة الإسناد التي لا تؤديها هذه الألفاظ فيما بينا، وقد سجلنا عنهم ما يدفع القول بذلك؛ مما يجعلنا نتوصل إلى أن المرفوع أو المنصوب بعدها جاء متوقفاً على السماع، ويشفع لذلك أن المعنى لا يتغير بتغير الحركات على الكلمات التي تليها. ونستثني من هذه الألفاظ ما جاءت مشتركة بين أبواب مختلفة، نحو: رُويدَ، وبَلْه، وعَلَيكَ، ودُونَكَ... الخ. فالحركات الإعرابية على الكلمات بعدها تمثل دوراً دلالياً يعين على التفريق بين التراكيب المتشابهة في مبناها، وقد فصلنا ذلك في أكثر من موضع[2].

كما تجتمع هذه الألفاظ في صفة واحدة أجمع عليها جمهور النحاة، بأنها **لا تحتل موقعاً من الإعراب**، وقد فصَّل الرضي ذلك، فقال: " ثم اعلم أن بعضهم يدّعي أن أسماء الأفعال مرفوعة المحل على أنها مبتدأ لا خبر لها، كما في: أقائم الزيدان؛ وليس بشيء؛ لأن معنى (قائم)، معنى الاسم وإن شابه الفعل؛ أي: ذو قيام، فيصح أن يكون مبتدأ، بخلاف اسم الفعل، فإنه **لا معنى للاسم فيه**، ولا اعتبار باللفظ... وما ذكره بعضهم من أن أسماء الأفعال منصوبة المحل على المصدرية، ليس بشيء؛ إذ لو كانت كذلك لكانت الأفعال قبلها مقدرة، فلم تكن قائمة مقام الفعل"[3].

---

١ شرح الكافية ٨٣/٣.

٢ ينظر الفصل الأول من هذا الباب–ص٤٤٩.

٣ شرح الكافية ٨٦/٣.

يتضح من هذا النص أن الرضي يميل إلى أنها لا تحتل موقعاً من الإعراب. وهو رأي الأخفش وابن مالك وطائفة من النحاة[1]. ويرجّح الأزهري هذا الرأي قائلاً: "والصحيح أن كلاً منها اسم لفعل، وأنه لا موضع لها من الإعراب"[2]، ويقول السيوطي: "هي أسماء قامت مقام الأفعال في العمل غير متصرفة تصرف الأفعال، إذْ لا تختلف أبنيتها لاختلاف الزمان، ولا تصرف الأسماء إذ لا يسند إليها، فتكون مبتدأة أو فاعلة، ولا يخبر عنها فتكون مفعولاً بها أو مجرورة"[3]. وعلى الرغم من أن السيوطي قال باسميتها، إلا أنه استدرك فيها عدم تصرفها تصرف الأفعال والأسماء، ولعله في هذا يرتضي لها صنفاً من الكلم غير الاسمية أو الفعلية لعدم اتساق هذه الألفاظ مع الاسمية أو الفعلية معنى ومبنى.

وعلى هذا، فجميع ألفاظ هذا الباب ليس لها محل من الإعراب، فلا تكون مبتدأة ولا خبراً ولا فاعلة ولا مفعولة، ولا مضافة ولا مضافاً إليه، ولا شيئاً آخر يقتضي أن تكون في محل رفع أو في محل نصب أو في محل جر مما يتعلق بالجمل الخبرية. واللفظة على هذه الخصائص لا تكون إلا من **الحروف**، ويبدو أن فريقاً من النحاة العرب قد أدرك ذلك فيها وإن لم يصرح به؛ فابن يعيش يعلل بناء الألفاظ في هذا الباب على الوجه الذي يؤيد حرفيتها، يقول: "فلما تضمَّنت هذه الأسماء معنى لام الأمر **شابهت الحروف** فبنيت"[4]. ويقول ابن مالك: "فلذلك جعل المحققون سبب بناء اسم الفعل **شبهه بالحرف** العامل في كونه مؤثراً غير متأثر"[5]. ويقدم الصبان تفسيراً واضحاً لفكرة التأثير والتأثر القائمة على ضوء العامل، وكأنه يؤيد حرفيتها، يقول:

---

١ ينظر: شرح التصريح ١٩٥/٢.

٢ السابق ١٩٥/٢.

٣ الهمع ١١٩/٥.

٤ شرح المفصل ٥٠/٤.

٥ شرح الكافية الشافية ١٣٨٤/٣. وينظر: حاشية الصبان ٢٠٣/٣.

"قول ابن الناظم (كاستعمال الأفعال) من كونها عاملة غير معمولة، قال شيخ الإسلام زكريا: أي غير معمولة للاسم والفعل، وإلا فالأفعال تكون معمولة للحرف الناصب أو الجازم. ويرد عليه: أنها — الأفعال – تكون معمولة للاسم الجازم أيضاً"[1]. والألفاظ في هذا الباب غير معمولة للاسم ولا للفعل ولا للحرف، وبذا فهي مختلفة عن الأفعال والأسماء، ويؤيد ذلك قول ابن مالك: "وكلها مبني **لشبه الحرف**، بلزوم النيابة عن الأفعال، وعدم مصاحبة العوامل"[2].

ولئن كنا نستنبط من هذه الأقوال ما يؤيد ما نذهب إليه في حرفيتها، فإن ثمة أقوالاً أخرى للقدماء من النحاة واللغويين تصرح بحرفية بعض ألفاظ هذا الباب، يقول المالقي في (وي): "واعلم أن (وي)**حرف تنبيه**، معناها التنبيه على الزجر، كما أن معناها التنبيه على الحض، وهي تقال للرجوع على المكروه والمحذور"[3]. ويقول عن (ها): "أعلم أنها تكون...اسم فعل أمر بمعنى خذ، وليست حظًّنا، وتكون **حرفاً للتنبيه** وهي المقصود"[4]. كما ذهب أبو الحسن الأخفش إلى أن (بَلْه) **حرف جر**[5]. وعدها الكوفيون والبغداديون من **أدوات الاستثناء**[6]. ويذهب السيوطي إلى حرفية (قَطْ)، يقول: "قال عبد اللطيف في (اللمع الكافية): أشبه الحروف بالأسماء، نَعَم وبلى وجير و**قط**"[7].

---

١ حاشية الصبان ١٩٤/٣.

٢ ينظر: المساعد ٦٥٨/٢.

٣ رصف المباني – ص٤٤٢. وينظر: الجنى الداني – ص٣٥٤، وخزانة الأدب ٤٠٥/٦.

٤ رصف المباني – ص٤٠٤.

٥ ينظر: شرح المفصل ٤٩/٤.

٦ الجنى الداني – ص٤٢٥. وينظر: مغني اللبيب ١٩٥/١، وخزانة الأدب ٢٢٩/٦.

٧ الأشباه والنظائر ٢١/٢.

من الواضح أن تلك النصوص تؤيد القول بحرفيتها. ولا يخفى أن المعاني الإنشائية التي تدل عليها هذه الألفاظ إنما هي من معاني الحروف[1]؛ لأن بعض هذه الألفاظ قد تضمن معنى النفي كقولهم: هَمْهَام، بمعنى فَنِي أو لم يبقَ شيء. وتضمنت معنى النهي كقولهم: وراءك بمعنى تأخَّرْ، أي لا تتقدم. ومعنى الاستفهام كقولهم: مَهْيَمْ؛ أي أحدَثَ لكَ شيءٌ ؟، وقيل معناه: ما وراءك. ومعنى التعجب كقولهم: بُطآن هذا الأمر، بمعنى بَطُؤ. وغيرها كالاستعظام نحو: بَخٍ بَخٍ. والتندم كقولهم: ويْ [2]. علاوة على أن هذه الألفاظ لا تمثل وحدها جملة، إنما تفتقر إلى أن تكون دائماً في نطاق تركيب، فالقائل: أف، لا تؤدي لفظته هذه دلالةً ما، ولا يجني السامع ثمرة معناها إلا من خلال وجودها في سياق جملي. ونرى أن هذا هو حد الحرف الذي حده النحاة به في "أنه جاء لمعنى في غيره ليس باسم ولا فعل"[3]. وأنه "لفظ يدل على معنى مفرد لا يمكن أن يفهم بنفسه وحده دون أن يقرن باسم أو كلمة"[4].

ومن الواضح أن المباني التي جاءت عليها هذه الألفاظ لا تنتمي إلى أبنية الأسماء ولا الأفعال، وبذا فإن مبانيها مباني سواهما، ولا يكون سواهما إلا الحرف كما قال ابن مالك:

---

١ يقول ابن يعيش – شرح المفصل ١٢٧/٧: "والأصل في إفادة المعاني إنما هي الحروف". ويقول الصبان – حاشية الصبان ٢٧/٣: "والإنشاء من معاني الحروف".

٢ ينظر: الهمع ١٢٤/٥، ١٢٣.

٣ الكتاب ١٢/١.

٤ إصلاح الخلل – ص٣٠. وتقترب من هذه التعريفات التي ذهب إليها النحاة العرب قديماً في تحديد الحرف، تعريفاتُ اللغويين المحدثين، يقول إستيفن أولمان في هذا الصدد: "قارن مثلاً الكلمات (شارع، يكتب، خمسة، طويل، أجمل) بالصيغ (هو، واو العطف، هناك، أداة التعريف، وسوف). من الواضح أن للكلمات في المجموعة الأولى لها كيان واستقلال ذاتي أقوى بكثير مما للمجموعة الثانية. وقد اقترحت مصطلحات شتى لبيان الفرق بين النوعين، وكان من أبسط هذه المصطلحات: كلمات تامة Full Words للمجموعة الأولى، وأدوات Form -Words للمجموعة الثانية" ينظر: دور الكلمة في اللغة – ص٥٨.

سواهما الحرف كهل و في ولم ....

وقد بينا ذلك سابقاً [1].

تلك إذاً أهم الخصائص التي تشترك فيها الألفاظ في هذا الباب، وهي سمات يمتاز بها الحرف من أقسام الكلم. ونرى استكمالاً لدراسة ألفاظ هذا الباب، ولإبراز القيمة الدلالية التي تؤديها هذه الألفاظ في نطاق تركيبها أو المقام الاجتماعي الذي ترد فيه، نرى ضرورة دراستها في إطار نصوص من التراث العربي الأدبي، ونختارها في هذا الباب من النثر، معتمدين في تحليلها ودراستها على العوامل الدلالية التي اعتمدناها عند تحليل الأساليب والجمل في الأبواب السابقة؛ كالتنغيم والترتيب والسياق ودلالة الحركة الإعرابية على الكلمات في بعض تراكيبها، وإليك نماذج التحليل:

النموذج الأول نورده من رسالة بعثها معاوية بن أبي سفيان إلى الزبير بن العوام يبايعه على الخلافة في بلاد الشام قبل أن يبايع الناسُ علي بن أبي طالب، فقال فيها: **"بسم الله الرحمن الرحيم. لعبد الله الزبير أمير المؤمنين من معاوية بن أبي سفيان، سلامٌ عليكَ، أما بعدُ فإني قد بايعتُ لكَ أهلَ الشامِ، فأجابوا واستوسقوا كما يستوسِقُ الحلب، فدونك الكوفةَ والبصرةَ لا يسبِقُكَ إليهما ابن أبي طالب... "**[2].

يظهر في هذه الرسالة الانفعال النفسي الذي يخالط شعور معاوية بن أبي سفيان وعدم رغبته في تولي علي بن أبي طالب الخلافة وأمارة المؤمنين، وما يرتبط بهذه الرغبة من ثورة باطنية تؤججها المطالبة بدم عثمان رضي الله عنه، فالتمس معاوية بن أبي سفيان طريقاً يؤديه إلى إرضاء شعوره وتلبية رغبته الباطنية، فبايع أهل الشام على خلافة الزبير بن العوام بدلاً من علي بن أبي طالب. يقول: "فأجابوا واستوسقوا". وفي

---

١ ينظر الفصل الأول من هذا الباب.

٢ جمهرة رسائل العرب ١/٢٩٥.

هذا التركيب تظهر المشاعر الانفعالية واضحة بارزة، فهم أجـــابوا المبايعـــة مجـــتمعين عليها، وطالبوا بالاجتماع عليها، ويتضح هذا المعنى باستخدام معاوية صيغة الفعل مع (ا س ت)؛ لأنه أراد أن يبلغ أقصى درجات الطمأنينة ليبسطها في نفس الـــزبير بـــن العوام سعياً إلى سرعة الاستجابة وقبول الخلافة قبل أن يدركها علي بن أبي طالـــب. كما تبدو هذه الرغبة واضحة في قوله: "فدونك الكوفةَ والبصرةَ لا يسبقك إليهما ابن أبي طالب" ؛ إذ إن (دونك) في هذا السياق لا تقف دلالتها عند معنى خُذْ أو اســـتلم أمارة الكوفة والبصرة، إنما تعني ضرورة المسارعة إلى تلبية داعي الكوفة والبصـــرة في خلافة ذويها، فتحمل في طياها معنى انفعالياً كامناً، وشعوراً باطناً يدركـــه المتلقـــي ويصعب على الشارح أن يكشفه. ويؤيد معنى السرعة وما فيها من الاحتراز عن عدم الرغبة في خلافة علي بن أبي طالب، قوله: "لا يسبقك إليهما ابن أبي طالب".

وتتضح هذه المعاني الانفعالية جلية بارزة في باطن هذا التركيـــب عنـــد تمثيـــل التركيب **بالأداء الصوتي المنطوق**، فإذا حولنا الكلمة المكتوبـــة إلى صـــوت ملفـــوظ منطوق، أدركنا من خلال الأداء الصوتي الذي يرتفع[1] عند (فدونك الكوفةَ) أن المعنى لا يقف عند مجرد معنى (خُذْ) التي تؤديها (دونك) الظرفية، إنما يصعد لإنشـــاء معـــنى جديد يفصح فيه المتكلم عن رغبته الشديدة في ضرورة استجابة السامع. ولا يخفى أن "التنغيم في نمطين متماثلين من التعبير يُعَدُّ أحد العناصر المميزة للمعاني في الكـــلام"[2]. فضلاً عن "أن الأساس الصوتي حاكم يمكن الاعتماد عليه في توضيح قضايا لغتنا مهما كان فرعها " كما يقول أحمد كشك[3]. كما أدرك اللغويون المعاصرون أهمية التنغيم في التفريق بين الجمل المتشابهة في بنائها التركيبي، وقد ورد ذلك ضمن قولهم: "ونحن نرى

١ ينظر ما كتبه خليل عمايره عن الجمل التي تتطلب دلالتها أداءً صوتياً مرتفعاً بنغمة صـــاعدة: في نحـــو اللغـــة وتراكيبها – ص١٧٣.

2 The Melody of Language- p.6.

٣ من وظائف الصوت اللغوي – ص١٧.

أن الجمل الافصاحية وجمل الأمر قد تكون متماثلة فيما بينها ولكنها تختلف في طريقة أداء كلٍّ منها اعتماداً على التنغيم"[1].

كما أن التركيب في هذا المثال (فدونك الكوفةَ) جاء على خلاف التركيب في الباب الإخباري الذي يؤديه الظرف ومضافه، إذ التزم في هذا الإطار الدلالي **بترتيب مخصوص** لا يجوز للمتكلم فيه أن يقدم عنصراً لغوياً على آخر، فيجري، على هذا الترتيب، مجرى الأمثال التي تلتزم صورة واحدة. وفي هذا الصدد يقول Bohumil Trnka : " قد يحصل تغيير على ترتيب الكلمات في بعض الجمل عبر التاريخ، ولكن الذي يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار أنها إذا استقرت على كيفية معينة فان نظامها يصبح ملزماً"[2]. وهذا الإلزام هو ما يعبر عنه علماء اللغة بـ(Idiom)[3]، أو ما يُعبَّر عنه بالتعبير المسكوك "الذي لا نملك فيه حرية التغيير بالتقديم أو التأخير"[4]. فغدا الترتيب الذي التزمه التركيب على هذا النمط عاملاً من عوامل تحديد الدلالة الانفعالية التي يقصدها المتكلم عند إنشاء عبارته، وعنصراً مميزاً لدلالة هذا التركيب عن تركيب مماثل في دلالة مختلفة، يقول Firth : "فلنظام ترتيب الكلمات أهمية بارزة عند دراسة التراكيب الجملية، إذ تبدو أهمية كل مكون من مكونات الجملة عندما يوضع في نظام متتابع يعتمد عليه النظام اللغوي في تركيب جملة ما، فيعمل هذا النظام ليؤدي دلالة معينة تختلف عن دلالة أخرى في تركيب مماثل. وقد بيّنت في موضع آخر أن نظام الجملة وترتيبها يُعَدُّ عنصراً هاماً في دراسة الدلالة"[5]. وقد تصدّى كثير من اللغويين

1 The Melody of Language- p.128.

2 Selected Papers in Structural linguistics – p.345.

٣ ينظر: التعريف بعلم اللغة– ديفيد كريستيل – ترجمة: حلمي خليل– ص١١٩.

٤ ملاحظات حول التعابير المسكوكة– التواصل اللساني– مجلد٣ عدد١ – ص٣٣. وينظر: مجلد ٣– العدد الثاني ١٩٩١م– ص٥.

5 Selected Papers of J.R.Firth- p.24.

لدراسة أهمية الترتيب في الدلالة، وفي هذا يقول ديسوسير في بيان قيمة الترتيب وأثـــره في دلالة الجملة: "إن قيمة مجموعة من الكلمات كثيراً ما تكون مرتبطة بصورة ترتيب عناصرها، فعندما يحلل المتكلم سياقاً ما فإنه لا يقتصر على تمييز العناصر التي تكوّنه بل يلاحظ كذلك بين تلك العناصر ترتيباً معيناً"[١]. ويقول غيره من علماء اللغة المحــدثين: "إن ترتيب الكلمات في الجملة يعد عنصراً مشتركاً في كثير من لغات البشـــر تعتمــد عليها اللغات في أطر محددة ثابتة من الجمل في كل لغـــة علـــى حـــدة"[٢]. ويقـــول H.A.Gleason : "تحتوي جميع اللغات على طائفة من التراكيب تقوم على ترتيـــب ثابت للكلمات لا تتغير مواقعها فيه، ويعد فيها عنصراً نحوياً يؤدي قيمة دلالية هامة"[٣]، ويقول في موضع آخر: "يعد ترتيب الكلمات في الجملة من العناصر الرئيسية التي يجب أن تؤخذ في الحسبان عند تحليل التركيب الجملي، ونستطيع القول بأن الوصول إلى ما في التركيب من دلالة من غير اعتبارٍ لترتيب الكلمات هو نقصٌ في التحليل"[٤].

كما تعد **الحركة الإعرابية** (الفتحة) على الكلمة بعد (دونـــك) في التركيـــب الجملي (فدونك الكوفةَ)، عاملاً من عوامل تحديد دلالة الجملة في التراكيب المتشـــابهة في بنائها الصرفي على هذا النحو؛ إذ إن استخدام (الفتحة)، ولا يجوز استعمال غيرهـــا هنا، يؤدي صورة انفعالية تتمخض عن دلالة الطلب التي يقصدها المتكلم، في حين إن (الضمة)، في نحو قولك: الكتابُ إليكَ، لا تتجاوز منطقة الإخبار المجرد عن الظرفيـــة المكانية. ولا يخفى ما للحركات الإعرابية من دورٍ بارزٍ في التفريق بين المعاني المتكافئة

---

١ دروس في الألسنية العامة– فرديناند ديسوسير– تعريب: صالح الفرمادي– محمد الشاوش– محمد عجينة– الدار العربية للكتاب ١٩٨٥م–ص ٢٠٧.

2 The linguistics Encyclopedia – p.274.

3 An Introduction to Descriptive Linguistics – p.155.

٤ السابق – ص 155.

في اللفظ[1]. كما أنها وسيلة المتكلمين ليتسعوا في كلامهم[2]، ويعبّروا عن المعاني الكامنة في أنفسهم[3].

ونضرب مثلاً آخر يبين القيمة الانفعالية التي تؤديها الألفاظ في هذا الباب مع معنى المبالغة التي تحتويها، في نمطٍ آخر من أنماط التعبير اللغوي، وقد اخترناه هنا نموذجاً من نماذج المناظرات في التراث العربي:

كتب زين الدين عمرو بن الوردي مناظرة حادة بين السيف والقلم[4]، يبين فيها كلٌّ منهما مناقبه وعيوب الآخر، "**فقال القلم: صَهْ فصاحبُ السيفِ بلا سعادة كأعزل. قال السيفُ: مَهْ فقلمُ البليغِ بغيرِ حظٍّ مِغْزَل**...". وموضع الشاهد في هذه المناظرة كلمتا: (صَهْ، ومَهْ)، إذ افتخر كل واحد منهما بما يتسم به وما يؤديه من وظائف، رغبة الإطاحة بنظيره والانتصار عليه، وفيها قال السيف: "فإن السيف عظيم الدولة، شديد الصولة، محا أسطار البلاغة، وأساغ ممنوع الإساغة... وهو العدو لقمع المعتدين، حَمَلَتْهُ دون القلم يدُ نبينا، فشرُفَ بذلك في الأمم شرفاً بيّناً... لا يعبث به الحامل، ولا يتناوله كالقلم بأطراف الأنامل...لا يُشرى كالقلم بثمن بخس، ولا يبلى كما يبلى القلم بسوادٍ وطمس". فقال القلم رداً على السيف: "يُفاخر وهو القائم على الشمال، وأنا الجالسُ على اليمين؟! أنا المخصوصُ بالرأي وأنت المخصوصُ بالصدى، أنا آلةُ الحياةِ وأنت آلةُ الردى...أنت للرهبِ، وأنا للرغب. وإذا كان بصرُكَ حديداً فبصري ماء ذهب".

---

١ ينظر: الصاحبي– ص٧٦.

٢ ينظر: الإيضاح في علل النحو– ص٧٠،٦٩.

٣ ينظر: الخصائص ٣٥/١.

٤ نقلاً عن: جواهر الأدب في أدبيات وإنشاء لغة العرب – السيد أحمد الهاشمي بك – ط.(١٥) ١٣٥٦هـ، ١٩٣٧م ٢٦٠/١. وكاتب المناظرة هو عمر بن مظفر بن عمر، زين الدين ابن الوردي (٦٩١-٧٤٩هـ).

ولما اشتد الحوار بينهما وبلغ غايته أراد كل واحد منهما أن يُخرس الآخر، فلم يرتضِ لإخراسه إلا كلمة تؤدي معنى السكوت التام وقطع المحاجة والظهور بمظهر المنتصر، و لم يجد القلم ما يعبر عن هذا إلا كلمة (صه)، وهي لا تعني (اسكت) فحسب إنما المبالغة في السكوت إلى المرتبة التي تُريحه من عناء مناظرة لم يستطع أن ينتصر فيها لنفسه. و لم يجد السيف ما يعبر عنه إلا كلمة (مه)، وهي لا تعني مجرد الكف عن الحديث إنما المبالغة فيه إلى الحد الذي لا يريد أن يسمع فيه محاجة ولا مجرد الهمهمة أو الهمس.

ويبدو من البين أن وجود لفظتي (صَهْ، ومَهْ) في جو يشتد فيه الحوار أمر يقتضيه سياق التركيب؛ لأن السياق يحتاج من الألفاظ ما يمثل المشهد القائم ومحاولة الإخماد المطلوبة. وتأدية التركيب بلفظتي(اسكت، واكفف) لا تصور مشهد الانفعال القائم وما يقتضيه التركيب من المبالغة. ولعل هذا يفسر ما بيناه سابقاً من أن (صه) لا يمكن أن تفسَّر بـ(اسكت)، و(مه) لا تُفسَّر بـ(اكفف). وقد أدرك ذلك فريق من النحاة قديماً، يقول الصبان: "فائدة وضعه – اسم الفعل – وعدم الاستغناء عنه بمسماه قصد المبالغة فان القائل: أُف، كأنه قال: أتضجر كثيراً جداً، والقائل: هيهات، كأنه قال بَعُد جداً"[1]. كما بحث كثير من اللغويين المحدثين في القيمة الدلالية التي تؤديها الألفاظ الانفعالية في التراكيب اللغوية. فجعلها أحمد كشك "عناصر تنغيمية لا وظيفة لها في بناء التركيب الذي يخضع لعلاقات كثيرة؛ منها علاقة المطابقة وعلاقة الإعراب والتقديم والتأخير أو الحذف والرتبة"[2] مما تخضع له الألفاظ في التركيب الجملي. ويذهب Geoffrey Leech إلى أن "هناك مجموعة من الألفاظ في اللغة تُعَدُّ من أهم العناصر اللغوية المعبِّرة عن الانفعالات والمشاعر النفسية، ولا حاجة إلى إيجاد ما يفسِّر

١ حاشية الصبان ١٩٤/٣.

٢ من وظائف الصوت اللغوي– ص٩٣.

دلالتها في اللغة"[1]. ويعبر عنها Malinowskiبالتعبيرات البدائية التي تحتاج إلى السياق والمرجعية الثقافية بين المتكلم والسامع لفهم معناها دون محاولة تفسيرها أو تأويلها بتعبير آخر قد يفقدها دلالتها الانفعالية، يقول: "إن التعبير الذي يوضع مقابلاً للتعبيرات البدائية هو تقريبي وغالباً لا يعطي المعنى الملائم في التعبير عن غرض المتكلم في موضوعه، وعادة يكون تفسيراً نحوياً ليس غير"[2]. وينبه بلومفيلد إلى أن الألفاظ اللغوية التي جاءت في اللغة لتعبر عن الانفعالات لا يمكن أن نخضعها للتفسير بكلمة أخرى، يقول: "إذا كنا لا نستطيع أن نجزم في لغة ما أن هذا المعنى يعني ذاك المعنى، فإننا لا نستطيع أن نقول إن هذا يرادفه"[3].

كما أن **التنغيم** أو الأنماط الصوتية "بدرجة ترددها في الأداء اللغوي، تؤدي دوراً رئيساً في أداء الجملة، وفقاً لمعناها، في معظم لغات البشر إن لم يكن في جميع لغات البشر"[4]. فهو يشكل جزءاً هاماً من دلالة الجملة يجب ألا نغفله في دراسة التراكيب اللغوية[5]، إذ إن "القانون التنغيمي عنصر إبلاغي فعّال وحاضر"[6]. فهو في المثال الذي نحلل يؤدي دوراً هاماً في إبراز الانفعال الكامن في هاتين اللفظتين – صه، ومه – فإذا ما حوّلنا اللغة المكتوبة إلى أداء منطوق، جاءت النغمة الصوتية العالية خير وسيلة تبرز دلالة الانفعال ومعنى المبالغة في طلب السكوت أو الانكفاف التي تؤديها هاتان اللفظتان[7].

---

1 Semantics – Geoffrey Leech -Penguin Books, 1990- Second edition- p.16.
2 The Meaning of Meaning –p.303.
3 Language – p.11.
4 The Meaning of Meaning –p.191.
5 John Lyons – Semantics – volume 2- p.374.
٦ مفاتيح الألسنية – جورج مونان – ترجمة: الطيب البكوش– ص٦٧.
٧ اهتم تمام حسان بالقيمة الدلالية للتنغيم في أداء الانفعال الذي يصاحب الجمل الافصاحية، جاعلاً باب أسماء الأفعال من بين الأبواب التي يؤدي الأداء الصوتي الصاعد فيها دوراً واضحاً في إبراز الانفعالات. ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها – ص٢٢٨،١١٧،١١٦. و(القرائن النحوية وإطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي) – ص٥٠،٣٠. كما أكد خليل عمايره أهمية التنغيم بالأداء الصوتي الصاعد في إظهار معنى المبالغة في الانفعالات التي يفصح عنها المتكلم. ينظر في نحو اللغة وتراكيبها–ص١٧١ وما بعدها.

ونقدم هنا **نموذجاً آخر** من الاستعمال اللغوي، وليكن في هذا المقام من الحديث الشريف، في ما رواه أنس بن مالك عن أسفار رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال: **"كان رسول الله صلى الله عليه و سلم في بعض أسفاره وغلام أسود يقال له أنجشة يحدو، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم: يا أنجشةُ رُوَيدَكَ سوقاً بالقَوَارِيرِ"**[1].

فالحديث الشريف يصور مشهداً من مشاهد رحمة النبي صلى الله عليه وسلم بالنساء والأمر بالرفق بهن، إذ كان معه عليه الصلاة والسلام في بعض أسفاره نساء يسوق دابتهنَّ غلام يُدعى (أنجشة)، وبينما هو يسوقهن في الطريق أسرع في خطاه، فجاءت توصية رسول الهدى بضرورة الرفق بهن. وقد استخدم عليه الصلاة والسلام لأداء وصيته في معاملة النساء بالرفق، ألفاظاً رقيقة تحرك الانفعالات، وعباراتٍ حنونة تستجيش المشاعر الوجدانية لتؤدي دورها في التأثير، وتسلك طريقها إلى موطن الرحمة في النفوس، فتسارع إلى تلبية داعي الرحمة والاستجابة إلى إرشادات رسول الخير والهدى والرحمة عليه أفضل الصلاة والتسليم. فاعتمد عليه السلام لأداء هذه المهمة على الألفاظ الآتية: (رويدك، سوقاً، القوارير) ولكل لفظة من هذه الألفاظ دورها الدلالي في التأثير وبلوغ المراد:

فالسَّوق في اللغة، يرِدُ في معرض الرخاء لا الشدة، فتقول: ساق فلانٌ من امرأته؛ أي أعطاها مهرها، والعرب إذا تزوجوا ساقوا الإبل والغنم مهراً، وساقةُ

---

١ ينظر: مختصر صحيح مسلم للإمام أبي الحسن مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري– للحافظ زكي الدين عبدالعظيم المنذري الدمشقي– تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني– المكتب الإسلامي–ط.(٦) ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧– ص٤١٩.

الجيش: مؤخرته. وفي صفة مشيه عليه السلام: كان يسوق أصحابه؛ أي يقدمهم ويمشي خلفهم تواضعاً، ولا يدع أحداً يمشي خلفه[1].

وهذا يعني أن (السَّوق) هو المشي خلف السوقة، وهو ما أراده الرسول صلى الله عليه وسلم من أنجشة، سعياً إلى تحقيق الهوادة في السير، والترفق في سياقة النساء، ولا يخفى ما في مشهد السير هذا من الرفق وحسن التعامل، وما ينطوي فيها من آيات السمو الأخلاقي التي يجب أن يتحلى بها المسلم.

و(**القوارير**) لفظة تستخدم في اللغة كناية عن الضعف ولين العود[2]، وقد جاءت متسقة تماماً في هذا السياق، لتعمل على حمل العبارة التي وردت فيها إلى سلطان القلوب فتستجيشها وتلبي دعوة النصح والإرشاد التي يسديها رسول الهدى صلى الله عليه وسلم.

أما (**رويدك**) وهي الشاهد في هذا المثال، فهي لفظة تشترك في عدة مواضع لغوية نحوية، كأن تكون حالاً أو صفة أو مصدراً أو اسم فعل[3]. ووجودها في التركيب هو الذي يحدد دلالتها. وإذا نظرنا إليها في هذا المثال نجد لزاماً علينا أن نُخرج منها الوصفية والحالية لعدم اتفاقها مع مبنى الجملة ومعناها ولا مع دلالة المقام أو السياق. وبذا، فإننا أمام موضعين لغويين يمكن أن تحمل على أحدهما اللفظة في هذا المثال؛ وهما: المصدرية، أو أن تكون لفظة من ألفاظ باب ما يسمى بـ(أسماء الأفعال).

---

١ ينظر مادة (سوق) في لسان العرب ١٦٧/١٠، ١٦٦.

٢ ينظر مادة (قور) في لسان العرب ١٢٣/٥، وينظر مادة (القور) في: المنتخب من غريب كلام العرب-لأبي الحسن علي الهُنائي- تحقيق: محمد العمري-ط.(١) ١٤٠٩هـ، ١٩٨٩م- مكة المكرمة: جامعة أم القرى- ٢٢٢/١.

٣ ينظر: شرح المفصل ٣٩/٤، الجمل في النحو-الخليل-ص٣٣٨، ارتشاف الضرب ٢٠٦/٣، ينظر مادة (رود) في لسان العرب ١٩٠/٣.

ولما كان المعوَّل عليه عند النحاة في التفريق بين هذا النمط من النماذج اللغوية، هو الحركة الإعرابية على الكلمات التي بعدها، وليس منه شيء في هذا المثال فإننا نرى أن "**السياق** وحده هو الذي يوضح لنا ما إذا كانت الكلمة ينبغي أن تؤخذ على أنها تعبير موضوعي صرف، أو أنها قُصِد بها – أساساً – التعبير عن العواطف والانفعالات"[1]، كما أن "هناك حقيقة لغوية يجب أن تؤخذ في الحسبان في اللغات المنطوقة والمكتوبة، أن الكلمة في معزل عن سياقها هي شيء لا قيمة له ولا تعبر عن معنى، لذا فإن بعض التراكيب في اللغات الحية تفتقر في الوصول إلى دلالتها إلى معرفة السياق الذي تقال فيه"[2]. والإنسان كما يذهب Firth "يُعَد في الإنتاج اللغوي وحدة من وحدات المجتمع، ومن ثم فإن اللغات جميعها يجب أن تأخذ بعين الاعتبار العناصر الثلاثة الآتية:

البناء اللغوي المنطوق، والمشاركين في الحدث الكلامي، والسياق الاجتماعي الذي يستعمل فيه الكلام"[3]. فالسياق، بهذا الدور الذي يؤديه، يمكّننا من معرفة دلالة اللفظة في الحديث الشريف فيما يمكن أن تكون على المصدرية، أو أنها من الألفاظ المعبرة عن الانفعال فيما يندرج تحت باب (اسم الفعل).

وبدراسة دلالة كلٍّ منهما، نرى أن (رويدك) المصدرية تعني في اللغة الإمهال والتريث، أما (رويدك) في باب (اسم الفعل) فتعني: امهلْ، مع زيادة في دلالة إنشاء الطلب والمبالغة فيه، كما بينا. وإذا طبقنا هذين المعنيين على دلالة الجملة ومضمون السياق، نجد أن السياق سياق نصحٍ وإرشاد، ونهيٍ وزجرٍ عن سوء معاملة، وهو على هذه الدلالة يحتاج لأداء مهمته؛ ألفاظاً معبرة، ومعاني جياشة، وعبارات تأديبية سديدة،

---

١ دور الكلمة في اللغة–استيفن أولمان–ص٦٣.وينظر:النحو والدلالة–محمد حماسة–ص١١٣،٩٨.

2 The Meaning of Meaning – p.307.

3 Selected Papers of J.R.Firth – p.13.

وأسلوباً موجَّها حيال موقف انفعالي. وبذا، فإن السياق يتطلّب لفظة ذات معنى إنشائي طلبي، تحمل مضموناً انفعالياً تأثرياً. وبتطبيق هذا على اللفظتين، نجد أن (رويدك) الإنشائية الطلبية هي التي تلائم السياق في هذا المثال، باعتدادها إحدى ألفاظ المبالغة والإفصاح التي تتطلب موقفاً انفعالياً تتمثل فيه، وفي هذا يقول جون لاينز: "إن من الصحيح تماماً أن كلمةً ما قد تفضُل على أخرى لارتباطاتها العاطفية أو الإثارية effectiveness المختلفة"[1]. ويقول Baker : "ولعل أهم ما نادى بـه Frege، في النظرية الدلالية، هو القول بضرورة معرفة معنى الكلمة في سياقها الجملي"[2].

ووفقاً لما تحمله لفظة (رويدَكَ) من دلالة، جاءت في الحديث الشريف متصدرةً عدة ألفاظ تحمل كل واحدة منها دلالة تأثيرية، صاغها رسول الهدى في عبارة انفعالية لتكون أقرب إلى النفس وأدنى للاستجابة.

وكما أن السياق يعد ذا أهمية في تحديد دلالة الألفاظ ومضمون الجمل والعبارات، فإن **التنغيم** يُعَدُّ عنصراً آخر من عناصر الدلالة؛ فعند تحويل لفظة (رويدك) المكتوبة إلى صوتٍ منطوق، فإن الأداء الصوتي يتطلب نغمة ذات مستوى صاعد ليلائم مقتضى سياق الانفعال[3]. وهو أداءٌ تتطلبه (رويدك) الإنشائية في هذا الباب، لا (رويدك) المصدرية في دلالتها الإخبارية. بل إن التنغيم قد يكون الاعتماد عليه وحده هو العنصر الدلالي الذي يميز التركيب، ولاسيما في بعض التراكيب التي تقوم جملتها على ركنٍ لفظيٍ واحد فيما يسمى بالكلمة الجملة، يقول Halliday : "وربما يعد

---

1 Semantics- volume1- p.1 75.

٢ Language Sense and Nonsense - p.124-125. وينظر: موجز تاريخ علم اللغة (في الغرب) – ر.هـ. روبنز– ترجمة: أحمد عوض–ص٢٣٢.

٣ وفقاً لما يرتضيه خليل عمايره وتمام حسان لتجسيد الجمل الإفصاحية الانفعالية. وقد بينا ذلك في أكثر من موضع.

التنغيم العنصر الوحيد الذي به يتحقق المعنى وذلك فيما يسمى بالكلمة الجملة"[1].

ويقول H.A.Gleason : "وهناك بعض العناصر التي يجب أن تؤخذ في الحسبان عند دراسة تراكيب متماثلة تظهر في النطق وقد لا تبدو في الكتابة، وهي النبر والتنغيم، إذ تكون في بعض الحالات هي الفيصل الوحيد في تحديد معنى التركيب"[2]. كما يشير بلومفيلد إلى أهمية النطق في تحديد دلالة الألفاظ، يقول: "إن نطق التركيب يكسبه بعداً نحوياً بالإضافة إلى المعنى المعجمي الذي تتضمنه مكوناته، وقد وُضِعَتْ مجموعة من القواعد الصوتية للأداء المنطوق التي تستعمل في النحو للتعبير عن المعاني، مثل جملة خبرية، أو استفهامية، أو افصاحية... "[3].

يتضح مما سبق معالجته من نصوص، أن الأصول المعيارية القائمة على المباني الصرفية، لا تنهض وحدها في معالجة الجمل والتراكيب اللغوية، ودراسة الألفاظ وتصنيفها في الكلم؛ إذ إن الدراسة على هذا النحو تغفل كثيراً من الفروق اللغوية في دلالة كثير من الأساليب والنصوص. فإذا ما تجاوزنا هذا النمط من الدراسة، إلى دراسة التراكيب على ضوء النحو الدلالي، "لأن أفضل طريقة في الوصول مباشرة إلى تحليل سليم للجملة، تكمن في التعامل مع المعنى والمبنى في الجملة الواحدة على حدٍّ سواء"[4]، أي على ضوء الاعتماد على العناصر الدلالية في التحليل اللغوي كالسياق والتنغيم ودلالة الألفاظ والتراكيب، "فيما يتوجب على الباحث في علم اللغة العناية بجميع العناصر التي لها دورها في دلالة الجملة موضع التحليل"[5]، فإننا نكون قد بلغنا الغاية في تحديد دلالة الجملة والموقع الذي يلائم الألفاظ في ما تحتله من الكلم.

1 Function and Context in Linguistics analysis – p.67.
2 An Introduction to Descriptive Linguistics - p.135.
3 Language – p.169.
4 Language, Sense and Nonsense- p.107.
5 An Introduction to Descriptive Linguistics- p.196.

ووفقاً لمعالجة الأمثلة السابقة على ضوء منهج النحو الدلالي يتبين أن الألفاظ في هذا الباب لا علاقة لها بمسمى، ولا بزمن أو حدث، وما محاولة خلطها بالاسم أو الفعل، إلا بسبب إغفال المعنى الانفعالي الذي تتضمنه اللغة، والذي عنده تتلاشى حدود الاسم والفعل[1]. ونرى أن هذه الألفاظ هي صور أدائية لمعنى من المعاني الإنشائية الافصاحية الانفعالية، ولا علاقة لها بالأبواب النحوية التي ألحقت بها، ولعل هذه من أهم المشاكل النحوية في التعابير الانفعالية أو ما يعبر عنه Malinwski بالتعابير البدائية، يقول: "إن مشكلة النحو في اللغات البدائية أن أطر التعبير فيها غالباً ما ترفضه الأبواب النحوية، لذا من المتعذر منطقياً أن يُتعامل معها لتوضيحها وفقاً لقواعد النحو"[2]، ويقول: "وفي أية حال هناك خاصية معينة للتراكيب البدائية في اللغة، وغالباً ما تكون مرفوضة في قواعد النحو، وهذا يستدعي تتبع الدلالة النفسية فيها"[3]. ولسنا هنا بصدد البحث عن صلاحية إطلاق مصطلح التعبيرات البدائية على ألفاظ هذا الباب أو رفضه، إنما نعتمد على مضمون ما يذهب إليه في أن كل واحدة من ألفاظ هذا الباب تمثل معنى انفعالياً لا يخضع لقواعد التصنيف النحوي إنما يعد التعبير بها جملة يمكن أن تستقل بمفردها وتؤدي معنى تاماً اعتماداً على معطيات السياق الذي ترد فيه، يقول Malinwski في هذا الصدد: "لفهم أي تركيب من التراكيب البدائية لابد أن يعرف السامع العادات والأبعاد النفسية للمتكلمين بها كمعرفته بتراكيب اللغة التي تنطق بها ذاتها"[4]، ويقول : "نود أن نؤكد وبطريقة خاصة، أن اللغة البدائية تحمل كل كلمة في تركيبها درجة عالية من الاستقلال لا يُعرَف إلا بالعودة إلى السياق جتماعي"[5]، ويقول: "إن التعبيرات البدائية التي تعود إلى اللغات البدائية تتضمن علاقة حميمة بين المرجعية الثقافية والمناسبة التي تقال فيها تلك التراكيب، ولا سبيل إلى

---

١ ينظر: اللغة–فندريس– ص١٨٢.

2 The Meaning of Meaning – p.297.

٣ السابق – ص 302.

٤ السابق – ص 305.

٥ السابق– ص306.

أن يصل المحلّل إلى المعنى الكامن في التركيب إلا بالاعتماد عليهما معاً"[1]. ولعل تلك المعاني الانفعالية التي تدل عليها هذه الألفاظ، والتي لا تتضح إلا في إطار وجودها في تركيب أو سياق لغوي، تؤدينا إلى إدراجها في طائفة حروف المعاني انطلاقاً من التماثل الوظيفي؛ إذ إن مه وصه وهيهات... لا تختلف كثيراً عن: لا وبلى ونَعَم ...الخ، وحسبنا في هذا أن النحاة أنفسهم نسبوا المعاني إلى الحروف.

على هذا الحد من الدراسة، نكون قد درسنا ألفاظ هذا الباب من وجهة نظر النحاة العرب، وبينا آراء المفسرين فيما يبرز منها عند تفسير الآيات الكريمة التي تتضمن بعض ألفاظ هذا الباب، واستخلصنا مذاهب اللغويين المحدثين فيها، مرتضين القول بحرفيتها، مقتبسين من آراء اللغويين العرب والمفسرين ما يؤيد ما نذهب إليه وفق ما يرتضيه حد الحرف دلالة وتركيباً.

وقد استثنينا من ألفاظ هذا الباب ما ورد على صيغة (فَعَالِ)، مرتضين إدراجها في قسم الأفعال من (فعل الأمر)، متكئين على دلالة الطلب والمبالغة في معنى الأمر الذي يتضمنها، وفقاً لما يرتضيه منهج النحو الدلالي الذي نعتدُّ به في معالجة التراكيب والجمل، نضيف به بناءً صرفياً آخر لفعل الأمر على وزن (فَعَالِ) يقابل ميزان فعل الأمر (افْعَلْ). كما فصلنا.

---

١ السابق– ص308,309.

الباب السادس
أسلوب كم الخبرية وكم الاستفهامية

الفصل الأول

كم، وآراء النحاة فيها

تستخدم (كم) في اللغة في موضعين: " أحدهما الاستفهام، وهو الحرف المستفهم به بمنزلة كيف وأين، والموضع الآخر: الخبر، ومعناها معنى ربَّ"[1]. وهي عند النحاة واللغويين اسم لعدد مبهم الجنس والمقدار مبني على السكون. وقد احتجوا لاسميتها بالحجج الآتية: [2]

١- دخول حرف الجر عليها، تقول: بكم مررت، وعلى كم نزلت.

٢- تضاف ويضاف إليها، فتقول: صاحبُ كم أنت، وكم رجلٍ عندك.

٣- ويخبر عنها، نحو: كم غلاماً عندك. أي إمكانية الإسناد إليها.

٤- عود الضمير عليها في نحو: كم رجلاً جاءك.

٥- يبدل منها الاسم، نحو: كم ديناراً لك ؟ أعشرون أم ثلاثون.

٦- تقع فاعلاً ومفعولاً وظرفاً.

---

١ الكتاب ١٥٦/٢. وينظر: الأصول ٣١٥/١. المقتضب ٥٥،٦٤/٣. شرح المفصل ١٢٥/٤. شرح جمل الزجاجي – ابن عصفور ٤٦/٢. شرح التسهيل ٤١٨/٢.

٢ ينظر: السابق.

وقد اختلف أصحاب المدرستين في أصلها [1]، فذهب الكوفيون إلى أن (كـــم) مركبة من كاف التشبيه و(ما) الاستفهامية، وذهب البصريون إلى أنها مفردة موضوعة للعدد؛ محتجين بأن" الأصل هو الإفراد، وإنما التركيب فرع، ومن تمسَّك بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بالدليل، ومن عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل؛ لعدوله عـــن الأصل، واستصحاب الحال أحد الأدلة المعتبرة... وإن القول بالتركيب مجرد دعـــوى من غير دليل ولا معنى."[2]

كما رأوا أن(الكاف) في(كم) ليست زائدة دخولها كخروجها، على مـــذهب أهل الكوفة، وقد احتجوا لذلك فقالوا: "بل لو قدَّرنا حذفها من الكلام لاختلَّ معناها ولم تحصل الفائدة بها، ألا ترى أن قولك: (ما مالُك) لا يفيد ما يفيد قولـــك:(كـــم مالُك) فدل على الفرق بينهما"[3]. وفي هذا وجهة نظر نرتضيها، لما فيها من دقة وصف اقتران مبنى التركيب الجملي بمعناه.

وقد اجمع النحاة على اسمية (كم) الاستفهامية، في حين اختلفوا في(كم) الخبرية، إذ ذهب فريق منهم إلى حرفيتها، فجعلوها حرفاً للتكثير في مقابل (ربَّ) للتقليـــل[4]. ونرى أن القول باسمية (كم) الاستفهامية أو الخبرية، كما يرى الفريق القائل بـــذلك، يحتاج إلى مناقشة للأسباب الآتية:

١. يبدو أن النظر إلى أن الجملة في النحو العربي يجب أن تحقق أركـــان الإســـناد كانت من الأسباب التي تقف خلف تصنيف هذه الكلمة في الاسمية؛ لأنه لا إسناد إلا

---

١ ينظر تفصيل المسألة في: الإنصاف١/٢٩٨، والصاحبي في فقه اللغة- ص٢٤١، وشرح جمل الزجاجي- ابـــن عصفور ٢/٤٦، وشرح الرضي على الكافية ٣/١٥٢، وارتشاف الضرب ١/٣٧٧، والمساعد علـــى تســـهيل الفوائد ٢/١٠٦.

٢ الإنصاف ١/٣٠٠.

٣ السابق.

٤ ينظر: ارتشاف الضرب ١/٣٧٧، والمساعد ٢/١٠٦، والجنى الداني- ص٢٦١.

في اسم مع اسم، أو في فعل مع اسم[1]. ولما كانت(كم) في التركيب الذي ترد فيه، لا دلالة فيها على حدث أو زمن، وهو حد الفعل، فقد وُضعت في التصنيف الآخر مما يحقق الإسناد فحُكم عليها بالاسمية، وعُدَّت في موقع الأسماء، يقول ابن السراج: "واعلم أن(كم) لا تكون إلا مبتدأ في الاستفهام والخبر، ... وأنها تكون فاعلة في المعنى ومفعولة ومبتدأه وظرفاً "[2].

٢. إن غياب الحركة الإعرابية عن (كم)، مع القول باسميتها، قد أسهم في وضعها في إطار حالات الاسم الثلاث؛ الرفع والنصب والجر، يقول ابن يعيش: "فإذا كانت مرفوعة الموضع فالابتداء لا غير، ولا تكون فاعلة لأن الفاعل لا يكون إلا بعد فعل و(كم) لا تكون إلا أولاً في اللفظ... وإذا كانت منصوبة فعلى ثلاثة أضرب: مفعول به، ومفعول فيه، ومصدر... وأما إذا كانت مجرورة فان ذلك يكون بحرف الجر أو بإضافة اسم مثله إليه "[3]. ويرتضي سيبويه[4] وابن السراج[5] والمبرد[6] كونها فاعلاً في حالة الرفع زيادة على ما سبق. وعلى هذا فإن(كم) تقع في عددٍ كبير من المواقع التي يقع فيها الاسم، ومن المعلوم أن كل موقع من هذه المواقع له دلالته التي يختلف فيها عن الأخرى، في حين أن دلالة (كم) لا تقبل هذا الاختلاف، إذ إنها ذات دلالة محدودة وهي طلب الإفصاح عن عدد غائب في الجملة الاستفهامية، أو الإخبار عن كثرة عدد في الجملة الإخبارية.

---

١ ينظر: المفصل – ص ١٥، وينظر ما كتبناه في(الإسناد في الجملة العربية) في تمهيد هذه الرسالة.

٢ الأصول في النحو ٣١٦/١.

٣ شرح المفصل ١٢٧/٤، ١٢٨.

٤ الكتاب ١٥٦/٢.

٥ الأصول ٣١٦/١.

٦ المقتضب ٥٧/٣.

٣. يبدو واضحاً أن الحكم باسمية(كم) لم يكن لخصائص الاسمية في ذاتها؛ بل لأنها تقع في مواقع الاسم في إجابة للسؤال الذي يبدأ تركيبه بها كما في قولنا: كم كتاباً عندك؟ كم قرشاً أنفقت؟ كم لبثت في انتظاري؟. وهذا أمرٌ قد فصّل النحاةُ القولَ فيه في كتبهم مما يغني عن إعادته[1].

٤. تحدث كثير من العلماء عن حد الاسم بأنه ما دل على مسمى، يقول ابن السيد البطليوسي، مثلاً، في حد الاسم " وأشبه الأقوال بأن يكون حداً أن يقال: الاسم كلمة تدل على معنى في نفسها مفرد غير مقترن بزمان محصل يمكن أن يفهم بنفسه"[2]. ويقول الفاكهي: "حد الاسم: هو(كلمة دلت على معنى) كائن (في نفسها) أي في نفس الكلمة. والمراد بكون المعنى في نفسها: أن تدل عليه بنفسها من غير حاجة إلى انضمام كلمة أخرى إليها، لاستقلالها بالمفهومية "[3]. ومن الواضح أن(كم) لا تحمل خصائص الاسم المذكورة في النصين؛ لأن المتكلم عندما يقول: (كم) فإن السامع لا يدرك معنى تاماً لها، أي لا يستطيع أن يحدد مقصود المتكلم بها، ولا يستطيع الإشارة بها إلى مسمى تحتها كما في الأسماء: رجل وفرس وحائط، وهي كما قال النحاة مبهمة لا يُحدِّد معناها ولا يزيل إبهامها إلا الكلمة التي تليها، وليس ذلك الاسم في حد العلماء.

٥. اعتمد النحاة في الحكم باسميتها على قبولها بعض خصائص الاسم؛ كدخول حرف الجر عليها، وقبول الإضافة. وليس ذلك بدليل على اسميتها، فيما نرى، فقد

---

١ ينظر: الكتاب ١٥٦/٢، الأصول ٣١٦/١، المقتضب ٥٧/٣، شرح المفصل ١٢٧/٤، شرح جمل الزجاجي – ابن عصفور– ٥٠/٢، شرح التسهيل ٤٢٢/٢، شرح الرضي على الكافية ١٥٨/٣، ارتشاف الضرب ٣٨٢/١، المساعد٢/١١٤، حاشية الصبان ٨٤/٤.

٢ إصلاح الخلل – ص ١٤.

٣ شرح كتاب الحدود في النحو – عبدالله الفاكهي – تحقيق: المتولي رمضان الدميري- مكتبة وهبة: القاهرة – ط.(٢) ١٤١٤هـ، ١٩٩٣م – ص٩٢.

ورد في التراث العربي أن حرف الجر يدخل على الحرف ولا يكون ذلك مسوغاً للقول بالاسمية [1]. وأما الإضافة، فقد نصَّ النحاة على أن الإضافة فيها ليس على حـدها في الأسماء، يقول ابن أبي الربيع: " والإضافة في جميع الأسماء إنما هي معرفة إلا في أبـواب ستة فإنها لا تعرف..."[2]، وقد ذكر(كم) منها. ويقول في موضع آخر: " ولا تجد من الأسماء المبنية ما أضيف إلا (كم)، نحو قولك: كم رجلٍ ضربتَ؛ وما أشبه ذلك، وإنما تضاف الأسماء المعربة لأن الاسم لم يبنَ إلا لشبه الحرف أو تضـمُّن معـنى الحـرف. والحرف لا تصح إضافته، فما أشبهه أو تضمن معناه لا يضاف، وما وُجد من ذلـك مضافاً فخارج عن قياسه"[3].

ولعل في هذا ما يشير إلى أن مذهب ابن أبي الربيع ينكر وجود إضافة في(كم)، وإن كان ظاهر رأيه يوافق جمهور النحاة بوجود الإضافة فيها، مع أن الإضافة عنـده تحتاج إلى تأويل، وقياسها عنده على ما بعد رُبَّ، مع ما بينهما من تباين، يقول:

"وأضيفت (كم)، لأنها ضد (ربَّ)، وهي أيضاً نظيرتها مـن جهـة المباهـاة والافتخار، وما بعد (ربَّ) مخفوض فخفضوا ما بعد (كم)"[4]. ويبدو أن ابن أبي الربيع يرتضي كون الجر بعد(كم) على نحو الجر بعد (ربَّ)، لاتفاقهمـا في معـنى المباهـاة

---

١ وقد ورد ذلك في الشعر العربي، كما في قول الشاعر:

فأصبحْنَ لا يسألنَهُ عن بما بِهِ أصعَّد في عُلْوِ الهوى أم تصوَّبا

(ينظر: الخزانة ٥٢٧/٩، والهمع ١٦٢/٤)

والشاهد في البيت دخول حرف الجر (عن) على(الباء) وقد ورد البيت في شرح شواهد المغني –السـيوطي– منشورات دار مكتبة الحياة– بيروت: لبنان– تصحيح: محمد الشنقيطي– ص ٧٧٤:

فأصبحَ لا يسألنَهُ عن بما بِهِ أصعَّد في عُلُوِّ الهوى أم تصوَّبا

(ينظر: الهمع ١٦٣/٤)

٢ البسيط ١٠٣٩/٢.

٣ السابق ٨٨٤/٢.

٤ السابق.

والافتخار، ولا تبعد أن تكون(كم) نظيرتها في الحرفية. وقد ورد هذا القياس عند سلفه من النحاة أيضاً، إذ نصوا على المشابهة بين(كم) و(ربَّ)، يقولُ سيبويه: "واعلم أن (كم) في الخبر لا تعمل إلا فيما تعمل فيه(ربَّ)؛ لأن المعنى واحد، إلا أن كم اسم وربَّ غير اسم بمنزلة مِنْ"[1]. ويعقد العكبري أوجه المشابهة بينهما، فيقول:" أحدهما: أنها تختص بالنكرة، كما تختص ربَّ بها.

والثاني: أنها لغاية التكثير، كما أن(ربَّ) كذلك، والمراد بذلك أنه لا يعمل فيها ما قبلها. فان قلت: قد يدخل على ما هذا سبيله حرف الجر، فيعمل فيه، قيل: حرف الجر الداخل عليها مما يتعلق بما بعدها... ومعظم النحويين يقول: حُملت على نقيضتها، وهي(ربَّ) والحق ما خبرتك به، وهو معنى كلامهم، لأنهم لا يعنون أن حكم الشيئين واحد لعلة تضادهما، بل بين الضدين معنى يشتركان فيه"[2]. ولما كانت (كم) نظيرة (ربَّ) على هذا الوجه الذي صرَّح به نحاة العربية، فإني لا أجد مسوغاً للقول بأن(كم) اسم، و(ربَّ) حرف، رغم تشابههما في المعنى والعمل، إلا فكرة الإسناد ومحاولة تسويغ الحركة الإعرابية. ويؤيد ذلك قول سيبويه: "إلا أن كم اسم وربَّ غير اسم، بمنزلة مِنْ. والدليل عليه أن العرب تقول: كم رجلٍ أفضلُ منكَ، تجعله[أفضلُ] خبر كم. أخبرناه يونس عن أبي عمرو"[3].

٦. لا تقبل (كم) خصائص الاسمية التي نصَّ النحاة عليها، وهي كما يجمعها ابن مالك:

بالجر و التنوين والندا و ال ومسند للاسم تمييز حصل

---

١ الكتاب ١٦١/٢. وينظر: الأصول ٣١٧/١، وشرح المفصل ١٢٥/٤، ١٢٦، شرح جمل الزجاجي – ابن عصفور ٤٦/٢.

٢ اللباب ٣١٤/١.

٣ الكتاب ١٦/٢.

فإذا كنا قد ناقشنا القول في كل من الإسناد والجر والإضافة، فإن عدم قبولها للتنوين والنداء و(ال) من الأمور التي لا تحتاج إلى مناقشة لوضوحها. وقد أدرك فريق من النحاة خلوها من خصائص الأسماء فعدوا وجودها في الاسمية مشكلة، يقول ابن بابشاذ: " وإنما كانت مشكلة لما عرض فيها من البناء، وامتناعها من الألف واللام ومن التنوين ومن الإضافة. وهذه خواص الأسماء وعلاماتها. فإذا لم توجد في اسم صار مشكلاً "[1].

٧. اعتمد القائلون باسميتها على عود الضمير عليها في نحو: كم رجلاً جاءك؟ فذهبوا إلى أن الضمير في الفعل(جاء) يعود إلى(كم)، ومن القواعد المقررة(أن الضمير لا يعود إلا على الأسماء)[2]. وعليه، جاء الحكم باسمية(كم) ليتسنى عود الضمير عليها.

ومن الواضح أن هذه العلة ترتبط بمسألة الإسناد في التركيب الجملي، ويؤيد ذلك ما ذهب إليه ابن يعيش عند الحديث عن الضمير في(أهلكناها) في قوله تعالى:﴿وَكَم مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا﴾[3]، يقول: " ولا يكون الضمير في(أهلكناها) عائداً إلى القرية لأن خبر المبتدأ إذا كان جملة فالضمير منها إنما يعود إلى المبتدأ نفسه لا إلى تفسيره"[4].

ولعل من المفيد أن نذكر هنا ثانية أن الضمير في (جاء) في قولنا: كم رجلاً جاءك؟، لا يرتبط بدلالة(كم) ولا يعود إليها، إذ لو تساءلنا عن فاعل (جاءك) في قولنا: كم رجلاً جاءك، أعشرون أم ثلاثون ؟، لقيل: إن (عشرون أو ثلاثون) هي ذاتها فاعل (جاء) في المعنى، وهي بلا خلاف غير(كم)؛ إذ إن (كم) لا تعدو أن تكون

---

١ شرح المقدمة المحسبة ١٧٢/١.

٢ شرح التصريح ٨٧/٢.

٣ الأعراف: ٤.

٤ شرح المفصل ١٣٣/٤.

وسيلة استفهام على نحو(مَنْ) و(هل) و(كيف)...، ومن المعلوم أن لكل واحدة منـــها معناها في السؤال؛ فإذا قال المتكلم: مَنْ جاءك ؟ فهو يتساءل عن شخصٍ ما، أو عدة أشخاص. وإن قال: هل جاءك محمد ؟ فهو يتساءل عن حدث المجيء تحقق أم لا. وإن قال: كيف جاءك؟ فهو يتساءل عن الحال الذي جاء فيها. وإن قـــال: كـــم رجـــلاً جاءك؟ فهو يتساءل عن عددٍ مبهم كامن قلَّ أو كثُرَ بقصد المعرفة.

٨. كما استدل القائلون باسمية(كم)على أن الاسم يبدل منها في نحو: كم ديناراً لك، أعشرون أم ثلاثون ؟.

وإن مما يمكن التنويه به هنا أن الذين ذهبوا إلى هذا القول، قد عدوا قول القائل(كم ديناراً) بمترلة كلمة واحدة في معناها، في حين أن دلالة الجملة تقتضي أن نعد (كم ديناراً) عبارة مكونة من لفظين مختلفين في الدلالة والتركيب؛ الأولى (كم) وهي لفظة تطلب الإفصاح عن عدد كامن مبهم بقصد المعرفة. أما الثانية (ديناراً) فهي لفظة يراد منها تبيين المجهول وتفسيره. ودليل ذلك أن المتكلم إذا قال: كم أعشرون أم ثلاثون؟ فإن السامع لا يجني من الجملة ثمرة معناها، إلا أن يأتي بما يزيل عنها الإبهام.

وعلى هذا فالمتعين في الجملة هو الدينار، ومن ثم فهو المستحق أن يكون المُبدَل منه لا(كم). وبذا، فإن دليلاً آخر من أدلة اسمية (كم) لا يستقيم.

٩. نعلم أن الاسم في بداية الجملة لابد أن يكون معرفة، إذ لا يجوز في العربيـــة الابتداء بنكرة إلا بمسوغ أو بسماع عن العرب، و(كم) -في تفسيرهم- نكرة بمعـــنى كثير، يقول ابن عصفور: " وزعم الأخفش أنها لا تلزم الصدر لأنها في معنى كثير وهو لا يلزم الصدر"[1]. وقد اختلف النحاة فيها؛ معرفة أم نكرة، ويبدو أنهم كانوا يميلون إلى كونها نكرة، يقول ابن الحاجب: " أختُلف في كم وكذا... فقيل معرفة، لأن المعـــنى

١ شرح جمل الزجاجي— ابن عصفور ٢/٥٠.

في: كم درهماً مالُك؟ أيُّ الأعداد ؟ وفي: كم درهمٍ، الكثير من الأعداد... وقيل: نكرة؛ لأن معنى كم الاستفهامية، أيُّ عدد، والخبرية: كثير... والظاهر أنها في نحو: كم الاستفهامية والخبرية وكيف وكيت وذيت، نكرة "[1].

ولما كانت (كم) على هذا الترجيح نكرة، وتمييزها نكرة بالإجماع[2]، وكان حقها الصدارة، والابتداء بها مطرد، فان القول بأنها في موقع المسند إليه(المبتدأ) قول ينقصه الحجة والدليل، ومن ثم فلا حجة في إدراجها في الاسمية. وقد أدرك ابن عصفور هذا البعد بين أن تكون في محل المبتدأ ولها حق الصدارة أو أن تكون مفسَّرة بنكرة، فيقول معللاً تصدرها في جملتها: "وهذا فاسد [أي زعم الأخفش]؛ لأن العرب لم يسمع منها إلا أن يجعل صدراً فيمكن إن لحظتَ في ذلك الحمل على ربَّ كما قالوا، لأنها تلزم الصدر بإجماع"[3]. و كأن ابن عصفور يميل إلى حمل العلة في تصدر(كم) على الوجه الذي يتصدر به الحرف(رُبَّ) ليس غير.

١٠. قرن النحاة كثيراً بين(كم) الاستفهامية و(كم) الخبرية، فعددوا أوجه الاتفاق بينهما في عدة نقاط؛ أهمها:[4]

١) كونهما كنايتين عن عدد مجهول الجنس والحقيقة والمقدار والكمية.

٢) كونهما مبنيتين.

---

١ الأمالي ٨٤٤/٢.

٢ يقول ابن الأنباري معللاً اختصاص (كم) الخبرية والاستفهامية بالنكرة: " وأما اختصاصها بالتنكير فيهما جميعاً، فلأن (كم) لما كانت للتكثير، والتكثير والتقليل لايصح إلا في النكرة لا المعرفة؛ لأن المعرفة تدل على شيء مخصص، فلا يصح فيه التقليل والتكثير، ولهذا كانت (ربَّ) تختص بالنكرة ..." أسرار العربية – ص ٢١٧. وينظر: الكتاب ١٥٧/٢، الأصول ٣١٨/١، المقتضب ٥٦/٣، ٦٢، شرح المفصل ١٢٦/٤، شرح جمل الزجاجي– ابن عصفور ٥٠/٢.

٣ شرح جمل الزجاجي– ابن عصفور ٥٠/٢.

٤ ينظر: المغني ٣١٣/١، وشرح التصريح ٢٧٩/٢، وحاشية الصبان ٨٣/٤.

٣) كون البناء فيهما على السكون.

٤) لزوم التصدير.

٥) الحاجة إلى التمييز.

٦) حذف مميزهما إذا دل عليه دليل.

٧) أنهما على حدٍّ واحد في وجوه الإعراب.

٨) اتفاقهما في البساطة (عند من قال بذلك).

٩) أن تمييزهما لا يكون منفياً.

ومن جانب آخر، فقد قرن النحاة بين(كم) الخبرية و(رُبَّ)، مما جعل فريقاً منهم يعتدون بها-كم الخبرية- حرفاً للتكثير في مقابل(رُبَّ) للتقليل، انطلاقاً من أن النحاة يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره.[1]

وعلى هذا نقول: إذا كان التضاد حجة تحمل الشيء على ضده وإنزاله منزلته، فإنه من باب أولى أن يحمل الشيء على نظيره، وكم الاستفهامية نظيرة كم الخبرية من حيث الاستعمال أو الدلالة في طلب الإفصاح عن عدد كامن مبهم بقصد المعرفة أو التكثير، باختلاف استخدامهما، ومن ثم فإذا كان هناك توجّه إلى حرفية(كم) الخبرية، فإن الحكم بها في(كم) الاستفهامية مقبولٌ مستساغٌ لهذه العلة، وحمل الشيء على ما له نظير أولى من حمله على ما ليس له نظير، كما يقول الأصوليون.[2]

---

١ الإنصاف ١/١٨٦.

٢ السابق ١/١٠.

١١. تعددت أقوال النحاة واللغويين في علة بناء كم الاستفهامية وكم الخبرية، فذهب سيبويه في علة بنائهما إلى أنهما غير متمكنتين في الكلام[١]. ويفصِّل ابن الانباري علة بنائهما، يقول:" إن قال قائل: لِمَ بُنيت (كم) على السكون؟. قيل: إنما بنيت لأنها لا تخلو إما أن تكون استفهامية أو خبرية، فإن كانت استفهامية، فقد تضمنت معنى **حرف الاستفهام**، وإن كانت خبرية **فهي نقيضة (رُبَّ)** لأن (رُبَّ) للتقليل، و(كم) للتكثير، وهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره، فبنيت (كم) حملاً على(ربَّ). وإنما بنيت على السكون لأنه الأصل في البناء. فإن قيل: فلم وجب أن تقع(كم) في صدر الكلام؟. قيل: لأنها إن كانت استفهامية، فالاستفهام له صدر الكلام، وإن كانت خبرية، فهي نقيضة (رُبَّ) و(رُبَّ) معناها التقليل، والتقليل مضارع **للنفي، والنفي له صدر الكلام كالاستفهام** " [٢].

وقد علل ابن مالك بناءهما لتساويهما في **مشابهة الحرف** وضعاً وإبهاماً[٣]. ويعلل ذلك الرضي اعتماداً على دلالتهما، يقول: " واعلم أن بناء(كم) الخبرية لشبهها بأختها الاستفهامية، أو **لتضمنها معنى الإنشاء الذي هو بالحروف** غالباً، كهمزة الاستفهام وحرف التحضيض وغير ذلك، **فأشبهت ما تضمن الحرف**"[٤].

وبإنعام النظر في مجمل هذه الأقوال، نجد أن النحاة قد وجدوا في(كم) بنوعيها خصائص الحرف ودلالته، فهما **جامدتان** تلزمان طريقة واحدة لا يتغيران عنها وهذه

---

١ ينظر: الكتاب ١٥٧/٢.

٢ أسرار العربية — ص٢١٤. وينظر: اللباب ٣١٤/١، وشرح جمل الزجاجي - ابن عصفور —٤٦/٢.

٣ ينظر: شرح التسهيل ٤٢٢/٢، وينظر: المساعد على تسهيل الفوائد ١١٤/٢.

٤ شرح الكافية ١٤٩/٣. وينظر: شرح المفصل ١٢٥/٤، والمساعد ١١٤/٢، وحاشية الصبان ٨٣/٤.

من خصائص الحروف، يقول ابن الحاجب معبراً عن إحدى خصائص الحرف: " لا حال له لجموده ولزومه وتيرة واحدة "[1].

وهما **لازمتا التصدر**، وتلك من لوازم الحروف، يقول ابن مالك: " أداة الاستفهام منبهة للمستفهم ومؤذنة بحاجة المستفهم إلى إبداء ما عنده، فنزلت منزلة حرف النداء من المنادى في استحقاق التقدم "[2]. ويقول الرضي: " وكل ما أثر في معنى الجملة من الاستفهام والعرض والتمني والتشبيه ونحو ذلك فحقه صدر تلك الجملة "[3]. وكل هذه المعاني لا تؤدَّى متصدرة إلا بالحروف.

كما أنهما جاءتا في الكلام **لإنشاء معنى الاستفهام أو التكثير** " وإنما كان الإنشاء بالحروف... فإذا وجد معنى إنشاء من غير حرف دل عليه، فإما أن يكون محذوفاً... وإما أن يكون الفعل أو الاسم أو الجملة قد ضمنت ذلك"[4].

كما أنهما **لا تدلان على معنى في ذاتهما** إنما تفتقران إلى مبيِّن يكشف إبهامهما، وتلك دلالة الحرف، يقول المرادي: " فإن قيل: ما معنى قولهم (الحرف ما دلَّ على معنى في غيره) فالجواب: معنى ذلك أن دلالة الحرف على معناه الافرادي متوقفة على ذكر متعلقه، بخلاف الاسم والفعل"[5].

---

١ الأمالي ٢/٨٢٦.

٢ شرح التسهيل ٢/٤٢١.

٣ شرح الكافية ٣/١٥٧.

٤ الأمالي ٢/٧٥٧.

٥ الجنى الداني – ص٢٢.

ومن المعلوم أن المعنى الذي تدل عليه(كم) الاستفهامية هو الاستفهام " وأصل الاستفهام بحروف المعاني"[١]. كما أن المعنى الآخر لـ(كم)، وهو التكثير أو المبالغة، من المعاني التي حقها أن تؤدَّى بالحروف؛ لأغراض بلاغية.

ولعلنا لا نجانب الصواب، وفقاً لما بينا من خصائص (كم) بنوعيها، إذا أدرجنا هاتين اللفظتين في قسم الحرفية، لأن حمل الكلام على ما فيه فائدة أشبه بالحكمة من حمله على ما ليس فيه فائدة، كما يقول الأصوليون[٢]. والفائدة في(كم) أشبه أن تكون في الحروف لا الأسماء، على ما بينا. ولعل ما ذهب إليه الأزهري عندما عد (كم) حرف مسألة عن عدد أو هي خبر بمعنى(ربَّ) [٣]، وما ارتضاه صاحب كشف المشكل في أن أدوات الاستفهام حروف لا أسماء [٤]، هو المذهب الذي نتكئ عليه في القول بحرفية (كم)، علاوة على ما قدمنا من حجج وبراهين تؤيد ذلك.

أما العنصر الثاني من عناصر الجملة مع(كم) فهو التمييز، وقد عدَّه النحاة المبيِّن للإبهام في(كم)، يقول العكبري: ".وإنما افتقرت(كم) إلى مبين، لأنها اسم لعدد مبهم، فيذكر بعدها ما يدل على الجنس المراد بها "[٥]. وقد اختلفت أحكامه باختلاف كم؛ خبرية أو استفهامية، كما اختلفت المسائل المتعلقة به في الجملتين. ولنبدأ بعرض أهم المسائل المتعلقة بتمييز (كم) الاستفهامية، ثم نعقبها بالمسائل اللغوية في تمييز (كم) الخبرية. ليتسنى لنا دراسة آراء النحاة العرب في تركيب جملتيْ (كم):

---

١ الأصول في النحو ١٣٥/٢.

٢ الإنصاف ٢٥٩/١.

٣ تهذيب اللغة – الأزهري – تحقيق: عبد السلام هارون – الدار المصرية للتأليف والترجمة – ٤٦٥/٩.

٤ ينظر: موقف نحاة اليمن من الخلافات النحوية –رسالة دكتوراه – شريف النجار – ١٩٩٩م، الباب السادس – ص ٤٥٦. وقد استقاها من كتاب كشف المشكل ١٢٦/٢.

٥ اللباب في علل الإعراب والبناء ٣١٥/١.

ذهب النحاة إلى أن (كم) في الاستفهام إذا أُعملت فيما بعدها فهي بمترلة اسم يتصرف في الكلام، منوَّن، قد عمل فيما بعده لأنه ليس من صفته. وذلك الاسم (عشرون) وما أشبهها: نحو ثلاثون وأربعون، فتقول: كم درهماً لك، كما تقول: أعشرون درهماً لك، فينتصب الدرهم بعد(كم) كما انتصب بعد عشرين وثلاثين[1]. يقول العكبري في علة نصب مميز كم الاستفهامية: " وإنما ميِّزت الاستفهامية بالمنصوب؛ لأنها جعلت بمترلة عدد متوسط، وهو أحد عشر إلى تسعة وتسعين، لأن المستفهم جاهل بالمقدار، فجعلت للوسط بين القليل والكثير"[2].

ولا يكون تمييزها عند جمهور النحاة إلا مفرداً؛ لأنها عندهم كالعدد الذي نابت عنه[3].

وقد وقع خلاف بين النحاة في مسألتين مما يكون عليه تمييز كم الاستفهامية، وهما:

المسألة الأولى: اختلف البصريون والكوفيون في إفراد مميزها أو جمعه[4]، فذهب البصريون إلى أن تمييزها لا يكون إلا مفرداً، إذ إن يونس والخليل لم يجيزا كم غلماناً

---

١ ينظر: الكتاب ١٥٧/٢، والأصول ٣١٥/١، والمقتضب ٥٥/٣، وشرح المفصل ١٢٦/٤، وشرح التسهيل ٤١٨/٢، وارتشاف الضرب ٣٧٧/١، والمساعد ١٠٧/٢.

٢ اللباب في علل الإعراب والبناء ٣١٥/١.

٣ ينظر: الكتاب ١٥٩/٢، والأصول ٣١٧/١، وأسرار العربية – ص ٢١٦، واللباب في علل الإعراب والبناء ٣١٧/١، وشرح المفصل ١٢٦/٤، وشرح جمل الزجاجي- ابن عصفور ٤٦/٢، وشرح الرضي على الكافية ١٥٤/٣.

٤ ينظر: ارتشاف الضرب ٣٧٨/١، والمغني ٣١٥/١، شرح التصريح ٢٧٩/٢، والهمع ٧٩/٤، وحاشية الصبان ٨٠/٤.

لك؛ لأنك لا تقول: عشرون ثياباً لك، يقول سيبويه: " فإن أردت هذا المعنى قلت: كم لك غلماناً "[1]، على ألا تكون (غلماناً) تمييزاً لكم إنما هي معمولة (لك).

أما الكوفيون فقد أجازوا جمعه فيكون: كم غلماناً لك، كما جاز في تمييز الخبرية.

وذهب الأخفش مذهباً وسطاً، فأجاز الجمع إذا أردت به أصنافاً، تقول: كم غلماناً لك، تريد كم عندك من هذه الأصناف، يقول أبو حيان:" فقال: (كم) الاستفهامية لا تفسَّر بالجمع إنما يكون ذلك بشرط أن يكون السؤال بها عن عدد الأشخاص، فأما أن يكون السؤال عن الجماعات فيسوغ تمييزها بالجمع فتقول: كم رجالاً عندك، تريد كم جمعاً من الرجال"[2]. ويقول الأزهري في هذا: " والصحيح مذهب جمهور البصريين، وما أوهم الجمع يحمل على الحال ويجعل التمييز محذوفاً "[3]. كما أنكر ابن مالك مذهب الكوفيين فقال: " ولا حجة لهم" [4]. وقد رد السيوطي مذهبهم بعدم السماع به [5].

وتعقيباً على هذه المسألة، نقول إننا لم نعثر على مسموع في ما جاء عن العرب ورد فيه تمييز كم الاستفهامية مجموعاً، ولكننا لا نرى أن دلالة الجملة على الاستفهام يتغير معناها فيما إذا كان تمييزها مفرداً أو جمعاً، إذ إن هناك مقومات، ليست هذه منها، تتضح بها دلالة الاستفهام في التركيب؛ كالسياق الذي ترد فيه، أو بالاعتماد على الأداء المنطوق للإفصاح عن الاستفهام، أو غيرها من المقومات مما سيتضح لاحقاً في هذا الباب.

---

١ الكتاب ٢/١٥٩.

٢ ارتشاف الضرب ١/٣٧٨، وينظر: الهمع ٤/٧٩.

٣ شرح التصريح ٢/٢٧٩، وينظر: المساعد ٢/١٠٩.

٤ شرح التسهيل ٢/٤٢٠.

٥ ينظر: الهمع ٤/٧٩.

أما المسألة الثانية؛ وهي نصب تمييز كم الاستفهامية، ففيها ثلاثة مذاهب:[1]

أحدها: أن النصب لازم مطلقاً.

والثاني: ليس بلازم بل يجوز جره مطلقاً حملاً على الخبرية، وإليه ذهب الفراء والزجاج والسيرافي.

والثالث: أنه لازم إن لم يدخل على (كم) حرف جر، وراجح على الجر إن دخل عليها حرف الجر، وهذا هو المشهور. فيجوز في: بكم درهمٍ اشتريت، النصب وهو الأرجح، والجر أيضاً وفيه قولان: أحدهما أنه مجرور بمن مضمرة وهو مذهب الخليل وسيبويه وجماعة. والثاني أنه بالإضافة وهو مذهب الزجاج.

وقد رُدَّ القول الأول؛ أي الجر بإضمار (مِنْ)، بأن حروف الخفض لا تضمر، وقد اختار عدم إضمار (مِنْ)، أبو إسحاق وأبو القاسم، وهو أيضاً اختيار أبي علي الفارسي، ويحكى مثله عن هشام الكوفي، وعن أبي عبد الله الطوال.[2]

كما رُدَّ مذهب الزجاج أيضاً، قال ابن خروف: " ولا يمكن الخفض بها لأنها بمنزلة عدد ينصب ما بعده، ولا يجوز فيه الخفض، فكذلك ما حُمِل عليه وجُعِل بمنزلته"[3]. ويقول ابن مالك: " فلو خفَضتَ ما بعدها مرة ونصبته مرة لزم تفضيل الفرع على الأصل، وأيضاً لو كانت صالحة للجر بها إذا دخل عليها حرف جر لصلحت للجر بها إذا عريت من حرف الجر، إذ لا شيء من المميزات الصالحة ينصب مميزها ويجر بإضافتها إليه، فيشترط في إضافتها أن يكون هو مجروراً، فالحكم بما حكم به الزجاج ومن وافقه حكم بلا نظير له"[4].

---

١ ينظر: ارتشاف الضرب ١/٣٧٨، وشرح التصريح ٢/٢٧٩، و الهمع ٤/٧٩، وحاشية الصبان ٤/٨٠.

٢ ينظر: إصلاح الخلل ص ٢٢٩.

٣ شرح جمل الزجاجي– ابن خروف ٢/٦٥٥. وينظر: شرح التسهيل ٢/٤٢٠.

٤ شرح التسهيل ٢/٤٢٠.

وبناء على ماسبق، يتضح أن النصب في مميز كم الاستفهامية يعد أحد المقومات الدلالية التي تقوم عليها جملة(كم) الاستفهامية، ومن ثم فان تغييرها إلى الجر من غير سبب، يؤدي إلى خلل في أداء دلالة الاستفهام التي يقصدها المتكلم. ومن ثم فإن الأخذ بالمذهب الثاني- أي جواز النصب والجر – يخالف الواقع اللغوي الذي تؤديه دلالة التراكيب، ولاسيما أن ليس هناك دليل يؤيده من القياس أو السماع، كما نص فريق من النحاة [1].

أما المذهب الثالث فيترجح عندنا لوجود السبب الذي ينقل الكلمة من حالة النصب إلى حالة الجر؛ وذلك بدخول حرف الجر على (كم) في نحو: بكم درهمٍ اشتريت ؟. فإن ورد عن العرب على نحو هذا المثال بالجر سماعاً، ولاسيما أن قول عامة الناس بالنصب، ودليل ذلك قول سيبويه: " وسألته عن قوله: على كم جذعٍ بيتُك مبنيٌّ ؟. فقال: القياس النصب وهو قول عامة الناس، فأما من جروا فإنهم أرادوا معنى مِنْ "[2]. أقول: فإن ورد سماع بالجر فإن الذي نرتضيه فيها هو الجر بحرف الجر الداخل على كم، لا على إضمار(مِنْ) أو الإضافة إلى كم، على اختلاف مذاهب النحاة فيما بينا، والحجة لذلك كما يلي:

أولاً: إن كم –فيما دللنا– أداة طلب للإفصاح عن عدد كامن بقصد المعرفة، والباء الداخلة عليها إنما هي داخلة في الأصل على العدد الغائب الذي يُستفسر عنه بها، ودليل ذلك أن السائل إذا سأل: بكم درهمٍ اشتريت ؟. فإن المجيب يقول: بعشرين أو بثلاثين... فيدخل حرف الجر على العدد. ولمّا كان العدد محذوفاً أو غائباً، دخل تأثير الباء على مبين العدد أو مفسره، أو بعبارة أخرى على المعدود، فخفض التمييز(درهم) في: [بكم درهمٍ اشتريت؟] لهذا السبب، وقد نصَّ العكبري بما يفيد ذلك عندما سئل

---

١ ينظر: المساعد ٢/١٠٩.

٢ الكتاب ٢/١٦٠.

عن الباء الداخلة على كم وكون كم لها صدر الكلام، فقال: " قيل: حرف الجر الداخل عليها[كم] مما يتعلق بما بعدها[أي التمييز] "[1].

ثانياً: إن القول بأن المميز مجرور بإضمار(مِنْ)، يؤدي إلى عمل حرف الجر محذوفاً، وقد نص النحاة على ضعف عمل الجار محذوفاً [2]. ومن جانب آخر فإن القول بوجود حرف جر محذوف يؤدي إلى الإضمار، والإضمار خلاف الأصل كما يقول الأصوليون[3]. وفي ذلك ما يؤدي إلى تقديره عند تسويغ حركة جر الكلمة بعدها، والنحاة ينصون على أن ما لا يفتقر إلى تقدير أولى مما يفتقر إلى تقدير.[4]

ثالثاً: إن تسويغ الجر بالإضافة إلى كم، يؤدي إلى الخلط بين كم الاستفهامية والخبرية، ونرى أن لكل منهما تركيبه ودلالته التي يختلف بها عن الآخر، وقد قدمنا حجة النحاة في رفض هذا المذهب.

رابعاً: إنه إذا كان إضمار (مِنْ) مرفوضاً عند فريق، والإضافة إلى كم مرفوضة عند فريق آخر في هذه المسألة، فإنا نقول كما قال الأصوليون: (إن ما تطرق إليه الاحتمال فسد به الاستدلال)[5]؛ أي ما تطرق إليه احتمال ألا يكون مجروراً بمن مضمرة، أو مجروراً بالإضافة إلى كم؛ فسُد أن يكون علة للخفض في هذه المسألة.

أما تمييز (كم) الخبرية، فقد أجمع جمهور النحاة على أن (كم) قبله " بمترلة اسم يتصرف في الكلام غير منوَّن، يجر ما بعده إذا أُسقط التنوين، وذلك الاسم نحو مائتي

---

١ اللباب ٣١٤/١.

٢ ينظر: الإنصاف ٣٠٧/١.

٣ ينظر: شرح الرضي على الكافية ٥١٧/١.

٤ ينظر: الإنصاف ٢٤٩/١.

٥ الإنصاف ٧٢٦/٢.

درهم"[1]. ولا تعمل (كم) في الخبر إلا فيما تعمل فيه (رُبَّ)؛ أي في اسم نكرة مخفوض بكم حملاً على رُبَّ.[2]

وقد اختلف النحاة في علة جر مميز(كم) الخبرية [3]، فذهب جمهور البصريين إلى أن الجر في مميز الخبرية بإضافته إليها، خلافاً للفراء، فإنه عنده بمِنْ مقدرة، وإنما جوَّز الفراء عمل الجار المقدَّر ههنا، وإن كان في غير هذا الموضع نادراً، لكثرة دخول (مِنْ) على مميز الخبرية، نحو قوله تعالى: ﴿وكَمْ مِنْ مَلَكٍ﴾[4]، وقوله تعالى:﴿وكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ﴾[5].

وقد زعم بعض قدماء النحاة أن الأصل في كم الاستفهامية والخبرية نصب المميز، وأن جره بمن مقدرة فيهما، وضعَّفه سيبويه بأن الأكثر في الاستفهام النصب فأوّل جرها، والأكثر هنا–أي في الخبرية– الجر فلا تأويل.[6]

وقد ذهب النحاة إلى أن هناك من العرب من ينصب مميز كم الخبرية، وأنشدوا قول الشاعر:[7]

---

١ الكتاب ٢/١٦١.

٢ ينظر: الأصول ١/٣١٧، شرح المفصل ٤/١٢٧، شرح جمل الزجاجي – ابن عصفور ٢/٤٧، شرح التسهيل ٢/٤٢٠، المساعد ٢/١٠٩، حاشية الصبان ٤/٨٠.

٣ ينظر: اللباب ١/٣١٦، شرح الرضي على الكافية ١/١٥٥، ارتشاف الضرب ١/٣٧٩، المساعد ٢/١١٠، شرح التصريح ٢/٢٩٧، الهمع ٤/٨١.

٤ النجم: ٢٦.

٥ الأعراف: ٤.

٦ ينظر: الكتاب ٢/١٦١، والمساعد ٢/١١١.

٧ ينظر: الكتاب ٢/١٦١، الأصول ١/٣١٨، إصلاح الخلل – ص ٢٣٢، المقتضب ٣/٥٨، شرح المفصل ٤/١٣٣، شرح جمل الزجاجي – ابن عصفور ٢/٤٩، شرح الكافية الشافية ٤/١٧٠٧، المغني ١/٣١٥، شرح التصريح ٢/٢٨٠. وقد ورد صدر البيت في الديوان: كم خالةٍ لك يا جرير وعمةٍ. ينظر: ديوان الفرزدق – دار صادر للطباعة والنشر – دار بيروت: بيروت – ١٣٨٥هـ، ١٩٦٦م – ١/٣٦١.

كم عمةً لك يا جريرُ وخَالةً   فدعاءَ قد حَلَبَتْ عليَّ عِشَارِي

وفيها يقول سيبويه: " وهم كثير[أي الـــذين ينشـــدونها بالنصـــب] فمنـــهم الفرزدق" [1]. وعبَّر عنها ابن يعيش بأنها عربية جيدة، وقد جعلها لغة أسندها إلى بـــني تميم.[2]

وإذا تأملنا هذا البيت والأقوال التي دارت حول لغة نصب تمييز كم الخبرية، نرى أن اعتماد حركة النصب فيها يحتاج إلى دراسة للأسباب الآتية:

١. إن هناك فريقاً من النحاة ذهب إلى أن نصب تمييز كم الخبرية لغة قليلة[3]. وقد عبَّر عنها ابن هشام فقال: " وزعم قوم أن لغة تميم جواز نصب تمييز(كم) الخبريـــة"[4]. ولا ندري ماذا يقصد ابن هشاه بـــ(زعم)، أمتشكك هو في وجود هذه اللغة أصـــلاً، أم أنه متشكك في إسنادها إلى تميم ؟!.

٢. لقد تعددت روايات هذا البيت، فقد روي على ثلاثة أوجه؛ الرفع والنصـــب والجر. وقد قامت توجيهات النحاة فيها على النحو الآتي:[5]

- (**الرفع**)-عمةٌ- على أنه مبتدأ، وحسُن الابتداء به حيث وُصِف بالجار والمجرور وهو(لك). وقوله (قد حلبت عليَّ عشاري) في موضع الخبر وتكون(كـــم) مصـــدراً،

---

١ الكتاب ١٦١/٢.

٢ ينظر: شرح المفصل ١٣٠/٤.

٣ ينظر: الارتشاف ٣٨٠/١، والمساعد ١١١/٢.

٤ المغني ٣١٥/١.

٥ ينظر: الأصول ٣١٩/١، شرح المفصل ١٣٤/٤، المغني ٣١٥/١، ٣١٦.

والتقدير: كم مرة أو حلبة عمةٌ لك قد حلبت عليَّ عشاري، كما أجاز النحاة أن تكون (كم) ظرفاً فيكون التقدير: كم يوماً أو شهراً ونحوهما من الأزمنة.

(ومن نصب) فعلى لغة من يجعل كم في معنى عدد منون ونصب بها في الخبر. وقد وقع خلاف بين النحاة في توجيه النصب، يقول البطليوسي:" والتنازع كان بين أبي سعيد السيرافي، وأبي على الفارسي، فكان السيرافي يقول: إن النصب في عمة وخالة على جهة الاستفهام. وكان الفارسي يأبى ذلك ويقول لا مدخل هنا للاستفهام. إنما هو إخبار، وإنما النصب على أنه شبه الخبرية بالاستفهامية كما يشبه بعض الأشياء ببعض إذا كان بينها تناسب في بعض الأحوال. وتوسط أبو الحسن الربعي القول بينهما، فقال: الوجه ما قاله أبو علي، والذي قاله السيرافي: مجازه على أنه استفهم جريراً على وجه التهزء به"[1].

(ومن جر) فعلى أنه خبر بمعنى (ربَّ).

ولم نعثر في ما وصل إلينا من التراث العربي، على مميز كم الخبرية منصوباً من غير فصل إلا في هذا البيت. وبذا، فإن القول بجواز نصب مميز كم الخبرية من غير فصل قد قام على هذا البيت وحده، وهذا خلاف ما عليه النحاة في أصل بناء القواعد، فهم لا يقيمون قاعدة على قليل، حتى أن أبا علي الفارسي قد وسم ذلك بالشاذ الذي يحفظ ولا يقاس عليه وإن كان المتكلمون به كثيرين[2]. ومن ثم فلا يستقيم هذا البيت شاهداً أو حجة للنصب ولاسيما أن فريقاً من النحاة قد عبَّر عن أن رواية الجز في هذا البيت هي المتسقة مع دلالة الخبر، يقول ابن يعيش: " وأجودها الجر لأنه خبر، والأظهر

---

١ إصلاح الخلل – ص ٢٣٢.

٢ ينظر: الخصائص ٩٨/١، ١١٧/١وما بعدها. والاقتراح في علم أصول النحو- ص ٤٦. والمزهر في علوم اللغة -٢٢٩/١.

في الخبر الجر، والمراد: الإخبار بكثرة العمات الممتهنات بالخدمة "[1]. ويقول السيرافي: " الأجود في البيت الخفض، وبعده النصب، وبعده الرفع"[2]. فضلاً عن أن هناك من تأوّل المعنى على رواية النصب ليتسق مع القاعدة الأصل، فذهب إلى أن النصب فيها إنما هو على الأصل أي على الاستفهام، ومن ثم تأول المعنى فعدها استفهام تهكم؛ أي أخبرني بعدد عماتك وخالاتك اللاتي كن يخدمنني، فقد نسيته[3].

يتضح مما سبق، أن النحاة كانوا يرتكنون في حكمهم هذا إلى رواية النصب. ولا ندري مدى صحة أن تكون رواية النصب في عداد اللهجات العربية، فإن لم تكن كذلك فإن المعنى والسماع والقياس يقتضي الجر، وإن كانت، فإنها لا تعدو-فيما نرى- أن تكون عادة لهجية لبعض قبائل العرب تنطق بالفتحة وتقصد ما تريده قبيلة أخرى بالكسرة.

ومن المسائل التي تناولها النحاة في(كم) الخبرية، **عدم الفصل بينها وبين مميزها**، وعللوا ذلك بأنه " قبيح أن يفصل بين المضاف والمضاف إليه؛ لأن المضاف إليه من تمام المضاف، فصارا كالكلمة الواحدة "[4]. فإذا فصل بين كم ومميزها في الخبر عـــدلوا إلى لغة الذين يجعلونها بمنزلة عدد منون وينصبون بها عدولاً عن الفصل بين الجار والمجرور.[5]

واستشهدوا بقول زهير:

تؤمُ سِنــَاناً و**كم** دونـــــــَـهُ ... مِن الأرضِ **مُحْدَوْدَبَاً** غارُهَا [6]

---

١ شرح المفصل ١٣٤/٤.

٢ خزانة الأدب ٤٨٧/٦.

٣ ينظر: الأصول ٣١٩/١، المقتضب ٥٨/٣، المغني ٣١٥/١، شرح التصريح ٢٧٩/٢.

٤ شرح المفصل ١٣٠/٤. وينظر: أسرار العربية – ص ٢١٦.

٥ ينظر: الكتاب ١٦٤/٢.

٦ ينظر: الكتاب ١٦٥/٢، الأصول ٣١٩/١، المقتضب ٦٠/٣، شرح المفصل ١٣١/٤، اللباب ٣١٨/١.

وقول القطامي:

كم نالني منهُمُ **فضلاً** على عَدَمٍ   إذ لا أكادُ مِن الإقتارِ أحتمِلُ [1]

وتعد هذه المسألة تعد من المسائل الخلافية بين النحاة، البصريين والكوفيين [2]، فقد ذهب الكوفيون إلى أنه إذا فصل بين(كم) والاسم في الخبر، بالظرف أو حرف الجر، كان مخفوضاً، نحو: كم عندك رجلٍ. وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز فيه الجر، ويجب أن يكون منصوباً.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه يكون مخفوضاً بدليل النقل والقياس.[3]

أما النقل فقد قال الشاعر:

كم بجودٍ **مقرفٍ** نال العلى   وشريف بخلُهُ قد وضعَهْ

فخفض(مقرف) مع الفصل. وقال الآخر:

كم في بني بكرِ بن سعد **سيدٍ**   ضَخْم الدَّسِيعَةِ ماجدٍ نفَّاعِ

وأما القياس فلأن خفض الاسم بعد (كم) في الخبر بتقدير(مِنْ)، وهذا التقدير مع وجود الفصل بالظرف وحرف الجر فهو كعدمه، فكما ينبغي أن يكون الاسم مخفوضاً مع عدم الفصل فكذلك مع وجوده.

---

١ ينظر السابق.

٢ ينظر تفصيل هذه المسألة الخلافية: الإنصاف ٣٠٣/١.

٣ ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٣٠٣/١.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه لا يجوز فيه الجر لأن(كم) هي العاملة فيما بعدها الجر؛ لأنها بمنزلة عدد مضاف إلى ما بعده، وإذا فصل بينهما بظرف أو حرف جر بطلت الإضافة. وقد قدمنا حجتهم سابقاً.

وقد تضمنت هذه المسألة ثلاثة مذاهب، هي:[1]

الأول: منع الجر مع الفصل، لما فيه من الفصل بين المتضايفين، وذلك ممنوع إلا في ضرورة شعر، وهو مذهب البصريين.

الثاني: الجواز مطلقاً في الكلام، وهو قول الكوفيين.

الثالث: الجواز إن كان الظرف أو المجرور ناقصاً، نحو: كم بك مأخوذٍ أتاني، وكم اليوم جائعٍ جاءني. والمنع إن كان تاماً، وهو مذهب يونس. ورُدّ بأن العرب لم تفرِّق بين الظرف التام والناقص في الفصل بل تجريهما مُجرى واحداً.

وبإنعام النظر في هذه المسألة نرى أنها تحتاج إلى مناقشة من الوجوه الآتية:

١. نرى أن هناك فريقاً من النحاة، ممن ينزعون إلى البصرة، قد أجازوا الجر مع الفصل في الخبرية، إلا أنهم قصروا الفصل فيه بالظرف أو بالجار والمجرور،يقول ابن مالك:"الشاعر إذا اضطر ففصل بين(كم) الخبرية ومميزها بظرف أو جار ومجرور؛ جاز له أن يبقي الجر، فإن نصب فهو أولى... فلو فصل بينهما بجملة تعيَّن النصب كقول الشاعر:

كم نالني منهم **فضلاً** على عدم   إذ لا أكادُ مِن الإقتارِ أحتملِ ".[2]

١ ينظر: المساعد ١١٢/٢، والهمع ٨٢،٨٣/٤، وحاشية الصبان ٨٢/٤.

٢ شرح الكافية الشافية ١٧٠٨،١٧١٠/٤.

وقد ورد هذا البيت مجروراً في رواية أخرى (كم نالني منهم فضلٍ)[1]. وعلى هذا، فإن الجر قد لزم (كم) الخبرية مع أنواع الفصل كلها؛ الظرف وحرف الجر والجملة، وقد ورد على هذا النسق-أي جر المميز مع الفصل بالجملة — قول الشاعر:

كم قد فاتني **بطلٍ** كميٍ   وياسرِ فتيةٍ سَمْحٍ هضومِ[2]

وقد أجازه سيبويه[3]، وأكد المبرد أنه مجرور فقال: " والقوافي مجرورة "[4].

٢. إن النحاة البصريين الذين أوجبوا النصب مع الفصل، قد اعتمدوا في حكمهم هذا على أمرين:

أحدهما: ما جاء مسموعاً عن العرب في النصب مع الفصل.

والثاني: اعتمادهم على أن كم مضافة إلى الاسم بعدها ولا يجوز الفصل بين المتضايفين. ولنا في كل حجة منهما وجهة نظر:

ففي منا قشة الأمر الأول نرى:

١) إن النحاة قد اعتمدوا في الحكم بالنصب مع الفصل على شاهدين فقط، ولم نعثر، في ما بين أيدينا من مراجع، على غيرهما. وبذا، فإنهم قد اعتمدوا على القليل في وضع القاعدة، وهذا خلاف الأصل.

٢) إن هذا القليل قد تعددت فيه الروايات بالرفع والجر، فضلاً عن رواية النصب. فقد تعددت الروايات مثلاً في قول الشاعر:

كم نالني منهم فضلاً على عدم   إذ لا أكادُ من الإقتارِ أحتملُ

فقال سيبويه: " وإن شاء رفع "[5]. كما أجاز الجر مع الفصل في الشعر.[6]

---

١ ينظر: المساعد ١١٣/٢، وخزانة الأدب ٦/ ٤٧٨، والهمع ٨٣/٤، وحاشية الصبان ٨٣/٤.

٢ ينظر: المقتضب ٦٢/٣، والمساعد ١١٣/٢.

٣ ينظر: الكتاب ١٦٦/٢.

٤ المقتضب ٦٢/٣.

٥ الكتاب ١٦٥/٢.

٦ ينظر: الكتاب ١٦٦/٢.

٣) إن أئمة النحاة، من أصحاب هذا المذهب، قد أجازوا الجر مع الفصل، يقول سيبويه: " وقد يجوز في الشعر أن تجر وبينها وبين الاسم حاجز"[١]. ويقول ابن مالك: " ولو كان الفاصل ظرفاً أو جاراً ومجروراً لجاز النصب والجر"[٢].

٤) إن هناك كثيراً من المسموع عن العرب جاء الفصل فيه بين كم ومميزها في الخبر، و لم يغير ذلك في أصلها وهو الجر، وإليك هذه الشواهد:

قال الشاعر:

كم بجود **مُقْرِفٍ** نال العُلَى ... وشريفٍ بخلُهُ قد وَضَعَهْ[٣]

و قال الشاعر:

كم فيهم **ملكٍ** أغرَّ وسُوقةٍ ... حَكَمٍ بأرْدِيةِ المكارمِ مُحْتَبِي[٤]

وقال الشاعر:

كم في بني سعد بن بكرٍ **سيدٍ** ... ضخم الدسيعةِ ماجدٍ نفّاعِ[٥]

وقال آخر:

كم قد فاتني **بطلٍ** كميٍ ... وياسرِ فتيةٍ سَمْحٍ هضومِ[٦]

وقال آخر:

كم دون سلمى **فلواتٍ** بيدِ ... مُنضيَّةٍ للبازلِ القيدودِ[٧]

وقال آخر:

كم دون مية **موماةٍ** يهال لها ... إذا تيممها الخرِّيت ذو الجَلَدِ[٨]

---

١ الكتاب ١٦٦/٢ .

٢ شرح التسهيل ٤٢١/٢.

٣ وقد ورد في الكتاب (وكريمٍ بخله قد وضعه) ١٦٧/٢، ينظر:الأصول ٣٢٠/١، والمقتضب ٦١/٣، وشرح المفصل ١٣٢/٤، وشرح جمل الزجاجي– ابن عصفور ٤٨/٢، وشرح التسهيل ٤٢١/٢.

٤ ينظر: الكتاب ١٦٧/٢.

٥ ينظر: الكتاب ١٦٨/٢، والمقتضب ٦٢/٣، وشرح الرضي على الكافية ١٥٦/٣، وشرح الكافية الشافية ١٧٠٩/٤، وحاشية الصبان ٨٢/٤.

٦ ينظر: المقتضب ٦٢/٣.

٧ شرح جمل الزجاجي – ابن عصفور ٤٨/٢، والمساعد ١١٢/٢.

٨ المساعد ١١٢/٢.

وفي منا قشة الأمر الثاني، نرى أن النحاة قد اعتمدوا على أن(كم) اسم، ويبدو أنهم قد جعلوها في الاسمية لمحاولة تسويغ حركة الجر على الكلمة بعدها، على أنه مجرور بالإضافة إليها، ومن المعلوم أن الفصل بين المتضايفين لا يجوز في قواعد النحاة المقررة، وعلى هذا تأولوا القليل الذي جاء عن العرب منصوباً، إن صحت روايته بالنصب، ليتفق لهم الحكم الذي وضعوا ويتجنبوا الفصل بين المتضايفين، وإن كانوا في ذلك يخالفون أصل مذهبهم في عدم الاعتداد بالقليل في وضع القاعدة.

وبقطع النظر عما يذهب إليه تعدد الآراء الذي أوردنا سابقاً، نرى أن (الجر) على تمييز (كم) الخبرية يمثل عنصراً أساساً في جملة كم الخبرية، يلتزمه التمييز في هذا التركيب الجملي مع الفصل ومع غير الفصل، والحجة لذلك تكمن في ما نرى، في النقل والقياس:

أما النقل، فيتضح في الشواهد الشعرية التي أوردها النحاة واللغويون في كتبهم مما ورد فيه الكلام مجروراً مع الفصل بين كم وتمييزها في الخبرية، وهو كثير.

وأما القياس، فيتبين في ما أوردنا سابقاً عن النحاة العرب في ما يعللون به جر مميز كم الخبرية بقياسها على (ربَّ) الخافضة ما بعدها [1]. ولما لم يكن في المقيس عليه مضاف ولا مضاف إليه، فيجب ألا يكون كذلك في المقيس للعلة الجامعة. ومن ثم فلا حاجة تقتضي الاحتراز من الفصل بين المتضايفين لعدم وجودهما أصلاً على هذا القياس. وبذا، نكون قد جمعنا في هذه المسألة، وأعني بها إبقاء الجر مع الفصل، النقل والقياس، وما اجتمعا في مسألة-وهما الأصل- وجب أن يكون جائزاً، كما يقول الأصوليون [2].

---

١ لقد فصلنا هذه المسألة(أي مقارنة كم الخبرية برب) وبينا آراء النحاة العرب فيها، ينظر: مستهل الفصل الأول من هذا الباب.

٢ ينظر: الإنصاف ١/٣٢٢.

واستناداً إلى ما سبق، يبدو واضحاً أن(كم) تختلف في الجملة الخبرية عنها في الاستفهامية من حيث الدلالة والتركيب[1]، وتتعاضد عدة عناصر في بيان هذه الفروق[2]؛ كالسياق والتنغيم، فضلاً عن الحركة الإعرابية التي تُعَدُّ من أبرز هذه العوامل، إذ إنها تحتل مقاماً واضحاً في التفريق بين دلالة الجملتين، ومن ثم فان الفتحة في الجملة الاستفهامية مع كم، أو الكسرة في الإخبار عن الكثرة مع كم، لم توجد عبثاً في التركيبين، فيجب ألا تغفل في البحث الدلالي. وبناء على ذلك فإن حركتي الفتحة والكسرة تمثلان عنصراً هاماً في التركيب الجملي الذي ترد كل منهما فيه، وأن أي اختلاف فيهما يؤدي إلى اختلاف في الدلالة التي يقصدها المتكلم.

أما ما أورده النحاة فيما جاء عن العرب منصوباً مع الخبرية، فلعله يكون مما أجازه النحاة في اللغة كعامل من عوامل الاتساع في الكلام اللغوي. أو لعله من الافتراض الذهني لإمكان توظيف قواعد لغوية ذهنية نظيراً لما يسميه علماء اللغة المعاصرون Ungrammatical Sentences. فإن صح أنها لغة عن العرب، فهي قليلة في ما سمع عنهم، فضلاً عن تعدد روايات ورودها.

هذه هي أبرز مسائل (كم) وحكم تمييزها، بينا فيها أهم آراء النحاة واللغويين، والخلاف بينهم فيها، ونرى، استكمالاً للبحث، أن نقف على آراء المفسرين ومن ثم آراء اللغويين المحدثين، لنتمكن بذلك من إعطاء الرأي في مسألة هامة من مسائل تراكيب الجمل في اللغة العربية.

---

١ لقد فرق النحاة بين كم الخبرية وكم الاستفهامية بعدة فروق، ينظر: المغني ٣١٣/١، والأشباه والنظائر–ص ٢٧٠، وحاشية الصبان ٨٤/٤.

٢ ولنا معها وقفة تحليل وتفصيل في فصل قادم إن شاء الله.

الفصل الثاني

(كم) في التركيب الجملي في القرآن الكريم، وآراء المفسرين فيها

تعددت الآيات القرآنية التي ورد فيها أسلوب (كم)، فقد وردت في القرآن الكريم في مواضع عديدة[1]، وقد اعتمد المفسرون عند تصنيف هذه الآيات تارة على المعنى الذي يؤديه سياق الآية، وأخرى على التركيب وأحكام المباني الصرفية لعناصر التركيب الجملي.

وبإنعام النظر في أقوال المفسرين في هذه الآيات، نجد أنهم يجمعون على تصنيف بعضها في الاستفهامية، وبعضها الآخر في الخبرية، ولكنهم يختلفون في قسم ثالث منها، فيذهب فريق منهم إلى أنها استفهامية ويعترض آخرون فيصنفونها في الخبرية. وإذا ما تتبعنا آراء طائفة من المفسرين[2] في هذه الآيات نجد أن دراستها عندهم تقع في الأصناف الثلاثة الآتية:

<u>**الصنف الأول**</u>؛ وهو ما أجمع المفسرون على أنه للاستفهام، فجعلوها في الآيات الثلاثة الآتية:

---

١ وهي في الآيات الآتية: البقرة:٢١١، البقرة:٢٤٩،البقرة: ٢٥٩،الأنعام:٦، الأعراف:٤، الإسراء: ١٧، الكهف: ١٩، مريم: ٧٤، مريم: ٩٨، طه: ١٢٨، الأنبياء:١١، المؤمنون: ١١٢، الشعراء:٧، القصص: ٥٨، السجدة:٢٦، يس:٣١، ص: ٣، الزخرف: ٦، الدخان: ٢٥، ق: ٣٦، النجم: ٢٦. ينظر: معجم الأدوات و الضمائر في القرآن الكريم -إسماعيل عمايرة، عبد الحميد السيد- مؤسسة الرسالة: بيروت، لبنان -ط.(٢) ١٤٠٨هـ،١٩٨٨م- ص ٣٧٤.

٢ ونعتمد في هذا التصنيف على ما ورد عن: الفراء، والزمخشري، والفخر الرازي، والعكبري، والطبري، والقرطبي، وأبي حيان، والسمين الحلبي.

قوله تعالى: ﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وهي خَاوِيَةٌ على عُرُوشِهَا قَالَ: أَنَّى يُحْيِي هَذِه اللهُ بَعْدَ مَوْتِهَا فَأَمَاتَهُ اللهُ مائةَ عَامٍ ثُمَّ بعثَهُ، قَالَ: كَمْ لبثْتَ؟ قال: لبثْتُ يَوْمَاً أو بَعْضَ يَوْمٍ، قال: بلْ لبثْتَ مائةَ عَامٍ ﴾[1]. وقوله تعالى: ﴿وَكَذَلكَ بعثنَاهُم ليتَسَاءَلُوا بينَهُم قالَ قائلٌ منهمْ: كَمْ لبثْتم؟ قالوا: لبثْنا يوماً أو بَعْضَ يومٍ﴾[2].وقوله تعالى: ﴿قال:كَمْ لبثْتُمْ في الأرضِ عَدَدَ سنِينَ؟﴾ [3].

وبإنعام النظر في هذه الآيات، نجد أن تركيب جملة (كم) قد ورد في السياق القرآني على نسق واحد، وهو: كم + الفعل. وهو على هذا التركيب يمثل إطاراً يختلف عن الشائع في الاستعمال اللغوي: كم+ تمييز منصوب + تتمة الجملة، كما بينا سالفاً.

ومن المعلوم أن الاستفهام بـــ(كم) يرد في تركيب جملي للاستفسار عن عدد يجهله المتكلم ويطلب الإفصاح عنه وكشف غموضه. إلا أن معنى الاستفهام يخرج عن دلالته الأصلية إذا كان في كلام الله عز وجل؛ لأن الله هو الذي أبدع الكون وهو الذي يعلم سره ومستودعه، لذا فإن دلالة الاستفهام بقصد المعرفة لا تتمثل في دلائل السياق القرآني، وقد نص المفسرون على هذا منبهين إلى أن الاستفهام في هذه الآيات لا يقصد منه معناه الأصل، ولا يطلب السائل فيها إجابة عما لا يعلم، وإنما خرج السؤال عن معناه لأغراض مختلفة، فعدد المفسرون تلك الأغراض باختلاف دلالة الآية ومعنى السياق، فذهب القرطبي إلى أن معنى الاستفهام في قوله تعالى: ﴿قال: كم لبثتَ؟ قال: لبثتُ يوماً أو بعضَ يومٍ﴾[4]، هو التقرير.[5]

---

١ البقرة: ٢٥٩.

٢ الكهف: ١٩ .

٣ المؤمنون: ١١٢.

٤ البقرة: ٢٥٩.

٥ ينظر: الجامع لأحكام القرآن ٢٩١/٣، والبحر المحيط ٣٠٣/٢.

ويتساءل الرازي عن غرض الاستفهام في هذه الآية، يقول: " وفي الآية إشكال، وهو أن الله تعالى كان عالماً بأنه كان ميتاً، وكان عالماً بأن الميت لا يمكنه بعد أن صار حياً أن يعلم مدة موته كانت طويلة أم قصيرة، فمع ذلك لأي حكمة سأل عن مقدار تلك المدة ؟ "[1]. فأجاب بما يبين الغرض من هذا الاستفهام فقال: "والجواب عنه: أن المقصود من هذا السؤال التنبيه على حدوث ما حدث من الخوارق"[2].

وعن غرض الاستفهام في قوله تعالى:﴿قالَ كم لبثْتُم في الأرضِ عَدَدَ سنينَ﴾[3]، يقول الرازي: " إن الغرض من هذا السؤال التبكيت والتوبيخ، فقد كانوا ينكرون اللبث في الآخرة أصلاً ولا يعدون اللبث إلا في دار الدنيا ويظنون أن بعد الموت يدوم الفناء ولا إعادة، فلما حصلوا في النار وأيقنوا أنها دائمة وهم فيها مخلدون سألهم:(كم لبثتم في الأرض ؟) تنبيهاً لهم على أن ما ظنوه دائماً طويلاً فهو يسير بالإضافة إلى ما أنكروه، فحينئذ تحصل لهم الحسرة على ما كانوا يعتقدونه في الدنيا من حيث أيقنوا خلافه، فليس الغرض السؤال بل الغرض ما ذكرنا... ثم بين تعالى ما هو في التوبيخ أعظم بقوله: (أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لا تُرْجَعُونَ)[4] " [5].

<u>الصنف الثاني</u>: وهو ما أجمع المفسرون على أن(كم) فيه للإخبار، ونصوا على أنها وردت في عدد كبير من الآيات التي جاءت فيها كم في القرآن الكريم.[6]

---

١ التفسير الكبير ٧/٣٥ .

٢ السابق.

المؤمنون: ١١٢.

المؤمنون: ١١٥.

٥ الفخر الرازي ١٢٦/٢٣، ١٢٧ .

٦ وهي في الآيات الآتية: في البقرة:٢٤٩ -قوله تعالى: ﴿ كَمْ مِنْ فِئَةٍ قليلة غلبتْ فِئَــةً كــثيرةً بــإذن الله ﴾. والأعراف: ٤ ﴿وكَمْ من قرية أهلكناها ﴾. والإسراء: ١٧ ﴿وَكَمْ أهلَكْنا منَ القُرون من بعد نُوحٍ ﴾ ومريم: ٧٤،٩٨ ﴿وكم أهلكنا قبلَهُم مِنْ قَرْن ﴾، وطه: ١٢٨ ﴿أ فلم يَهْدِ لَهُم كَمْ أَهْلَكْنَا قَــبْلَهم مِــنَ القُــرون﴾، والأنبياء:١١ ﴿وكَمْ قصمْنَا منَ قرية﴾.والشعراء: ٧ ﴿كم أنبَتْنا فيها من كلِ زوجٍ كريم﴾.والقصــص:٥٨ ﴿وكم أهلكْنا من قرية﴾، والسجدة:٢٦ ﴿كم أهلكنا من قبلهم منَ القرون﴾، وص: ٣ ﴿كم أهلكنا مــن قبلهم من قرن﴾، والزخرف: ٦ ﴿وكم أرْسَلْنَا من نَبِيٍّ﴾ والدخان: ٢٥ ﴿كَمْ تَرَكُوا من جنَّــات وعُيُــون﴾. وق: ٣٦ ﴿وكم أهلكنا قبلهم من قرْنٍ﴾. والنجم: ٢٦ ﴿وكم من ملَكٍ في السماوات لا تُغْــنِيَ شَــفَاعَتُهُم شيئا﴾.

والمتأمل في آيات هذا الصنف يجد أنها قد وردت على نمطين:

الأول: يرد التركيب فيه على الشكل الآتي: كم + فعل + اسم معرفة أو نكرة مجرور بـــ(مِنْ).

الثاني: يرد التركيب فيه على الشكل الآتي: كم + اسم نكرة مجرور بـــ(مِنْ.(

ومن الملاحظ أن التركيب القرآني في هذين الإطارين قد جاء على واحد مـــن الأطر التي يرد فيها تركيب(كم) الخبرية في الاستعمال اللغوي. وقد تنبه المفسرون إلى هذا، يقول أبو حيان: " ولم يأتِ تمييزها في القرآن إلا مصحوباً بمن"[1]. ومن المعلوم أن الذي عليه الاستعمال اللغوي في(كم) الخبرية أن يأتي تمييزها مجروراً بـــ(مِنْ) كما هو في آيات هذا الصنف، أومجروراً من غير ورود (مِنْ) في تركيبها، على نحو قول العباس بن الأحنف[2] :

فكم باسطين إلى وصلنا	أكفَّهُمُ لم ينالوا نصيبا

وقول الشاعر:[3]

كم ملوكٍ بادَ ملـــكهم	ونعيمٍ ســـــوقةٍ بادوا

وقول الشاعر: [4]

إذا معشري لم يُنصِفوني وجَدتني	أدافِعُ عني الضيمَ مادمت باقيـــا
وكم معشرٍ أعيتْ قنـــاتي عليهمُ	فلاموا وألْفوني لدى العزم ماضيا

وفي هذه الآيات اهتم المفسرون ببيان القيمة الدلالية التي تؤديها(كم) الخبرية، منبهين إلى معنى التكثير فيها وأثر ذلك على دلالة السياق الذي يقتضيها. كما ربط

---

١ البحر المحيط ٢/٢٧٦.

٢ ديوان العباس بن الأحنف – دار بيروت– ١٤٠٢هـــ،١٩٨٢ م– ص٢٥. وينظر: الشعر والشعراء– ص٥٦٦.

٣ ينظر: شرح الجمل – ابن عصفور –٢/٤٨، والهمع ٤/٨١.

٤ وهو زياد بن أبي سفيان – ينظر: جمهرة رسائل العرب ٢/٣٦.

المفسرون من خلال دلالة السياق الذي ترد فيه، بين كم والدلالة على الزمن الماضي، معتدّين بها سمة من سمات دلالة(كم) الخبرية، بل عدوها من جملة أهم الفروق الدلالية التي تفرق بين كم الخبرية وكم الاستفهامية، ويتضح ذلك في تفسير أبي حيان لقوله تعالى: ﴿والذين آمنوا معه قالوا: لا طاقةَ لنا اليومَ بجالوتَ وجُنُوده. قال الذين يظُنُّونَ أنَّهم ملاقوا اللهِ: **كَمْ من فِئَةٍ** قليلةٍ غَلَبتْ فِئةً كثيرةً بإذنِ اللهِ، واللهُ مع الصابرين﴾[1]، فقال: " هذا القول تحريضٌ من العازمين على القتال، وحضٌّ عليه، واستشعار للصبر، واقتداء بمن صدق الله. والمعنى: أنَّا لا نكترث بجالوت وجنوده وإن كثروا. فإن الكثرة ليست سبباً للانتصار، فكثيراً ما انتصر القليل على الكثير، ولما كان قد سبق ذلك في الأزمان الماضية وعملوا بذلك أخبروا بصيغة كم المقتضية للتكثير" [2]. ولعل المتأمل في آيات هذا الصنف يدرك صحة ما ذهب إليه أبو حيان في ارتباط(كم) التي تفيد الإخبار بدلالة الأحداث الماضية.

كما ربط المفسرون بين كم الخبرية ومعاني المبالغة في الزجر والنهي والتهديد، معتمدين على دلالة التكثير التي تؤديها، يقول الرازي في تفسير قوله تعالى:﴿**وكَمْ قَصَمْنَا** مِنْ قَرْيَةٍ﴾[3]:" اعلم أنه تعالى لما حكى عنهم تلك الاعتراضات وكانت تلك الاعتراضات ظاهرة السقوط لأن شرائط الإعجاز لما تمت في القرآن ظهر حينئذ لكل عاقل كونه معجزاً، وعند ذلك ظهر أن اشتغالهم بإيراد تلك الاعتراضات كان لأجل حب الدنيا وحب الرياسة فيه، فبالغ سبحانه في زجرهم عن ذلك فقال(وكم قصمنا من قرية)"[4]؛ أي كثيراً ما أهلكنا من القرى أشد إهلاك بسبب كفرهم وتكذيبهم.

---

١ البقرة: ٢٤٩.

٢ البحر المحيط ٢/٢٧٦.

٣ الأنبياء: ١١ .

٤ التفسير الكبير ٢٢/١٤٥.

ويبين صاحب الكشاف المعنى اللغوي الذي تدل عليه كلمة (قصمنا) فيقول: " (وكم قصمنا من قرية) واردة عن غضب شديد ومنادية على سخط عظيم؛ لأن القصم أفظع الكسر، وهو الكسر الذي يبين تلاؤم الأجزاء بخلاف الفصم"[1]. ويعقّب أبو حيان على هذا المعنى مشيراً إلى أن دلالة السياق تقتضي من الألفاظ ما يعبر عن المبالغة في الإهلاك وشدة العذاب، يقول: " والقصم: أفظع من الكسر، عبَّر به عن الإهلاك الشديد و(كم) تقتضي التكثير، فالمعنى كثيراً من أهل القرى أهلكنا إهلاكاً شديداً مبالغاً فيه"[2].

من الواضح أن أقوال المفسرين هذه تشير إلى أنهم كانوا يدركون البعد الدلالي لـــ(كم) وما يكمن فيها من معاني التكثير والمبالغة التي يقتضيها مقام التهويل والزجر الشديد والنهي المبالغ فيه.

كما أشار المفسرون إلى التناسب الدلالي بين الألفاظ في الآية الواحدة، الذي يكمن في دخول(كم) التي تفيد تكثير العدد على مقام الجمع أو التكثير الذي تؤديه الألفاظ في آيات القرآن الكريم المعجز، ويظهر ذلك في الجمع بين(كم) و(كل) في ما نبه إليه الزمخشري في قوله تعالى: ﴿أولم يَروا إلى الأرضِ **كَمْ أَنْبَتْنَا** فيها مِنْ كُلِّ زوجٍ كريمٍ﴾[3]، يقول: " فإن قلت: ما معنى الجمع بين(كم) و(كل) ولو قيل: كم أنبتنا فيها من زوج كريم؟. قلت: قد دل (كل) على الإحاطة بأزواج النبات على سبيل التفصيل، و(كم) على أن هذا المحيط متكاثر مفرط الكثرة، فهذا معنى الجمع بينهما، وبه نبه على كمال قدرته"[4].

---

١ الكشاف ٢/٥٦٤ .

٢ البحر المحيط ٦/٢٧٨ .

٣ الشعراء: ٧ .

٤ الكشاف٣/١٠٥ .

ومثل هذا ما أدركه الفخر الرازي من تناسب(كم) مع مجموع الألفاظ في قوله تعالى: ﴿وكَمْ من مَلَكٍ في السماواتِ لا تُغْني شفاعتُهُم شيئاً إلا من بعدِ أن يأذَنَ اللهُ لمن يشاءُ ويرضى﴾[1]، إذ إن كل لفظة من ألفاظ هذه الآية تعني قمة الشيء الذي تدل عليه، فعلى سبيل المثال نبه الرازي إلى العلة الدلالية التي جاءت عليها كلمة(شفاعتهم) بالجمع لا بالإفراد(شفاعته)، فيقول: " وهو أنه تعالى لما قال(لا تغني شفاعتهم) يعني شفاعة الكل، ولو قال شفاعته لكان معناه كثير من الملائكة كل واحد لا تغني شفاعته فربما كان يخطر ببال أحد أن شفاعتهم تغني إذا جمعت"[2]. ثم ينبه على الحكمة في انتقاء ألفاظ هذه الآية، بدلالة كل واحدة منها على الغاية في الشيء الذي تدل عليه، ومناسبة(كم) في التكثير لهذه الدلالة، يقول: " وعلى هذا ففي الكلام أمور كلها تشير إلى عِظَم الأمر. (أحدها) كم فإنه للتكثير. (ثانيها) لفظ المَلَك فإنه أشرف أجناس المخلوقات. (ثالثها) في السماوات فإنها إشارة إلى علو منزلتهم ودنو مرتبتهم من مقر السعادة. (رابعها) اجتماعهم على الأمر في قوله(شفاعتهم). وكل ذلك لبيان فساد قولهم إن الأصنام يشفعون، أي كيف تشفع مع حقارتها وضعفها ودناءة منزلتها فإن الجماد أخس الأجناس والملائكة أشرفها وهم في أعلى السماوات ولا تقبل شفاعة الملائكة فكيف تقبل شفاعة الجمادات "[3].

كما يركز الرازي على البعد الدلالي الذي تؤديه(كم)خاصة، فيما يقتضيها معنى الآية، فيتساءل عن فائدة وجودها في الآية، يقول:"- ما الفائدة-في قوله تعالى(كم من ملك) بمعنى كثير من الملائكة مع أن كل من في السماوات منهم لا يملك الشفاعة ؟"[4]، ثم يجيب فيقول: " المقصود الرد عليهم في قولهم هذه الأصنام تشفع، وذلك لا يحصل

---

١ النجم: ٢٦.

٢ التفسير الكبير ٢٨ /٣٠٥، ٣٠٦.

٣ السابق.

٤ السابق ٢٨ / ٣٠٦ .

ببيان أن ملكاً من الملائكة لا تقبل شفاعتة فاكتفى بذكر الكثير، ولم يقل ما منهم أحد يملك الشفاعة لأنه أقرب إلى المنازعة فيه من قوله كثير مع أن المقصود حاصل به، ثم ههنا بحث وهو أن في بعض الصور يستعمل صفة العموم والمراد الكثير، وفي البعض يستعمل الكثير والمراد الكل، وكلاهما على طريقة واحدة، وهو استقلال الباقي وعدم الاعتداد،... كأنه يجعل الخارج عن الحكم غير ملتفت إليه، وفي قوله تعالى(وكم من ملك) وقوله(بل أكثرهم لا يعلمون) يجعل المخرج غير ملتفت إليه "[١].

الصنف الثالث؛ وهو ما اختلف المفسرون في تصنيفه في الاستفهامية أوالخبرية[٢]، فيذهب فريق إلى أن معناها الاستفهام، ويرجح آخرون خبريتها، ويتوسط فريق ثالث فيجيز الأمرين.

ولعل من المفيد في هذا المقام أن نذكر طائفة من اختلافات المفسرين في تصنيف هذه الآيات ومجمل أقوالهم فيها. ومنها اختلافهم في قوله تعالى: ﴿ألم يروا **كَمْ أهلَكْنا**﴾[٣]، فأجاز بعض المفسرين في [كم] الاستفهام والخبر، يقول السمين الحلبي: " يجوز في كم أن تكون استفهامية وخبرية "[٤]. في حين يرجح فريق منهم الاستفهامية، يقول العكبري: " كم استفهامية بمعنى التعظيم "[٥]. ويفسر القرطبي معنى الآية على هذا الترجيح، فيقول: "والمعنى: ألا يعتبروا بمن أهلكنا من الأمم قبلهم لتكذيبهم أنبياءهم؟"[٦]. ومثل ذلك في قوله تعالى: ﴿سَلْ بني إسرائيل **كَمْ آتيناهُمْ**﴾[٧]، فقد أجاز

---

١ السابق.

٢ في الآيات الآتية: البقرة: ٢١١﴿ سَلْ بني إسرائيلَ كَمْ آتيناهُمْ مِنْ آيةٍ بينة ﴾. والأنعام:٦ ﴿ألم يَرَوا كم أهلكْنا مِن قَبْلِهم من قَرْنٍ﴾. و يس:٣١ ﴿ألم يروا كم أهلكنا قبلهم مِن القرونِ أنَّهُم إليهم لا يَرْجِعونَ﴾.

٣ الأنعام:٦.

٤ الدر المصون– ٩/٣.

٥ التبيان ٤٨١/١ .

٦ الجامع لأحكام القرآن – ٣٩١/٦ .

٧ البقرة: ٢١١ .

الزمخشري والفخر الرازي أن تكون (كم) محتملة الأمرين؛ الاستفهام والخبر[١]، ويعترض أبو حيان على القول بأنها(خبر)، يقول: " وأجاز الزمخشري أن تكون(كم) هنا خبرية... وهو ليس بجيد؛ لأن جعلها خبرية هو اقتطاع للجملة التي هي فيها من جملة السؤال، لأنه يصير المعنى سل بني إسرائيل، وما ذكر المسؤول عنه، ثم قال: كثيراً من الآيات آتيناهم، فيصير هذا الكلام مفلتاً مما قبله "[٢]. فأبو حيان يرجح الاستفهامية في هذه الآية، إلا أن السؤال فيها كما يرى " ليس سؤالاً عما لا يعلم، إذ هو عالم أن بني إسرائيل آتاهم الله آيات بينات وإنما هو سؤال عن معلوم، فهو تقريع وتوبيخ وتقرير لهم على ما آتاهم الله من الآيات البينات، وأنها ما أجدت عندهم"[٣]. فالتركيب فيما يرى هو تركيب الاستفهام وأحكامه ولكن معناه التقرير لا حقيقة الاستفهام[٤].

ولم يقف المفسرون عند حدود المعنى ودلالة الآية فيما يرتضون من ترجيح أحد الأمرين، على ما بينا، إنما اعتمدوا على المبنى في ترجيح خبرية(كم) أو استفهاميتها في الآية، معتمدين على صنعة النحو وأحكام العامل، ولسنا بصدد سرد أقوال المفسرين في هذا، إذ إنها واضحة مفصلة في كتب المفسرين[٥].

وبإنعام النظر في مجمل أقوال المفسرين، نرى أنهم قد اعتمدوا على الدلالة اعتماداً واضحاً في التفريق بين(كم) الاستفهامية والخبرية، وذلك بالاعتماد على دلالة السياق أو دلالة عناصر التركيب الجملي الذي ترد فيه.

---

١ ينظر: الكشاف ٣٥٤/١، و التفسير الكبير ٣/٦.

٢ البحر المحيط ١٣٦/٢، وينظر: الدر المصون-٥١٥/١ .

٣ البحر المحيط ٢ /١٣٥.

٤ السابق ١٣٦/٢ .

٥ ينظر أقوال المفسرين في قوله تعالى﴿ ألم يروا كم أهلكنا قبلَهم من القرونِ أنّهم إليهِم لا يَرْجِعونَ﴾ يس: ٣١: معاني القرآن - الفراء -٣٧٦/٢، و إعراب القرآن- النحاس -٣٩٣/٣، والكشاف ٣٢١/٣، والجامع لأحكام القرآن ٢٤/١٥، والبحر المحيط ٣١٨/٧، والدر المصون ٤٨١/٥.

ويبدو من الواضح أنهم كانوا يدركون أن لفظة(كم) تشترك في تركيبين مختلفين من حيث الدلالة؛ وهما الاستفهام والخبر، فليست إحداهما أصلا للأخرى، وقد صرّح أحدهم بأن "الخبرية ليس أصلها الاستفهام، بل كل واحدة أصل في بابها لكنها[كم] لفظ مشترك بين الاستفهام والخبر"[1]. فهم بهذا يخرجون عن مذهب النحاة القائلين بأن أصل كم الخبرية استفهامية[2]، متكئين في هذه المسألة على ما يسمى في اللغة العربية بالمشترك اللفظي، أو ما يسميه علماء اللغة المحدثون بتعدد المعنى الوظيفي في المبنى الصرفي الواحد.

ويبدو أن هذه المقتطفات التي نقلناها عن المفسرين تعد من أبرز التوجهات الدلالية التي توجه إليها المفسرون عند تفسير هذه الآيات الكريمة، ولا نجد هناك حاجة إلى عرض مزيد من أقوالهم، إذ كانت في معظمها دراسة تركيبية تهتم بالمباني الصرفية ومحاولة تحليلها وإعرابها على الوجه الذي يقتضيه النحو على ضوء نظرية العامل، ولاسيما أن جل المفسرين كانوا من النحاة، فاعتمدوا على طريقتهم في تحليل ودراسة هذا الباب.

---

١ البحر المحيط ٣١٩/٧ .

٢ ينظر: الكتاب ١٦٢/٢، وشرح المفصل ١٢٥/٤.

الفصل الثالث

آراء اللغويين المحدثين في (كم)

لقد شغل هذا الموضوع طائفة من علماء اللغة المحدثين، إلا أن المحاولات الأولى كانت تقتصر على دراسة أسلوب الاستفهام بشكل عام دون تفصيل القول في تركيبه أو عناصر الاستفهام التي تتصدر جملته، وقد تمثلت هذه الدراسة فيما قدمته **لجنة تيسير قواعد تدريس اللغة العربية** التي وزعت أبواب النحو العربي في أقسام كان من بينها(الأساليب) وقد أدخلت فيها طائفة من الأبواب النحوية، منها: الاستفهام، والنفي، والقَسَم، والتعجب، والتفضيل، ونِعْمَ وبِئْسَ، والنداء، والاستثناء، والتحذير والإغراء[1]. وفيها تقول اللجنة: " في العربية أنواع من العبارات تعب النحاة كثيراً في إعرابها وفي تخريجها على قواعدهم... وقد رأت اللجنة أن تدرس هذه العبارات على أنها أساليب"[2]. وفي دراسة هذه الأساليب تقول اللجنة: "وإنما توجه العناية في درس هذه الأساليب إلى طرق الاستعمال لا إلى تحليل الصيغ وفلسفة تخريجها "[3]. ومن ثم فلا نجد لديهم، بناء على الأساليب التي تعرّضوا لدراستها، محاولات لتحليل التركيب أو دراسة عناصر الجملة التي ترد فيها [4].

ويبدو من الواضح أن هذا المنهج لم يقم على أسس علمية سليمة في التحليل والدراسة، لذا فان منهجهم يحتاج إلى إعادة نظر؛ وقد ردت **لجنة دار العلوم** عليهم، فقالت: " ذكرت اللجنة أن هناك أشياء لا يظهر فيها موضوع ومحمول، واكتفت أن

---

١ لقد سبق الحديث عن هذه المحاولة. ينظر مستهل الفصل الثالث من الباب الأول والثاني من هذا البحث.

٢ ينظر: النحو الجديد – ص٩١، ٩٢ .

٣ السابق.

٤ لقد سبق أن استعرضنا محاولتهم في أسلوب صيغتي التعجب، ينظر: باب التعجب (الفصل الثالث).

يُعلّم الناشئ أن هذه أنواع من الكلام تسمى أساليب. وما ندري أهذه وحدها التي تسمى أساليب ولا يسمى غيرها مما يدرس مفصلاً أساليب أيضاً ؟ كلها طبعاً أساليب عربية، ولكن اللجنة حين أعجزها أن ترى في كثير منها موضوعاً ومحمولاً قالت: سمُّوها أساليب "[1]. وتعلل لجنة دار العلوم السبب في رفض الإعراب الذي اعتمدته لجنة التيسير في هذه الأساليب، فتقول: " ونحن لا نرى في هذا رأي اللجنة، ولا نوافقها عليه؛ لأن هذا بيان عن معنى هذه الصيغة لا إعراب لها، ولا بيان لحكم حركتها، ثم هذا النوع من الإعراب-ونسميه إعراباً تسامحاً- لا يدل على الصور المختلفة لما سمته اللجنة أساليب، كالاستغاثة والندبة ونحوهما مما نطقته العرب بصور مختلفة[2]. "

ومن الواضح أن هذه الدراسة لم تكن تقف على مكونات أسلوب الاستفهام ولا على كيفية ترتيب عناصر الجملة فيها لتؤدي دلالتها، و لم تبدِ الرأي في(كم) الاستفهامية وماهيتها، ولا مواطن الاتفاق أو الافتراق بينها وبين (كم) التي تفيد الإخبار، وهو الموضوع الذي نحاول استقصاء آراء المحدثين فيه في هذا الفصل، لذا نتوجه إلى دراسة آراء طائفة أخرى من علماء اللغة المحدثين، ممن كانت لهم آراء تذكر في(كم) وتحتاج إلى مناقشة؛ رفضاً أو تأييداً. ومن أبرز هؤلاء: مهدي المخزومي، وتمام حسان، وخليل عمايرة.

تناول **مهدي المخزومي** (الاستفهام) مرتضياً له في العربية طريقتين :

الطريقة الأولى: تقوم على استخدام أداة تدل أصالة على السؤال، كاستخدام الهمزة و (هل).

---

١ النحو الجديد – ص ١٠٦.

٢ السابق – ص ١٠٧، وينظر: في إصلاح النحو العربي – عبد الوارث سعيد – ص ١١٧، ١١٨.

والطريقة الثانية: تقوم على(التقديم والتأخير)، وذلك باستخدام ما عبَّر عنها بـ(الكنايات)،نحو: مَنْ، كيف، أين، كم، متى... الخ.

والذي يهمنا دراسته في هذا المقام هو آراؤه في الطريقة الثانية من الاستفهام. فيرى المخزومي بأنه لا أداة استفهام فيها، وإنما حصل معنى الاستفهام في الجملة بتقدم الكناية(كم)-على سبيل المثال- وتصدّرها في الجملة، يقول: " فليس هناك أداة استفهام، والقول بتضمن هذه الكنايات معنى الاستفهام يقوم على أساس ما يدل عليه الكلام المصدَّر بإحدى هذه الكنايات من استفهام "[1]. وهو يعتمد في ذلك على أن أسماء الاستفهام لها استعمالات أخرى تخرج عن إطار الاستفهام، يقول: "غير أن الدارس يرى أن لها استعمالات مختلفة أكثرها في غير الاستفهام، وأن مكانها في أكثر استعمالاتها في أثناء الجملة لا في صدرها، وتقديمها ووضعها في صدر الكلام عند إرادة الاستفهام هو الذي خلصت به الجملة للاستفهام "[2]. وهذا القول يحتاج إلى مناقشة من عدة جوانب:

١) إن ورود هذه الأدوات في غير الاستفهام لا يقف دليلاً على أنها إن تقدمت عن موضعها فقد أصبحت للاستفهام؛ لأن الأداة في جملة خبرية أو شرطية، مثلاً، ليست هي ذاتها في الاستفهام.

٢) إن قول المخزومي بأن الاستفهام قد حصل للجملة بتقديم أداة الاستفهام، قول يفترض أن الأداة موجودة أصلاً في الجملة، وليس ذلك بصحيح، ولم يقل به أحد من علماء السلف، بل إن الإجماع عند العلماء على أن كم تدخل على الجملة، والاختلاف بينهم هو في اسميتها أو حرفيتها.

---

١ في النحو العربي(نقد وبناء) –ص ٢٧٥.

٢ السابق.

٣) إن في قول المخزومي بأن هذه الأداة تستعمل في أكثر استعمالاتها في متن الجملة لا في صدرها لتؤدي معنى آخر غير الاستفهام، وإذا تصدرت أعطت معنى الاستفهام، أمرٌ مرفوض؛ لأنه يقيس بذلك جملة استفهامية على جملة شرطية، مثلاً، وفي ذلك خلل في أركان القياس؛ إذ إن القياس يقوم على مقيس ومقيس عليه وعلة جامعة للوصول إلى حكم مشترك، ولا علة جامعة بين الجملة الشرطية وجملة الاستفهام.

٤) إن القول بأن ليس هناك أداة استفهام هو رفضٌ لأمر مستقر في العربية استعمالاً، وقد أجمع عليه علماء النحو، يعضد ذلك أنهم يقدِّرون أداة استفهام في مواضع لم تُذكَر فيها الأداة استناداً إلى طريقة أداء الجملة، كما في قول عمر بن أبي ربيعة:

ثم قالوا: تُحبُّها ؟ قلتُ: بَهْراً ... عددَ النجمِ والحَصَا والتُّرابِ[1]

وكقوله:

فو اللهِ ما أدري وإنِّي لحاسِبٌ ... بسبعٍ رمَيْتُ الجَمْرَ أم بثمانِ ؟[2]

وكقول الأخطل:

كَذَبَتْكَ عينك أم رأيتَ بواسِطٍ ... غَلَسَ الظلامِ من الربابِ خيَالا[3]

---

١ ديوان عمر بن أبي ربيعة – دار القلم – بيروت: لبنان – ص ٣٠. وينظر: شرح شواهد المغني- السيوطي – ٣٩/١. والشاهد فيه حذف همزة الاستفهام؛ أي: أتحبها ؟ .

٢ ديوان عمر بن أبي ربيعة – ص ٢٠٩. وينظر: الكتاب ١٧٥/٣. والشاهد في البيت حذف همزة الاستفهام.

٣ ديوان الأخطل – شرح وتقديم: مهدي محمد ناصر الدين- دار الكتب العلمية: بيروت، لبنان – ط(١) ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م –ص ٢٤٥. وينظر: الكتاب ١٧٤/٣، وشرح شواهد المغني- شاهد(٥٤) ١٤٤/١ .

٥) لست أدري كيف يمكن أن تكون جملة (كم كتاباً قرأت؟) قبل تصدر كم فيها فيما يرى المخزومي، وهل يُعَدُّ من العربية أن يقال: كتاباً قرأت كم؟!. لذا، فان القول بأن الاستفهام قد وقع بالتقديم والتأخير أمرٌ مردود ولا نظير لـــه في اســـتعمال العربية الفصحى في عصورها المتلاحقة.

٦) إن القول بأن الاستفهام يحصل بالتقديم أمر مرفوض من وجه آخر؛ إذ إننـــا نقول: بكم درهمٍ اشتريت الكتاب؟ ولا يمنع عدم تقدم(كم) من أن تكـــون الجملـــة معها استفهاماً، وفي المقابل نقول: كم كتابٍ قرأت في اللغة. ولا يؤدي كونها مصدَّرة في الجملة أنها استفهامية.

أما **تمام حسان** فقد تناول باب(كم) في إطار حديثه عن قرينة (المخالفة) وهـــي إحدى القرائن المعنوية التي اتكأ عليها في تفسير اختلاف الحركة الإعرابية في التراكيب المتشابهة[١] .يقول: " وأما المخالفة فهي مظهر من مظاهر تطبيق استخدام القيم الخلافيـــة بجعلها قرائن معنوية على الاعرابات المختلفة "[٢]. مرتضياً أن(الفتحـــة) هـــي حركـــة المخالفة، يقول في هذا: " والملاحظ أن قرينة العلامة الإعرابية (الفتحـــة الـــتي علـــى المنصوب على المخالفة) هي التي تتضافر دائماً مع قرينة المخالفة" [٣].

ويبدو من ذلك أن تمام حسان يعتد بصيغة الجر في باب (كـــم) الخبريـــة أنهـــا الأصل الذي انصرفت عنه إلى معنى الاستفهام بالحركة الإعرابية (الفتحة)، ودليل ذلك

---

١ لقد فصلنا القول سابقاً في معنى(المخالفة) عند تمام حسان، في ما يراها قرينة من القرائن المعنوية في التفريق بين التراكيب المتشابهة مع اختلافها في الحركة الإعرابية – ينظر آراء تمام حسان: بـــاب الاختصـــاص (الفصـــل الثالث)، وباب التحذير والإغراء (الفصل الثالث).

٢ اللغة العربية معناها و مبناها – ص ٢٠٠.

٣ (القرائن النحوية و اطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي)- اللسان العربي-ص ٤٦ .

قوله: "وأما المخالفة فهي القرينة المعنوية الدالة على طائفة من المنصوبات منها:... المنصوب بعد كم الاستفهامية لمخالفته المجرور بعد كم الخبرية."[1]

وفي موضع آخر من المواضع التي تناول فيها تمام حسان(المخالفة)، نجده يفسر (المخالفة) على ضوء وجود إسناد في الجملة أو عدمه، يقول" والمخالفة قرينة إرادة معنى غير إسنادي يقابله معنى إسنادي، فحين يستعمل النمط نفسه لا على سبيل الإسناد يختلف المعنى عما كان في الإسناد، وتشير اللغة إلى هذه المخالفة لاختلاف في الإعراب، فتفرق بين عنصر من التركيب في حالة الإسناد، وهذا العنصر في غير الإسناد، بالضمة هنا والفتحة هناك"[2]. ثم يعقد مقارنة بين نمطين من أنماط جملة(كم)، ويمثل لها ببيت الفرزدق (كم عمة لك يا جرير وخالة)، فيجعل رواية الرفع على الإسناد؛ أي: كم عمةٌ لك يا جرير. والثانية بغير إسناد؛ أي الصورة المخالفة وهي للاستفهام: كم عمةً لك يا جرير[3].

ويظهر أن تمام حسان قد أخذ في بيت الفرزدق برواية الرفع في كلمة(عمة)؛ وذلك ليتحقق الانسجام بين ما يعده في بحثه هذا أساساً للتفريق بين تركيبين ينصرف أحدهما إلى الفتحة للتحول إلى معنى دلالي جديد عن الضمة في معنى إسنادي كان للجملة قبل أن تأخذ حركة النصب. ويبدو أن في مذهب تمام حسان هذا تعارضاً مع ما ذهب إليه سابقاً بالاعتداد بصيغة الجر الذي كان يعده الأصل الذي تحولت عنه إلى النصب لأداء معنى دلالي جديد؛ لأنه في الأولى- النصب في مخالفة الجر- يقابل بين تركيبين ورد استعمالهما في اللغة على حدٍّ سواء، وفي الثانية- النصب في مخالفة الرفع- فهو يقابل بين تركيب مستعمل-أي النصب- وآخر كامن في الذهن-الرفع- تستعمله

---

١ السابق.

٢ إعادة وصف اللغة العربية ألسنياً – ص ١٦٠.

٣ ينظر: إعادة وصف اللغة العربية ألسنياً – أشغال ندوة اللسانيات واللغة العربية – ص ١٦٠.

بعض القبائل كما نص العلماء في هذه الرواية[1]، وهو ما نسميه بالعادة اللهجية عند بعض قبائل العرب، وهو ما يقول خليل عمايرة بأنه عادة لهجية تخالف المألوف في الاستعمال اللغوي، ولا يجوز الأخذ بها لقلة ورودها[2]، ولأن العلماء قد نصوا على أن الرواية بالجر هي رواية الاتساق مع الاستعمال السليقي عند العرب، حتى أن المتكلم لا يحتاج فيها إلى تأويل أو تفسير كما هو الحال في رواية الرفع، فضلاً عن أن القول بفكرة الإسناد عند تمام حسان فكرة واضحة التأويل عمد إليها في محاولة منه لمتابعة القول بفكرة المخالفة التي يتبناها في هذا الموضع، وقد بينا في فصل سابق بأن الإسناد ليس ضرورياً لإقامة التركيب الجملي أصلاً، فإن قال بأن الإسناد قد وقع بين (كم) و(عمةٌ)-بالرفع- فإن للباحث أن يتساءل لماذا لم يقع الإسناد بين (كم) و(عمةٍ)-بالجر- مع أن(كم) هذه هي ذاتها (كم) السابقة، وما القول بالإسناد في مثل هذا التركيب إلا من قبيل التأويل الذي لا سند له في البحث العلمي[3]، إذ إن الإسناد يقع كما نص العلماء قديماً بين اسم واسم أو بين اسم وفعل تقديماً أو تأخيراً، فإن كانت (كم) اسماً في أحد الموضعين فإنها يجب أن تكون كذلك في الموضع الآخر ثم يتحقق الإسناد فيهما وتبطل فكرة المخالفة التي ذهب إليها تمام. ولو أن تماماً قد بقي على ما ذهب إليه في المخالفة بين النصب والجر وترك الرفع للعادة اللهجية لكان ذلك أسلم.

أما **خليل عمايره** فيفترض أن الإخبار هو الأصل في جملة (كم)، وهو في هذا يتفق مع تمام حسان في الأصل الافتراضي الذي ذهب إليه في أحد قوليه، كما بينا، يقول خليل عمايرة: " ونرى بأن الأصل في الجملة؛ الإخبار. فالقائل: كم كتابٍ

---

١ ينظر: الفصل الأول من هذا الباب – ص٥٦٣ .

٢ ينظر : A Linguistics Study of Arabic Grammatical Functions in Expressions of some Personal attitudes. وينظر: في نحو اللغة وتراكيبها – ص ١٧٠. وفي التحليل اللغوي – ص ١٣٨. وقد أجرت الباحثة اتصالا بالدكتور خليل عمايرة لتنظر في رأيه.

٣ ينظر: دعوة إلى قراءة جديدة للنحو العربي – خليل عمايره – مجلة جذور – ص١٤٥.

قرأتَ، يقصد أن يخبر بكثرة الكتب التي قرأها، فهذه جملة خبرية، ولكنـــه إن أراد أن يعبر عن معنى الاستفهام فإن عليه أن يغير في مبنى الجملة ليسأل عن عـــددٍ ومعـــدود يجهلهما ويظن أن المخاطب يعلمهما "[1]. وافتراض الأصل عنده فرضي منطقي ولـــيس قطعياً، فهو يفترض أن الأصل في المرء أن يخبر، ثم ينبثق عنه غيره من المعاني، ولا يرى ضيراً في أن يكون الافتراض على غير ذلك، ولكنه يرى أنه لابد من الافتراض في مثل هذه الحالة لإمكان التحليل أو التعليل.

ويبدو واضحاً أن خليل عمايرة كان يدرك أنه في تركيب جملـــة(كـــم) أمـــام مستويين متساويين في التركيب ولكنهما مختلفان في الدلالة؛ وهما: جملة الإخبار: كـــم كتابٍ قرأتَ، وجملة الطلب أو الاستفهام وهي: كم كتابـــاً قـــرأت ؟. فيفتـــرض أن الإخبار هو الأصل، مُتَتَبِّعا التغيير الذي حصل في الجملة الثانية، فيقول: " ولا يستطيع -أي المتكلم- أن يغير في (كم) لأنها عنصر مشترك بين الاستفهام والإخبار، لذا كان عليه أن يغير في الحركة الإعرابية على الاسم الذي جاء بعدها، فأصبحت:كم كتابـــاً، بدلاً من: كم كتابٍ "[2]. وفي هذا توجُّه إلى الاهتمام بالقيمة الدلالية للحركة الإعرابية كعنصر من عناصر الدلالة في الجملة، يقول: "وهنا نشير إلى أن الفتحة تحمـــل قيمـــة دلالية فاصلة في نقل المعنى "[3]. وهي التي عبَّر عنها تمام حسان بقرينة المخالفة، على نحو ما بينا، مع الاختلاف بينهما في المنهج والمصطلح.

ويبدو من البين أن خليل عمايرة لا يقصد بالأصل الإخباري الذي افترضـــه أن المتكلم العربي إذا أراد أن يستفهم استحضر تركيب الإخبار فأحدث فيه تغييراً ثم حوَّل الجملة إلى الاستفهام، إنما أراد بهذا الأصل أن يفترض أساساً ينطلق منـــه في توضـــيح

---

١ في التحليل اللغوي – ص ١٣٨.

٢ السابق.

٣ السابق.

منهجه وبيان رأيه في تركيب هذا الباب كما بينا. وقد نبه إلى منهجه هذا في معالجة التراكيب في أكثر من موضع مع إدراكه بأن كل تركيب منهما أصل في بابه ودلالته، مشيراً إلى أن المعاني أوسع من المباني اللغوية، لذا جاء المبنى الواحد مستعملاً في أكثر من معنى، والذي يفرق بينهما، جملة كم الخبرية وكم الاستفهامية، عوامل مختلفة معنوية وبنيوية[1] :

ومن أبرز العوامل البنيوية التي يعتدُّ بها خليل عمايره، (**الحركة الإعرابية**)، باعتدادها أهم العوامل التي تساعد في التفريق بين جملة(كم) في الاستفهام والإخبار، فهي عنده حركة دلالة وليست حركة ناتجة عن تسلط عامل فيها مقدر أو ظاهر[2] . وفي بيان ذلك يحلل جملة (كم) إلى عناصرها الأولية ليبين قيمة الحركة الإعرابية في تغيير المعنى، وإليك أنموذجاً من تحليله جملة: كم كتاباً قرأتَ؟:

يرى أن الجملة قبل دخول(كم) عليها كانت جملة توليدية [3] فعلية، قرأتُ كتاباً. ثم تحولت إلى: كتاباً قرأتُ، أي بتقديم المفعول (والعرب إذا أرادت العناية بشيء قدمته، كما يقول سيبويه)، وبدخول (كم) التي تفيد الإخبار تحولت الجملة إلى:كم كتابٍ قرأت؛ أي كثيراً من الكتب قرأت، فالتزم الاسم بعد (كم) حركة الجر دلالة على معنى الإخبار عن الكثرة. أمَّا إن أراد أن يستفهم قال:كم كتاباً قرأت ؟ بنصب الاسم بعد (كم) دلالة على أن تغيير الحركة تؤدي إلى تغيير في المعنى؛ فهي مع النصب دلالة استفهام عن معدود[4] .

---

١ ينظر: في نحو اللغة و تراكيبها – ص ١٧٠.

٢ ينظر: العامل النحوي — ص ٩٤،٩٢.

٣ سبق أن بينا فكرته في الجملة التوليدية والتحويلية. ينظر: الفصل الثالث من باب (أسلوبا المدح والذم).

٤ ينظر: في نحو اللغة و تراكيبها — ص ١٧٠، وفي التحليل اللغوي — ص ١٣٩.

كما يعتد خليل عمايره بعنصر **التنغيم** عاملاً بنيوياً آخر في التفريق بين الاستفهام والإخبار في جملة(كم)، يقول: " ونرى أن الفرق الرئيس بين هاتين الأداتين يوجد في المعنى... ويوجد كذلك في المبنى، وهذا ماثل في الحركة الإعرابية وفي النغمة الصوتية التي هي في الإخبار نغمة صوتية مستوية بينما هي ذات نغمة صوتية صاعدة في معنى الاستفهام.[1]"

كما اعتمد خليل عمايره على المعنى في التفريق بين دلالة الجملتين؛ يقول: "ونرى أن الفرق الرئيس بين هاتين الأداتين يوجد في المعنى، الذي هو الفرق بين الاستفهام للعلم بما يجهله المتكلم ويعلمه السامع والمخاطب، والإخبار الذي يعلمه المتكلم علم اليقين ويجهله السامع أو المخاطب[2]. "

وإذا تتبعنا رأي خليل عمايره في(كم) المتصدرة كلتا الجملتين، نجده ينهج منهجاً يختلف فيه عن جمهور النحاة القائلين باسميتها، منطلقاً من أن الاسم ما دل على مسمى، و(كم) لا دلالة فيها على مسمى، فضلاً عن أنه لا يرى فيها نقطة واحدة من نقاط الاسم وتحديده أو خصائصه[3] .فهي في ما يرى **أداة** أو " **عنصر استفهام** ليس غير ولا علاقة لها بالاسمية ولا تحتاج إلى إعراب أو محل من الإعراب[4]. "

كما أنه لا يعد(كم) في الاستفهام اسماً لعدد مبهم، على النحو الذي يعرِّفها به نحاة العربية، إنما يرى أن (كم) أداة تدخل على الجملة لتعبر عن رغبة المتكلم في الاستفهام عن عدد مجهول، وليست هي ذاتها العدد المجهول، ومن ثم يرى بأن في الجملة محذوفاً وهو العدد المستفهَم عنه بـ(كم)، وبهذا يحلل الجملة على النحو الآتي :

---

١ في نحو اللغة وتراكيبها – ص ١٧١. وينظر: في التحليل اللغوي – ص ١٣٨.

٢ في نحو اللغة و تراكيبها – ص ١٧١.

٣ السابق – ص ١٧٠.

٤ السابق – ص ١٧٠، ١٧١.

كم	+	Ø	+	كتاباً	+	قرأت
↓		↓		↓		↓
أداة استفهام.	+	رمز يستعمل للدلالة على مبنى صرفي محذوف في الجملة، وهو هنا (العدد).	+	تمييز أو تبيين وهو(المعدود).	+	تتمة الجملة.

ونتفق في هذا مع خليل عمايره، فكم ليست اسم استفهام، ولا دلالة فيها على الاسمية، كما أن فكرة الإسناد ليست قائمة فيها، وقد بينا سابقاً أن الإسناد، في ما نص النحاة، يقع بين اسم واسم أو بين فعل واسم[1]، و(كم) تخلو من علامات الاسمية، كما أسلفنا[2]، ومن ثم خرجت من أن تكون طرف إسناد في جملتها. هذا وقد ارتضيناها في الحرفية لاتفاقها مع دلالة الحرف وحدّه [3].

كما أننا نتفق معه في أن(كم) ليست اسماً لعدد مبهم، ونميل إلى التحليل الذي حلل به جملة(كم) فيما بينا، إنما هي عنصر أو أداة من أدوات الاستفهام ما أن ينطق بها المتكلم حتى يتبادر إلى الذهن أن المتكلم يسأل بها عن شيء مبهم؛[4] فهي مع(كم) سؤال عن عدد مبهم يجهله، ومع (مَنْ) سؤال عن شخص ما، وهكذا هي مع كل أداة من أدوات الاستفهام تحمل معنى استفهامياً ترتبط به وتلازمه تحقيقاً لما يذهب إليه علماء اللغة المعاصرون فيما يسمونه: المتلازمات اللغوية linguistic collocations.

١ ينظر: الكتاب ٧٨/٢، والمفصل – ص ١٥، وهمع الهوامع ٣٣/١. وينظر: (الإسناد في الجملة العربية) في أول هذا البحث.

٢ ينظر الفصل الأول من هذا الباب.

٣ ينظر الفصل الأول من هذا الباب .

٤ ينظر الفصل الأول من هذا الباب .

وعلى هذا فإننا لا تنفق مع ما ذهب إليه مهدي المخزومي من أن(كم، ما، مَنْ،... الخ) ليس فيها دلالة على استفهام، إنما الاستفهام بالتقديم والتأخير. وقد فصلنا رأيه هذا سابقاً.

واستناداً إلى ما بينا من آراء مختلفة في التركيب الجملي لـــ(كم) عند النحاة العرب قديماً، وعند المفسرين الذين فسروا الآيات المتضمنة لها، وما ذهب إليه علماء اللغة المحدثون باختلاف أقوالهم وما تضمنته آراؤهم، نرى أن لفظة(كم) ترد في أسلوبين مختلفي الدلالة؛ أحدهما الإخبار، والثاني الاستفهام. وقد ورد التركيب الجملي مع (كم) بنوعيها على أربعة أنماط هي:

أولاً: كم مِنْ رجلٍ قابلت. = كم+ مِنْ + تمييز كم وقد جاء مجروراً بـــ(مِنْ).

ثانياً: كم رجلٍ قابلت، أو حضر. = كم+ تمييز مجرور.

ثالثاً: كم رجلاً قابلت، أو حضر. = كم+ تمييز منصوب.

رابعاً: بكم درهمٍ اشتريت؟ =حرف جر(الباء) + كم+ اسم مجرور بحرف الجر (الباء).

وإذا تأملنا هذه الأنماط التي جاءت في تركيب(كم) نجد أن النحاة قد اختلفوا في النمط الأول منها؛ أي بدخول (مِنْ) الجارة على مميز كم، فذهب فريق منهم إلى أن (مِنْ) تدخل على (كم) بنوعيها؛ الخبرية والاستفهامية[1]. وذهب الرضي إلى أن (مِنْ)

---

١ ينظر: المقتضب ٣/٦٦، والكافية في النحو – ابن الحاجب – تحقيق: طارق نجم عبد الله -- مكتبة دار الوفـــاء للنشر والتوزيع: جدة –المملكة العربية السعودية – ط.(١) ١٤٠٧هــ،١٩٨٦م –ص ١٦٠.

تختص بـــ(كم) الخبرية، يقول: " وأما مميز كم الاستفهامية، فلم أعثر عليه مجروراً بمِنْ، في نظمٍ ولا نثرٍ، ولا دلَّ على جوازه كتاب من كتب النحو، ولا أدري ما صحته "[1].

وقد استدل القائلون بدخول (مِنْ) على تمييز (كم) الاستفهامية بقوله تعالى: ﴿ سلْ بني إسرائيلَ كَمَ آتيْناهُم مِنْ آيةٍ بيِّنةٍ ومَنْ يبدِّلْ نِعْمة اللهِ من بَعْدِ ما جاءَتْهُ فإنَّ اللهَ شديدُ العقابِ﴾[2]، يقول القرطبي عن(كم): " **ولم يعرب** وهي اسم لأنها بمترلة **الحروف** لما وقع فيه معنى الاستفهام" [3]. ويقول أبو حيان: " وكم هنا استفهامية، ومعناها التقرير لا حقيقة الاستفهام "[4].

وقد اختلف النحاة [5] في موضع (كم) من الإعراب في هذه الآية، فقيل: هي في موضع نصب على أنها مفعول ثان لآتيناهم، وهذا مذهب الجمهور[6]، أو على أنها مفعول أول على مذهب السهيلي[7].

وقيل: في موضع نصب على إضمار فعل يفسره ما بعده، وهذا رأي ابن عطية جعل ذلك من باب الاشتغال. فقيل: " وكم في موضع نصب إما بفعل مضمر بعدها لأن لها صدر الكلام تقديره: كم آتيناهم أو بإتيانهم "[8]. ورد عليه أبو حيان: " وهذا غير جائز إن كان قوله (من آيةٍ) تمييزا لـــ(كم) لأن الفعل المفسر لهذا الفعل محذوف لم

---

1 شرح الرضي على الكافية – ١٥٧/٣.

2 البقرة: ٢١١.

3 الجامع لأحكام القرآن – ٢٧/٣.

4 البحر المحيط ١٣٦/٢.

5 ينظر: التبيان في إعراب القرآن ١٦٩/١، الكشاف ٣٥٤/١، التفسير الكبير ٢/٦، إعراب القرآن– النحاس– ٣٠٢/١، الجامع لأحكام القرآن ٢٧/٣، البحر المحيط ١٣٥/٢.

6 ينظر: البحر المحيط ١٣٥/٢.

7 السابق.

8 السابق.

يعمل في ضمير الاسم الأول المنتصب بالفعل المحذوف، ولا في سببيته، وإذا كان كذلك لم يكن من باب الاشتغال"[1].

وأجاز ابن عطية وغيره[2] أن تكون(كم) في موضع رفع بالابتداء، والجملة من قوله (آتيناهم) في موضع الخبر، والعائد محذوف، والتقدير: أتيناهموه.

وقد ترتب على تعدد الآراء السابقة في (كم) تعدد في (من آيةٍ)، فقيل: هي تمييز لكم، ويجوز دخول (مِنْ) على تمييز الاستفهامية والخبرية سواء وليها أو فصل بينهما[3]. وقيل: هي مفعول ثان لآتيناهم وذلك على التقدير الذي ذهب إليه من أجاز نصب (كم) بفعل محذوف يفسره آتيناهم[4].

وعلى التقدير الذي قدره صاحب البحر المحيط من أن تكون (كم) كناية عن قوم أو جماعة، وحذف تمييزها لفهم المعنى[5]، يقول أبو حيان:" فإذا كان كذلك، فإن كانت (كم) خبرية فلا يجوز أن تكون (من آية) مفعولاً ثانياً؛ لأن زيادة (مِنْ) لا تكون في الإيجاب على مذهب البصريين غير الأخفش. وإن كانت استفهامية فيمكن أن يقال: يجوز ذلك فيه لانسحاب الاستفهام على ما قبله، وفيه بُعد؛ لأن متعلق الاستفهام هو المفعول الأول لا الثاني"[6].

وإذا تأملنا هذه الأقوال نجد أن الآراء قد تعددت فيها على الوجه الذي يقتضيه العامل وتؤيده صناعة النحو، وقد ناقش خليل عمايره جميع الآراء المتعددة في هذه

١ السابق.
٢ السابق.
٣ ينظر: التبيان في إعراب القرآن ١٦٩/١، الجامع لأحكام القرآن ٢٧/٣، البحر المحيط ١٣٦/٢.
٤ ينظر: البحر المحيط ١٣٦/٢.
٥ ينظر: البحر المحيط ١٣٥/٢.
٦ البحر المحيط ١٣٦/٢.

الآية، وردَّها قائلاً: " فانظر بالله ماذا ترى غير مجموعة من أقوال الرفض المعتمدة على الصنعة النحوية وتبرير القول وعدمه بالتعلق والعامل، أما نصيب المعنى فلا قيمة له، ولا عبرة لكون(كم) استفهامية أو خبرية، ولا فرق بين أن تكون(من آية) في موضع التمييز أو تكون في موضع المفعول به ؟ !!! " [1].

وعلى صعيد المعنى الذي تؤديه(كم) في دلالة الآية، نجد أن أبا حيان يرتضي أن المعنى يقتضي الاستفهام منكراً ما أجازه الزمخشري من أن تكون(كم) خبرية[2]، يقول أبو حيان: " وهو ليس بجيد؛ لأن جعلها خبرية هو اقتطاع للجملة التي هي فيها من جملة السؤال، لأنه يصير المعنى: سل بني إسرائيل، وما ذكر المسئول عنه. ثم قال: كثيراً من الآيات آتيناهم، فيصير هذا الكلام مفلتاً مما قبله؛ لأن جملة(كم آتيناهم) صار خبراً صرفاً لا يتعلق به(سَلْ) وأنت ترى معنى الكلام ومصب السؤال على هذه الجملة، فهذا لا يكون إلا في الاستفهامية "[3].

وإذا تأملنا دلالة هذه الآية، فإنَّا لا نميل إلى ما ذهب إليه أبو حيان من أن تقدير(كم) على الخبرية والتكثير يجعل الكلام مفلتاً مما قبله؛ إذ إن معنى الآية كما يفسرها الطبري هو الإخبار عن كثرة الآيات التي آتاها الله لبني إسرائيل، فيقول: " يعني بذلك جل ثناؤه: سلْ يا محمد بني إسرائيل الذين ينتظرون بالإنابة إلى طاعتي، والتوبة إليّ بالإقرار بنبوتك وتصديقك فيما جئتهم به من عندي، إلا أن آتيهم في ظلل من الغمام وملائكتي...(وقد) آتاهم الله آيات بينات: عصا موسى ويده، وأقطعهم البحر، وأغرق عدوهم وهم ينظرون، وظلّل عليهم الغمام، وأنزل عليهم المن

---

١ المعنى في ظاهرة تعدد وجوه الإعراب – ص ١٧٠.

٢ الكشاف ١/٣٥٤.

٣ البحر المحيط ٢/١٣٦.

والسلوى. وذلك من آيات الله التي آتاها بني إسرائيل في آيات كثيرة غيرها، خالفوا معها أمر الله، فقتلوا أنبياء الله ورسله، وبدلوا عهده ووصيته إليهم"[1].

إن تفسير الطبري لهذه الآية على هذا المعنى ليدل دلالة واضحة على أن معنى(كم) هو الإخبار والتكثير عن عدد الآيات التي آتاها الله بني إسرائيل. وقد علّق خليل عمايره على هذا المعنى مرتضياً تفسير الطبري، يقول:" إذاً فالآية تتعلق بكثرة البينات التي قدمها الله لبني إسرائيل، ولكنهم ما يزالون يناورون ويكذبون، وسيضعون العراقيل في سبيل من يعتزم الإيمان برسول الله صلى الله عليه وسلم بطلب المزيد من البينات، فجاء الرد من جنس الحديث، وكأنه يقول لهم: وهل السر في تبديل نعمة الله وتحريفها أنكم تفتقرون إلى الأدلة والبينات ؟!! فعندكم من البينات كثير كثير "[2].

يبدو من الواضح أن القائلين بأن(مِنْ) الجارة تدخل على مميز(كم) الاستفهامية كما تدخل على الخبرية قد اعتمدوا على هذه الآية، ولا نجد لديهم دليلاً أو شاهداً آخر يؤيد ذلك، فضلاً عن أن الشاهد الذي اعتمدوا عليه لم يتفقوا فيه على أن (كم) فيها للاستفهام، بل نجد أن الزمخشري[3]والفخر الرازي[4] قد أجازا كونها(كم) الخبرية، وقد بينا في قول الطبري ما يؤيد ذلك. ومن ثم فإن الدليل الذي اتخذوه قد تطرق إليه الاحتمال، والدليل إذا تطرق إليه الاحتمال بطُل به الاستدلال، كما يقول الأصوليون.[5]

---

١ تفسير الطبري(جامع البيان عن تأويل آي القرآن) – الطبري- دار الفكر للطباعة والنشر- بيروت: لبنان- ١٤١٥هـ،١٩٩٥م – ٤٥٢/٢.

٢ المعنى في ظاهرة تعدد وجوه الإعراب – ص ١٧١.

٣ ينظر: الكشاف ٣٥٤/١.

٤ ينظر: التفسير الكبير ٢/٦.

٥ ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف – ٧٢٦/٢.

ونميل على ضوء ما سبق، إلى الأخذ بمذهب الرضي الذي أوردناه، بأن(مِنْ) الجارة لا تدخل على تمييز (كم) الاستفهامية في نظم ولا نثر، ويؤيد ذلك أن النحاة قد عاملوا (كم) الاستفهامية معاملة (عشرون)، يقول سيبويه: " واعلم أن (كم) تعمل في كل شيء حسُن للعشرين أن تعمل فيه، فإذا قبُح للعشرين أن تعمل في شيء قبح ذلك في (كم) "[1]، وقد نص النحاة على أن (مِنْ) لا تدخل على عشرين، يقول المبرد: "وأنت لا تقول: عشرون من رجلٍ"[2]، فكذلك يجب أن يكون المقيس، إذ لا يجوز أن يُقاس شيء على شيء ولا يأخذ أحكامه.

وعلى هذا نستطيع أن نقول إن(كم) التي جاءت في النمط الأول، هي(كم) الخبرية لا الاستفهامية التي يطلب المتكلم فيها معرفة عدد يجهله ويستفهم عنه.

أما **النمطان الثاني والثالث**، فقد جاء التركيب الجملي فيهما يقتضي العناصر الآتية على حدٍّ سواء، وهي: كم+ مبيِّن أو مفسِّر+ تكملة الجملة.إلا أننا نميل إلى أنهما نمطان مختلفان في المبنى والمعنى:

فمن حيث المبنى؛ يظهر التباين فيهما في نقاط أهمها:

١. **الحركة الإعرابية** التي تظهر على الاسم الذي يلي (كم)؛ وهي حركة الجر على مميز كم الخبرية، وحركة النصب على مميز كم الاستفهامية. ونميل إلى الاعتداد بها حركة دلالة لا حركة تقتضي عاملاً فيها مقدراً أو ظاهراً، استناداً إلى ما نص عليه فريق من النحاة قديماً في الاعتماد على الحركة الإعرابية حركة دلالة للتفريق بين التركيبين مع(كم)؛ الخبري والاستفهامي. يقول ابن الأنباري في هذا: " فإن قيل: فلِمَ

---

١ الكتاب ١٥٧/٢.

٢ المقتضب ٦٦/٣.

كان ما بعدها في الاستفهام منصوباً، وفي الخبر مجروراً؛ قيل: للفرق بينهما "[1]. فالمتكلم عندما يقول: كم رجلٍ قابلت، إنما يريد أن يخبر عن كثرة الرجال الذين قابلهم، ولا يتضح هذا المعنى إلا بجر مميز(كم) التي تفيد التكثير، أما إن أراد أن يستفهم عن عدد الرجال الذين قوبلوا، فإنه ينصب مميز(كم) ليدل على أنه يريد الاستفهام لا الإخبار، فيقول: كم رجلاً قابلتَ ؟.

٢. **التنغيم**، وله دور واضح في التفريق بين جملة الإخبار أو الاستفهام بـــ(كم)، إلى جانب ما تؤديه الحركة الإعرابية من دلالة، فقد نص علماء اللغة المحدثون على أن الأداء الصوتي الذي تؤدَّى به جملة الاستفهام يقتضي نغمة صاعدة، في حين إن نغمة الإخبار هي النغمة المستوية[2]، يقول Kerstin Hadding معتمداً على عنصر التنغيم في تمييز الجملة الاستفهامية عن الأخرى الخبرية التي تماثلها في تركيبها:" لقد بينت نتائج التحليل المخبري لأشكال الأداء الصوتي (التنغيم)، بأنها ذات أهمية للتفريق بين الجمل المتماثلة في ملامحها تماثلاً تاماً، فبالنغمة الصوتية المرتفعة تتميز جملة الاستفهام عن غيرها"[3]، ويقول أيضاً: " إن الفروق النحوية بين جملة خبرية وجملة السؤال تكمن في التغير الدلالي لكيفية الأداء، ... وقد يؤدَّى ذلك بيسر بنظام وضع الكلمات في جملة وأدائها بتنغيم مختلف "[4].ويقول David Crystal: " فالتنغيم في الجملة الاستفهامية يكون مرتفعاً عما عليه في الجملة الخبرية "[5]. ويقول H.A.Gleason:"

---

١ أسرار العربية – ص ٢١٥.

٢ ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها – ص ٢٢٨، وفي نحو اللغة وتراكيبها – ص ١٧١ .

٣ The Melody of Language – p. 128.

٤ السابق – ص ٦.

5 The Melody of Language - 6 p, 55.

إن لتحول الصوت دوراً دلالياً في الجملة المنطوقة، وعادة ما تكون النغمة الصوتية في الجملة الاستفهامية مرتفعة"[1].

كما اعتمد الباحثون اللغويون المعاصرون من العرب على التنغيم كوسيلة للتفريق بين دلالة جملتين جاءتا على تركيب واحد، يقول تمام حسان: " وتختلف طريقة رفع الصوت وخفضه في الإثبات عنها في الاستفهام "[2]. ويقول أيضاً: "ولكن التنغيم هو ناحية الخلاف الوحيدة بينهما، وما دامت ناحية الخلاف هذه قادرة على أن توضح كلاً من المعنيين فللتنغيم إذاً وظيفة نحوية "[3]. ويقول كمال بشر: "يفرق عادة بين الجملة الاثباتية والجملة الاستفهامية باحتواء الثانية على أداة استفهام أو تغيير طفيف في نظمها، على حين أهم أساس للتفريق هو التنغيم أو التلوين الموسيقي الذي يعد جزءاً لا يتجزأ من النطق نفسه "[4]. وينبه السعران إلى أهمية التنغيم في تلوين المعاني، يقول: " فقد تشترك كلمات في (الفونيمات) المكونة لكلتيهما، ولكن إحداهما تنطق بلحن أو(تنغيم) معين، وتنطق الثانية بلحن آخر، ولكل منهما معناها"[5]. ويقول عصام نور الدين عن دور التنغيم في معرفة الجملة الخبرية من الاستفهامية أو التعجبية: " فتنغيم الجملة، إذاً، له دلالة وظيفية نحوية ودلالية مهمة، ولا نستطيع إلا بالتنغيم الحكم على الجملة ما إذا كانت جملة خبرية تقريرية، أو استفهامية، أو تعجبية، أو تهكمية، أو زجرية، أو تدل على الموافقة أو الرفض... الخ"[6].

---

1 An introduction to descriptive linguistics- p.176.

٢ مناهج البحث في اللغة – تمام حسان –ص ١٩٨.

٣ السابق.

٤ علم اللغة العام (الأصوات) – ص ١٨٩.

٥ علم اللغة مقدمة للقارئ العربي – ص ١٩٨ .

٦ علم وظائف الأصوات اللغوية – ص ١٢١.

كما نستطيع أن نعتمد على عنصر التنغيم وحده في تمييز دلالة الجملة متى فقدت قرينة الحركة الإعرابية، ففي **النمط الرابع:** بكم درهمٍ اشتريت ؟، نجد أن الحركة الإعرابية (حركة النصب) التي تميز (كم) الاستفهامية قد تبدلت إلى الجر اقتضاء لعنصر الجر(الباء)الداخل على (كم)[1]، إلا أننا يمكن أن نعتد بالتنغيم قرينة واضحة في تحديد دلالة الاستفهام في الجملة فيما إذا حوَّل المتكلم جملته المكتوبة إلى جملة منطوقة، وذلك عن طريق أداء الجملة بنغمة صوتية صاعدة يقتضيها الاستفهام. هذا ويمكن أن نعتد بالباء الداخلة على (كم) إحدى القرائن التي تميز(كم) الاستفهامية عن الخبرية في هذا النمط، لأنه لم يعهد في ما جاء عن العرب أن تدخل الباء على (كم) الخبرية.

ومن حيث المعنى، فإن (كم) في جملة الإخبار تختلف دلالتها عن كم في جملة الاستفهام بل ليست هي ذاتها، ولا يغير في ذلك كونهما جاءا في تركيبين متقاربين في المبنى، فـــ(كم) الإخبارية تفيد الإخبار عن كثرة عدد يعلمه المتكلم ويجهله السامع، في حين أن (كم) الاستفهامية تأتي في الجملة مقتضية إجابة يجهلها المتكلم الذي يطلب معرفة عددها من السامع، فهما على هذا مختلفا الدلالة.

وعلى ما بينا من أنماط مختلفة، نجد أن(كم) الخبرية تختلف عن(كم) الاستفهامية في التركيب والدلالة، فلكلٍّ منهما تركيبه الذي يختص به، كما يبدو واضحاً في النمطين الأول والرابع، كما أنهما مختلفان كذلك في النمطين الثاني والثالث وإن ظهرا متشابهين في التركيب، وقد بينا اختلافهما في المبنى والمعنى اعتماداً على ما قدمنا من عناصر لغوية تميز كل تركيب منهما على حده.

وتطبيقاً للمعطيات التي قدمنا في التفريق بين التركيبين، فإننا نرى أن نقدم تحليل نماذج من نصوص التراث العربي، وفقاً لعناصر الدلالة اللغوية التي اعتمدناها في التفريق

---

١ لقد فصلنا القول في هذه المسألة، ينظر: الفصل الأول من هذا الباب.

بين التركيبين (ونعني بها دلالة الحركة الإعرابية والتنغيم مع ما يؤديه السياق من بعد دلالي)، لنتبين القيم الدلالية التي تميز الأسلوبين الاستفهامي والإخباري مع (كم)، للاعتداد بكل منهما تركيباً مستقلاً في بابه من الأبواب مختلفة التركيب والدلالة:

النص الأول من نماذج التحليل، يتمثل في باب الهجاء من أبيات عبد الله بن أبي عيينة، وفيها يقول هاجياً:[1]

كم أكلَةٍ لو قد دُعيـــــــــتَ بها إلى كُفْرٍ كفَـــــرتا

ودعاكَ عاملُ عَسْقَلا ... نَ إلى وليمته فَطــــرتا

فأقَمتَ سبْــــتا عندَهُ ... وأقمتَ بعد السبتِ سَبْتَا

أنت امرؤٌ لو متَّ ثم وجــــــــدتَ ريحَ الخبزِ عِشْـــتا

يتضح من هذه الأبيات أن المعنى العام فيها هو الهجاء والسخرية من المهجو بالشره وحب الأكل، ويصور الشاعر فيها المهجو بشكل يثير الاشمئزاز والسخرية إلى درجة أنه يجعله أسير المأكل والمشرب أينما كان، فإن كان صائماً ووجد الطعام أفطر لوجوده، وإن بلغ مكاناً يجد فيه من يكرمه بالمطعم والمشرب نسي أهله وذويه، فمكث عنده دون أن يفارقه. ثم يبالغ الشاعر في تجسيد الشره والامتهان إلى الحد الذي يجعل المهجو يحيا بوجود الطعام ويموت بفقده.

من الواضح في هذه الأبيات أن الشاعر يبالغ في امتهان المهجو، فيستخدم لهذه الغاية عبارات تلائم الدلالة التي يريدها، فيقول: (فأقمت سبتاً عنده)، ثم يبالغ في

---

١ ينظر: الشعر والشعراء- ابن قتيبة – تقدم: حسن تميم-مراجعة: محمد العريان-دار إحياء العلوم بيروت – ط.(٥) ١٤١٤هـ،١٩٩٤م-ص ٦٠٤. وجمهرة أنساب العرب –دار الكتب العلمية –بيروت: لبنان –ط(١) ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣ م – ص ٣٦٩.

الامتهان فيقول: (وأقمتَ بعد السبتِ سَبْتًا)، ثم يَسِمه بالسرقة والبِطْنة فيقول: (ثم انصرَفتَ بِبِطْنةٍ... وسرقت إبريقا وطَسْتًا)، ويقول: (لو متَّ ثم وجدتَ ريحَ الخبزِ عِشْتًا). ويصدِّر كل هذه المعاني بلفظة(كم) ويريد بها كثرة ما يحدث منه ذلك.

وموضع الشاهد هنا (كم أكلةٍ)، ولا يخفى أن دلالة (كم) في هذا البيت هي الإخبار عن الكثرة والمبالغة في عدد المرات التي حصلت من المهجو في هذا الأمر، فالسياق سياق مبالغة وتكثير لا استفهام وتساؤل. ويدل على ذلك عدة عناصر، علاوة على ما يتضح من المعنى العام ودلالة السياق؛ ومنها **حركة الكسرة** التي جاءت على مميز كم الخبرية، وبذا تكون الكسرة حركة دلالة التكثير في هذا النمط من التراكيب.

أما العنصر الثاني الذي تتضح به دلالة الإخبار، فهو **النغمة الصوتية** التي تلازم جملة (كم) عند قراءتها، إذ إن قارئ هذا البيت يجد عند النطق به أن الأداء الصوتي جاء على نغمة مستوية، وهو الأداء الصوتي الذي يلائم معنى الإخبار[1].

كما أن عنصر **ترتيب الجملة** على نسق لا يتغير عنه، له دوره الدلالي؛ لأن "الترتيب الثابت للكلمات في الجمل هو عنصر نحوي هام جداً في الوصول إلى المعنى"[2]،

---

١ تناول عدد من اللغويين المحدثين أهمية التنغيم وأثره في الدلالة، واختلاف كثير من التراكيب باختلاف درجة النغمة الصوتية، كما نص فريق منهم على وجود عبارات كثيرة في اللغة لا يتضح دلالتها ومعناها النحوي إلا بدرجة النغمة التي تؤدَّى بها، كأن تكون درجة نغمة الإخبار هي النغمة المستوية، أو أن درجة نغمة الاستفهام هي النغمة الصاعدة. وقد قدمنا عدداً كبيراً من النصوص التي توضح ذلك. وينظر: اللغة العربية معناها ومبناها- تمام حسان- ص ٢٢٨، والقرائن النحوية واطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي –تمام حسان- اللسان العربي – ص ٥٠، وفي نحو اللغة و تراكيبها –خليل عمايره- ص ١٧١ .

وينظر: The Melody of Language- p.5,6, 55 ,56,58,128,187,191

2 Selected Papers in Structural Linguistics–p.349.

كما أنه " يعد في الجملة ذا وظيفة نحوية أساس"[1]. فقد أدى دوراً واضحاً في دلالة الجملة على التكثير مع المبالغة فيه بما يلائم دلالة المعنى العام للنص؛ إذ تصدَّرت(كم) الجملة [2] ثم تلاها المميز أو المبين، ثم لحقتهما تتمة الجملة التي يريد أن يعبر عنها المتكلم.

ولعل من المفيد في هذا المقام أن نستطرد قليلاً فنتناول نصاً آخر من الشعر نتبين فيه القيمة الدلالية التي تؤديها هذه العناصر في جملة(كم)، وذلك في قول المتنبي وهو يناصر سيف الدولة مبيناً شجاعته في الحرب حين يلبي داعي الحرب ناصراً المظلوم داحراً الأعداء، فيقول له:[3]

وكـــم رجالٍ بلا أرضٍ لكَثْرتِهِمْ تركت جَمْعَهُمُ أرضاً بلا رجُـــــلِ

ما زال طَرْفُكَ يجري في دمائِهِمِ حتى مشَى بِكَ مشْيَ الشَّارِبِ الثَّمِلِ

فالشاعر في هذين البيتين يصور شجاعة سيف الدولة وقوته على الأعداء بصورة البطل القوي الذي لا يهاب الموت ولا الأعداء مهما جمعوا له وأعدوا العدة لقتاله وتبديد جيشه، فيقول: كم جمع الأعداء لك جموعاً تغيب الأرض من كثرتهم، وتخفى عن الأبصار حتى كأنهم رجال بلا أرض، فقتلتهم وأفنيتهم حتى خليت أرضهم فبقيَتْ ولا رَجُلَ فيها. ثم يستمر الشاعر تصوير قوة ممدوحه وصلابة نفسه أمام الأعداء وكثرة

---

2 An Introduction to Descriptive Linguistics – pp.162, 163.

٢ ولسنا هنا بصدد الحديث عن اللغة الأخرى التي حكاها الأخفش وهي عدم تصدر (كم)؛ إذ إنها، كما نــص اللغويون العرب، لغة قليلة أو أنها رديئة، أو أنها لغة غير مُسَلَّم بها، كما نص على ذلك الصبان. ومن ثم فإننــا لسنا بصدد استقصاء الظواهر اللغوية التي تجري عليها. ينظر: ارتشاف الضرب ٣٨٠/١، والمساعد على تسهيل الفوائد ١١٤/٢، وحاشية الصبان ٨٤/٤.

٣ ديوان المتنبي- شرح: عبد الرحمن البرقوقي -المكتبة التجارية الكبرى: مصر - ط(٢) ١٣٥٧هـ، ١٩٣٨م - ٢٠٧/٣.

عدد القتلى إثر وقع سيفه، إلى درجة أن الدماء لكثرتها أمالت فرسه عن سنن جريه وأزلقته حتى مشى مشي السكران[1].

فالسياق في البيتين سياق مبالغة في كثرة عدد الرجال الذين يحاربون، وكثرة عدد القتلى الذين وقعوا في دمائهم إثر حسام سيف الدولة. فجاءت(كم) في هذا التركيب لتفيد الإخبار عن كثرةٍ لتلائم المعنى العام الذي يقتضيه السياق، كما جاء الاسم بعدها مجروراً ليقطع دلالة(كم) إلى الإخبار والتكثير لا الاستفهام عن عدد الرجال المحاربين أو عدد القتلى الذين أفناهم الممدوح.

ولا يخفى أن قارئ البيتين يؤديه بنغمة صوتية مستوية تناسب الإخبار، على النحو الذي بيناه في ما سبق.

كما أن التركيب الذي جاءت فيه(كم) ملتزماً ترتيباً محدداً، قد أبرز المعنى الذي أراد أن يعبر عنه المتكلم في سياق يقتضي المدح والافتخار بقوة الممدوح.

وهكذا يتضح من النصوص المختارة هذه، أن(كم) جاءت فيها لأداء دلالة الإخبار عن كثرة عدد، وقد أفصحت عن هذه الدلالة عدة عناصر؛ الحركة الإعرابية (الجر)، والنغمة الصوتية المستوية التي تمتاز بها الجملة الخبرية، وترتيب الجملة على نسق لا تتغير عنه جرت فيه مجرى المثل. وإذا ما اعتمدنا على هذه العناصر اللغوية في تفسير دلالة صورة أخرى من صور الكلام الذي يرد في الاستعمال اللغوي عن العرب، ويتردد كثيراً في كلامهم مع (كم)، نحو: كم درهماً أنفقت ؟، فإننا نجدها تؤدي دوراً واضحاً في تفسير دلالة جملة (كم)؛ إذ إن الحركة الإعرابية (الفتحة) على مميز(كم)، تعد عاملاً هاماً من تلك العوامل، فتحمل ذهن السامع إلى إدراك معنى محدد يقصده

---

١ ينظر السابق.

المتكلم وهو التساؤل أو الاستفهام عن عدد الدراهم لا الإخبار عن كثرة ما أُنفق منها. وبذا تكون الفتحة في هذه الجملة عنصر دلالة تحدد معنى (كم) في جملتها، وتخلّص ذهن السامع من الارتباط بأي معنى لها غير الاستفهام.

كما أن الأداء الصوتي الذي يلازم المتكلم عند النطق بهذه الجملة، فيما يتطلب نغمة صوتية صاعدة[1]، يؤدي دوراً واضحاً في أداء دلالة الاستفهام مع (كم)، يختلف عن نغمة الجملة مع (كم) في الإخبار أداءً ودلالة. يقول أحمد الغريب في هذا الصدد: " ولكننا إذا التجأنا إلى طريقة نطق البيت استطعنا أن نحسن الأمر من أول وهلة، ونقرر ما إذا كانت كم خبرية فقط أو استفهامية فقط، وذلك لأن التلوين الموسيقي الذي يصاحب نطق البيت يختلف من إمكانية إلى أخرى، إذ موسيقى الاستفهام غير موسيقى الأجناس الأخرى من الكلام "[2].

كما يعد تصدّر (كم) في الجملة وإلحاقها بمميز منصوب، عاملاً جلياً في إيضاح دلالة الاستفهام، فقد التزمت بهذا الترتيب معنى محدداً؛ وهو الاستفهام عن عدد الدراهم المنفقة. علاوة على ما يؤديه التنغيم أو الأداء الصاعد من معنى، يقول H.A. Gleason مبيناً أهمية هذين العنصرين في التحليل اللغوي: " إن نظم الكلمات في الجملة(أي ترتيبها)، وطريقة تنغيم الجملة بكاملها يؤدي إلى تغيير في دلالة الجملة "[3].

---

١ اعتماداً على ما ذهب إليه علماء اللغة المحدثون في تصنيف درجة نغمة الاستفهام فيما بينا سابقاً، وقد صرح بهذا التصنيف طائفة من علماء اللغة العرب من المحدثين، من أمثال: تمام حسان، ينظر: اللغة العربية معناها و مبناها– ص ٢٣٠، وخليل عمايره، ينظر: في نحو اللغة و تراكيبها– ص ١٧١، والعامل النحوي – ص٣٩،٣٤.

٢ التنغيم في إطار النظام النحوي– ص ٣٠٤ ·وينظر النصوص التي نقلناها عن علماء اللغة المحدثين في هذا الصدد. في هذا صفحات سابقة من هذا الفصل.

3 An Introduction to Descriptive Linguistics– p. 178.

ومن المعلوم أن المعنى العام الذي يريده المتكلم من هذه الجملة؛ هو طلب معرفة عدد يجهل مقداره، وهو معنى يتعيَّن بالاستفهام لا الإخبار الذي يعلمه المتكلم علم اليقين ويجهله السامع أو المتكلم.

وفقاً لما حللنا من نصوص، نرى أن (كم) في كلا الأسلوبين هي **أداة من الأدوات**، جاءت للاستفهام في جملة الاستفهام، وللتكثير في جملة الإخبار، وردت في الاستعمال اللغوي بأسلوبين مختلفين معنى ومبنى. ولئن كان ظاهر المبنى يبدو متماثلاً بينهما، وذلك في وجود (كم) ومميزها وتتمة الجملة الطلبية أو الإخبارية، إلا أن ما قدمنا من دراسة تنهض معتدة بكل العناصر الدلالية التي تسهم في تحليل التراكيب اللغوية؛ كالسياق، والحركة الإعرابية على الاسم الذي بعدها، والتنغيم، وترتيب الجملة على نسق مخصوص، تلك الدراسة التي يقوم التحليل فيها على المزاوجة بين المبنى والمعنى فيما تنص عليه نظريات اللغة الحديثة في أنه " لابد لكل نظرية لغوية، تقدم تصوراً لتحليل نص لغوي، من أن تعتمد على عنصرين رئيسين: تركيب الجملة، وما في الجملة من دلالة"[1]. ويقول رشيد بلحبيب في هذا الصدد: " فالنحو والمعاني ليسا متطابقين وليسا متعارضين بل هما متكاملان بحيث لا يستغني أحدهما عن الآخر، فالنحو بغير المعاني جفاف قاحل والمعاني بغير النحو أحلام طافية ينأى بها الوهم عن رصانة المطابقة العرفية وينحاز بها إلى نزوات الذوق الفني"[2]. فضلاً عن ضرورة الأخذ بالنظرية التي تذهب إلى"ضرورة الاعتماد، في التصنيف، على جميع العناصر المكوِّنة للتركيب الجملي، وإلا كان التصنيف خاطئاً "[3]. أقول إن ما قامت عليه هذه الدراسة، معتدة بكل العناصر الدلالية التي ظهرت في التحليل، تعد منهجاً جليًّا يمكن به تمييز كل

1 Language Sense and Nonsense – p. 80.

٢ النحو والبلاغة مقاربة في الاتصال والانفصال- رشيد بلحبيب - ص٣٨٨. وينظر: الأصول - تمام حسان - ص ٣٤٤.

3 An Introduction to Descriptive Linguistics– p. 153.

من التركيبين عن الآخر، مما يحول دون إدراجهما في باب واحد، فيما يجب أن نعتد بكل واحد منهما تركيباً قائماً بذاته، له دلالته وتركيبه الذي يمتاز به عن غيره، وله بابه الذي يستقل به في النحو العربي.

كما أنا لا نجد غضاضة في أن تكون(كم) في بابٍ من أبواب اللغة، تحت ما يسمى بباب المشترك اللفظي في العربية، أو ما يسميه علماء اللغة المحدثون بتعدد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد، فنتخذها نموذجاً من نماذج هذا الباب في اللغة على النحو الذي تستخدم فيه (ما)، (مَنْ)، (أين)، (كيف)... في اللغة العربية.

الخاتمـــة

في نهاية هذا البحث وبعد الدراسة التفصيلية العميقة القائمة على استقراء أبواب الرسالة في أهم كتب التراث وفي الكتب الحديثة في علم اللغة، فان الباحثـــة تـــرى أن تسطر النتائج الآتية التي خلص إليها البحث:

أولاً: ناقشت الباحثة ما جاء عن النحاة العرب في بيان حد الجملة بأنها: مـــا يؤلف الكلام فيه معنى يحسن السكوت عليه، وقد عبَّروا عن هذه العلاقة (بالإســـناد)، وأقاموا الجملة على الأركان الآتية: مسند، ومسند إليه، وعلاقة الإسناد. وجعلوا هذه الأركان هي أسس بناء الجملة العربية وقسموا الجملة بناء على ذلك إلى قسمين: اسمية وفعلية. بقطع النظر عما زاده الزمخشري وابن هشام.

ويبدو أن ذلك كان الأساس الذي اعتمد عليـــه النحـــاة في ضـــرورة تقـــدير محذوف، أو في تأويل بعض التراكيب لتندرج في أحد هذين القسمين خضوعاً للإطار التركيبي وليس الدلالي.

وقد نبَّهت الباحثة في كثير من المواضع إلى أهمية فكرة الإسناد في تحديد الجملة الإسنادية؛ أي أن الإسناد ركن رئيس في تحليل الجمل التي تتكون من مبتدأ وخـــبر أو من فعل وفاعل. كما أنه أساس لتحليل الجمل في إطار النحو التعليمي. ولكن، إذا مـــا انصرف الباحث إلى البحث في دلالة التراكيب، ومن المعلوم أن الجملة العربية الأساس فيها أن تقام على ما تفيده من معنى يحسن السكوت عليه، فان عليـــه أن يبحـــث في عناصر تحقيق هذا المعنى في التركيب الجملي مبرزاً هذه العناصر سواء كانت في جملـــة اسنادية تقوم على أركان الإسناد، أو في جمل غير اسنادية، أو في الجمل التي تقوم على

كلمة واحدة فيما يسميه علماء اللغة المعاصرون بالجمل المختزلة Minor sentences استناداً إلى عناصر دلالية أخرى تتضافر مع الكلمة الجملة.

ويبدو أن هذا هو ما يمكن أن يحمل عليه ما جاء عند بعض اللغويين العرب قديماً، يقول ابن جني معرفاً الجملة: "كل لفظ أستقل بنفسه وجنيت منه ثمرة معناه"[1]. ولعل في هذا ما شد بعض الباحثين المحدثين فدعوا إلى ضرورة إعادة دراسة الجملة العربية وأقسامها والحد الذي يلائمها دلالة وتركيباً.

ثانياً: من المعلوم أن نشأة الدراسات النحوية قد قامت علاجاً لظاهرة كان يخشى من ذيوعها على اللغة وقراءة القرآن الكريم بخاصة، وهي ظاهرة اللحن، فنشأ النحو لضبط العربية على ألسنة الناطقين بها من العرب، وتعليم من اعتنقوا الإسلام من غير العرب ليتكلموا العربية على سمت العرب وطريقتهم الصحيحة في أداء العربية. ومن هنا جمع النحاة العرب اللغة من الأعراب وأهل البادية ممن لم تفسد لغتهم بمخالطة الأعاجم، ووضعوا القواعد والقوانين التي تحكم اللغة، فأنشأوا فكرة العامل النحوي، وربطوا الجملة بالإسناد لتيسير مهمة التعليم وتسهيل تفسير الحركة الإعرابية واقتفاء أثر العرب في كلامهم وحركاتهم وسكناتهم.

ولعل من البين أن هذه المرحلة لها أهميتها البارزة في الدرس النحوي، وأعني بها مرحلة وضع القواعد اللغوية والأصول النحوية مع الاهتمام بتفسير الحركات الإعرابية على ضوء العامل، وإضافة كلمات افتراضية لتسويغ حركة الكلمة التي تليها، فيما يمكن أن نسميه بالنحو التعليمي. وما سار عليه اللغويون القدماء، طبقاً لهذا، مسوغ بل مدافع عنه إذ إنه قد كان لأمور تعليمية، لتعليم الشادين آنذاك اقتفاء منهج العرب

---

١ الخصائص ١/١٨٦.

في كلامهم. إلا أن البحث عن الدلالة ودراسة التراكيب النحوية على ضوء معانيها يقتضي التنبيه إلى أن نظرية العامل، رغم أهميتها في ميدان الدرس التعليمي، قد انصرفت إلى دراسة التراكيب دراسة بنيوية لا دلالية، فضلاً عن أنها قد أسهمت بنصيب كبير في أمور عديدة، أهمها:

١. القول بالحذف والإضمار وتأويل النصوص وتقدير المحذوف. وقد بينت الباحثة باستقصاء أثر ذلك في جميع أبواب هذه الرسالة. كما أنها بينت بجلاء أن تسويغ الحركة الإعرابية على ضوء العامل أدى إلى البحث عن أصل بعض الكلمات في التراكيب مما لم يرد في إطار الاستعمال اللغوي في العربية؛ وذلك ليسهل كون الكلمة مما يصلح له الاسناد؛ اسماً أو فعلاً، ومن ثم يسهل تسويغ حركة الاسم بعدها على مقتضاها. ونجد ذلك واضحاً في كثير من أبواب هذا البحث، إذ لا يخلو باب من الأبواب من أمثلة كثيرة لذلك.

كما كان للعامل وتسويغ الحركة على ضوئه تأثير في الحكم على بعض الروايات بالشذوذ أو الندرة أو القلة أو الضرورة. ونضرب لذلك مثلاً بما جاء في قول الشاعر:

إيَّاك إيَّاك المِرَاءَ فإنَّه إلى الشرِّ دعّاءٌ وللشرِّ جالبُ

فحُكِم على أن البيت ضرورة شعرية، ثم أُخذ بالتأويل والتقدير لمحاولة إيجاد مسوّغ للنصب على كلمة (المراء).

٢. ومن آثار فكرة العامل في النحو العربي أنه شغل النحاة بدراسة عناصر التركيب أكثر من دراسة الجملة العربية دراسة تركيبية متكاملة، مما أدى إلى أن تكون دراسة النحو دراسة تحليليه لا تركيبية؛ أي أنها كانت تعنى بمكونات التركيب أكثر من

العناية بالتركيب نفسه ودلالته. ونعني بذلك أن التقعيد النحوي هو تقعيد أبواب المفردات، فاهتمت كتب النحو بالمرفوعات والمنصوبات والمجرورات وعامل الرفع والنصب والجر أكثر من اهتمامها بالتركيب بعامة، وبما فيه من دلالة. بل إن الأبواب النحوية قد وزِّعت بحسب العوامل وما تتركُه من أثر متماثل في الحركة ليضعوها في قسم نحوي كبير (المرفوعات والمنصوبات والمجرورات والمجزومات) في أبواب نحوية تضمها هذه الأقسام الكبرى. واهتموا اهتماماً بالغاً بالعامل الذي يحدث هذه العلامات؛ رفعاً أو نصباً أوجراً أو جزماً، وقسموها إلى العامل المعنوي والعامل اللفظي والظاهر والمقدر...الخ، مما يشير إلى أنهم قد أدركوا بعمق الغاية التعليمية التي كانوا يسعون إليها. وقد ترتب على ذلك تعدد الآراء في أصل بعض الكلمات وتصنيفها استناداً إلى الحاجة إلى وظيفتها من حيث العمل، كاختلافهم في توجيه كلمة (ما) في باب التعجب على أن أصلها استفهام أو نفي أو أنها نكره تامة أو ناقصة أو موصولة ...الخ. أو كاختلافهم في الحكم على كلمتي التعجب القياسي، أو في أصول كلمات ما يطلق عليه باب أسماء الأفعال، كما فصلنا القول فيها في مكانه من البحث.

٣. ومن آثار العامل توسيع شقة الخلاف بين البصريين والكوفيين أو ربما بين النحاة في المذهب الواحد. فعلى الرغم من اتفاق الفريقين على أهمية "العامل" وبروز دوره في تسويغ الحركات الإعرابية، إلا أننا لا نعدم وجود عدة مسائل قد اختلف فيها النحاة اختلافاً كبيراً، ويعد كتاب (الإنصاف في مسائل الخلاف) من أبرز الكتب التي بينت قسماً كبيراً من مسائل الخلاف بين الفريقين. ولعل جميع أبواب هذه الدراسة تصلح دليلاً مفصلاً لما نذهب إليه.

ثالثاً: اعتنت الباحثة بدراسة الجملة دراسة دلالية مبرزة ما فيها من قيم دلالية، ومبينة أن الحاجة ماسة إلى دراسة التراكيب دراسة دلالية في إطار ما تصبو إليه الدراسة

اللغوية الحديثة استناداً إلى ما جاء في كتب التراث وإكمالاً لجهود السلف الصالح من النحاة القدماء الذين أسسوا نحواً تعليمياً رفيع البنيان يمكن أن يرقى الباحث به إلى تطبيق الدلالة على التراكيب اللغوية عند التحليل أو الدراسة تحليلاً يخرج من إطار الجملة إلى إطار النص.

ولعلنا لا نبالغ إذا قلنا إن دراسة الجمل العربية في ميدان النحو الدلالي، ودراسة العلاقات الكامنة في الجملة والأثر الدلالي الذي ينجم عن زيادة عنصر لغوي أو حذفه في التركيب، والاهتمام بمراد المتكلم واعتماده عنصراً من عناصر الكشف الدلالي في النص، ودراسة المفردة اللغوية في إطار معناها في التركيب، ودلالة السياق أو المقام عليها دون الاقتصار على شكلها ومبناها الصرفي، والاعتناء بالجملة واعتمادها بما تقوم عليه من معنى تام يحسن السكوت عليه. أقول إن دراسة الجملة في هذا الإطار الدلالي، مع ما تحمله كل لفظة من بناء صرفي يميزها، يعد غاية اللغة ووسيلتها في الوصول إلى المراد، وآلتها في تبادل اللغة بين أفراد أمتها. ولعل هذا هو ما نبَّهتْ إليه الباحثة بقوة في الرسالة داعية إلى ضرورة المزاوجة بين المعنى والمبنى في الدرس اللغوي.

رابعاً: توجهت الباحثة إلى دراسة قسم من الظواهر اللغويه وفقاً لمنهج البحث الدلالي لا التعليمي التحليلي، كان من أهمها:

أ- الاهتمام بالحركة الإعرابية في ما تؤديه من دلالة. وقد بيَّنت في ثنايا هذا البحث أن الحركة الإعرابية تنقسم إلى قسمين؛ قسم يؤدي دوراً دلالياً بحيث لا يفهم المراد من التركيب إلا بالحركة الإعرابية. وقسم آخر لا يؤدي دوراً في المعنى، إذ إن المعنى يفهم بدونها، إلا أنه يجب الالتزام بها في التركيب الجملي في اللغة العربية، إذ جاءت اقتضاء لعنصر جديد، ويقتضي هذا العنصر الجديد حركة جديدة في الكلمة بعده.

كما اهتمت الباحثة بالقيمة الدلالية للحركة الإعرابية في قسم كبير من أبـــواب هذه الرسالة؛ فبينت أن الحركة، الفتحة بخاصة، هي قسم من عناصر الدلالة، بصـــرف النظر عن أنها بأثر من عامل في ما يحتاجه دارس النحو التعليمي. فقد أبرزت الباحثـــة دور الحركة الاعرابية بجلاء في إبراز المعنى في الاختصـــاص، والتحـــذير والإغـــراء، والتعجب، وكم الاستفهامية والخبرية، وأسماء الأفعال كما جاء في متن الأبواب.

وبهذا كانت الحركة الإعرابية عنصراً هاماً من عناصر الدلالة الـــتي اعتمـــدتها الباحثة في كثير من أساليب هذه الرسالة. ولئن نبه النحاة القدماء على أهمية الحركـــة الإعرابية وأدركوا المعاني التي تؤديها كما يتضح فيما ورد عنهم من نصـــوص، إلا أن الباحثة قد أفادت من أقوالهم وأبرزت ذلك في التطبيق وتصنيف الأبواب.

ب- اعتنت الباحثة بالدور الدلالي الذي يؤديه **الترتيب**، وهي إحدى المســـائل الهامة التي اعتنى بها اللغويون القدماء، فقالوا: إن العرب إذا أرادت العناية بشيء قدَّمته، وقالوا: يقدمون الذي بيانه أهم وهم ببيانه أعنى ... [1]. إلا أن الباحثة تناولت الترتيب على وجه آخر من وجوه البحث فأهتمت بقيمته الدلالية في الجمل الملتزمـــة ترتيبـــاً واحداً لا تتغير عنه، بالاعتداد به عنصراً من عناصر الدلالة اللغوية التي تميـــز جملتـــه. ويبدو من البين أن أبواب هذا البحث كله قد قامت التراكيب الجملية فيها على ترتيب ثابت ملتزم لا يتقدم فيه عنصر لغوي على آخر، فكان الترتيب مميزاً دلالياً يميز الجملة عن تراكيب جملية أخر تأتي مماثلة لها في ظاهر تركيبها.

ج- يظهر في ثنايا هذه الرسالة الاهتمام بظاهرة لغوية هامة في الدلالة، ميـــدانها اللغة المنطوقة وأعني بها التنغيم، وهي آلة الأداء النطقي للغة. وقد أدرك النحاة العـــرب

---

١ الكتاب ٣٤/١.

القدماء قيمة النغمة الصوتية في الدلالة، لكنهم لم يكتبوا عنه كثيراً لأنهم شُغلوا بوضع قواعد لغة نقلت عن العرب ودونت على هيئة لغة مكتوبة. ونرى أن هذا الميدان ما يزال في العربية بكراً يحتاج إلى دراسات الباحثين الذين يبحثون في الأصوات ويدونون نتائجهم في المختبرات الصوتية الحديثة. وقد نقلت الباحثة عدداً من النصوص لعلماء اللغة المحدثين من العرب وغيرهم، تثبت فيها الاهتمام بهذا المجال في العصر الحديث. كما أنها اعتمدت على بعض علماء اللغة المحدثين من أمثال تمام حسان وخليل عمايرة مرتضية مذهبهم في تصنيف النغمة الصوتية إلى هابطة وصاعدة طبقاً لما توصلت إليه أبحاثهم المخبرية للتمييز بين النغمات الصوتية. فحاولت أن تطبق هذه النتائج على التراكيب الجملية المتفرقة في أبواب هذا البحث، فاعتمدت تصنيفهم للتفريق بين الجمل التي تبدو في ظاهرها متشابهة في التركيب والبناء الصرفي. فكان التنغيم عنصراً هاماً من عناصر التحليل اللغوي في ميدان البحث عن الدلالة.

د- ركزت الباحثة على أهمية المقام اللغوي أو السياق الذي يرد فيه النص في الدرس الدلالي. وقد نقلت عدداً من النصوص التي وردت عن علماء اللغه المحدثين تبين دوره في فهم المتكلم أو استجابة السامع، فاعتمدته الباحثة في تحديد مفهوم الجملة التي تحمل معنى يحسن السكوت عليه، سواء كانت الجملة مركبة من عدد من العناصر اللغوية أم أنها قامت على كلمة واحدة. كما ركزت على دوره الدلالي في التفريق بين التراكيب المتشابهة، أو ربما في الألفاظ المفردة. فبه يستطيع السامع أن يميز بين (رويدك) المصدرية أو (رويدك) التي تفصح عن انفعالٍ ما كما تؤديه في باب (اسم الفعل)، بل بالسياق يتمكن السامع من تمييز (إياك) الضمير عن (إياك) التحذيرية.

ولعل من الواضح أن الباحثه كانت حريصة على إثبات أهمية السياق كعنصر من عناصر الدلالة، منبهة إلى ضرورة الالتفات إليه في التحليل اللغوي، مع حاجته إلى

أقلام الباحثين الذين يكشفون عن حاجة الدرس اللغوي إليه عند الدراسة أو التحليل أو التطبيق. وبذا، تكون الباحثة قد جمعت إلى أهمية دلالة الحركة الإعرابية والتنغيم والترتيب، أهمية السياق. وجعلت هذه العناصر الدلالية مجتمعة آلة التطبيق فيما تختار من نماذج تطبيقية من القرآن الكريم أو الحديث الشريف أو متفرقات من التراث الأدبي العربي شعراً أو نثراً، وقد قدمت نماذج وتحليلها تحليلاً مفصلاً لذلك كله.

خامساً: كان من نتائج البحث أن الباحثة كشفت عن كثير من خصائص الأداة وتعني بها الحرف، فلم تتوقف عند المعنى العام الذي ارتضاه العلماء للحرف، إنما نظرت إلى ألفاظ الحروف في إطار أدائها الوظيفي لا المعجمي. كما كشفت عن الخصائص التي يتميز بها عن غيره من الكلم، فضلاً عن أنها أعادت النظر في عدد من الألفاظ في إطار تصنيفها الذي وضع لها في الاسمية أو الفعلية، وجعلتها في الحروف لما فيها من معنى الحرف وخصائصه. وقد فصَّلت القول في ذلك في: نِعْمَ، وبِئْسَ، وما أفْعَلَ، وافْعِلْ، وإيَّاكَ في التحذير، وصَهْ ومَهْ وبَلَهْ ... الخ، وكم الخبرية والاستفهامية، استناداً إلى ما جاء عند عدد من اللغويين والنحويين القدماء فيما أوردته من نصوص.

سادساً: وجدت الباحثة عند دراستها باب اسم الفعل خلافاً نحوياً في صيغة (فَعَالِ)، وعند تتبعها آراء النحاة القدماء وأقوال علماء اللغة المحدثين فيها، ارتضت مذهب القائلين بفعليتها باعتدادها صيغة أخرى لفعل الأمر غايتها المبالغة في الطلب. ومن ثم أخرجت هذه الصيغة من باب اسم الفعل.

سابعاً: إن النحو العربي ما زالت فيه مسائل عديدة تحتاج إلى الكشف عن هويتها، ولا يزال النحو العربي في حاجة ماسة إلى مزيد من الدراسة المتأنية العميقة لإبراز دلالة التراكيب فضلاً عما يأخذ به من ينهجون منهج النحو التعليمي.

الفهارس الفنية

فهرس الآيات القرآنية

سورة البقرة

رقم الآية	رقم الصفحة	رقم الآية	رقم الصفحة
٢٨	١٤٤	١٥٨	٤٥١
٣٥	٤٧٢	١٧٥	١٩٠،١٩١،١٩٢،١٩٦
٩٠	٥٩،٦٣،٦٤	١٧٧	٢٩١،٢٩٣*
٩٣	٥٩*،٦٢	٢٠٦	٤٨*[١]
١٠٢	٥٩	٢١١	٥٧٨*،٥٧٩،٥٩٣
١١١	٤٩	٢٤٩	٥٧٣*،٥٧٥
١٢٦	٤٨،٤٩	٢٥٩	٥٧٢
١٣٨	٣٨٤،٣٨١	٢٧١	٥٩،٦١،١١٢،١١٤،١١٦

سورة آل عمران

١٢	٥٣،٥٤	١٦٢	٤٨*
١٧	٢٩٣*	١٧٣	٤٨،٤٩،٥١
٣٤	٢٩٣*	١٨٧	٥٩*
١٣٦	٥٥	١٩٧	٤٨*
١٥١	٥٥		

ملاحظة : العلامة * فوق الرقم الصفحة تدل على أن الآية وردت في هامش الصفحة.

سورة النساء

رقم الآية	رقم الصفحة	رقم الآية	رقم الصفحة
٢٢	٥٨	٩٧	٥٨*
٢٤	٤٥٢،٤٥٤	١١٥	٥٨*
٣٨	٥٨	١٦٢	٣٨٨
٥٨	٥٩*،٦٣		

سورة المائدة

٢٤	٤٧٢	٧٩	٦٣
٦٢	٥٩	٨٠	٥٩*
٦٣	٥٩	١٠٥	٤٩٤
٦٦	٥٩*		

سورة الأنعام

٦	٥٧٨	١٣٦	٥٩*
٣١	٥٩*	١٥٠	٤٨٧،٤٨٩

سورة الأعراف

٤	٥٤٩،٥٦١،٥٧٣*	١٥٠	٥٩*
١٩	٤٧٢	١٧٧	٥٨

سورة الأنفال

٤٠	٤٨*،٤٩	١٦	٤٨*

سورة التوبة

رقم الآية	رقم الصفحة	رقم الآية	رقم الصفحة
١	٣٩٠	٧٣	٤٨*
٩	٥٩*		

سورة يونس

٢٨	٤٩٢،٤٤٤

سورة هود

٧٣	٢٩٥	٩٩	٤٦
٩٨	٤٦		

سورة يوسف

٢٣	٤٨٩،٤٨٣	٢٩	٢٩٩
٣٥	٤٦٥*		

سورة الرعد

١٨	٤٨*	٢٤	٥٥

سورة إبراهيم

١٠	٥١٧	٢٩	٤٨*

سورة الحجر

٥٢	٥١٣

سورة النحل

٢٥	٥٩*	٣٠	٥٦،٥٥
٢٩	٥٧،٥٥	٥٩	٥٩*

سورة الإسراء

سورة الكهف

سورة مريم

سورة طه

سورة الأنبياء

سورة الحج

سورة المؤمنون

سورة النجم

رقم الآية	رقم الصفحة	رقم الآية	رقم الصفحة
٢٦	٥٦١، ٥٧٣*، ٥٧٧		

سورة الرحمن

٣١	٢٩٩		

سورة الواقعة

٨	١٨٢، ١٨٣	٢٧	١٨٢، ١٨٣

سورة الحديد

١٣	٤٩٤	١٥	٤٨*

سورة المجادلة

٨	٤٨*	١٥	٥٩*
١٩	١٤٧		

سورة الجمعة

٥	٥٥، ٥٦		

سورة المنافقون

٢	٥٩*	٨	٣٠٣

سورة التغابن

١٠	٤٨*، ٥٢		

سورة التحريم

٩	٤٨*		

سورة الملك

٦	٤٨*		

سورة الحاقة

١	١٤٤	٢	١٤٤
١٩	٤٤٤،٤٨٩		

سورة الصافات

٧٥	٤٨،٤٩،٥٠	١٧٧	٥٥*

سورة القيامة

٢	٣٥٣*	٣٤	*٤٧٩*

سورة المرسلات

٢٣	٤٨*

سورة النبأ

١	١٤٤

سورة عبس

١٧	١٩٠،١٩٤،١٩٥

سورة الشمس

١٣	٣٤٨،٣٨١

سورة المسد

٤	٢٩٢

فهرس الآحاديث النبوية

نص الحديث	الصفحة
أ	
١. " إنَّا مَعَاشِرَ الأنبياءِ لا نُوَرَّث ". وفي رواية: " نحن مَعَاشِرَ الأنبياءِ لا نُوَرَّث"	٢٧٣، ٢٧٧، ٣٠٣
م	
٢. " المؤمنُ القويُّ خيرٌ وأحــبُّ إلى الله مــن المــؤمن الضعيفِ، وفي كلٍّ خير، احرصْ على مــا ينْفَعُــكَ ولا تعْجَزْ، فإن غلبَكَ أمرٌ فقُلْ قدَّر الله وما شاء فَعَل، وإيَّاكَ واللوَّ فإن اللوَّ تفتح عمل الشيطان"	٤١٩
ي	
٣. " يا أَنْجَشَةُ رُوَيْدَكَ سَوْقَاً بالقَوَارِيرِ ".	٥٣٦
٤. " يا معشرَ الشَّبَابِ مَنْ اسْتَطَاعَ منْكُمْ البَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ، ... ومَنْ لم يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بالصَّوْمِ، فإنَّه لَهُ وِجَاء ".	٤٥٠، ٥١٨

فهرس الأشعار

١ (*) تشير هذه العلامة عند بعض الأبيات هنا إلى أن البيت قد ورد في حواشي البحث.

فهرس الأراجيز

المصادر والمراجع العربية

١. ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة – عبد اللطيف الزبيدي – تحقيق: طارق الجنابي – مكتبة النهضة العربية- عالم الكتب: بيروت – ط(١)١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.

٢. أبيات" ولما قضينا من منى كل حاجة..."بين النقد العربي القديم والحديث- عبد الرحمن القعود- مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية- العدد الثالث، ذو القعدة ١٤١٥هـ.

٣. اتجاهات التحليل الزمني في الدراسات اللغوية- محمد عبد الرحمن الريحاني - دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع: القاهرة – ط.(١) ١٩٩٨م. ط.(٢) ١٤١٣هـ، ١٩٩٢م.

٤. إحياء النحو- إبراهيم مصطفى- دار الكتاب الإسلامي: القاهرة - ط.(١)١٩٣٧-(٢)١٤١٣هـ.

٥. آراء في الضمير العائد ولغة " أكلوني البراغيث "-خليل عمايره – دار البشير:عمان-الأردن- ط.(١)١٤٠٩هـ، ١٩٨٩م.

٦. ارتشاف الضرب من لسان العرب – أبو حيان-تحقيق: مصطفى أحمد النماس – ط.(١) ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م.

٧. الأساليب الإنشائية في النحو العربي-.عبد السلام هارون – ط.(٢) ١٩٨٥م.

٨. أساليب التأكيد في اللغة العربية- إلياس ديب- دار الفكر اللبناني:بيروت، لبنان- ط.(١) تشرين الأول١٩٨٤م.

٩. الاستشهاد والاحتجاج باللغة رواية اللغة والاحتجاج بها في ضوء علم اللغة الحديث- محمد عيد- عالم الكتب: القاهرة - ط.(٣)١٩٨٨م.

١٠. أسرار العربية-أبو البركات الأنباري - تحقيق: محمد بهجت البيطار - مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق.

١١. أسرار النظام اللغوي عند مصطفى صادق الرافعي-حامد محمد أمين شعبان-عالم الكتب: القاهرة ١٩٧٩م.

١٢. أسس علم اللغة- ماريوباي- ترجمة: أحمد مختار عمر-عالم الكتب:القاهرة - ط.(٢)١٩٨٣م.

١٣. الأسلوبية والأسلوب - عبد السلام المسدّي - الدار العربية للكتاب -ط٠(٢) ١٩٨٢م.

١٤. أسماء الأفعال وأسماء الأصوات في اللغة العربية-محمد عبدالله جبر-دار المعارف ١٩٨٠م.

١٥. أسماء الأفعال في اللغة والنحو(رسالة ماجستير)-إعداد: أحمد محمد عويش - إشراف: محمد هاشم عبد الدائم -جامعة أم القرى: مكة المكرمة ١٤٠٢هـ،١٩٨٢م.

١٦. الإشارة- البنية- الأثر- قراءة في (دلائل الإعجاز) في ضوء النقد الحديث- عبد الله بن أحمد الفيفي-مجلة جذور"التراث"- العدد الرابع- المجلد الثاني- جمادى الآخرة١٤٢١هـ/سبتمبر٢٠٠٠.

١٧. الأشباه والنظائر- السيوطي - مراجعة: فايز ترحيني- دار الكتاب العربي: بيروت- ط.(٣) -١٤١٧هـ، ١٩٩٦م.

١٨. إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي – البطليوسي – تحقيق وتعليق: حمزة عبدالله النشرتي – دار المريخ – الرياض – ط.(١) ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م.

١٩. الأصمعيات – تحقيق: أحمد محمد شاكر، عبد السلام هارون – ديوان العرب ٢ مجموعة من عيون الشعر – ط.(٥) – بيروت:لبنان.

٢٠. الأصوات اللغوية – إبراهيم أنيس – مكتبة الأنجلو المصرية:القاهرة – ١٩٩٥م.

٢١. الأصول – تمام حسان – دار الثقافة: الدار البيضاء، المغرب – ط.(١) ١٤٠١هـ، ١٩٨١م.

٢٢. الأصول في النحو – أبو بكر ابن السراج – تحقيق: عبد الحسين الفتلي – مؤسسة الرسالة: بيروت – ط.(٣)١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.

٢٣. أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء في ضوء علم اللغة الحديث – محمد عيد – عالم الكتب: القاهرة – ط.(٤) – ١٤١٠هـ، ١٩٨٩م.

٢٤. إعادة وصف اللغة العربية ألسنياً – أشغال ندوة اللسانيات واللغة العربية – تمام حسان (تونس ١٣-١٩ديسمبر١٩٧٨) سلسلة اللسانيات (مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية – المطبعة الثقافية: تونس).

٢٥. إعراب ثلاثين سورة – ابن خالويه – عالم الكتب: بيروت، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٥م.

٢٦. إعراب القرآن – أبو جعفر النحاس – تحقيق: زهير غازي زاهد – عالم الكتب – مكتبة النهضة العربية – ط.(٣) ١٤٠٩هـ، ١٩٨٨م.

٢٧. إعراب المعنى ومعنى الإعراب، في نماذج من القرآن الكريم – خليل عمايره – التواصل اللساني: فاس، المغرب – المجلد ٤ – العدد ١ – مارس ١٩٩٢م.

٢٨. الأعلام - خير الدين الزركلي- دار العلم للملايين: بيروت:لبنان-ط.(١٠) سبتمبر ١٩٩٢م.

٢٩. الأغاني -أبو الفرج الأصفهاني- دار مكتبة الحياة - دار الفكر: بيروت -١٩٥٥، ط.(٢) ١٩٥٧م.

٣٠. الاقتراح في أصول النحو- السيوطي-تعليق وشرح: أحمد الحمصي - محمد قاسم- ط. (١) ١٩٨٨ م.

٣١. أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة - فاضل مصطفى الساقي - مكتبة الخانجي بالقاهرة ١٩٧٧،١٣٩٧.

٣٢. أمالي ابن الحاجب- أبو عمرو بن الحاجب- دراسة وتحقيق: فخر قداره- دار الجيل: بيروت، لبنان - دار عمَّار: عمَّان، الأردن - ١٤٠٩هـ، ١٩٨٩م.

٣٣. الإمتاع والمؤانسة- أبو حيان التوحيدي- تصحيح وضبط: أحمد أمين وأحمد الزين-منشورات دار مكتبة الحياة: بيروت، لبنان.

٣٤. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين- أبو البركات الانباري- تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد - المكتبة التجارية الكبرى: مصر.

٣٥. الإيضاح في علل النحو - أبو القاسم الزجاجي - تحقيق: مازن مبارك -دار النفائس: بيروت،لبنان -(١)١٣٩٤هـ، ١٩٧٤م - ط(٥)١٤٠٦هـ،١٩٨٦م.

٣٦. الإيضاح في علوم البلاغة - القزويني- شرح: محمد خفاجي - دار الجيل: بيروت - ط.(٣) ١٤١٤هـ، ١٩٩٣م.

٣٧. البحث اللغوي عند العرب - أحمد مختار عمر- عالم الكتب: القاهرة -ط.(٦) ١٩٨٨م.

٣٨. البحر المحيط –أبو حيان الأندلسي – تحقيق وتعليق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض – دار الكتب العلمية: بيروت، لبنان –ط.(١) ١٤١٣هـ، ١٩٩٣م.

٣٩. بحوث ألسنية عربية – ميشال زكريا– المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع– ط.(١) ١٤١٢هـ،١٩٩٢م.

٤٠. بحوث في الاستشراق واللغة – إسماعيل عمايره– –دار البشير،عمّان: الأردن– ط.(١) ١٤١٧هـ، ١٩٩٦م–مؤسسة الرسالة: بيروت.

٤١. البسيط في شرح جمل الزجاجي– ابن أبي الربيع– تحقيق: عياد الثبيتي– دار الغرب الإسلامي: بيروت – لبنان –ط.(١) ١٤٠٧هـ، ١٩٨٦م.

٤٢. بغية الوعاة –السيوطي – تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم– المكتبة العصرية – صيدا، بيروت.

٤٣. البيان في روائع القرآن – تمام حسان – عالم الكتب: القاهرة –ط.(١) ١٤١٣هـ، ١٩٩٣م.

٤٤. تأويل مشكل القرآن – ابن قتيبة –تحقيق السيد أحمد صقر–المكتبة العلمية: بيروت، لبنان –ط(٣) ١٤٠١هـ،١٩٨١م.

٤٥. التبصرة والتذكرة – الصيمري – تحقيق: فتحي علي الدين – جامعة أم القرى: مركز البحث العلمي وتحقيق التراث– مكة المكرمة –ط.(١)١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م.

٤٦. التبيان في إعراب القرآن – أبو البقاء العكبري –تحقيق: علي البجاوي– عيسى البابي الحلبي وشركاه.

٤٧. تجديد النحو– شوقي ضيف– دار المعارف: القاهرة– ط.(٣).

٤٨. تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجـــازات العـــرب- الأعلـــم الشنتمري- تحقيـــق: زهـــير ســـلطان-مؤسســـة الرســـالة: بـــيروت- ط.(٣) ١٤١٥هـــ،١٩٩٤م.

٤٩. التراث اللغوي وإشكالية المناهج الوصفية الحديثة- منية الحمامي -مجلة التواصـــل اللساني- المغرب: فاس - المجلد ٢ - العدد ٢ - ١٩٩٠م.

٥٠. التصور اللغوي عند الأصوليين - السيد أحمد عبد الغفار- شركة عكاظ- ط.(١) ١٤٠١هـــ،١٩٨١م.

٥١. التطور اللغوي التاريخي- إبراهيم الســـامرائي- دار الأنـــدلس: بيروت،لبنـــان- ط.(٢)١٤٠١هـــ،١٩٨١م.

٥٢. التطور النحوي للغة العربية- براجشتراسر -تصحيح وتعليق: رمضان عبد التواب- مكتبة الخانجي: القاهرة -ط.(٣) ١٤١٧هـــ، ١٩٩٧م.

٥٣. التعارض بين تأويل المعنى وتقدير الإعراب في النحو العربي- صاحب جعفـــر أبـــو جناح - مجلة جامعة الملـــك ســـعود: الريـــاض-المجلـــد الثـــامن -الآداب(١) ١٤١٦هـــ،١٩٩٦م.

٥٤. التعريف بعلم اللغة- دافيد كريستل- ترجمة وتعليـــق: حلمـــي خليـــل- ط(٢) ١٩٩٣م-دار المعرفة الجامعية: الإسكندرية.

٥٥. التعريفات - أبو الحسن الجرجاني- الدار التونسية للنشر- ١٩٧١م.

٥٦. التعليقة على كتاب سيبويه- أبو علي الفارسي -تحقيق: عوض بن حمد القـــوزي- مطبعـــة الأمانـــة: القـــاهرة- ج١: ط.(١)١٤١٠هـــــــ،١٩٩٠م. ج٢:

١٤١٢هـ،١٩٩٢م. ج٣: ١٤١٤هـ،١٩٩٣م. ج٤: ١٤١٥هـ،١٩٩٤م. ج٥: ١٤١٦هـ، ١٩٩٦م. ج٦: ١٤١٧هـ،١٩٩٦م.

٥٧. التفاحة في النحو-النحاس-تحقيق: كوركيس عواد-مطبعة العاني بغداد ١٣٨٥هـ،١٩٦٥م.

٥٨. تفسير الطبري(جامع البيان عن تأويل آي القرآن) – الطبري- دار الفكر للطباعة و النشر- بيروت: لبنان- ١٤١٥هـ،١٩٩٥م.

٥٩. التفسير الكبير- الفخر الرازي-المطبعة البهية المصرية لصاحبها عبد الرحمن محمد- ط. (١) - ١٣٥٤هـ،١٩٣٥م.

٦٠. التفكير اللساني في الحضارة العربية-عبد السلام المسدّي- الدار العربية للكتاب:ليبيا-تونس ١٩٨١م.

٦١. التنغيم في إطار النظام النحوي-أحمد الغريب-مجلة جامعة أم القرى-السنة العاشرة-العدد الرابع عشر ١٤١٧هـ.

٦٢. التنوعات اللغوية- عبد القادر عبد الجليل-دار صفاء:عمان، الأردن- ط(١) ١٩٩٧م،١٤١٧هـ.

٦٣. تهذيب اللغة – الأزهري – تحقيق: عبد السلام هارون – الدار المصرية للتأليف والترجمة.

٦٤. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك-ابن أم قاسم المرادي-تحقيق:عبد الرحمن علي سليمان-مكتبة الكليات الأزهرية:القاهرة-ط(١)، ١٣٩٦هـ،١٩٧٦م.

٦٥. التوطئة-أبو علي الشلوبيني-تحقيق: يوسف المطوع -مطـابع سـجل العـرب- ١٤٠١هـ، ١٩٨١م.

٦٦. الجامع لأحكام القرآن – أبو عبد الله القرطبي – تصحيح: أحمـد عبـد العلـيم البردوني- ط. (٢)١٣٧٣هـ، ١٩٥٤م.

٦٧. الجمل في النحو –الخليل - تحقيق: فخر الدين قباوة-ط (٥) ١٤١٦هـ، ١٩٩٥م.

٦٨. الجمل في النحو-أبو القاسم الزجاجي- تحقيق: علي الحمد- مؤسسـة الرسـالة: بيروت، لبنان – ط.(٥) ١٤١٧هـ، ١٩٩٦م.

٦٩. الجملة بين النحو والمعاني- محمد طاهر الحمصي – رسالة دكتوراه بإشراف: مـازن المبارك- جامعة دمشق، كلية الآداب، قسم اللغة العربية –عام١٩٨٩م.

٧٠. الجملة العربية –محمد إبراهيم عبادة –منشأة المعارف:الإسكندرية.

٧١. الجملة النحوية نشأة وتطوراً وإعراباً – فتحي الدجني – مكتبة الفلاح: الكويت – ط.٢ – ١٤٠٨هـ، ١٩٨٧م.

٧٢. جمهرة أنساب العرب –دار الكتب العلمية-بيروت: لبنان –ط(١) ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣.

٧٣. جمهرة رسائل العرب في عصور العربية الزاهرة- أحمد زكي صـفوت- المكتبـة العلمية: بيروت، لبنان، ١٣٥٦هـ، ١٩٣٧م.

٧٤. الجنى الداني في حروف المعاني- الحسن بن القاسم المرادي- تحقيق: فخـر الـدين قباوة، محمد نديم فاضـل- دار الآفـاق الجديـدة: بـيروت، لبنـان -ط.(١) ١٩٩٣هـ، ١٩٧٣م- ط.(٢) ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.

٧٥. جواهر الأدب في أدبيات وإنشاء لغة العرب- السيد أحمد الهاشمي بـــك- ط(١٥) ١٣٥٦هـــ، ١٩٣٧م.

٧٦. حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك- الصـــبان- دار إحيـــاء الكتب العربية: القاهرة -- فيصل عيسى البابي الحلبي.

٧٧. الحجة في القراءات السبع- ابن خالويه- تحقيق وشرح: عبد العال سالم مكرم- دار الشروق- ط.(٤) - ١٤٠١هـــ،١٩٨١م.

٧٨. حروف المعاني والصفات- أبو القاسم الزجاجي- -تحقيق: حسن شاذلي فرهود- دار العلوم- ١٤٠٢هـــ،١٩٨٢م.

٧٩. خزانة الأدب -عبد القادر البغدادي-تحقيـــق: عبـــد الســـلام هـــارون-مكتبـــة الخانجي:القاهرة-ط.(٣)١٤١٦هـــ،١٩٩٦م.

٨٠. الخصائص - ابن جني - تحقيق: محمد علي النجار - دار الكتاب العربي: بيروت، لبنان.

٨١. خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي- عفيف دمشقية- دار العلم للملايين: بيروت، لبنان-ط(١) ١٩٨٠م.

٨٢. الخلاصة النحوية -تمام حسان - عالم الكتب - ط.١ -١٤٢٠هـــ،٢٠٠٠م.

٨٣. الخلاف بين النحويين - الســـيد رزق الطويـــل - الفيصـــلية: مكـــة المكرمـــة- ط.(١)١٤٠٥هـــ،١٩٨٥م.

٨٤. دراسات في الأدوات النحوية- مصطفى النحاس-شركة الربيعان للنشر والتوزيع- ط.(١)١٣٩٩هـــ،١٩٧٩م.

٨٥. دراسات في علم اللغة-كمال بشر- دار المعارف - ١٩٦٩م.

٨٦. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون-السمين الحلبي- إعداد: جمال طلبة- دار الكتب العلمية: بيروت، لبنان- الطبعة الأولى ١٤١٦هـ،١٩٩٥م.

٨٧. دراسات في الفعل- عبد الهادي الفضلي- دار القلم - بيروت: لبنان- ط.(١) - ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م.

٨٨. دراسات لغوية - عبد الصبور شاهين - مؤسسة الرسالة: بيروت، لبنان -ط.(٢) ١٤٠٦هـ،١٩٨٦م.

٨٩. دراسات نقدية في النحو العربي-عبد الرحمن أيوب - مكتبة الأنجلو المصرية: القاهرة -١٩٥٧م.

٩٠. دروس في الألسنية العامة - فرديناند ديسوسير - تعريب: صالح الفزمادي، محمد الشاوش، محمد عجينة - الدار العربية للكتاب، ١٩٨٥م.

٩١. دعوة إلى قراءة جديدة للنحو العربي- خليل عمايره- مجلة جذور(التراث)- العدد الرابع، المجلد الثاني- جمادى الآخرة ١٤٢١هـ/سبتمبر٢٠٠٠م.

٩٢. دلائل الإعجاز - عبد القاهر الجرجاني-تصحيح: محمد رشيد رضا- دار المعرفة: بيروت-لبنان.

٩٣. دلالة الألفاظ- إبراهيم أنيس - مكتبة الأنجلو المصرية - ط.٤ ١٩٨٠م.

٩٤. دلالة صيغة الفعل وبِنْيته- محمد خليفة الأسود- مجلة اللسان العربي، العدد: الثاني والثلاثون-ذو الحجة ١٤٠٩هـ، يوليو١٩٨٩م.

٩٥. الدلالة وتلازم الحقول اللغوية - منذر عيَّاش- مجلة القافلة- جمادى الأولى- سبتمبر/ أكتوبر١٩٩٦م.

٩٦. دور الإعراب-عبد القادر المهيري- أشغال ندوة اللسانيات واللغة العربية-تونس ١٩،١٣ ديسمبر ١٩٧٨م.

٩٧. دور الكلمة في اللغة-ستيفن أولمان-ترجمة كمال بشر-مكتبة الشباب:المنيرة، ١٩٩٠م.

٩٨. ديوان الأخطل- شرح وتقديم: مهدي محمد ناصر الدين- دار الكتب العلمية: بيروت، لبنان- ط.(١) ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.

٩٩. ديوان امرئ القيس – تقديم: عمر فاروق الطبَّاع – دار القلم للطباعة والنشر– بيروت: لبنان.

١٠٠. ديوان شعر ذي الرُّمة – مطبعة كلية كمبردج –تصحيح: كارل هنري هيس- ١٩١٩م.، ١٣٣٧هـ.

١٠١. ديوان العباس بن الأحنف - دار بيروت- ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢ م.

١٠٢. ديوان عمر بن أبي ربيعة – دار القلم – بيروت: لبنان.

١٠٣. ديوان عنترة - دار بيروت للطباعة والنشر:بيروت- ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م.

١٠٤. ديوان الفرزدق – دار صادر للطباعة والنشر – دار بيروت: بيروت – ١٣٨٥هـ، ١٩٦٦م.

١٠٥. ديوان الفرزدق –دار الكتاب العربي: بـيروت–ط.(٣) ١٤١٩هـ، ١٩٩٩م– تقديم وشرح: مجيد طراد.

١٠٦. ديوان المتنبي– شرح: عبد الرحمن البرقوقي–المكتبة التجارية الكبرى: مصر– ط(٢) ١٣٥٧هـ، ١٩٣٨م.

١٠٧. الذاهب من مواد النحو القديم في العربية الحديثة– إبراهيم السامرائي–مجلة مجمع اللغة العربية الأردني–العدد ٣٩ /ذو القعدة، ربيع الثاني ١٤١١هـ، تموز كانون أول ١٩٩٠م–السنة الرابعة عشرة.

١٠٨. رأي في أنماط التركيب الجملي في اللغة العربية في ضوء علم اللغة المعاصر–خليل عمايره – المجلة العربية للعلوم الإنسانية – العدد الثامن– المجلد الثاني – ١٩٨٢م.

١٠٩. رأي في بناء الجملة الاسمية وقضاياها– خليل عمايره – مجلة التواصل اللساني–المجلد الثاني–العدد الأول–مارس ١٩٩٠م.

١١٠. رأي في نظرة العلماء للعامل المعنوي (الخالفة) من منظور إعرابي– فارس فندي بطاينة–اللسان العربي– العدد ٣٨ –١٩٩٤م.

١١١. الرد على النحاة – ابن مضاء–تحقيق: شوقي ضيف – دار المعارف: مصر.

١١٢. رسالة كتاب سيبويه– مجلة جذور التراث – عبد الله الجهاد– صادرة عن النادي الأدبي بجدة– العدد ١/فبراير ١٩٩٩م– ذو القعدة ١٤١٩هـ.

١١٣. رصف المباني في شرح حروف المعاني– أحمد بن عبد النور المالقي– تحقيق: أحمد محمد الخراط– مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

١١٤. الزمن في النحو العربي– كمال إبراهيم بدري– دار أمية للنشر والتوزيع: الرياض، ط(١).

١١٥. الزمن واللغة- مالك يوسف المطلبي- الهيئة المصرية العامة للكتاب-١٩٨٦م.

١١٦. السبعة في القراءات- ابن مجاهد-تحقيق: شوقي ضيف- ط.(٢)- دار المعارف: القاهرة.

١١٧. سنن ابن ماجة - تحقيق وترقيم: محمود فؤاد عبد الباقي-دار الحديث: القاهرة- عيسى البابي الحلبي وشركاه.

١١٨. سير أعلام النبلاء- شمس الدين بن محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي- تحقيق: شعيب الأرؤوط- كامل الخراط- مؤسسة الرسالة- ط.(١١) ١٤١٧هـ، ١٩٩٦م- بيروت: لبنان.

١١٩. شرح ابن عقيل على الألفية-بهاء الدين بن عقيل - دار القلم: بيروت-لبنان - تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد.

١٢٠. شرح أبيات سيبويه-السيرافي-تحقيق: محمد الريح هاشم- دار الجيل: بيروت- ط.(١) ١٤١٦هـ، ١٩٩٦م.

١٢١. شرح أبيات سيبويه-النحاس- تحقيق: زهير غازي-عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية-بيروت-ط.(١) ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.

١٢٢. شرح ألفية ابن مالك - أبو عبد الله بدر الدين بن جمال الدين بن مالك- تحقيق: عبد الحميد السيد عبد الحميد- دار الجيل: بيروت.

١٢٣. شرح التسهيل - جمال الدين محمد بن مالك - تحقيق: عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختون- هجر للطباعة والنشر: القاهرة ط.(١)١٤١٠هـ، ١٩٩٠م.

١٢٤. شرح التصريح على التوضيح-خالد الأزهري- دار إحياء الكتب العربية: القاهرة.

١٢٥. شرح جمل الزجاجي –ابن خروف الاشبيلي – تحقيق: سلوى عرب- معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي –جامعة أم القرى- الطبعة الأولى،١٤١٩هـ.

١٢٦. شرح جمل الزجاجي –ابن عصفور– تحقيق: صاحب أبو جناح – الفيصلية: مكة المكرمة.

١٢٧. شرح ديوان زهير بن أبي سلمى –المكتبة الثقافية –بيروت: لبنان –ط.(١) آذار ١٩٦٨م.

١٢٨. شرح ديوان زهير بن أبي سلمى – شرح وتحقيق: حجر عاصي – دار الفكر: بيروت – ط.(١) ١٩٩٤م.

١٢٩. شرح الرضي على الكافية – الرضي – تحقيق: يوسف حسن عمر – منشورات جامعة بن غازي.

١٣٠. شرح شافية ابن الحاجب-الرضي- تحقيق: محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محي الدين عبد الحميد – دار الكتب العلمية – بيروت: لبنان – ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م.

١٣١. شرح شذور الذهب -ابن هشام-تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد-المكتبة العصرية للطباعة والنشر.

١٣٢. شرح شواهد المغني –السيوطي-تصحيح: محمد الشنقيطي- منشورات دار مكتبة الحياة – بيروت: لبنان.

١٣٣. شرح قطر الندى وبل الصدى-ابن هشام الأنصاري -تأليف: محمد محي الدين عبد الحميد –مطبعة السعادة: مصر ١٣٨٣هـ،١٩٦٣م.

١٣٤. شرح الكافية الشافية- جمال الدين بن مالك- تحقيق: عبد المنعم هريدي- دار المأمون للتراث- ط.(١) ١٤٠٢هـ، ١٩٧٦م.

١٣٥. شرح كتاب الحدود في النحو– عبد الله الفاكهي– تحقيق: المتولي رمضان الدميري– مكتبة وهبة: القاهرة – ط.(٢) ١٤١٤هـ، ١٩٩٣م.

١٣٦. شرح كتاب سيبويه– أبو سعيد السيرافي– تحقيق: رمضان عبد التواب، محمود فهمي حجازي، محمد هاشم عبد الدايم– الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٨٦م.

١٣٧. شرح المفصل – ابن يعيش – عالم الكتب: بيروت، مكتبة المتنبي: القاهرة.

١٣٨. شرح المقدمة المحسبة– طاهر أحمد بن بابشاذ– تحقيق: خالد عبد الكريم– ط.(١) ١٩٧٧م– الكويت ط.(١) ١٩٧٦م.

١٣٩. الشعر والشعراء – ابن قتيبة– تقديم: حسن تميم– مراجعة: حسن العريان–دار إحياء العلوم: بيروت–ط.(٥) ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م.

١٤٠. الصاحبي– ابن فارس–تحقيق: أحمد صقر –مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه: القاهرة.

١٤١. طول الصوت اللغوي: حقيقته ووظيفته–جعفر عبابنه–المجلة الثقافية، الجامعة الأردنية–العددان الرابع عشر والخامس عشر–١٩٨٨م،١٤٠٨هـ.

١٤٢. ظاهرة التصرف الإعرابي في العربية وأهميتها في تحديد المعنى وتوضيحه–عبد الله الخثران– مجلة كلية اللغة العربية والعلوم الاجتماعية– المملكة العربية السعودية– وزارة التعليم العالي–جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية–العدد السادس ١٣٩٦هـ،١٩٧٦م.

١٤٣. ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي– طاهر حمودة – الدار الجامعية:الإسكندرية، ١٩٩٨م.

١٤٤. العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي– خليل عمايره– دار ثروت للنشر والتوزيع: جدة، المملكة العربية السعودية.

١٤٥. العربية-يوهان فك- تحقيق:رمضان عبد التواب- مكتبة الخانجي بمصر-١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م.

١٤٦. العربية وعلم اللغة البنيوي (دراسة في الفكر اللغوي الحديث)- حلمي خليل-دار المعرفة الجامعية: الإسكندرية ١٩٨٨م.

١٤٧. العقد الفريد – أحمد بن عبد ربه الأندلسي- تحقيق: عبد المجيد الترحيني –دار الكتب العلمية: بيروت، لبنان – ١٤١٧هـ،١٩٩٧م.

١٤٨. علامات الإعراب بين النظر والتطبيق-أحمد الجندي-مجلة معهد اللغة العربية-جامعة أم القرى-العدد الثاني- ١٤٠٤هـ،١٩٨٤م.

١٤٩. العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث-محمد حماسة عبد اللطيف-دار الفكر العربي: مصر.

١٥٠. علم الدلالة- أحمد مختار عمر-ط. (٣) - ١٩٩٢م – عالم الكتب: القاهرة.

١٥١. علم الدلالة-جون لاينز- ترجمة: مجيد الماشطة،حليم حسين فالح، كاظم باقر- كلية الآداب: جامعة البصرة ١٩٨٠م.

١٥٢. علم الدلالة إطار جديد- ف.ر.بالمر- ترجمة: صبري إبراهيم السيد- دار المعرفة الجامعية: الإسكندرية ١٩٩٥م.

١٥٣. علم الدلالة، دراسة نظرية وتطبيقية – فريد حيدر-مكتبة النهضة المصرية: القاهرة– ط.(١)، ١٩٩٨م.

١٥٤. علم الدلالة العربي- فايز الداية- دار الفكر: دمشق، سوريا- ط.(١) ١٤٠٥هـ،١٩٨٥م.

١٥٥.علم الدلالة في الكتب العربية- أحمد عبد الرحمن حماد-دار القلـم - الإمـارات العربية: دبي- ط.(١) ١٤٠٧هـ،١٩٨٦م.

١٥٦.علم الدلالة والمعجم العربي- (عبد القادر أبو شريفة، حسين لافي، داود غطاشة)- دار الفكر للنشر والتوزيع: عمَّان، الأردن- ط.(١) ١٩٠٤هـ، ١٩٨٩م.

١٥٧.علم اللغة -علي عبد الواحد وافي-دار نهضة مصر للطباعة والنشـر- الفجالـة: القاهرة -ط(٩).

١٥٨.علم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة- محمود فهمي حجازي- دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع: القاهرة.

١٥٩.علم اللغة العام(الأصوات) - كمال بشر- دار المعارف -ط(٧)١٩٨٠م.

١٦٠.علم اللغة مقدمة للقارئ العربي- محمود السعران - در النهضة العربية: بيروت.

١٦١.علم وظائف الأصوات اللغوية (الفونولوجيا)- عصام نور الـدين - دار الفكـر اللبناني: بيروت ط.(١) ١٩٩٢م.

١٦٢.غاية الاختصار في قراءات العشرة أئمة الأمصار-أبو العلاء الهمذاني العطار-تحقيق: أشرف محمد طلعت-ط.(١)١٤١٤هـ،١٩٩٤م.

١٦٣.الفصول الخمسون - زين الدين أبي الحسن يحي بن عبد المعطي المغربي- تحقيـق: محمود محمد الطناحي-مكتبة الإيمان: مصر ١٩٧٧م.

١٦٤.فصول في فقه العربية- رمضان عبد التواب- مكتبـة الخـانجي:القـاهرة-ط.(٣) ١٤٠٨هـ،١٩٨٧م.

١٦٥. الفعل زمانه وأبنيته-إبراهيم السامرائي- مؤسسة الرسالة: بيروت، لبنـــان- ط.(٢) ١٤٠٠هـــ، ١٩٨٠م.

١٦٦. فهارس لسان العرب-تقديم وتصنيف: خليل عمايره-مؤسسة الرســـالة: بـــيروت، لبنان- ط.(١) ١٤٠٧هـــ،١٩٨٧م.

١٦٧. في إصلاح النحو العربي، دراسة نقدية-عبد الوارث مبروك ســعيد- دار القلـــم: الكويت-ط(١)١٤٠٦هـــ،١٩٨٥م.

١٦٨. في أصول اللغة- طنطاوي محمد درّاز- مكتبة نهضة الشرق: القاهرة.

١٦٩. في بناء الجملة العربية-محمـــد حماســـة عبـــد اللطيـــف-دار القلـــم:الكويـــت-ط.(١)١٤٠٢هـــ،١٩٨٢م.

١٧٠. في التحليل اللغوي-خليل عمـــايرة- مكتبـــة المنـــار:الأردن، الزرقـــاء -ط.(١) ١٤٠٧هـــ،١٩٨٧م.

١٧١. في تحليل لغة الشعر-خليل عمايره-التواصل اللساني- المغـــرب:فـــاس – المجلـــد السادس- العدد ١-٢.

١٧٢. في الدلالة والتطور الدلالي-أحمد محمد قدور-مجلة مجمع اللغـــة العربيـــة الأردني-العدد٣٦ جماد الأولى، شوال ١٤٠٩هـــ-السنة الثالثة عشـــرة، كـــانون الثـــاني، حزيران ١٩٨٩م.

١٧٣. في ظلال القرآن – ســـيد قطـــب – دار الشـــروق: القـــاهرة – ط. (١٧) – ١٤١٢هـــ، ١٩٩٢م.

١٧٤. في علم اللغة العام– عبد الصبور شاهين – مؤسسة الرسالة: بيروت –ط.(٥) ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.

١٧٥. في مراحل تكون التراث النحوي العربي-جان باتريك غيوم- التواصل اللساني:فاس، المغرب-المجلد الرابع، العدد الثاني- سبتمبر ١٩٩٢م.

١٧٦. في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث-مهدي المخزومي – ط.(٣)١٩٨٥م.

١٧٧. في النحو العربي نقد وتوجيه – مهدي المخزومي – دار الرائد العربي، بيروت: لبنان-ط.(٢)١٤٠٦ هـ،١٩٨٦ م.

١٧٨. في نحو القرآن والقراءات– موسى مصطفى العبيدان- الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ،١٩٩٣م.

١٧٩. في نحو اللغة وتراكيبها-خليل عمايره- عالم المعرفة للنشر والتوزيع: جدة، المملكة العربية السعودية- ط(١) ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م.

١٨٠. في نحو اللغة وتراكيبها، منهج وتطبيق- طارق نجم عبد الله- التواصل اللساني: المجلد الثالث- العدد الأول-مارس ١٩٩١م.

١٨١. القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث- عبد الصبور شاهين- مكتبة الخانجي بالقاهرة.

١٨٢. القرائن النحوية واطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي- تمام حسان- مجلة اللسان العربي– الرباط: المغرب – المجلد الحادي عشر – الجزء الأول.

١٨٣. القراءة الناقدة في ضوء نظرية النظم-حامد صالح الربيعي- مركز بحوث اللغة العربية وآدابها: مكة المكرمة- ١٤١٧هـ.

١٨٤. قضايا معاصرة في الدراسات اللغوية والأدبية – محمد عيد - عالم الكتب: القاهرة – ١٤١٠هـ، ١٩٨٩م.

١٨٥. الكافية في النحو – ابن الحاجب – تحقيق: طارق نجم عبد الله – مكتبة دار الوفاء للنشر والتوزيع: جدة –المملكة العربية السعودية-ط.(١) ١٤٠٧هـ،١٩٨٦م.

١٨٦. الكتاب –سيبويه – تحقيق عبد السلام هارون – مكتبة الخانجي بالقاهرة – ط (٣) – ١٤٠٨، ١٩٨٨.

١٨٧. الكتاب بين الوصفية والمعيارية- أحمد سليمان ياقوت- دار المعرفة الجامعية: الإسكندرية- ١٩٨٩م.

١٨٨. الكشاف – أبو القاسم الزمخشري –دار الفكر – ط.(١) ١٣٩٧ هـ،١٩٧٧م.

١٨٩. الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها- مكي بن أبي طالب القيسي- تحقيق: محي الدين رمضان- مؤسسة الرسالة-ط.(٣) ١٤٠١هـ، ١٩٨١م.

١٩٠. الكلمة(دراسة لغوية معجمية) – حلمي خليل – دار المعرفة الجامعية: الإسكندرية، ١٩٩٨م.

١٩١. الكليات- أبو البقاء الكفوي-إعداد وفهرسة: عدنان درويش، محمد المصري- دار الكتاب الإسلامي: القاهرة- ط.(٢) ١٤١٣هـ، ١٩٩٢م.

١٩٢. الكوفيون في النحو والصرف والمنهج الوصفي المعاصر-عبد الفتاح الحموز- دار عمّار: عمّان،الأردن-ط.(١) ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م.

١٩٣. اللامات-أبو القاسم الزجاجي-تحقيق مازن المبارك-دار صادر: بيروت- ط.(٢)١٤١٢هـ، ١٩٩٢م-ط.(١)-دمشق ١٣٨٩هـ، ١٩٦٩م.

١٩٤. اللامات- أبو الحسن الهروي النحوي- تحقيق: يحيى علوان البلداوي- مكتبة الفلاح: الكويت-ط.(١)١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م.

١٩٥. اللامات - عبد الهادي الفضلي- دار القلم: بيروت، لبنان-ط.(١)١٩٨٠م.

١٩٦. اللباب في علل الإعراب والبناء — أبو البقاء العكبري-تحقيق: غازي مختار طليمات- دار الفكر المعاصر: بيروت-لبنان، دار الفكر: دمشق، سورية-ط.(١) ١٤١٦هـ، ١٩٩٥م.

١٩٧. لسان العرب — ابن منظور-المكتبة التجارية، الشامية: مكة المكرمة — ط(١)١٤١٠هـ، ١٩٩٠م.

١٩٨. لغات البشر أصولها وطبيعتها وتطورها- ماريوباي- ترجمة صلاح العربي- قسم النشر بالجامعة الأمريكية: القاهرة —مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر: القاهرة- نيويورك، ١٩٧٠م.

١٩٩. اللغة — ج. فندريس — ترجمة: عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص.

٢٠٠. اللغة بين الإنسان والفكر — خليل عمايره- مجلة كلية الآداب- جامعة صنعاء- ١٩٩٨م.

٢٠١. اللغة الشاعرة- عباس محمود العقاد - منشورات المكتبة العصرية- بيروت-صيدا-.

٢٠٢. اللغة العربية في رحاب القرآن الكريم- عبد العال سالم مكرم- عالم الكتب- ط.(١) ١٤١٥هـ، ١٩٩٥م.

٢٠٣. اللغة العربية معناها ومبناها –تمام حسان-ط.(٣) ١٩٨٥م، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

٢٠٤. اللغة ليست عقلاً من خلال اللسان العربي- أحمد حاطوم- دار الفكر اللبناني.

٢٠٥. اللهجات العربية في التراث- أحمد علم الدين الجندي-الدار العربية للكتاب- ١٩٨٣م.

٢٠٦. مبادئ اللسانيات العامة- أندريه مارتينيه- ترجمة: أحمد الحمو-المطبعة الجديدة: دمشق- ١٤٠٤هـ،١٤٠٥هـ-١٩٨٥،١٩٨٤م.

٢٠٧. المجاز وأثره في الدرس اللغوي – محمد بدري عبد الجليل – دار النهضة العربية: بيروت – ١٩٨٠م.

٢٠٨. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها- ابن جني- تحقيق: علي النجدي ناصف، عبد الحليم النجار، عبد الفتاح شلبي- المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي: القاهرة ١٣٨٦.

٢٠٩. مختصر صحيح مسلم للإمام أبي الحسن مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري – للحافظ زكي الدين عبد العظيم المنذري الدمشقي- تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني- المكتب الإسلامي –ط.(٦) ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧.

٢١٠. مختصر صحيح مسلم- زكي الدين المنذري – دار ابن كثير- دمشق- بيروت – ط.(٢) ١٤١٩هـ،١٩٩٩م.

٢١١. مدخل إلى دراسة المفاهيم النحوية في التراث العربي-محمد شعيرات – التواصل اللساني– المجلد الرابع – العدد الثاني، سبتمبر ١٩٩٢م.

٢١٢. مدخل إلى علم الدلالة-فرانك بالمر-ترجمة خالد محمود جمعة-مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع-الكويت-ط.(١) ١٩٩٧م.

٢١٣. مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو- مهدي المخزومي-دار الرائد العربي: بيروت، لبنان- ط.(٣) ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.

٢١٤. مراهنات دراسة الدلالات اللغوية- آن إينو- ترجمة: أوديت بتيت، وخليل أحمد- دار السؤال للطباعة والنشر: دمشق-ط.(١)١٤٠١هـ،١٩٨٠م.

٢١٥. المرايا المحدَّبة من البنيوية إلى التسكيك- عبد العزيز حمودة -عالم المعرفة – رقم: ٢٣٢.

٢١٦. المزهر في علوم اللغة – السيوطي – شرح وتصحيح: محمد جاد المولى، محمد أبو الفضل، علي محمد البجاوي- ط.(٣)- مكتبة دار التراث: القاهرة.

٢١٧. المسائل المشكلة (البغداديات)- أبو علي الفارسي – تحقيق: صلاح الدين عبد الله- مطبعة العاني: بغداد.

٢١٨. المساعد على تسهيل الفوائد- بهاء الدين بن عقيل- تحقيق: محمد كامل بركات- دار الفكر: دمشق- ١٤٠٠هـ،١٩٨٠م.

٢١٩. مسند أحمد ابن حنبل- طبعة جديدة على الطبعة الميمنية، دار إحياء التراث: بيروت، لبنان-ط.(٣) ١٩٩٤م، ١٤١٤/١٤١٥هـ.

٢٢٠. مشكلات اللغة العربية المعاصرة-مجد محمد الباكير البرازي-مكتبة الرسالة الحديثة: عمَّان، الأردن-ط.(١)١٤٠٩هـ،١٩٨٩م.

٢٢١. معاني الحروف – أبو الحسن الرماني – تحقيق: عبد الفتاح شلبي- مكتبة الطالب الجامعي: مكة المكرمة –ط. (٢) ١٤٠٧هـ، ١٩٨٦م.

٢٢٢. معاني القرآن- الفراء – تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، محمد علي النجار – دار السرور: بيروت- لبنان.

٢٢٣. معاني القرآن الكريم- أبو جعفر النحاس- تحقيق: محمد الصابوني- مركز إحياء التراث الإسلامي: مكة المكرمة- ط.(١) ١٤١٠هـ،١٩٨٩م.

٢٢٤. معجم الأدباء- أبو عبد الله الرومي الحلبي- دار الكتب العلمية: بيروت: لبنان- ط.(١)١٤١٣هـ،١٩٩٣م.

٢٢٥. معجم الأدوات والضمائر في القرآن الكريم-إسماعيل عمايرة، عبد الحميد السيد- مؤسسة الرسالة: بيروت، لبنان-ط.(٢) ١٤٠٨هـ،١٩٨٨م.

٢٢٦. معجم الشعراء- أبو عبد الله المرزباني- تصحيح: ف.كرنكو-دار الجيل: بيروت- ط.(١)١٤١١هـ،١٩٩١م.

٢٢٧. معجم شواهد العربية - عبد السلام محمد هارون-مكتبة الخانجي:مصر- ط.(١) ١٣٩٢هـ،١٩٧٢م.

٢٢٨. المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية- إميل بديع يعقوب- دار الكتب العلمية: بيروت، لبنان-ط.(١)١٤١٣هـ، ١٩٩٢م.

٢٢٩. المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم- محمد فؤاد عبد الباقي- دار المعرفة: بيروت، لبنان-ط.(٣) ١٤١٢هـ،١٩٩٢م.

٢٣٠. المعنى في ظاهرة تعدد وجوه الإعراب- خليل عمايره- دار الكتب الإسلامية: عمّان، الأردن.

٢٣١. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب — ابن هشام — تحقيق: ح. الفاخوري — دار الجيل: بيروت- ط.(١) ١٤١١هـ، ١٩٩١م.

٢٣٢. مفاتيح الألسنية-جورج مونان-ترجمة: الطيب البكوش- منشورات الجديد تونس —١٩٨١م.

٢٣٣. مفتاح العلوم - أبو يعقوب السكاكي- ضبط: نعيم زرزور- دار الكتب العلمية: بيروت، لبنان-ط.(٢) ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.

٢٣٤. المفصل في علم اللغة — أبو القاسم الزمخشري — تعليق: محمد عز الدين السعيدي — دار إحياء العلوم: بيروت- ط.(١) — ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م.

٢٣٥. المفضليات – تحقيق: أحمد محمد شاكر، عبد السلام هارون-ط.(٨)- دار المعارف.

٢٣٦. المقتضب — المبرد- تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة- عالم الكتب: بيروت.

٢٣٧. مقدمة ابن خلدون — دار الكتاب اللبناني: بيروت، لبنان- مكتبة المدرسة: بيروت، لبنان.

٢٣٨. مقدمة لدراسة فقه اللغة- حلمي خليل- دار المعرفة الجامعية- الإسكندرية —١٩٩٣م.

٢٣٩. مقدمة لدراسة اللغة- حلمي خليل-دار المعرفة الجامعية: الإسكندرية- ١٩٩٦م.

٢٤٠. ملاحظات حول التعابير المسكوكة في اللغة العربية- محمد الحنّاش- التواصل اللساني- المغرب: فاس- المجلد(٣) — العدد الأول — مارس ١٩٩١م.

٢٤١. ملاحظات حول التعابير المسكوكة (تتمة)– محمد الحناش–التواصل اللساني: المجلد ٣ – العدد٢ سبتمبر ١٩٩١م.

٢٤٢. ملامح النظر النحوي الكوفي في ضوء القواعـد التوليديـة التحويليـة– رسـالة دكتوراه– فارس محمد فارس عيسى– إشراف: رمضان عبد التواب– جامعة عـين شمس كلية الآداب قسم اللغة العربية –١٤٠٩هـ،١٩٨٩م.

٢٤٣. الملكة اللسانية في مقدمة ابن خلدون (دراسة ألسنية)– ميشال زكريا– المؤسسـة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع – بيروت: لبنان – ط.(١) ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.

٢٤٤. من أسرار اللغة – إبراهيم أنيس – مكتبة الأنجلو المصرية: القاهرة– ط(٦) ١٩٧٨م.

٢٤٥. من نحو الجملة إلى الترابط النصي– خليل عمايره– مجلة كلية الآداب جامعة صنعاء: الجمهورية اليمنية– ١٩٩٧م.

٢٤٦. من وظائف الصوت اللغوي– أحمد كشك–ط.(٢) ١٤١٨ هـ، ١٩٩٧م.

٢٤٧. مناهج البحث في اللغة– تمام حسان – دار الثقافة: الدار البيضاء ١٤٠٧هـ، ١٩٨٦م.

٢٤٨. المنتخب من غريب كلام العرب –لأبي الحسن علي الهُنائي– تحقيق: محمد العمري –ط.(١) ١٤٠٩هـ،١٩٨٩م– مكة المكرمة: جامعة أم القرى.

٢٤٩. موجز تاريخ علم اللغة(في الغرب)– ر.هـ. روبنز– ترجمة: أحمد عـوض– عـالم المعرفة ٢٢٧–رجب ١٤١٨هـ، تشرين الثاني ١٩٩٧م.

٢٥٠. موقف نحاة اليمن من الخلافات النحوية(من القرن السادس إلى القرن التاسع) دراسة لغوية معاصرة – شريف النجار جامعة صنعاء: اليمن–١٩٩٩ م.

٢٥١.النبر والتنغيم في اللغة- مناف مهدي محمد الموسوي-اللسان العـربي — العـدد: الخامس والثلاثون —١٩٩١م.

٢٥٢.نتائج الفكر في النحو- أبو القاسم السهيلي — تحقيق: محمد البنّا — دار الريـاض للنشر والتوزيع —ط.(٢)١٤٠٤هـ،١٩٨٤م.

٢٥٣. النحو التعليمي في التراث العربي- محمد إبراهيم عبادة- منشأة المعارف: الإسكندرية.

٢٥٤.النحو الجديد-عبد المتعال الصعيدي-دار الفكر العربي.

٢٥٥.النحو العربي نقد وبناء- إبراهيم السامرائي- دار عمار: عمّان- دار البيارق: لبنان، بيروت — ط.(١) ١٤١٨هـ،١٩٩٧م.

٢٥٦.النحو العربي والدرس الحديث، بحث في المنهج- عبده الراجحـي- دار النهضـة العربية: بيروت، لبنان- ١٩٧٩م.

٢٥٧.النحو القرآني قواعد وشواهد- جميل أحمـد ظفـر- مكـة المكرمـة- ط.(٢) ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م.

٢٥٨.النحو الكوفي مباحث في معاني القرآن للفراء- كاظم إبراهيم كاظم- عالم الكتب: بيروت:لبنان- ط.(١) ١٤١٨هـ،١٩٩٨م.

٢٥٩.نحو المعاني-أحمد عبد الستار الجواري- مطبعة المجمع العلمي العراقي-١٤٠٧هـ، ١٩٨٧ م.

٢٦٠.نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية-مـازن الوعر —طلاس للدراسات والترجمة والنشر: دمشق، سوريا- ط.(١) ١٩٨٧م.

٢٦١. النحو والدلالة -محمد حماسة عبد اللطيف- ط.(١) ١٩٨٣ م.

٢٦٢. النحو الوافي- عباس حسن- دار المعارف:مصر- ط.(٥).

٢٦٣. النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم- محمد صلاح الدين مصطفى -مؤسسة علي جرّاح الصباح: الكويت، دار غريب للطباعة:القاهرة.

٢٦٤. النحو والبلاغة مقاربة في الاتصال والانفصال- رشيد بلحبيب -مجلة جذور"التراث"- العدد الرابع- المجلد الثاني- جمادى الآخرة ١٤٢١هـ/ سبتمبر ٢٠٠٠م.

٢٦٥. النشر في القراءات العشر-أبو الخير محمد الدمشقي، ابن الجزري - دار الكتاب العربي.

٢٦٦. نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية- مصطفى حميدة - مكتبة لبنان: ناشرون، الشركة المصرية العالمية للنشر لونجمان-ط.(١) ١٩٩٧م.

٢٦٧. نظرات في التراث اللغوي – عبد القادر المهيري - دار الغرب الإسلامي – بيروت: لبنان ط.(١) ١٩٩٣م.

٢٦٨. نظرية تشومسكي اللغوية- جون ليونز- ترجمة وتعليق: حلمي خليل- ط.(١)١٩٨٥م – دار المعرفة الجامعية: الإسكندرية.

٢٦٩. النظرية التوليدية التحويلية وأصولها في النحو العربي – خليل عمايره – المجلة العربية للدراسات اللغوية- المجلد الرابع – العدد الأول – ذو القعدة ١٤٠٥هـ، أغسطس ١٩٨٥م.

٢٧٠. نظرية السياق عند اللغويين العرب وأثره في تحديد المعنى-صاحب أبو جناح-مجلة (القافلة)-محرم ١٤١٥هـ،١٩٩٤م.

٢٧١. نظرية النحو القرآني نشأها وتطورها ومقوماها الأساسية – أحمد مكي الأنصاري- دار القبلة للثقافة الإسلامية -ط. (١) ١٤٠٥هـ.

٢٧٢. نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز- فخر الدين الرازي- تحقيق: بكري شيخ أمين – دار العلم للملايين- لبنان، بيروت – ط.(١) أكتوبر ١٩٨٥م.

٢٧٣. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع- السيوطي- تحقيق: عبد العال سالم مكرم- مؤسسة الرسالة: بيروت ١٤١٣ هـ، ١٩٩٢م.

٢٧٤. (وقفة مع صلوات في هيكل الحب) للشابي- خليل عمايره- مجلة دراسات يمنية - مركز الدراسات والبحوث اليمني: صنعاء -١٩٩٨م.

٢٧٥. وقفة مع نبر بعض أوزان الماضي والمضارع- خليل عمايره-مجلة أقلام- وزارة الثقافة: العراق – ١٩٨٢م.

المراجع الأجنبية

1. An Introduction to Descriptive Linguistics-Gleason, Henry, Allan-New York, 1969.

2. Cace Assignment in Arabic and The GB Cace Theory - M.Odeh AL-Shorofat مجلة التواصل اللساني – المجلد الثالث – العدد الثاني- ١٩٩١م.

3. Function and context in linguistics analysis-edited by: D.J.Allerton, Edward Carney and, David Holdcroft - Cambridge University-1979

4. Introduction to generative Transformational Syntax – Baker C.L.1978.

5. Language- Leonard Bloomfield- George Allen & Unwin LTD - London: Museum street.

6. Language, Sense and Nonsense- G.P.Baker & P.M.S. Hacker- Great Britain by T.J.press Ltd., pad Stow- Oxford, 1984.

7. Linguistics an interdisciplinary Journal of language sciences-

   1985 –volume 23-6. (280), Book reviews.

   1986-volume 24-1(281), Book reviews

   1986-volume 24-4(284), Book reviews.

   1986-volume 24-6 (286), Book reviews

8. Linguistics Study of Arabic Grammatical Functions in Expressions of Some Personal attitudes –AMAIRE, K.A- 1979 BHD- Manchester University-UK- Linguistics Department.

9. Pragmatics- George Yule –Oxford University press.

10. 10. Selected Papers in structural linguistics- Bohumil Trnka – Berlin, New York, 1982.

11. Selected Papers of J.R. Firth - 1952 -59 - edited by F.R. Palmer - Longmans -Burnt Mill, Harlow 1968.

12. Semantics, The study of meaning- Geoffrey Leech 1974- seconds edition 1981. Penguin Books-1990.

13. Semantics-John Lyons-Cambridge University Press 1977.

14. Syntax, Alinguistic Introduction To Sentence Structure – Brown, E.Keith-Miller, Jim –London, New York, 1991.

15.The Linguistics Encyclopedia- Edited By Kirsten Malmkjer-London, 1996.

16. The meaning of meaning –C.K.Ogden and I.A Richard- London: Routledge & Kegan Paul LTD, 1923.

17. The Melody of Language –edited by: Linda R.Waugh and C.H. Van Schooneveld –University Park Press, Baltimore, 1980.

18. The Miracles of language- Sir William Johns.

فهرس الموضوعات